

أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الثَّانِي

تَأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاندهلوي المدني

أتمنى سنة ١٣٠٢ هـ

عاشق به وثيق عليه

الأستاذ الدكتور تقي الدين اندوي

دار الفقه

دمشق



أَوْجَزُ الْمَسَائِلِ  
مِنْهَا

الظيمة الأولى  
مُحَقَّقة وَمُنَقَّحة  
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م  
حقوق الطبع محفوظة للمحقق

SHEIKH ABULHASAN NADWI CENTER  
For Research & Islamic Studies  
MUZAFFARPUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA)  
Tel: 0091 54622 70104  
0091 54622 70317  
Fax: 0091 54622 70766

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي  
للبحوث والدراسات الإسلامية  
مظفرنور - أعظم جراه پوری (الهند) -

## ٢١ - كتاب الجهاد

## ٢١ - كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أولاً: أن النسخ مختلفة في ذكر هذا الكتاب، ففي جميع النسخ الهندية والعصرية ذكره مهد بعد انتساب الحجج، وفي نسخة المستقر ذكره بعد خمسة كتب بعد انتساب الأنسوية. واقتنينا الأول لأعلى صصح النسخ عليه غير هذا.

وثانياً: أن النسخ مخصصة في ذكر الشبهة أيضاً خذوا ولائها وتقديماً وتأخيراً عن الكتاب، ولا خير في ذلك.

وثالثاً: أن الجهاد ينقسم الجهد (فئة) خمسة، قال: جهاد جهاداً بلغت شيفته، بشرعاً، مدّ الجهد في قتال الكفار، ويصن أيضاً على مجاهدة النفس بالسيطان ونفسه، فأما مجاهدة النفس فعلى علم أمير الدين، ثم على العمل بها ثم على تعذيبها. وأما مجاهدة الشيطان فعلى ما يأتيه من الشهوات وما يزينه من شهوات، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والعدا والقتال والقتل، وأما مجاهدة النفس فيلبد ثم باللسان ثم بالعقل، كذا في "الفتح".<sup>(١)</sup>

قال: الرابع<sup>(٢)</sup>: الجهد والمجاهدة. استتباع توسع في مباحة العدو. والجهاد ثلاث أصناف: مجاهدة العدو الظاهر، ومجاهدة الشيطان، ومجاهدة النفس، انتهى.

(١) ١٢/١٩٥

(٢) ١٢١ - أصول الفقه (ص ٢٠٨)

فثبت: وقد قال النبي ﷺ: «المجاهد من جاهد نفسه» اتفاقاً في «المعشكاة»<sup>(١)</sup> برواية شعب السفي، قال ابن العربي في «العارضة»<sup>(٢)</sup>: «هذا هو مذهب الصوفية أن لجهاد الأكر جهاد العدو والمداخل وجه النفس» قالوا: وهو السواد قوله: «وَأَكْبَرُ جَهْدُهُ بِنَا تُؤْمِنُهُمْ رَبُّنَا»<sup>(٣)</sup> وليس المجاهد من جاهد أفعاله المبدية، وإنما المجاهد من جاهد العدو المخالط انتهى.

وقال القاري<sup>(٤)</sup>: «الجهاد كسر أونه لغة: المتفاني والبرء». بهذا السجود في قتال الكفار مباشرة أو معاونة بالمال، أو بالرأي أو بتكثير السواد أو غير ذلك؛ وفي «المقرب»: جهده حمله فوق حافته، والجهاد مصدر جاهدت العدو، إذا قاتله في نفس الجهد، أو بذل كل واحد منهما جهده أي طاقته في دفع صاحبه، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار.

قال ابن المهنا: هو دعوتهم إلى دين الحق، وفنائهم إن لم يتنصروا، وحصله: من أغر المحبوبات وإدخال أعظم المشقات عليه، وهو نفس الإنسان استغناء مرضة الله وتقرباً بذلك إليه تعالى. وتلقى منه قصر النفس على الطاعات في الشقاء. ودفع الكمال على الدوام ومجاسة أهونها، وإذا قال ﷺ: وقد رجع من غزاة، أرجعنا من الجهاد: الأصغر إلى الجهاد الأكبر<sup>(٥)</sup>، انتهى.

ورابعاً: في حكمه في زمان النبي ﷺ، قال الحافظ<sup>(٦)</sup>: وللناس في

(١) ج ٣٤١ من كتاب لايمان.

(٢) «عارضة الأسوفي» (٢٧/١٢٢).

(٣) سورة التكوير الآية ٦٩.

(٤) «براهن المفاتيح» ٧٠/٢٢٥.

(٥) «براهن المفاتيح» من «الإحياء» قال العراقي: رواه البيهقي بسند ضعيف عن حارس، انظر «اختصاص شعاع» ١١/٥١١.

(٦) «فتح الباري» ٦١/٢٧٧.

لجهاد حالان: إحداهما: في زمن النبي ﷺ، والأخرى بعده، أما الأولى فأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة، ثم بعد أن شرع ما كان فرضاً على كل كفالة قولان مشهوران لعلماء، وهما: في منسب السافعي، وقال الماوردي: كان عبياً على المهاجرين دون غيرهم، ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى المدينة نصر الإسلام.

وقال السهيلي: كان عبياً على الأنصار دون غيرهم، ويؤيده ما يرويه عن النبي ﷺ ليلة لعقبة على أن يؤو رسول الله ﷺ ونصرته، فيخرج من قولهما أنه كان عبياً على الثلاثة من كفاية في حق غيرهم، ومع ذلك ليس في حق الأنصار علم التعميم، بل في حق الأنصار إذا طرقت المدينة طارق، وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداءً، ويؤيده هذا ما وقع في قصة بدر فبذره أن إسماعيل بن كنانة كان في ذلك، وقبل: كان عبياً في القروة التي يخرج فيها النبي ﷺ دون غيرها، والتحقق أنه كان عبياً على من عت النبي ﷺ في حقه ولو لم يخرج، انتهى.

قلت: ويؤيده الماوردي ما رواه مسلم، والأربعة من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه: كان رسول الله ﷺ إذا أقر أمة على جيش أو سرية أو صلح في خاصة نفسه يفتوى الله إلى أن قال: وإذا لقيت عدوت من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأنتهن ما أحابوكم، فاقبل منهم وكف عنهم، انطبقت<sup>(١)</sup> عليه: ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إذا فعلوا ذلك، فلهما ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأكبرهم أنهم يكونوا كأحوب المسلمين، ولا يكون لهم في العسيلة والفرى شيء إلا أن يحاهدوا مع المسلمين، ومباني في أول الباب

(١) أخرجه مسلم (١٧٢١)، وأبو داود (١٦٦٢)، والترمذي (١١٠٨)، والمصنف (٢٠٨٥)، وكبرى (١٦٢٩)، وابن ماجه (٢٠٨٥).

الآنني من تساهي ما قال سبحانه: كان في أول الإسلام فرضاً على جميع المسلمين، والآن هو مرغ فيه، انتهى.

وقال شارح الإفتا<sup>(١)</sup>: كان الجهاد في عهده عليه السلام بعد الهجرة فرض كفاية، قال الجبرمي: قوله: بعد الهجرة، أما قبلها فكان منقطعاً لأن الذي أمر به أولاً هو التلبيح والإنداد والصبير على أذى الكفار تألفاً لهم، ثم أدن منه بعدها للمسلمين في القتال بعد توبه عنه في ياف وسعين ثمة، إذا ابتدأ الكفار، ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم في السنة الثانية أمر به على الإطلاق، انتهى.

وقال ابن عابدس<sup>(٢)</sup>: اعلم أن الأمر بالقتال نزل مرتين، فقد كان عليه السلام مأموراً أولاً بالتبليغ والإعراض ﴿فَاسْتَدْعُوا نِفَاقُهُمْ﴾ وأمرهم في التفرقة ﴿فَلْيُفَرِّقُوا﴾ ثم بالمحاربة، الأحسن ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ الآية. ثم أدن لهم بالقتال ﴿أَنْزِلْ نِفَاقَهُمْ﴾ الآية. ثم أمروا بالقتال إن قاتلوه ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاتَّخِذُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ دُفْعًا﴾ الآية. ثم أمروا به سائلاً الأشهر الحرم ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُمْ فَمَقُوتٌ﴾ الآية. ثم أمروا به مطلقاً ﴿وَزُقِّيْلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية. وسفر الأمر على هذا، انتهى. ومسط ذلك ابن رشد في مقدمته.

وخامساً: في حكم الجهاد وعده عليه السلام، وتقدم في مبدأ لمبحث الرابع ما قاله الحافظ: إن له حالتين، إحداهما ومنه عليه السلام. والأخرى بعده، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: الحال الثاني بعد عليه السلام فهو فرض كفاية على المشهور، إلا أن تدعو الحاجة إليه كآذ بدنه العدو. وسعين على من عجزه الإمام، ويتأدى فرض

(١) (٢٥٢/١).

(٢) مراد الصحابة (١٩٦/٦).

(٣) ففتح التائي (٣٧/٦).



الكفاية بعمله في السنة مرة عند الجمهور، ومن حجتهم أن الجزية نجب بدلاً عنه. ولا تحب في السنة أكثر من مرة اتفاقاً، فليكن بدلها كذلك، وقبل يجب كلما أمكن وهو قوي، والذي يظهر أنه استمر على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ إلى أن نكاست فتوح معظم البلاد، وانتشر الإسلام في قطار الأرض، ثم صار إلى ما تقدم ذكره، والتحقيق أيضاً أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم إما بيده أو بلسانه أو بماله أو بقلبه، انتهى.

وفي «إعانة الطالبين» على قول السائق: هو فرض كفاية في كل عام، ولو مرة إذا كان الكفار ببلادهم، ويتعين إذا دخلوا بلدنا، قوله: «كل عام أي بفعله ﷺ إياه كل عام منذ أمر به، وكلحياء الكعبة، فإنه فرض كفاية في كل عام، وقوله: «ولو مرة أي ولو فعل كل عام مرة، فإنه يكفي، والمراد في الجهاد أفله» لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا رِزْقُ اللَّهِ لَكُنْتُمْ فَكْرًا﴾ في صككنا عاكوا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> قال مجاهد: نزلت في الجهاد، ولأن الجزية نجب بدلاً عنه، وهي واجبة في كل سنة فكذا بدلها، انتهى.

وفي «النعاية»<sup>(٢)</sup>: الجهاد فرض على الكفاية. وبه قال أكثر أهل العلم إلا ابن السبب، فإنه قال: فرض عين للمعومات في المصروف، وحكي عن ابن شبرمة والثوري أنه غير واجب، وهكذا روي عن ابن عمر - رضي الله عنهم - ومثل عطاء وعمرو بن دينار أن الغزو واجب؟ قالوا: ما علمناه واجباً، وقالوا: قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ لئلا يندب، كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْقَوْمِيَّةُ﴾ الآية، انتهى.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: معنى فرض الكفاية الذي إن لم يقم به من يكفي إنم

(١) سورة النور: الآية ١٢٦.

(٢) «النعاية مع فتح القدير» (١٨٩/٥).

(٣) «اللمعني» (٦/١٣).

الناس منهم، وإن قام به من يكفي سقط عن سائر الناس، فالخطاب في التذاه بتدول الجميع كفرض اللاعبين، ثم يختلفان في أن فرض الكفاية يسقط بعد بعض الناس له، وفرض الاثنين لا يسقط عن أحد بفعل غيره، والجهاد من فروض الكفاية في قول عامة أهل العلم، وحكي عن ابن المسيب أنه فرض على من قوله عز اسمه ﴿أَقْرَبُوا بِغُلَاظِ عَيْنِكُمْ أَنْ تُبْذَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُوتُوا الْحَرَامَ﴾ ونقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ وروى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «ممن مات ولم يغزو، ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة من النفاق»<sup>(١)</sup>.

ولنا، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتْلُوا الْقُرْآنَ بِالْجَهْلِ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا﴾ الآية، ولأنه عليه السلام، يعجز السرايا، ويقوم هو وسائر أصحابه، والآية التي احتجوا بها، فقد قال ابن عباس: سمعها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا﴾ الآية، رواه الأثرم وأبو داود، ويحتمل أنه أراد حين استفرغهم النبي ﷺ إلى غزوة تبوك، وكانت إجابتهم إلى ذلك وحجة عليهم، ولذلك حذر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خففوا حتى ناب الله عنهم بعد ذلك، وكذلك يجب على من استفرغ الإمام لقوله ﷺ: «وإذا استفرغتم فانصروا» متفق عليه.

وأني ما بفعل مرة في كل عام، لأن الجزية تعجب في كل عام، وهي حل عن النصارى، فكذلك مسلميها، وهو الجهاد، فيجب في كل عام مرة إلا من عذر، مثل أن يكون المسلمون ضعفاء في عدد أو قوة، أو يكون ينظر الممدد ويستعين به، أو يكون الطريق إليهم فيها مانع، أو يعلم من عدوه حسن القوي في الإسلام يطمع في إسلامهم إن أخرج، فيجوز تركه بلفظ، فإن النبي ﷺ قد صالح قريشاً عشر سنين، وأخر قتالهم حتى نفعوا عهده، وأخر قتال قبائل من

(١) روى أبو داود (٢٦٠٢)، ومسلم (١٩١٠)، وابن أبي شيبة (٣٠٩٧).

الأمير، فخره الله، من دعته التحاحه إلى القتال في عدم أكثر من مرة وحب  
ذلك لأنه فرض كفايه، فوجدت أنه ما دعت التحاحه به، انتهى.

وسباني في أول الباب: لأمس عن الناحية من قال سبحانه: إنه كان من  
غير في أول الإسلام، والآن هو مرغوب منه، انتهى.

وقال الدردير<sup>(١)</sup> جهاد فرض كفايه، وتكون في أهم حجب كل سنة،  
عنه لموله. جهاد فرض كفايه، قال الدموي: قوله: كل سنة أي بأمر موحى  
لإمام كل سنة خاتمة وخرج سنة معها، أو خرج لأنه من ينشأ به يدعوهم  
إلى الإسلام ويرغبهم فيه، ثم خاتمتهم إذا أوفوا به، انتهى.

قلت: وأختلف في نوع الحجة في ذكر الوقت ومدة، وفي التيسير،  
وحلي يمام المسلمون في كل وقت أن يأمر جهوده في الخروج بنفسه، و  
بعد التحريم والإيمان من المسلمين، انتهى.

وفي المنداه<sup>(٢)</sup>: إذا قال فرسا على الكفايه، فلا يسمى للإمام أن يخلي  
بقوا من شعوب من جملة من شعراء فتهجم على وليدة لفتنة العدو، وقد نادوا  
به بذلك من الباطن، انتهى.

وقال ابن عابدس<sup>(٣)</sup> تحت قول صاحب الدر المنثور: هو فرض كفايه،  
قال في «التدريج» ليس يتلوه أملا هو الصحيح، فيجب على الإمام أن  
يؤمر بمرور إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين، وعلى الرغبة إعانة إلا إذا  
أخذ لخراج، فإنه لم يمت كمال الإلزام عليه، وهذا إذا غلب على طه أنه  
يكافئهم، وإلا فلا يسح مناهم بخلاف الأمر بالمعروف والنهي.

(١) حاشية الدموي على الشرح الكبير (٢/١٧٧).

(٢) ١/١٦٩.

(٣) ١/١٦٩.

## (١٦) باب الترغيب في الجهاد

١/٩٤٨ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَالْتٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:.....

أَمَّا إِنْ قَاتَلَ تَحْتَ قَوْلِ الْمَدْعَى، إِنْ قَامَ بِهِ لِيُغْنِيَ سَهْطٌ عَنِ انْتِكَالٍ وَإِلَّا بَسَمَ  
بِهِ أَحَدٌ، هِيَ مَنْ مَاتَ أَلْبَسُوا ثَوْبَهُ، مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ قَامَ بِهِ السَّهْطُ هِيَ أَقْبَرُ رِمَادٍ،  
سَهْطٌ عَنِ الْبَابِ مَطْفَأٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لَمْ يَنْهَمْ مَنْ كُنْ يَحِبُّ عَنِ الْإِمَاءِ فِي كُلِّ  
سَنَةٍ مِائَةَ أَوْ مِائَتَيْنِ، وَجِئْتُ هَذَا بِكَفَيِّ فَعَلَهُ فِي سَنَةٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، انْتَهَى.

## (١٦) الترغيب في الجهاد

قَالَ النَّاجِي<sup>(١)</sup> مَعْنَى التَّرْغِيدِ - فِي الْجِهَادِ الْإِسْلَامِيِّ بِعَطْمِ ثَوَابِهِ وَحَرَمِ  
أَجْرِهُ، بِرُغْبِ النَّاسِ فِيهِ، وَكَثَرِ مَا يَرُوصَفُ بِالرَّغَائِبِ مَا قَصُرَ عَنِ رَغْبَةِ الْوُجُوبِ؛  
لِأَنَّ الْعَمَلِ إِذَا بَرُوصَفَ بِأَنَّهُ أَحْوَالٌ - إِلَّا أَنَّهُ نَحْوُ يَنْصَبُ هَيْسًا لِمُوصَفٍ لَهُ  
بِالْوُجُوبِ وَلَا غَيْرِهِ، إِذَا مَدَّ الْحَصَى عَلَى فَعْلِهِ - لِإِخَارِ عَنْ جَرِّهِ ثَوَابَهُ،  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْصَفَ بِأَنَّهُ مِنَ الرِّغَائِبِ سِرٌّ مَفْطُوحٌ عَنْهُ فَرِغَهُ، لِقَبَالِهِ غَيْرُهُ بِهِ،  
وَعَدَهُ عَزْ مَكُونِهِ مَعَ ظُهُورِ الْمَجْذُورِينَ لِلْعَدُوِّ عَلَيْهِمْ، وَاسْتِعْمَالِهِمْ تَحْتَ عَمَلٍ مِنْ  
عَدُوِّهِمْ، وَفَدَّ قَالَ مَحْبُوسٌ فِي مِثْلِ هَذَا - كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ تَرُوصَفُ عَلَى  
جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ هُوَ مَرُوصَفٌ لِيهِ، انْتَهَى.

١/٩٤٨ (مَالِكٌ - عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بِكَبَرِ الزِّيَّيْ، حَفَافَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
ذَكْوَانَ (عَنْ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وَلِلْعَدُوِّ الثَّرْمَدِيِّ<sup>(٢)</sup> - رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِيهِ بَ  
رَسُولُ اللَّهِ مَا يُعَذِّلُ الْجِهَادَ؟ قَالَ: لَا تَسْتَضِيعُونَهُ - يَرُدُّوهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا،  
كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ - لَا تَسْتَضِيعُونَهُ، فَقَالَ فِي الْمَقَالَةِ: فَعَلِلَ اللَّهُ حَالَهُ، وَالْجِهَادَ،

(١) (١/٢٨/٣)

(٢) رَوَاهُ الثَّرْمَدِيُّ (١/١٦٦)



سنن برّاج<sup>١</sup>.

أخرجه النعماني في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير، ٢ - باب افضل فاسر  
عزير معاند نفسه وماله في سبيل الله.

ومسلم في ٣٣ - كتاب الإمارة، ٢٩ - باب فضل الشهادة في سبيل الله.  
حديث ١١٠.

عظيم ساعة من ساعته بلا ثواب (حتى يرجع) إلى أهله أو من جهاده.

قال الحافظ: شبه حال الصائمين الغائمين حال المجاهد في سبيل الله في  
بذل الثواب من كل حركة وسكون؛ لأن من لا يشتر ساعة عن العاتق، أجره  
مستمر، فكذلك المجاهد لا تتسع ساعة من ساعته بغير ثواب، لم يرد من  
حديث ابن المحمود ليس حرمه «يكتب له حسنات»<sup>(٢)</sup>، وأصرح منه قوله  
تعالى: «وَأُولَئِكَ أَكْثَرُ» لا يبيحهم سداً ولا تصب في الأيسر، انتهى.

قال ابن رزقاني<sup>(٣)</sup>: «منه ما لا يصلح الزمان؛ لأنه منك لنفسه عن الأكر  
والشرب واليوم والنذات، والمجاهد منك لها على محاربة العدو، وحاس  
لها على من يقادها، فإن لم يسي: يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً وإن كان أحد لا  
يستطيع كونه قنصاً مصلحاً لا يفر سداً ولا نهراً، ويحتمل أنه أراد التكميل، ولا  
معارضة بين هذا وبين ما تقدم؛ إذا اخترتكم خير أعدائكم لكم، وأرأيتكم  
فوجاءكم، وأردكم أعداءكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق، وخير  
لكم من أن نلوا عدوكم، فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى،  
قال: ذكر الله تعالى»

إما لأن لمراد الذكر الكامل، وهو ما اجتمع فيه ذكر اللسان والقلب  
واستحضار أعضاء الروح، وهذا لا ينفك شيء، وفضل الجهاد وغيره إما هو

(١) صحيح البخاري (١٧٨٥)، صحيح ترمذي (٤١٦).

(٢) صحيح برّاج (٣٣٣).



نمى جهاد في سبيله، لا يخرج من بيته إلا بالجهاد في سبيله،

وبحسب ما يحقن لوجه المذكور في قوله تعالى: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ  
الْمُجَاهِدِينَ ۖ الْآيَةُ: وَوَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ فِي الْمَوْتِ وَالْجَيْلِ وَالْشَّرَاءِ بِهِ وَذَلِكَ  
الصحف على وجه الفصل منه سبحانه وتعالى، وحبر الجنة عز نفسه تعالى  
بأنشأ باب ملحق للجهاد وهو جهاد به عباده ليعلموا من قبل نظم به  
موسم، وقد ورد السريح بأنه من الأحاديث القليلة مما أخرج أحمد  
والإسماعيلي من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعده عن ربه صلى الله عليه وسلم، أيما عبد من عبدي خرج مجاهداً في سبيلي استعد  
صريحاً مني صدق له أن جهته، أي الحديث، رحله نكاح، وأخرجه ابن عمر  
من حديث عباده بسط، يقول الله عز وجل، المجاهد في سبيلي هو حلي  
خاسم أن رحته، أي الحديث، صعدته الترمذي، كذا في الصحيح<sup>(٩٩٩)</sup>

(المن جهاد في سبيله) الخلفاء، وهذا هو المراد عند الإجماع وإن كذب  
صحيح أصلاً الترمذي في سبيله (لا يخرج من بيته) الجملة دالة على حال قوله لا  
يكون، تحت حروجه (إلا الجهاد في سبيله)، يريد أن يكون حروجه في جهاده  
مختصاً به، أي لا يشوبه طاب الغيبة ولا نقص لأهل المعصية، ولا  
عدم الظهور ولا سمعة، ولا شيء من المعاني غير الجهاد في سبيل الله،  
لكبر كلمة الله في العلل، وإذا كانت به وعقله الجهاد، فلا يفتش أمره،  
ولا ينقص عظمه، ما حال من عيبة، بل هي رفق سافه إلا إليه، وأجره وأمر  
قائل، أراد، بكونه من حروجه وعقله وعقله في فناء العيبة أو  
إظهار كعده، كذا في الصحيح<sup>(٩٩٩)</sup>

قلت: وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً، فقد أخرجه البخاري من رواية أبي  
يوسف قال: جاء رجل إلى أبي بكر فقال: أترجل بقتل المسلمين، والرجل





أَوْ يُرَدُّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، فَمَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ.

أخرجه البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد والتبعية، ٢ - باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله.

ومسلم في: ٣٣ - كتاب الإمارة، ٢٨ - باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، حديث ١٠٤.

وبهما فسرهما عامة الشراح منهم المحققون<sup>(١)</sup> إذ قال: يدخله الجنة أي بغير حساب ولا عذاب، أو المراد أن يدخله الجنة ساعة موته، كما ورد: «أن أرواح الشهداء تفرح في الجنة» وبهذا التفسير يتدفع إيراد من قال: ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والمراجع سالمًا، لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة، ومحصل الجواب: أن المراد بدخول الجنة دخول خاص، انتهى.

(أو يرد) منصوب بالعطف على تدخله الجنة (إلى مسكنه الذي خرج منه) أي يرجعه إلى بيته (مع ما ناله) أي أصابه (من أجر أو غنيمة) أي مع أجر خالص إذ لم يغنم شيئاً، أو مع غنيمة معها أجر، فلعطف «أو» على سبيل منع الخلط، وكأنه سكنت من الأجر الثاني الذي مع الغنيمة لنفسه بالنسبة إلى الأجر الذي بلا غنيمة، والحاصل على هذا التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا يحصل له أجر، وليس ذلك مراداً، بل المراد أو غنيمة معها أجر فنقص من أجر من لم يغنم؛ لأن الفوائد تقتضي أنه عند عدم الغنيمة أفض من وأتم أجره عند وجودها، فالحديث صريح في نفي الحرمان، وليس صريحاً في نفي الجمع.

قاله الكرماني: معنى الحديث أن المجاهد إما أن يستشهد أو لا، والثاني لا ينفك من أجر أو غنيمة مع إمكان اجتماعهما، فهي قضية مانعة الخلط لا

الجمع، وقيل في الجواب عن الإشكال: إن «أَوْ» بمعنى الواو، وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي، ورجحها «توربشني» والتقدير بأجر وعنيفة، وقد وقع ليحيى بن بكير في «الموطأ»، لكن في رواية ابن بكير عن مالك مقال، وتم مختلف رواية «الموطأ» في أنها بأو، وكذلك وقع الحسن عن يحيى بن يحيى عن مقبرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد بالواو. ولكن رواه جعفر الفريابي وجماعة عن يحيى بن يحيى بأو، ووقع عنه الحسن من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بالواو أيضاً، وكذلك من طريق حماد بن مسعود عن أبي هريرة، وكذلك أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة بلفظ فيما قال من أجر وعنيفة بالواو، فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن «أَوْ» في حديث الباب بمعنى الواو، كما هو مذهب نواة الكوفيين.

لكن فيه إشكال صريح، لأنه يقتضي من حيث المعنى أن يكون الضمان وقع لجميع الأمرين لكل من رجع، وقد لا يتفق ذلك، فإن كثيراً من الغزاة يرجع بعير غنيمة، فما قرّ منه الذي ادعى أن «أَوْ» بمعنى الواو وقع في نظيره، لأنه يلزم على ظاهر حديث الباب أن رجع بعنيفة رجع بغير أجر، كما يلزم على أنها بمعنى الواو إنه كان غير يجمع بين الأجر والغنيمة معاً.

وهذا الإشكال لا ين دفعه العيد، راجب الدماميني<sup>(١)</sup> بأنه إنما يريد إما كان الغائل إليها للتقسيم قد فسر المراد بما ذكره هو من قوله: فله الأجر إن فاته الغنيمة، وإن مكث عنه فلا ينعمه الإشكال، إذ يحصل أن التقدير أن يرجعه سالماً مع أجر وحده أو غنيمة وأجر، كما مر، والتقسيم بهذا الاعتبار صحيح، والإشكال ساقط مع أنه لو سلم أن الغائل بأنها للتقسيم صرح بأن المراد فله الأجر إن فاته الغنيمة، وإن حصلت فلا، ثم يريد الإشكال أيضاً لاحتمال أن تكبر أجر لعظيمه، ويراد به الأجر الكامل، فيكون معنى قوله: إن

(١) النظر «شرح الزرقاني» (٤/٢١).

فإنه العنقة منه الأجر الكامل، وإن حصلت فلا يحصل له هذا الأجر المخصوص وهو الكمال، فلا يلزم اشتاء مطلق الآخر عنه، وهذا روى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: «ما من عبادة تمر في سبيل الله مصيبة العنقة إلا جعلوا ثلثي أجرهم من الآخرة، وبقي لهم الثبات، فإذا لم يموتوا غلبت ثم ليم أجروهم».

قال الحفاظ<sup>(١)</sup>: وهذا يؤيد التأويل الأول، وإن الذي بعده يرجع إلى أنه نفس من آخر من ثم يغتم، وهذا موافق لما في كتاب في الحديث الصحيح فمما من مات ولم يأجر من أجره شيئاً، الحديث، واستشكل بعضهم نفس ثواب أمجاد بأجله العنقة بمحاجة لما يدل عليه أكثر الأحاديث، وقد استظهر تعارض اثنين في أصل العنقة، وجعلها من فضائل أمة، فليأت كتاب نفس الآخر ما وقع السطح فيها، وأما فلا، ذلك يستلزم أن آخر أهل بدر أنفسهم من آخر أهل أحد مثلاً مع أن أهل بدر أفضل بالانفاق، وميل إلى هذا الإسكاف ابن عبد البر، وحكامه عده، وذكر أن بعضهم أحاب عنه بأنه ضعف حديث عبد الله بن عمر، لأنه من رواية حميد بن هاشم وليس مشهور، وقد مر ذكره لأنه يفتح به عنه مسلم، وهذا والله انساني وابن يونس وغيرهما، ولا يعرف فيه جريح لأحد.

ومهم من حمل نفس الآخر على غيره أخذت على غير وجهها، فظهر من هذا الوجه بطلان الإحصاء في رده، إلا لو كان الأمر كذلك لم ينسب ذلك لأجر ولا أقل منه، ومنهم من حمل نفس الأجر على من قصد العنقة في اشتاء جهاد، وحمل أمته على من قصد الجهاد شخصاً، وهذا نظري لأن صدور الحديث مخرج بأن المقتسم يرجع إلى من أخلص لفتنه في أوله، إلا سخره إلا إن كان في آخره في حديث البخاري: «ولا الجهاد في سبيل الله» حديث الثبات.

(١) الفتح المذهب (١٩٦٦) (الطبعة: مخرج ابن القيم (١٠٣٦))

«وذكر هذه الأحكام الساجية ذقنا» وقد روي عن أبي عبد الله الحسن  
 الحسيني صاحب رسول الله ﷺ يقول: «ما من عاربه حرم في سبيل الله فخصوا  
 منكم إلا فعملوا بشي أحب إليهم» الحديث، أخرجه مسلم وهذا الحديث لا  
 يثبت<sup>(١)</sup>، وقد أورد أبو حمزة حميد بن عثمان، وليس مشهوراً، ولو ثبت لكان دعاء  
 أن يهبط الغيبة على غير وجهه، أو يكونوا قد حرموا فاصدين لها مع إرادته  
 الحديث، ولا يدرى جملة على عمومه، لأن لا يثبت عارضا أعظم أجر من أصل  
 من على ما أصاب، من الغيبة، انتهى<sup>(٢)</sup>

وقال صاحب<sup>(٣)</sup> الترجمة غربي إجراء التعديس على طاعنهما.  
 واستبعدا لعدم دعي وجههما، ونسب بحث عن الإنكار المفعول، هل يدرى، وقال  
 ابن دقيق المند لا يدرى من التعديس، بل الحكم فيها خارج عن النقاش،  
 لأن الأحرار معذورون بحسب زيادة العادة، وإذا كان أحدهم بحسب مشقة أو  
 نقصه دخول في الأجر، وهذا المستكمل للعمل المفضل بأخذ العادة يعني فلم  
 كنت تنقص الآخر، لأن كان التماثل المصالح يتبررون عابده، فذكر أن بحث  
 عنه بأن أحدهما من جهة نفسه بعض المصالح الجوزية على دعوى، لأن أحد  
 المصالح أول ما شئ كان عونا على الدين ووفرة لخصته، التمس، وهي مصلحة  
 غرضي حفر لها بعض النقص في الأجر من حيث هو.

وأما الجواب عن المستكمل ثالث حال أهل بدر، فأنه في أن يكون  
 التماثل بين أهل الأحرار ومصلاته ليس حرم نفسه إذا لم يحم، أو يعز لمحم،  
 فأنه في حال أهل بدر مثلا عند عدم الغلبة أفضل منه عند وجوده، ولا  
 يفي ذلك أن يكون حالهم أفضل من حال مدينته من جهة أخرى، ونسب يور

(١) قوله في التعليق من غير ما يورد، لا بد، يمنع به عدمه.

(٢) المصدر: ٣٩، ١٦٠.

(٣) حرة: الفج الشري: ٦٠، ١٨.

فيهم نص أنهم لو لم يمتنعوا كان أجرهم بحالته من غير زيادة، ولا يلزم من كونه مغفوراً لهم، وأنهم أفضل المحاسبين أن لا يكون وراءهم مرثية أخرى.

وأما الاعتراض بحل العناثم فغير وارد، إذ لا يلزم من الحل ثبوت وفاة الأجر لكل غار، والمباح في الأصل لا يستلزم الثواب بنفسه، لكن ثبت أن أخذ الغنمة واستيلائها من الكفار يحصل ثواب، ومع ذلك ضاع ثبوت الفضل في أخذ الغنمة، وصحة انتمدح بأخذها، لا يلزم من ذلك أن كل غار يحصل له من أجر غزائه ظهير من لم يغنم شيئاً البتة<sup>(١)</sup>.

قال المحقق<sup>(٢)</sup>: والذي مثل بأهل بدر آراء النهويين، وإلا فالأمر على ما تقرر أخيراً بأنه لا يلزم من كونهم مع أخذ الغنمة نقص أجرهم، مما لو لم يحصل لهم أجر الغنمة أن يكونوا في حال أخذهم الغنمة مفضولين بالنسبة إلى من بعدهم، كمن شهد أحداً لكونهم لم يمتنعوا شيئاً، بل أجر البديري في الأصل أصحاف آخر من بعده، مثال ذلك أن يكون نو غرض أمير البديري بغير غنيمة ستمائة، وأجر الأخدي مثلاً بغير غنيمة مائة، فإذا نسبنا ذلك باعتبار حديث عبد الله بن عمرو كان للبديري لكونه أخذ الغنمة مائتان وهي ثلث الستمائة، فيكون أكثر أجر من الأخدي.

وإنما امتاز أهل بدر بذلك لكونها أول غزوة شهدها النبي ﷺ في قتال الكفار، وكان مبدأ اشتهار الإسلام وقوة أهله، فكان لمن شهدها مثل أجر من شهد المعازي التي بعدها جميعاً، فصارت لا يرازيها شيء في الفضل.

واختار ابن عبد البر أن العراء بنقص أجر من غنم أن الذي لا يغنم بزيادة أجره تحزنه على ما قاله من الغنمة، كما يؤجر من أصيب بسائه، فكان الأجر

(١) اشرح الرقابي (٤/١٣)، (٤).

(٢) فتح الباري (٩/٦).



أن رسول الله ﷺ قال: «الرجل رجلان أحمر، وآخر رجل مسلم، وآخر رجل  
رجل بر» قلنا: أي الذي في أحمر، ورجل بر قلنا: في سائر الناس

أما هو معنا، مع السؤال عن التوجُّب إذ ليس فيه حق واحد، لكن إن كان مع  
ترجع إلى الدنيا على ما هي من الضرر والمنفعة، وعلى «ذهب» المعنى لا  
معنا مع وجوب فيه من الضيق ووجوب بر إن كان عنه حكمة تقتضي بها من  
الضرورة والمنفعة، كما في «الفرج» والاحتياج من مستلزمات الحياة في  
وجوب الوفاء في العمل، والمسألة خلافه ذهب في «كتاب البركة»

أو رسول الله ﷺ قال: «الرجل» هي جماعة الأبرار ليس له منة من  
الفضل، «الرجل» هو من الضالين، كما في «المسلم» ويعني فيه مع في باب  
الرجل: «الجماعة» هذا في النسخ الثمانية أي ثلاثة أرباع، وأما «هذه المنة»  
في النسخ المصرية، وعنه البرقائي إلى نسخة الضعيف: «فإن زاد الفقهاء»  
ثلاثة، ثم أن المعنى يرتبط في الغالب، يكون لأحد هذه الثلاث الأحوال  
الرجل أحمر أي لو لم يكن له منة من الله، أو رجل مسلم أي منة من الله، أو رجل  
رجل بر (و) كذا البرقائي أن الله ويعني.

قال «الرجل» وبعده «الرجل» والبرقائي: «وهو الضعيف»  
الرجل: «الذي يعني الرجل» إما «عنه» كذا كبرت أو لتجديد، وعلى سبعة أرباع  
الرجل: «عمل طاعة الله وهو الأول، أو عصيته» هو الأخير، أو يتجوز عن  
ذلك، وهو الثاني.

قلنا الذي هي له أحمر، لرجل رطلها في سبيل الله أي أعدها نية الرجوع  
والرجوع من الله، وهو من رضاء الله بثلث عليه صحابه في حال تقاضه دور

(١٦) قد في النسخ المصرية: «الرجل» والبرقائي: «الرجل» والبرقائي: «الرجل»

(١٧) مع الثاني (١٦) (١٧)



فَأَطْلَانِ لَهَا فِي حَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طَبْلِهَا .....

استعماله في الجهاد وغزو العدو؛ لأنه من باب الإتفاق في سبيل الله والإعداد له، والإرهاب على العدو، فإذا غزا به كان له أجر الجهاد وانفرو وأجرو الاتخاذ والرباط، كذا في «المستقى»، والأصل فيه قوله عز اسمه: ﴿وَأَيَّدُوا لَهُمْ تِلْكَ أَسْلُفُكُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْقَوْمِ لِيُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى أَعْقَابِهِمْ﴾ الآية.

(فأطال لها) أي أطال الرجل الرابطة حبّلها الذي ربطها فيه حتى نسرجه للمرعى (في مرج) بمنع الميم وإسكان الراء آخره جيم، فسرّه القاري بالمرعى، قال الراغب<sup>(٢)</sup>: أصل المرج الخلط والمروج الاختلاط، يقال: مَرَجَ أمرهم: اختلط، ويقال للأرض التي يكثر فيها النبات فتمرج فيه الدواب: مرج، انتهى. وفي «المجمع»<sup>(٣)</sup>: المرج: الخلط، وطول لها في مرج، هي الأرض الواسعة ذات نبات كثير تمرج فيه الدواب أي تغلى تسرح مختلطة كيف شاءت (أو روضة) شك من الراوي، وفي «المشكاة» عن مسلم بلفظ: «وروضة» بالواو، قال القاري: عطف تصبر أو الروضة أخص من المرعى، وفي نسخة «المصباح» بلفظ: «أو» قال ابن الملك: شك من الراوي، انتهى.

قلت: وهو كذلك في أصل مسلم بلفظ «أو»، وفي «المجمع»: الروضة: البستان في غاية النضارة الكشاف كل أرض ذات نبات وماء، انتهى.

وقال الزرقاني<sup>(٤)</sup> تبعاً للمحافظ: أكثر ما يطلق في الموضع المرتفع (فما أصابت) أي أكلت من العشب والزرع وشربت ومشيت (في طبلها) بكسر الطاء المهملّة وفتح التحتانية بعدها لام، هو الحبل الذي يربط به، وطول لها

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٠.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (ص ٧٢٤).

(٣) مجمع بحار الأنوار (٤/٥٥٩).

(٤) شرح الزرقاني (٥/٣).

كُنْتُ مِنَ السَّيِّئِ ثُمَّ الْمَرْحُومَةُ، كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ. وَلَمَّا أَتَيْتُ لَفُطْعَتِ فَوَلَّيْتُهَا  
دَائِمًا. فَاسْتَنْتَ. ....

يُرْعَى. وَفَعَّلَ لَهُ طَوْلٌ بِالْمَرْحُومَةِ الْمَرْحُومَةِ. فَاتَّهَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: وَلَمْ يَأْتِ بِهِ رِوَايَةٌ عِيَالًا، كَمَا زَعَمَ مَعْصِيَهُمْ، إِلَّا وَدَّ فِي  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوقًا مَحْفُوقًا عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي نَضْلِ الْجِهَادِ وَالْشَّرِّ بِمَلْعَطٍ. إِنْ  
عَرَسَ الْمَرْحُومَةُ نَسَبًا فِي طَوْلِهِ، فَكُنْتُ بِهِ حَسَنَاتٌ، أَيْ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ وَارِدٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> فِي حَدِيثِ السَّابِ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ  
مِسْرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْمٍ بِمَلْعَطٍ. هَذَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْحُومَةِ وَالْمَرْحُومَةِ مِنْ شَيْءٍ.  
وَلَا كُتِبَ بِهِ عِدَّةٌ مَا أَكْثَرُ حَسَنَاتٍ، وَتَنَدَّى بِهِ عِدَّةٌ أَرْوَاهَا وَأَبْوَالُهَا حَسَنَاتٍ،  
وَلَا تَقْصَعُ طَوْلُهَا فَاسْتَنْتَ، مَرْفُوعًا أَوْ شَرَفِيًّا. إِلَّا لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ، وَأَرْوَاهَا،  
الْحَدِيثُ.

وَقَالَ الْبَرْقَانِيُّ<sup>(٣)</sup>: الطَّوْلُ حَالُ الطَّوْلِ الَّذِي شَدَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ مِنْ  
الْأَيْمَنِ، وَالْأَسْرُ مِنْ وَتَدِهِ أَوْ عِيَالِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ، وَتُرْعَى مِنْ حَوَائِجِهَا وَلَا تَذَوَّبُ  
لَوْحِيَّتِهَا، أَيْ. إِذَا كَانَ عَلَى الْبَرْقَانِيِّ وَارِدًا، وَهِيَ: حَوَائِجُ شَيْءٍ بِهِ وَحَسَنَاتُ  
عِيَالِهِ بِطَرَفِهِ وَبَرْقَانِيَّةٍ تُرْعَى، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: هُوَ الْمَرْحُومَةُ، وَالْأَيْمَنِ يَعْضُوبُ  
أَيْمَهُ، وَقَالَ: لَا تَحُلْ إِلَّا بِالْمَرْحُومَةِ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ هَذَا مَوْفُوقًا، أَيْ.

(ذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الطَّوْلِ أَمْرٍ الْمَرْحُومَةِ أَوْ الْمَرْحُومَةِ (ذَلِكَ) كَأَنَّهَا (كَانَتْ) مِنْ  
أَيْمِهِ، وَفِي مَسْخَفَةٍ كَانَتْ مَائِدَاتُهَا ظُهُرًا لِمَنْ مَأْ (لَهُ) حَسَنَاتٍ (يَوْمَ) الْقِيَامَةِ (وَلَوْ)  
أَنَّهُمَا فِي (الْجَنَّةِ) (فَقُطِّعَتْ) طَوْلُهَا (ذَلِكَ) فَاسْتَنْتَ (بِشَيْءٍ) مِلَّةً (الْمَرْحُومَةِ) وَتَنَدَّى (الْمَرْحُومَةُ)  
أَوْ مَرْحُومَةٍ (بِطَرَفِهِ) وَقَالَ الْبَرْقَانِيُّ: هُوَ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ وَيَطْرَحَهُمَا مَعًا، وَقَالَ

(١) انظر: صحيح البخاري (١٠٠/١٠٠).

(٢) (١٠٠/١٠٠) كتاب الجهاد.

(٣) (١٠٠/١٠٠) كتاب الجهاد.

لَا قَاتِلَ لِمَنْ يُقَاتِلُهُ، تِلْكَ إِذَا هُوَ مُقَاتِلُهُمْ حَسْبَهُ لَدُنْهُ وَلَهُمْ أَهْلُهَا وَمِنْهُمْ  
يُشِيرُهُ.....

عنده: إذا جليح في حدوده مقبلاً أو منبراً، وهي المستل: سببت انقضاء حني  
قرومي: يصره لمر يشبه بمن يؤيد، كذا هي الفتح<sup>(١)</sup>.

أمرها أو خرصين: فتح المتعمدة بالبراء والبقاء بينهما، الشرف: المعاني من  
الأشياء سعي، كانت: لأن الله أني يصره، على ما يوجد إليه، وقال الفري: أي  
نوطاً، منسلاً أو موصفاً علانياً من الأرض أو غائباً إلى إخراج المخرج أو مع  
نموه، أي جعلها أو بسما سمي سرته، لأن لدة بعدو حني تباع سرته من  
الأرض أي سرته من الأرض، فتلف عبد ذلك وفقه، ثم نعدو ما بدا فيه،  
نهي.

وقال ابن أبي<sup>(٢)</sup>: استدان الشرف تحري إلى ما سئل من الأرض، وقد  
رأيت بعض أهل اللغة أن الشرف والعلل: واحد، فيكون معاهد على هذا  
جرها طلقاً أو صلفاً: أي.

أكان في السخ الهذبة: وفي السخ العصرية: كانت آثارها، الحمد  
والمنانة أي خطاه في الأرض، وما السبي<sup>(٣)</sup>: حبس أثر، وأثر كل شيء  
شيءه، وانما أن السرا أن حطواها في الأرض، انتهى (وأرواها) بمثابة جمع  
رويت قال الحافظ: يريد بواب ذلك لا أن الأبدات بعثها ترون (حسبنا) (هـ)  
أي لعبها بواب الحصة (ولو أنها) أي الحسن (موت) بش، أروا (ينهر) يسمع  
الهاء وسكونها لغتاً بصيحتان ذكرهما يعلو، وقال النهوي: الفتح أوضح.  
وقال ابن خالويه: الأصل فيه التمكن، فإنه الذي.

(١) (١٥٠)

(٢) السخ (١٥٠)

(٣) السخ (١٥٠)

فَضَرَبَتْ مَتْنَهُ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَنْسَبَ رَجُلٌ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ خَضَبًا، فَهِيَ لَهُ  
 الْخُرْ وَرَجُلٌ رَطَطُهَا نَعْمًا.....

(فَضَرَبَتْ مَتْنَهُ) أَيِ مِنَ الْخَمْرِ بِغَيْرِ قَصْدِ الْعَالِكِ كَمَا يَبْنِيهِ بِقَوْلِهِ: (وَلَمْ يَرِدْ)  
 الْحَسَنَةُ خَالِيَةً (أَنْ يَنْسَبَ) عَنَّا إِلَيْهَا، وَضَمُّهَا، قَالَهُ الْفَارِسِيُّ، وَالْحَقُّ مَحْدُودٌ -  
 وَفِي رِوَايَةِ الْقَاهِرِيِّ: أَنَّ الْخَضَبَ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِجَانِبِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْمَسِيرِ، قَالَ  
 الْقَاهِرِيُّ: هُوَ مَاءٌ أَسْوَدٌ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِجَانِبِ الْعَيْنِ هَذِهِ الْحَسَنَاتُ مِنْ عَدَا أَنْ  
 يَقْصِدَ سَفِيهَاً، فَإِذَا قَصَدَ الْفَارِسِيَّ بِأَصْعَافِ الْحَسَنَاتِ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: أَيِ  
 يَمْعُهَا مِنْ شَرِبِ مَضْرُوءٍ، أَوْ لِأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْرِبَ مِنْ مَاءٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أُنْتَهَى.

(كَانَ ذَلِكَ) أَيِ شَرْبِهِ، بِمَعْنَى قَصْدِهِ (الْحَسَنَاتُ) بِمَعْنَى الْغَرَامَاتِ، وَقَالَ  
 الْحَقُّ: "فِيهِ أَنْ لَا يَنْسَبَ رَجُلٌ عَلَى الْفَضَائِلِ الَّتِي تَنْفَعُ فِي دَعْوَى الطَّاعَةِ إِذَا  
 فَضَرَهَا أَصْلَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلْكَ الْفَضَائِلَ، وَقَدْ نَأْوَلَهُ بَعْضُ الشَّرَاحِ فَقَالَ إِنَّ  
 الْعَبْرَ: قِيلَ: إِنَّمَا أُجِزَ لِأَنَّ ذَلِكَ وَحْتًا لَا يَسْتَمِعُ بِشَرِبِهَا فِيهِ، فَيَعْنِيهِمْ مَسَاحِيهَا  
 بِذَلِكَ فَيُجَرِّدُ، وَقِيلَ: إِنْ أَسْرَدَ حَيْثُ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ مَضْرُوءٍ، فَيُعْنِيهِمْ  
 مَسَاحِيهَا بِذَلِكَ فَيُجَرِّدُ، وَكَرَّرَ ذَلِكَ عَمَلٌ عَنِ الْقَصْدِ، مَتْنِهِ

قَالَ الْفَارِسِيُّ: لَوْ كَانَ مَا يَصْرَفُ هَذِهِ الْحَبِيلُ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ سَبَبٍ يَكُونُ  
 حَسَنَاتٍ فِيهِ، وَلِذَلِكَ، وَصَفَ أَوَّلًا مَا كَانَ سَبَبُهُ مِنَ الْإِضَالَةِ لَهَا مِنَ الْمَرْجِ  
 وَالْوَرُودِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يَكُونُ بِغَيْرِ سَبَبٍ وَمِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ مِنَ قَطْعِ الطَّيْلِ وَاسْتِنَاكِ  
 النَّشْرِ، وَذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَرِدْ فَعَلَهُ مِنْ أَنَّهُ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ سَفِيهَاً،  
 وَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ كَمَا حَسَنَاتُ، لَمْ يَنْ رَطَطُهَا، فَإِنَّمَا أُنْزِلَ بِذَلِكَ، وَاقْعَادُهَا  
 لِيَسْمَعَ أَنْوَاعَ الْمَصْرَفَاتِ، أُنْتَهَى

(فَهِيَ) الْحَبِيلُ (الْأَمْرُ) وَهَذَا أَحَدُ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (وَالثَّانِي) الَّذِي هُوَ تِلْكَ  
 سَبَبُ (رَجُلٍ رَطَطُهَا) أَيِ الْخَبِيلِ (نَعْمًا) مَتْنُهُ الْعَمَلُ الْمُتَوَقُّفُ وَالْمُغْنِي الْمَعْدُومَةُ وَكَسْرُ



فِي رِقَابِهَا وَلَا فِي ظُهُورِهَا، .....

(في رقابها ولا في ظهورها) قال النووي<sup>(١)</sup>: يستدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الحمل، وقال مالك والشافعي وحمد بن عبد الله لا زكاة فيها حال، وإن دلوا هذا الحديث على أن المراد بجهادها، وقد يجب الجهاد إذا تم، وقيل: يحتمل أن المراد بالزكاة في رقابها، لا بجهادها، وتقام بعادتها وبأسرها، والمراد بظهورها، طرفي فخذها إذا طلب عاريه، وهذا على المدب، وقيل: المراد حق الله مما يكسب من مال العدو على ظهورها، وهو الخمس، انتهى.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: قيل: المراد حصى عنقها وحمدها ورجلها والشفة عليها، في الركوب، وبما خص رقابها بالذكر؛ لأنها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة، ومم قوله تعالى: «فَتَقَرَّبُ قَرَبًا» وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الحمل وهو قول الجمهور، وقيل: المراد بالحق أطراف فخذها والحمل عليها في سبيل الله، وهو قول الحسن والشعبي ومجاهد، وقيل: المراد بالحق الزكاة، وهو قول حماد وأبي حنيفة، انتهى.

قلت: ونقدم في كتاب الردة تفصيل الاختلاف في ذلك، والحدث من مستندات الحنابلة في الوجوب، فإن صاحب «المحلى»: ثم «لم يسر حق الله في رقابها» وهو الزكاة، «ولا في ظهورها» هو حمل منقطع الخفاف، والصحيح، كما همزة عمازنا أنفسنا، ثم على مدعهم في إيجاب الزكاة، انتهى.

قال ابن تيمية<sup>(٣)</sup>: فإن قيل: كيف يدل بهذا الحديث على الوجوب؟ قلت: معصية الرقاب على الصلوة، لأن المراد بالرقاب الذوات إلا أن في

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٦٦٩).

(٢) فتح الباري (١/١١٤).

(٣) مرآة القانع (١/١٣٢).

فَهِىَ لِدُلْتُ سَبْرًا، وَرَجُلٌ رَبَّنَاهَا فَحَرًّا وَرَبَّاهُ وَرَبَّاهُ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ.

الرفاق متعة تدبير كما في الظهور. ومعهم من الجواب لأنني في الحصر من قوته ﷺ: «ما أنزل علي في الحمر شيء»، وأجاب انقاضي عنه بأن معنى قوله: «لله ثم يس حق الله في رفاقها»، أداء زكاة تجارتها، انتهى.

وقال الزيلعي على «أنكر»: لا يجوز حمله على زكاة التجارة؛ لأنه ﷺ من عن الحمير بعد التحيل فعلى: «ثم ينزل علي فيه شيء»، فلو كان المراد زكاة التجارة لما صح فيه من الحمير. انتهى.

(فهي) التحيل (تلك) الرجل (سبر) كسر السين حجاب يمنع من الحاجة إلى الناس (و) الثالث الذي هم له وزر (رجل رطها) أي التحيل (محرراً) منصوب على التعليل أي لأهل التعاخر وتعاظم على من دونه من أفراد الناس (ورباه) بالهمز ويدل أي يرى الناس عظمتهم في ركوبه وحسنه، قاله القاري. وقال الحافظ: أي إظهاراً للطاعة والتباطن بخلاف ذلك، انتهى.

(ونواه) بكسر النون والمد هو مصدق، تقول: نأوت نأوتاً ونأوتاً، أصله من نأ، إذا نهض، ويستعمل في المعادة، قال الخليل: نأوت الرجل نأهضه بالمعادة، وسكن عياض عن الداودي أنه وقع عنه «ونوى» بفتح النون والنصر، قال: ولا يصح ذلك، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: حكاه الإسماعيلي عن رواية إسماعيل بن أبي أويس، فإذا ثبت فسماه: وبعده لأهل الإسلام أي منهم، والظاهر أن النوا في قول: «ورباه ونواه» بمعنى «أواه» لأن هذه الأشياء قد تفرق في الأشخاص وكل واحدة منها مدعوم على حديثه، انتهى.

(لأهل الإسلام) قال تباجي<sup>(٢)</sup>: يريد أن يستخر بها ويأوي بها أهل الإسلام، وأما لو افتخر بها على أهل لشرك وراهم بها لكان ذلك من سب

(١) فتح الباري (٦/٦٥)

(٢) المصنف (٢/٦٣).

يؤمن على ذلك، ووزر، وسئل رسول الله ﷺ عن الخطيب فقال: **م**  
**س**ئل النبي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة.....

الخير الذي يرجو على الأحرار، والنوا، المقاومة على وجه العبد، ومن أفتى  
 لها يخرجها على أهل الإسلام ويناديهم بها فهي كلمة وزر، سبي

(أخي) الخبي (على ذلك) الرجل (وزر) يسكر النوا أي إنهم على ذلك  
 التصديق (وسئل) بهذا التحجيم، هل الجامعة؟ لم أفت على نسبة المائل  
 سريعا، وحصل أنه فصصه من حاجة عم المراد في قوله: **ف**أفت على  
 النبي ﷺ فسمعته يقول: **و**إن من يفتي بفتنة مؤذية **ي**موت **م** (٩٥٠) أي أحر  
 السوء، فقلت: ما أبالي أن لا أسمع عريف حرمي، رواد أحمد والسماني  
 وصحة الأحكام وحرم هي المقدمه بهذا الاحتمال، قاله الزرقاني **أ** (الشي  
 في المسح الهندية، وفي المصرية، رسول الله ﷺ عن العمر) خشي جمع  
 حذر أي س حكمها هل هي من حكم الخبر أم لا؟

قال الأب هي، بوجه، وفيه أفتهم، أن السائل له أن يعلم أن كان حكم  
 الخبر حكم الخبرين فهذا ذكر من أنها لرجل آخر، ورجل سري، وعلي رجل  
 وزر، أو يكون مخالف، لحكم الحس في ذلك، لأنها لا تتخذ تحكما لجهاد ولا  
 لوجوه فيه، وهي من حرم العادة أن يباين بها ولا يخرج بافتها، ولا هي  
 مما يكتسب، بتركها وأن يكتسب بالحمل عليها كالإلزام والقبال، قل **ي**م  
 سئل قبل الآية الجامعة، نهى وقال القوي، مثل ما حكمها، قل  
 من استل، في من يجب فيها تركها، انتهى، وبه حرم الخطا.

(فقال) **ي**م (ثم ينزل) بهذا المعجول (أخي) شد أبا، أي الخمر  
 (الشيء) مبسوط (إلا هذه الآية) بالرفع والاص، كما في **ي**م (الجامعة)

(١) صحيح ساري - (٩٥٠/٩٥٠).

(٢) صحيح الزاوي - (٩٥٠/٩٥٠).



الثالثة: لا يحسن بضمه في مختلفال - خَيْرُ خَيْرٍ بِرَبِّهِ وَفِيهِمْ مَنْ يُدْعَى وَيُتَّقَى  
ذَرَّةً سَدًّا بِرَبِّهِ (٩٤٩).

أخرجه البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد والسير، ٤٨ - باب الخيل، ٢٧٥.

وسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٦ - باب إثم مانع الزكاة، حدث ٩٤.

لجميع أنواع الخير والشر، قال ابن السكيت: يعني ليس في القرآن آية مثلها في  
ذلة الانطاط وحسن صياحي الخير والشر، قال اعطى<sup>(٩٤)</sup> سميت جامعة لانتمال  
اسم الخير على جميع أنواع الطاعات، وبراغتها، واسم الشر على ما  
يقصد به الكفر والمعاصي، صبرها وكثيرها (الثالثة) ما جاء في القرآن المتعددة  
المستخدمة في معانها.

قال الناحي: يريد قايمة المنزل في عهد الحكم. يقال: كلمة فائدة ووردت في  
شذوذه. انتهى. وقال أبو عبد الملك: يحتمل أنه أراد تم تكرار مثلها في القرآن  
للعطف، ويحتمل أنها برئت وحدها، والحد هو العمود، انتهى.

وقال ابن القيم<sup>(٩٥)</sup> المراد أن لا تدنس على أن من عمل في دناء  
السير طاعة رأى ثواب ذلك، وإن عمل معصية رأى عقابها، ثم إن عبد الله  
فيه أن ما قاله في التحليل كان يوحي لغوته في الخير: ثم برز الإنع، وبعد  
بعض قول من قال: إنه كان لا يتكلم إلا بوسعي ولا يؤمن بغيري (٩٤) (٩٥)  
إن خير إلا وثق المؤمنين (٩٤) المؤمنون، المؤمنون، أي مصادر سلطة معصية  
أو خيرة من الجهاد هو ما يرى في شعاع الشمس من الظلمات في الهواء (البحر  
سورة) أي يرى غوبه وجراده (الأمم) المقصود بذلك ذكره (سورة الزمر).

قال الناحي<sup>(٩٦)</sup> يريد: والله عسى - أنه لم يزل عبه في الحمر من للنسيم

(٩٤) شرح نطفي (١٧٤/٥٥)

(٩٥) شرح نطفي (١٧٤/٥٥)

(٩٦) شرح نطفي (١٧٤/٥٥)



٩٥١/٤ - وَحَقَّقَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، .....

قلت: وذلك لقوله عن اسمه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَّخِذُ أَنْ يُتَّخَذَ بِهِ، وَيُتَّخَذَ تَأْوِيلًا، إِنْ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> وأخرج السيوطي في «الدرر»<sup>(٢)</sup> بطريق كثيرة عن جماعة من الصحابة مرفوعاً، ما حاصله أنه عَزَّ اسْمُهُ بِمَنْجَرٍ مَتَّاقِلٍ الْحَبِيرِ لِنَعْمٍ مِنْ لِي الْجَنَّةِ. ويحتمل متاقيل أكثر بأمرهم ومهيبات وغير ذلك مما يعيب العموم في الدنيا.

٩٥١/٥ - (مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر) ابن حرم بن زود (الأنصاري) أبو طولة بضم الطاء المهملة المدني قاضي نعم بن عبد العزيز ثقة كثير الحديث من رواة السنة، قال الدقاق: لا يعرف في المحدثين من يكنى أبا طولة سواء، مات سنة ١٣٤هـ، ويقال بعد ذلك، كما في «التفهيم».

(عن عطاء بن يسار) مرسلاً عنه يحيى، وهو متصل بوجوه، كذا في «النفسي». وفاء السيوطي<sup>(٣)</sup>: وصله الترمذي من طريق بكير بن الأنسج، وإسحاق بن طريق إسماعيل بن عبد الرحمن، كلاهما عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به. وقال الترمذي: حسن، شهر.

قلت: ولفظ الترمذي في النسخ التي بأيدينا: حسن غريب من هذا الوجه، ويروي من غير وجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ، انتهى. ورواه الحفاظ<sup>(٤)</sup> فيمن روى من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن ابن حبان، ثم قال وهي رواية لمحاكم أي الناس أكمل إيماناً وكان المراد بالمؤمن من قام بما

(١) سورة الشورى الآية ٢٨.

(٢) الدرر المنتورة (٩/٥١٢ - ٥٤٦).

(٣) تنوير الحوالاة (ص ٢٧٣) ط دار الكتب العلمية.

(٤) فتح الباري (٢/٦٦).

فإنه قال: من يشقُّ أمْرَهُ، إلا أدركه، بخلاف الناس، فتردُّ؟  
وجوابه: أخذ يعني فُرضه، يعاينه، في جبل الله عليه،

نعمي عليه السلام به، ثم جعل هذه القضية، منسجمة من مقتضى حلي  
الجمود، وإجمال الواجبات الفعلية، بحيث لا يتصور نفس المتخالفات فيه من  
نفسه بوجه ما معاني، وإنما فيه من الضيق التام، وإنما من التام المتعارف  
ينلوه في القضية؛ لأن الذي يحصل التام لا يعلم من تركاب الأقسام، فقد لا  
يحيى حد بها، وهم مفيد بوقوع الحس، انتهى

نشد قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا حُرِّمَ نَسَبُ أَهْلِكُمْ؟» انفس، ويحتمل أن يكون «ألا» مركباً من لا سبغة، واستفهام انقياد، ويكون نفى عام، مفيداً أن لم يكن منكراً في الروايات.

قوله الناحي (١) : وقد علم أنهم يريدون ذلك على سبيل التهمة بهم على  
الاعتقاد (بأنه) الاقتبال على سبيل محرم ، واشتراكهم فيه (حجبر الناس منزلاً) يعني  
تسبب الناحي (منزلة) ، وكذا في (نسخة) أي أشركهم نوعاً (وأدعهم فرجة ،  
قوله الناحي) وقال غياض (هذا عام مخصوص ، ويقتضيه من خبر الناس ، ولا  
يقتضيه خبر حملوا الناس على الشرائع والنسب) ، وقادهم إلى غير أفضل ،  
وكذا استنبطوا كما جاءت به الأحاديث ، وما به أدق في رواية السنائي (أن  
من حبر الناس رجلاً على سبيل الله على طهر فريضة من النبي (ص) بمحرمين  
(رجل واحد) فبعض اسم له عمل العباد) ذكر تعين المجهول تجلج امره وإجماع  
في سبيل الله .

قال قباصي يربط - وفقه أعلم - أنه لو صب على ذلك، ووجدته أنه أخذ  
من أن يصبه، رجاءه في سبيل الله سبحانه لا يخلو في الاعتدال من ذلك، وإذا  
لله، أو فائدته هذا، فعطف أمره وتصرفه من تصرفه، ووجدته ذلك جميع  
حواله وإن لم يكن أخذاً بعدد مرة من كثير منها.

١٠٠ - (١٠٠) - ١٠٠



٥٢٩٥٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، قَالَ:**

**أَخْبَرَنِي عُمَادَةُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ خُبَّازٍ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، قَالَ لِي:**

**«الْمُجَاهِدُ» أَنَّ الْمُجَاهِدَ بَدَأَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَجَهَدِ الْكَافِرِينَ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الدِّينِ، فَيُحَدِّثُنِي فَصْلَهُ بِأَمْرِ غَيْرِهِ، وَيَكْثُرُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ، وَهَذَا السُّعْتَوِيُّ لَا يَتَعَدَّى نَفْسَهُ إِلَى غَيْرِهِ» نَهَى.**

وقد أخرج البخاري<sup>(١)</sup> من رواية أبي سعيد الخدري قبل، بإسناد الله أبي الساس أنصار فقال رسول الله ﷺ: «مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله»، قالوا: نعم من؟ قال: «مؤمن في شعب من الشعاب، شفي الله، وبلغ الناس من شروء».

وبان الحفاظ<sup>(٢)</sup> بعد ما ذكر عدة زوائد في الباب: وفي الحديث يعمل الاسراء لما فيه من السلامة من العيبه وانمو ونحو ذلك، وأما اعتبار الناس أصلاً فقال الجمهور: محل ذلك عند وقوع العيب، وقال أبو عبد الله: إنما أوردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والحل، لأن ذلك في الأصل يكون حائلاً من الناس، فكل موضع بعد عن الناس، فهو داخل في هذا المعنى، انتهى.

٥٢٩٥٢ - **خَالِكَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ، الْأَنْصَارِيِّ، أَخْبَرَنِي أَنَّ هَذَا**

**الْحَدِيثَ عَلَى يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَالسُّدِّيِّ الْمَذْكُورِ مِنْهُ هُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا سَيَأْتِي فِي آخِرِ الْحَدِيثِ (قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَادَةُ بْنُ خُبَّازٍ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، قَالَ لِي: «الْمُجَاهِدُ» أَنَّ الْمُجَاهِدَ بَدَأَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَبَجَهَدِ الْكَافِرِينَ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الدِّينِ، فَيُحَدِّثُنِي فَصْلَهُ بِأَمْرِ غَيْرِهِ، وَيَكْثُرُ الْإِتِّفَاعُ بِهِ، وَهَذَا السُّعْتَوِيُّ لَا يَتَعَدَّى نَفْسَهُ إِلَى غَيْرِهِ» نَهَى).**

(١) صحيح البخاري (٧٧٧).

(٢) فتح الباري (٧٢٦).

.....

عنه الحديث من مرقاة، وفي الشريعة، نقض من خارجانية ذات بعد المدعين  
لغير جدهم عبادة من العدم لأعاري الخرجي الذي أحد القضاء

أفاد: ما عينا: لأن العين: تمنع التعيين فعل ماضٍ - ونا مفعولهُ - وجررى  
 مؤنثاً للغير - أي ما بعد حصر - انتهى. وقال النووي<sup>(١)</sup>: لمبايعه المأخوذة  
 وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المبايعين بعد يده إلى صاحبه  
 وكذا هذه الريبة تكون بأخذ الكف، وقيل: سميت مبيعاً لما فيها من المعلومّة  
 لها - بخلافه من عظم الجهد - قول معاني: **لَا يَدْخُلُ فِيهِ التَّجَرُّعُ** أي  
 الأكل - انتهى.

(رسول الله ﷺ) قال الحافظ أبي نيلة النخعي كما تقدم يصاحبه في أوّل كتاب لإسحاق<sup>(1)</sup> انتهى. كما قال الحافظ تحت حديث أدب في نقد ابن<sup>(2)</sup> وقال النخعي<sup>(3)</sup> في «كتاب الأحكام» قبل: كان هذا في بيعة حقبة ثالثة، وقد بين إسحاق كانوا في البيعة الثانية - ثلاثة وسبعين رجلاً من الأوس والخزرج وأمرؤس، منهم: رستم التيمي في ذلك فهو «كتاب الإنسان» وحسب ذلك أن أحاديث البيعة روت عن عدة من القصاص - رضي الله عنه - بالثقة مختلفه، الأولى: بيعة النخعي وكانت على السبع والقطاع في العسر واليسر.

قال الحافظ: وإنما نُسب إليه العفة ما ذكر ابن إسحاق وغيره من أهل زمانه، يرى أن زبيري يجهل، قال: نحن نحرم من الأخت (أبايعك على أن

(١١) ابرم سمیه - (شوری ١٣٩٠، ٢٢٩)

(4) انصر الى: 44104

23 MAY 1992

(2) 1997/98 年





على السمع والطاعة، في الأمر والنهي، .....

قلت: وظاهر كلام النووي في «شرح مسلم» أن حديثي عبادة في بيعة الحرب والبيعة على السمع والطاعة، وأن لا تنزاع الأمر أمناه كلاهما. ولما أوجدهما جميعهما كلها البيعة على نصبر، كما سطره في «باب استحباب مبايعة الإمام الحسين» عند زيادة القتال وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة<sup>(١)</sup>. وهذه هي البيعة الثانية، وهي المبيعة في التجرع عن الفواحش، وسميت بيعة النساء؛ لأنه تعالى ذكرها بقوله: ﴿وَبَايَآ أَنبِيَاؤُنَا لَهُمْ حُلُقُومٌ فَتَضَعَتِ الْيَمِينُ الْآيَةَ<sup>(٢)</sup>﴾، وهذه المبايعة حضرها أبشاً عبادة بن الصامت.

واختلف أهل العلم وعامة شراح الحديث في أنها متى وقعت، والمجهول على أنها بيعة العقبة، قال النووي<sup>(٣)</sup>. أما حديث عبادة: «بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا تنكروا بالله شيئاً، ولا تسرقوا إلى آخره، فلما كان في أوّل الأمر ثبلة العقبة قبل الهجرة وثبيل فرض الحجاج، انتهى.

وقال المعيني<sup>(٤)</sup>: إن القاضية عياض وجماعة من الأئمة الأجلاء قد جرموا بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ثبلة العقبة لما بايع الأنصار البيعة الأولى معي، انتهى. (وه جزم المعيني، وكذا حكاه المحافظ عن القاضي ومن تبعه أنهم حازمون بذلك. تكن المحافظة بنفسه مال إلى أن المبايعة المذكورة، أي مبايعة النساء، وتمت بعد فتح مكة، وحقق ذلك، وأوّل ما في الروايات من خلافه.

(على اسمع) له إجابة أقواله، وضمن تابع معنى ما عاهد فعدي على، وفاء البياحي: السبع هاهنا يرجع إلى معنى الطاعة، ونعله أن يكون أصله الإصغاء إلى قوله واللتهم له، انتهى (والطاعة) لله ورسوله (في العصر والبر).

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/١٣٧).

(٢) سورة المائدة: الآية ١٢.

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/١٣٧).

(٤) «عمدة القاري» (٢/٢٥٢).

والمسقط والمكروه .....  
.....

وفي التصديقه هي ليس والعسر والتقديم والتأخير، قال الباجي: يريد أن  
أنفي شرط غياب السمع والقدرة لأوامره ونواهي على كل حال في حال البسر  
وحال العسر، ويحصل أن يريد به بس المال وعسر، ونتمكن من حشد الأرحلة  
ورفر الرزق والاقتصر على أقل ما يمكن منه، انتهى

قال الحافظ: وفي رواية إسماعيل بن عبيد عن عباد بن أحمد، وعلي  
النفقة في العسر والبسر، انتهى

(والمسقط) مفتوح الميم وسكون القنن وفتح ثمين المصعقه، قال ابن  
الأثير: مفتوح من الشافط وهو الأمر الذي يشط منه، ويخفف إليه، ويؤثر بعده،  
وهو مصدر بمعنى الشافط، كذا في «اللمعة» (والمكروه) مفتوح أونه وثالثه مصدر  
مبني أيضاً أي في وقت الشافط إلى اعتزال أوامره ووقت الكراهية، كذلك قال  
الزرقاني<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ ابن حجر<sup>(٢)</sup>: أي في حالة شافط، وفي الحالة التي تكون  
فيها عاجزون عن العمل بما نؤمر به، وقال ابن النجاشي عن الدوادبي: أي المراد  
الأسدياء حتى يكروههم، وقال ابن النجاشي: الظاهر أنه أراد في وقت الكسل  
والمسقة في الخروج، ليطابق قوله: المسقط، قال الحافظ: ويؤيده ما وقع في  
رواية إسماعيل بن عبيد في الشافط والمكروه، وقال الباجي<sup>(٣)</sup>: يريد وقت  
الشافط إلى امتثال أوامره ووقت الكراهية لذلك، وأما أن يريد: المسقط وجود  
السبل إلى ذلك والتفكير في وطيب الوقت ومصعب العسر، ويريد بالمكروه تعدد  
السبل وسبل الخائف وتعدد البؤس والعسر والبؤس وتعدد العدو،  
انتهى

(١) شرح الزرقاني (٩/٣١).

(٢) النجاشي (٧/١٣).

(٣) المسند (٣/١٦٦).

وَأَنْ لَا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، .....

(وأن لا تنازع الأمر أهله). قال الباجي: يريد الإمارة، ويحتمل هنا أن يكون شرطاً على الأنصار، ومن ليس من قريش أن لا ينازعوا فيه أهله، وهي قريش، ويحتمل أن يكون هذا مما أخذه على جميع الناس أن لا ينازعوا من ولأه الأمر منهم، وإن كان فيهم من يصلح لذلك الأمر إذا كان قد صار لغيره، انتهى.

قال السيوطي في «التوير»<sup>(١)</sup>: الثاني: هو الصحيح، ويؤيده أن في «مسند أحمد» زيادة: «وإن رأيت أن لك في الأمر حقاً، وعند ابن حبان زيادة: «وإن أكلوا مالك وهربوا ظهرك»، وعند البخاري زيادة: «إلا أن تروا كفراً بواحاً»، انتهى.

قال ابن حيد البر<sup>(٢)</sup>: اختلف في أهله، فقبل: أهل العدل والإحسان والفضل والدين، فلا ينازعون؛ لأنهم أهله، وأما أهل الفسق والجور والظلم فليسوا بأهله، ألا ترى قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْفَاسِقِينَ﴾ وإلى منازعة الظالم الجائر ذهب طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج، وأما أهل السنة فقالوا: الاختيار أن يكون الإمام قاضياً عادلاً محسناً، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائر أولى من الخروج عليه، لما فيه من استبدال الأمن بالخوف وهرق الدماء وشن الغارات والفساد، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أولى المكروهين أولاًهما بالترك، انتهى.

ولفظ البخاري برواية يسر عن جادة عن هبادة: «وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان»، قال المحافظ<sup>(٣)</sup>: بواحاً

(١) (ص ٣٧٤).

(٢) «الاستذكار» (١٤/٣٨)، و«شرح الزرقاني» (٣/٩).

(٣) «فتح الباري» (٨/١٤).

بمعجزة وميمعة ، قال الخطابي : يريد ظاهراً بدياً ، ووقع عند النظر من من هذا الحديث : ككفراً عن حاله ، تضاد فجأة مصدفة ثم راء ، وفي رواية ابن عباس : إذا لم يكون موصية الله برحائه ، وعند أحمد : إذا لم تأمروك بتم نواح - وفي رواية عبد أحمد ، والعمري ، وأحمد ، فيلبي أموركم من يعني ، حال بعد ثبوتكم من تكبروا ويكبرون عليكم من تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله ، وعند أبي بكر بن أبي نيفة استكبر عليكم مرا ، يأمر بكم بما لا تعرفون وبمعهود ، لا تكبروا ، فليس لأولئك نسك طاعة ، وقواه معكم من الله فله يرضى ، أي نص ابه أو نص صحيح لا يحصل التأويل ، ويقصاه أنه لا يجوز الخروج عليه إذا دام فعلهم بحمل الناس ، قال النووي : التبرأ ولكنكم فيها المصيبة ، ومعنى الحديث : لا تزعوا ولاية الأمور من ولائهم ولا تعرضوا عنهم إلا أن تروا منهم منكرأ محققاً تعلينه من قواعد الإسلام : فإذا رأيت ذلك فامكروا عابيه انتهى .

وقال غيره : المراد بالإثم فيها التعصية و تكبر فلا يجوز على تضاد ، إلا إذا وقع في الكفر الظاهر ، والذي يشهر حمل رواية الكفر على في نسب السرعة في الولاية ، ولا يدركه ما يفتح في الولاية ، إلا إذا ارتكب لكفر ، أو جعل ولاية لنفسه على ما إذا كانت إمامة فيما عند ولاية ، وإذا لم يفتح من الولاية مدحه في المصيبة ، كان تكبر عند يرضى ، وتعرض إلى تبرأ الحق له بعد ذلك ، ويحل ذلك إذا كان قادراً .

ويقال من التبرأ عن الله أي دار الذي عيبه العيب من أمر الجوار ، أنه إن قدر على خذله بغير منه ولا علم وحيد ، ولا فلو احب الصبر ، وعن بعضه لا يجوز عند الولاية عدس ، فتداه ، فإن أعدت جوراً بعد أن كان عدلاً ، فامتنعوا في حيز الخروج عليه ، والصحيح الجمع إلا أن يكفر فيه ، الخروج عليه ، انتهى .

وَأَنْ تَتَوَلَّى أَوْ تَقُومَ بِالْحَقِّ حَتَّى تَخْلُفَ، لَا تَخْلُفَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَنْتُمْ  
أَعْرَضَ السَّخَاوِيُّ فِي: ٩٣ - كتاب الأحكام، ٤٢ - باب كيف يبائع الأمان  
الناس.

ومسلم في: ٢٣ - كتاب الإمارة، ٨ - باب وجوب طاعة الأمراء في غير  
معصية، وتحريرها في المعصية، حديث (٤١).

وقال<sup>(١)</sup> أيضا تحت حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - رفعه «السمع  
والطاعة على المؤمن المسلم فيما أحب وكره، ما لم يضر بمعصية، فإذا أمر  
بمعصية فلا سمع ولا طاعة» أي لا يجب ذلك، بل يحرم على من كان قادرا  
على الامتناع، وتقدم البحث في كتاب التفسير، وملخص أنه يتعذر التكفر  
إجماعا، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله  
السواب، ومن دأب على الإثم، ومن عجز وحيث عليه الهجرة من ذلك  
الأرض، انتهى.

(وَأَنْ تَقُولَ) أئلام (أو تقوم) ما سمع منك من يحيى بن سعيد أو مالك،  
بإله التبرقي (بالحق حتما كذا لا خلاف في الله) أي في نصرته (لومة لائم)  
من الناس واللومة المرة من اللوم، قال الترمذي: وفيها وفي التكرير مباحتان  
كأنه قال لا تخاف شيئا قط من لوم أحد من المومنين، ولومة مصدر مصاف  
لفاعله، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: يريد أن يظهروا الحق بالقول أو القيام به حيث كانوا  
من المواطن والأماكن لا يمنعهم من ذلك مخافة ولا لومة لأنهم، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: هكذا روى هذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد

(١) صحيح أبي داود، (١٣٢/١٣٢).

(٢) طر مسند شوقي، (٩/٣).

(٣) المنتقى، (١٦٤/٣).

(٤) طر مسنده، (٢٣/٢٧٦).

١٩٥٣ - وحديثي من مالك، عن زيار بن أسلم قال: كتب أبو عبيدة بن الجراح - بن عمر بن الخطاب - ما ذكرناه جهده من يومه يوم منصرفه منهم . . . . .

جدهور رواه. وهو الصحيح. وما حمله على مالك فليس شيء. واختلف فيه على يحيى بن سعيد. فذكره مسطوطا قال البرقي: أصريت عنه لأن الصحيح لم يثبت له واعتماد رواه مالك ومن بعده. وأما حديثي في الأخرى عن أبي عبد الله عن مالك. ومنهم من المخاري من حديثه عن أبيه عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن شاذان بن الوليد عن أبيه عن جده. انتهى<sup>(١)</sup>

١٩٥٣ - (مالك، عن زيد بن أسلم، قال: كتب أبو عبيدة عامر بن الجراح) أحد أئمة الجند (إلى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه وأرضاه - . يعني حين حاصر المدينة وأصحابه أهل الشام وأرضاء جهده. في (المحلى) يذكر أنه جعله خالفة أو مسنداً. أي يذكر أنه خليفة لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (جسوعاً) بالتصو. قال المجيد: الجمع جماعة الذين يسعون (من الروم) اسم قبيلة سبينة بأرض حلفاء. أبو روم بن عيسى بن اسحاق بن زهير. كما في النعمان

(وما يخوف) بالهاء. لغة أهل أو المدحون ممن أمرهم. كما في التفسير الجندية. وفي المسح المسند. اسمهم أي من الروم. وفي (المحلى) ما يخوف من أمرهم من كثرة عددهم ونعمتهم. في (شعب الإيمان) أن أبا عبيدة حضر.

والله المحلى<sup>(٢)</sup>. كتب أبو عبيدة إلى عمر - رضي الله عنه - إذا كان أمر

(١) شرح البرقي (٩٥٣).

(٢) المحلى (٣٦٥).



عمر بن الخطاب، قال النخعي<sup>(١)</sup>، قوله أبو سفيان ذلك العير التي أخبرت بهذا عير مع ابن عبيدة التي أتت الشفاء في نولهم، إن النخعي إذا أخبرت نخله كانت عير الأولى، وموقع التشبيه أنه كذا كانت أسبغين بعدة الحسي، كذا تمت لهم تحدد السر، أن أنه ذهب إلى أن السر باحد أسبغين انظر وبالأحرار الثواب، فلا بد للذين من أحدهما.

وقوله: أن يخلص عمر بن الخطاب، روي هذا من فروعها وهو لا يرسد، ويرى أصله، وهو قوله: أما الله، من حارجه ابن مردود من حديث حاتم بن أسد ضعيف، ونقله: أن حارجه النبي ﷺ يَنْزِعُ الْقَتْلَ عَنْ الْقَتْلِ ﷺ، والرسالة يطلب عمر بن الخطاب، وأخرجه الشيخ علي في كتابه المستوط، وأخرجه محمد بن منصور، وعند الزاوي من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ، أن كان لعير في حارجه لأجل غلبه أسبغ حتى حارجه، ولو يهابت عير أسبغين، ثم قال: فلو كان القتل يَنْزِعُ الْقَتْلَ عَنْ الْقَتْلِ ﷺ، وأما ابن مسعود، وأخرجه عبد الزاوي والطبري من طريق الحسن بن علي بن فضال، وأخرجه عبد الزاوي بإسناد جيد من طريق قتادة، قال: ذكر لنا أن رسول الله ﷺ سئل فأصحاب بهذه الآية فقال: من غلب عير أسبغين إن شاء الله.

وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم، وذكر أن أبا، ثم قال: وقال النخعي، صحح ذلك عن عمر وعلي - رضي الله عنهما - وهو في الحديث عن عمر رضي الله عنه - أن من طريقين، وأخرجه ابن عبيدة عن ابن مسعود بإسناد جيد، وأخرجه الفراء بإسناد ضعيف عن ابن عباس، انتهى.

(١) صحيح البخاري ٦١٢/١٩١

(٢) التلخيص ١٥٥: ١٥٦

(٣) معجم المصنفين: الأجزاء ١، ٢



بَابُ الْقِتَالِ بِشَوْنِ مَن كَانَ فِي شَيْئٍ مِنَ الْإِيمَانِ يَتَوَلَّى الْقِتَالَ وَالْمَدِينَةَ  
وَالْمَدِينَةَ وَنَحْوَهَا إِنَّهُمَا لَكُمَا تُحْفَرُونَ وَإِلَّا فَمَنْ

قُتِلَ: وَمَا جَنَى الْجَاهِلُ مِنْ مَحْضٍ مِنْ حَيْثُ إِلَى مَدِينَةِ الْجَاهِلِ قَاتِلٌ بِشَوْنِ  
ذَلِكَ لِمَدِينَةٍ أَصْحَابِ الْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا حُطِّبَ مَدِينَةُ مَدِينَةِ الْأَمْرِ وَمَنْ  
ذَلِكَ بِشَوْنِ الْمَدِينَةِ

بَابُ الْقِتَالِ بِشَوْنِ مَن كَانَ فِي شَيْئٍ مِنَ الْإِيمَانِ يَتَوَلَّى الْقِتَالَ وَالْمَدِينَةَ  
وَالْمَدِينَةَ وَنَحْوَهَا إِنَّهُمَا لَكُمَا تُحْفَرُونَ وَإِلَّا فَمَنْ  
قُتِلَ: وَمَا جَنَى الْجَاهِلُ مِنْ مَحْضٍ مِنْ حَيْثُ إِلَى مَدِينَةِ الْجَاهِلِ قَاتِلٌ بِشَوْنِ  
ذَلِكَ لِمَدِينَةٍ أَصْحَابِ الْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا حُطِّبَ مَدِينَةُ مَدِينَةِ الْأَمْرِ وَمَنْ  
ذَلِكَ بِشَوْنِ الْمَدِينَةِ

بَابُ الْقِتَالِ بِشَوْنِ مَن كَانَ فِي شَيْئٍ مِنَ الْإِيمَانِ يَتَوَلَّى الْقِتَالَ وَالْمَدِينَةَ  
وَالْمَدِينَةَ وَنَحْوَهَا إِنَّهُمَا لَكُمَا تُحْفَرُونَ وَإِلَّا فَمَنْ  
قُتِلَ: وَمَا جَنَى الْجَاهِلُ مِنْ مَحْضٍ مِنْ حَيْثُ إِلَى مَدِينَةِ الْجَاهِلِ قَاتِلٌ بِشَوْنِ  
ذَلِكَ لِمَدِينَةٍ أَصْحَابِ الْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا حُطِّبَ مَدِينَةُ مَدِينَةِ الْأَمْرِ وَمَنْ  
ذَلِكَ بِشَوْنِ الْمَدِينَةِ

بَابُ الْقِتَالِ بِشَوْنِ مَن كَانَ فِي شَيْئٍ مِنَ الْإِيمَانِ يَتَوَلَّى الْقِتَالَ وَالْمَدِينَةَ  
وَالْمَدِينَةَ وَنَحْوَهَا إِنَّهُمَا لَكُمَا تُحْفَرُونَ وَإِلَّا فَمَنْ  
قُتِلَ: وَمَا جَنَى الْجَاهِلُ مِنْ مَحْضٍ مِنْ حَيْثُ إِلَى مَدِينَةِ الْجَاهِلِ قَاتِلٌ بِشَوْنِ  
ذَلِكَ لِمَدِينَةٍ أَصْحَابِ الْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا حُطِّبَ مَدِينَةُ مَدِينَةِ الْأَمْرِ وَمَنْ  
ذَلِكَ بِشَوْنِ الْمَدِينَةِ

بَابُ الْقِتَالِ بِشَوْنِ مَن كَانَ فِي شَيْئٍ مِنَ الْإِيمَانِ يَتَوَلَّى الْقِتَالَ وَالْمَدِينَةَ  
وَالْمَدِينَةَ وَنَحْوَهَا إِنَّهُمَا لَكُمَا تُحْفَرُونَ وَإِلَّا فَمَنْ  
قُتِلَ: وَمَا جَنَى الْجَاهِلُ مِنْ مَحْضٍ مِنْ حَيْثُ إِلَى مَدِينَةِ الْجَاهِلِ قَاتِلٌ بِشَوْنِ  
ذَلِكَ لِمَدِينَةٍ أَصْحَابِ الْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا حُطِّبَ مَدِينَةُ مَدِينَةِ الْأَمْرِ وَمَنْ  
ذَلِكَ بِشَوْنِ الْمَدِينَةِ

(٢١) باب النجى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو

٧/٩٥٤ - حدثني يحيى عن مالك، عن صالح، عن عبد الله بن عمرو، أنه قال: منى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن إلى أرض العدو.

وتم كتاب أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وابن حريز والحاكم وصححه، والبيهقي في شعبه (إيعاده عن زيد بن أسلم كذا في «أسواق» للسيوطي).

(٢٢) باب النجى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو

وتبعه لأدم الطبري في «الرحمة»، كما سيأتي قريباً.

٧/٩٥٤ - (مالك، عن صالح عن عبد الله بن عمرو) رضي الله عنه أنه قال: منى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن إلى أرض العدو أو ما فيه قرآن، قال: الساجي<sup>(١)</sup> والمصر اسم وفتح للعبث وغيره (أي أرض العدو) أي أهل الشرك. قال الساجي: يريد - والله أعلم - المصحف لما كان القرآن مكتوباً فيها. سواء قرآنه، ولم يرد ما كان منه محفوظ في الصدر - لأنه لا خلاف أنه يجوز لحافظ القرآن أن يقرأه، وإنما كان ذلك لأنه لا إهانة في نشره في قول الساجي، من أن الإهانة نشره في المصحف ولا خلاف به، وقد روي مفسراً: منى أن يسافر بالمصحف، رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بهذا الصدد انتهى.

قال أبو نعيم<sup>(٢)</sup>: سمى يكتب المصحف مكتوباً حسناً، فلهذا من الإهانة أو عن معصية، أو نعله كان مكتوباً في رداء فصيح، ويقرر النجى عن السفر القليل

(١) بشرط المصداق (٢٩٠/٩٤)

(٢) «معجم» (١٦٤/٣٦)

(٣) «تكملة إسناده» (٢١٦/٢١٠)

والكثير منه، لا سيما على القول: إن القرآن اسم جنس يصدق على القليل والكثير، وأما على القول بأنه اسم للمجموع فيتعلق انتهى بالقليل، كمتى ركنه الكل في الملة، فإن حرمة القليل منه كالكثر، انتهى.

وقال النووي<sup>(١)</sup>: فيه انتهى عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفر للجنة المذكورة، وهي مخافة أن يالوه فيتهكروا حرمة، فإن أمنت هذه الملة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهريين عليهم، فلا كراهة ولا مانع عنه حينئذ لعدم الملة، هذا هو الصحيح، وإن قال أبو حنيفة والبخاري وآخرون، وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة أنجوار معتقاً، والصحيح عنه ما سبق، وافق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاب فيه آية أو آيات، والجمعة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هرقل، فإن القاضي ذكره مالك وغيره معاملة الكفار بالدراهم والديناير التي فيها اسم الله تعالى أو ذكره سبحانه، انتهى.

قلت: (قال البخاري في صحيحه)<sup>(٢)</sup>: «باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو»، وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «واسعه ابن إسحاق عن نافع»، وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو، وهم يُقْلَعُونَ القرآن، ثم أخرج حديث الباب برواية القعنبي عن مالك.

قال السافظ<sup>(٣)</sup>: قرئ: «وقد سافر إلى آخره». أشار البخاري بذلك إلى أن المراد بالنهي عن السفر بالقرآن السفر بالمصحف، خشية أن يناله العدو، لا

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/١٣/٧١.

(٢) صحيح البخاري (٢٩٩٠).

(٣) فتح قاري (١/١٣٢).

السمر بالفروان نفسه، وقد عتبه لإسماعيلي بأنه لم يقل أحد إن من يحس  
الشرا لا يغور في دمه، وهو عن أبي من يقيم مراد البخاري، وأقوى  
المذهب أن مراد البخاري بذلك نفوذة القول بالثبوت في المصالح الكثير، الظاهر  
الغلبة، يجوز في ذلك دون هذه.

قول ابن عبد البر<sup>(١)</sup> أجمع العلماء أن لا يقاتر بالمصالح في المصالح  
والعسكر المفسد الموقوف عليه، وأختلفوا في الكبرياء عليه، فمنع ما  
مطلق، وفصل في حصة، وأما الشهادة المكرهة مع الحرف وجمود وعدمه،  
وقال بعضهم كالمالك، رسله على منع بيع المصالح في الكفر، لو حرم  
المعنى المذكور، وهو المصالح من الاستدانة، ولا خلاف في تحريم  
ذلك.

وأما وقع الاختلاف هل يصح لو وقع، ويؤمر بقتاله منكم عند أم لا؟  
واستدل به على منع نعيم الكافر<sup>(٢)</sup> التبرؤ، فمنع ما كان مطلقاً، وأما الحصة  
مصلحة، وعن الشافعي قولان، وفصل بعض المالكة بين القليل، لأجل مصلحة  
قيام حاجة عليهم، وأجازه، ويؤمر الكافر فدمه، ويؤمر فدية، حيث كتب  
إليه فني<sup>(٣)</sup> بعض الأئمة، وقد غلب الثوري الاتفاق على عدم الكتاب إليهم  
عقل ذلك، منهم.

قال الأبي<sup>(٤)</sup> أحمد، استفتي أنكب إليهم بأذنه ويعلموا شدة، إن  
الإسلام والوعظ، ومنع ما كان نعيمهم سبباً من الفرق، وأجازه أبو حنيفة،  
واختلف فيه قول الشافعي، وحجة السحر لعنه يرغب في الإسلام، وحجة  
فدائع أنه حسن في حداد، وغشوة على وكشانه، شد بعرضه للمهانة، ولو  
كانت أمه موصولة بنظر أبي لم يسكن من ذلك، سي.

(١) إسناده صحيح (٢١/١٣)

(٢) كذا في الأصل المصحف (٢١/١٦)

وفي «المستقى»<sup>(١)</sup> قال ابن كثير: قلت لسعدون: أجاز بعض الجرائز  
الجزر بالمصحف في حبش فكذبوا فقال: لا يجوز ذلك لهم رسول الله صلى  
عليه وآله وسلم ولم يفعل، ثم قاله البعض من راحة العشاء، قال المصنف: ولم  
أز أجد من الكفار زعم أن يرسل إليه بمصحف بشبهة لم يرسل إليه لأنه  
محرم عليه، ولا يجوز له من المصحف، ولا يجوز لأحد أن يسمعه إليه.  
ذكره ابن المجدني، وكذلك لا يجوز أن يُعلم أحدا من أفرادهم الشراء، لأن  
ذلك سب لمكذبهم منه، ولا بأس أن يقرأ عليهم احتجاج عليهم به، ولا بأس  
أن يكتب إليهم بالآلة، يعرفها على حسن الوطء، كما كتب إلي ابن مالك يوم  
هو بأقل الكتب ثم أتوا إلى صغرة الأثر، انتهى.

وقال ابن كثير<sup>(٢)</sup>: سئل عن الحديث على أن نعلم الكفر القرآن مصدقاً،  
وبه قول مالك، وفصل بعض المالكية بين الضليل والكتب، وزاد بعضهم مع بيع  
كتب لغة دين، أنه السبكي، والأخضر أن يقرأ كتابه، وإن لم يكن  
فيه آثار تعظيماً للعلم الشرعي، وقار ولده الفخر، ثمي مع ما يعمد بالشرعي  
شكك النعم وغيره.

وفي «المحلى»<sup>(٣)</sup> قول الحنفية بين بعضكم الكفر، بعضهم، وهو في  
أولها، وأن الحائض فيه الأصل بخلاف الثاني، له في الصحيح، وقال  
أصحابي: كان من في يده الإسلام عند فقه المصاحف رحمة القرآن، ثم  
استمع ذلك، لذا كرم المصاحف وكان الغرام، فحينئذ لا بأس به، ولا بأس به  
في المصحف، انتهى.

وفي «الدار المحمدية»<sup>(٤)</sup> بهياد غير إخراج، أجاز بعضهم ورجح

(١) «المستقى» (٣/١٦٤).

(٢) «موسم نوراني» (٣١/١٠٠).

(٣) (١٦/١٣٩).

قال مالك، وإنما ذلك، مخافة أن يبالغوا في ذلك.

أخرجه البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير، ٦٢٩ - كتاب المغازي  
المصنف إلى أربعين المجلد.

مسلم في ٣٢ - كتاب الزكاة، ٢٤ - كتاب النهي أن يسافر المصنف إلى  
أرض الكفار، حاشية، ٩٣.

الاستغناء عن ذلك، كالمصنف وكتبه وحديثه، فإن من عاينني: خلافاً لقول  
النسائي: إن ذلك إنما كان عند قلة المصنفين لا سقطت من أبي  
الناس. وأما اليوم فلا يكرهه انتهى

(قال مالك: وإنما ذلك) أي النهي (لمخافة) المانصب للأجبية (أن يبالغوا  
العدو) فيؤدي إلى استهانة. والحدوث أخرجه البخاري برواية النعماني عن مالك  
سواء هذه الزيادة، فإن المصنفين<sup>(١)</sup> أوردته ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن  
مهدي عن مالك، ورواه المخافة أن يبالغوا للعدو، ورواه ابن وهب عن مالك  
فقال: فحشية أن يبالغوا العدو، وأخرجه أبو داود عن النعماني عن مالك، فقال:  
قال مالك: أراه مخافة، فذكره، قال أبو عمرو: كذا قال يحيى بن يحيى  
الأنديسي ويحيى بن بكير وأختم الرواية عن مالك. فحملهما الشعب من قول  
مالك: لم يرفعوه، وأشار أبو عمرو إلى أن ابن وهب نفرد برفعها. وليس  
كذلك لما تقدم من رواية ابن ماجه، وهذه الزيادة ومعها ابن إسحاق أيضاً عند  
أحمد، وكذلك أخرجه مسلم والنسائي وابن داود من طريق أبيه عن مالك  
ومسلم عن طريق أبيه، فلفظ «لا يبالغوا» لا يبالغون، صحيح أنه مرفوع،  
وبن مسعود، وأهل مالكاً شأنهم بغيره، ثم صار شك في رفعه، فجعله من  
نفسه، انتهى.

قلت. ورفعه محمد بن سير عن عبيد الله عن مالك عن أبي عمرو، كذا

## (٣) النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو

٨/٩٥٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: (خَبَرْتُ أَنَّهُ قَالَ: غَبَدَ الرَّحْمَنُ بَيْنَ كَعْبٍ) .....

أُخْرِجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مُسْنَدِهِ بِطَعْنٍ: أَكْرَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسَافِرَ بِاتِّقْرَانٍ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ.

## (٣) النهي عن قتل النساء والولدان

بالكسر، قال الراغب: الولد المولود يقال: فلواحد والجميع والصغير والكبير، ويقال: الوليد لمن قرب عهده بالولادة، فلذا كبر سقط عنه هذا الاسم، وجمعه وانثاء: قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّقِ الْوِلْدَةَ شَيْئًا﴾، وفي «المجمع»: الوليد الطفل جمعه ولدان، والأنثى وثيدة جمعها ولائد (في الغزو) وهو قول الجمهور، حتى حكى عنه الإجماع غير واحد.

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: لا خلاف بينهم في أنه لا يجوز قتل صبيانهم ولا سائرهم ما لم تقاتل المرأة والصبي، فإذا تانت استبيح دمها، انتهى. قلت: وفيه بعض الخلاف سيأتي قريباً.

٨/٩٥٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن ابن لكعب بن مالك) الأنصاري، وسيأتي شيء من الكلام على اسمه، ولم يتعرض له الحافظ في مبهجمات «التعجيل»، وقد روى عن كعب أولاده عبد الله وعبيد الله ومحمد ومعبد وعبد الرحمن، كما في «التهديب».

(قال مالك: حسبت أنه) أي الزهري (قال) محل عن ابن لكعب عن (عبد الرحمن بن كعب) قال ابن عبد البر: كذا ليحيى، وابن القاسم وابن بكير

(١) بداية المجتهد (١/٢٣٨٢)

أَنَّهُ قَاتِلُ تَهْمٍ وَمُؤَدِّ إِثْمٍ يُلْزَمُ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْزَلَ أَبِي نُحَيْشٍ .....

وسُورَ مِنْ عَسَرٍ وَمَحْرَجٍ، وَقَالَ الْقُضَيْبِيُّ: حَبِطَ أَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَنَسٍ مِنْ كِتَابِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَشَلِكْ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ ابْنِ الْأَكْبَرِ: وَجَدْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَلَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَلَا حَبِطَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، لَنْهَوِي.

قلت: وقد جاءت ترجمة عبد الرحمن بن كعب في آخر المجتاز، مع الاختلاف بينهم في سماع الزهري عنه، وأما عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السدوسي كان قاتلاً لأبيه حين عمى، روى عنه الزهري وجماعة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: مات في ولاية سليمان سنة ٩٧ هـ أو سنة ٩٨ هـ من ذرة لسنة، إلا لشمري. ذكره العسكري فيمن لحق النبي ﷺ، وقال المؤيدي: ولد علي بنهده ﷺ، كذا في تهذيب الحفاظ<sup>(١)</sup>.

(أنه) أن ابن كعب (قال) تهى رسول الله ﷺ قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: انظر زوائد الموطأ، عني إسناده، ولا علمت أحداً أسنده عن مالك من جميع رواته إلا الوليد بن مسلم، حيث قال فيه: عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أخرجه الدارقطني، كذا في التنوير<sup>(٣)</sup>، قلت: وذكر الحفاظ في الثقم<sup>(٤)</sup> في كتاب أهل الدار بيتونه رواية الإسماعيلي في طريق الزهري، قال: أخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه، أن رسول الله ﷺ لما بعث إلى ابن أبي الحقيق مولى عن قتال السماء والنبيات، النبي.

(الذين قتلوا) وهم خمسة مر أو ستة، كما سيأتي في كلام الحفاظ. (ابن أبي الحقيق) - مصمم لخدمة المهنة وقائمين معصراً - هو أبو رافع اليهودي

(١) (٣٦٩/٥).

(٢) انظر الاستبصار (٤/٢٥٠) والبيهقي (٩٦/٩٦).

(٣) تنوير نعي مالك (ص ٣٧٥).

(٤) فتح لمري (٦/١٤٧).



المنصور. ونحوه البخاري في صحيحه. <sup>(١)</sup> أبي رافع عبد الله بن أبي الحنفية. ويقال: سلام بن أبي الحنفية. كان حبيباً، ويقال: في حقه أنه يرضى الحجاز. قال الحافظ <sup>(٢)</sup>، الحنفية مبهمة ومات بصعراء، والذي سماه عبد الله هو عبد الله بن أبيس، وذلك فيما أخرجه الشيخان في «الإقبال» من حديث مطول، وأوله أن نزلت آية نعتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي الحنفية ليقتلوه، وهم عبد الله بن عتيك وعبد الله بن أبيس وأبو قتادة وحلف لهم ورجل من الأنصار، وأبهم قتلهم حبيب بلال، فذكر الحديث.

وقال ابن الصغاني: هو سلام بن شاذيد الأوس، قال: لما قتلت الأوس كعب بن الأشرف، استأذنت الخروج رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل سلام بن أبي الحنفية وهو بنيس، فأتى حبيب، قال: فحدثني الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك، قال: كان هذا صبيح الأوس لم يسمع أن الأوس والخزرج قاتل منصار لأن أنصارهم القحطس، لا صبيح الأوس طيناً، إلا قالت الخزرج، والله لا يذهبون بهذه قبلاً علينا، وكذلك الأوس، فلما أصابت الأوس كعب بن الأشرف، فذاكرت الخروج من رجل له العداوة برسول الله صلى الله عليه وسلم، فذاكروا ابن أبي الحنفية وهو بخيبر، انتهى. ويقال: في حقه أنه يرضى الحجاز، كما رفع في حديث الزهري عند البخاري.

قال الحافظ <sup>(٣)</sup>: ويحتمل أن يكون حقه كان قوماً من خيبر من طرف أرض الحجاز، ولأبي رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خيبر، أحدهما حمالة، وكان روح مذبذب قبل النبي صلى الله عليه وسلم، وأخوه أرتبع بن أبي الحنفية، وهما مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد فتح خيبر، انتهى.

(١) فتح الباري (٧/٣٢٤)

(٢) فتح الباري (٧/٣٢٤)

عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوُلَدِ، قَالَ: فَكَانَ زُجْلُ مِثْنَةٍ .....

وأخرج البخاري من رواية السراء، قال: حدث رسول الله ﷺ رجلاً إلى أبي العيص، فدخل عليه عبد الله بن عتيك بنه ليلاً هو مات فقتله، الحديث. قال ابن سعد: كانت في رمضان سنة ست، وقيل: في ذي الحجة سنة خمس، وقيل: فيها سنة أربع، وقيل: في رجب سنة ثلاث، وقد سمى منهم عند البخاري عبد الله بن عتيك - بفتح المهملة وكسر الهمزة - وعبد الله بن عتبة، قال الحافظ: ولم يذكر عبد الله بن عتبة، إلا في هذا الحديث.

وزعم ابن الأثير في جامع الأصول أنه ابن عتبة، بكسر العين وفتح النون، وهو غلط، فإنه متأخر الإسلام. وهذه anecdote متقدمة، والرواية تصحح العين ومكون التمام، لا يكون، وعبد الله إسحاق: عبد الله بن عتيك ومحمود بن سنان وعبد الله بن نيسر وأبو قتادة وخزاعي بن الأسود، وقوله بعضهم، فقال: أسود بن خزاعي، فإن كان عبد الله بن عتبة محفوظاً، فقد كانوا ستة، وفي حديث عبد الله بن أبي في الإكليل أسود بن عزام، وكذا ذكره موسى بن عتبة في «الغزالي» فإن كان غير من ذكره وإلا فهو تصحيف.

وهي أدلة البيهقي من طريق موسى بن عتبة على الشك هل هو أسود بن خزاعي أو أسود بن عزام، وكان سبب قتله، كما أخرجه البخاري برواية التبر، قال: وكان أبو رافع يذبح رسول الله ﷺ ويبيع عبده، وذكر ابن عائد عن طريق أبي الأسود بن عروة، أنه كان مهر أباك عصفان وغيرهم من مشركي العرب، والله الكثير على رسول الله ﷺ، وعنه ابن إسحاق: كان يوم كثر الأحرار يوم الخندق، فبعث إليه عبد الله بن عبيد ومعه أربعة، الحديث.

(عن قتل النساء والولدان) أي نصيباً بحسن نياتهم حين أنفذهم فقتله، ونعم قريباً من رواية الإسماعيلي سنده، أن رسول الله ﷺ لما بعث إلى ابن أبي الحنفية، نهى عن قتل النساء والنساء فقال: فكان زجلاً منهم) أي من

يقول: برّحت بنا امرأة، أبي الحنفى بالصباح، فأزفّع الشئف منهنها، ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ، فأكف، ونولا ذلك أسترحت، جتته.

قال ابن عبد البر: أخرج رواية الموحدة على إرساله.

انحصت الذين دهرنا لقتله (يقول: برّحت) بفتح الموحدة والراء، لمهدة والثقة والهاء المهملية أي أقيمت، وفي المجموع: برّح به إذا شق عليه، وبرح الخفاء إذا ظهر، انتهى. وعلى هذا فيكون التهذيب بالباء، وقال المجد: برّح النحى وغيرها. خلة الأذى، ومن برّح به الأمر تبرّحاً، انتهى.

(بنا امرأة ابن أبي الحنفى بالصباح) وعند ابن سعد: فلما رأته السلاح أرادت أن تصيح، فأشار إليها ابن عتيق بالسيف فكنت، وعند ابن إسحاق: فصاحت امرأته، صرخت بنا فجعلنا نرفع السيف عليها، ثم تذكر نهى رسول الله ﷺ من قتل النساء، فكف عنها، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: فيمكن أنهم لما دخلوا صاحت صيحاً لم يسمع، ثم أرادت رفع صوتها ومداومة الصباح، لسمع الجيران، هرعوا عليها السيف فكنت (فأزفّع عليها) أي على امرأة ابن أبي الحنفى (السيف) لأقننها لصباحها (ثم أذكر نهى رسول الله ﷺ) عن قتل النساء إذ يهاجم حين أنفذهم (فأكف) بشد الغد، أي أمتنع عن قتلها (ونولا ذلك) أي نهى ﷺ (لا أسترحت منها) بزيادته، لأنهم في أولها من النسخ الهندية. وفي السخ المصرية: «أسترحت» بدون اللام.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: فكان يسمعه قتلها إذا رفع عليها السيف ما يذكر من نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان، ونولا ما يذكره من ذلك النهى لقتلها، فاستراحوا منها، وهذا يدل على انشغالهم بالعبود، لأنه أجرى نهى ﷺ على

(١) شرح الزرقاني، (١١/٣)

(٢) الله تعالى، (١١/٣).

٩٥٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَافِعٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَافٍ فِي خَشِي مَدَائِدٍ .....

المسيرة في سير الحفلات، ولم يقتصر على المقصد الذي ذكره ابن النجاشي، والذي يفيد من مدد يد أصحابنا أنه لا تقتل المرأة إذا جرى منه مثل هذا من الإضرار بالعلاج، وقد قال ابن سحر: لا يقتل النساء في الجحامة، خوفاً للأورع في أئمة يقتل في الجحامة، ووجه ذلك أن الجحامة على الأموار، والجحود من مات استامعة، انتهى.

٩٥٧ - (مالك عن يافع) راف في السج المصيرة، قال مالك: من أن عمير، ولجست هذه في السج المصيرة، وهو انشداد كما سيأتي (أن رسول الله ﷺ قال: ابن عمير كبير<sup>(١)</sup>) فكذلك أرسى أكثر رواة الموطأ، ووجهه عن مالك عن يافع عن ابن عمر حمادة، منهم عبد الرحمن بن مسعود وابن بكير وابن مفضل، وعبد الله بن يوسف القيس وأخروده، قد في التنوير<sup>(٢)</sup>.

وعلم من أن ما في بعض نسخ الموطأ المصيرة من ذكر ابن عمر في رواية يحيى بن أبي ربيعة، وأخرجه الشيخان وابن داود برواية الثعلبي وغيره عن يافع عن ابن عمر، فوجوه.

أولاً في بعض مغايرته، قال ابن النجاشي<sup>(٣)</sup> عن عميرة الفصح، كما في المعجم الأرمق للفهرست، وهي في رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - كما ذكره الحافظ في الفتح، وذكر أيضاً الذهبي عنه برواية ابن حبان في غروة مشرق، ورواه أيضاً في السرائر في عميرة الفصح، قال وحصل المقتضى.

(١) ابن النجاشي (١٠٠/١١٠) وشيخه (١٠٠/١١٠) (١٠٠/١١٠).

(٢) عميرة الفصح (١٠٠/١١٠).

(٣) ابن النجاشي (١٠٠/١١٠).

الْبَرَاءَةُ مَقْنُونَةٌ، فَأَمَّا ذَلِكَ، فَيُنْهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ.

أمره البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير، ٦٩٨ - باب قتل النساء في الحرب.

ومسلم في ٣٢ - كتاب الجهاد والسير، ٤ - باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، ٢٤ و ٢٥.

قلت: وسيأتي قريباً في كلام البخاري برواية أبي عبيد عن الصعب بن جهم، أن المنهي عن ذلك كان بحبس، انتهى، فإن لم يكن هذا نصيحاً من حنين، فهو مقدم على فتح مكة (أمراً) لم نسم (مقنونة فأكره) بفتح (ذلك) أي قتلها، وفي رواية انظرني المذكورة فقال: «ما كانت هذه لتقتل» وبني، فذكر الحديث.

(ونهي عن قتل النساء والصبيان) قال النجاشي<sup>(١)</sup>: قوله: «فأذكر ذلك» بحمل أن يكون بفتح عام من حال ما أمراء أهل أم قنقل، وبحسب أن يكون حمل أمها على المعهود من حال النساء في بعض عن القتال والمنعة، وقوله بفتح: «ما كانت هذه لتقتل» كذا حديث رباح عند أبي داود، يقتضي أن يمنع من قتل النساء والصبيان لأنهم لا يقتلون، وبهم معنى آخر أنهم من الأمور التي يستعان بها على العدو ويستعز بها دون محاربة منهم.

فأما إن قاتلوا فإنهم يقتلوا، لأن العلة التي منعت من قتلهم عدم اختار منهم، فإذا وجد سبب وجدت علة إبادة قتلهم؛ لأن الحاجة داعية إلى دفع مصرتهم وإزالة منعهم الموجود في أحوالهم، وهذا إذا قاتلوا بالسلاح والرمح وسهمهم، وأما الرمي بالحجارة فهل يرجع في قتلهم لا؟ قال ابن حبيب: لا يسباح ذلك قتلهم، وقال سحنون: يرميهم الله لموت بالحجارة وإن قتل في ذلك، انتهى.

(١) (المعنى: ٢/١٦٦)



٩٥٧/ ١٠ - وحدثني من مالك، عن يحيى بن سعيد، أن

أبا بكر الصديق بعد حيرساً بنى الشام، .....

والذي صح به غيرهم الجميع، يروى في حديثه، وهو قول الشافعي،  
والكوفي، وقيل: إذا فلتت المرأة جبر قتلها، وقال ابن حبيب من المالكية  
لا يجوز القصد إلى قتلها، إذا فلتت، (لا إن باشرت بقتل وقصدت إليه، ويروى  
مجهول ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حنبل من حديث إدريس بن أبيه  
كأن مع السرى بقاء في غزوة، ورأى الناس محمداً، فبقي أمره متوقفاً، فقال  
ما كنت معه قط، فبقي في غزوة، أو فالتت فالتت، انتهى.

٩٥٧/ ١٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد أنه أبا بكر السليل، رضي الله عنه -  
بعد أبيه) وكان خلافة أبيه (١) جمع جيش - قال ابن عسك - (٢) فقتل عبد  
الإمام أبي حنيفة أربعين، وأمر السرى عنه مائة، كما في «الحانية». أيضاً في  
«السلالة» بقتل مائة، وعن «العتاة» خلافاً لما في «الحر» عن «الحانية» أن أقل  
السرى مائة، قال في «السلالة»: وما قاله ابن زياد من أن أقل السرى أربعين  
وأقل الجيش أربعة آلاف قاله من تلقه نفسه. انتهى إلى السلام، ويذكر بطله إلى  
السلام في أوائل سنة ٣٠٠ هـ بعد حيرس بن الشام، وكان يروى بقاءه إلى الشام فواء  
حالي بن سعيد بن العاص

وقال من الأثير: وتابعه عليه كثير من المدح من أنه عراه قبل أن يبعث  
بإعزاز من أن يحضر، رضي الله عنه، ويروى أن يكون تبعه وهذا لتسليم  
أن لا يبارقها، وأن يدعو من حوله من العرب، وأن لا يقاتل إلا من فالتت،  
فاجتمع إليه جموع كثيرة، كما في «أشهر مسامير» (٣) و«السلام» و«السلام»  
والسلام: لما ظهر أبو بكر - رضي الله عنه - الحيوي بعد رسول الله ﷺ، وهي

(١) بطر: ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١

خيرش. على بعضها أكثر شرحين بن حسنة، وهي: «عنها يزيد بن أبي عتيان، وعلى بعضها عمرو بن العاص». أخرجه أن يخرجوا ويخضعوا في بلاد بني شرحل، وهي على سه اقبال من المدينة.

وفيه دليل على أن الإمام إذا أراد أن يخرج جيشاً ينبغي له أن يأمرهم بأن يمسكروا حارباً من البدع في موضع ليخضعوا فيه؛ لأن ارتحالهم من ذلك موضع علم، اجتمعوا فيه أيسر من رذلهم من بعدهم.

ثم أضاف أبو بكر - رضي الله عنه - وصلى بهم لطيفة، ثم قام فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، ثم قال: «إنكم تطلقون إلى أرض الشام، وهي أرض شيعت، قد ورث تكعبة وحذيفة وأسد. ومنهم من ورث سبعة مائة ألف، وأسر يفترون المسيح المذنب فيها. وهو تصدقت، وأنصواب شيعه أي مخصصة كثيرة لهم بها، يتبع السوء، ثم قال: «إن الله ماض بكم، ولكنكم حتى نتخذوا فيها معاجد، فلا يعلم الله أنكم تأتونها بنويع، أي آخر ما ذكر من وحشة رتجهم، للبعوث».

وقال البخاري: قالوا: «ما فرغ أبو بكر - رضي الله عنه - من أمر آخر الشرف رأى توجيه الجيوش إلى الشام، فكتب إلى أهل مكة ولطائف والبصرة وجميع العرب ببيعة والحجيرة، يستأمنهم للجهاد، ويؤمهم فيه وفي عدايم الروم، فصاروا الناس إليه من محتجب وقامع، وأتت المدينة من كل أوط، فعقد ثلاثة ألوية ثلاثة رجال: خالد بن سميد، بن العاصي، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص. وكان حصة مدة الألوية يوم الحسب لتستعمل صفر سنة ١٢ هـ، وذلك بعد مقام الجيوش بمسكنين بالحدوف المصعوم قلعة، وأمر عبدة بن الجراح بقسمي منهم، وكان أبو بكر أراد أن يعقده أن يحشد به، فاستعده من ذلك، وقد روى يوم أنه عقد به، وليس ذلك بثبت

وذكر أبو مخنف أن أبا بكر ثلث ثلاثاً، إن اجتمعتم على قتال المبرك



فخرج يَمِينِي مَعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ - .....

أبو عبيدة وإلا فيزيد بن أبي سفيان، وذكر أن عمرو بن العاصي إما كان مدافعاً للمسلمين وأميراً على من حسم إليه، قال: وما عقد أبو بكر لخالد بن سعيد كره عمر ذلك، فكلّم أبا بكر في عزله. وقال: إنه رجل فخور يحمل أمره على المغالبة والمغصب، فعزله أبو بكر، ووجه أبا أروى الدوسي لأخذ لوائه، فلقبه بذي النمرّة، فأخذ اللواء منه له، ورّدّه على أبي بكر. هدفه أبو بكر إلى يزيد بن أبي سفيان فدرّ به، ومعاوية أخوه يحمله بين يديه، ويقال: بل سلّم إليه اللواء - ذي النمرّة، فمضى على جيش خالد، وسار خالد بن سعيد محتسماً في جيش شرحبيل، وأمر أبو بكر - رضي الله عنه - عمرو بن العاصي أن يسلك طريق أبلّة معامداً لفلسطين، وأمر يزيد أن يسلك طريق تبوك، وكتب إلى شرحبيل أيضاً أن يسلك طريق تبوك، وكان الخمد لكل أمير في بدء الأمر على ثلاثة آلاف رجل، فلم يزل أبو بكر يتبعهم الإمداد، حتى صار مع كل أمير سبعة آلاف وخمسمائة، ثم تمام جمعهم بعد ذلك أربعة وعشرين ألفاً، انتهى.

(فخرج الصديق - رضي الله عنه - يحشي مع يزيد بن أبي سفيان) صخر بن حرب بن أمية أبو خالد الأموي، وكان يقال له: يزيد الخير، استعمله أبو بكر على رُبْع الأجناد في الجهاد، كذا في التهذيب الحافظ<sup>(١)</sup>، وفي الإصابة: كان أخو الخليفة معاوية بن سفيان الفتح، قال أبو عمرو: كان أفضل أولاد أبي سفيان أمّره أبو بكر - رضي الله عنه - لما قتل من الحج سنة ١٢ هـ أحد أمراء الأجناد، فوفي في طاعون عمواس سنة ١٨ هـ، وقيل: سنة ١٩ هـ.

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: يحتسب أنه خرج معه على سبيل البر له والتمتع، فيكون ذلك سنة في تشييع الخارج إلى العزوة والحج وسبيل البر. وأضاف منبه إلى

(١) - تهذيب التهذيب (١١/٢٣٣).

(٢) - المستدر (٣/١٦٧).

وكان أمير ربيع من ملوك الأرياح، .....  
 ..

يريد من أبي سفيان، إنما لأنه احتصر بمشائنه والحرب معه وشككائه، وإما لأنه كان غروجه بيته، فقال: خرج مع يزيد يشبعه فعلم أنه فخذ غروجه شبيهه وإن لم يجر جاً معاً، انتهى.

وفي سبل العاروب<sup>(١)</sup> رعن تشيع العازي لا تلتقي، انتهى. وفي العنسي<sup>(٢)</sup> قال أحمد: يشبُّع الرجن إذا خرج ولا يسلُّونه، شُبِّعَ عُنِي رعن الله بفتح في غزوة تبوك، ولم يلقه، وروي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه شُبِّعَ يزيد بن أبي سفيان حين خرج إلى الشام، فذكر أثر الشب إلى قوله: «هي أحتسب خطاي هذه في سبيل الله» وشبَّع أبو عبد الله أب الحارث التميمي ونعلاء في مكة، وذهب إلى فعل أبي بكر - رضي الله عنه -، أراد أن يُغَيِّرَ مَسْجِدَ في سبيل الله، وروي مرفوعاً<sup>(٣)</sup> عن أبي يزيد، فلعنه في سبيل الله حرمه الله على الأبرار، انتهى مختصراً.

قلت: وقد ورد في التلخيص أيضاً ما أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> عن ثعلبة بن يزيد، قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة من غزوة تبوك لحقاه الناس - فلقبته مع الحصان على فيه النرداع، انتهى.

(وكان يزيد أمير ربيع من ملوك الأرياح) بني أمية الصديق إلى الشام، وأمراء البقيع أبو عبيدة ربيع، وعمر بن الخطاب ربيع، وشرحبيل بن حسنة ربيع، قال أبو داود<sup>(٥)</sup>، وفيه لمعول الأرياح جمع ربيع، وكان قدم الجيش أربعة الفصام، وكان يزيد أمير قسم واحد منها، انتهى. والظاهر حسبي أن الربيع

(١) تسمى (١٣٧/٢٧٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٥/٥١).

(٣) روى الحديث (٦٨٦/٩) كتاب الصلاة.

(٤) شرح البيهقي (١٦/٢٢).

وغيره أن سعد بن أبي وقاص قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الله تعالى  
 عز وجل يحب الرجل الذي يبيع ما يملكه من نفسه بثلثي قيمته، وإن يبيع ما يملكه من غيره بثلثي  
 قيمته.

في هذا الحديث ما يدل على أن النجاشي قد قسم البيع إلى قسمين: بيع ما يملكه من نفسه، وبيع ما يملكه من غيره.  
 فالنجاشي يفرق بين ما يملكه من نفسه وبين ما يملكه من غيره، ويبيع ما يملكه من نفسه بثلثي  
 قيمته، وما يملكه من غيره بثلثي قيمته.

وبذلك نرى أن النجاشي قد قسم البيع إلى قسمين: بيع ما يملكه من نفسه، وبيع ما يملكه من غيره.  
 فالنجاشي يفرق بين ما يملكه من نفسه وبين ما يملكه من غيره، ويبيع ما يملكه من نفسه بثلثي  
 قيمته، وما يملكه من غيره بثلثي قيمته.

فإن نرجح<sup>١٧</sup> ذلك على معنى الالتزام لاسي دكره، فيسقط عنه  
 ما رواه الشيخ أنه قد روي عنه في فضل بخله أنه كان يبيع ما يملكه من نفسه بثلثي  
 قيمته، وما يملكه من غيره بثلثي قيمته.

فإن أبو بكر قال: إنما يبيع ما يملكه من نفسه بثلثي قيمته، وما يملكه من غيره بثلثي  
 قيمته. وقد ذكر أبو بكر في هذا الحديث ما يدل على أن النجاشي قد قسم البيع إلى قسمين: بيع ما يملكه من نفسه، وبيع ما يملكه من غيره.  
 فالنجاشي يفرق بين ما يملكه من نفسه وبين ما يملكه من غيره، ويبيع ما يملكه من نفسه بثلثي  
 قيمته، وما يملكه من غيره بثلثي قيمته.

هذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: .....

وفي المرح السير الكبير: أنه - رضي الله عنه - أتته برحلة ليركب، فقال: بن أمية، فتأدوا رحلته، وهو يمشي وخلع نعليه وأمسكها بأصبعه ورغبة أن تقبر قدماء في سبل الله، وقد قال ﷺ: من أغبرت قدماء في سبيل الله لم ينسهما نار جهنم، قال: فالتستحب لمن يشبع الحاج والغزاة أن يفعل، كما فعل أبو بكر - رضي الله عنه - انتهى.

(هذه في سبيل الله) لكونها مشياً في طاعته، قال التاجي: يريد أن قصده بالمشي في تنسيقهم ووصيتهم حبة في سبيل الله تعالى، فلعله أراد الرقبة به والتقوية له لما يلقي من نصب العدو وتعب السفر وتقاء العدو ومقاومته، وأبو بكر - رضي الله عنه - لا يلقي شيئاً من ذلك، فلم يحتاج من التقوي والترفع ما يحتاج إليه يزيد، انتهى.

وقد اقتدى الصديق - رضي الله عنه - في ذلك بالنبي ﷺ حين بعث سعاد بن جبيل إلى اليمن، فخرج يمشي في ظل واحدة معاذ، وهو راكب لأمره ﷺ له بذلك، فسعى معه ميلاً، كما عند أحمد وأبي يعلى وابن عساکر، فأنه الزرقاني<sup>(١)</sup> (ثم قال له) الصديق توصية يزيد، وقد ذكر صاحب «أشهر مشاهير الإسلام» وصية أبي بكر - رضي الله عنه - يزيد موصلاً، وزاد في أول ما ذكره الإمام مالك - رضي الله عنه - في موطنه كلاماً كثيراً، نورد بلفظه تنميماً لفائدة، ولم يذكر فيه ما ذكره الإمام مالك، إلا كلمة واحدة، كما سرى، فقال بعدما مدح المجاهدين بقوة العزيمة والعصر والاعتماد على الله في السر والجمهور وعدم السلافة بالحياة في سبل إعلاء كلمة الدين وغير ذلك،

فقال - خيف إلى هذا ما بصاحب أولئك المجاهدين من حسن الرأي بمن صاحبهم من رجال الإسلام وأقطاب السياسة والحرب يومئذ، كعمرو بن

(١) «شرح الزرقاني» (١٢/٣).

العاص وأبي عبد الله بن الجراح وزيد بن أبي - الخاق ومعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم - ومن ورائهم مثل أبي بكر - رضي الله عنه - يقدمهم بالبري وساح إليهم التفتاح، وحبيب من حباب، وصيته يزيد بن أبي سفيان النبي تعمز أنطاب السيامة، وتنفع فدة الحيوثر وساسة الأعمه في كل عصر، وفي أرماء بها نجا شئنا ناشياً، كما أوصى سائر الأمراء:

**وصية أبي بكر لمزيد:** إني قد وليت لأهلك وأهلك، فإن أحسنت بذلك إلى عسك ورجلك، وإن أسأت عزلت، فعليك تقوى الله، فإنه يرى من بهتت مثل الذي يرى من طاعرك. وإن أولى الناس بالله أئمتهم نواباً له، وأقرب الناس من الله أئمتهم تقريباً إليه بمعناه، وقد وليتك عمل خالداً، فإياك ونعمة الجاهلية، فإن الله يبعثها ويغيثها أهلها، وإذا قدمت على جنك، فأحسن صحبتهم وأبدأهم بالحير، وعدهم ياء، وإذا وعظهم فأوضح، فإن تكبير الكلام ينسي بعضهم بعضاً، وأصلح نفسك صلاحك الناس، وحمل الصلوات لأوقانها بتمتدح وكرمها وسجودها والتحنن فيها، وإذا قدم عليك رجل عدوك فأكرمه، وأقبل تبتهم حتى يحرجهم من عسكرك وهم جاهلون به، ولا تتركهم فيروا خللك ويعلموا عليك، وأمرهم في شدة عسكرك وأجمع من قبلك من محادثتهم. وكان أدب المنولي لخلاتهم، ولا تجعل شرك لعلانيتك فيخلط تترك

وإذا استشرت فاصدق الحديث مصادق المشورة، ولا تحزن عن التمشير خيرك، فتوى من قبل نفسك، واسم بالليل في أصحابك ما لك الأتبار، وتكتصم علك الأسار، وأكثر حرمت وأبدعهم في عسكرك، وأكثر مفاجأتهم في محاربتهم بغير علم منهم بك، فمن وجدته على حرمة، فأحسن أدبه وعاقبه في غير إغراط وأعقب بينهم باللبس، واجعل الشدة الأولى أقول من الأخيرة، فإنها تيسرها للثربها من التهاز، ولا تحف من عشوة لئلا يحق، ولا تنح فيهما، ولا تسرع إليهما، ولا تخذلها منفعاً، ولا تغفل عن أهل عسكرك

بِئْسَ مَسْجِدٌ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ، فَلَوْ هُمْ وَمَا زَعَمُوا  
أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ، .....

فتفسده، ولا تجسر عليهم، فتفضحهم، ولا تكشف الناس عن أسرارهم،  
واكف - ولا تاتهم، ولا تجالس النجسين، وجالس أهل الصدق والوفاء، واسدق  
اللقاء، ولا نجس فيجبين الناس، واجتنب لغول، فإنه يقرب القفر ويدفع  
النصر، وسجدون أقواماً حبسوا أنفسهم في صوامع، فدعوهما وما حبسوا  
أنفسهم له، انتهى.

(إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا) أي وقفوا (أنفسهم لله) وهم الرهبان  
(فقرهم) صيغة أمر أي دعهم (وما زعموا أنهم حبسوا له) كذا في النسخ  
الهندية، وفي النسخ المصرية: «حبسوا أنفسهم له» لكونهم لا يخالفون الناس،  
لا تعظيماً لهم بل «هم الأخصرون عداً» ﴿الَّذِينَ مَدَّ سَيْفَهُمْ فِي تَقْيُودِ النَّبِيِّ وَمَنْ  
يَحْتَبِئُهُمْ أَنَّهُمْ يَحْتَبِئُونَ عَدُوًّا﴾ (١١٤) (١).

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس،  
وأقبلوا على ما يدعون من العبادة، وكفوا عن معاونة أهل ملتهم برأي أو مال  
أو حوب أو إخبار، هؤلاء لا يقتلون سواء كانوا في صوامع أو ديار أو  
غيره<sup>(٣)</sup>، لأن هؤلاء قد اعتزلوا القريتين وعفوا عن معاونة أحدهما، وأما  
رهبان الكنائس، فقال ابن حبيب، يقتلون؛ لأنهم لم يعتزلوا أهل ملتهم وهم  
مداخلون لهم حيث لا يمكن أن تعرف سلامتهم عن معونتهم، ولا يسي  
الرهبان ولا يخرجون من صوامعهم، بل يتركون على حالهم، خلافاً لشافعي  
في قوله: «يسرون ويسترقون»، لقول أبي بكر رضي الله عنه: «دعهم وما  
زعموا، إلى آخره، وهذا يقتضي إلقاءهم على حالهم».

(١) سورة الكهف: الآية ١١٤.

(٢) الشرح (٣/١١٧).

(٣) جمع عار.

فإن كان للرهبان أموال، فروى ابن مائع عن مالك في الراهب له العنينة والزرع في أرض الروم، أنه لا يعرض به وذئب يسير، ولا يعرض أبقره ولا نخمته إذا عرف أنها له، ولثالث وجه يعرفه، وما أدري كيف يعرف هذا؟ وقال سبحانه: إن معنى ذلك من قول مالك: إذا كان قبيلاً ففرض عياله، وأما ما جاوز ذلك فلا يترك به، وجه قول سبحانه: أن في استحصان ماله قتله أو إزاله عن موضعه، وقد تقدم أن ذلك غير جائز، فلا بد أن يترك له ما يكفيه، وما زاد عليه فلا حاجة له إليه فلا يترك له، انتهى.

قال ابن عابدين<sup>(١)</sup>: وفي «سير النكير»: لا يقتل الراهب في صومعه. ولا أهل الكنائس الذين لا يخالصون الناس، فإن خانطوا قتلوا كالقبيس، انتهى. قالت: «اعتبر كلام صاحب السير، وتعمده أنه ذكر تحت حديث أبي بكر - رضي الله عنه - هذا ما نصه: به سئل أبو يوسف ومحمد في أن أصحاب الصوامع لا يقتلون، وهو رواية عن أبي حنيفة، وعن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب الصوامع، فرأى قتلهم حسناً.

والحاصل: أن حقا إذا كانوا ينزلون إلى الناس، ويصعد الناس إليهم فيصدرون عن رأيهم في القتال يقتلون، فأما إذا غلغلو أبواب الصوامع على أنفسهم، فقتلهم لا يقتلون، وهو المراد في حديث أبي بكر - رضي الله عنه - لتركهم القتال أصلاً، وهذا لأن السبيل للقتل شرهم من حيث المحاربة، فإذا غلغلو الأبواب على أنفسهم تدفع شرهم مباشرة ونسيباً، فأما إذا كان لهم رأي في الحرب فهم محاربون نسيباً، انتهى.

وفي المسنود للسيوطي: سألت عن أصحاب الصوامع والرهبان فرأى قتلهم حسناً. وفي «السير الكبير»: «المروى عن أبي حنيفة - رضي الله عنه -

(١) رد المحتار (١/٣٠٨).

وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَخِصُوا عَنْ أَوْسَاطِ دُؤُوسِهِمْ مِنَ الشُّعْرِ، .....

أنهم لا يقتلون، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقيل: لا خلاف في الحقيقة، فإنهم إن كانوا يحالطون الناس يقتلون منهم جميعاً، لأن الحفائفة يصدرون عن رؤسهم، وهم يحلونهم على القتال، وإن كانوا حاربوا على أنفسهم الداب، ولا يحالطون الناس أصلاً، فإنهم لا يقتلون، وقيل: بل في المسألة خلاف، فهما استدلالاً بوصية أبي بكر - رضي الله عنه - ليزيد بن أبي سفيان، حيث قال: وستلقى أقواماً أهل الصوامع والرهياض زعموا أنهم فرغوا أنفسهم للعبادة، فدعهم، وما فرغوا أنفسهم له.

والمنى فيه أنهم لا يقتلون، والقتل لدفع القتال، وأبو حنيفة - رضي الله عنه - يقول: هؤلاء من أئمة الكفر، وقال تعالى ﴿فَقَتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ﴾، فسمى هذا الكلام أنهم فرغوا أنفسهم للإصرار على الكفر، والاشغال بما يمنع عنه في الإسلام.

والظاهر أن الناس يقتلون بهم فهم يحلون الناس على القتال فعلاً، وإن كانوا لا يحسنهم على ذلك قولا، لأنهم بما صنعوا لا تخرج بيوتهم من أن تكون صالحة للقتال، إن كانوا لا يشتغلون بالمحاربة، كالمشغولين بالشجرة والحراسه منهم، بخلاف النساء والصبيان، انتهى.

لستمجد قوماً فخصوا) فتح الفاء والحاء المهملة وضم الصاد المهملة الفعص: البحث والكشف، كما في «المجمع». (عن أوساط رؤوسهم من الشعر) قال الساجي: يريد حلق رؤوس رؤوسهم، قال ابن حبيب: يعني الشمامسة - انتهى - زاد الزرقاني<sup>(١)</sup>: وعم رؤوسه الصمدي جمع شماس، انتهى - قال المحمد: الشماس كشذا: من رؤوس الصمدي، ثاني بحلق وسط رأسه لازماً للبهة، جمه شمامسة، انتهى.

(١) شرح الزرقاني (١٢/٣)





ندس عن رأيهم في القتال. وبحسبهم على ذلك، فهم أئمة الكفر، فقتلهم  
 أولى من قتل غيرهم، رأيه أشد في الطريق لا حراً، وقال: فسيروا، فإما  
 لشيطان منها ما سيوف أي من أرسافه رؤوسهم المعلقة، وإما لئلا أفعل منهم  
 رجلاً أحب إلي من أن أقتل سبعين من غيرهم، وذلك لأن الله تعالى يقول:  
 ﴿فَقَتِلُوا أَهْلَهُ الْكَافِرَ بِأَهْلِهِمْ لَا تُجِنُّ قَتْلُهُمْ﴾ انتهى

قلت: وقد أخرجه السيوطي<sup>(١)</sup> في التيسير الآية، رواية ابن أبي حاتم عن  
 عبد الرحمن بن جبير عن أبي بكر رضي الله عنه

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: لم يذكر في هذا الحديث نذير الدعوة، والمشارك في  
 ذلك على غير ما طاعة قد سلختم الدعوة، بل طاعة لم تلغهم، فإما من ملغهم  
 الدعوة، فيروي عن مالك نكتسب منهم، ويفعلون دور تقديم دعوة إلى  
 (سلام، وهذه رواية العراقي عن مالك، وفي التيسير رواية ابن أبي حاتم  
 قال ابن التيسير: لا يثبتوا، غزوهم نحن أو قبلوا، لنا عزاء في بلاد حتى  
 يأتوا، قال: وقد قال مالك: الدعوة مأخوذة من غارب الدار نعلمهم بما  
 يدعوون إليه، وأما من ذلك في أمره فخير، لا لا تلغ الدعوة، فإن الدعوة  
 تلغ ذلك وأئمة الجهاد

قال أبو حنيفة: إن ملغهم الدعوة نكس أو يدعوا قبل القتال، وإن لم  
 ملغهم الدعوة، لم يشهدوا بالقتال، حتى لا يغزوا، وقال الشافعي: لا أعلم أحداً من  
 أمراء المسلمين لم يسمعهم الدعوة، إلا أن يكون غلب الذين يقاتلون قوماً من  
 أممركين غلب الحر، والمترك لم تلغهم الدعوة، ولا يقاتلوا حتى يدعوا إلى  
 (ما)

١ - الدر المنثور (١/١٢٥)

٢ - المتن (٣/١٦٨)

روحه الشريف الأوثى ما ورثه أن أنسي بجنة بعث إلى كعبه بن الأشرف  
 وابن أبي الحقيق فيئونهما خائرين، وقتلوهما ول يقدّم دعوة، ومن جهة المعبر  
 من الخراج في المدونة أنه قد تقدم علمهم بما يذكرون أنه وهو مع ذلك  
 صواب العرات والعورات، فحمد الله بنسبهم

وروجه الرواية الثانية ما روي أن عبد - رضي - قد عمه - فان أنسي بجنة يوم  
 خبير - مناعهم حتى يكونوا مثلاً، فقال أنسي بجنة: الحمد، ثم أوجعهم إلى شهادة  
 أن لا إله إلا الله، فواءه على يدي الله بك رجلاً واحداً حسناً لك من حسن  
 العمار، ومن جهة المعنى أن هذا حرب للمستكرين، فمن أن تقدم الدعوة كغير  
 العامير، لأن تجديد الدعوة قد يكون فيها من الذكر بالله والإيمان به، ثم  
 يكثر جوماً تقدم، فإن تجوزل أحد ممن لم تسمع الدعوة، فقتل قيل أن يرضى إلى  
 الإيمان، فقد قال أبو حنيفة لا دية فيه، وقال أبو حنيفة: الدية على ثلاثة  
 أشكال، قال القاضي أبو الحسن - أكرم الله - رضي الله عنه - أنه  
 نصاء والأمنه عدي فون أبي حنيفة، انتهى.

قال أيضاً في موضع آخر: قد اختلف العلماء في هذا أي هي الدعوة،  
 فقال مالك: أحب إلي أن يدعى الندم قتل القتال بلغتهم الدعوة أو لا، إلا  
 أن يمحطوا سرّاً، محرواً أو يقدوا، وهذا عنه ابن القاسم لا يسبوا حتى  
 يدعوا، وقال ابن القاسم عن مالك: لا يدعى من قرب من الحرب مثل  
 دسوس المضيق، وروي ابن حبيب عن المدنيين من أصحاب مالك إجماعاً  
 الدعوة اليوم فيمن سم بلفظ الإسلام، ولا يحسم ما يفسد، وأما من مانع  
 الإسلام، وعلم ما يدعى إليه، وحرب وجور، فالجور والإبرج من داس  
 أرض الإسلام، وعرفه، فدعوة فيهم سافطة، قال ابن حبيب: فيجب أن يهاجروا  
 محيهم، ويتنزه فيهم الفرصة، فقد عت النبي بكثرة من يقتل كعب بن الأشرف،  
 انتهى.

وقال الخرفي: يقتل أهل الكذاب والمجوس ولا يدعون، لأن الدعوة قد

بلغتهم، ويدعى عدة لأوثان قبل أن يحاربوا، قال الموفور<sup>(١)</sup>، قوله في أمر انتشار الكتاب والمجوس لا يُدْعَوْنَ، فهو على عمومته لأن الدعوة قد انتشرت وغُصَّتْ، فلم يبقَ منهم من لم يبلغه الدعوة إلا نادر بعيد، وأما قوله: يُدْعَى عيلة لأوثان، فليس بعام، فإن من بلغه الدعوة منهم لا يدعون، وإن واحد منهم من لم يبلغه الدعوة دُعي قبل القتال.

وكذلك إن وجد من أهل الكتاب من لم تلمحه الدعوة دعوا قبل القتال، قال أحمد: إن الدعوة قد بلغت وانتشرت، ولكن إن حارَ أن يكون قوم حلف الروم وخلف الترك على هذه العفة لم يجز قائلهم قبل الدعوة، لما روى بريدة قال: قال النبي ﷺ إذا بعث أميرٌ على سرية أو جيش قال: إذا نقت صدوك من المشركين ادعهم إلى إحدى ثلاث خصال، فاستهن أحابك إليهم فاقبل منهم، وكُفِّ عنهم، دعوهم إلى الإسلام، ودعهم أحابك، فقبل منهم، وكُفِّ عنهم، فإن هم أبوا ادعهم إلى إعطاء الحرية، الحديث. رواه أبو داود ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وهذا يحتمل أن يكون في بدء الأمر قبل انتشار الدعوة وظهور الإسلام، وأما اليوم فقد انتشرت الدعوة، فاستغني بذلك عن الدعاء، قال أحمد: كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبال أن يحارب، حتى أظهر الله الدين، وعلا الإسلام ولا أعرف اليوم أحداً يُدْعَى قد بلغت الدعوة كل أحد، فاروم قد بلغت الدعوة، وعمموا ما يراد منهم، وإنما كانت الدعوة في أول الإسلام، من دعا فلا بأس.

وقد روي أن النبي ﷺ أعار على بني المصطلق وهم هارون أمون،

(١) «المعني» (١٩/١٢)

(٢) أخرجه مسلم (١٦٣١)، وأبو داود (٢٦٦٢)، والترمذي (٢٦٦٧)، وابن ماجه (٢٨٥٨).

وإلهم ثماني على الجاه مغفور عليه<sup>(١)</sup>.

وعن شعيب بن جندب قال: سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن الديار من دير المشركين، فيقول: فيصومون من نسايتهم وذراريهم، فقال: «هم مسلمون مني»<sup>(٢)</sup>.

فقال: «لعله بين الأحمق»: أمر رسول الله ﷺ أن يحرقهم فربما ناس من المشركين فيبتاعهم. رواه أبو ذؤاد<sup>(٣)</sup>.

ويحصل أنه يحصل الأمر بالدعوة في حديث يزيد: على الاستحياء، فأنها مستحبة على كل حاد. وقد روي أن النبي ﷺ أمر علياً حين أعطاه الزية يوم حير، وبعثه إلى قتالهم أن يدعوهم، وهم ممن يلتمس الدعوة، رواه البخاري ثم قال: «ومن قتل منهم قبل الدعاة لم يضمن» لأنه لا إيمان له ولا أمان، فلم يضمنه كمنه من بعثه الدعوة وصيانيهم<sup>(٤)</sup> انتهى.

وفي قوله المختار<sup>(٥)</sup>: لا يحصل لنا أن نقاتي من لم تبغته الدعوى إلى الإسلام، وهو إن استهم في زماننا شرقاً وغرباً، لكن لا شك أن في بلاد الله من لا شعور له بذلك خلافاً لما يشهه المصنف. ويدعو ندماً من يضمنه إلا إذا تضمن ذلك سرراً، قال ابن عابدان: قوله: خلافاً لما يقوله المصنف عن النابغ من أن ذلك كان في ابتداء الإسلام، وأما الآن فقد فاض والضمير، فيكون الإمام محيراً بين التبع إليهم ومركب انتهى.

وقال أيضاً: فلم ياتهم قبل الدعوة أثم لينهي ولا غرامة لعدم الحاصم، وهو الدين، أو الأحرار والدار، نصار كقتل السواد، انتهى.

(١) صحيح البخاري (٣١٤/١٩٦)، من كتاب علي، وأخرجه مسلم (٣/١٢٦٦).

(٢) صحيح البخاري (٤١١/٢)، وصحيح مسلم (٣/١٣٦٤).

(٣) سنن أبي داود (١/٢١٠).

(٤) (٤/٣٠٤).

رَأَيْتِي مُوسِبِكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْدَرُ أَمْرًا، وَلَا حَبْنًا، وَلَا كِبَرًا هَرَمًا.

ثم قال الصديق لأكرم رضي الله عنه: (رَأَيْتِي مُوسِبِكَ بِعَشْرٍ) حَبْنٌ (لَا تَقْدَرُ أَمْرًا وَلَا حَبْنًا) ثَمَّا وَرَدَ النَّبِيُّ عَنْ تَتْلِيهِمَا مِنَ النَّبِيِّ يَقُولُ: عِنْدَ مَوَاضِعٍ.

قال الساجي<sup>(١)</sup>: وَدَلَّاهُ أَنَّ حَبْنًا مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ قِتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، أَنَّ النَّبِيَّ هُوَ الَّذِي لَمْ يَحْتَلَمْ، وَهِيَ بَنَاتُهُ، فَإِنَّ أَيْتَهُ وَلَمْ يَحْتَلَمْ، مَهْلٍ يَفْتَنُ أَمَّا لَا<sup>(٢)</sup> خَتَافٌ أَمَحَدِيًّا فِي ذَلِكَ، فَقَدْ أَكْثَرَهُمْ: يُقْتَلُ. وَقَدْ ابْنُ الْقَدَسِ لَا يَقْتُلُ حَتَّى يَحْتَسِبَ، وَجَدَ الْأَوَّلَ مَا رَوَيْتُ عَنْ عَطِيَّةٍ أَنَّهُ قَدْ عَرَضَتْ يَوْمَ فَرِيطَةَ فَكَانَ مِنْ أَسَاتِ مَنَا قَتْلَ، الْحَمْدُ.

ومن جهة المعنى أن الاحتلام إنما يتعلق به حقوق لُبَّيٍّ لَعْمِيٍّ، وَأَمَّا حَقُوقُ الْأَدْمِيِّينَ فَالْحُكْمُ النَّبِيُّ: بَيْنَ النَّاسِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّعِلَ بِالْإِحْتِلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يَدْرِي، وَوَسْكَتُ كِتْمَانَهُ وَادْعَاؤُهُ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ بِأَمْرٍ بَظَهَرٍ، وَوَسْكَتُ دَعْوَتِهِ بِالْمَنْفَرَةِ لَهُ، هُوَ الْإِنْبَاءُ عَلَى كُنْهِ الْأَغْلَابِ لَا يَخَافُ عَنِ الْإِحْتِلَامِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ بِكُتْمٍ مَدَّةً، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَقَارَنًا لَهُ - وَاقِعٌ أَعْلَمُ -، أَنْتَهَى.

قلت: والمراد في أثر آيات الضمير جداً لم يرد في بعض طرفه أولاً تقتل مولوداً، وهو كذلك في رواية السير الكبير، قال الشارح: قوله: ولا تقتل مولوداً، إما من لحد - إلا وهو مولود، وتكون المراد الضمير سماء مولوداً لترب عهده بالولادة، والمراد به إذا كان لا يقتل كسره في الضمير الآخر، فقال: لا تقتل صغيراً ضرعاً، انتهى.

(ولا كبيراً هَرَمًا) بفتح هاء، كسر راء، المنصف بالهرم، هو بمنحني أقصى الكبر، وفي هامش النص: «عن العزلة» المراد به صيرورة لرجل خرفاً من كبر نفس، عسى ما ذكره المظهر بحيث لم يميز بين الأمور المحسوسة والاعتقالية بالاعتقالية، انتهى.

(١) المستفي (١٦٩/٣)

قال القاضي<sup>(١)</sup> : يريد الشيخ الهرم الذي بلغ من السن ما لا يعطى القتال ولا يستنع به في رأي، ولا مذمومة، فهذا مذهب جمهور الفقهاء أن لا يقتل، وبه قال أبو حنيفة ومالك، والشافعي قولاً، وأحمد: مثل قوله الجماعة، وإنشائي: يقتل، والتشليل ما يفعله قتل أبي بكر: رضي الله عنه - هذا ولا مخالف له، قلت أنه إجماع، انتهى.

وفي هامش الحصر: الشيخ الثاني الذي لا يقدر على القتال، ولا على الصباح عند النقاء الصفي، ولا يقدر على الإحمال، ولا يكون من أهل الرأي والتدبير، أما إذا كان يقدر على القتال يقتل، وكذلك إذا كان يقدر على الصباح عند النقاء الصفي؛ لأنه يصاحبه يحرضهم على القتال، وكذلك إذا كان قادراً على الإحمال، وكذلك إذا كان صاحب رأي يقتل؛ لأن الناس يحاربون رأيهم، وقد صرح أن رسول الله ﷺ قتل مرد من الحصة، وكان ابن مائة وعشرين سنة، وفي رواية: ابن مائة وستين سنة، لأنه كان صاحب رأي محيط برهاني، انتهى.

وهي «سجنى»: وكانوا أحضروا ثلثين رأيهم، وكان ابن مائة وعشرين سنة، وقيل كان أعشى أضواء، بمعنى هذا يعمل ما رواه أبو داود، وعن صبرة بن جندب مرفوعاً: «أقولوا لنبوح المشركين واستحبوا شرهم»، انتهى.

قال شارح السير: قوله: شيخاً كبيراً، وفي رواية: فانيأ، يعني إذا كان لا يقتل ولا رأي به في ذلك، أما إذا كان يقدر أو له رأي به، يقتل على ما روي أنه عليه السلام أمر بقتل دبره، وكان ابن مائة وعشرين سنة، وفيه قصة معروفة أنهم أحضروه يوم حنين يستمعوا برأيه، فقد كان رأي في الحرب، فحاربوا إلى يرفعوا الغض إلى علياً بلادهم، وأن يلقى الرجال سوفهم

(١) «المستمع» (٩/٣٠١)

وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرًا عَثَمَرًا وَلَا تَحْرِيقُوا عَثَمَرًا.....

على ••••• (الخيل) فمن يعلو رأيه. وقالوا مع أئمتهم، وكان ذلك مسبباً لفرارهم، انتهى.

(وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرًا عَثَمَرًا وَلَا تَحْرِقُوا) من الإفعال والفعل، كما في (المعلل) (أما هذا) قال صاحب (المحرم) وكره أحمد تحريق العود إلا من حاجة إلى ذلك، انتهى.

قال البيهقي<sup>(١)</sup>: هذا على خبرين، أحدهما أن من أتى من أنبلاد من أراضى آل بطريق عليه السلام، فإنه لا يقطع شجر العثمرة، ولا يخرق عثمرة لها برحى من استيلاء الإسلام عليها وأما غيره، وما كان بحيث لا يرحى مقام المسلمين به لعدوه وتوابعه في بلاد الكفر، فإنه يخرق عثمرة، وينزع شجرة أمانه وغيره. لأن في ذلك إشعاراً بهم وتوحيهاً وإلزاماً لها بالوقوف به عن المسلمين، قال ابن حبيب: قال مالك وأصحابه: إنما نهى الصديق عن حرق العثمرة لأنه علم مقصدها للمسلمين، وأما ما لا يرحى ظهورهم عنه فخراب ذلك مما نهى. قال ابن حبيب وهو الصحيح. وقد أخرج أبي ثعلبة عن أبي بصير، انتهى.

وقال الخوافي لا يقطع شجرهم ولا يخرق رزقهم، لأن يخرقوا معلور ذلك في بلادنا، فيمنع ذلك بهم لينتهوا. قال المعروف<sup>(٢)</sup>: حمله أن الشجر، المزروع بينهم ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يدعو الحاجة إلى إلحاقه كالذي ينوب من حصصهم، ويسمى من فالله، أو يستخرجون به من المسلمين، أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو غيره، أو يكونون يعملون ذلك بما، فيمنع بهم ذلك لينتهوا، فهذا يحرز به غير خلاف لعمدة.

(١) سنن أبي داود (١/١٧٩).

(٢) السنن (١/١٧٩).





بما رواه أبو بكر بن أبي عمير - رضي الله عنه - أن بكراً له أخ سبيع السبي تَزَوَّجَ بِنْتَهُ أُنْثَى  
 مَدْرُودَةً اشْتَرَاهُ بِمِائَةِ سَلْسَلٍ، فَلَمَّا كَانَ مَدْرُودَةً أَنْ يَطْلُعَ وَيُشْرِكَ، وَكَانَ  
 الْمَدْرُودَةُ لِلْمَدْرُودَةِ، فَذَفَعَ السَّيِّدُ سَبْعَةَ يَوْمٍ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا أَسْبَحَ فِي الْقَضِيحِ  
 قِيلَ لَهُ: قَدْ وَعَدَ اللَّهُ، فَلَمَّا اسْتَنْبَحَ بِنْتَهُ وَكَانَ لِقَابُهَا اسْتَنْبَاحًا، لَا لِأَنَّ  
 السَّيِّدَ مَدْرُودًا، وَإِنْ كَانَ فَاتِلًا: وَهُوَ يَرْكَبُ فِي بَيْتِ النِّصِيرِ بَعْدَ السَّيِّدِ يَهُودِيٍّ بِاسْمِهِ  
 هَبَا، فَذَفَعَ بِحَبِيرٍ وَهَبَ بَعْدَ مِنَ النِّصِيرِ، ثُمَّ قَطَعَ السَّيِّدَ، وَهُوَ يَهُودِيٌّ هَبَا  
 قَدْ، وَأَخْرَجَ عَمَلًا الَّذِي بِهِ نَقَابَةُ السَّيِّدِ.

وفي شرح السيرة: يصدر حديث السيد استندال الأقوال من فضل لا يحل  
 للمسلمين أن يعذبوا غيباً من رجع إلى الجهاد، لأنه قد نزل وأما لا يحل  
 الفساد، وسند قوله نعم، فَوَرَدَ أَنَّ كَيْسَ بْنَ الْأَرْبَعِ يُقْبِلُ فِيهِ وَنَهَيْتُ  
 الْغَزَاةَ وَالْقِسْلَ بِهَا، وَلَمَّا رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنِ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ السَّيِّدَ بَطَّةً  
 قَدْ يَدْعُو عَمَلًا فِي مَصَابِيهِ لِأَسْرَاءِ السَّرِيَّةِ، فَخَرَّ أَبُو النُّعْمَانِ الْكُوفِيُّ الْحَدِيثَ  
 بِطَوْنِهِ، وَفِيهِ: لَا تَحْرُسُ بِمَدْرُودٍ، أَيْ يَحْرُسُ بِكُمْ وَيَسْتَعِينُكُمْ، وَلَكِنْ  
 تَقُولُ: مَا حَرَسَ قَتْلَ النُّعْمَانِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جَدِّهِ الْأَشْيَاءِ، لِكَيْسَرِ تَوَكُّلِهِمْ بِمَا  
 دَبَّرَهُ مِنْ فَخْرِهِ، وَالْيَاكُوفُ وَالْأَشْجَارُ، لَأَنَّهُ كَانَ مَدْرُودًا فِيهِ كَانَ أَوَّلِي، وَيَبْدَأُ  
 عَمَلًا فِي جَدِّهِ تَعَالَى: جَوْزًا يَلْطَفُوكَ مُؤَمِّدًا يُوَظِّطُ تَحْتَهُ<sup>(١)</sup> الْأَبْنَاءُ وَنَاوِلِينَ  
 حَدِيثَ أَبِي دَاوُدَ - وَهُوَ يَهُودِيٌّ - عَنِ: عَمَلٍ مَدْرُودٍ إِلَى مُحَمَّدٍ أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ جَدَّهُ يَطْلُقُ  
 أَوْ السَّيِّدَ سَتَجَبَ وَيَقْبِضُ السَّيِّدَ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ عَنِ قَطْعِ الْأَشْجَارِ، وَهُوَ نَاوِلِينَ  
 الْحَدِيثَ السَّيِّدِيَّ عَنِ السَّيِّدِ بِمَدْرُودَةٍ، لَا تَرَى أَنَّهُ يَحْبَسُ السَّيِّدَ عَلَى حَقِّهِ تَقْبِضَ،  
 وَبِهِ مِنَ الْحَرْبِ مَا لَا يَحْتَجُّ، انْتَهَى.

ثم استند، عن ذلك بقوله تعالى: فَإِذَا قُطِعَ مِنْ قِبَتِهِمْ لَابُدَّ، وبسط

(١) ... (١) ... (١) ...

(٢) ... (٢) ... (٢) ...

«لَا يَحْرُسُ لِنَا، وَلَا يَعْزِفُ، إِلَّا لِحَاكِمِهِ» .....

الكلام في ذلك أولاً تعقرون شاة ولا يعبروا ولي صعدهما الشقر وكل حيوان حاكول. وزاد في بعض النسخ الهندية: «معاً يؤكله» (إلا لأكله) كما في النسخ الهندية، والمصرية. «لَا لِحَاكِمِهِ» ففتح الحاكف وخسها أي أكره. قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا أيضاً على ضربين

أحدهما: أن يكون الإبل والغنم، فيستطيع المسفرون أن يخرجوا بها فيتمولوها فلا تعبر إلا لحاجة، ويحتمل أن يريد بالنعتر الذبح والفتح، فيقول: لا يصرع بذبحها وتعبر إنهما إلا لحاجتهم إلى أكلها، فأما على وجه الترف والإفساد أو على وجه التدون والإخراج لتبيع إلى بلاد المسلمين فلا، ويحتمل أن يريد بالنعتر الخمس لما شرد منها بالنعتر الثاني بحسن ما تد وتورد ولا تمنع مبلغ الختل، فيقول: ما شرد غنكم، فلا يحكنكم ركوبه واستعماله، فلا يرموه ولا تعصروه، وليكن في جلسة ما يساق من الإبل، ولا تعصروه على فئوجه المذكور إلا لحاجتكم إلى أكله، فاحبسوا بالنعتر، ثم ذكره بعد الخمكن منه بالتحير

والضرب الثاني: من الإبل وتعبر ما يهجز المسفرون عن إخراجها، فإنه يشق أو يعسر وهو الذي عماد قوله الشرد. عنه في كتاب ابن المبرز: ولا بأس أن يعبر غنهم وشردهم، وإن لم يحتج إلى ذلك؛ لأن في ترك ذلك تقوية للعدو، وفي إبلاله إصعاد ليد، فلو كانوا معن يأكل الحينة فالتصواب أن تعبر بعد العشر إن أمكن ذلك، ليبطل اجتماعهم به، فلهذا ههنا يحمل قول أبي بكر - رضي الله عنه - على ما يمكن إخراجها، وحمله ابن وهب على عمومها، فقال: لا يجوز قتل شيء من الحيوانات إلا لحاكمه، وأما ذراهم وحيلهم وبعالهم وحدهم، فإنها تعبر إذا عجز عن إخراجها والاستماع بها، ثم يختلف في ذلك أصحاب غير ابن وهب، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يجوز عصفها.

وبه ذاك أبي وهب من أصحابنا، ولكن نخلفي، والدليل على ما قيل أنه هذه أموال باقية بشئ من بني العدو، فجاز إسلامه عليه، كما نزع الغنائم والشجر العشر، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: أما غير ذوابهم في غير حال الحرب لمعاقبتهم وإفساد عليهم، فلا يجوز، سواء خبنا أخذهم لها أو لم نخف. وبهذا قال الأوزاعي والبيهقي والشافعي وأبو ثور، وقال أبو حنيفة، مالك: يحذر لأن فيه غيلة لهم وسعافاً لقوتهم، فأشبه قتلها حال قتالهم.

ولنا: روية أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ليزيد هذه، ولأن النبي ﷺ نهى عن قتل شيء من الدواب مبروء، ولأنه حيوان ذو حرفة، فأشبهه الناس والمصنفان، وأما حال الحرب فيجوز فيها قتل المشركين كيف أمكن، بخلاف حالهم إذا قدر عليهم وقتل بهم نفعهم بتوصل به إلى قتلهم هزيمتهم، وروى حديث المحدثي<sup>(٢)</sup> الذي غفر بآثره في أرضه، أحرجه أبو داود، وروى أن حنظلة من الراهبة غر مرس أي مضاف يوم أحد.

فأمر غيره إلا أن كان في الحاجة داعية إليه، ولا بد منه فباح بغير خلاف؛ لأن الحاجة تبيح ذلك المصنوع، فمال الكافر أولى، وإن لم تكن الحاجة داعية إليه نظراً، فإن كان الحيوان لا يؤاد ولا للأكل، كالدجاج والحمام وآثر الطيور والصيد، فحكمه حكم الطعام في قول الجميع، لأنه لا يراد به غير الأكل، ونقل ففته، فأشبه الطعام.

وإن كان مما يحتاج إليه في القتال، كان خيل لم ينبغ ذبحه للأكل في قولهم جميعاً، وإن كان غير ذلك، كالنعم والبق لم ينبغ في قول الخرافي، وقال ثقافسري: ظهر كلام أحمد إباحته، لأن هذا الحيوان مثل الطعام، ولم

«ولا تعرف النجاة إلا بحرفة» .....  
 —————

عاقبة أصحابها هي جميع انبهاهم في هذه العمالة، وتبقى عذري أن ما فجز  
 مستشرقين عن مساقه وأحواله، أن كان وما يسعى به الكفر في الفناء، لا يحل  
 حار عظمه والملاحة؛ لأنه سماء بحره إيصاله إلى الكفارة بالبيع، وتركه أهدأ  
 عوفى أنزل بالخرقة، وإن كان ما يطلع للأكل فلهما بين أوجه ولائها منه  
 مع النجاة وبعمدها، إنما علة فعل النفس لا يجوز إلا أنه معز  
 بسند، وقد بين النبي تيقن عن فتح الجنان لغير ما علة، انتهى.

«ولا تعرف النجاة» بالفتح، النجاة من النجوة في جميع السبل (تخلوا) اجتمعت  
 السبع في هذا اللفظ جدا من القرب والبرج، ففي جميع النجى النجاة  
 بالفتح المصححة، وعلاها أني فتح متباينة في كلوي شرج: «المعنى»<sup>(١)</sup> إذا  
 صرنا بولته، ومكرونا حرماتنا،<sup>(٢)</sup> انتهى. وهكذا في المصححة بالفتح  
 المصححة، وتم عسره شدة، وكذا في المصححة في نسخة «السب» وأمرها من  
 المصححة، وكذا في «السب» تكبير، وفي أكثر نسخة المصححة بالفتح المصححة،  
 وهو لأوجه عذري، وعنيها إلى البرقاني والحق شرحها، من الألفاني  
 «السب» المصححة حبان لعل، انتهى. وفي جرح النجاة، وكذا المصححة في  
 «السب»<sup>(٣)</sup> عسره ما حكى من وقد في المصححة، وفي هذه كما سيأتي من  
 كلامه، مفعلا

(ولا تعرف) اجتمعت النجى في هذا اللفظ ابتداء، ففي جميع النجى  
 النجاة من النجوة والمصريح، وكذا أكثر النسخ المصححة بالفتح المصححة،  
 وعسره ما، عساه المصريح، إلا معروف بأن لا يعرف، من السب، وفي نسخة

(١) (٢٥٨/٦١)

(٢) في المصححة

(٣) (٢٥٨/٦٢)

«التبريد» والمصرية المطبوعة<sup>(١)</sup> نسخة مصطفى البابي الحلبي بالنسخ من  
التقريب، وهو أنسب بلفظ التحل بالحاء، والأول أوجه بلفظ التحل بالحاء؛  
لأن المعروف أن تغريق التحل يعسنه، قال الشيخ في «الكوكب المنيرة»<sup>(٢)</sup>.  
يقال: إن الماء إذا ارتفع على رأس الفخلة فإنها تموت، كما أن الإنسان  
كذلك، انتهى.

قال ابنه جدي<sup>(٣)</sup>: يريد ذباب التحل لا بحرقي بالنار، ولا يعرق في ماء،  
واختلف قول مالك فيما لا يقتل عنى إخراجها من ذلك، مروى ابن حبيب عن  
مالك: بحرقي وبحرق، وروى عن مالك أنه كره ذلك.

وجه الرواية الأولى أنه لا طريق إلى إنلافها إلا بذلك، وإنلافها مأمور  
به؛ لأنها مما يحوى به العدو، فإذا لم يكن إنلافها إلا بالنار توصل إليه بها.  
كالغارين من العدو.

وجه الرواية الثانية ما روي أنه نبتاً من الأسياء أمر بقربة من النمل  
فأحرقت، فأوحى الله أن غرست نملة أحرف أمة من الأمم تسبح، وهذا ما لم  
يع بالأنك حاجة لكل، فإن احتاج إلى ذلك، ولم يمكنه دفعها إلا شحرقها  
أو تعريقها على من ذلك ما توصل به إلى ما شذول ما في حاشيتها<sup>(٤)</sup>، انتهى.

وقال الموصوف<sup>(٥)</sup>: إن تغريق التحل وتحريره لا يجوز في فواء عامة أهل  
العلم، منهم الأوزاعي والليث والشافعي، وقيل لعائش: أن تحرق بيت نحلهم؟  
قال: «ما النحل فلا أدري ما هم»، ومقتضى من ذهب أبي حنيفة بإباحته؛ لأن فيه

(١) روى الاستاذ (٦٩/١١) بالحاء.

(٢) «المعنى» (٦٨٠/٣).

(٣) كذا في الأصل.

(٤) «المعنى» (١١٢/١٣).



قوله ابن القاسم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خُفَّتْ أَلْفُ عَنْكُمْ وَالْأَلْفُ عَنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية. وهذا، إذا أمن أن يكثروا. فأما في بلادهم وحيث يخاف نكاثرهم، فإن للعدو اليسير أن يفرّوا عن مثلهم، لأن قرارهم ليس عن العدد اليسير، وإنما هو مخافة أن يكثروا، وكذلك إن فرّ عدد من المسلمين عن مثلهم من العدو بحيث لا يجوز لهم الفرار. وكان منهم من لا يريد ذلك، فإن له إذا انهزم أصحابه. ونسب منهم أن يولي حينئذ؛ لأن توليه إنما هو عن جماعة العدو انجيازاً إلى أصحابه، انتهى.

قال ابن عابدين: وفي «الخانبة»: لا ينبغي للمسلمين أن يفرّوا إذا كانوا اثني عشر ألفاً، وإن كان العدو أكثر، وذكر الحديث بحرف قوله ﷺ: «لن تغلب اثنا عشر ألفاً من قلة»، ثم قال: والمعاصل: أنه إذا غلب على ظنه ينجب لا بأس بأن يفر، ولا بأس للواحد إذا لم يكن معه سلاح أن يفر من اثنين لهما سلاح، وذكر قبله، ويكره للواحد القوي أن يفر من الكافرين، والمانعة من العاتنين في قول محمد، ولا بأس أن يفر الواحد من الثلاثة والمائة من ثلاثمائة، انتهى.

قال ابن رشد في «البداية»<sup>(٢)</sup>: أما معرفة العدو الذين لا يجوز الفرار عنهم فهم الضعفاء، وذلك مجمع عليه؛ لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خُفَّتْ أَلْفُ عَنْكُمْ﴾ الآية. ذهب ابن الماجشون ورواه عن مالك، أن الضعفاء إنما يعتبر في القوة لا في العدد، وإنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد إذا كان أعتق جواداً منه وأجود سلاحاً منه وأشد قوة، انتهى.

قال الموفق<sup>(٣)</sup>: إذا التقى المسلمون والكفار وجب الثبات، وحرم

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٦.

(٢) بداية المجتهد (١/٣٨٧).

(٣) «المضي» (١٣/١٨٦).



الفرار بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ فَمِنَ الْقَتِيلِ كُفِّرُوا زُرْعًا﴾<sup>(١)</sup> الآية. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ فَمِنَ الْقَتِيلِ كُفِّرُوا زُرْعًا﴾<sup>(٢)</sup> الآية. وذكر النبي ﷺ أفراد قوم ارتدوا عن الكفاية، وحكي عن الحسن والحسين أن هذا كان يوم بدر خاصة. ولا يجب في غيرها، والأمر مطلق، وغير النبي ﷺ عام. فلا يجوز التقييد والتخصيص إلا بتكليف، وإنما يجب الثبات بشرطين أحدهما. أن يكون الكفار لا يريدون على ضعف المسلمين؛ فإن زادوا عليه جرد الفرار، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَرْفًا أَنَّهُ لَنَتَكَبَّرَ﴾ الآية.

وبهذا إذا كان لفظ الحبر فهو أمر بدليل قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَرْفًا أَنَّهُ لَنَتَكَبَّرَ﴾ ولم يكن خيراً على حقيقته، ثم يمكن ردّها من غلبة الواحد للعشرة إلى غلبة الالهي بخفياً، ولأن حرمه تعالى صدق، لا يقع بخلاف غيره، وقد علم أن الظفر والعنة لا يحصل للمسلمين في كل موطن يكون العدد فيه ضعف المسلمين بما دون، فعلم أنه أمر وفرص، ولم يأت شيء يسخ هذه الآية، لا في كتاب ولا سنة، فوجب الحكم بها. فإن ابن عباس: قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَرْفًا أَنَّهُ لَنَتَكَبَّرَ﴾ الآية؛ فشق ذلك على المسلمين حين فرص الله عليهم أن لا يفر واحد من حشده، ثم جاء التخييف، فدل على ضعف الله عنهم من العدد نقص من الحبر قدر ما ضعف من العدد، رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وقال ابن عباس: من فر من اثنين فقد فر، ومن فر من ثلاثة فقد فر.

والشرط الثاني: أن لا يمتد الفرار إلى حفر، ولا التحرف لقتال، فإن قصد أحد هذين، فهو مباح، لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَرْفًا أَنَّهُ لَنَتَكَبَّرَ﴾ الآية.

(١) سورة الأنفال الآية ١٥

(٢) سورة الأنفال الآية ٢٥

(٣) مسند أبي داود (٦٣/٢٩) من كتاب الجهاد.

١١/٩٥٨ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَمَلٍ مِنْ عَمَلِهِ: أَنَّهُ دَلَعْنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ**

**مُتَحَيِّرًا إِلَيْكَ وَتَرْجُوهُ<sup>(١)</sup> وَمَعْنَى التَّحْيِيرِ لِلْفَتَالِ أَنْ يَنْحَازَ إِلَى مَوْضِعٍ يَكُونُ الْغَنَالُ فِيهِ أَمَكًا، مِثْلَ أَنْ يَنْحَازَ مِنْ مَوَاحِظِ الشَّمْسِ أَوْ الرِّيحِ إِلَى اسْتِدْبَارِهَا، أَوْ مِنْ أَرَاةٍ إِلَى غُلُوٍّ، أَوْ مِنْ مَعْطِئَةٍ إِلَى مَوْضِعٍ مَاءٍ، أَوْ يَنْحَازَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ لِيَنْتَقِصَ صَفُوفُهُمْ. أَوْ تَنْفَرِدَ خَيْلُهُمْ مِنْ وَخَالَتِهِمْ. أَوْ لِيَسْتَنْدَ إِلَى جَبَلٍ، وَتَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ أَهْلِ الْعَرَبِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا فِي حَضْبَةٍ إِذْ قَالَ: يَا سَارِيَّةُ! سَارِيَّةُ الْجَبَلِ<sup>(٢)</sup>**

وَأَمَّا التَّحْيِيرُ إِلَى حَتْمٍ فَهُوَ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى فِتْنَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِيَكُونَ مَعَهُمْ، يُغَيِّرُ بِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَسَوَاءٌ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ أَوْ قُرِبَتْ، قَالَ الْقَاسِمِيُّ: لَوْ كَانَتْ الْفِتْنَةُ خُرَاسَانَ وَانْصَدَقَ بِالْحِجَازِ جَازَ التَّحْيِيرُ إِلَيْهَا، وَنَحْوَهُ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ اسْمَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي فَتَنُ لَكُمْ»، وَكَانُوا يَسْكُنُونَ حَيْدَ مَدْيَنَ، وَقَالَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «أَنَا فَتَنُ كُلِّ مُسْلِمٍ، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَجَبُوتُهُ حَضَرَ وَأَتَتْهُ الْعِرَاقُ وَخُرَاسَانَ، رَوَاهُ صَعِيدٌ، وَقَالَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: رَحِمَ اللَّهُ أَدَّ حَيْدَ لَوْ كُنَّا نَحْبِرُ إِلَيْنِ لَكُنَّا لَهُ فِتْنَةٌ، أَنْتَهَى».

١١/٩٥٩ - **(مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَسِيرَ الْمُسْلِمِينَ الْمَحْدُودِ فِي التَّخَلُّفِ الرَّاشِدِينَ) كَتَبَ إِلَى عَمَلٍ مِنْ عَمَلِهِ (يَصْمُ الْعَيْنَ الْمَحْمُولَةَ وَنَشِيدَ الْحَيْمِ حَمِيمٍ عَمَلٍ أَنَّهُ دَلَعْنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قَالَ تَمِيمُ بْنُ قُرَيْشٍ فِي التَّسْوِيرِ<sup>(٣)</sup> وَصَلَّهُ مَسْجِدَ الْأَرْبَعَةِ مِنْ طَرَفِ سَبْعَةِ الْتَوَازِي عَنْ عَائِشَةَ بِنِ مَرْثَدَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْقَةَ عَنْ أَبِيهِ، أَنْتَهَى.**

(١) مَبْرُورٌ لِلْأَخْلَاقِ: الْإِلَاحَةُ.

(٢) انظر أكثر العمال ١٢١٠/٥٧٩ - ٥٧٩.

(٣) انظر التواريخ ٢٣٦.

قال: «ما فعلت سرية...»

وفكان ابن عبد البر في «الذخيرة»<sup>(١)</sup> هذا الحديث يشتمل معناه عن النبي ﷺ من وجوه صحاح من حديث سريته الأسلمية، وأحسن من مالك، وصحروان بن عسلان، وأبي موسى الأشعري، والتميم بن مهران، وابن عباس، انتهى إسناده إمام سريته، فعليه سعة وأغلة، فطعة من الجيش يخرج منه، نسر، ونرجع إليه مسبت بذلك، لأنها تكون خلاصة العسكر وجواهرهم من الشيء السري وهو النصير، وقيل: لأنهم ينددون سرأ، ولا يصح لأن السر مصعد، وهذه أقصر، قاله ابن الأثير، وشعه صاحب «المجمع».

وأحيب بأن اختلافها إما بين الاستداف والمصعب، وهو رذخ إلى أصل الناحية بينهما في المعنى، والحروف الأصلية، ويحور أنه أريد بالأخذ مجرد إذا لمعاسية ولاشتراك في أكثر الحروف، قال ابن المستنير السرية من حسنة إلى ثلاثمائة، وقال التحليل: بحر أربعمائة، وهي «التهار»<sup>(٢)</sup> يقع أقصاها أربع مائة، قاله الزركشي<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عديم: أقل الجيش عند الإمام أبي حنيفة أربعة مائة وأقل السرية عند سادة، كما وأبته في «الحانية»، وكذا في «الندبلانية»، وما قاله ابن عديم من أن أقل السرية أربع مائة وأقل الجيش أربعة آلاف قاله من باقا، نفسه، من حابه الشيخ أكمل التميز، انتهى.

وقال صاحب «الحمير»<sup>(٤)</sup> حوت عتاة السجدة بن وأهل العير، ومطلا حاتم غالباً ما، تسوا نل عسكر حضرة أسير بفتح بفسه المكرمة غزوة، وما ثم يحضروه بن أرسل بعض من أصحابه إلى تعداد سرية وعنا

(١) (ص ٢٤٦)

(٢) (شرح الزركشي ١٣/٧٢)

(٣) (شرح الزركشي ١٣/٧٢)

يَقُولُ لَهُمْ: أَخْرُؤْ! .....

وأفاد في فتح الباري<sup>(١)</sup>: أن السرية - بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الحصادية - هي التي تخرج بالليل، والسارية التي تخرج بالنهار، وهي «الفاوس» السرية من خمسة آلاف إلى ثلاثمائة أو أربعمائة.

وهي «المسوق الحديدية»<sup>(٢)</sup>: من مائة إلى خمسمائة، وما زاد على خمسمائة، يقال لها: مسوق باليون، ثم المنهولة.

وفي «السياسة» في الأسماء: «المسوق والعشيب من الثلاثين إلى الأربعين وفي «المسوق» قبض زاد على ثمانمائة يسمى جيشاً، فإذا زاد على أربعة آلاف سمي جحشاً، والخمسة الجيش العظيم» وكذا المدغم والمزوم، وما اُتفق من السرية يسمى عشاء الكنيسة، والغنيق ما اجتمع وأم ينشر، وفي «سير الأندلس» في ترتيب العساكر عن أبي بكر الحواري عن أبي خنبلية: «قل العساكر الجريدة» وهي قطعة تجزئت من سائرها لوحدة، ثم السرية أكثر منها، وهي من خمسين إلى أربعمائة ثم ألقبها وهي من مائة إلى ألف، ثم الجيش، وهي من ألف إلى أربعة آلاف، وكذلك الجحش، ثم المعسكر، وهو من أربعة آلاف إلى اثني عشر ألفاً، ولعسكر بجمعها، انتهى

وقال الباقى<sup>(٣)</sup>: «السرية هي يدخل دار الحرب مستحفية، وأجيش من يخرج مبعثاً مفادراً مغالباً، وليس بعددهما حد، وقد روي: حبر الصحابة أربعة، وأطلق أربعمائة، وخبر السرايا أربعمائة، وخبر الجيوش أربعمائة ألف، ولم يعلب إلا عشر ألفاً من قلده، انتهى

أقول لهم) عند التوديع والتفريق (اغزوا) والرواية المعجمة في جمع السح

(١) فتح الباري (٨/٦٦٦)

(٢) (٣٦٦/١)

(٣) «الحنفى» (٣٦٦/١)

باسم الله من قبل الله، شأني من كظم اللسان، لا يغفلوا ولا

عذرهم .....

الضريبة، وعليها يوسخ الذهلوي نرحم المصطفى، وكذا عذره الشرح،  
وفي أكثر النسخ الجديدة بالذات المعلقة، وعليها من صاحب «المعنى»، فقال:  
سأبدل المصنعة أي سيرو في العدو وهو أول أشهر، ومن نسخة سرياني  
المصنعة من العزاء، انتهى.

بسم الله أي ابدلوا، ذكر الله أي استل الله أي احاسو شأنكم فتم  
ورد، قد أعلم من يجاهد في سبيله، كف عدم (تقاتلون من كفر ما) غير  
سعر آخر، ويحتمل أن يكون جملة حالية معدة أي يريدون ذلك، لكثرة، كما  
ترى «تعلو».

وقال المؤلفان<sup>(١)</sup>، كانه يار — قبل الله جواب عن سؤال اقتضاه كآه  
أجل، ما هو<sup>(٢)</sup>، فلذا ترك، عاطف.

قال ابن أبي<sup>(٣)</sup>، قوله يُخَوِّفُ اغروا باسم الله إلى آخره على معنى ليس  
يخوفهم عليه، وتذكيرهم بضعف اليد عند ابتداء القتال، انتهى (ولا تغفلوا)  
شديد كلام أي لا تخشوا في القتال، وسيأتي بيانه في باب مستقل أو لا  
تدروا<sup>(٤)</sup> خبر ابتداء من ثلاثي محذوف أي ما تركوا الزود بالمعد، قال صاحب  
«المعنى»: العدو الضيافة، ومقتض دفعه، فهو حاسر في جان العلم، وأما  
النداء في حال الحرب بأن يروهم<sup>(٥)</sup> أن لا يحاربهم في هذا اليوم فحاربهم، فلا  
يحرر، لقوله يُخَوِّفُ، الحرب حذرة<sup>(٦)</sup>، رواد الحدي، قل: معي لا هاربوا:  
لا تحاربوا، انذار قبل أن تدعوهم إلى الإسلام، انتهى.

(١) كما في الأصل.

(٢) (١٣/٢١).

(٣) «المعنى» (٢١/١٧٧).

(٤) «معجم ليندري» (٢٠٢٤).

قلت: إراءتهم أو لا يحاربوا اليوم ونحو ذلك ليس بعهد حتى يدخل في الغدر بخلافه، ولا يدخل في الغدر بدون العهد، فلا معارض له بقوله يُخْلَفُ، «الحرب شديدة»، قال الثباجي: الغدر مقتضى العهد وترك الوفاء للمسلمين وغيرهم، وذلك مما لا خلاف في المنع منه، وقد روى ابن عمر - رضي الله عنهما - سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَلَّ غَادِرٌ يَوْمَ يَنْصَبُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِلْبَتُهُ»<sup>(١)</sup>

ثم تأمّن على ضربين: أحدهما: أن يؤمن الغدر بحيث القوة للمسلمين، فهذا لا يجوز الغدر به، ولا خلاف في ذلك. والثاني: في أن يؤمنهم الأسير في أيديهم ابتداءً، أو بطلبه من الشفاف بشرط ذلك، وذلك يساوي أحد أمرين، أحدهما: أن يؤمنهم على أنفسهم، وسأني ما في ذلك إذ شاء الله، والثاني: أن يؤمنهم من خواره وأخذ شيء من أموالهم، فإن أمنهم من خواره لزمهم الوفاء به، قاله ابن القاسم، وقال صفوان الثوري: له أن يقر، والدليل على صحه ما نقله قوله تعالى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ إِذَا عَاهَدْتُمْ» وقال أبو الويلد: وعندي أن هذا إذا عاهد مختاراً للعهد، وأما إن أكره عليه، فإنه لا يلزمه الوفاء به، ويجوز له القرار بالتمني.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: الأسير إذا غلّاه الكفار، واستحلفوه على أن يبحث بينهم بقائه أو يعود إليهم، نظرنا، فإن أكرهه، بالعداء، لم يلزمه الوفاء لهم برجوع ولا فداء، لأنه مكروه فلم يلزمه ما أكره عليه، لقوله يُخْلَفُ: أعني لأمتي لحظاً وانتميان وما استكرهوا عنه وإن لم يكره عبه وقدر على التمسك، الذي لزمه لزمه أداؤه، وبهذا فإن عطاءه والحسن، والبرهي، والنحوي، والثوري، والآوزاعي. وقال الشافعي: أيضاً لا يلزمه؛ لأنه سر لا يستحقون بدنه

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٨) باب إقامتهم بعد نشر وإفراجهم، وأصح البخاري (٢٨٣/١).

(٢) «المبسوط» (١٣١/١٨٤).



..... 424

أصقوه على أنه رفيق نعيم، فقال: أبو الخطاب: أنه أبا إسحق، ويهوب، ويشتي، لأن  
كونه رفيقاً حكماً شرعياً، لا يثبت عليه بقوته، ولو ثبت لم يقتصر أدماً له منهم،  
ولا نعيم منه، وهذا ما عجب المشافعي، ويحتمل أن تدبره الإضافة، على رواية  
التي نُقِيت الرجوع إليهم من المسألة الأولى، وهو قول النيث، انتهى.

أولاً نسلطوا صبيته صاحب الدخلى، نكرم المثلثة فيكون من المعجزة، وصيطة الزرقاني<sup>(١)</sup> بالنشيد النبالة، وشكيب، فيكون كسر المثلثة، في تهذيب اللغة<sup>(٢)</sup> لتروى، قال أهل اللغة: يقال: مثل بالقتل والحيوان، مثل مثلاً بالتحقيق في الجميع، كقول: يقال: إذا قطع أطرافه وأضعه أو أخذه أو مداكيره ونحو ذلك، والاسم المثلثة. قالوا: ولم. مثل بالنشيد فهو المبالغة، انتهى.

قال الشافعي<sup>(٢١)</sup> يريد العيث في نكاحه خلع الأيدي، وأرجل، وفن،  
لعين، وقطع آذنه، وإنما يقتل من أسرمهم بصوب الرقاب.

وَمَا مَا رَوَى مِنْ أَن النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْعَرَنِيِّينَ الَّذِينَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ  
وَأَسَافَرُوا نَحْمَهُ، فَأَمَرَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَطَعَ أَبْرُؤُهُمْ وَأَرْحَلَهُمْ، وَسَمَلَ خَيْلَهُمْ،  
فَإِنَّهُ رَوَى سُلْطَانُ النَّبِيِّ عَمَّا أَمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا فَعَلُوا بِالرَّجُلِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا  
يُجَوِّزُ مَنْ مَقَّلَ بِسُلْطَانِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ غُلَى سَبِيلَ الْفَصَحِ رَأْيَ مُقَارَضَةٍ عَلَى فَعْلِهِ،

قلت: وهذا عند من يبيع الامانة في ذلك، والمأثله خلافية، ومن المتأخرين: مثل العرب من منعوه، ففي آخر قصصهم قال: فادع لمن دانه يبيع كاد

(17) (18) (3)

[illegible]
$$f^{\circ}(\gamma) = f^{\circ}(\gamma) + \gamma^{\circ}(\gamma) = f^{\circ}(\gamma)$$



وَلَا تَضَعُوا يَدَيْكُمْ. وَقَالَ ذَلِكَ نَحْبِي وَمَنْ إِذَا كَانَ شَاءَ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ

أَخْرَجَهُ مُصَنَّفٌ مَوْضِعًا فِي ٣٢ - كِتَابِ الْجِهَادِ وَالْجِسْرِ ٢ - بَابِ سَبْرِ  
الْأَمْرِ - عَلَى الْعُودَةِ - حَدِيث ٩.

بعد ذلك حدث على الصدقة وهي عن السنة. وفي لفظ لهما، قال قتادة.  
فحدثني ابن سيرين أن ذلك كان قل أن يزل. نعدون، وفي لفظ لبيدني: قال  
نيس. إنما نطلب رسول الله ﷺ بعد هذا نطلب إلا هي فيه عن المثلة.

وهم من قال نسخة الشافعي. أو محمول على أنه فعل بهم ما فعلوا  
بالإعلاء. وقد جاء مصرحاً ما عند مسلم<sup>(١)</sup> عن أنس. إنما سئل أنس بكذا  
أولئك، لأنهم سئلوا عن سرعاء، وروى ابن سعد أنهم قطعوا يدي  
الزاعري ورعته، وعوروا الشوك في نساءه وعينه حتى مات. وعن هذا ما فعل  
بهم يوم بضعة، عن المثلة ما كان ابتلاء من غير حزام. انتهى

قال صاحب<sup>(٢)</sup>. وهذا في قتله بعد الاستئذان منهم، فإنا في الحرب،  
فإنهم علي صريين. أحدهما أن يصفى المشرك عن المحاربة، ويقتلهم؛  
فهذا يصور قتله مائضاً ونسب دود استبل ولا استب، والغريب الثاني  
أن يكون مقاملاً ومذاعماً، فهذا يجوز أن ينزل إليه بكل ما يمكن منه فيه  
تخليع وغيره. انتهى

أولاً فنقول (وليداً) أي صبيّاً، كما تقدم من محله، وإد في نسخ لهندي  
بعد ذلك (ولا امرأة) وليس هذه الزيادة في النسخ المصرية، وعدم الكلام على  
ألف (أنا) بل ذلك أي المذكور من العبرة (نحبوننا) جمع حبس. والله إدا  
الكسر (وسمائك) جمع سرة. والمراد الصغير، وقوله (أو شاء الله) بفتح  
والسلام عليك) واختلت شرح "الموت" في رفع هذا الكلام لا غير ووقف.

(١) صحيح مسلم (١٦٧١).

(٢) باب (٢٤) (١٩٦).

## (٤) باب ما جاء في الوفاء بالأمان

فجعله الزرقاعي مرفوعاً، إذ قال: ويقول ﷺ نعمن يؤمره: قل ذلك لحبوشك إلى آخره، رجعله الناجي موقوفاً، إذ ذكر سائر أفعال الحديث بقوله ﷺ، وذكر هذا نقول بلفظ انترضي، إذ قال: وقوله - رضي الله عنه -: قل ذلك لحبوشك إلى آخره، إنما هي لأمر بها، الوصية، ثم أمره أن يوصي بها من يناله من حبوش السرايا؛ لأنه هو الذي يطاع أمره، فإذا أمر بذلك من يشاء اشتل أمره، انتهى<sup>(١)</sup>.

وبذلك جزم شيخنا في «المصنف»<sup>(٢)</sup>، إذ قال: «نوشت عمر بن عبد العزيز، ما دل خودك بگواین سخن لشكرهائي بررد خود را و لشكرهائي كوچد، خود را، انتهى».

وبذلك جزم صاحب «المحلى» إذ قال بعد قوله «وليداً ولا امرأة»: إلى هاهنا تم الحديث المرفوع، وقوله: «قل ذلك لحبوشك» إلى آخره من ثمة كلام عمر بن عبد العزيز، انتهى.

وهو الظاهر عندي لوجوه: منها: أن حديث سليمان بن بريدة عن أبيه لمرفوع عند مسلم انتهى إلى قوله: «وليداً بهذا اللفظ، وليس فيه هذا الكلام، ومنها: أن صيغ الحديث المرفوع كلها بلفظ الجمع خطاباً للسرية، وهذا بلفظ لإفراد يناسب المخاطبة لعامل من عماله الذي كتب إليه، ومنها: أن لفظ سلام في آخره يناسب انتهاء الكتابة، كما هو من سنن السكاكيب.

## (٤) ما جاء في الوفاء بالأمان

قال المؤلف<sup>(٣)</sup>: وانجملة أن لأمان إذا أعطي أهل الحرب، حرم قتلهم ومأثمهم والتعرض لهم، انتهى.

(١) «المصنف» (٣/١٧٢).

(٢) (٢/١٥٧).

(٣) «المصنف» (١٣/٧٥).

٩٥٩/١٢ - حدثني يحيى بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عن رجل من أهل بيت

الأنبياء أن أصاب من الخطايا شيء من ذنوب جبروت أو كان بغيره من ذنوب  
أو غيرها من ذنوب لا يدخلها عقابون القلع، سأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك  
فقال: .....  
.....

وقال الحافظ: العذر حرام بالكافي، سواء كان في حق المسمم أو  
الغني، انتهى.

عنه، وقد رفع في ذلك روايات لا تحصر، منها: ما أخرجه البحاري  
عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - مرفوعاً: أربع حلال من كل شيء كان  
مباحاً حلالاً من ذنوبه كذب، وإذا وعد أحلف، وإذا عاهد غدر، وإذا  
حاضم عجز. ومن ثبوت هذه جملة من حيث كانت بينه حصة من الثقل حتى  
دعيها، وبغير ذلك من الروايات.

٩٥٩/١٣ - سألت عن رجل من أهل الكوفة قال: البرزقاني<sup>(١)</sup> قال: قال  
سفيان الثوري<sup>(٢)</sup> ولا يبيح ذنبه. فقد روي ذلك عن يحيى بن عمر الأنديسي  
عن الثوري قال: الفلج المنقوش. المور قد أتى عبد الجبار انتهى ما قال  
البرزقاني. قال عمر بن العسباب كتب إلى عامل أبي أمية (جيش) أنه بسم، قاله  
البرزقاني. (قال) عمر - رضي الله عنه - سمعت أبا ذؤيب الأبري يقول: من  
الآفة في أمة طغيان أن رجلاً منكم يظلمون القليل النكس العين النعمان ومكرن  
الأمم الرجل الضخم من كبار العجم. وبعض العرب يظلمه على الكافر مضطراً،  
والجميع عروج وأصلاح مثل جمل وحملون وأحمال حتى إذا استند أي معاد

(١) الشيخ الطبري (١٠٠ - ١٢٦).

(٢) الشيخ الطبري (٢١٠ - ٢٤٠).

(٣) أبو الثوري من ١٢٠ - ١٤٠ م، ذلك هو الذي روي عنه أيضاً، ولا يعرف أن  
روى عنه غيره إلا ما مضى.



فإنه أقره عليه، وبي، والحق على الله، إلا أنهم كانوا يحسدون  
 بها ذلك، إلا أنهم لم يقدروا.

.....

وَأَمَّا الْغُرُفَانِ الْكُبْرَاوَانِ فَقَالَ الْبَحْبِجِيُّ بْنُ رَحْبِيعٍ: هُوَ السُّوْمَانُ وَمَعْرُوسٌ.  
وَالْمَسْجِدُ مَا سَبَقَهُ الْأَصْبَلِيُّ لَا غَيْبَ، أَتَمَّهُ، يَعْنِي السُّوْمَانُ هُوَ الْمَسْجِدُ الَّذِي  
هَزَمَ بِهِ بَعْضُ مَنِ لَتَنِي أَخَافُهُ مِنَ الْعَجَمِ.

قال الخريفي: من نحو عرجة، فقال له: قلت أو ثلث ملاحك فقد أتته، قال الخريفي: "والذي ورد به الشرع فقطعت، أوجبت، أفعلت، قال معني: وروى أحد من الثوريين: **أَسْتَعِذُّ بِأَمْرِ اللَّهِ**" ووافق عليه السلام "فقد أحرمنا من أوجرت وأمتنا من أمتب"، وفي معنى ذلك إذا قال: لا تخف ولا تحش ولا تغفل، ولا بأس عليك، وقد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: إذا علم لا بأس أو لا فذهل أو منس. فقد أفسدوا. بار الله بعلم الأئمة كعب. وروى أن عمر - رضي الله عنه - قال لنهزم الله نكلمكم، ولا بأس عليك، فلما حكم أمر عمر - رضي الله عنه - فنهله، فقال أسير أسير أنت لي ثلاث سبل، فنه أمتته، فقال عمر: فلا، فقال الربيع: قد قلت فله ما حكم ولا بأس عليك، فبدأ عنه عمر الفيل، رواء سعيد وغيره. وهذا كله لا يعلم به خلاف، انتهى.

أردا أن يركب قنطرة بعضي فتنه بعد أن ألقى بقوله: انبراس فكانه أنكر حتى  
ذلت وحاروا بغيره. (أوبني ولدي فظي) ابدا وهو ١٠٠ مسجدة بناء منقوت كل  
نفس. (ألا اعلم مكان أحد) هكذا في النسخ العديدة، وبني المتعبرية. (واحد) ونظ  
مكان معلوم مبني أي رجوة أحد أفضل ذلك أي قدر علياً بعد تأنيبه. (ألا  
ضربت) بصفة التثنية اهتته أي عبر المأذني بداء العليم أقال يحيى سمعت

$$\frac{d\phi}{dt} = \frac{\partial \phi}{\partial t} + \nabla \phi \cdot \mathbf{v} = 0 \quad (1)$$
$$A_{\mu}^2 = \frac{1}{2} \epsilon_{\mu\nu\lambda} A_{\nu} A_{\lambda} \quad (7)$$

مَا لَيْتَ بِشَوْءٍ لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْمُخْتَمِعِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

مالكا يقول: ليس هذا الحديث. أي حديث عمر لمذكور (بالمجتمع عليه) في السلف، - اختلفوا في ذلك (وليس) عندنا (عليه العمل) يعني على قوله: إلا صيرت ضعه. لأنه لا قتل من عمل ذلك وإن كان حراماً.

قال أبو عبد الملك: يحتمل أن قسم عمر - رضي الله عنه - تليظ لثلاث يفعل ذلك أحد، وكذلك يفعل الأئمة تُعَرَّفُ - بأغنى شيء يكون، ويحتمل أنه رأى إن فائله لأخذ سله بعد أن آمنه يكون محارباً، فيجب عليه القتل بالحرابة، لأنه يقتل المسلم بالكافر، الحديث لا يقتل مسلم بكافر، قاله المزرقاني<sup>(١)</sup>.

وقال الباقي: يحتمل أن يكون عمر - رضي الله عنه - رأى قتل المسلم بالمستأمن، وقد قال به أبو يوسف. ومنع من ذلك وأبو حنيفة والشافعي، ولذا قال مالك: ليس عليه العمل، يريد أن من قتل من المستأمن مستأماً، فإنه لا يقتل، انتهى.

وفي «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>: إذا صار أي المستأمن ذعباً ويجري القصاص بينه وبين المسلم، قال ابن عابدين: وأما قبل صيرورته ذعباً فلا قصاص يقتله عمداً بل النية، قال في الشرح لسير: الأصل أنه يجب على الإمام نصرة المستأمن ما داموا في دارنا، فكان حكمهم كأهل الدمة إلا أنه لا قصاص على مسلم يؤذي مقتل مستأمن، ويقتل من المستأمن يقتل مثله، ويستوفيه وأدنه إن كان معه.

وذكر أيضاً: أن المستأمن في دارنا إذا ارتكب ما يوجب عقوبة، لا يفام عليه إلا ما فيه حل العبد من قصاص أو حد فذف، وعند أبي يوسف يفام عليه كل ذلك إلا حد الحرم، انتهى.

(١) شرح المزرقاني، (٢/٦٤).

(٢) «المقتضى»، (٣/١٧٤).

وبمثل هؤلاء من قدامهم ، لا يسمون ، وهي كلمة الخلفاء فقال :  
 نعم ، أي أي من سجدوا في الجهاد ، أي لا يسمون هذا الأمر  
 إلا بالجاهلية لأن الأتباع عابوا سجدوا في الجهاد ، .....  
 .....  
 وعمل في السور <sup>١</sup> أيضا أثر عمر <sup>٢</sup> - رضي الله عنه - على التحويل  
 والتشديد ، ولم يحك في ذلك خلافا .

أول ما جاء المحيرون للإمام كانت من الإشارة بالأمان أي إذا أمر أحد  
 بالآية هل صح نداءه ؟ أي سجد الأتباع أي فقط ، وفي نسخ المصرية  
 منه المصرية الكلام أي سجدوا في الجهاد ، أي لا يسمون هذا الأمر  
 بالإشارة ، فما نحن في الكلام الذي نرى أن يندفع في ذلك إلى الجهاد ، فكذا  
 في النسخ الهندية ، والظاهر أن يندفع بناء الخلفاء أي يسمون الأمر بالجهاد في  
 ذلك الأمر يعني أمر الأمان في الجهاد ، وقوله : أن لا يسموا أحدا ، يعني  
 بهذا القول الثاني ، أي الأمان ، ويحمل البناء المحيرون أيضا ، وبناء الخلفاء  
 ما سباني أن لا يسموا ، وليس في نسخ المصرية نطق أي ذلك ، وصيغة  
 الزماني بناء المحيرون بناء الخلفاء ، أي لا يسموا إلى أمره أي يأمرهم  
 بذلك السلطان من يسموا إذا خرجوا

(ان لا يسموا أحدا ، صاروا يسمونه جميع في جميع النسخ ، والصحيح هو  
 المحيرون ، والبناء الصحيح إلى أحد الأمان ، يعني إذا أمر أحدا بالإشارة ، فلا  
 يسمونه بعد ذلك ، لأن الإشارة عندى بسرقة الكلام في ذلك الأمر .

قال السور <sup>٣</sup> : إن أثار السليم إليهم بعد يرويه أمان ، وقد أورد به  
 الأمان من أمان ، وإن قال له أورد الأمان ، وتقول قوله : لا أعلم به ،

.....

(١) (٢١٨: ٢١٩)

(٢) (المصري ٣١٤: ٣١٥)

(٣) (المصري ٢١٨: ٢١٩)

«إِنَّهُ يَنْعَى أَنْ عَدَلَ اللَّهُ بَيْنَ نِيَّتَيْنِ.....»

وقد عرج المختصر من حصصه بناء على هذه الإشارة، ثم بحث فداهم، ولكن يردون على صاحبهم، وقال عمرو: رضي الله عنه: «واقعة لم أن أحدكم أصاب ما فيه، إلى انتهاء إلى ميراث، فترك ما فيه فذهب، فذهب، فذهب».

وإن كانت المسلم أو مسلم، فإياهم يردون إلى ما فيه، «هذا قال مالك الشافعي وابن السكيت، ثم قيل: كيف صححتم الأمان ما (تدبر مع القدرة على نطق بحلف السبع والغلل والنعق)» مثلاً: فإياهم لحلف الذم، ولكن تكفار في أمان لا يجهل عدم التسلسل، والتسلسل لا يفسد كلامهم، فإياهم الحاجة إلى التكليم، وإن كان، فإياهم، فإياهم، فإياهم.

ويحيى المصنف: «القتال بعد الأسيرة» لأمانه نقص العهد، قال أبو يوسف: «إن رجل أسير إلى رجل بالأمم، ولم يتكلم بذلك، فإن الغنياء، عتقوا فيه، وأحسن ما سمعت في ذلك، أنه أمان، وحدثني بعض المشيخة عن أمار بن صالح عن معاهد قال: قال عمر - رضي الله عنه - أي رجل من المسلمين خار إلى رجل من العدو، ثم رزئت لأفتلك، وهو يرى أنه أمان فقد أعتق».

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> الإشارة، لأمان على صريحتين أحدهما: أن يشترط إقرار متبع بالامانة، فهذا يكون امتناً ذهب حيث شاء، والثاني: أن يضمن أسيراً بعد أو ناسراً، فهذا لا يجوز له ولا يُعبره فتحه حتى يسمع للإمام، فبوي هذه وأنه لأنه أنه بعد أن يثبت فيه حكم النظر للإمام، انتهى (ولأنه دليل آخر على عدم حوار القتل، وخاصة: أن التوحيد على نقص العهد شديد، وهذا نقص عهد) وأنه سرقة التكليم.

(المعنى: أن عهد الله من غاسر) موقوفاً، وتجدد في مع التوحيد، كما صياني



قَالَ: مَا حَرَّ قَوْمٌ وَالْمُهْلِدُ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْعَدُوَّ.

(٥) باب العمل فيمن أعطى شيئا في سبيل الله

٩٦٠/١٣ - حَدَّثَنِي حُجُبِيُّ بْنُ دَاوُدَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ

سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقُولُ:

قُرْبًا (أَيْ: مَاخِذًا) بِمَنْحِ الْخَلَاءِ الْمَعْرُومَةِ وَالْعَرَفَةِ أَقْرَبَهُ وَأَهْوَاهُ مَهْمَاهُ سَنَى مَا  
فِيهِ جَمِيعُ النَّاسِ الْمَصْرُوفَةِ وَالْمُهْلِدَةِ، وَكَذَلِكَ صَطَفَى لِرُؤُفَانِي وَصَدِيقِي الْمَسْكُونِ،  
قَالَ الْأَوْهَرِيُّ: الْحَرَّ نَجَحَ الْفَقْرُ، وَفِي الْمَخْذَرِ الصَّحَابَةُ: الْخَيْرُ الْفَقْرُ، وَبِأَنَّهُ  
صَرَفَ. بِقَوْلِهِ: صَرَفَ مَهْرَ حَارٍ (قَوْمَ الْمُهْلِدَةِ) إِلَّا سَلَطَ بَيْنَهُ الْمَجْهُولُ فِي النَّاسِ  
الْجَدِيدَةِ وَمَعْصُومِ الْمَصْرُوفَةِ، وَفِي أَكْثَرِهَا بَيْنَهُ الْفَاعِلُ يَلْعَقُ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ  
الْعَدُوَّ جَزَاءً لِمَا فَعَلُوهُ مِنْ تَقْصِيرِ الْعَهْدِ فَإِنَّ الْفَاعِلَ يَرْتَدُّ أَنْ يَمُوتَ عَدُوُّهُمْ  
الَّذِي يَخْتَصِرُ بِهِمْ فِي أَثْمَانِهِمْ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَنَامِ. انتهى

وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً: «مَنْ عَمِلَ بِحَسَنٍ مَا تَقْصُرُ قَوْمُ الْعَهْدِ لَا  
سَلَطَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، وَمَنْ حَكَمُوا عَلَيْهِ مَا أَسْرَأَ إِلَيْهِ إِلَّا قَاتَا فِيهِمْ زَعَمُوا، وَلَا  
ظَهَرَتْ فِيهِمْ الْفَاقِحَةُ إِلَّا قَاتَا فِيهِمْ النُّوْبَةُ». الحديث، رَمِيَانِي «مَصْلَا بَيَانٍ»  
رواه وما عني معناه في آخر كتاب العنود.

(٥) العمل فيمن أعطى شيئا في سبيل الله

يعني كيف يعمل من أعطى، هل يجوز له أن يرجع أو لا يحسن الإعطاء،  
ويرجع شيئا في المصطفى<sup>(١)</sup> على الأمرين الأولين من الباب ما إذا حصر  
شيئا في سبيل الله وملكه في رجل متى يشتت له المثلث.

٩٦٠/١٣ - (أَيْ: مَا) مِنْ تَقْصِيرٍ عَنْ عَهْدِ اللَّهِ بَيْنَ عَمَلِهِ كَأَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ

(شَيْئًا) كَالْمَنْفَعَةِ وَالْقُرْبَى وَالْإِلَاحِ (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أَيِ الْمَنْفَعَةِ، مَعَ ذَلِكَ يَقُولُ

لصاحبه: إذا بلغت وادي القرى، فثأنتك به.

لصاحبه) الذي أعطاه (إذا بلغت) بصيغة الخطاب (وادي القرى) بقسم الغاف وفتح الراء مقصوراً، موضع يقرب المدينة؛ لأنه رأس المغزاة، فعنه يدخل إلى أول الشام، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

وفي «المحلى»: موضع قرب حبير فتحه النبي ﷺ في جمادى الآخر سنة سبع عند رجوعه من غدير، والمقصود المسافرة إلى الجهاد، وذكر الموضع على سبيل المثال، انتهى.

(فثأنتك به) بالرفع هي أكثر النسخ أي أمرت وخطبت منبس به، وأشار صاحب «المحلى» إلى النسب إذ قال: فالزم ثأنتك بالنسيء المعطى، وأما قبل الارتحال فراجع به إن شاء، انتهى.

وعلم منه أنه حمله على البلوغ إلى وادي القرى في الذهاب للفرار، وإليه أشار الشيخ في «المعنى»، كما تقدم قريباً من تبويه على هذا الأثر، وإليه يشير كلام محمد في «موطعه»<sup>(٢)</sup> كما سبأني من كلامه، وبه جزم الزرقاني إذ قال: فثأنتك به، يعني أنه منك له، وإنما قال ذلك خيفة أن يرجع المعطى<sup>(٣)</sup>، فتختلف العنيفة، ولم يبلغ صاحبه مراده فيها، فإذا بلغ الوادي كان أغلب أسوالة أن لا يرجع حتى يغزو، انتهى.

وأبدى صاحب «المحلى» بما في البخاري: قال عمر رضي الله عنه: إن ناساً يأخذون من هذا المال ليجاهدوا، ثم لا يجاهدون فمن فعل، فنحن أحق بماله حتى تأخذ منه ما أخذ، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (١/١١).

(٢) (ص ٣٠٨).

(٣) كذا في الأصل والقاموس: المعطى له، أي: المولى.

وَيُخَالِفُهُمُ السَّجِيُّ<sup>(١)</sup> إِذْ حَالَ أَثَرُ الْمَلِكِ عَلَى الرَّجُلِ مِنَ الْغَزْوَةِ فَقَالَ: وَ  
 بَلَعْتُ وَأَقْبَى الْقَرْيَ بَرِيدَ أَنْ عَدَا نَهْدِيهِ فِي سَعْدِهِ وَمَقْدُصِي غَاوِيهِ فِي رَجوعِهِ  
 عَارِيًا مِنَ الشَّامِ، وَفَوَيْه: فَتَأْتِكَ بِهِ بِمِي مَوْثِكَ

قَالَ: وَفِي هَذِهِ مَسْأَلَتَانِ، أَحَدُهُمَا: حُكْمُ مَحَلِّ الْعُطْفَةِ، وَالثَّانِي: حُكْمُ  
 الْعُطْفَةِ. أَمَّا حُكْمُ مَحَلِّ الْعُطْفَةِ، فَمَعْنَى حَرَمِنِ. أَحَدُهُمَا: الْإِطْلَاقُ، وَالثَّانِي:  
 التَّعْيِينَ: أَمَّا الْإِطْلَاقُ فَهُوَ أَنْ يَقُولَ: مَا لِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ، هَلْ مَنَعَهُ إِلَى  
 الْغَزَاةِ، وَمَنْ فِي مَوْضِعِ الْحَصَدِ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ عَنْهُ الْمَغْطَةُ وَظَمَرُهَا بِمَنْطِقِي  
 الْجِهَادِ، فَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا جِهَادَ فِيهِ وَلَا غَزْوَةَ، فَلَا يُعْطَى مِنْ حَاجِ، وَلَا  
 خَيْرٍ، فَهَذَا مَا لَكَ، وَقَالَ: ... حَرَمِنِ ... بِمَعْنَى: عِنْدَ الْمَرْبِ، أَيْ وَالْأَسَدِ،  
 وَالْبَقَعِ، لَا مِنْ فَعْلٍ عَنِ الْعَمَلِ، كَالْمَعْجُوزِ وَالْأَعْمَى.

وَأَمَّا حُكْمُ الْعُطْفَةِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ غَرِيبٌ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَحْمَلَ تَعْمِيقًا فِي السَّبِيلِ  
 حَتَّى يَفْقِدَ نَفْسَ مَنْ أُعْطِيَ نَفْسُهَا، وَلَا يُقَامِيهَا فِي شَرِّ سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ عَدَا  
 بِالْعُطْفَةِ عَنْ وَجْهِهَا، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا فِي الضَّرُورَةِ؟ قَالَ ابْنُ حَسَبٍ: يَنْفَعُ  
 مِنْهُ فِي الضَّرُورَةِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْتَمِ بِهَا إِلَى الضَّرُورَةِ. وَجِدَ مَا قَالَهُ ابْنُ حَسَبٍ  
 أَنَّ الضَّرُورَةَ مِنَ الْغَزْوَةِ كَالْعَمِيرِ إِلَى لَدَى لَعْدَةٍ، وَوَجِدَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ أَنَّ مَنْ  
 أَفْرَحَ شَيْئًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ عَدَا الْغَزْوَةَ وَانْعَزَلَ عَلَى الْعَدُوِّ، وَابْنُ الْفَرَوْنِ لَهُ  
 بِسَبِيلِ، فَمَنْ فَضَّلَ لَهُ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ دَعَايِهِ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ، أَوْ مَنْ فَقَوْلُهُ عَلَى  
 قَوْلِ ابْنِ حَسَبٍ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَدَعَ إِلَيْهِ مَنْ أُعْطِيَ إِيَادَهُ، أَوْ يُعْطِيَهُ حَرَمِي  
 سَبِيلِ اللَّهِ

وَأَمَّا الْقَصْرُ الثَّلَاثِي وَهُوَ أَنْ يَحْمَلَ كُفْظُ الْعُطْفَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيَسْتَلْهَا  
 لِمَنْ أَحَدُهَا مَا يَشَاءُ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهَذَا يُلْزِمُ السَّجِيَّ أَنْ يَتَزَوَّدَ

١٤/٩٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ  
سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ فِي الْغَزْوِ،  
فَبَلَغَ بِهِ رَأْسَ مَعْرَاضِهِ، فَهُوَ لَهُ.

عنه في السبيل مقدار ما يعلم أن تلك العطية تخرج بعثته، ثم يكون له بيعه  
والانصاع شئيه. وهذا كان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - بشرط عليه إذا  
بلغ وادي النخري، يريد بعد فضاء العروبة، انتهى. وكذا حملته الموقفة على  
الرجوع من الغزوة. كما سيأتي من كلامه مفصلاً.

١٤/٩٦١ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن سعيد بن  
المسيب كان يقول إذا أعطى) - (الباء للمفعول) (الرجل) نائب الفاعل (الشئ) -  
بالصب، مفعول ثانٍ (في الغزو) أي ليغزو بذلك الشئ، (فيلج به) <sup>(١)</sup> أي يلبس  
الرجل المعطى له شئك الشئ، (رأس معرأته فهو له) قال الحافظ: أخرجه  
ابن أبي شيبة وغيره، انتهى. قال صاحب «المحلى»، النخري ولمنزة موضع  
العزو، وقد يكون العزو نعمة. كذا في «لهجه»، يعني إذا بلغ الرجل بالعطية  
رأس العزو فأعطيه له، ولا يهي على خطر الرجوع، وبه أخذ مالك وجماعة  
من أهل العلم، وقال طائوس ومجاهد: إذا دفع إليك شئ، تخرج به في  
سبيل ما قاصد به ما شئت، وضعه عند أهلك، انتهى.

قلت. وأثر طائوس ومجاهد أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، وقال  
الحافظ. وصار من أبي شيبة معناه عنهما، وذكرهما البخاري في «باب  
الجمائل والجمالين». وقال الحافظ. الذي يظهر أن البخاري أشار إلى الخلاف  
بمعنا يأخذه البخاري عن يستعمله بسبب الغزو، فلا يتجاوز إلى غيره أو يسلكه  
وينصرف فيه بما شاء؟ وذكر البخاري فيه قصة عمر - رضي الله عنه - إذ حمل

(١) في نسخة: فلبس به.

(٢) فتح الباري (١/٢٥٧)



أعطي شيئاً من المال يمنح به في العزوة، ثم يحل إما أن يعطى لعزوة بعينها، أو في العزوة مطلقاً، فإن أعطي لعزوة بعينها، فما فضل بعد العزوة فهو له، هذا قول عطاء ومجاهد وسعيد بن الحسب، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - إذا أعطى شيئاً في العزوة يقول: أحداً من، إذا شئت، وادي القرى فتأبى به، وإلا فاعطاه على سبيل المعاونة لا على سبيل الإحارة، فكان انفاص له، إن أعطاه شيئاً ليقتله في سبيل الله، أو في الغزو مطلقاً، ففعل به فسر، أنفقه في غزوة أخرى، لأنه أعطاه الجميع ليسفه في حبه فربما، فزوره إنفاص الجميع بيتاً.

ومن أعطي شيئاً لينسحب به في العزوة، فقال أحمد: لا يترك لأهله معه شيئاً، لأنه ليس بذلك، إلا أنه يصير إلى رأس معزوة، فيكون كهيئة ماله، فيعبر إلى عياله منه، ولا يتصرف فيه قبل الخروج، لئلا يتخذ في العزوة، فلا يكون مستحقاً له، أخذه، إلا أن يشتريه من سلاحاً أو آلة فزوره.

ثم قال الخنزري: وإذا حصل الرجل على دابة، فإذا رجع من العزوة فهي له، إلا أن يقول: هي حبيس، فلا يجوز أن تساع إلا أن تصبر في حال لا تصح فيه العزوة، فتساع، وتجعل أبي حبيب حراً.

قال الترمذي<sup>(١)</sup>: يعني أعطوها ليعزوه عليها، فإذا غزا عليها ملكها، كما يملك النخلة المستعمرة إليه، إلا أن تكون غاربية، فتكون لصاحبها، أو حبيساً فتكون حبيساً لحاله، قال عمر - رضي الله عنه -: حصلت على فارس في سبيل الله الحديث، وفيه فونه  $\text{ﷺ}$ ، لا تشتريه ولا تعد في صدقتك، ما منفق عليه، وهذا يدل على أنه ملكه، لولا ذلك ما دفعه، ويدل على أنه ملكه بعد اعزوه، لأنه أقامه للبيع بالمدينة ولم يكن يأخذه من عمرو - رضي الله عنه - له بقبضه للبيع في الأحوال، يدل على أنه أقامه للبيع بعد اعزوه عليه.

(١) الترمذي، (٩٩١/٩٩٢).



والضرب الثاني: أن يتعين على المكلّف الجهاد، وهو يتعين من وجهين، أحدهما: أن موجب ذلك على منعه سدر أو قسم، والثاني: أن يجب ذلك عليه بأصل الشريعة، فيتعين عليه بقوة العذر بضعف المسلمين عنه، فأما إن أوجب ذلك على منعه فلا يمنع من<sup>(١)</sup> منع أيّوه، وإن كان يجب ذلك عليه بأصل الشريعة مع منع منعه لمنع أيّوه، والفرق بينهما أن من أيّوه قد وجب عليه، فليس له أن يقتله سدر يلزمه نفسه، وليس كذلك ما ثبت بأصل الشريعة، فإنه يجب ما نوحه الذي وجب به على أيّوه، فإذا كان أكد من سبق أيّوه، لم يكن لهما السمع منه، انتهى.

ثبت: لا يصح التذر بأشهاد عندنا الحنفية، قال صاحب «المذاهب»<sup>(٢)</sup> في شرائط صحة الشتر: ومنها: أن لا يكون مفروضاً ولا باجئاً، فلا يصح التذر بشيء من اندباص، سواء كان فرضاً عن كالمسؤول المنسب وعموم ومقتضى، أو فرض كتاباً، كالجهاد ولا شيء من الواجبات، سواء كان ميتاً أو الموتى، أو على سبيل الكفاية كتجهيز الموتى، انتهى.

وعاينت ذلك فاشتهاد إذا لم يكن فرض عين، فلا بد له من إذن الأئوين، قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: عامة العلماء متفقون على أن من شرط المفروضه إذن الأئوين فيها، لا أن تكون عليه فرض عين، واختلفوا في إذن الأئوين المتركين، انتهى.

قال الخرفي: إذا كان أيّوه مستديراً لم يجاهد أفعواً إلا بإذنها، فإن الموقوف<sup>(٤)</sup> دون نحو هذا عن عمر وعثمان، وبه قال مالك والأوزاعي والثوري

(١) كذا في الأصل والمصواب عن لقمان فثبت، انتهى.

(٢) (١٠٠/٤).

(٣) إبداء المستهد (١/٣٨٩).

(٤) النسخ (١٣/٣٥).



والشافعي وسائر أهل العلم، وقد روى عبد الله بن عمرو بن العاص قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أجاهد؟ قال: «أنتك أبرأ؟» قال: نعم، قال: «التصعبا فجاهد»، وعن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله، رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال حسن صحيح.

وفي رواية قال: حلت أهلك على الهجرة وتركك أبواي سكان، قال: «ارجع إليهما فأصححتهما كما أبكتهما»، وعن أبي سعيد: أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «هل لك باليمن أحد؟» قال: نعم أبواي، قال: «أفأنتك؟» قال: لا، قال: «ارجع فاستأذنها»، قيل: أأنتك فجاهد، وإلا فمهاجر، رزحاً أبو داود<sup>(٢)</sup>، ولأدب الموائد فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين يقدم، فأما إذا كان أبوه غير مسلمين فلا إذن لهما، وبدلت فإن الشافعي، وقال النووي: لا يغزو إلا بذاتهما لحوم الأعداء.

ولنا: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا مجاهدين، وفيهم من له أبوان كافران من غير استئذائهما، منهم أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - وأبو حذيفة بن ربيعة - رضي الله عنه -، كان مع النبي ﷺ يوم بدر، وأبوه رئيس المشركين يومئذ قتل بدر، وأبو عبيدة قتل أباه في الجهاد، فأمر الله تعالى: ﴿لَا تَحِدْ قَوْمًا﴾ الآية. وعموم الأحرار مخصص بما روينا، ثم قال: وإذا وجب عليه الجهاد ثم تعذر إذن والديه؛ لأنه صار قرض عين، وبركه مصلية، ولا طاعة لأحد في معصية الله، انتهى.

وفي «المحل» قال الشافعي: مذهب الجمهور أنه يحرم الجهاد إن منع

(١) أخرجه الترمذي في الجهاد (١٦٧٩)

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٣٠)

فإنما القتال، فأما إذا لم يخرج، حتى يخرج منه، فإنه لا يجوز له أن يخرج منه.

عند أنوار أو أحدهم بشرط أن يكون مسلماً، لأن الزعم مريض غير صحيح، والجهاد فوجس كدابة، وإن شاء فوجس غير فلا بد، وقيل البوق يحرم على من حمل جهاد إلا بدون الزعم، لأننا مستعمل، انتهى.

وفقد عرفت فيما سبق من كلام المحقق أن لا تقتصر المسلمون على ما هم عليه نعم تكدر من أضاء، لكن فصل في ذكره<sup>(١)</sup> في ذلك لقاء، أحد الأصول الكافر شعبه، فيه الجمع في غير الجهاد من فوجس القتال، خلاف الجهاد، فليس له الصبح، لأنه مذكور، حيث زعم الإسلام لا يبرية تحت الشفقة وبسرها.

قال المصنف: وهذا يقتضي للاحتمال، فيقتصر عليه السواق، ويقتصر الثاني، والحق في التوضيح: أن الواجب كافر يس له مع وثقت من الجهاد مطلقاً، سواء ظهر أو سعى، كراهة إمام المسلمين أو شفقة عليه، انتهى.

وفي الذكر المستحار<sup>(٢)</sup> لا يقتصر على من يملك، بل على من لا يملك، لأن طاعته فرض على من يملك، قال من يملك: عفاة أيضاً لا تأمن من سعة، وإذا كان له الخروج حتى يملك، فله سعة، إلا أنهما في سعة من سعة إذا كان يملكهما من ذلك السعة، وتسل الكافرين أيضاً أو جرحهما، كما حرره سحابة، مستحق، وإلا من لكراهة قتال أهل ذمة، فلا يطعمه، ثم صرح بحرية السبي، إذ لم يكن معصياً من حيث جرحه، فمقتضى عمله ولو كان، وليس من الصواب، لأن فرض غير مقتصر على من يملك، انتهى.

فأما الجهاد، كغير الجسم، والحق في المسحقة ما أخذ من أحد الجهاد، كما في السجل، الثاني أني أن يرضع، أي أن يحفظه، حتى يخرج منه، بد

(١) المشرح الكبير (٢/١٦٦).

(٢) (٢/٢٤٠).

عن حمزة عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من بيته فوجد في بيته من السلاح ما لا يستطيع أن يملكه، قال: فما يصنع؟ قال: يخرج، فليصنع به ما يشاء.

خرج (أي الجهاد) على من يملكه في حاله آخر وقت خروجيه، قال الشيخ (١) يريد أن هذا الأفضل له، لأنه ما لا بد من أن يملكه به السيف، أما العرب، فستخرج، ثم إن لا يرجع عن ذلك، قال أئمتنا كذا في ذلك في العرب، فإنه مبرر، سواء أئمتنا عنه أو جعله على يد غيره، لأننا كصداقه نأمره ولم يصدقه.

فإن الشبه يشاهد فيهم على حمزة، أحد قضاة أن يشهد ما شاءوا أن يثبت فيه يكون من العدل، والشيء أن يشهد بذلك على كل حال، فيجوز أن يكون من أمر الحاكم، انتهى.

(إن حمزة في بيته) بأبوابه كالأرواح والأطعمة (بعد وأبوابه) أي السن غنم مقام الأصل (حتى مشغول به) أي بالسن إذا مصلحته لشغلها إذا نهى للخروج مرفوعاً عن أبي بصير، (فإن كان عوسراً) بحد من جهازه إذا خرج إلى الغزو، ويصير له أسباب الخروج (فالمصلحة بجهازه ما شاءا) فقدرت على تحصينه إذا خرج.

وهو يخرج مسلم وأمر ما ورد وانقطع له على أبي بصير، قال: ما أمرت به إني أريد الجهاد، وليس لي مال أجهز به، قال: ادع إلى جلال الأعداء، فإنه قد تجهز، وهو من، فقل له: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقل له: ادفع إلي ما تجهزت به، فإنه، فقال له ذلك، فقال لأمرائه: يا ولاته ادفعي إليه ما جهزني به، ولا تحسبي منه شيئاً، فزاد لا تحسبن منه شيئاً، فصار ذلك فيه، قال الشيخ (٢) بعد لمعني: في الحديث ما يرى

(١) الخلف (٣، ١٧٥).

(٢) مثل شرحه (٣، ١٧٥) ونحو ذلك أخرجه عن حمزة (١٢٨٥) ما يثبت من بعد الزيادة في العرب (٢) من

## (٦) باب جامع النفل في الغزو

٩٦٢/١٥ - حدثني يحيى بن سالم، عن سالم، عن أبي نعيم، عن عبد الله بن عمرو بن لؤي، عن رسول الله ﷺ، حدث .....  
 .....  
 "الإنسان صرعه في جهة لم يعتد به عليه تلك الجهة. يسحب له بدله في جهة أخرى من البر، ولا يترمه ذلك ما لم يترجم بالشرا، انتهى."

## (٦) جامع النفل في الغزو

النفل: ينتخب على المنهج، وقد تكرر الفاء، واحد الأفعال، زيادة زاده العاري على نفسه من العينة، ومنه نفل العينة وهو ما عدا العريضة، والله البرعاني، قلت: وأكثر ما يطلق في الترومات على العينة أيضاً، وهي "المجموع". النفل بالحركة العينة جميع النفل، وهو بالنسبة وقد تحرك، الزيادة. وفي الشرح جامع الأصول: النفل: المنفعة، وقد تكرر زيادة يخص به حضر العزاة، وقال الراغب: النفل: قال: هو العينة بمعنى: لكن اختلفت العبارة منه لاختلاف الأعلام، فإنه إذا اعتبر بكونه مظنوراً به، يقال له: عينة، وإذا اعتبر بكونه منحة من الله ابتداء من غير وجوب، يقال له: نفل.

وسنتهم من فرق بينهما من حيث العموم والخصوص، فضل العينة: ما حصل مستغنياً عن غيره، وإن كان أو غير واجب، وبما يتحقق كان أو غير استحقاق، وقبل العذر كان أو بعده، وأفسر: ما حصل للإنسان قبل النقص من جسمه العينة، وقيل: هو ما حصل للمسلمين مع قتال، وهو الشيء، وغيره: هو ما يحصل من المنافع وغيره بعدما قسم المنافع، وعنى ذلك حمل قوله: "فانتدبوا من الأئمة الآية". وأما ذلك من النفل، أي الزيادة على الواجب، انتهى.

٩٦٢/١٥ - (مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ حدث

(١) شرح البيهقي (١٥/٢).

سيرة

سيرة شرح البخاري في الجهاد الباب السيرة التي قبل الجهاد، وذكر فيه حديث ثبات، قال الحافظ<sup>(١)</sup> هكذا ذكرها البخاري بعد غزوة الطائف، الذي ذكره أهل البخاري، لم كانت قبل النجدة لفتح مكة، فقال أبي سعد: كانت في شعبان سنة ثمان، وذكر غيره أنها كانت في مؤنة، رويته ثابت في حماني من السنة، ويحيى: كانت هذه السيرة في رمضان، قالوا: وكان هو نتاجه فيرمه، وكانوا خمسة وعشرين، وضعوا من مائة من بارس عشرين، ثاني عشر وألفي شاة، انتهى.

وذكرها من حديث «الخبير»<sup>(٢)</sup> في أصول السنة لمصنفه، فقال: رويته رسول الله سنة قبل الجهاد، وفيها أبي عمر، قال: فبلغت مائة ألفي عمر بعير، انتهى.

وقال المنذلي في «المواهب»<sup>(٣)</sup>: بسيرة أبي قتادة بن ربعي الأنصاري في خمسة، وهي أربع مائة من بارس سنة ثمان، رويته من خمسة عشر رجلاً إلى عطاء، غنم من أشهر منهم، وعبد سعيد كثير، وأسماني لعم، وكان في مائتي بعير، والغنم ألفي شاة، وكانت غنمه خمس عشرة لامة، انتهى.

قال البرقاني في الشرح لمجده، غزوة مضطه التقدم، بلغ الجاه وكسر الضاد الهجومين، وقال: فولي أقره، وهو النجدة، وبسيرة لمصنفه، وفوقه: هي أربع مائة من بارس، أنه لا تنافي بين من مرجحها، كالبخاري، فقول: سيرة التي من الجهاد، روي من قال: سيرة مائة، انتهى.

(١) فتح الباري (٦/٢٣٧)

(٢) ٣١/٦١

(٣) المواهب (٣/٣٧٠)

فيها عبد الله بن عمر في الجهاد.

وقال ابن سعد في «طبقاته»: سرية أبي قتادة بن ربعي الأنصاري إلى حضرة، وهي أرض محارب جدد في ثمان سنة ٨ هـ، قالوا: بعث رسول الله ﷺ لما فتاده وسعد خمسة عشر رجلاً إلى غطفان، وأمره أن تشر عليهم الغارة، فصار الليل وكس النهار، فجمع على حاضر منهم عظيم، فأحاط بهم، فصرخ رجل منهم يا خصمه، وقاتل منهم رجال، فقتلوا من أنوف لهم، واستاقوا أنعم، فكانت الإبل مائة ميرة، والغنم ألفي شاة، وسبوا مائة ميرة، وجمعوا الغنائم، فأخرجوا الخمس فعزلوه، ونسوا ما بقي على أهل السرية، فأصاب كل رجل منهم ثوبان ميرة، وعزلوا ما بقي من الغنم.

وصارت في سهم أبي قتادة جارية وصبيته، فاستوعبها مع رسول الله ﷺ، فوهبها لعمامة بن حرم، وغابوا في هذه السرية خمس عشرة ليلة، فأنهى بنظفه، وهكذا ذكره السيد أحمد زبيح دحلان في «سيرة»، فقال: سرية أبي قتادة إلى سعد بعث رسول الله ﷺ إلى حضرة وهي أرض محارب بنجد في ثمان سنة ٨ هـ، وبعث معه خمسة عشر رجلاً، فذكر القصة، وذكر فيها حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - المذكور في الباب أيضاً.

وذكرها في «السيرة الحلبية» بسرية أبي قتادة إلى غطفان أرض محارب، وقال: بعث رسول الله ﷺ لما فتاده إلى سعد خمسة عشر رجلاً، فذكر القصة إلى أن قال: فكانت الإبل مائة ميرة، والغنم ألفي شاة، فأصاب كل رجل بعد إخراج الخمس اثني عشر ميرة، وعزلوا ما بقي من الغنم.

وقد عرفت أن كثر الإبل مائة، ولعليل بالعشرين خلاف عامة أهل السيرة (فيها عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما، ولذا سماها بعض أهل السير بسرية ابن عمر إلى نجد (قبل) كسر اللام، وفتح الموحدة أي جهة (نجد) بنسج النون، ويكون الحسم ما بين هذين إلى سواد الكوفة، وحوله من المغرب الحجاز،



وَنُفِّرُوا بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

أخرجه البخاري في: ٥٧ - كتاب غرض الخمس، ١٥ - باب ومن الذلل على أن الخمس نوابغ المسلمين،

ومسلم في: ٣٢ - كتاب الجهاد والسير، ١٢ - باب الأضغان، حديث ٣٥.

حمل رواية مالك على رواية شعيب، وهو من غلط، وكذا أخرجه أبو داود عن القسبي عن سائر وثالث بنو شاك، فكانه أيضاً حمل رواية مالك على رواية الثيب، والقسبي إنما روى في هامش، على الشك ولا أدري أمن القسبي جاء هذا حين خط حديث الثيب بحديث مالك أم من أبي داود؟ وقال سائر أصحاب نافع التي عثر بعيراً بلا شك، ثم يقع الشك فيه إلا من قبل مالك، انتهى.

(ونقلوا) يضم النون بيانه المجهول من التثنية أي أعطني كل واحد منهم زيادة على السهم الممنوح له، هذا هو الظاهر من سياق الروايات. وقال النووي<sup>(١)</sup>: معناه، أن الذين استحقوا النفل نقلوا بعيراً بعيراً لا أن لكل واحد من السرية نقل، انتهى.

قلت: واحتاج النووي إلى ذلك تأويلاً لمسكه المرجح عند الشافعية، كما سيأتي أن النفل يكون من خمس الخمس، وهو هنا ليس بمقدار ينقسم على كل السرية، ويأبى هذا التأويل ما في أبي داود وغيره من رواية أبي إسحاق عن نافع: نقلنا بعيراً بعيراً لكل إنسان، الحديث.

(بعيراً بعيراً) قال تحافظ<sup>(٢)</sup>: هكذا روى مالك بانشك والاختصار وإيهام الذي نقدهم، واختلف الرواة في القسم والتثنية هل كانوا جميعاً من أمير ذلك الجيش أو من النبي ﷺ أو أحدهما؟ فرواية ابن إسحاق عن نافع عند أبي داود

(١) أخرج صحيح مسلم للنووي (٥٥/١٢/٦).

(٢) فتح الباري (٢/٣٩٩).





حسب الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال ناشئة عن: ويكرها جماعة من العلماء، والأصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المديني، وذلك لأن حبيشة وأخريته، ومن قال إنه من أصل الخمسة الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأخرون، انتهى

وخالفه الحافظ في قول واحد من الأقوال الثلاثة للشافعي، إذ قال: قد اختلف العلماء هل هو من أصل الخمسة أو من خمس الخمس أو مما عدا الخمس؟ على أقوال: والثلاثة الأول مذهبنا، والأصح عندهم أنها من خمس الخمس، ونقله منذر بن محمد عن مالك، وهو شاذ عندهم، قال ابن بطال: وحديث أبيات يرد على هذا، لأنهم كانوا نصف السدس، وهو أكثر من خمس الخمس، وهذا واضح، وقد زاده ابن المنير إيشاح مقال: لو فرضنا أنهم لو كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف ومائتا بعير، ويكون الخمس من الأصل ثمانمائة بعير، وخمس الخمس ستون، وقد نزلنا الحديث بأنهم مائة بعير، فبغيرنا فنكون جمعة مائة بعير، وإذا كان خمس الخمس مائة بعير لم يبق كذا بعير لئلا يساء من ثمانية، وهكذا كبقيا فرقت المائة، قال: وقد ثبتنا هذا بالإجماع، فادعى أن جميع ما حصل له مائة كان اثني عشر بعيرا، فقبلناه، فيكون خمسها ثلاثة أبعرة، فيلزم أن تكون البرية كلها ثلاثة رجال، كذا قيل.

قال ابن المنير<sup>(١)</sup>، وهذا سهو على التمرير المذكور، بل يلزم أن تكون أقل من رجل مائة على أن التسل من خمس الخمس، وقال ابن المنير: قد انفصل من كل من الشافعية، بأن الفصل من خمس الخمس مائة، أن الغنمة لم تكن كلها أبعرة، بل كان فيها أصناف أخرى فيكون التسلي وقع من بعض الأصناف دون بعض.

(١) انظر فتح الباري (٦/٤٤١).

ثانيها: أن يكون الخلع من سبعة من هذه الثغرة وغيرها، فممن قد أتى هذا فذلك زاد المبدأ.

**ثالثها:** أن يكون على بعض الجبلين نور من النار وظاهر السياق يرد هذه الاحتمالات، قال: وقد جاء أنهم كانوا حربة، أيهم غيراً دائمة وحسنهم بغير عداوة غيراً، فأخرج منها الخمس وهو ثلاثون، وقد عليهم الله حصص لكل واحد، عشرة عشر، أي نحو غيراً غيراً، فعلى هذا فقد ظفروا بثم الخمس، قال الحافظ: إن ثبت هذا لم يكن له بد من احتمال الأخير لأنه حصل أن يكون الذي ظفروا به من عشرة انتهى.

**قلت:** ويرد هذا الاحتمال ما أقام تربية من حديث أبي داود وغيره منقولاً عن عمار بن أبي عمار عن أبيه عن النبي، وأما ما كان واضحاً عند الاستفادة من معنى العمل الخمس، كما سرح ذلك في مقدمة درويعهم من احتفاء المحتاج، وغيره.

وقال ابن رشد في البداية<sup>(١)</sup>: أن تغني الإمام من التهمة لمن جاءه غير أنه يريده على نفسه، من التهمة، اتفقوا على حوزة، واختلفوا من أي شيء يكون العمل في مغازره، وهل يجوز الرعدة، وهل الحرب؟ وهل يجب السب للقاتل أم ليس يجب إلا أن يغله في الإمام؟

فيها أربع مسائل، هي: فواعد هذا الفصل، أو المسألة الأولى: وأن توما قالوا: العمل يكون من الحيوان أو من السباع، أو من الناس، أو من الآدمية، ولعل قوم، بل النفس يكون من سبعة الخمس، وهو سب الإمام فقط، وهو استيأسه والتأخير، وقال: يجوز: أن العمل من خدمة التهمة، وبه قال أحمد وأبو عبيد انتهى.

(١) مقدمة التمهيد: (٢٩٥، ٢٩٦).

قلت: وكذلك صرح المصنف بذلك. مذهب مالك أن يفتي لا يكون إلا من الحسن، انتهى.

وكتبا المروفي<sup>(١)</sup> بذلك قال: رضي الإمام عن حسن القبيصة<sup>(٢)</sup> وبمس من الكندي، وغير القليل وبسمي النفس الحرة في شدة الحاجة من عداوة وتذير، ولم يجر أي تكروه، رضي له حرم أن يمس بعض الفضائل بأن له بقاؤه على العاد، وإن يقول من قبل ليل له السلب، أو من عداوة شيء من نتائج هذا الموضع، لأنه يصرفه، وينتبه لفضائل الدنيا، فإن المروفي<sup>(٣)</sup> والحاصل أن الإمام إذا كان شخص لم علم من ذبح عنه، أو تذبذبه إذا كانت فتوى ذلك عليه أو أعطاه نبالاً أو غيره، فإنه يجب أن لا تقبل، أو تدين أو التبعير من الحسن لا من أصل القصة، انتهى.

وعلق الحارثي<sup>(٤)</sup> فقال الإمام ومن استخذه الإمام من بدنة المربع بعد الحسن، وهي ربحته التت بعد الحسن، قال المروفي<sup>(٥)</sup> العقل زيادة تورد على سبب العار، وهو يتفهم ثلاثة أقسام

أحدها: عند بني دهم الحارثي، وهو أن الإمام لو نالته، أو جعل دار الحربية خربة بحيث يرب بدنة مربة، ويجعل لهم المربع بعد الشخص، فقد قدمت له الضرورة من شيء أخرج حسنة، ثم أعطى السيرة ما جعل لهم، وهو بيع الداني في الدلالة، ولكنه في الرجعة، ثم قسم سائرته من الحبس والسرقة معه، وبهذا قال علي بن عيسى، ومسلمة والحسن والأوزاعي، ويزيد بن علي بن عمرو بن شعيب أنه قال لا قبل به، ومسلم أنه يفتي، بلعه يفتي بقرانه تعالى: ﴿يُطْلَقُونَ عَلَى الْأَغْصَانِ الْفُتُوحِ﴾<sup>(٦)</sup> حصه بقاء ركانه معبده من النسب، وما لك

(١) شرح الكبير (١٩٠٠)

(٢) الكندي (١٣٠، ١٣١)

(٣) شرح الإمام (١٤٦)

بقولان: لا تغل إلا من الخسر، وقال الثاقفي: يخرج من حمس الحمس.

ولما ما روي حبيب بن مسلمة القهري أن رسول الله ﷺ نُفِّرَ الرِّعَ فِي  
الْبُدَاةِ وَالثَّلَثِ فِي الرِّجْعِ، وَفِي لُغَةِ بَعْدِ الْخَمْسِ، وَرِوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا  
عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ فَإِنْ مَكَّنْهُ لَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ لَمْ لَا تَغْلِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
شَعْبًا أَكْبَرَ الْأَرْبَابِ، رِوَاهُ أَبُو الْيَاسَنِ<sup>(٢)</sup> ثَبَتَ لَأَتَمَّةٌ بِهِ مَا نَمِ يَمِ  
عَلَى تَحْقِيقِهِ ذَلِيلٌ، إِذَا شِئْنَا فَيُظَاهَرُ كَلَامُ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ يَسْتَحْفُونَ هَذَا التَّغْلَ  
بِالضَّرْطِ أَسَاسًا، فَإِنْ سَوَّيْتُ شَرْحَهُ لَهُمْ فَلَا، وَلَا يَحْوِزُ أَنْ يَسْفِلَ أَكْثَرُ مِنَ  
الثَّلَثِ، مَعْنَى عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ مَوْلَى مَكَّنْهُ وَالْأَوَّلُ عَنِ الرَّصْمِ وَرِوَاهُ  
الثَّقَافِيُّ: لَا حُدُودَ لِلْعَمَلِ، بَلْ هُوَ مَوْكُوفٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِسَامِ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّهُ ﷺ نَفَّرَ، وَرِوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ، وَأَحْمَدُ الرَّبِيعَ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّغْلِ حُدُودٌ.

ولما، أَمَّا ثَلَاثَةُ ﷺ أَنْتَهَى إِلَى الثَّلَاثِ فَيَسْفِي أَنْ لَا يَنْحَازَهُ، وَمَا ذَكَرَهُ  
الْبُخَارِيُّ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَقْلَ التَّغْلِ حُدُودٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ عَلَى أَنْ نَقُولَهُ عَذَا  
مَعَ قَوْلِهِ: إِنْ التَّغْلَ مِنْ حَمْسِ الْحَمْسِ سَاقِطٌ.

القسم الثاني: أَنْ يُنْفِلَ الْإِمَامُ بَعْضَ نَحْوِ ثَلَاثَةِ رَوَاهُ، وَرِوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
الْبُخَارِيُّ، وَحَدَّثَ عَذَا حَدِيثُ مَلْعَةٍ بَيْنَ الْأَكْوَاحِ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَارُ عَدَدِ الْحَمْسِ مِنْ  
عَيْنَةٍ عَلَى بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الْحَدِيثُ، وَبِهِ أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتْرًا  
أَعْدَاسَ رِجْلِهِمَا الرَّجُلِ، رَوَاهُ تِسْمُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>.

القسم الثالث: أَنْ يَقُولَ الْأَمِيرُ: مَنْ طَلَعَ عَذَا الْحَمْسَ أَوْ حَمْدَ هَذَا  
السَّيْرِ، أَوْ حَمْدَ كَذَا بَلْ هَذَا، وَهَذَا خَاتَرٌ عَنِ قَوْلِ أَكْثَرِ أَعْلَى الْعِلْمِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ  
هَذَا لِنَحْمِ وَلَمْ يَرَهُ، وَقَدْ تَعَانِيَهُ عَنِ هَذَا التَّوْحِيدِ إِسَاءَةً هُوَ الْمَدْبَأُ، وَقَدْ هُوَ

(١) أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٨١ - ٢٧٥٠٠)

(٢) أَخْبَرَنَا تِسْمُ (١٨٠٦٦) - رِوَاهُ تِسْمُ (١٢٥٢)

وأصحابه: لا غني إلا بعد إحرار الغنيمة، وقال مالك: لم يقل رسول الله ﷺ من قتل قتيلاً فله سهمه (إلا بعد أن يرد الفئان

ولنا ما تقدم من حديث حبيب وغيره، ثم قال وقد أجمعنا: أنقل من أربعة أحماس الغنيمة، هذا قول ثوس بن مالك وبقية الشام، منهم مكحول والقاسم والأوزاعي، وبه قال إسحاق، وأبو عبيد، وقاب النخعي وحاتمة: إن شاء الإمام نفلهم قبل الخمس وإن شاء حده. قال أبو ثور: إنما أنقل قبل الخمس لحديث ابن عمر، وقار مالك: لا نفل إلا من الخمس. وثنا ما روى معن بن يزيد السلمعي مرفوعاً: «لا نفل إلا بعد الخمس» رواه أبو عازد، ولأنه ﷺ نفل الربع والثالث، ولا يتصور إخراجهم من الخمس، وعلام أحمد في أن أنقل من أربعة الأحماس عام فعموم الخبر فيه، ويحتمل أن يحمل على أنفسهم الأولين من العل، فأما الثالث وهو أن يقول: من جاء بشيء فله كفا، فيحتمل أن يستحق ذلك من الغنيمة كلها؛ لأنه ينزل بمنزلة الحقل فأشبه السلب، فإنه غير مخموس، ويحتمل في القسم الثاني أي في زيادة بعض العامين على سهمه لعمامة أن يكون من خمس الخمس الممعد للمصالح؛ لأن عطية هذا من المصالح، والمذهب المنصوص عليه الأول؛ لأن عطية سلمة بن الأكوع سهم الفارس زيادة على سهمه، إنما كانت من أربعة الأحماس، انتهى.

وأما عند الحنفية ففي «البدائع»<sup>(١)</sup>: التفريل، هو تخصيص بعض الفرة بالزيادة نحو أن يكون لإمام: من أصاب شيئاً فله ربعه أو ثلثه، أو قال: من أصاب شيئاً فهو له، أو قال: من قتل قتيلاً فله سهمه، أو قال لسرية: ما أصيب منكم ربعه أو ثلثه، أو فهو لكم، وذلك جائز؛ لأن التخصيص بذلك تحريض على القتال، وهو أمر مشروع مندوب إليه، قال عز شأنه: ﴿يَتْلُو تِلْكَ حَرْبٍ

(١) انظر: «البدائع الصنائع» (٩٦/٦).

تَقْوِيَتِ عَلَى الْإِيمَانِ<sup>(١١)</sup> إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْعَى لِلْإِيمَانِ أَنْ يَنْقَلِبَ بِكُلِّ الْمَاعُودِ، لِأَنَّهُ قَصَحَ حَرَّ الْعَامِينَ عَنِ السَّلَاحِ أَصْلًا، لَكِنْ مَعَ هَذَا بَرَّ رَأْيُ الْإِمَامِ الْمَصْلُحَةِ فِي ذَلِكَ، فَعَلَهُ مَعَ سِرِّيَّةٍ جَائِزَةٍ، لِأَنَّ الْمَصْلُحَةَ قَدْ تَكُونُ فِيهِ، وَيَحُورُ التَّجَمُّلُ فِي سِرِّ الْأَمْوَالِ مِنَ التَّمَنُّبِ وَالْقَضِيَّةِ، وَشَرَطَ جَوِزَ التَّجَمُّلِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ حَصُولِ النِّعْمَةِ فِي يَدِ الْعَامِينَ، فَإِذَا حَصَلَتْ فِي أَيْدِيهِمْ فَلَا تَقَلُّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ رَوْدُ أَنَّهُ يُؤْتَى نَقْلًا بَعْدَ إِحْرَارِ الْعَائِقَةِ<sup>(١٢)</sup> وَالْحَوَائِجِ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُؤْتَى إِذَا نَقَلَ مِنَ الْخُمْسِ أَوْ مِنَ الْعِشْرِ أَوْ مِمَّا أَدَاءَهُ لَهُ عَلَيْهِ، فَسَاءَ الرِّوَايَةُ عَنِهَا، وَحُكْمُ التَّمَنُّبِ مَوْجُودٌ: أَحَدُهُمَا: ائْتِصَافُ النَّقْلِ بِالتَّمَنُّبِ حَتَّى لَا يَشَارَكَ غَيْرُهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا خُمْسَ فِي النَّقْلِ وَيُشَارِكُ التَّمَنُّبُ لَهُ الْعُرَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَصْحَابٍ مَا أَصْلَحُوا، انْتَهَى.

قُلْتُ: رَحِمَهُ إِذَا لَمْ يَغْدِ الْإِمَامُ السَّخِيْلُ بِقَوْلِهِ: بَعْدَ الْخُمْسِ، وَإِذَا قَبِلَهُ بِأَنَّكَ يَكُونُ لَهُمْ بَعْدَ الْخُمْسِ.

قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ<sup>(١٣)</sup>: ثُمَّ مَحَلُّ التَّجَمُّلِ الْأَرْبَعَةُ لِأَخْدَاسٍ قَبْلَ الْإِحْرَارِ بِدَرَجَةِ الْإِسْلَامِ، وَبَعْدَ الْإِحْرَارِ لَا يَصْحُحُ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ، انْتَهَى. وَدَعَّرَهُ تَحْتَ قَوْلِ صَاحِبِ «الْهَدَايَةِ»: وَيَتَوَلَّى الْمَسْرِيَّةُ: فَذَلِكَ جَعَلَتْ لَكُمْ «الرَّابِعَ بَعْدَ الْخُمْسِ»، وَنَالَ صَاحِبُ «الْجَوْهَرَةِ»: أَوْ يَقُولُ: الْمَسْرِيَّةُ: فَذَلِكَ جَعَلَتْ لَكُمْ «الرَّابِعَ بَعْدَ الْخُمْسِ»، أَيْ بَعْدَمَا يَرْفَعُ الْخُمْسَ، وَكَذَلِكَ قَالَ: «ثَلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ»، ثُمَّ النِّصْفَ بَعْدَ الْخُمْسِ، يُوَاجِدُ فِيهِ خُمْسَ ذَلِكَ، «يَكُونُ لَهُمْ مَا سِوَى مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْخُمْسِ».

وَمَا رَدَّ عَنِّي مَا شَفَعِي لَهُمْ يَشَارِكُونَ الْعَسْكَرَ فِيهِ، وَإِنْ قَالَ: فَلَكُمْ «الرَّابِعَ»، وَلَمْ يَنْقَلِبْ بَعْدَ الْخُمْسِ، لَمْ يَخُمْسِ الرَّابِعَ، وَصَارَ بِهِمُ الْفُتْلُ بِخُمْسِهِ، وَكَذَا «إِلَّا»

(١١) سَوَاءً الْأَصْلُ: أَوْ فِيهِ ٦٥

(١٢) «مَنْعَ التَّمَنُّبِ» (٣٤٩/١)

قال: من فتح قتيلاً فله مثله ثم بخمس الأسلاب، وإن قال: عنه سلبه بعد الخمس بخمس الأسلاب انتهى.

ومكذا في «الفتاوى الهندية»: إذا قال كذا يجوز التخييل بعد رفع الخمس، بأن قال: ما أصبتم فلکم الثلث بعد الخمس يعبر مطلقاً بأن قال: فلکم الثلث، وإن كان فيه إبطال حتى الفراء في الخمس، وبعد هذا ينظر إن كان نفلهم ثلثاً أو ربعاً مطلقاً أعطاهم الثلث أو الربع من حصة الغنيمة أولاً، ثم يرفع الخمس عن الباقي، ثم يقسم الباقي بين جميع الحكر على سهام الغنيمة، وإن نفلهم بعد الخمس رفع الخمس أولاً، من حصة الغنيمة، ثم تعنى السرية نفلهم سلباً بقي ثم يقسم الباقي، انتهى مختصراً، وهذا كله قبل الإسراة بدار الإسلام. وأما بعد الإحراز سدار الإسلام فلا ينفل إلا من الخمس، سرج بذلك في عامه العروج.

وإذا تحققت المذهب فقد ظهر لك أن حديث الباب بظاهره يوافق من قال: إن التخييل من رأس الغنيمة، وفي الزرقاني<sup>(١)</sup> قال في «الاستدكار» في رواية مائة: إن ثقل من الخمس، لا من رأس الغنيمة، وكذلك رواد عبدة الله وأيوب عن ترفع وفي رواية ابن إسحاق عنه أنه من رأس الغنيمة نكته ليس كهؤلاء في مانع، انتهى.

وأنت خير بأن رواية مؤلف ليست بشخص في أن النفل كان من الخمس، بل ظاهر ما تقدم من جمع النووي والحافظ وغيرهما بين الروايات بأن النفل كان أميراً والنسبة إلى النبي ﷺ مجازي مدله على أن التخييل كان من رأس الغنيمة، وحديث ابن إسحاق نفس في ذلك إذ قال: نفلنا أميراً بغيراً بغيراً، وما حاسب رسول الله ﷺ بالذي أعطانا صباحاً.

(١) شرح الزرقاني، (١٦/٣)



ثم حي حديث الباب كلام آخر، وهو أن ظاهر حديث الباب أن السرية بعثت من المدينة المنورة إلى نجد برأسها، وهكذا رواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عند أبي داود بلفظ «بعث رسول الله ﷺ سوية إلى نجد فخرجت مدهاة، الحديث». وهكذا رواه الليث وعبيد الله وغيرهما عن نافع عند مسلم وأبي داود وغيرهما، ورواه شعيب بن أبي حمزة عن نافع عن ابن عمر عند أبي داود<sup>(١)</sup> بلفظ: «بعثنا رسول الله ﷺ في جيش فبل نجد، والبعث: سرية من الجيش». فكان سهمان الجيش اثني عشر بعيراً، اثني عشر بغيراً، وتقل أهل السرية بغيراً بعيراً، فكانت صهاريم ثلاثة عشر ثلاثة عشر». قاله انحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup> أخرجه ابن عبد الله من هذا الوجه، وقال في درأته: إن ذلك الجيش كان أربعة آلاف، انتهى.

وقد أخرج أبو داود بعد حديث شعيب بن أبي حمزة حديث الوليد بن عتبة قال: قال الوليد: يعني ابن مسلم حدثت عن المبارك بهذا الحديث، قلت: وكذا حدثنا ابن أبي فروة عن نافع قال: لا يعدل من سميت بمالك هكذا أو نحوه يعني مالك بن أسير، انتهى.

وحقق النسخ في «المدل»<sup>(٣)</sup>: أن ابن المبارك أشار إلى ما في حديث شعيب من ذكر الجيش، ثم بعث السرية، وإن كان فيه متابعة ابن أبي فروة، لكنه ليس بذلك لمخالفة مالك، قلت: وهو كذلك، فإن مالكا لم يتفرد في ذلك، بل تابعه على ذلك جماعة من الثقات الأثبات، وأيضاً لا يوجد في كتب السير جيش بهذا المقدار الذي ذكره ابن عبد الله بعث إلى نجد، بل عامتهمذكروا السرايا في ذلك.

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٤١) حباب في نقل السرية نخرج من المعسكر.

(٢) فتح الباري (٦/٢٣٩).

(٣) بدل المعجزة (١٢/٣٥٣).

ومع هذا فعامة شرح الحديث ومعناه الأمة استدلوا بذلك على مسألة فقهية، وهي ما قاله الحافظ تبعاً للثوري وابن عبد البر: بلفظ: وفي الحديث أن الجيش إذا اضرم منه قطعة، فغنموا شيئاً كانت الغنيمة للجميع، قال ابن عبد البر: لا يخفى الغنيمة هي ذلك أي إذا خرج الجيش جميعه، ثم انفردت منه قطعة، وليس المراد الجيش لقاعدته في بلاد الإسلام، فإنه لا يشارك الحرس الخارج في بلاد العدو، بل قال ابن دقيق المدة: إن الحديث يستدل على أن المنقطع عن الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما يغنمه، قال: وإنما قالوا: بمشاركة الجيش لهم إذا كانوا قريباً منه ينجحهم عونه وعونه لو احتاجوا، قال الحافظ: وهذا القيد في معنى ثالث، انتهى.

قال النووي<sup>(١)</sup> الجيش إذا فعل عارياً، فخرجت منه سرية أو أكثر فأنهما غنم شاركه الآخر في قول عامة أهل العلم، منهم مالك والثوري والأوزاعي والميت والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، وإن أقام الأمير بلاد الإسلام، ويعد سرية أو جيشاً، فما غنم الشريف، فهو لها وحده، وإن نفذ من بلاد الإسلام جيشين أو سريتين، فكل واحد منهما يملك شئيه، بخلاف ما إذا فصل الجيش، فدخل بحلته بلاد الكفار، فإن جميعهم شاركوا في الجهاد فشاركوا في الغنم، انتهى.

وقال ابن القيم بحثاً في الهدى<sup>(٢)</sup>: إن عدل التعبير بعشرة من لغزم تقويم في العظام لأجل تعديل القسمة، وأف كونه عن سبعة في الهداية فهو تقدير شرعي، انتهى.

(١) مسند (١/١٣) (١٣)

(٢) مرآة السعد (٢/١٢٦)

٩٦٣/١٦ - وحديثي عن مالك بن عمار بن عمار بن يحيى بن سعيد بن أبي  
سريع مولى بن الحبيب بن الوليد قال قال الناس في العبد ما لا يحسنون  
وأنصحوا بحدائق البعير من سائر

جاء في معناه موصولا عن رافع بن خديج.

أخرجه البخاري في ٢٧ - كتاب البركة ٢ - باب فدية العبد  
ومسلم في ٣٥ - كتاب الأضحية ١ - باب سائر الفسخ لكل ما أخرجه  
البيهقي في ٢٩

٩٦٣/١٦ - أناسك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن جبير عن  
يونس بن مازن النخعي قال قال الناس في العبد ما لا يحسنون وكنيت فيه  
أنواع مختلفة من الإبل والغنم يفتلونها بكسر الميم في باب صواب  
المعبر بعشر مائة أي يجمعونها بحدائقها في التسمية

قال النخعي: لا يحتفل أن تكون تحت كتاب قبعتها برمتها، وفذلك يجب  
أن يفعل الإبل إذا اختلفت أعماس العربضة واختار المسمى أن يعدل بينها  
بالتقوية، انتهى.

وقد عدل إلى بيت المعبر بغير شفاء في «الصحاح» وعمرها عن  
رافع بن خديج أنه سمع النبي يقول في العبد ما لا يحسنون، فأما إبل وغنم، يعدل عشرة  
من الغنم مائة، ومن الإبل ما لا يحسنون، وهذا حديث صحيح أن هذا كان فدية الغنم إذ  
ذلك، ففعل الإبل كانت فدية أو ثمانية، وأما في كتاب كثيرة أو هزيرة بغير  
كانت فدية الإبل عشرة مائة

ولا بدحت ذلك القاعدة من الأصحاب، من أن زهير بن جبر عن سعيد  
سأله لأن ذلك هو العبد في فدية الشاة والذئب والعمداني، وأما هذه الفدية

(١) المسمى (١٧٨/٣)

(٢) وضع البيهقي (٢٦٢/٣)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ فِي الْغَزَا: إِنَّهُ إِنْ كَانَ شَهِدَ الْقِتَالَ، وَكَانَ مَعَ النَّاسِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَكَانَ حُرًّا، فَلَهُ سَهْمُهُ. وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَلَا سَهْمَ لَهُ. ....

فكانت واقعة عين يحتمل التعديل المذكور من نفاضة الإبل دون الغنم، انتهى.  
 (قال مالك في الأجير في الغزوات) بالجمع في السدية، وفي استيوار الأفراد في المصرية، وسواء كان الأجير لخدمة أو حراسة أو غير ذلك (إن كان كان شهيداً) أي حصر (القتال وكان مع الناس) المقاتلين (عند القتال) لا أن يكون في الجيش فقط (وكان حراً) من العبد لا سبهم له، كما سيأتي في لقول الأئمة (فله سهم) كسهم المقاتلين المحامدين (وإن لم يفعل ذلك) أي لم يشهد القتال (فلا سهم له).

قال المالكي<sup>(١)</sup>: يريد أنه كان مع المقاتلة لا أن يكون في حملة الجيش، فإن كان في موضع القتال، وكان من حملة المقاتلين استحق حصّة من الغنيمة، لأن القتال لم يأجل له عوضاً، ولا يستحق ذلك عليه غيره، فاستحق به سبهماً من الغنيمة، وسقط عنه من الإجازة بقدر ما اشتغل عنه من الخدمة، فاء سبحانه. هذا المشهور من المنهجي، وقد روي أشهب عن مالك: لا يسهم لأجير وإن قاتل، انتهى.

قال الدردير: قسم الإمام الأربعة الأقسام نحر حاضراً للقتال كتاجر وأجير إن قاتل، وإلا فلا، ولو شهدا صف القتال أو خرجا بنية لغزو وإن لم يقاتلا، قال الدسوقي: قوله: إن قاتل وقيل: يكفي في الإسهام للتاجر والأجير شهود القتال، وقيل: بعدم الإسلام لأجير مطلقاً، ولو قاتل، ففي الأخير ثلاثة أقوال وفي التاجر قولان، انتهى.

وقال الدردير<sup>(٢)</sup>: أيضاً جاز أن يجعل - بضم الجيم - من قاعد لمن يخرج

(١) المصنف (١٧٨/٢)

(٢) انشرح نكبه (١٨٢/٢)



يد لأجرة، وبه سهقه لأن غزوه بغير أجرة، وإن قال: يصحته، فظاهر كلام أحمد، ويخبرني أنه لا سهم له، لأن غزوه بأجرة، ويحتمل أن يسهم له دعو اعتبار الخلال.

فأما الأخير فمقدمة في الغزوة أو لغيري ذاته، ويخرج منها، ويشهد الواقعة، فمن أحد في ذلك ريتان: إحداهما: لا سهم له، وهو قول الأوزاعي وإسحاق، والثانية: يسهم بها، وهذا القتال مع الناس، وهو قول الثالث، وبين المسألة، وبه قال نائيت، وإن استعمل بالخدمة، فلا سهم له، انتهى.

وفي «الرد من المربع»<sup>(١)</sup> نحوه لمن شهد الواقعة من أهل القتال نفسه، فقتل أو لم يقتل حتى تُخل العسكر وأسرهم المستعبدون بقتل، انتهى.

وفي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>، بعض أربعة أحوالها لمن شهد الواقعة بغير القتال وكذا من حضر لا سنة القتال، فقاتل في الأضواء، وأظهر أن الأجير الذي وردت الإجارة على عهد ماله معينة، لا لجهاد، بل لسياسة عوالم، وعقد أعتق ونحوها، والشاعر والمحترف كالخياط يسهم لهم إذ كانوا يشهدون الموقعة وحضرتهم، أما من وردت الإجارة على عهد أو يقيم مدة كخطاطة ثوب، يعطى، وإن لم يقاتل، وأما الأجير للجهاد فإن كان له فلا أجرة له لطلوع إجارته، لأنه حضر لأمر، فمن علمه، وأم يستحق السهم في أحد وجهين، قطع به النبوي، واقتصر كلام الرافعي ترجيحاً لإمراضه عنه، لإجوده، انتهى.

وفي «البيانات»<sup>(٣)</sup> لا سهم للأجير أي للخدمة، لعدم التدخل على

(١) (٢/١٠٠)

(٢) (٢/١٠٠)

(٣) مسامع الصانع (١/٢٠٠)

وَأَمَّا مَنْ لَا يَسْلُحُ إِلَّا بِسِلَاحٍ لَا يَنْتَهِى عَنْهُ الْقَتْلُ فَهُوَ الْأَجِيرُ

فَقَوْلُ الْقَتْلِ هُوَ قَاتِلُ نَظِيرٍ فِي ذَلِكَ أَنْ تَرِكَ الْجِدَادَ فَقَدْ دَخَلَ فِي جُمْلَةِ الْعَسْكَرِ وَإِنْ لَمْ يَرْكُ فَلَا سَبَّ لَهُ أَصْلًا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرْكُ دُخِلَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ غَنَى قَوْلِ الْقَتْلِ انْتَهَى.

وَقَوْلُ الْإِهْدَاءِ<sup>(١)</sup> يَكْرَهُ الْخَطْلُ بِدَامِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَجِيرَ وَلَا يَدْرِي أَيُّهُ، لِأَنَّ دَمَ بَنِي الْعَالِ مَعْدُورٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا لَمْ يَتَّخِ فِي بَنِي الْعَالِ شَيْئًا فَلَا يَأْمُرُ بَأَنْ يَفُوتِ بَعْضُهُمْ خَصًّا لِأَنَّ فِيهِ دَمُ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ بِالْحَقِّ الْأَوَّلِ، وَيُرِيدُ أَنْ الشَّيْءَ يَجُوزُ أَخْذُ تَرْوِغًا مِنْ مَهْمُولٍ.

قَالَ الْعَبَّاسِيُّ فِي الْإِهْدَاءِ<sup>(٢)</sup> فَرَمَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَجِيرَ، لِأَنَّ الْجِهَادَ حَقٌّ لَهُ دَعَالِي، وَلَا يَحُوزُ أَحَدٌ لِأَجْرٍ عَلَيْهِ، فَإِذَا سَحَّصَ أَحَدَهُ كَانَ حَرَامًا، وَإِذَا أَتَسَّيَ كَانَ مَكْرُوهًا، وَهُوَ إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبُ. انْتَهَى.

وَقِي الْمَحْجُوزُ<sup>(٣)</sup> لَا يَسْجَمُ الْأَجِيرُ إِلَّا أَنْ يَقَاتِلَ. وَهُوَ قَوْلُ شَرِيحٍ، وَهُوَ إِذَا كَانَ مَسْجُورًا لِلْعَدُوِّ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْبَرِ. يَقَالُ أَحَدٌ وَيَسْجَمُ لَا يَسْجَمُ، وَهُوَ إِذَا اسْتَجِيرَ لِقَاتِلٍ، فَقَدْ لَمَّا لَكُنَا وَالْحَقْلُ لَا يَسْجَمُ، يَقَالُ أَحَدٌ، نَوَ اسْتَأْجَرَ الْإِمَامَ فَيُؤَمَّرُ عَلَى الْعَزْرِ، ثُمَّ يَسْجَمُ لِمَنْ جَوَى الْأَخْرَجَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هَذَا بِي حَقٍّ مَنْ لَمْ يَسْبِ عَلَيْهِ الْجِدَادَ، وَأَمَّا الْحَرْبُ فَتُحْلَلُ النَّجَاحُ فَيَنْتَقِلُ عَلَيْهِ الْجِدَادَ، فَيَسْجَمُ لَهُ، وَلَا يَنْتَقِلُ الْأَخْرَجَ. انْتَهَى.

قَالَ مَالِكٌ أَرَى مَنَعَ نَهْيَهُ أَيَّ أَحَدٍ إِلَى لَا يَسْجَمُ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ مِنَ الْأَجِيرِ فَإِنْ جَاهَدَ فَالْمَحْجُوزُ<sup>(٤)</sup> وَلَا يَسْجَمُ لِلْعَدُوِّ بِهِ قَاتِلُ الثَّلَاثَةِ الْخَلْفَاءَ وَاجْتِهَادُهُ، وَلَا الْحَرْبُ إِذَا لَمْ يَحْضَرْ الْقِتَالَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَطَرِيقُ حَرْبِهِ، يَسْجَمُ لِمَنْ نَهَى الْإِمَامَ رَسُولًا فِي حَرْبِهِ، وَأَمَرَهُ بِالْعَفَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَسْجَمَ لِمَنْ رَضِيَ أَنْ يَسْجَمَ، وَطَرِيقُ مَنْ رَضِيَ أَنَّهُ عَفَا، فِي سَبْرِ، وَمَنْ

بشهادته، وأحاب عنه الشافعي بأنه بما أسهم النبي ﷺ سبعة أو ثمانية من أصحابه بدر، وإنما نزل خمس العيمة، والأربعة الأسهم بعد بدر، قال تعالى شاورهم في الأمر، في الأصل أن لا يقاتل في الرسول والآية فكانت في ذلك ثم بدر ثم يبعده حيث يشاء.

«وما أزلت: «وَأَطِيعُوا أَمْرًا بَيْنَكُمْ بَيْنَ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَنْتُمْ فَاسِقُونَ» الآية، بعد بدر، فقسم النبي ﷺ بعد بدر، على من وصف في الآية، وأما أسد، فلا سهم لهم إجماعاً، وإنما يرضخ بهم - عند أبي حنيفة والشافعي، «قال مالك: لا يسهم لهم، ولا يرضخ بهم، ذكره الحفظان» انتهى.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>، مستحق لعينة من تمت له عتق لمكاتب، وهي ست صفات: العتق، والإسلام، والبلوغ، والذكورة، والحرية، والصحة، أما الثعلب فإن كان معه ما يمكنه به القتال أسهم له، لأن مقصود الجهاد ينصح منه، فإن كان مطبق لا يقاتل منه الشك لم يسهم له، وأما الإسلام فهو شرط في استحقاق أسهم، لأن من لم يسلم لا يقاتل جهاداً، وليس حصونه جهاداً، ولا نصرة للإسلام.

وأما البلوغ فيكون شرطاً في استحقاق أسهم من العتق بال مالك. ليس بشرط، ويسهم للرافق إذا أطاع القتال، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يسهم إلا لبلوغ، وقال من حديث من بلغ خمس عشرة سنة وأربع، وإعاق القتال فإنه يسهم له إذا حضر القتال، ولا ثم عاق ومن كان دون ذلك، فلا يسهم له حتى يقاتل.

وأما اختاره بموجب شرط في استحقاق السهم عند جمهور أصحابنا، ولا

(١) سورة الأنعام الآية ١١٠

(٢) المستدرج (٣) ١٧٨



سهم لامرأة قاتلة أو قتلى، وقال ابن حبيب: من قتل من النساء كففاً.  
أمر رجل فانه سهم لها

وأما المجرى فهي شرط في استحقاق العبد، فلا سهم لعبد لأن مدافعه مستحقه لغيره، وأما الصلح، فإن كان معنى بيع القدره على القتل في الحال وانسأ، فإنه يبيع استحقاق السهم، وما لم يبيع ذلك، فإنه لا منه السهم، وفيه: "إلا لمن شهد الفداء" كما ذكرنا، فمن جاء بعد القتال وإحراز الغنيمة لم يسهم له، وإنه قال الساعى، وقال أبو حنيفة: من جاء بعد تفضي القتال وإحراز الغنيمة، وقيل الخروج من در الحرب، فله سهم، ومن جاء بعد الخروج من در الحرب فلا سهم له. انتهى

وقال أيضاً: احرم من ذلك مطلقاً جميع القتلى، فإنه يبيع السهم بما أخذ بعده، ولا يبيع من سهمه فيما أخذ قبل ذلك، ولا يأكل في ذنب عدي أو ما كذا من الأمراض التي يرجى موزنها فتقتضى وأمره، وما أتته ذلك فإنها لا تدفع السهم، وما كان لا يرجى برؤه، وبيع الفداء كالعبد، فإنه يبيع السهم في الاستغنى، ولا يبيع ما قد استحق منه قبل حصوله، انتهى

وقال المردني: "قسم الإمام الأربعة الأشخاص، لهذا ذكر مسلم: الخ عاقب عاقب القتل، لا يصدق من عاقب، وقاص، ومجنون، وصبي، ومجانف، ولا فاسقوا إلا الصبي، فحبب إلى أخير عن الإمام ومقاتل، وهو مطلق للقتال خلاص، ولا يرشح له أي من لا يسهم لهم من الأعداء المنطبعة، والرسوخ حال موكول فديرة للإمام محلة الخمس، كسب، قبل الفداء، فلا سهم له، ولا يمدح

، وكذلك لا يسهم ولا يبرصص أصم، وأمرح إلا أن يذكر، وأسلم وأعطى

إلا أن يكون لهم رأي وتدير. ومختلف بلاد الإسلام لحاجة، إن سم نتعلق حاجته بالجيش، وإلا أسهم له.

قال، المدسوقي: أي إن تعثقت بالجيش بأن، عدد غنیه أو على أمير الجيش منها نفع أسهم له، فالأول: كبقائه في بلد المعسكرين لأجل تسوق طعام أو صلاح للجيش، والثاني: كخلفه في بلاد الإسلام لأجل تمرير ابن أو أخ لأمر الجيش، تنهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: يرضح للمرأة والعبد حتى يغطون شيئاً من الغنيمة، ولا يسهم لهم سهم كامل، ولا تقدير لما يعطونه، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام، فإن رأى النسوة بينهم شوى وإن رأى أنهن أفضل فضل، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم سعيد بن المسيب، ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وروى ذلك عن ابن عباس - رضي الله عنه - وقال أبو ثور: يسهم للعبد، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن والنخعي، وحكي عن الأوزاعي ليس للعبد سهم، ولا رصح إلا أن يحبوا غنيمته أو يكون لهم غنائم، فيرضح لهم.

قال: ويسهم للمرأة، وأسهم أبو موسى في غزوة تبست<sup>(٢)</sup> النسوة معه، وروى سعيد<sup>(٣)</sup> بإسناده عن ابن شبل أن النبي ﷺ ضرب سهلة بنت عاصم يوم حنين سهم، فقال رجل من القوم: أعطيت سهلة مثل سهمي.

ولنا ما روى عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يعزو بالنساء فيدوين الجرحى، ويخافن من الغنيمة، وأما سهم، فلم يضرب لهن، روى مسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) السنن، (١٣/٩٦).

(٢) تبست: أعظم منية جرحى، «معجم اللغات»، (٨٧/٤١).

(٣) عن سعيد بن منصور، (٢/٢٨٣).

(٤) صحيح مسلم، (٣/٦٤٤).



وقد ساء بوزي الزنجري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء من الجهلاء من العرب، فأسهم لهم، رداء سعيد في استعانة<sup>(١)</sup> وروى أن صلوات بن أمية خرج مع أسيرين بزم حرسه، وجر على سريره، فأدبوه به، وأعطاه من ماله من الأموال، وإن قرأ بعد ذلك الإسلام، فلا سهم له، لأنه غير مسلم حتى يدين.

ولا ينبغي أن يخرج المقاتل منهم قارون، ولا أن يرحل منهم راجل، ويبيعهم الأمان بين أهل الموضع ما يرى، فإن قيل: فلا يؤمنهم بيمين كما سويته بين أهل المدينة؟ قل: كلهم مضموم عليهم من موكل إلى الجهاد القارون، فله ضعف، ولا يخرج غيرهم، بل هو مجتهد فيه، فيرد إلى الجهاد القارون.

وهو الموضع الجهاد، الجهاد من أصل العس، والثاني من أرضه الأحياء، ويشتق من هؤلاء كيد من

وهو قبل الثأر: فقسم العس من العنصر الذي شهدوا بوقعه ولو كان كافرا، ولا يسلم إلا من احتضنت به أربعة شروط: التبرؤ والمغفرة، والحرية، وإن كانا، فإن احتل شرط رخص به، ولم يكتفهم الشيء.

وهو الموضع الرابع<sup>(٢)</sup> يخرج العس، ثم يقسم به العبيد، وخم أربعة أوجه: بعد إطفاء النمل، والشرع للزحف، للرجل منهم ولو كان كافرا، والقارون ثلاثة أسبوع، أسبوع

وقال العمري<sup>(٣)</sup> من بعثه الأمير إلى أحد الجيوش، فلم يحضر للبيعة أسبوع له على الرسول والأهل والأطباء والأحبار، وأسماهم عنون لعضلة الجيش، وبعد ذلك أبو بكر من أبي هريرة، وأشد من بعد وكفظة بن قيس، قالوا

(١) (١٦) (٩٦٣)

(٢) (١٦) (٩٦٣)

(٣) أسبوع، (١٦) (٩٦٣)

وَلَمَّا تَخَلَّفَ عُمَانُ يَوْمَ بَدْرٍ، فَاجْرَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْماً مِنْ الْغَنِيمَةِ، انْتَهَى  
 وَفِي «التَّسْرِيعِ» «النَّكْبَرِ»<sup>(١)</sup> لِأَبِي الْفَرْجِ بْنِ قُدَامَةَ: أَمَّا الْمُرِيضُ الَّذِي لَا  
 يَسْتَطِيعُ مِنَ الْقِتَالِ إِذَا خَرَجَ مَعَهُ عَنْ أَهْلِ الْجِهَادِ كَالزُّبَيْنِ، وَالْأَسْلَى،  
 وَالْمَعْلُوحِ، فَلَا سَهْمَ لَهُ، وَإِنْ نَزَلَ يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ كَالْمَحْصُومِ، وَمَنْ مِمَّنْ الصَّدَاقُ،  
 فَلَهُ سَهْمٌ لَهُ، وَيَعْنِي بِرَأْيِهِ وَتَكْثِيرِهِ وَدَعَائِهِ، انْتَهَى.

وَفِي «شَرْحِ الْإِقْتِاعِ»<sup>(٢)</sup>: لَا سَهْمَ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَ فِيهِ سِتَّةَ  
 شُرَاطِلَ: الْإِسْلَامَ، وَالْبُشُوعَ، وَالْعَقْلَ، وَالْحَرِيَّةَ، وَالذِّكُورَةَ، وَالصَّحَّةَ. فَإِذَا اخْتَلَّ  
 شَرَطٌ مِنْ ذَلِكَ كَالْكَامَرِ، وَالْعَبِيِّ، وَالْمَحْدُونِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالزَّمَنِ رَضَحَ  
 لَهُ، وَلَمْ يَسْهُمْ، وَالرَّضِخُ اسْمٌ لِمَا دُونَ السَّهْمِ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ أَبُو أَمِيرِ الْعَبَّاسِ  
 فِي قَدَرِهِ. لَكِنْ لَا يَبْلُغُ بِهِ سَهْمٌ وَاجِلٌ وَلَوْ كَانَ الرَّضِخُ لِفَارِسٍ، وَمَحَلُّ الرَّضِخِ  
 الْأَعْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ، لِأَنَّهُ سَهْمٌ مِنَ الْغَنِيمَةِ، يَسْتَحِقُّ بِحَضُورِ الْوَقْعَةِ إِلَّا أَنَّهُ  
 نَاقِصٌ، وَإِنَّمَا يَرْضِخُ لَذِي حَضَرَ بِهَا أَجْرَةً، وَيُؤَدِّي الْإِمَامُ أَوْ الْأَمِيرُ - فَإِنْ حَضَرَ  
 بِأَجْرَةٍ فَلَهُ الْأَجْرَةُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ سِوَاهَا، وَإِنْ حَضَرَ بِهَا إِشْدَ فَلَا رَضِخَ لَهُ، بَلْ  
 يُعَزُّزُ، انْتَهَى.

وَفِي «تَحْقِيقِ الْمَحَاجِّ»<sup>(٣)</sup> وَمَرْفَعِ وَحَرْجِهِ فِي الْأَنْثَاءِ لَا يَضَعُ اسْتَحْقَاقَهُ. وَإِنْ  
 لَمْ يَرْجُ بِرُؤْيَاهُ، وَالْجَوْنِ، وَالْإِغْدَاءِ كَالْمَوْتِ، فَلَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهِ وَالْحَبَازَةِ  
 صَحْفَةِ لَوَارِثَةٍ، وَكَذَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْفَتَانِ وَقَبْلَ الْحَبَازَةِ فِي الْأَصْحِ، وَلَوْ مَاتَ فِي  
 أَثْنَاءِ الْقِتَالِ فَلَمْ يَمُتْ أَمَّا لَا شَيْءَ لَهُ، وَالْمَيِّتُ وَالْعَبِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَالْخَتْنَى مَا لَمْ  
 يُجِبْ ذِكُورَتُهُ، وَالْأَعْمَى وَالزَّمِيُّ رِغَالُ الْأَطْرَافِ إِذَا حَضَرُوا فَهُمْ الرِّضِخُ، انْتَهَى  
 مُخْتَصِراً.

(١) (١٠/١٨٨).

(٢) (١/٢٦٧).

وفي الخبر المشهور لا يسهم لعبد وحصي وامرأة ودسي ومحمول ودمية، ويرجع لهم قبل إخراج الحصص ثلثا من ثمنها، ولا يرفع به السهم، ولا من عامدين، الظاهر من خبره نفي السهم عن العبد، ويشمل ما إذا قاتل بغير سيده أو مولاه، كما في "الفتح"، ويصرح به في "شرح المسير الكبير"، قال: والقياس أنه إذا قاتل بلا إذن لا يرفع له، ولا يسحب منه شيء، ويرجع له، انتهى.

وبالمرجع في المسألة لا يسهم العبد كما يسهم المحر، وله ثلثا من ثمنه، وليس من أهل أو يجهل بنفسه حتى كان للمولى أن يبعه، وهو ممنوع من الخروج بغير إذن، ولا يؤى بين لأهل والبيع بين الاستحذاف، لكن يرجع له إذا قاتل بحسب حرأه وعاقبه وكفايته، وقد أشبه به ذلك، المرجع ما في ذلك، قاتل بغير سيده، انتهى.

وقال أيضاً: إذا كان العبد مع مولاه، فعلى مولاه بوضع له ثلثا من ثمنه من حيث أن القتيبي يقول كان يرجع لمالك، ولا يسهم لهم، ولأنه غير مجاهد نفسه، ألا ترى أن الدعوى أن يبعه من الخروج، فلا يؤى منه وبين ثمن الذي هو أهل بجهاد نفسه في استحقاق سهم، ولكن يرجع له إذا قاتل بغير سيده، انتهى.

وغدر المولى أن العبد يرجع له إذا قاتل بالاذن، وفي الخبر، قلهم ما في التولية الجهاد، أن العبد يرجع له بشرط أن يكون المولى باقتاله، وأن قاتله، فعلى من قاتل بلا إذن لا يرجع له، انتهى، وحقق ابن عديم في "قامشه" مسدداً ما تقدم عن المرحوم في "شرح المسير الكبير" أن ذلك القياس ولا يحسن أن يرجع له، ثم قال: وإن ادعى ما في الحواشي

المعقوبة من أن يعيد إذا كان مأذوناً بأرضه وقتل، ينبغي أن يكون له السهم  
الكامل كما لا يخفى، انتهى.

قلت: وحرم ذلك صاحب «المنايع»<sup>(١)</sup> إذ قال: لا يبيح سهم منها  
هو لرجل المسلم المعتزل، وهو أن يكون داخل دار الحرب على قصد القتال،  
سواء قاتل أو لم يقاتل، وسواء كان مريضاً أو صحيحاً، شاباً أو شيخاً،  
حرّاً أو عبداً، مأذوناً بالقتال، لأنهم من أهل القتال، أم القراء والصبي  
تعدل والذي والعبد المحجور، فليس لهم سهم كامل. لكن يربح لهم على  
حسب ما يرى الإمام، انتهى.

وحكى ابن عابد عن «الحر»: أن المعتزل وغيره سواء حتى يستحل  
الجندي الذي لم يقاتل تعرض أو غيره، انتهى.

وفي «شرح النور»: لا يرد ربح انذمي إذا كان وارثاً عن سيوف فارس،  
إذ كان واجلاً على سهم راجز منهم، وبسقت في ذلك، لأن عدمه نفلة  
المذاعب احتفظوا في نقلها.

ونهم مما سئل أن يسهم العتمة سبعة شرائط منه، وثقل عليها، ومنها  
مختلف فيها، الأول: الإسلام، وهو شرط عند الأئمة الثلاثة، وعن أحمد في  
ذلك رواه: المخرج في الفروع عام خبره، فيهم لكافر بشرط انتقال  
بإذن الإمام أو الأمير، والثاني: البلوغ شرط عند الأئمة الثلاثة، واختلفت  
الروايات في ذلك عن الثالث، والمخرج في الفروع يسهم به إذا أطلق القتال،  
ومن الأوزاعي سهم مطلقاً، والثالث: العقل، وهو شرط إجماعاً فلا يسهم  
لجذون.

والرابع: الذكور، أبعث شرط عند الأئمة الأربعة، فلا يسهم عليهم لأمراء

(١) انظر «منايع المنايع» (١٠٥٦)

## (٧) باب ما لا يجب فيه الخمس

خلافاً لبعض السلف، والخامس: الحرية أيضاً شرط عند الأئمة الأربعة إلا ما في «البدائع» من أنه يسهم لتعبد المأذون عند الحنفية، وقال أبو نورا: يسهم لتعبد مطلقاً، والسادس: النسخة مختلف فيها في «شترائطها» وفي حد المرفس النسخ كما تقدم بعض نفسيها، والسابع: شهود الواقعة، وهو أيضاً شرط إجماعاً.

ومع ذلك اختلفوا في تغاربه في مسألتين: إحداهما: من شهدها بعد تمام القتال وإحراز الغنيمة قبل إحرازه بدار الإسلام يسهم عند الحنفية خلافًا للأئمة الثلاثة.

والثانية: من ترك الإمام بدار الإسلام لضرورة الجيش، أو أميره، أو أرسله رسولاً، أو لحاجة من يسهم له؟ فيه تفصيل عند الأئمة، سئلها المخرج، وتقدم شي، منه ثبت سب.

ثم من لا يسهم من المذكورين يرضخ عند الأئمة ثلاثة نسي من الغنيمة ثون السهم خلافًا للإمام مالك، إذ قال: من لا يسهم منهم لا يرضخ أيضاً، ثم الذين قالوا بالرضخ اختلفوا في معناه: هل هو أصل الغنيمة أو الاخماس الأربعة؟ وعن أحمد والشافعي في ذلك وجهان، مختار فروعهما افتائي، وبالأول قالت الحنفية.

## (٧) ما لا يجب فيه الخمس

أظاهر عندي في فرض المصنف بهذه الترجمة بيان أن الغني لا خمس فيه، فإذ المذكور في هذا الباب هو في عند الإمام مالك كما سيأتي عن «المدونة» و«شراح المعرط»، واختلفت الأئمة في أن ما ذكر في الباب هل هو في أم لا؟ كما سيأتي.

وأما مسألة الغني بنفسه أيضاً مختلفة عند الأئمة في أن هل يخصن أم



ولا الجمهور منهم الحنفية والشافعية على الثاني، والأول قال الشافعي، وهو رواية عن أحمد، اختيارها الحنفية إذ تقول: حمس الفقيه والفتية مفسومة على حمس أسهم.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: الفقيه حمس كما يخص الفتيمة في إحدى الروايتين، وهو مذهب الشافعي، والرواية الثانية: لا حمس، غلبها أبو طالب لقائل: إنما خمس الفتيمة، قال القاضي: ثم أجد ما قال الحنفية من أن أسهم حمس نصاً وأحكيه، إنما نشر على أنه غير محموس، وهذا قول عامة أهل العلم، قال ابن استاذ: لا حقيقة في أحد من الشافعي قال في الفقيه: حمس خمس الفتيمة انتهى.

قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: أما الفقيه عند الجمهور فهو كل ما صار للمسلمين من الكسب من قبل الحرب والخوف من غير أن يوجبه غلبته بخيل أو رجل، وختموا في الجهة التي يصرف إليها فقال قوم: الفقيه لجميع المسلمين الفقير والغني، والإمام يعطى منه للمقاتلة، والحكام، والولاء، ويمن من التوابع كبناء الفاطم والمجاهد، ولا حمس في شيء منه، وبه قال الجمهور، وهو أناس من بني بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقال الشافعي: بل فيه خمس، والخمس مقسوم على الأصناف الذين ذكروا في حمس أهل البيت: باقي مصروف إلى جهاد الإمام، وأحسب أن قولاً قالوا: إن الفقيه غير مدغم، ولكن ينضم على الأصناف الخمس الذين ينضم عليهم الخمس، وهو أحد أقوال الشافعي فيها أحسب.

ثم قال: بعد سبب اختلافهم: أما الخمس الفقيه، فلم يقل به أحد من

(١) = المصنف (٩/٢٨٤).

(٢) = نهاية المجتهد (١/٤٤٠٢).

قَالَ مَالِكٌ فِيْمَنْ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَعَدِّينَ عَلَى سَاجِنِ السَّخْرِ بِأَرْبَعِ  
الْأَسْبَابِ، فَرَعَمُوا .....

الشافعي، وإنما حمّله على هذا لقول أنه رأى القمي قد قسم في الآية على  
عدد لأصناف الذين قسم عليهم الخمس، فاعتقد لذلك أن فيه الخمس، لأنه  
طرأ أن هذه القسمة مختصة بالخمس، وليس ذلك بظاهر، بل انظر أن هذه  
القسمة تخص جميع القمي، انتهى.

وفي شرح «القناع»<sup>(١)</sup>: يقسم مال القمي على خمس، يصرف خمسة  
وجوباً على من يصرف عليه خمس الغنيمة، ويخص جميعه خمسة أخماس  
متساوية كل غنيمة خلافًا للأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا يخمس، بل جميعه  
لمصالح المسلمين، ودليلاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ الآية، فأعني  
ههنا، وقيد في الغنيمة، فحمل المطلق على المقيد، ويعطى أربعة أخماسها  
للمقاتلة أي المرتزقة، وفي مصالح المسلمين، انتهى.

قال ابن حجر في شرح المنهاج: «يُخْصَمُ القمي خمسة أسهم متساوية،  
وقالت الأئمة الثلاثة: يصرف جميعه لمصالح المسلمين، ولنا القياس على  
الغنيمة السخمية بالنص، فخمسه لخمس متساوية: أحدها: مصالح المسلمين  
كالشعور والغداة والعلماء وسائر من يشغل عن كسبه لمصالح المسلمين،  
والثاني: بنو هاشم وبنو المطلب يشرك فيه الفتي والتفقي، والثالث: الباقى،  
ويشترط فقره على المشهور، والرابع والخامس: المساكين وابن السبل، أما  
الاحساس الأربعة، فالأظهر أنها للمرتزقة، وهم الأجناد المرصودون للمعاهد،  
ولقضاهم، وأنسهم، ومزديهم، وعملهم، انتهى.

قال مالك في من وجد بيناء المجهول (من العدو) بأن لمس (على  
صاحبه) أي ضايط (الجر) مثلاً (بأرض المسلمين) أي في دار الإسلام (فرعموا)

أَنَّهُمْ تَجَارَ وَأَنَّ السَّحَرِ تُطِيقُهُمْ، وَلَا يَعْرِفُ السَّيِّئُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ مَرَائِكِهِمْ تَكْثُرَتْ، أَوْ عَطِشُوا فَتَزَلُّوا بِعَمْرِ إِذْهُنَ الْفَصْلِيِّينَ: أَوْى تَأْذِيْلُكَ لِلْإِسْلَامِ، تَرَى بِهِمْ رَأْيَهُ، وَلَا أَرَى إِنْ أَعْلَقْتُمْ بِهِمْ تَحْلُسًا.

أَيِ ادْعُوا، وَالضَّمِيرُ إِلَى مَنِ ابْتِغَاءُ الْمُسُومِ أَيْ دَعَى الْإِسْلَامِ وَجَدُوا، (أَنَّهُمْ تَجَارَ) جَمْعُ تَاجِرٍ (وَأَنَّ السَّحَرِ لِعَظْمِهِ) بِمَاءٍ وَفَاءً مَعْجَمُهُ أَيْ رِمَاهُمْ وَالْقَاهِمُ فِي السَّاحِلِ. (وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ) أَيْ تَصْدِيقَ دَعْوَاهُمْ بِالْقِرَائِشِ (إِلَّا أَنْ مَرَائِكِهِمْ يَكْثُرَتْ) هَكَذَا فِي التَّرْجُمَانِ<sup>(١)</sup>، وَجَمِيعُ التَّسْبِيحِ الْهِنْدِيَّةِ مِنَ الْمَتُونِ وَالْمَشْرُوحِ، وَكَذَا فِي الْمَدُونَةِ بِلُغَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِي جَمِيعِ التَّسْبِيحِ الْمَصْرِيَّةِ (وَلَا أَنَّ مَرَائِكِهِمْ بِحُجُوفِ الْعَطَشِ وَلَا الْإِنْفَاءِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ لَا يَوْجِدُ قَرِيْنَةً عَلَى تَصْدِيقِهِمْ خِلافَ أَنَّ مَرَائِكِهِمْ مَكْسُورَةٌ، فَهَذِهِ قَرِيْنَةٌ عَلَى تَصْدِيقِ قَوْلِهِمْ، وَهَلِي الثَّانِيَّةِ لَا تَوْجِدُ قَرِيْنَةً عَلَى صِدْقِ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَرْ لِعَظْمِهِمْ حَتَّى إِذْ مَرَائِكِهِمْ أَيْضًا نَمَّ تَكْثُرَتْ، فَتُؤَكِّدُ أَنَّ الْبَحْرَ لِعَظْمِهِمْ تَكْثُرَتْ مَرَائِكِهِمْ

(أَوْ عَطِشُوا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطِشَ عَلَى قَوْلِهِ: تَجَارَ أَيْ دَعَمُوا أَنَّهُمْ عَطِشُوا (هَزَلُوا) عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَشِدَّةِ عَطَشِهِمْ (بِخَيْرِ إِذْهُنَ الْمُسْلِمِينَ) أَيْ بِدُونِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَقَدْ مَالَتْ فِي هَذِهِ الْمَأَلَةِ (أَرَى أَلْ ذَلِكَ) أَيْ أَمْرَهُمْ (لِلْإِسْلَامِ) يَرَى فِيهِمْ رَأْيَهُ، كَيْفَ بِنَاءٍ (وَلَا أَرَى لَعْنِ أَخْلَعَهُمْ) مِنَ الْمُسْلِمِينَ (فِيهِمْ خِيْسًا) لِأَنَّهُمْ لَمْ يَوْفَوْا عَلَيْهِمْ بِحِيلٍ وَلَا رِكَائِ، قَالَ التَّرْجُمَانُ<sup>(٢)</sup>.

وَلِنُظِّهِ الْمَدُونَةَ<sup>(٣)</sup>، رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي قَوْمٍ مَنِ الْعَدُوِّ يَوْجِدُونَ قَدْ سَرُّوا بِخَيْرِ إِذْهُنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَنْعَةِ السَّحَرِ فِي أَرْضِ السَّيِّئِينَ، فَيَزَعَمُونَ أَنَّهُمْ تَجَارَ، وَأَنَّ الْبَحْرَ لِعَظْمِهِمْ هَهُنَا، وَلَا يَعْرِفُ الْمُسْلِمُونَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ

(١) تَرْجُمَانُ التَّرْجُمَانِ، (١٧/٢).

(٢) تَرْجُمَانُ التَّرْجُمَانِ، (١٧/٢).

(٣) (١٧/٢).

مراكبهم قد انكسرت بهم ومعهم السلاح، أو يشككون العطش الشديد، فيزولون للماء، يقر إذن المسلمين، قال مالك: ذلك إلى الإمام يرى فيه رأيهم، ولا يرى لمن أخذهم فيهم حملاً لا ذلك ولا غيره، قال ابن وهب: قال مالك: ولا يكون الحسن إلا فيما أوجفت عليه الخيل والرقاب، انتهى.

قال المباحي<sup>(١)</sup>، وهذا كما قال: إن العدو إذا وجد ساحل المسلمين قد مزقوا دون إذن أحد من المسلمين، أو أخذهم الآخر، فادعوا أنهم أتوا للتجارة، فإن لم يضمن صدق قولهم فهو فيء، ولو علم صدقهم لم يعرض لهم، رجب تركهم حتى ما يزولوا عليه، أو يردون إلى ما منهم، وورد أن حبيب عن غير واحد من أصحاب مالك عن مالك أنهم وما معهم فيء، ولا يقتل قولهم، وإن كانت معهم التحارات مثل الجوز واللوز وغير ذلك، ونيسوا على جهة حرب منهم أهل حرب أبداً حتى يؤمنوا، إلا أن يكونوا تمردوا، الأمان على الاختلاف بالتجارة قبل هذا، فهم على الأمان.

مرجه القول الأول أنهم إذا عرف صدقهم في أنهم تجار، فهم مستأمنون، يرم بئذ الأمان لهم، أو ردهم إلى ما منهم، ووجه رواية ابن حبيب أنهم أهل حرب، فلا أمان لهم، ومنى غلبوا وفقر بهم قبل بئذ الأمان لهم، فهو فيء، أما من اعتاد الاختلاف لتجارة إلى بلد المسلمين على أمان، فقد قدم الأمان له على هذا الوجه فهو على ذلك، انتهى.

وقال الدردير<sup>(٢)</sup>: إن أخذ البحرى بأرضنا، ومعه تجارة، وقول: إننا دخلت بلا أمان، لأي ضلت أنكم لا تعرضون لتاجر ولم معه، ولا يجوز قتله ولا أسره ولا أخذ ماله، وإن قامت قرينة على صدقه أو كذبه، فعليه العمل.

(١) المستطى (١/٣٧٠).

(٢) شرح الكفا (١/١٨٦).

فإن قامت على كذبه رأى الإمام فيه زأيد من فعل أو اشتقاق أو غيره، قال  
فمسئومي: قوله: فريضة على حسنة كعدم وجود سلاح معه، أو كذبه كوجوده  
معه، انتهى.

وفإن المسوق<sup>(١)</sup> إذا دخل الحربي دار الإسلام بعير أمان، ظهرت، فإن  
كان معه فتاح يبيعه في دار الإسلام، وقد حث العادة بدخولهم إلبث تحاروا بعير  
أمان لم يفرص لهم، وإن لم تكن معه تجارة. فقال: حثت مستأماً لم يفل  
منه، وكان الإمام محبباً فيه. ونحو هذا قال الشافعي والأوزاعي: وإن كان  
من صلب الطبر أو حملته الريح في المركب لبنا فهو لهم أخوه، وفي إحدى  
التروايش والأحرى يكون فينا، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: ليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بعير  
أمان؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل جاموساً أو مخصصاً فيضرب بالمسمم. فإن دخل  
بعير أمان سئل، فإن قال: جئت رسولاً فالتزم قوله؛ لأنه تعدد إمامه البيعة  
على ذلك. وإم ثل الرسل تأتي من غير تقديم أمان، وإن قال: جئت تاحراً  
نظراً، فإن كان معه سلاح، سببه قبل قوله أيضاً وحقق دمه؛ لأن العادة جارية  
بدخول تجارهم إلبنا وتحاروا إليهم، وإن لم يكن معه ما يشترط، لم يفل  
قوله؛ لأن التجارة لا تحصل بعير مان، وكذلك مدعي الرسالة، إذا لم يكن  
معه رسالة يودعها، أو كان ممن لا يكبر مثله رسولاً، انتهى.

ونزج البخاري في صحيحه: "باب الحربي إذا دخل دار الإسلام بعير  
أمان، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: "أبي هل يجوز قتله؟ وهي من مسائل الخلاف، قال  
مالك: يسخير فيه الإمام، وحكمه حكم أهل الحرب، وقال الأوزاعي

(١) "المفني" (١٣/١٨٣).

(٢) فتح الباري (٦/١٦٨).

والشافعي: إن ادعى أنه رسول قُبِلَ منه، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يقبل ذلك منه، وهو في المسلمين، انتهى. وكذا قال العيني، وزاد قال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد: لا يقبل ذلك منه، وهو في المسلمين، وقال محمد: هو لمن وجده، انتهى.

وقد عرفت أن للإمام أحمد روايتين في أنه فيء أو لمن وجده، إحداهما مع أبي حنيفة والأخرى مع محمد، وما حكينا من مذهبه في ادعائه الرسالة بأباه ما تقدم عن «المغني» من أنه يقبل قوله إذا كان معه الرسالة، وكذا يقبل عند المحنبة إن كان معه كتاب يعرف.

قال ابن سبيم نحت قول صاحب «الكتز»: لا يصح مستأن أن يقيم فيء سنة: فيء بالمستأن؛ لأنه لو دخل دارنا بلا أمان، فهو وما معه فيء، فإن قال: دخلت بأمان لم يصدق وأخذ، ولو قال: أنا رسول، فإن وجد معه كتاب، يعرف أنه كتاب مذكهم بعلامة نعرف ذلك كان آمناً، فإن الرسول لا يحتاج إلى أمان خاص، بل بكونه رسولاً بأمر، وإن لم يعرف فهو زور، فيكون هو وما معه فيئاً، وإن دخل دار الإسلام بلا أمان، فأخذه واحد من المسلمين، لا يختص به عند أبي حنيفة، بل يكون فيئاً للمسلمين، وظاهر قولهما أنه يختص به، انتهى.

قال محليه: قوله: وإن دخل دار الإسلام بلا أمان، قال الرملي: يؤخذ منه جواب حادثة الفزى، وهو أنه يخرج كثيراً من سفن أهل الحرب جماعة منهم للاستغا من الأنهر التي بالسواحل الإسلامية، فيقع فيهم بعض من فأخذهم، انتهى.

وكذا حكى الخلاف بين الإمام وصاحبيه الكاساني في «البدائع»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «بدائع الصنائع» (٦/٨٨).

## ٢٨١ باب ما يجوز للمسلمين قتله قبل الخمس

وسط في دلائل فريقين، وقال شرجي في مبرحه: إذا وجد لحربي في دار الإسلام قتلاً، أو رسولاً، فإن أخرج كذا، عرف أنه كتاب ملكهم، كان أمراً حتى يبلغ رسالته ويرجع، لأن الرسل لم تزل أمه في الجاهلية والإسلام، وإن لم يخرج كتاباً، أو أخرج ولم يعلم أنه كتاب ملكهم، فهو مباح معه في - وهو أن حربياً دخل غير آمن فأخذوا واحد من المسلمين، فهو مباح للجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة، وهي رواية عن أبي يوسف، وهذا المذهب عند أبي حنيفة، وهو قول محمد أنه ليس أخذه خاصة.

ثم في وجوبه، فالحسن فيه روايتان عن أبي حنيفة، في أحدهما قال: المشركون عند الدار كالأعداء بعدة الحيش، يكونون عينة بحسن، وفي الرواية الأخرى: الحسن فيما أوقف عليه المسلمون، ولم يوجد شيئاً، فهو بحرمة الهجرة والخروج، ولأن الحق فيه الجماعة المسلمين يصرح إلى بيب انظار، فلا فائدة في إيجاب الخمس فيه، وكذلك عن محمد فيه روايتان في إحداهما جعده كالحطب والصيد، فلا حسن فيه، لأنه ما أصيب بطريق فيه إخراج المذنب، وفي الرواية الأخرى، قال فيه: الحسن بمقالة تركه؛ لأن الواحد إما أحد، شراً الدار، انتهى.

## ٢٨٢ باب ما يجوز للمسلمين قتله قبل الخمس

معنى في دار الحرب، كما يان عليه الأقوال الآية والسنة إجماعاً، وإن جرح البخاري في صحيحه: كتاب ما يوجب من المقدم في أرض الحرباء، قال الحافظ: أي هل يجب تخليه في الغنائم أو مباح قتله للمقاتلين، وهي مسألة خلاف، والجمهور على جواز أخذ المعتنقين من القنوت وما يباح له، وكل مسلم يعتنقه كمنه عبوداً، وكذلك يملك الدواب، سواء كان عمل

القسمة أو بعضهما بدون الإمام أو غير إذنه، والمعنى فيه أن الطعام يعز في دار الحرب فأبيع لتضرورة، والجمهور أيضاً على جواز الأخذ، ولو لم تكن الضرورة ناجزة، وانفقوا أيضاً على جواز ركوب دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب، ورّد ذلك بعد انقضاء الحرب.

وشرط لأوزاعي إذن الإمام، وعليه أن يردّه كلما فرغت حاجته، وقال الزهري: لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا بإذن الإمام، وقال سليمان بن موسى: يأخذ إلا أن ينهى الإمام.

وقال ابن المنذر: قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول، واتفق علماء الأمصار على جواز أكل الطعام، وجاء الحديث بنحو ذلك، فليقتصر عليه، وأما العنف فهو في معناه، وقال مالك: يباح دبح الأنعام للأكل، كما يجوز أخذ الطعام، وفيه الشافعي بالضرورة، انتهى..

وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم، إلا من شذّ منهم على أن للغزاة إذا دخلوا أرض الحرب، أن يأكلوا مما وجدوا من الطعام، ويملفوا دوابهم من أهلهم، منهم الأوزاعي، والشافعي، ومالك، وأصحاب الرأي، وقال الزهري: لا يأخذ إلا بإذن الإمام.

ولما ما روى عبد الله بن أبي أوفى قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، فكان الرجل يأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينصرف، رواه سعيد وأبو داود<sup>(٢)</sup>، وروى عن عبد الله بن مسقل قال: دُلّني جراب من شحم يوم خيبر فالتزمت، الحديث متفق عليه<sup>(٣)</sup>، ولأن الحاجة تدعو إلى هذا، رضي المتع من مصرة بالحيش

(١) المنذر (١٣/١٢٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧٠٤)، وسعيد بن منصور في مسنده (٢٧٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٤٣). ومسلم (١٧٧٢).



ويؤاخيهم. فإنه يحبس عليهم نفعه من دار الإسلام، ولا يمكن نفسه من بأخيه الواحد منهم، وهو قديم ثم يحصل الواحد منهم شيء ينتفع به، ولا ينتفع به جماعة، وأباح الله تعالى فهو ذلك.

فمن أخذ من الطعام شيئاً مما يفتات أو يصلح له الموت، من دابة وغيره أو أثقلت لداره، فهو أحق به، ومن كان له ما يستغني به عنه، أو له كفاً من عيشه، ما لا حاجة به إليه، رزقه على المسلمين؛ لأنه إنما أبيع له ما يحتاجه.

وإن وجد أهلاً فهو مسئول بآدمه، وحده، بن وقيل، ولأنه طعام فاسد غير صالح، وإن كان غير مأكل، لا حاجة أن يأكله من أو يأمن ذاته، فقد هرب ١٥ ثم أفسد حوائره، إذا كان صاحبه، قال أحمد: من رزق اليوم له كان من ضرورة أو صداع فلا يأمن. فأما الذين ولا معنى.

وذلك المسمى ليس له نفع منه من حرب إلا بالقبضة، لأن ذلك لا نعم الحاحه إليه، ولا أقل من يتأخر به عند الحاحه، ومن استجاب السامعي: ليس له ذلك؛ لأنه ليس من ثغور، وإنما له طعام احتيج إليه، أنه لغيره.

ولا يجوز لمن الثياب، ولا رتب ذابته منهم، لما روي يجمع وثابت مرفوعاً: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب ذابته من في المسلمين، حتى إذا لم يجدوها رزقاً، أو من الأحداث وروا: بعد ذلك، وقيل: على ذلك في الحرب، انتهى.

وصار منه أنه ما حكي الحفاظ من الإجماع في الذباب، وغيرها ليس بالصحيح، وإنما يقرب من الجمهور، وفي نسخة "فالحاج" تحت قول "لو كان" وأنه السد مأخذ الثغور وما يصلح به حرج ما يثوب غيره، كحركات وحرس:

قَالَ مُالِكٌ: لَا أَرَى بَأْسًا أَنْ يَأْكُلَ الْمُشْرِكُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ  
الْعَدُوِّ مِنْ طَعَامِهِمْ مَا وَجَدُوا مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ قَبْلَ أَنْ يَفْقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ.

نعم، إن اضطرر للسلح يقاتل به، أو نحو فرس يقاتل عليها، أخذه بلا أجر،  
ثم رقه، ولا يأخذ شيئاً من ذلك، فإن احتاحه، فبالقيمة أو بحسبه من سهمه،  
استقى.

وقال الباجي<sup>(١)</sup>: أما ما أخذ للثغرة والاستعداد، كالفرس والسلاح  
والثوب، فاحتلف فيه أصحابنا، فقال ابن القاسم: له أن يأخذ ذلك من احتاج  
إليه مغير إذا الإمام، ويتنفع به حتى ينقضي غزوه، ودوى ابن زبير وابن وهب  
ليس له أن يأخذ شيئاً من ذلك، وجه الأولى أن هذا مما تدعو الحاجة إليه،  
فجاء كالطعام، وجه الرواية الثانية أنه هذا مما يتنفع به مع بقاء عينه، وله  
قيمة، فلم يكن لأحد من الغنائم الأفراد به، كالذهب والورق، استقى.

وكذلك ما عجزوا إلى سليمان بن موسى، هو المرجح عند الجمهور، فإن  
الدردير من المائكة والإمام محمد في السير الكبير من الحنفية صرحا بأنه إن  
منع الإمام فلا يجوز الأخذ، لكن حكى الدسوقي عن «المدونة»: أنهم إن  
اصطروا إلى ذلك، فلا ينزفت إلى منع الإمام، لأن الإمام إذا كان عاجزاً،  
وهكذا حكى عن بعض الحنفية.

قَالَ مُالِكٌ: لَا أَرَى زَادَ فِي حُضْرِ النِّسْخِ الْمِصْرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْظٌ «بِذَلِكَ»  
فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى مَا سَأَمْتُ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْ يَأْكُلَ إِلَى آخِرِهِ، وَنِيسَتِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ  
فِي النِّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ وَأَكْثَرُ الْمِصْرِيَّةِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ (بِأَسْأ) أَيِ حَرْجاً (أَنْ يَأْكُلَ  
الْمُسْلِمُونَ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْعَدُوِّ) أَيِ دَارِ الْحَرْبِ (مِنْ طَعَامِهِمْ) مَتَعْنِي لِيَأْكُلَ (مَا  
وَجَدُوا) مَعْمُولٌ لِيَأْكُلَ (مِنْ ذَلِكَ) الطَّعَامِ (كُلَّهُ) أَيِ جَمِيعِهِ أَوْ أَنْوَاعِهِ (قَبْلَ أَنْ  
يَفْقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ)، هَكَذَا فِي النِّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ، فَصِيرَ الْفَاعِلَ إِلَى مَا وَجَدُوا، وَفِي

(١) استقى (١٨٣/٣).

قال مالك: إنما أرى ربيعاً والنعم يستزبه الطعام، بأقل  
 ما يؤكله المسلمون إذا دخلوا أرضهم، فعلى كل واحد من الطعام، ....  
 النسخ العصرية: نفع المقاسم أي الأنصصة له جميع مقسم، كمقسم، وهو  
 الجيب.

وتقدم في كلام المحافظ، الموضع الإجماع على جواز، وكما حكى  
 الإجماع على ذلك غير واحد من فقه المذاهب، منهم القاضي عياض إذ قال:  
 أحرموا على حوز أكثر طعام الحربيين، ما داموا في الحرب، فيأكلون منه قدر  
 حاجتهم، ويجوز بقاء الإمام وغيره، روى البيهقي<sup>(١)</sup> عن ابن عمر  
 «كنا نصيب في مغازية العسل والعنب ما كنا ولا نرفعه، كذا في المحلى»

وقال الدردير<sup>(٢)</sup>، وجاز أخذ محتاج من الغائبين ما لم تبلغ حاجته حد  
 الضرورة سواء أذن الإمام أم لا، ما لم يسع من ذلك نعلأ وحراماً وإبرة  
 وطعاماً، إذ كان حياً بذبحها و«عقده» كتيب وسلاح وذاتة نيرة، راجع إلى ما  
 بعد الكاف، وأما ما قيل الكاف فليجوز مطلقاً، انتهى.

قال مالك: وأما أرى الإبل والنمر والنميمة يستزبه الطعام بأقل ما  
 ذكر من أنواع البهائم المسلمون إذا دخلوا أرضهم لمعدوهم كما يأكلون من الطعام  
 قال الباق<sup>(٣)</sup>، وأما الحيوانات المباح أكله كالإبل والبقرة والعمى، فإنها بمنزلة  
 الطعام عند مالك، وقال الشافعي: لا يذبح شيء من ذلك إلا بصورده إذا  
 صنعوا الطعام، والتدليل على ما نقره أن الحاجة إلى أكلها والاحتياج بها لأشد  
 من الحاجة إلى العسل والعنب انتهى.

قلت: ما حكى من مذهب الشافعي يوافقه ما تقدم في كلام المحافظ من

(١) (٣٠٥١) دفع الدرر، (٢٦٩)

(٢) المنهج الكبر، (٢٦٩، ٢٧٠)

(٣) المنهجي، (٢٨٤)

التقييد بالضرورة. لكن لا يوافق ما يأتي من اشقة المحتاج، وترجم البخاري في صحيحه كتاب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم<sup>(١)</sup>، وذكر فيه حديث رافع بن خديج في ذبحهم الإبل التي أصابوها لأجل الجوع، وأمر النبي ﷺ بإكفاء الغنم، واختصت شرح الحديث في هذه الفقرة، فقيل: كانت في دار الإسلام، وقيل: كان في الطعام فداء، وقيل: كان الذبح على طريق الشبي، وقيل: غير ذلك، والقاهر أن البخاري مال إلى كراهة الذبح، ولم يجمعه كالضمان

وقال لموفق<sup>(٢)</sup>: أما غنم دولهم للأكل، فإن كنت الحاجة دعية إليه، ولا بد منه فصاح بلا خلاف، لأن الحاجة تسح ما انحصرم، فمات الكافر أدنى، وإن لم تكن الحاجة داعية إليه فظرونا، فإن كان العبدوان لا يراه إلا للأكل، كالدجاج والحمام، وسائر الطيور، والنسب، فحكمه حكم الطعام في قول الصحيح، لأنه لا يراد لسير الأكل، وتقول فيمنه، فأشبه الطعام، وإن كان مما يحتاج إليه في قتال، كالخيل، لم يبح ذبحه للأكل في قولهم جميعاً.

وإن كان غير ذلك كالغنم والشعر لم يبح في قول الحنفية، وخاضع كلام أحمد بإباحته، وحج قول الحنفية ما روي سعي<sup>(٣)</sup> بسنده إلى ثعلبة بن حكيم: قال: «أصبنا غنماً للعدو، ففقت قدورنا، فصر النبي ﷺ بالفدور وهي ثغني، فأمر بيها، فكففت، ثم قال لهم: إن الشهية لا نحب، نكر إن أفن الأمير فيها جازاً، انتهى.

وفي اشقة المحتاج: وللعانيين ولو أغنياء، وبغير إذن الإمام، فيسقط في

(١) انظر «فتح الباري» (١/١٩٨).

(٢) «المشتر» (١٣/١١٣).

(٣) «سنن سيد بن منصور» (٢١/٣٤١).

الغنيمة قبل القسمة على ميل الإباحة، لا الملك بأخذ الثروت وما يصنع به، كزيت وسمن ولحم ولحم ركل طعام يستاد أكله عمومًا، وعنف الدواب وذبح حيوان ما كثر لحمه، نعم، ينبغي في غيل الحرب المحتاج إليه المنع بدون الاضطرار، لأن من شأنه إضعافنا، والصحيح جواز المأكلة، والصحيح أنه لا تجب قيمة المذبوح لحمة، كما لا تجب قيمة الطعام، والصحيح أنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعلف، بل يجوز أخذ ما يحتاج إليه منهما إلى وصول دار الإسلام، وإن كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل. نعم إن قل الطعام، وازدحموا عليه أثر الإمام ذري الحاجات، انتهى.

وهي «النذر المختار»<sup>(١)</sup>: وللفانمين الافتتاح في دار الحرب بعلف وطعام وحطب وسلاح ودمى بلا قسمة، أطلق الكل تبعًا للمكثز، وقيد في «الوقاية» السلاح بالحاجة وهو الحق، وقيد الكل في «الظهيرية» بعدم نهى الإثم عن أكله. فإن نهى لم يتبع، فينبغي تفيد المتن به، قال ابن عابدين. قوله: وطعام أطلقه فمثل انسبًا للأكثر وغيره، حتى يجوز لهم ذبح السواحي.

ودكر في فتح القدير<sup>(٢)</sup>: أن استعمال السلاح وانقرض إنما يجوز بشرط الحاجة، بأن مات قومه أو انكسر سيفه، أما إذا أراد أن يوقر سيفه وقومه باستعمال ذلك، فلا يجوز، ولو فعل أنهم ولا ضمان، وأما غير السلاح ونحوه مما مر كالطعام ونحوه. فشرط في «السبر الصغير» الحاجة، وهو القياس، ولم يشترطها في «السبر الكبير». وهو الاستحسان، وبه قالت الأئمة الثلاثة، فيجوز لكل من الضمني والفقير، وهكذا ذكره في «الشربلية»، ولا يخفى ترجيح الاستحسان هنا وهو الحق.

(١) (٤/٤٢٠).

(٢) (٥/٢٢٨).

وَلَوْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْكَلُ خَتَّى يَخْضِرَ النَّاسُ الْمُتَغَابِرِينَ، وَيُقَسِّمَ بَيْنَهُمْ،  
أَحَبُّ إِلَيْكَ بِالْحَيَوَانِ، فَلَا أَرَى دَسَاسًا، أَوْ كَيْدًا مِنْكَ لَهَا، خَالِي  
وَحْدِي مُتَغَابِرًا، .....

وقوله: فَإِنَّ بَيْنِي نَهْجًا، قَالَ فِي «الْبَحْر» بِسَمْعِي أَنْ يَبْقِيَ السَّهْمُ عَنِ  
الْمُؤْكَلِ وَالْمَشْرُوبِ سَاوِيًا ثُمَّ يَكُنْ حَاجَةً لَوْ كَانَ حَاجَةً لَمْ يَحْمِلْ بِهَا،  
انتهى

وهكذا حكى الشيخ في «الذيل»<sup>(١)</sup> عن ابن التهامي وغيره: فالخامس أن  
دبح الحيوانات المذكورة يحوز ذبحها وأكلها عند الجمهور، منهم الأئمة  
الأربعة، إلا ما حكى الحافظ وغيره عن الشافعي من التقييد بالحاجة، وما كان  
إليه «الخروج» عن المنع بدون الاضطرار.

(قال مالك) هكذا في النسخ الهندية، نسخت هذا في نسخ المصرية من  
المنون وانتدح، بل الكلام الأخرى من قوله: وَلَوْ أَنَّ إِلَى أَحَدِهِمْ مِنْ سِنِّ الْكَلَامِ  
السَّائِرِ، وَالْأَوَّلُ، ع. ي. وجوده، لأنه إن كان في سِنِّ الْكَلَامِ السَّائِرِ يحتص  
ذلك الكلام بالهاتم، ويظهر أنه متعلق بكلام الفريين السابقين (ولو أن ذلك)  
أي الطعام والحيوان (لَا يُؤْكَلُ) بناء المجهول (حتى يحضر الناس المقاسم،  
بناء المعروف أي يحضر الناس المقاسم) وحكي (يقسم) ما لا يخفى بناء  
الجمهور (بهم) أي من المقاسمين (أضر ذلك) التأخير (بالحيوان) لاحتياجهم  
إلى الطعام وأكلت (فلا أرى بأساً بما أكل) بناء الجمهور (من ذلك كله) أي  
سواء كان شيئاً للأي كاللحم أولاً والحيوان (على وجه المعروف) إلى المعتد  
والحاجة إليه فلا يجوز بدون الحاجة

قال الدجاني<sup>(٢)</sup> يريد أي الذي أصبح له من ذلك كله على وجه جرت

(١) ذيل الجمهور (١/٢) (١٧٧)

(٢) السمين (٣/٣) (١٨٣)

وَلَا أَرَى أَنْ نَذْجِرَ أَحَدًا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا نَرْجِعَ بِهِ إِلَى أَخِيهِ.

للعادة بأكنه، وأما ذبح الحيوان وإفلاسه، أو ذبح الكثير منه الذي يكفي بسيرة، ويخرج فيه عن حد الاقتيات البالغ إلى حد الإفساد والانتهاب والتبذير، فلأن ذلك ممنوع إلا أن يريد إفساده إذا لم يقدروا على العدو، وإذا لم يعطوا انتقاله، انتهى. قلت: وهو كذلك عند الجمهور، لم يقل أحد بالذبح على وجه الإفساد والتبذير.

(ولا أرى أن نذخر أحد من ذلك) إنطعام وشعوه (شيثاً) ظ بال وقية، كسبائي في القول الثاني يرجع به إلى أهله؛ لأن النباح لضرورة لا بتعاهد، هذا النباحي. يريد ماله من ذلك بأن وقية. وإنما له أن يأكل منه حتى يتصرف، فمن فصل منه شيء نصدق به إلا أن يكون انتفاعه بالسير كالقديد والكلب مما يقل منه انتهى.

قال الدودير<sup>(١)</sup>: ورؤد وجوباً الفاضل عن حاجته إن كثر، بأن كان قدر درهم، لا أن كان يسيراً بأن لم يكر له ثمن أو أقل من درهم.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: من فعل منه من الطعام، فأدخله البلد طرحه في منقسم تلك نخزة في إحدى الترونيين، والأخرى: يباح له أكله إذا كان يسيراً، أما الكثير، فيجب رده بغير خلاف تعلمه، لأن ما كان مباحاً له في دار الحرب، فإذا أخذه على وجه يفضل منه كثير إلى دار الإسلام فقد أخذ ما لا يحتاج إليه، فيلزم رده، لأن الأصل تحريمه، نكرته مشتركاً بين المسلمين، كسائر الأمور، وإنما أبيع به ما دعت الحاجة إليه، فما زاد بقى على أهل الحرب، ولذا لم يبح له بيعه، وإنما السير فله روايتان:

[أحدهما: يجب رؤده أيضاً، وهو اختيار أبي بكر، وقول أبي حنيفة، وابن

(١) «الفرع الكبير» (٢/١٨٠).

(٢) «المنى» (١٣/١٣٢).

السنن، وأحد قولني الشافعي، وأبي ثور، إنما ذكره في التكميل، ولأن أبي يعقوب  
قال: أدركنا أصحاب السخط، ولأنه من العترة، ثم ينقسم قسمين من دار  
الإسلام كذا كثير، والرواية الثانية، صاحب، وهو قول الكحلوق وحده من صفات  
وعضد الحراماني ومالك والأوراعي، قال أحمد، وأهل الشام يسمونهم في  
هذا، وقد روى القاسم بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله  
أنهم الجحور في الغزو، ولا ينقسمون حتى أن كما أخرج إلى رحلتهم وأخرجنا  
مسلحين، وإد سعيد بن زيد، وقال الأوراعي: أدركت الناس بغيرهم  
للقبيل، وهذه بعضهم إلى حصن، لا يكفهم ولم ولا عمن ولا عدا، وهذا  
على التماس، انتهى.

وفي التمهيد المحتاج: الصحيح أنه من رجع إلى دار الإسلام معه بقية  
أرضه، ردها إلى المعتنق قبل هدمها، وذلك لتعويض الجحيم، وقد زالت  
أحاجته، وما بعد فسادها، يرد للأمة لنفسه، إن أمكن، وإلا رده بصلح،  
انتهى.

وقال صاحب التكميل: ما فصل رد إلى الغريم، قال الربيعي: أبو اسود  
فصل في رد من الأثر، كان أخذ من الخروج من الحرب، يرفع به رده إلى  
الغنيمة بعد الخروج إلى دار الإسلام لزمه حاجته بالإباحة ما عداها، انتهى.

وقال ابن نجيم فيده في التمهيد: أنه كان محسباً، وإن كان كثيراً ما ذكر  
بالفهم، لأنه ليس به أشد بطلان بعد الإخراج، وكذلك لإسكان هذا في  
الصحة، وإنما عاين دعاه، وتصدق بضمها، لأنه لا يمكنه التمسك بذلك  
ببطلان كالتفتة، انتهى.

قلت: وما سبيل الجحور من قوله شيخنا أبو الخط، والمحيط، سباني



وَسَبِيلَ مَا يَكُلُّ غَيْرَ الرَّجُلِ نَعْسَبُ الطَّعَامَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَإَكُلْ  
مِنْهُ وَيَتَزَوَّدْ، فَفَقَّصَ بِنْتِ شَيْءٍ، أَنْصَحَ لَهُ أَنْ يَخْبَأَ فَأَتَتْهُ فِي أَهْلِهَا،  
أَنْ يَبِيعَهُ فَقَبِلَ أَنْ يَخْبَأَ بِهَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ قَالَ مَا لَكَ: إِنْ نَافَعَهُ وَهَرَبَ  
فِي الْعَدُوِّ حَتَّى أَرَى .....

في الموطأ أيضاً في «باب الخلو» ومباني فيه شيء من الكلام على ذلك،  
ومستدل لذلك أيضاً بما في أبي داود في قصة وفد هوازن قام رجل في يده  
كفة من شعر، فقال: أعطت هذه لأصنع بها بركة في، فقال رسول الله ﷺ:  
«أما ما كان في وليي عبد المطلب فهو لك»، الحديث<sup>(١)</sup>. وقد ورد في  
روايات قوله ﷺ: «فياك من نار أو شراك من نار»<sup>(٢)</sup>، وهو ذلك.

(ومثل بناء المجهول الإمام (مالك عن الرجل يصب الطعام) ويأخذه  
(في أرض العدو فيأكل منه) بقدر حاجته (ويتزود) أي يجعل زاداً إلى أن يبيع  
دار الإسلام، وهذا لا بأس به، لأنه: ككله في دار الحرب، وفي الحصة  
المباحة يجوز أخذ ما يحتاج إليه منهما أي الطعام والعنف إلى وصول دار  
الإسلام. ثم قال: وله التزود لمساواة بين يديه، كذا غيره، وطاعته أنه لا  
يتردد لما أخلفه في وجوعه منه إلى داره، والذي يشبه أن له ذلك أيضاً.  
انتهى

(مفصل مه شيء) من الطعام (أبطلح) أي حل يجوز له أن يخبأه من  
المحرم في جميع النسخ المعاصرة، ويحتسبه في السح الهندي، والمضى واحد،  
فإن الاحتساب لازم ومنعه، والمضى يخبأه في بيته (لما كان في أهل أو) أن  
أبيته قبل أن يقدم بلاده) أي دار الإسلام (فيستع بشيء) فقال مالك في حجاب  
احتمالة المذكورة (إن ياعه وهو في الغزو) أي في دار الحرب (عنه أرى) وفي

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٩٣)

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٠٧)، وأبو داود (٤٧١١).

أنه يحوي نسبة من غنائم المسلمين، وإن ملج به المسلم، فلا يرى بأساً  
بأنه يملج به، إذا كان مسيراً فيها.

الشيخ الهندية: (قاضي أرق)، والأوحد، الأول أن يجعل نسبه في غنائم  
المسلمين) لأنه إنما أبيح له الأكل دون البيع.

وإن بلغ به) أي بما عجز عن الطعام (بلعه، فلا يرى بأساً أن يأكله ويشتري  
به، إذا كان مسيراً) أي حياً (انها) قال صاحب مؤخر المصالح: (الأنثى الصغير  
النسيب، انتهى) ويقدم قريباً حكمه في فضل من الطعام من يجزئ (أه أم لا؟

أن مسألة البيع، فقد حال المباحي<sup>(١)</sup>، يدع شيئاً مما فصل عنه من  
الطعام ثم ما لم يفصل عنه، وقدن محتاجاً إليه، فأردفه من حمار معه، فإنه  
عنى شريين أحدهما: أن يرجع في سعة رغبة في نفسه، واختصاصاً به، وقد  
قلت غير ما جاز له، لأنه إنما أبيح له أكله ولا ابتاعه، وإذا بيعه، وحذرت  
فقر حاربه، وذلك لأنه لا يملكه قبل الأكل.

وأما يدعاه لاحتاجه أن يصرف ثمنه فيما يحتاج إليه من السلاح  
والنصارى، فقال ابن سحنون عن بعض أصحابنا لا بأس بذلك، لأن له أن هذا  
من المعص إذا رخصه فيه، ثم لم يجدوه، وأمكنه أن يأخذ من المعتمد، أبيح له  
أخذه ليحصل به إليه، فإن له ذلك كما أم بات طعامه لا يحتاج إليه في طعام  
محتاج إليه.

وهذا يقتضي أنه يجوز أن يشتري به طعامه، وقد قال ابن حبيب: هو  
مكروه، لأنه إذا صار ثمناً وجب أن يرجع معناه، وهذا يقتضي أنه لا يجوز أن  
يشتري به طعاماً، وأنه متى صار ثمناً وجب أن يرجع معناه انتهى.

وقال المدائني<sup>(٢)</sup>: (وتحريم المداولة من المعجدين، من أخذ لخصاً أو

(١) المصنف: (١٥٢/٣).

(٢) المصنف: (١٥١/٣).

علاً أو قمحاً أو شعيراً، وأخذ غيره خلاف ذلك جاز لهم لمبادلة ولر  
بنفاضل في طعام روي نيل القسم لا بعده، قال اللخوني: لأنها ليست  
معارضة حقيقة، انتهى.

وقال اللخوني<sup>(١)</sup>: إن باع شيئاً من الطعام أو العلف ودّ ثمنه في الغنيمة،  
نما روي أن صاحب جيش الشام كتب إلى عمر - رضي الله عنه - بما أصت  
أرضاً كثيرة لطعام والعلف، وكرهت أن أتقدم في شيء من ذلك، فكتب إليه:  
دع الناس يعلفون ويأكلون، فبي باع منهم شيئاً مذهب أو فضة، فقبه حمس الله  
وسهام المشركين، وروى سعيد<sup>(٢)</sup>، وروى مثله عن فضالة بن عبيد، وبه قال  
سليمان بن موسى والثوري والشافعي، وكره القاسم وسالم ومالك بيعه.

قال القاضي: لا يخلو - إما أن يبيعه من غنائه أو غيره، فإن باعه لغيره  
فالباع باطل، يجب نفضه، فإن تعذر ردّه أو لم يدر كان أكثر من قيمته  
إلى الممنوع، وإن باعه لغانٍ لم يحل إلا أن يثبته بطعام أو علف مساو  
الانتفاع، فإن باعه بمثله فليس هذا بيعاً في الحقيقة، إنما سَلَّمْ إليه مباحاً،  
وأحد منه مباحاً، وكل واحد منهما الانتفاع بما أخذه، وصار أحقّ به، لتوث  
بده عيه، فعلى هذا لو باع صاعاً بصاعين، واختلف قبل القصر حاراً، لأنه ليس  
بيعاً، وإن باعه بغير الطعام أو العلف فالباع أيضاً غير صحيح، ويصير المشتري  
أحقّ به لتوث، بده عيه، ولا ثمن عيه، انتهى.

وقصة صاحب جيش الشام أخرجه البيهقي عن ماسي بن كلثوم، كما  
ذكره ابن أبي عمير، وفي نسخة المحتاج: وأما ما سير التيسيط في العنبة فبق  
القسم على سبيل الإباحة لا التملك، فهو مذكور عن انتفاعه كالصبي لا

(١) المغني (١٣/١٧٧).

(٢) سنن سعيد بن منصور، (٢٧١/٨).

## (٩٤) باب ما يؤد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو

يعرف بهذا تمام إية المأ بالاضطرار، نعم به أن يصحف من له انقطاع وقار فيه  
سنة، بل يبيع مضموم مضموم، ولا ريب فيه، لأنه ليس بوعا حقيقي، وإنما هو  
تفادوا رد الشيء في القصة المقدسة، وذكره المصنف.

وفي القصة المختارة<sup>١</sup> والنعاس لا يقع في ذوات الحرب بعين وضوم  
ولا مع حصول، فمنهم من سئل: قال من غابلي، أي لا يقع ببيع في ذوات  
الحرب قبل القصة أصلاً، أليس إليه أو لا، ولا إمام، إمام المسلمين، وإنما  
يبيع في الاتباع الحاجة والمحتاج له لا يملك الشيء، ومما زادنا أن يبيع  
ذلك الشيء عند وجوده حالاً أو نهياً.

وهي المخرجة: لا يجوز أن يبيع شيئاً من ذلك ولا يتعاقروا، يعني  
تحيي يتولونه حتى يبيع شيئاً طعام حار شراباً أو زينة، ولا يبيع بالذهب  
والفضة والعمرة، يعني.

## (٩٥) باب ما يؤد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو

نساء المحرمات أي قبل أن يقع في نصيب أحد من سبهم الخفية.

يعني في أموال الكفار والعبيد بالله على ما في مسلم، ثم يجب عليه  
أن لا يبيع من ذلك شيء ماله أو لا، والبيان خلاصته تصوير، وهي  
ممنوعة لغيره كغيره، سفلها أهل التبرع، وهي مبيدة على أصل فلي يختلف  
فيه بين النسيان، وهو أن استيلاء الكفار موجب لمالكهم لا<sup>٢</sup> روى عن أحمد  
في ذلك روي: أحمد هذا منهم يملكونها ما يفسده، وهو قول مالك، وهو  
سبيته، والظاهر لا يملكونها، وهو قول الشافعي، قال أبو الخطاب: وهو  
ظاهر، لأن أحمد جهل قبل أن يتركه، ماله قبل القصة فهو أحق به، وإذا

وهو أحد بعد فسخه، لأن صلحه إعدام له تجري بحكمه، وعلى حد ذلك الحكم إذا احتجوا بما بعد حكمه، كذا في المعني<sup>(١)</sup> والشرح الكبير<sup>(٢)</sup>.

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>، أما أموال المسلمين التي سرت من أيدي كفار، فإليه جسموا في ذلك على أربعة أقوال مشهورة. أحدها: أن ما استردجه فهو لأمرئيه من المسلمين، ليس للفقراء، أما ثلثيها فلهما سواء، وبقي ثلثها يهودا شافعي وأصحابه وأبو نوري، والفقول الثاني أن ما استردكها المسلمون فهو غنمة الحرب، ليس لصدقة منه شيء، فلهما كالموتى، وعنده من دينار، ومم مروي عن علي بن أبي طالب، والفقول الثالث أن ما وجد من أموال المسلمين ليس القسمة، فصدقه أحق به بلا حصر، وما وجد من ذلك بعد القسم، فصدقه أحق به بالبقية.

وهؤلاء انقسموا قسمين، فمنهم من رأى هذا برأيه في كل ما كان، وإن كان من أموال الكفار، رأى وجهه من ذلك إلى الكفار، يذهب أي وجهه سار، ويحرم على هذا القول ثالث الثلثي بجهنم، وهو سروي عن عرس تحطت، وبعضهم فارق بين ما صار من ذلك إلى الكفار عليه، وحازوا حتى أو يسود إلى دار الشرك، ومن ما أخذ منهم في أي حوزة، ويبلغوه به دار الشرك، فقالوا: ما حازوه بحكمه هو ذلك ما لم يلقه العدو، فصادقه أحق به من تقسمه ويعدوه، وهذا هو القول الرابع، واختلافهم راجع إلى اختلافهم في ذلك، فإليك الكتاب، أموال المسلمين إذا غلبواهم أم لا؟

ويسمى اختلافهم في هذه المسألة اختلاف الآثار في هذا الباب والقدس، وذلك أن حديث عمران بن حصين<sup>(٤)</sup> عن أبي ذر الغفري<sup>(٥)</sup> ليس بهلكون عن

(١) انظر المعنى (١٢٣، ١٢٤).

(٢) إبداء معجده (١، ٢٩٨).

المسلمين غنائم، وهو قال: أخذوا تمشرون على شرح الحديث، وأخذوا الغنائم مائة رسول الله ﷺ وامرأة من الصليبي، فبذلت، كانت ليلة قدام المرأة وقد ماها، فجعل لا يضع يدها على غير إلا أغرض حتى ألت الغنيمة، وأنت نافذ دلو لا دكتها، وتذرت من نكاحها لتتحررها، التحدي. أخرج مسلم وأحمد وأبو داود.

وهو قوله عليه السلام: ألا تدرى فيما لا يملك ابن آدم، ولا يد في حقيقته، وكذلك ينال ظالم حديث ابن عمر علي ذلك، وهو أنه أغرض في غرض، فأخذها الغنم. يظهر عليه المسلمون، فأرأى غايه في ربه في رسول الله ﷺ، وهذا حديثان ثلثان.

وأما أثر الذي يدل على منك الكفار قوله ﷺ: أهل تركك عليل من ميزان، يعني أنه راع دوره التي كانت حكمة، ثم قال بعد البحث: ومن هذا الأصل أتى من اختلافهم هل يملك المشرك مال المسلم أم لا؟ اختلافهم في الكفار يسلم وبينه مال مسلم هل يصح له أم لا؟ فقال مالك: وأبو حنيفة: يصح له. وقال الشافعي: حتى أصله لا يصرح له، واختلف مالك وأبو حنيفة إذا دخل مسلم إلى الكفار على جهة الغنيمة، وأما ما في أيديهم مال مسلم، فقال أبو حنيفة: هو أنفق له، وإن فرد صاحبه أخذه بالشمس، وقال مالك: هو لصاحبه فلم يجر على أصله انتهى.

قلت: وصرح في البداية<sup>(١)</sup>: من أسلم من أهل الحرب على أموال في أيديهم لمسلمين قد أحررها عينا كانت الأموال أو غير ذلك، فليس لأهل الإسلام أن يأخذوا من أيديهم شيئا من ذلك ولكن ولا ينفقه انتهى.

وقال لموفق<sup>(٢)</sup>: إذا أخذ الكفار أموال المسلمين، لم يهرهم المسلمون،

(١) البقرة: (٣٧٤).

(٢) المعنى: (١٢٥).

وأخذوا منها، فإن ضم مدحها فإن قسب رقت إليه بغير شبهة، فإن قول عامة أهل النعم، منهم عمر، وعطاء، والنعمي، والنسائي، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، والنسائي، وأصحاب الرأي، وقول الزهري، لا يرد، وهو الصحيح.

والثاني ما روي عن أبي عمر - رضي الله عنه - إن علامة أني إني أعلم، فظهر عنه التسليم، فوذه رسول الله كذا إلى ابن عمر - ولم يشبهه - وعنه ما لا ذهب مرس به، فذكر نحوه، رواه أبو داود، وعبد بن حبان، أن ما عبده كذا إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فبأن أحرز العمركون من المسلمين، ثم ظهر المسلمون عنهم بعد، قال: عمر وجدته بعينه فهو أحق به ما لم ينضم له، وما سعيه، والأثر، وإنا ما أدركه بعد أن قسم فقيه وروى أن أحدهما أن صاحبه أحق به ما كان الذي حسب به عني من شيء، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، إلا أن الصحيح عن مالك وأن حسبه أنه أحق بالقبلة.

والثالثة الثانية عن أحمد أنه إذا ضم فلا حق له بحال - حسن عنه في رواية أبي داود وعبد، وهو قول أبي عمر - رضي الله عنه - وسقط من ربه وعطاء، والشافعي، ومالك، والنسائي، وأبو داود، فبأن القبلة وسقط، وبغير ضرورة بعد، ثم حسم أنه صالح، لأنه لم يرد من مالك صاحبه، فوجب أن يكون أحق به، فبأن القبلة، وبغير ضرورة من سبب منه القبلة فلا يفتى إلى حرمان أحد حقه من القبلة، وجعل من سهم الصالح، لأن هذا سيء وهو قول أبي حنيفة.

والثالثة ما روي أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى الناس إذا رجع من المسلمين أصحاب رفته ومثاله بغير حق له من عبده، وإن أضافه إلى أحدى الشجار بعدما يسمو حقه سبيل له إليه، وقال سليمان بن ربيعة، إذا نسبه





وإذا أتى عبد المسلم إلى دار الحرب، فأخذه، ملكوه كالملك، وهذا قول مالك، وأبي يوسف، ومحمد، وكذا أبو حنيفة، لا يملكونه، وعن أحمد مثل ذلك، لأنه إذا صار من دار الحرب، زالت يد مولاة عنه، وصار من يده، فلم يملك كالتحرر، ولذا، إن مال لو أخذه من دار الإسلام ملكوه، وإذا أخذه من دار الحرب ملكوه، كاليهبة، انتهى.

وما حكى المؤلف من مذهب عمر وسلمان بن ربيعة واليهبة، يخالف ما سألني من كلام الحافظ، إذ حكى من مذهبهم الأخذ بعد القسمة بالقيمة، وهي التهديفة<sup>(١)</sup>، إذ علبوا على أموالنا، والعياء بانه، وأخزروها بدارهم ملكوها.

وإن انتفعي لا يملكونها، لأن الاستيلاء محظور، والمحظور لا ينهض ساء الملك على ما عرفت من قاعدته، وإنما، أن الاستيلاء ورد على ما كان مباح، فيتعذر منة لملك، كما يلاحظ على أموالهم، خير أن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالإحراز بالدر، لأنه عبارة عن الاقتدار على التحمل حالاً ومالاً، فإن ضمير عليها لمسلون، فوجدوا المالكين على القسمة، فهي لهم بحر شيء، وإن وجدوها بعد القسمة، أخدوها بالقيمة، إن أجبوا لقوته بجزء، وإن وجدته قبل القسمة، فهو لك بخير شيء، وإن وجدته بعد القسمة، فهو لك بالقيمة، ولأن المالك القديم إن ملكه بغير رضا، فكان له حق الأخذ، نظراً له، إلا أن في الأخذ بعد القسمة ضرراً بالمأخوذ منه، فيأخذ بالقيمة، بعد النظر من الجاني، والشركة قبل القسمة عمدة ليقول الضرر، فيأخذ به، انتهى.

ولا يملك عبيدا أهل الحرب بالقلبة مدبرين وأمهات أولادنا ومكاتيبنا وأحرارنا، ونساء، عنهم جميع ذلك، لأن القسمة إنما يقبض المثلث في محنة، والسجل الحال المباح، والحر معصوم نفسه، وكذا من موادة لأنه تست الحرية

(١) (التهديفة مع فتح القدير ١٥٤/١٥٤ وما عاها) (١٩٢/١٩٢)

فيه من وجه، بخلاف رقابهم؛ لأن الشرع أسقط عصمتهم جزاءً على جنائهم.

وإذا أبى عبد مسلم لمسلم، فدخل إليهم، فأخذوه، ولم يملكوه عند أبي حنيفة، وقال: يملكونه؛ لأن العصمة لحق المالك لقيام يده، وقد رالت، ولهذا لو أخذوه من دار لإسلام، ملكوه، نه، أنه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا؛ لأن سقوط اعتبارها لتحقق يد المولى عليه تمكيناً له من الانتفاع، وقد رالت يد المولى، فظهرت يده على نفسه، وصار معصوماً بنفسه، وإذا لم يثبت المالك لهم عند أبي حنيفة، بأخذه المالك القديم بغير شيء، موهوماً كان أو مشترى أو مغنوماً قبل القسمة، وبعد القسمة، ويؤدي عوضه من بيت المال؛ لأنه لا يمكن إعادة القسمة، لخرق الغائبين وعلو اجتماعهم، انتهى.

والحاصل أنهم اختلفوا في مسألة أصولية، وهي أن استيلاء الكفار هل يكون سبباً للملك لمستولي أم لا؟ وبالنسبة قال الشافعي، وهو رواية لأحمد، وفي الأخرى له، وبه قالت الحنفية: يكون الإحراز بدارهم سبباً للملك، وكذلك قال مالك، إلا أنه لا يشترط الإحراز، بل مجرد الاستيلاء يكون سبباً للملك، كما قاله ابن رشد، وصندلهم حديث: «هل ترك لنا عقيل من مزل».

هَذَا غلب المسلمون على ما استولى عليه الكفار، من أموال المسلمين  
يرد إلى صاحبه عند الشافعي قبل القسمة شيئاً، وبعد القسمة يعرض صاحب  
النصيب من خمس المصالح؛ وأما عند الأئمة الثلاثة الباقية، فبعد قبل القسمة  
يلا عوض، وبعد القسمة ياتقصة، إلا أن في رواية لأحمد: لا يرد بعد القسمة  
أصلاً، وهؤلاء ثلاثة أجمعوا على أنهم يملكون ما سوى الحر من العبيد  
وغيرهم، إلا أن عند الحنفية لا يملكون المكاتب والمذنب وأما الولد؛ لأنهم  
ثبت لهم الحرية في الجملة.

واختلفت الحنفية في العبد الآبق، فقال الإمام: لا يملكونه، وقال  
صاحبه: وبه قال مالك وأحمد، يملكونه كسائر الأموال، وذكر العيني في

١٧/٩٦٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ غَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ غُبْنًا لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أُنْقِ، وَأَنَّ قَوْمًا لَهُ عَدُوٌّ فَأَصَابَهُمُ الْمُشْرِكُونَ،

«البنانية» رواه للإمام أحمد موافقة لأبي حنيفة في أم الولد، وذكرها النسفي احتمالاً، وأوجب ثالث الغناء في أم تولد، كما سألني في كلامه مفصلاً.

١٧/٩٦٤ - (مالك أنه بلغه) قال صاحب «المحلى»: مقطع، وأخرجه البخاري من غير طريق مالكا، قلت: وميأتي الكلام على وصله مفصلاً، فقد وصله جماعة بالفاظ مختلفة (أن عبداً لعبد الله بن عمر) - رضي الله عنهم - (أنه) يفتح الموحدة، قال صاحب «مختار الصحاح»: أن العبد يأتى ويأتى بكسر الهمزة وصلها أي هرب، قال الحفاظ<sup>(١)</sup> - وروى عبد الرزاق أن العبد الذي أتى لابن عمر - رضي الله عنه - كان يوم اليرموك، أخرجه عن معمر عن أيوب عن نافع عنه انتهى.

أو أن قوماً له عداوة معين وراء مخففة مهملتين بينهما ألف على وزن باع، أي انقلاب، وذهب على وجهه، ومنه رجلى عيار، إذا كان ضائعاً بطلاً، قال البخاري في صحيحه: عار مشتق من العير، وهو حمار وحشي أي حرب

قال الحفاظ: قال ابن النين: أراد أنه فعل فعله في الفار، وقال الخليل: قال: عار الفرس والكلب عبارة: أي أفلت وذهب، وقال الطبري: يقال ذلك للفرس إذا فعله مرة بعد مرة، ومنه قيل للسطال من الرجال الذي لا يثبت على طريقته: عيار، ومنه سهم عاتر، إذا كان لا يثري من أين أتى: انتهى. وهي «المنشقة»: قال ابن دريد في «الجمهرة»: عار الفرس بغير عير إذا انطلق من مربضه فذهب على وجهه.

(فأصابهما المشركون) قال الباجي<sup>(٢)</sup>: يريد عار ذلك بأيديهم وقبضتهم

(١) «فتح الباري» (١٨٢/٦) أخرجه البخاري موصولاً ج (٣٠٦٧).

(٢) «المعنى» (١٩١/٣).

ثُمَّ غَنِمَهُمَا الْمُسْلِمُونَ، فَرَدَّا عَنْهُمَا عَنِ اللَّهِ ثُمَّ غَسَرَا، وَذَلِكَ قَوْلُ أَنْ تَصِيْبَهُمَا التَّغَانِمُ.

وصله البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير، ١٨٧ - باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم.

وحجارتهم (ثم غنمهما المسلمون) أي أصابهما المسلمون في الغنمة (فردا) بيناء المجهول، ولم يقيد في الرواية بتراد ولا التزمان، واختلفت الروايات فيهما كما سباني (على عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - أي رداه عليه لما علم أنهما مذكاة (وذلك) أي رداهما إليه (قيل أن تصيبهما المقاسم) أي مقاسم الضامن من أهل الجيش.

وقد عرفت فيما سبق أن المسألة إحصائية عند الأئمة مع اختلافهم في المساط، فعند المشافعي - رحمه الله - لأن الكفار لم يملكوها، وأما عند الأئمة الثلاثة الباقية فلا ينسبوا الكفار من أموال المسلمين، يرجع إلى صاحبه قبل الغنمة، والأثر حجة على الزهري، ومن معه، إذ قالوا: لا يرد أصلاً، وهو للجيش.

وترجم البخاري في «صحيحه» «باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم»، وأخرج<sup>(١)</sup> فيه من طريق ابن عمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ذهب برس له، فأخذته العدو، فظهر عليه المسلمون، فرد عليه في زمن رسول الله ﷺ، وأبى عبد الله، فالحق بالروم، فظهر عليهم المسلمون، فرد عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ.

ثم أخرج من طريق يحيى بن زعفران عن عبيد الله: أن عبداً لابن عمر أبى فالحق بالروم، فظهر خالد بن الوليد، فرده على عبد الله، وإن فرماً لأن عمر عار فالحق بالروم، فظهر عليه فرده على عبد الله.

(١) صحيح البخاري (٣٠١٧)

ثم أخرج من طريق زهير عن موسى بن عتبة عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان على فارس يوم لقي المسلمون، وأمير المسلمين يومئذ خالد بن الوليد بعثه أبو بكر - رضي الله عنه - فأخذته المذود، فلما هزم العدو، رد خالد فرسه.

قال المحافظ لرواية ابن نمير: وصلها أبو داود وابن ماجه، ثم قال: كذا وقع في رواية ابن نمير، أن قصة الفرس في زمن النبي ﷺ، وقصة العبد بعده ﷺ، وخالفه يحيى القطان كما في الرواية الثانية، فجعلهما معاً بعد النبي ﷺ، وكذا وقع في رواية موسى بن عتبة، وهي الرواية الثالثة، فصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر - رضي الله عنه - وقد وافق ابن نمير إسماعيل بن زكريا، أخرجه الإسماعيلي من طريقه، وأخرجه من طريق ابن المبارك فلم يعين الزمان، لكن قال في روايته: إنه اختفى الغلام برومين، وكان هذا الاختلاف هو السبب في ترك المصنف الجزم في الترجمة لثرد الرواة في رقبه ووقفه.

لكن للفاصل به أن يحتج بوقوع ذلك في زمن أبي بكر - رضي الله عنه - والصحابة متوافرون من غير تكثير منهم، وقوله في رواية موسى بن عتبة: يوم لقي المسلمون، كذا هنا بحذف المفعول، ويثبت الإسماعيلي في روايته، فقال فيها: يوم لقي المسلمون طيناً وأسدًا، وزاد فيها سبب أخذ العدو لفارس بن عمر، ففيه: فاقترحم الفرس بعبد الله بن عمر جرفاً، فصرعه، وسقط ابن عمر، فعاد الفرس، والباقي مثله، انتهى.

قال القسطلاني<sup>(١)</sup>: وافق ابن نمير إسماعيل بن زكريا، كما عند الإسماعيلي، وصححه الداودي، وأنه كان في خزوة مؤتة، وقال: عبيد الله أثبت في نافع عن موسى بن عتبة، انتهى.

(١) إرشاد الساري (٦/١٠٧).

قال: وماذا فعلت؟ قال: رأيت رجلاً يصيب الغدو من الغدو  
المسلمين. فقلت: إن أدركت كل أن تقدم فيه المسلم، ففعلت ذلك على  
أهله. فقلت: ففعلت فيه المسلم. فلا يرد على أحد.

قال: الزرقاني<sup>(١)</sup> وكذا صوبه ابن عبد البر، انتهى. وقال الحافظ في  
الدرر: بعد ذكر حديث ابن عمر - رضي الله عنه - عن البخاري، اختلف في  
رفع هذا الحديث، والأكثر على ترجيعه لموقوف، انتهى. قلت: رآه بشير  
جميع البصري، إذ ذكر أولاً حديث ابن عمر - قتلها - ثم ذكر طريقه النصفان  
وربما سمعنا وموقفاً، وحالفهم أبو داود، فذكر من رواية يحيى بن أبي داود  
عن عبيد الله بن فضال عن مرفوعة، ثم قال: قال أبو داود<sup>(٢)</sup>: وقال غيره: رده  
عنه حذلق بن الوليد، ثم أخرج حديث ابن عمر لمقط البخاري.

قال مالك فيما يصيب الغدو من أموال المسلمين، (إنه) الضمير للفتان (إن  
أدرك) ببناء المضارع أي صاحبه، ويحتمل بناء المحذوف (قيل أن يقع فيه  
لعقاسم) أي الأتعب (فهرد على أهله) أي مردود على صاحبه عدلاً (وأما ما  
وقعت فيه المسلم فلا يرد على أحد) قول البخاري<sup>(٣)</sup> ومعنى الرد ههنا أنه لا  
يكون أحد به دون ثمن، انتهى. قلت: وبذلك قال الحنفية وأحمد، كما تقدم  
ومحذوفاً. قال الزرقاني<sup>(٤)</sup>: وبه قال عمر - رضي الله عنه - وسلمان واللبث  
وأحمد وأخرون، انتهى.

قلت: قد أحسن الزرقاني هذا من كلام الحافظ إذ قال: عمر  
وسليمان بن ربيعة وعقل. واللبث ومالك وأحمد وأخرون، وهي رواية عن

١: اشرح الزرقاني: (٩/٢٦) و(١٠/١٢) و(١١/٢٤).

٢: ابن أبي داود كتاب نهج (٢٩٩) طبع للجهود (١٢/٢٦٠).

٣: المصنف (١٠/٢٤).

٤: اشرح الزرقاني: (٩/٢٦).

أحسب أنهما وبذلها أني أني الرضا عن أمه عن فقهاء نسمة، إن وحده  
صاحبه قبل نفسه فهو أحسن به، وإن وحده بعد النسمة فلا يأخذ إلا بالنسمة،  
السنن

وهذا حكى من ذهب عمر وسليمان بن ربيعة ونسبت مخالف ما تقدم في  
كلامه موفق، إن حكى عنه حذم الرد بعد النسمة أصلاً، ويؤيد نسوة ما ذكر  
رواية سعيد في النسمة، إن حصر - رضي الله عنه - كتب إلى نفسه - أي  
رجل من المسلمين أقات رقبته ومعاذته بهبه - فهو حر من غيره، وإن أحده  
في أبيه لتجار بعداً قسماً، فلا سبل له إليه انتهى، وما سيجي من رواية  
الدارقطني عن عمر - رضي الله عنه - به ثل سبل الدافعة، اللهم إلا أن يكون  
عنه روايان

ثم قال الحافظ: واحتجوا بحديث من بن عباس - رضي الله عنه - روى  
عنه برواهما أحمداً، شافعي، و حجة الدارقطني وإسناده ضعيف جداً، انتهى،  
على - لكنه يزيد بن زياد عن ابن عمر والفقهاء النسمة وغيرهم، ويتفق برواهم  
في المنية، ذكرها صاحب المدونة .

وقال الحافظ في التاريخ: "روى الدارقطني وأبيه في من حديث من  
عباس، روى بهما أحمد، وهو، فاستفادوا منهما، إن وحده، صاحبه  
سبل أن يقتله، فهو أحسن به، وإن وحده قد فسور، قال شاذ الحجة بالمرس، وفيه  
لحسن من عمارة، وفيه، وروى أبو داود عن النعمان - بن أعين - عن  
صرفه، ووجد رجل مع رجل ثاقب له، فارتعابا إلى نسي بنية، فقام أحدهما البنية  
لها له، والآخرة أنه سبها من العادة، فقال: إن شئت أن تأخذني بالنسب  
الذي استأذنه به، قالت: حتى به، وإذا يغلب عن ثاقب.

رسائل مائة من رجل حار السم من غلامه، ثم غرره  
 المسجون، قال مالك: صاحبه أولى به بغير ثمن، ولا  
 غرام، ما لم يضمنه المشركين.....

وروي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «في الباب  
 عن ابن عمر - رضي الله عنه - نحوه آخره اندر قطي وإطيرامي وابن عدي من  
 ثلاثة طرق ضعيفة جداً عن أبي هريرة عن سالم عن أبيه، والمحموط عن ابن عمر  
 ما أخرجه البخاري، كما تقدم، وحديث من رفعه، ولا أكثر على ترجيح  
 القوي، وروي الترمذي عن طريق قبيصة عن عمر - رضي الله عنه - قال: من  
 أهدى المشركين من أموال المسلمين - فظنهم عديم، وإن وجد متاعه بحث،  
 فهو أحق به من غيره، فإذا أفسد فلا، فهو أحر به من غيره، والفقير، وأخرج ابن  
 أبي شيبة عن حديث علي بن حجر ذلك مرئوفاً، وفي الباب عن عبد بن ميثم ذكره  
 البيهقي، وفي ابن كعب - انتهى.

(وسئل) الإمام مالك عن رجل حار السم من غلامه) أي  
 استلبه عليه (ثم غنمه المسجون، فقال مالك: صاحبه أولى به بغير ثمن ولا  
 قيمة ولا غرام) قال البخاري: «يريد أن به أن يأخذ، ولا يدفع فيه ثمن، وهو  
 ما يروى يوم أنقذه، ولا ثمن إن كان وقع فيه تباع من مضره من أن  
 يضمن، ولا يضمن صاحب ذلك من أنفق عليه ولا يكسبه بيده، انتهى. أما لم  
 يضمنه المشركين) قال البخاري: ووجه ذلك أن العبيد لا ينقل من مال المسلمين  
 شيئا من العبيد، وإنما ينقل عنه بالقيمة، وإن كان القاصي أمر حسن.  
 وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك صاحب بقرره عليه حال العبيد، فكان قد أهدى  
 عمر عمره، أي: قد عرفنا بما على أن الأنفة الأربعة متفقاً على أنه قبل  
 نفسه، مع أنه خلافه الرعي وغيره.



فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمُفَاسِمُ، فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَكُونَ الْعِلَامُ يُسَبِّدُهُ بِالْثَمَنِ،  
إِنْ شَاءَ

قَالَ مَالِكٌ فِي أُمِّ وَثِيلٍ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - خَارَهَا الْمُشْرِكُونَ،  
ثُمَّ غَنَمَهَا الْمُسْلِمُونَ، فَتَبِعْتُ فِي الْمُفَاسِمِ، ثُمَّ عَرَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ  
الْفَتْحِ: إِنَّهَا

(فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمُفَاسِمُ، فَإِنِّي أَرَى أَنْ يَكُونَ الْعِلَامُ لِسَيِّدِهِ بِالْثَمَنِ، إِنْ  
شَاءَ) قَالَ الْبَاجِي<sup>(١)</sup>: يَرِيدُ بِالثَّمَنِ الَّذِي صَارَ إِلَى الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ بِالْقِسْمَةِ إِنْ  
كَانَ الثَّمَنُ بَيْعَ وَقَسَمَ الْأَمَانُ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ قَسَمَ فَبَيْعِهِ يَوْمَ دُفِعَ إِلَيْهِ فِي  
الْقِسْمَةِ، وَسَوَاءٌ دَحَلَ الثَّمَنُ زِيَادَةً أَوْ نَقْصَانًا عَمَّا أَوْعَدَ، فَإِنْ صَاحَبَهُ لَا  
يَأْخُذُهُ إِلَّا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ بِسَبَبِ قَدِيمٍ كَالشُّفْعَةِ، انْتَهَى.

وَقَدْ عَرِفْتُ نِيْمًا سَبَقَ أَنْ الْأَمْنَةُ الثَّلَاثَةُ خَيْرُ الشَّافِعِيِّ مَتَّفِقُونَ فِي الْفِرْدِ بَعْدَ  
الْقِسْمَةِ، إِلَّا فِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ: لَا يَرُدُّ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مَطْلَقًا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
- رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى أَصْنَفٍ: إِنَّهُ يَرُدُّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا مَطْلَقًا بِمَا قَبِيعَةً، كَمَا  
تَقْدُمُ.

وَلَا تَلْتَمِسُ مَسْأَلَةَ الْبَابِ بِالْعَبْدِ الْأَنْقِي، فَفِيهِ خِلَافٌ لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، إِذْ  
قَالَ: لَا يَمْلِكُونَهُ، فَيَرُدُّ عَلَى مَالِكِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَيْضًا بِدُونِ الْقِيَمَةِ، وَيُعْطَى  
صَاحِبُ التَّنْصِيبِ مِنْ بَيْتِ الْعَالِ، كَمَا تَقْدُمُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ الْهِدَايَةِ، وَلَا  
فَرْقَ عِنْدَ مَالِكٍ وَصَاحِبِي أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْأَسِيرِ وَالْأَنْقِي، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ  
رِوَايَتَانِ كَالْمُذْهَبَيْنِ، كَمَا تَقْدُمُ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَصَرَّحَ فِي «الْمُدَوَّنَةِ»: أَنَّ الْعَبْدَ  
الْأَنْقِيَّ وَغَيْرَ الْأَنْقِيَّ سَوَاءٌ، لَيْسَ مُسَادَاتُهُمْ أَنْ يَأْخُذَهُمْ إِلَّا بِالْثَمَنِ، انْتَهَى.

(وَقَالَ مَالِكٌ فِي أُمِّ وَثِيلٍ رَجُلٍ) بِإِصْطِحَاقِ التَّوَلَّدِ إِلَى رَجُلٍ أَيْ أُمِّ وَلَدٍ لِرَجُلٍ  
(مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حَارَّهَا الْمُشْرِكُونَ، ثُمَّ غَنَمَهَا الْمُسْلِمُونَ، فَتَبِعْتُ) بَيْنَاءُ الْمَجْهُولِ  
(فِي الْمُفَاسِمِ ثُمَّ عَرَفَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ الْقِسْمِ) فَقَالَ مَالِكٌ فِي تِلْكَ الصُّرُورَةِ: «إِنَّهَا» أَيْ

(١) الْمُنْتَقَى (١٨٦/٣).

وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهَا بَيْتٌ فَهُوَ لَهَا مَسْكَنٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى  
سَيِّدِهَا أَنْ يَتَّقِدَ بِهَا وَلَا يَأْتِ بِهَا وَلَا يَأْتِ بِهَا وَلَا يَأْتِ بِهَا وَلَا يَأْتِ بِهَا  
شَرَفُهَا وَلَا يَسْتَحِلُّ فَرْجَهَا وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوفِ لَا تَنْتَبِذُهَا  
بِكُلْفٍ أَنْ يَتَّقِدَ بِهَا إِذَا حَرَّحَتْ فَهَذِهِ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ فَتَسْمَى لَهُ أَوْ  
تُسَمَّى أُمُّ وَلَدٍ تَسْمَى لَهُ وَتَسْتَحِلُّ فَرْجَهَا

أُمُّ الْبَوْلِ (لَا مَيَّ) فِي الْمَلِكِ الْهِنْدِيِّ فِي الْمَصْرِفَةِ أَوْ الْمَشْرِقِ وَهَذَا  
مَعْنَى وَتَلَا مَعْنَى بَيْتِ الْمُحْجَرِ ذَلِكَ لِحُرْمَانِ الْحَرَمِ فِيهَا بِأَمْرٍ مِنَ الْبَوْلِ

(وَأَمَّا أَنْ يَتَّقِدَ بِهَا) (الْإِمَامُ) مِنَ الْمَيِّ: (السَيِّدُ) أَيُّ بِعْطِيهَا سَيِّدُهَا وَبَعْضِي  
مَنْزِلَتِهَا لَمْ يَكُنْ وَفَعَلَ فِي سَهْوِهِ قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ (الْإِمَامُ) ذَلِكَ أَيُّ لَا يَعْصِي  
أَمْرَهُ مِنْ بَيْتِ الْحَالِ (فَعَلَى سَيِّدِهَا) رَجُوبٌ (أَنْ يَتَّقِدَ بِهَا) مِنْ عَدَمِهِ (وَلَا  
يَتَّقِدَ) بِأَرْقِيعٍ وَتَقَعَتْ (وَلَا أَرَى لِلَّذِي صَارَتْ لَهُ) أَنْ يَفْعَلَ فِي سَهْوِهِ مِنْ  
الْمَيَّةِ (أَنْ يَسْتَحِلَّ) لِحُرْمَانِ الْحَرَمِ فِيهَا فِي الْحَسَةِ

(وَلَا يَسْتَحِلُّ فَرْجَهَا) لِأَنَّهُ حَرَامٌ سَيِّدُهَا (وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ) بِأَنَّ حُرُوفَ  
الْحُرُوفِ لَمْ تَقْهَرْ عَلَيْهِمْ فَالْمَشْرِقُ وَلَا يَحِلُّ فَرْجَهَا وَعَلَى كَوْنِهَا سَيِّدَتِهَا  
بِقَوْلِهِ (لَا تَنْتَبِذُهَا بِكُلْفٍ) بَيْتُ الْمُحْجَرِ أَيُّ يَوْمٍ (أَنْ يَتَّقِدَ بِهَا إِذَا حَرَّحَتْ)  
بِالْحَبْلِ فَارَادَ وَالْحَبْلُ التَّهْنِيسُ أَيُّ مَوْجِدٌ عَلَى أَحَدٍ وَوَقَعَ فِي عَضْرِ الْمَخِ  
الْمَهْدِيَةِ (حَرَّحَتْ) بِأَحَدٍ وَبِأَحَدٍ وَبِأَحَدٍ وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ الْمَخِ (فَهَذِهِ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ) أَيُّ  
وَحُوبِ الْإِفْتِدَاءِ بِمَنْزِلَةِ وَجُوبِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ فَلَسَّ لَهُ أَيُّ تَسْمَى  
(أَنْ يَسْمَى) بِأَنَّ الْفَاعِلَ مِنْ تَسْمَى أَوْ الْإِسْلَامُ

قَالَ الْبَاحِي: أَيُّ لَا يَحُورُ لَهُ ذَلِكَ فَيَحْجِرُ عَلَى تَشْكِكِهَا (أُمُّ وَلَدٍ) مَعْمُولٌ  
تُسَمَّى (تَسْتَحِلُّ) بَيْتِ الْمُحْجَرِ وَكَأَنَّ قَوْلَهُ (وَيَسْتَحِلُّ فَرْجَهَا) أَيُّ يَسْتَحِلُّهَا عِزُّ  
سَيِّدِهَا فَانْقَاءُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا فِيهِ قَوْلُ الْبَاحِي<sup>(١)</sup> وَهَذَا كَمَا قَالَ إِنْ أُمُّ

أولاد قد نزلت ولاؤه لسيدها، ولم يكمل عتقها؛ لأن سيدها قد بقي - فيها الاستمتاع، وأكثر أحكام لرق من انشراح السالك والمححر وصير ذلك، فإذا عتقها، انشركون، ثم صدرت بأمر المصلحين بالغنيمه، فإذا علم بذلك قدر القصة فهي لسيدها، وإن لم يعلم ذلك حتى تسيبها المقام، فإن ما نكأ قال: يفتديها الإمام لصاحبها، وقال ابن القاسم وغيره من أصحابنا: يفتديها لنفسه صاحبها، وجه قول مالك: أن سيدها يجبر على فككاتها، وليس سبب ذلك من جهته ولا من جهتها، وإليه ألزمه الإمام ذلك بما فعل من لقسمه، وليس هذا بمنزلة لأمة؛ لأن ته تركها، وهذا ليس له إسلامها وتركها.

وجه الرواية الثانية: أن صاحبها فيها بنية ملك، فلزمه أن يفتدي ذلك المملوك منها، وقوله: فإن لم يفتد بها الإمام، يريد أن الإمام إن شاء أو جب عليه من ذلك، أو رأى فيه ضرر ما رأى مالك، فإن على سيدها أن يفتديها على كل حال. وساد يفتديها<sup>١</sup> اختلف أصحابنا فروى ابن القاسم عن مالك أن عليه أن يفتديها بشئها الذي أخذها به، كان أكثر من قيمة أو أقل، وحكى ابن الموزان عن أشهب والمعيرة: أن على سيدها لأقل من القيمة والشئ، انتهى.

وقد عرفت قيمة سبق أنهم لا يملكون المكاتب والمسلم وأما تولد عند الحنفية، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد في أم الولد خاصة، فترد على صاحبها بعد القصة أيضاً. قال صاحب الدر لصفتار<sup>(١)</sup>: لا يملكون حرناً ومذنباً وأماً ولدناً ومكاتباً لغيرهم من وجه، فإذا ملكه مملوكاً لكن بعد القصة، تزدى قيمته من بيت المال، قال ابن عابدين: أي تزدى قيمته لمن وقع في يده، انتهى.

وَسَيَّلَ مَا بَيْنَكَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ إِلَيَّ أَوْضَى الْعَدُوِّ فِي الْمُعَاذَةِ،  
أَوْ فِي التَّجَارَةِ، لَيْسَتْ بِي الْحُرُّ أَوْ الْعَبْدُ، أَوْ يَوْهَانُ لَهُ، فَقَاتِلْ، أَمَّا  
الْحُرُّ، فَإِنْ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ، ذَنْبٌ عَلَيْهِ، وَلَا يُسْرِقُ. وَإِنْ كَانَ وَهَبَ  
لَهُ، فَهُوَ حُرٌّ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.....

(ومثل) بيناء المجهول (مالك عن الرجل يخرج إلى العدو) وفي النسخ  
المصرية<sup>(١)</sup> إلى أرض العدو (في المعازة) أي ليقادي ما أسروه من المسلمين  
(أو في التجارة) أي خرج إليهم في أمر التجارة، وفي النسخ المصرية: أو  
للتجارة، وهو ظاهره قال الباجي<sup>(٢)</sup>: الخروج إلى أرض العدو على ثلاثة  
أضرب، الجهاد والمعازة والتجارة.

(فيسري الحر) قال الباجي: شراء الحر لا يقع إلا مان لا يعلم أنه حر،  
فاشتراه، ثم تبين له ذلك، ولعله سمى الفداء شراء، انتهى (أو العبد) أي  
اشترى العبد (أو يوهان له، فقال) مالك في جواب هذه المسألة: (أما الحر فإن  
ما اشتراه به) أي من الثمن، ونلفظ اشتراه به، هكذا في جميع النسخ المصرية،  
ودفع التحريف فيه في النسخ الهندية فوقع اشتراه له (بين عليه) أي على المبيع  
الحر سواء اشتراه بأمره أو بغير أمره، قاله الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

(ولا يسرق) بيناء المجهول، أي لو جرب فداؤه على نفسه، وحرمة  
مقامه مع قدرته على الفداء، فوجب رجوعه عليه؛ لأنه اشتراه بما كان يلزمه،  
وهو مقدم على جسارة المسلمين في فداء نفسه، إذا قدر عليه، قاله أبو عمر،  
كذا في الزرقاني.

(وإن كان) الحر (وهب) بيناء المجهول (له) أي للدخول عليهم (فهو حر)  
كما كان قبل ذلك حراً (وليس عليه) أي على الموهوب الأسير (شيء)

(١) انظر الاستذكار (١١/ ١٣٠) قوله في «المعازة» فهو تحريف.

(٢) «المنقح» (٣/ ١٨٧).

(٣) (٣/ ٢٠).

إِذَا أُنْ بُكُونُ الرَّجُلِ أُعْطِيَ مِمَّا شَتَّ مَالَهُ فَبِهِ نَعْنُ عَلَى الْحُجَّةِ،  
 مَشْرُكَةً مَا أَشْرَى بِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَهِيَ سَبْعَةُ الْأَوَّلِ مُجِيرٌ فِيهِ، إِنْ  
 دَانَ، أَوْ بِأَحَدِهِ، وَنَدَفَعَ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ  
 أَنْ يَسْلِمَهُ أُنْسَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ وَجِثَ لَهُ مَسْلُكُهُ الْأَوَّلُ إِحْدَى بِهِ، وَإِلَّا  
 شَرَّهَ عَلَيْهِ، إِذَا أُنْ بُكُونُ الرَّجُلِ أُعْطِيَ فِيهِ سَبْعًا مُكَافَأَةً، فَيَكُونُ مَا  
 أُعْطِيَ فِيهِ غَرَامًا عَلَيْهِ، سَبْعَةً إِنْ أَحْتَأَ أَنْ يَسْلَمَهُ.

الموهوب (إلا أن يكون الرجل) أي الموهوب له (أعطى فيه) أي في الأسر  
 الموهوب (سبعا مكافاة) على (الجهة فهو) أي ما أعطى مكافاة (دين على الحر)  
 الأسير الموهوب (بمنزلة ما اشترى به) أي كما كنت القبضة في صورة اشتراء  
 ديناً عليه، كذلك ثواب الجهة دين عليه.

وأما العبد المأسور عددهم إذا اشتراه الداخل عليهم (سبعة سبعة الأول  
 بحجر فيه) سبعة المجهول من المصارف، وهي بعض المسح، مخبر بـ  
 المضمون، وتفسير الخبر أنه (إن شاء أن يأخذه ويندفع إلى الذي اشتراه منه  
 فذلك) حاشي (ثم) وإن أحب أن يسلمه، أي تركه إلى الذي اشتراه (أشبهه) الله.  
 (وإن كان) ذلك العبد الأسير (وهو) سبعة المجهول (له) أي لداخل  
 (فـ) سبعة الأول أحق به، ولا شيء عاينه، أي على السبعة الأول (إلا أن يكون  
 لرجل) الموهوب له (وأعطى فيه) أي في أحد الأسير (سبعا) لأحد الحروب  
 (مكافاة) لهم (فيكون ما أعطى فيه غراماً) يضم الغين التمجئة ويكون الثراء  
 السبعة، هو ما يلزم إذاؤه، كما في «مختار الصحاح» (على صيده) أي يجب  
 عليه أدؤه (إن أحب أن يشتبهه) وإن أحب تركه فله ذلك، وبهذا التفسير قال  
 الإمام أحمد، وكذلك الحنفية أيضاً في العبد، إلا أن عندهم يجب القيمة في  
 صورة الجهة أيضاً، وفي البحر تفصيل، يأتي ذكره.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: إن أخذ أي ما استولى عليه الكفار أحد الرعية بوجه أو

مروءة أو غير شيء، فصاحبه أحق به بحري شيء، وقال أبو حمزة: لا يأخذه إلا الغيبة، كأنه صار ملكاً لأحد عبته، فأشبه ما لو قسم.

ولما: حدثت لناقة العصباء المتقدم ذكره، ولأنه لم يحصل في يده دعوى، فكان صاحبه أحق به، كما لو أدركه في الغيبة قبل نفسه، وأما إن اشتراه رجل من الغدير، فليس لصاحبه أخذه إلا باليمن، لما روى سعيد حدثنا عثمان بن مظفر الشامي ما أبو حريز عن الشعبي قال: أشجار أهل ماء<sup>(١)</sup> وأهل جنولاء<sup>(٢)</sup> على العرب، فأصابوا سبياً من سبائ العرب، ورقيقاً ومعتقاً، ثم أتوا المسلمين من الأفرع عذمل عمر - رضي الله عنه - غواهم، ففتح ماء، فكتب إلى عمر - رضي الله عنه - في سبائ المسلمين، وبيعهم وماعهم، ثم اشتراه التجار من أهل ماء، فكتب إليه عمر - رضي الله عنه -: أن المسلمين أحرر المسلمين، لا يخلوهم، ولا يخلعهم، فأرسل رجل من المسلمين إيماناً، رقيقه ومعتقه بعينه، فهو أحق به، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما قسم فلا يبيع إليه.

وأما حر اشتراه التجار، فإنه يرد عليهم رؤوس أموالهم، فإن الحر إذا يباع، لا يشتري، وقد الفاضي - ما حصل في يد يهيد أو سرقة أو غيره، فهو كما لو وجدته صاحبه بعد القسمة، مثل يكون صاحبه أحق به بالبيعة؟ على روايتين، والأولى ما ذكرناه، انتهى.

وفي التهذيب<sup>(٣)</sup> إذا دخل دار العرب فاشترى ثلث، أي الذي استولى عليه العربي، وأخرجه إلى دار الإسلام، فملكه الأول بالحدود، إن شاء أحده الناس الذي اشتراه به، وإن شاء تركه، لأنه ينصرف مالاخذ مجتأ،

(١) ماء من ماء ديار، مدينة همدان، معجم البلدان (٢/١٤٠٦).

(٢) جنولاء: ناحية من ناحية السواد في طريق خراسان، معجم البلدان (٣/١٠٧).

(٣) (١/٢٩٢).

## (١٠) باب ما جاء في السلب في النفل

ألا يرى أنه قد وقع تعرض بمقتضى ذلك، فكان اعتدال النظر فيه فداء ولو وعيوه  
نفسهم، بأخذه بغيره، لأنه ست له مثل خاص، فلا يراد إلا بالتخلف، انتهى

وهذا كله في العبد، أما في الحر ومن هو معاد، فقد قال ابن القيم<sup>(١)</sup>  
نحت قول صاحب «الهداية»: لا يملك عليها أهل الحرب مديون ولا أمهات  
أو ذلها ولا مكانيتها ولا أحرارها، فثاني، وينفرد على عدم ملكهم مولاة، أنهم  
لو أسروا أم ولد لمسلم أو مديوناً، أو مكانة، ثم ظهر نسيانهم أخذها ما نكح  
بعد انقضاء بغير شيء، وبموضع الإمام من وقع في فستة من بيت البائنة قبته،  
وغير الشرى فاحر ذلك منهم، أخذه به بغير نسي ولا عوض، انتهى.

فعلهم منه أن هي صورة شراء الحر لا بيع التمن ولا تعوض عندنا، وفي  
الشرح التصريح الكبير: وذكر عن إبراهيم في المسلم يشتري من أهل الحرب الحر  
المسلم قال: شبه بكونه ديناً على الحر، وإنما أراد به إذا اشترى بأمره لأن الحر  
لا يسرق فلم يكن هذا العقد شراء في الحقيقة، وإنما كان قد أفتى به المسلم، وإن  
كان غير أمره فهو منطرح فيما أتى، وإن كان بأمره فهو دين له عليه، لأنه  
كالمستفرض منه حين أمره بأن يؤدي فداءه، ألا ترى أنه لو أمره بأن ينضي عنه  
دين، كان له أن يرجع به عليه، ولو قضى الدين غير أمره، ثم يرجع عليه، انتهى.

## (١٠) ما جاء في السلب في النفل

يعني ما جاء في أحكام السلب في جملة أحكام النفل. فإن السلب أنما  
من النفل، لا يثبت عند المذاهب، والله أعلم بما في ذلك، ومصدر سعتي  
السلوك، قال المحقق سنة سلباً وسلباً، أحسنه كماله، والسلب بالانحراف  
ما سلبه انتهى، وقال المحقق: مع المصلحة واللام بعدها موحداً، ما يوجد  
مع المعارف من ملبوس وعمره عنه الجمهور، انتهى

(١) فتح الباعث (٥/٢٦١)

واختصموا في أحكام السلب في قروح كثيرة، تدور عليها الأحاديث،  
فلندم أولاً لتحقيق المذاهب كدأبنا في هذا الترجيح، ففي السلب<sup>(١)</sup> عن  
السادة: هل يجب سلب المقتول للقاتل أو ليس يجب، إلا أن ينسب الإمام؟  
فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال مالك: لا يستحق القاتل سلب المقتول، إلا أن  
ينفذ الإمام على جهة الاختصاص، وذلك بعد الحرب، وبه قال أبو حنيفة  
والشافعي، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة من السلف هو واجب  
للقاتل، قال ذلك الإمام أو لم يقل.

ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال، ولم يشترط فيه شيئاً،  
ومهم من قال: لا يكون له السلب إلا إذا فله مقتلاً غير مدبر، وبه قال  
الشافعي، ومنهم من قال: إنما يكون له السلب، إذا كان القاتل قبل معصية  
الحرب أو بعدها، وأم إن قتل في حين المعصية فليس له سلب، وبه قال  
الأوزاعي، وقال قوم: إن استكثر الإمام نسلب جاز أن يحصيه انتهى.

قلت: واختلفوا أيضاً في ما يدخل في السلب، وهل يعم كل قاتل أو  
يخص صاحب أسوم؟ وهل يعطى بخراجه أو يحتاج إلى الذب؟ وهل يعم كل  
قتل أو يخص باب المقاتلة؟ وغير ذلك مما سباني بيان.

قال الشافعي: من قتل من أحدنا منهم مقتلاً على القتال فله سلبه غير  
محبوس، قال ذلك الإمام أو لم يقل.

قال السوفن<sup>(٢)</sup>: في هذه المسألة فصول ستة، أحدها: أن القاتل يستحق  
السلب في العسلة ولا نعلم فيه خلافاً، والأصل فيه قول النبي ﷺ: «من قتل  
كافراً فله سلبه» روى الجماعة عن النبي ﷺ. منهم أنس وسمر بن حنبل

(١) إبدان المحجورة (١٦١/٣٠٤)

(٢) ألفرد الشافعي (١٣/١٦٣)



وفيه حدث، وروى أبو قتادة فذكر حديث الشاه، ثم قال: «ما بقي عنده»<sup>(١)</sup>، وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يوم حنين: «من قُتل فلا فداء له»<sup>(٢)</sup>، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً، فأخذ أسلحتهم، وراه أبو داود.

وقالته: أن السب كل ما ليس بحق السهم أو ليرفع حائض والمراد بالصبي والمجنون، وروى عن أبي عمر - رضي الله عنهما - أن أبا عبد الله ع إذا سار يدار مولاه، فقتل لم يستحق السب، ولم يرفع يده، ولشافعي ممن لا سهم له عورته. أحدهما لا يستحق السب لأن السهم أخذ منه لاجتماع سببه، وهذا مع يرافقه وألصق<sup>(٣)</sup>.

ولما عدم السهم لم تكن المنازل مبررة لا يستحق السهم ولا ليرفع، قاله من المحدثين بالصبي على التفسير لم يستحق السب، وإن قتل، وعنه مذهب الشافعي، وإن - برز العبد بغير إداره مولاه لم يستحق السب - لأنه عاصي، وكذلك كل عاصي، كما دخل بغير إداره الأمير.

ولكلها: أن السب لا يقتل في كل حال إلا أن يخرج العدو، أنه قال استأفني وأمر بغيره وأمر الحبيب، وكان مبروراً، إذا أفضى الفرجان فلا سب له، إنما المثل بين معدود رخصه قول شافعي، وكذا قال الأوزاعي وسعد بن عبد الحميد وأبو بكر بن أبي مريم: السب للقاتل ما لم يسله أصحبه بعضها إلى بعض، فإذا كان كذلك فلا سب لأحد.

ولما عدم الحديث، ولأنه إن قتله إمام قتل القاتل، بعد سببه في حوزة الفداء المرفعة، إلا أنه يقول: قلنا: الدنيا رأيت رجلاً من الصوريين، قد غلا رجلاً من المسلمين، وروى سعد في قصة أرومي عفرني بالمسلمين فقتله المزدني، وأعطاه محمد بعض ماله، فقال له رسول الله ﷺ: «ما معك يا حائل»

(١) أخرجه البخاري (٢١١٤)، ومسلم (١١٤١)، وأبو داود (٢٧٧٧)، والترمذي (١٥١٢).

أن ندفع إليه سلب قتيله؟ قال: استكثرته له، قال: ففادقعه إليه، الحديث<sup>(١)</sup>  
رواه أبو داود.

ورابعها: أنه إنما يستحق السلب بشروط أربعة.

الأول: أن يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم، فإن قتل امرأة أو صبياً أو شيخاً عانياً، ونحوهم ممن لا يقاتل، لم يستحق سلبه، لا معله فيه خلافاً، وإن كان أحد هؤلاء يقاتل استحق قتله سلبه؛ لأنه يجوز قتله، ومن قتل أسيراً نه أو غيره، لم يستحق سلبه.

الثاني: أن يكون المقتول فيه منعة، غير مشن مانجراح، فإن كان مشنأ بالجراح، فليس لقاتله شيء من سلبه، وهذا قال مكحول وجرير بن عثمان والشافعي، لأن معاذ بن عمرو بن الجموح أثبت أبا جهن، وبذقت عنده ابن مسعود، ففرض النبي ﷺ بسلبه لمعاده، ولم يعط ابن مسعود شيئاً، وإن قطع يدي رجل ورجليه، وقتله الآخر، فالسلب للقاطع دون المقاتل، لأن القاطع هو الذي كفى المسلميين شره، وإن قطع يديه أو رجليه وقتله الآخر، فالسلب للقاطع في أحد الوجهين، لأنه عظمه فأثبه الذي قتله، والثاني: سلبه في الغنيمة؛ لأنه إن كانت رجلاء سائعين فك يفتو، وإن كانت يده سائعين فإنه يقتل بهما، ولا يستحق القتلى سلبه، لأنه مشن بالجراح، وإن عاتق رجل وجلاً، يقتله الآخر، فالسلب للقاتل، وهذا قال الشافعي، وقال الأوزاعي هو للعائق.

ولنا عموم الخبر، ولأنه كفى مسلمين شره، وكذلك لو كان الكافر مشنأ على رجل يقتله فجاء آخر من وراءه فقتله سلبه للقاتل، وبإليل قصة قتيل أبي قتادة.

(١) أخرجه مسلم (١٧٥٣)، وأبو داود (٣٧٩٩).

الثالث: أن يقتله أو يشغله بجراح تجعله في حكم المقتول، فإن أسر رجلاً لم يستحق سلبه، سواء قتله الإمام أو لم يقتله، وقال محكول: لا يكون السلب إلا لمن أسر صعباً أو قتلته، وقال القاضي: إذا أسر رجلاً فقتله الإمام صبراً، فسلبه لمن أسره؛ لأن الأسر أصعب من القتل، فلذا استحق السلب بالنقل كان نسيهاً على استحقاقه بالأسر، قال: وإن استيقض الإمام كان له فداء أو رقبته وسلبه؛ لأنه كفى المسلمين شره، ولنا أن المسلمين أسروا أسرى يوم بدر، فقتل النبي ﷺ بعضهم، واستبقى سائرهم فلم يعد من أسرههم أملاً بهم ولا فداءهم، وكان فداءهم شية.

الرابع: أن يمرر بنفسه في قتله، فإن رماء سهم من صف المسلمين لقتله، فلا سلب له. قال أحمد: السلب للقاتل إنما هو في المبارزة، لا يكون في الهزيمة، وإن حمل جماعة من المسلمين على واحد، فقتلوه، فانسحب في العينة، لأنهم لم يغروا بأنفسهم في قتله، وإن اشترك الثتان في قتله، فظاهر كلام أحمد أن سلبه عزيمة، فإنه قال في رواية حرب: له السلب إذا انفرد بقتله، وحكى أبو الخطاب عن القاضي: أنهما يشتركان في السلب، لقوله ﷺ: «من قتل» وهذا يعم الواحد والجماعة.

ولنا أن السلب يتم يستحق ذلك بالترهيب في قتله، ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين، فلم يستحق به السلب، كما لو قتله جماعة، ولم يلق أن النبي ﷺ شارك بين اثنين في سلب، فإن اشترك اثنان في صبره، وكان أحدهما أطلع في قتله من الآخر فانسحب له، لأن أبا جهل صبره معاذ بن عمرو ومعد بن عفرة، وقال ﷺ: «كلاهما قتله»، وفقى بسلب لمعد بن عمرو.

وإن انهزم الكفار كلهم، فأدرك إنسان منهزماً منهم، فقتله فلا سلب له؛ لأنه لم يغرر في قتله، وإن كانت الحرب قائمة فانهم أحد منهم، فقتله إسالة عليه لثانته؛ لأن الحرب قر وكر، وقد قتل سلمة بن الأكوع طليعة للكفار، وهو منهزم، فقال النبي ﷺ: «له سلب أجمع»، ويؤيد قال القاضي.

وقال أبو ثور وداود وابن المنذر: السب لكل قاتل، نعموه الخبير، ولا يشبهه في استحقاق السب، أن تكون المصارعة بين الأسياف، لأن كل من قضى فيه الحد من عهد النبي ﷺ ليس فيهم من نقل إليه أنه أدن أو في المصارعة مع أن عموم الحد يقتضي الاستحقاق لكل قاتل.

وحاشها: أن السب لا يحسن، روي ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وبه قال القاضي وابن المنذر وابن حبيب، وقال ابن عباس: يحسن للعموم قوله تعالى: ﴿وَتَقَالُوا لَهُمْ نَسَبُهُمْ﴾ الآية. وبه قال الأوزاعي ومخنف، وقال سعد بن أبي السكندر: لا دم السب بخير، وذلك إيه نسا روي ابن سيرين أن أبا عبد الله بن مالك بن مازن الرواسي<sup>(١)</sup> بشعرين قطعه ونفى صلبه، وأخذ سواربه وسلبه، فلما صلى عمره رخصي الله عنه - يظهر أبيه - طحة في دأره، وقال: يا كذا لا يحسن السب، وإن سلب الجاه فمد بلغ ماداً، وأما حاشها، فكان أول سب نحس في الإسلام، رواه سعيد بن أبي الحسن<sup>(٢)</sup> ربيبة أن سب لواء بلغ ثلاثين ألفاً.

ولما ما روي عوف بن مالك ومالك بن النعمان: «أن رسول الله ﷺ نصي السب، فكانت ولم يحسنه»، ولا حجة في قول أحد مع قوله ﷺ، وإذا سب هذا هو السب من أصل العيبة، وقال مالك: يحسن من نحس لنفسه.

بأنه أنه يحسن نصي السب للقاتل مطلقاً، ولم يقل أنه احتسبه من نحس لنفسه، لأنه لو احتسب به أوجب إليه معرفة فيك وفردك، ولم يقل بذلك.

(١) سورة الأمان: الآية (٥).

(٢) (١) الأوزاعي - لا يسمي ابن أبي السكندر.

(٣) (٢) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وسأدفعها! أن الظالم يسحق السبب، فإن ذلك الإمام أو ثم يقاتله، وبه قال الأوزاعي والثابت الشافعي وإسحاق وإبراهيم وأبو ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يستحقه إلا أن يشترط الإمام به، وقال مالك: لا يستحقه إلا أن يقول الإمام ذلك، ولم ير أن يقول الإمام إلا بعد انقضاء الحرب، على ما تقدم من مدحه في القتل، وقد روي عن أحمد بن حنبل قوليهم، وهو اعتبار أبي بكر.

واحتجوا بما روي في قصة حمزة<sup>(١)</sup>، أن حلفاء أخذ بعض سلبه وأعضاء بعضه، فنكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: فلا يعطه يا خالد، وروى سعيد وأبو داود<sup>(٢)</sup>، وروى بإسنادهما عن شير بن علفية قال: يارثت رجلاً يوم الغامدية، فقتلته وأخذت سلبه، فأثبت به سبعة فخصب سبعة أصحابه، وقال: إن هذا سلب شير، خير من اثني عشر ألفاً، وإننا قد نكثناه إياه، ولو كان حقاً له لم يخرج إلى قتله، ولأن عمرو - رضي الله عنه - أخذ الخمس من سلب النبراء، ولو كان حقاً له لم يجر أن يأخذ منه شيئاً، ولأن النبي ﷺ دفع سلب أبي قتادة إليه من غير بينة ولا معين.

ولما عزم قوله ﷺ: من قتل قتيلاً فله سلبه، وهذا من فصايح رسول الله ﷺ المشهورة التي عمل بها الخلفاء بعده، وأعادهم التي احتجوا بها له، على ذلك، ثم سقط في ذلك، ثم قال: إذا ثبت ذلك فإن أحمد قال: لا يعجبني أن يأخذ السلب إلا برون الإمام، وهو قول الأوزاعي، وقال ابن القنفذ والشافعي: نه أحد، غير إن الإمام - لأنه مسخذه يحمل النبي ﷺ به ذلك، ولا يأمن إن أظهره عليه لا يعقده، وحده قول أحمد: أنه فعل سخطه فيه، فلم ينفذ أمره فيه إلا بادن الإمام، كأخذ سلبه، ويحتمل أن يكون هذا من أحمد على سبيل الاحتياط، ليجرح من الخلاف.

(١) هو رجل من النصارى قاتل حذوة يمدود مؤلفاً ليهودهم.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد (١٧: ٩١) ص ١٠٠، وفي الإمام سبع القاتل (١٧: ٢٢) ص ٢٢.

ثم قال الخرقى: والذباية وما عليها من ألتها من السلب، إذا قتل وهو عليها، وكذلك ما عليه من السلاح والثياب وإن كثر، فإن كان معه مال لم يكن من السلب، وقد روي عن أبي عبد الله رواية أخرى: أن الذباية ليست من السلب.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: وجعلته أن السلب ما كان القليل لا بأس له من الثياب وحمالة وقلنسوة ومنطقة، ودرع ومغفر، وبيضة، وناج وأسورة وزآن وخف، بما في ذلك من حلية. ونحو ذلك، وكفلك السلاح من السيف والرمح والسكين والكتف ونحوه؛ لأنه يستعين به في قتاله، فهو أولى بالأخذ من اللباس، وكذلك الذباية؛ ولأنه يستعين بها فهو أبلغ من السلاح.

وأما المال الذي معه في كثراته وخريطته، فليس بسلب؛ لأنه ليس من الملبوس، ولا مما يستعين به في الحرب، وكذلك رحله وأثاثه، وما ليست بقله عليه من ماله فليس من سلبه، وبهذا قال الأوزاعي ومكحول والشافعي، إلا أن الشافعي قال: ما لا يحتاج إليه في الحرب كالناج، والسوار، والخطوق والهميان الذي للشفقة ليس من السلب في أحد القولين؛ لأنه مما لا يستعان به في الحرب، فأشبهه المال الذي في خريطته.

ولنا أن في حديث البراء المذكور قبل، أنه بارز فرزيان الزأري، فبلغ سواراه ومنطقته ثلاثين ألفاً، فغلبه عمر، واختلفت الرواية عن أحمد في الذباية، فنقل عنه أنها ليست من السلب، وهو اختيار أبي بكر؛ لأن السلب ما كان على يده، والذباية ليست كذلك. ولنا حديث المديني، وفيه فصار فرسه، وأخذ سلبه، رواه الأثرم.

وإذا ثبت هذا فالذباية وما عليها من سرجها، ولجامها، وجلية إن كانت

(١) لمعني (٧٢/١٢).

عليها وجميع أمتها من السلب، هذا إذا كان راکباً عليها، وإن كان في منزله أو مع غيره لم تكن من السلب، وإن كان مسلحاً يقاتلها غير راکب عليها، فمن أحمد روايتان؛ إحداهما، من السلب، وهو قول الشافعي، والثانية، ليست منه، وهو ظاهر كلام الخرقي، واختيار الخلل.

ولا تغفل دعوى القتل إلا بينة، وقال الأزاعي: يغفل قوله، ولا يستل عن بينة. ولما قرره رحمه الله من قتل قتيلاً له عليه بينة متفق عليه، وقالت طائفة من أهل الحديث: يغفل شاهد ويبين، لأنها دعوى في المال.

ويجوز سلب القتلى وتركهم غرقاً، وهذا قول الأزاعي، وكرهه الثوري وابن المنذر لما فيه من كشف عوراتهم.

ولما قرره رحمه الله في قتل سبعة من الأكرخ: إليه سلبه أجمع، وقال رحمه الله: من قتل قتيلاً قله سلبه، وهذا يتناول الجميع، انتهى.

وفي الدر المختار<sup>(١)</sup>: سلب ما معه من مركبه وثيابه وسلاحه، ركداً ما على مركبه، لا ما على دابة أخرى، قال ابن عابد بن قول: ما معه من مركبه ومن ذهب وفضة في سفيته، أو وسطه، وخاتم، وسوار، ومطقة، في الصحيح لا ما كان مع غلامه أو نور خيمته، انتهى.

وفي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>: إذا قتل المسلم سواء كان حراً أم لا، ذكراً أم لا، مائناً أم لا، قتيلاً أعطى سلبه، سواء شرطه الإمام أم لا، ويستثنى منه النسي، فإنه لا يستحق السلب، سواء أحضر بإذن الإمام أم لا، والمخذل والسرجه والخائن ونحوهم ممن لا سهم له ولا رخص، ويشترط في المقتول أن لا يكون منهياً عن قتله، علو قتل امرأة وصبياً لم يقانلاً فلا سلب له، فإن

(١) (١/١٣٣).

(٢) (١/٢٦٤).

فأثلاً استعمله في الأسح، وهو معرض مستحق السلب عنه ثم يسقط عنه في الأصابع، لأنه مضمين له، وإنما يستحق الثأل السلب مركوب عرب، يكفي به شر كرم في حال الحرب، وكفاية شره أن يزول امتناعه، كأن يفتأ عينيه، أو يقطع يديه ورجليه، وكذا لو قطع يداً ورجلاً أو رأسه.

هو رمي من حصن أو من صف المسلمين أو قتل ذمياً نافعاً أو أسيراً أو قتله، وقد انهمز المكفاً فلا سلب، لأنه في مثالة الخطر والتغريب بالنفس، وهو متب منه.

والسلب ثياب، تقتل التي عبيد، والسحب، وألة الحرب كدراع وسلاح ومركوب وألة حرس سرج، ولجام، وشذا جزار، ومطقة، وحنم، وخفء معه، وكذا جبة<sup>(١)</sup> تقاد معه في الألبه، لا حبيبة، وهي وعاء يحضغ فيه المناع، ويجعل غنى حشر البعير مشدودة على الفرس - فلا يأخذها ولا ما فيها من الألبه والأمنعة، لأنها ليست من حاسبه ولا من حليه، ولا حنية فرسه، ولا يخص السلب على المشهور، وبعد السلب تُخرج مؤنة الحمعط والنقل وغيرها، وينقسم القيمة بعد ذلك خمسة أخماس متساوية، انتهى.

وفي شرح المصباح<sup>(٢)</sup> السلب هو ثياب الغنيل التي عليه والحداد والثرار، وهو حلف طويل، لا قدم له، يلبس في الأساق والآلات الحرب كدراع وسلاح ومركوب، ولو الفرة كان غاملاً وجلاً وعانة يده، ويظهر كلامهم أنه لا يكفي بذلك غلامه له، وإن زل الحاجة، ومفرق بين وبين حبيبة تقاد معه بأنها تدعة لمركوبه، فأكتفى بإفادة غيره، وكذا سرار ومنظف، وحمدن بما فيه، وطوق لا حبيبة مشدودة على الفرس، وما فيها من نقد ومناع غنى المذهب لأفصالها عنه وعن فسه، بين أطال حلف في الانتصار لدخولها، وبما يستحق الثأل السلب مركوب عرب يكفي به شر كالمركوب في حال الحرب.

(١) قوله الجبة مركب تقاد ولا تركب



فمن يرمى من حصن أو من لصف أو قتل لائماً أو عاملاً أو مدعوياً أو أسيراً غيراً أو قتله وقد تورم الكذب، الكلفة، فلا ساق.

محلاف ما إذا تحيَّزوا، وبطهر فيما لو اتهم واحد، فبعدمه حتى قتله مرتكباً آخر فيه أو لا ساق، محلاف لمنهزم لا يهزم منه، ولو أعده واحد، ومنه الآخر فهو للممنون، لأنه يقاتل أعطى سب أبي جهل لثأبته أنى سقرا، ورواها أبو سعيد رضي الله عنه، وإن أمسكه واحد، ولم يعدمه الهرب، فقتله الآخر، فهو أهدأ وإن صعد ظهر للأسير، وأصابه شراً، أو يربط أساعه كل نصفاً عنه، وكذا لو سره، فقتله وإدم أو قتل عليه أو وقتاً أو مدة، لا حل له في قتله وماله، لأن اسم المسب لا يقع عليه، انتهى.

وفي النهي، يطالب به ما يتبرأ به من الحرب لإعاطة المسلمين من يهود وغيره، ولو تعددت من كل فرع كسيفس ورمحين فأكثره ففدان، وأحد الجميع، وذلك بعضهم فلا مأخذ من كل نوع إلا واحداً، وهو المعتد، لكن بحداد وجزاء، وكذا قيل ما تغتد من نوع واحد، وأمرنا بالعرفت ما يشغل القوم والجمال والعدو، انتهى.

وكذا قال صاحب التوضيح، لو تعددت من فرع فسيم، حذر واحد فقط، وذلك لو قطع رجل يداً، ولآخر يداً بعدد، فانسلب لسانه، لأنه هو الذي أزال سقته، بخلاف ما لو قطعها معاً، أو أسراها، فإنها شدة كذا في الساق، انتهى.

وقال المذاهب<sup>(١)</sup>، وقيل للإمام من خمس العساة خاصة المسب، ويسمى انقض الكفر، ويسمى غيره القتل الجري، لمصلحة من شجاعة وقدير، ويكره الإمام، وقيل: يكره إلى أنه يقتصر القتال بأن لم يقدر على العدو، وإن سقرا.

من قبل قبلاً فله السلب، أو من جاء مني بشيء من متاع قلته ربحه مثلاً، لأنه بصرفه يشتم ثقتنا في الدين، فلذا جاز القتل بعد القدرة على العدو، إذ لا محذور فيه، ومضى القول المذكور وإن أم بعز، إن أم تبطله الإمام حين حوز المعنوم، فإن أبطله، عسر إبطانه فيما بعد الإبطال لا فيما قبله، ولا يعتبر إبطاله بعد المعنوم.

بل كل من فعل شيئاً استحق ما رتب له الإمام، ولو كان من أصل العينة، يعني قال مثلاً: "من قتل قبلاً فله حقه من العينة".

ولم ينسب فقط دون الذمي ما لم ينفذه الإمام، سلباً من حرره أعيد وجوده مع المقتول حال الحرب، كدائه العركية له أو الممسوقة بينه أو بين علامه، للثبات وسرحه ونحاه ودرعه وملاحه ومنطقته وما فيها من حلي وثيابه التي عليه، لا سوار وصليب ودابة غير مركبة ولا مسوكة لنقله، بل حبب أمامه بيد علامه ولا مخاراً، فلا يكون للقاتل لأنها من غير المعتاد، ولم يكن السلب تكثيراً، وأسى، إن لم يثالثاً، بل فائلاً فستبهما للقاتل والإمام يدخل في عموم قوله: إن لم يقتل منكم، انتهى تعبير.

قال المصنف: قوله: "من لم ينفذه الإمام" يعني أنه لا يجوز له انتداه، لكن إن حكم به الإمام مضي، لأنه حكم بمختلف فيه، فلا يتعقب فيه، ورش كونه قبله بعدين أن شرط الإمام البقاء، ولا فتولان، انتهى.

وهكذا حزم الداعي<sup>(١)</sup> أن السلب يكون من المحرم، ولا يسمى للإمام أن يتولاه قبل القتال لتكون الثبات سليمة، ومع ذلك لو قاله الإمام قبل القتال أو نقل السلب من غير المحرم، فلا ينفذ قوله، لأنه من الإمام حكم حاكم يقول بعض العلماء، ولا تنقض، فإنه محذور، انتهى.

(١) "المصنف" (٣/١٤١).

وقول الساجي أيضاً إذا قال الإمام: من قتل قتيلاً معه سلبه، فالحكم ثابت له لجميع الناس، وإن قال: إن قُتِلَ قتيلاً فلي سلبه، لم يكن له شيء، لأنه قد حُيِيَ نفسه فلم يجر حكمه ووجب نفيه. وإن قال: «من قتل منكم قتيلاً، فهذا الحكم ثابت للناس دون»، فله ذلك كله سجنون.

وأما السلب الذي منعه الظناني بهذا القول، قال سجنون: كان أصحابنا لا يفل في العير، وإتاه هو القرم، وسرجه، ولحاهمه، وخائمه، ودرعه. ويضه بمنطقته في ذلك من رحليه إلى ساعديه، وساقيه، ورأسه، والسلاح ونحوه، ورحلية السيف تبع نسيف، ولا شيء له في الطوف والبراري والمعن كله، ولا في السلب يكون معه، وقال ابن حبيب: يدخل في السلب كل ثوب عليه وسلاحه ومنطقته وسواروه. فتخبر مذهب سجنون أن ما كان معه من لباس المعتاد، وما يستعين به على الحرب من فرسي أو سلاح فهو من السلب، ومذهب ابن حبيب إن كان عليه من الناس والحسي بالنفقة المعتادة وما يستعان به على الحرب فهو من السلب، انتهى.

وقال عياض في حديث أبي قتادة: احتج به علي أنه السلب لا يستحق إلا بيته أو شاة يمين، وهو قول الشافعي والليث وبعض أصحاب الحديث، وقال الأوزاعي: يصفى أنه قتله، ولا يحتاج إلى بيته، وهو قول المالكية، وحجتهم من الحديث أنه أعضاء بشهد واحد، ولو بثلثة.

وتأمن الآسي في «شرح سلبه»<sup>(١)</sup> في قوله. وهو قول المالكية، وقال الشافعي<sup>(٢)</sup>: احتج أصحابنا بحديث أبي قتادة أنه دفعه إليه بقول واحد دون غيره، يدل على أنه يجوز أن يقتل به قول الواحد، وبذلك إذا قال الإمام: من

(١) بحر (٢/٢٧)

(٢) المنشيء (٢/١٤٢)

فإن قيل: إنه عليه السلام، وأما إذا لم يشترط الشهادة، فقد دل على صحته من جاء  
- امر فذل أن قتله، فقد اختلف فيه قوله، فعلى قوله لأجل السلب له،  
وعلى قوله الآخر لا شيء له إلا بسند.

وأما إن جاء السلب، فقال: أنا قتلت حداً من هذا السلب، فلا يأخذ  
سلب إلا بسند.

وجه الثالث الأول في التفرقة بين الرأس والسلب، أن الرأس في السلب  
لا يكون إلا بعد من حده، لأنه أقرب إليه من غيره، وهو يمنع منه من أراد،  
ولا يفرقه، وقد علم أن الإمام نقل سلبه، فهذا لا ينفك له، وأما السلب،  
فليس قوله بقاء شاهد له، لأنه موضع سلب، ولا يمنع منه غيره، لأنه لا حق  
له فيه إلا بالحد، وأما على قوله الآخر، فإنه فرق بينهما أنه لا يرافى صاحب  
الرأس، ولا صاحب السلب.

قال القاضي<sup>(١)</sup>: يجوز أن يفس في ذلك الشاهد سواء على من يحتاج من  
احتجاج أصحابنا على رأس قتله، ولا يظهر بعد السلب يقتضي الشهادة، ولا  
يكون ذلك أقل من شاهدتين، ولا يجوز على هذا القول من ذلك الشهيد  
والجدير، لأن الشهادة لا تشمل المعاد، وإنما تقتلوا قتلاً، وهو حكم في  
الجد، انتهى.

وعدده منهم احتجوا في إسماء الزينة امرأة، وغير اشتراطها في أنه  
يكفي إثبات حد أم لا؟ ثم قال الأبي<sup>(٢)</sup>: والسلب أحد يستحق إذا قلته قبل كمال  
الاستيلاء عليه، وما حال محتون من أنى بأسير إلى الإماء، فقتله ثم يكن له  
سند، لأنه لم يقتله انتهى.

(١) المستدرج (٢) ١٨٧.

(٢) كمال أفعال العلماء (٣) ١٦١.

ويجب القتل المذموم<sup>(١)</sup> ثلث للإمام أن يقتل وقت القتال حدث وبمعرضه،  
 فيقول: «من قتل قتيلاً فانه مسلم» أو يقول: «مصر أخذت قتيلاً فهو له»، ويستحب  
 مستحقهم سهم أو رصيف، فجمع مقدمي بريته، وإلما يكون في مباح القتل، فلا  
 يحدفه مثل امرأة ومجنون وبمعرضه من ثم يذلل، قال ابن عابد: «أحسن لو  
 فأن نصي فله سبعة» لأنه مباح لدمه، وكذا السراق، كما في «شرح السير».

وفيه أيضاً لو قتل في دار الحرب بين القتال وبين حكمه إلى أن يخرجوا  
 من دار الحرب، حتى لو رأى مسلماً مراكباً تمشي أو عادلاً في عهده، فقتله فله  
 سبعة، كما لو قتله في الأعداء أو بعد التهرب، أما لو قتل بعد ما استأنفوا  
 للفرار، فهو على ذلك القتال حتى يفصلي ولو بني أمية، «حسن»

وفي «المصاوي المنيعة»: يستحب التمسك للإمام أو أمير المسلمين، فإن قتل  
 من العبيدة انتهى ومعت في أيدي المغنبيين لا يجوز، وإلما يخرجوا من مكان قتل  
 الإمام، وإذا قتل الإمام قتالاً من أصاب سبعة فهو له، فأصابت واحد سهم  
 حيث هي دار الحرب كان له حصة له، لا يجب فيه الخمس، ولا يندرك  
 غيره، انتهى.

قلت: وفي «شرح السير»: لو قال الأعداء: «ان قتل رجل منكم قتلاً لله  
 سبعة، فقتل رجلان قتيلاً واحداً فله سبعة» لأنه حسن أخرج هذا كلام المخرج  
 التعويم بقصد التخرين على التوبة منهم، وفي هذا لا فرق بين أن يكون  
 القتال واحداً أو جماعة إلا أن يبرء فيقول: «ان قتل رجل منكم وسد قتيلاً  
 فحينئذ لا شيء» لوقوعه من السلب، لأنه سبب جهاد الريادة أن مقصوده  
 التخرين على إظهار الحادة بالاستعداد بالقتل، وبالأشد لا يفعل ذلك.

ولو قال الأعداء: «من قتل قتلاً لله سبعة» من ضحك للقتال، ومخرج ابن

مسلح، فصرية صرية زعم بها عن فرسه، وبرزه إلى المسلمين حيا، فمات بعد  
أنه، وقد كان صاحب فراسه أو لم يكن، إلا أنه علم أنه مات من صرخته في  
السب، لأنه صار حيا له حتى مات من صرخته.

وليس يجب على القتل بالفرس لا يرى من أن الموت المذلول بصرته في  
الحال. ويرى أن يموت منها مع عاقبة، وكذلك فيما بعد له سفلي، وإنه  
عالم بمعرفة ذلك أنه ينبغي به عادات من المسلمين، لأن السب باعتبار انحصار  
نفسه للمسلمين، وبما الحاجة إلى الاستحقاق عليهم، فلا يكون ذلك إلا به  
مفر من المسلمين على موت قبل نسبة انعدام. فإذا مات المصروب بعد  
انفسه لم يكن للقاتل من السب شيء، ولو تمت عليه من الموت المحل بقدر  
النسبة من الأمر.

وإذا قال الأمر: من قتل فيا فاه مسلم، فصرته مسلمة، وشكها وأجزأ  
أمر رأسه، فإن كان الممنصره له، وأجزأ الأمر به بعد الموت، فليس  
المصروب. وإن كان لم يقتله، وكان بحيث ينفق على كتمان صرته وامر  
كلام أو غيره، فالسب للذي أجزأ رأسه، لأنه صار مقتولا بعد الثاني.

والأهم لم يقل من صرته أو صرعه، وإنما قال من قتل، فذلك إن  
من صرته الأول، بحيث يحتمل أنه يكون آخره إلى الموت، إلا أنه ربما عاصر  
يوم أو يومين، فاحترق أمر رأسه، فالسب للثاني، وإن كان الأول صرعه، فشر  
ما في بطله، وألفاد أو قطع أو بانه، إلا أن فيه أروح بعد، وأجزأ الآخر رأسه،  
فالموت الذي صرعه، لأنه صار صفة الميت بفعل الأول، والذي بقي فيه  
عدالة اضطراب المدح، فلا يعتبر به.

ولو أن مسلما احتل رجلا من المسلمين عن فرسه حتى جاء به إلى  
صف المسلمين، لم يجره كم يكن له عليه، ولم يحل به أن يقتله، لأنه لما  
جاء به إلى الصف حيا، فقد صار هذا أصيرا للمسلمين، ولا يحل قتل الأسير

يغير إذن الإمام، لأن للإمام في الأسير رأياً بين أن يقتله وبين أن يجعله فتيماً، ولو كان حين أنزله عن دابته فقطه بين الصغين كان له سلبه، لأنه لم يصير أسيراً بمجرد إنزاله، بخلاف الأول، فإنه بعدما حصل في صف المسلمين قد صار مقهوراً.

ولو قال الأمير: من جاء برأسي فله كذا، فجاء رجل برأسي، وقال: أنا قتله، وقال الآخر: بل أنا قتله، وهذا أخذ رأسه، قال قول للذي جاء بالرأس مع يمينه، لأن الظاهر شاهد له، وإن أقام الآخر البينة فالسلب له، وإذا قال الإمام ذلك، فرمى مسلم من صف المسلمين رجلاً في صف المشركين، فقتله فله سلبه، لأنه قتل مقاتلاً يحلّ له قتله، وهو السبب للاستحقاق.

وقد قال الأمير: «من قتل قتيلاً فله فرسه» فقتل مسلمٌ رجلاً من المشركين وله فرسه مع غلامه، فقتله لا يستحق فرسه، لأنه لم يكن فارساً حين قتله، وإذا كان قد نزل عن فرسه، وهو معه يفوته في القتال فله فرسه، لأنه فارس بما معه من الفرس، فإنه ينمكّن من القتال عليه في الحال، وإنما كان نزوله عنه لزيادة جلد في الحرب أو لضيق الطريق، فلا يحرج به من أن يكون فارساً حين قتل.

وقال أيضاً: إذا قال الأمير: «من قتل قتيلاً فله سلبه»، فالقياس أن يكون السلب للقاتل واحداً كان أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك، لأن «مَنْ» من أسماء العموم، فيتناول المعاملين على سبيل الاجتماع والافتراق جميعاً، لكن الأخذ بالقياس في هذا صحيح، لأنه يؤدي إلى القول، بأن العسكر كلهم لو اجتمعوا على قتل واحد استحقوا سلبه، وقد علمنا أن الإمام لم يُرد ذلك بالتشليل. لأن معنى التحريض بغوث به.

نكون للاستحسان فيه وجوه: أحدها: إن قتله رجل أو رجلان فلهما السلب، وإن قتله ثلاثة لم يكن لهم سلب، لأن الثلاثة أدنى المجمع الشفق.

وقال: «الجميع» أي علم الجميع، وبراء الإمام بهذا الحربيين الأجود على فقال لا  
 حربيين الحمد لله، ولأنه جازر بالسلام أن يفر من الثلاثة، ولا يقاتل له أي يفر  
 من الثلاثة، فثبت الحربي بعد الثلاثة والأسبب، وإلا حكمة لأنهم يحكم  
 الواحد

**الوجه الثاني للاستحسان:** إن قتله قوم لا معه لهم من المسلمين عليه  
 السب، وإن قتله قوم جمع معه لم يكن لهم السب.

**الثالث:** إن قتله قوم يرى إمام واستبوي أن ذلك القليل كان ينتصف  
 منهم لو حلف إليهم و... فقتله معه، وإن كان لا يصح، منهم أنه كان معه  
 سببه، لأن استبوي الحريه، وإنما يحتج به غير التكميل على من ينتصف  
 منهم دون من لا ينتصف منهم، وكل ذلك واسع إلى أمضاء الإمام ورأه عدلاً،  
 وليس المراد أن قل ذلك جزاً، وإنما المراد كل هذا صريح الاحتجاج، وأجيب  
 الوجه: عندي وأقرها في أصل الوجه الأخير، لأن فيه تحقيق ما هو المقصود  
 فثبت، وهو التحريض، انتهى مستنداً.

وقال الربيعي على «الكثرة» لم اتجه واحد، وفتنه آخر، فالتفت آخر  
 أحد، وقال أبو محمد: إما شترت رجلان في فتنة حربي مشترك في ماله  
 وقبضه في ماله الضحائي، بأن يكون العضوف متوازيين يقدم لكل، فإن كان  
 واحد لا يحفظون سببه، ويكون عبثاً، وإن فتنه الإمام بقوله: واحد لا  
 يحتفظ سببه، انتهى.

وفي «الجهاد» إن كان رجلان أو ثلاث أو أكثر فتلوا رجلاً، فإنه يفتل  
 كان تحتلوا مبارزاً بقاوم أكثر من لهم سببه، وإن كان لا يقاتلهم فلا يحضر  
 سببه، ويكون غلبة جميع الجيوش، ثم قال: ولو فتنه رجلان مشترك في سببه  
 فإن هذا أحدان، فغيره، ثم أورد الأخر، إن كان محمود الأول أحد، بحيث لا  
 يمكن أن يفتل، ولا يعبر بهول، فبالسبب لتأويل، وإن كان صواب الأول أم



بحسره إلى هذه الحالة، فالسلب للثاني، وهكذا قال صاحب «البدائع»<sup>(١)</sup>.

وزاد صاحب «الجمهرة»: وقد روى أن محمد بن مسلمة ضرب مرحباً فقطع رجليه. وضرب علي - رضي الله عنه - عتقة، فقال محمد بن مسلمة: والله يا رسول الله لو أردت قتله لقتلته، ولكنني أردت أن أعذبه كما عذبت أخي، فأعطى النبي ﷺ سمه لمحمد بن مسلمة، وهذا محمود علي أن ضرب به جملته بحيث لا يقاقل، ولا يعين على القتال، انتهى.

وفي «هامش البحر»<sup>(٢)</sup> عن «الشيخ» لا خلاف بين العلماء أن التنكيل قبل الإصاة وإحراز الغلبة، وقبل أن تصح الحرب أوزارها جائز، ويوم الهزيمة ويوم النشج لا يجوز، لأن العقد به التحريم على القتال، ولا حاجة إليه إذا انهزم العدو، وظهر للمسلمون، لأنهم لا يتقدمون عن قتال حيثاء بل يبالغون بلا تحريم، فيتضمن إبطال حق الغائبين والفقراء بلا نفع، ولذا لا ينمي قبل الفتح والهزيمة من غير استثنائهم.

بل يفيد بقول: «من قتل قتيلاً قبل تمنح والهزيمة فله سلبه، ولو أطلق بقي قبضه، إلا نرى أن عامة القتل والأسارى يوم بدر كان بعد الهزيمة، وقد شئوا لمن أخذهم، انتهى. وهكذا في «الفتاوى الهندية» عن «المسبط»، وسقط في أفادتهم، لأن عامة نقلة المذاهب حطوها، وعزوا مذهب بعضهم إلى بعض آخر.

ونعلم مما سبق أنهم اختلفوا في مسائل السلب في فروج كثيرة، الأول: أن يستحقه صاحب السهم وصاحب الرضيع مداً عند الحقية، وبه قال أحمد، وعن الشافعي في ذلك قولان، أحدهما: بتقويلهم، وهو مختار قروء الشافعية.

(١) بدائع الصنائع (٦/٨٦).

(٢) (١٥٨/٥).

و الثاني: يختص به صاحب السهم، وبه قال مالك إلا أن ينص الإمام  
للممي لكونه محتجماً فيه، والثاني: أن أحد يستحقه بكل حال عند الشافعي  
وأحمد، وإليه يرجع قول الحنفية والمالكية، وقال بعض السلف: إذا نزل  
الترخان فلا سلب، إنما هو قبله أو بعده، كما تقدم في كلام المؤلف.

والثالث: يشترط أن يكون المقتول من استغاثه فلا سلب لقتل امرأ  
وصبي، إلا أن يقال، وكذلك كل مسوع انقلع عنه الجمهور، منهم لأنفة  
الأربعة، حتى حكى الإسماعيلي ذلك غير واحد، لكن قال أبو ثور وابن  
المظفر وغيرهما: يستحق سلب كل قتل في الحرب.

والرابع: أن يكون المقتول ذا منعة، فإن قيل مجروحاً، وألغى فلا سلب  
عند أحمد والشافعي، فإن قنع أحد أيدي رجل ورجليه، والآخر قنعه فالسلب  
لما قطع مناعته، وعند الحنفية إذا كان أشبه جرح الأول بحيث لا يقدر على  
القتال ولا يعينهم بالكلام، فالسلب به، وإلا فلا قتل، ومقتضى كلام المالكية  
أن السلب هو ذلك على رأي الإمام بعضه من: أي في تحريضه.

والخامس: أن يغله بجراح، فهو أسير، ونقله الإمام، فلا سلب له عند  
أحمد، وكذا لا سلب للأسير عند مالك والحنفية، وقال محمد بن: إن أسر أحد  
فهو السلب، وبه قال الشافعي، وقال الفاضل من الحديث: إن قتل لإمام  
الأمير فلا أسر السلب، وإلا لا.

والسادس: أن تغرر بفاتل بالغل، فإن: من أحد من سلب المسلمين،  
فضل به شركاً فلا سلب عند أحمد والشافعي، وكذا من قتله نائماً أو عادلاً أو  
غير ذلك، فلا يشترط ذلك عند الحنفية، فيستحقه إن رمى من الصف فقتله،  
وكذا لو قتل نائماً أو مشغولاً.

والسابع: أن يتعدد بقتله، فهو اشترك اشك لا سلب لهما، وهو رواية  
خبرية عن أحمد.

قال السمعاني<sup>(١)</sup>: وهو ظاهر كلام أحمد. وقول الشافعي من الحنابلة  
 شركاء في العلم، وهو ظاهر فروع الشافعية كما تقدم عن "الموسيع" وسلفه  
 إليه<sup>(٢)</sup>. وقال الروي في شرح مسلم<sup>(٣)</sup>: إن الشافعي شرط في استحقاقه  
 أن ينفرد بنفسه أي قبل كونه، فإذا كان عالما من التحريف فهو نص في  
 السياسة، تكون الظاهر عندي أنه تحريف من "الشيخ" والحدود. إن الشافعي  
 يصرح أن ينفرد بنفسه، فإن أصحاب الفروع الشافعية يصرحوا بذلك كلهم، ونعم  
 بالكره إلافراد، وظاهر فروع الحنابلة أيضا يشركون في السلب، كما عدم  
 عن ابن نجيم، وحاصل "الجريرة" وغيرهما، وهو الوجه الأول من وجه  
 الاستحسان في شرح "المير"

وغيره. فطحاوي بأن يكون المنفرد مبرزاً لهم، وقد انفردت نثر ما  
 فوق الانبيل. كما في شرح "المير"، وهو حرم ابن شاذان في "منازل البحار"

والظاهر أن قوله فضلاً عن أحمد والشافعي، فلو انفرد الكفار كلهم،  
 فقتلوا ما غنم منهم مسلماء، فلا سلب له عهدهما، نعم. إن يجوز واحد منهم،  
 والجرير قائم، فقتله، فليس عليه تأني، وبعد لحقه معنى الإمام أن يقتل هؤلاء،  
 "من قتل أثلاً قبل الهزيمة ولا عليه"، فإن ثم يفتد فيمنع فقتل المشركين  
 أيضاً، كما تقدم عن إمامنا "الحج" عن "الحجيرة"، وفتن أبو بكر ودلوه  
 وغيرهما يمنعهم بكل حال. كما تقدم عن السعدي، وعراه الحفاظ إلى أبي  
 ثور وإسحاق

والظاهر أن السلب لا يختص أحد أحمد. وهو المشهور عن الشافعي،  
 وعن بخاري، وزوي ذلك عن ابن عباس، وإن قال الأوزاعي والثرقي، مستقول

(١) انظر "الموسيع" ١٢١، ١٢٢

(٢) انظر شرح صحيح مسلم الروي (١: ١٢٢، ١٢٣)

أنه يُخَسُّ. وقال إسحاق: إن أكثر الإمام السب يُخَسُّ، وإلا لا، ومذهب مالك كما في فروعه كلها أن السلب من الحسن، وحكي عنه الحفاظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> التخيير للإمام في ذلك، وعند العنقية إن قيد الإمام ذلك بقوله، فيه السلب بعد الخمس يُخَسُّ وإلا لا، كما تقدم مفصلاً في بحث التنزيل، وبه جرم في «الفتاوى الهندية» إذ قال: إن نقل الإمام السلب بعد الحسن بأن قال: من قتل قتيلاً فله السب بعد الخمس، بخسر السلب، وإن نقل السلب مطلقاً بأن قال: من قتل قتيلاً فله السلب، لا يخسر، هذا هو المذهب اعلمناه، كذا في «المحيط»، انتهى.

والعاشرة: قريب من ذلك أن السلب من أصل الغنيمة عند أحمد والشافعي، وقال مالك: من الخمس إلا أن يقول الإمام قبل القتال من الغنيمة فسبها، وإن كان يكره عنده أن يقول ذلك قبل القتال.

والحادية عشر: الاختلاف المشهور بين العلماء أن يسنحقه القاتل، قاله الإمام أبو لم يفل، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال الحنعية: بشرط أن يقوله الإمام قبل إحرار الغنيمة وقت القتال، وروي عن أحمد مثل قولهم، وهو اختيار أبي بكر من الحسالة، وقال مالك: ينقل الإمام من الحسن إن رأى المصلحة، ولا يقوله من قبل، ومع ذلك لو قاله يتخذ قوله، وسباني مستند من قال: بتقديم القول في آخر الباب.

والثانية عشر: ما قاله الإمام أحمد: لا يعجنبي ذلك إلا بإذن الإمام، فإنه أمر مجتهد فيه، فلا يُلَمَّد بدون إذنه، وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: يَحْتَمَلُ قَوْلُهُ الْأَسْتَحْبَابُ خُرُوجًا عَنِ الْخِلَافِ، وقال الشافعي لا حاجة إلى إذنه، وقد علمت في

(١) انظر: «فتح الباري» (٢/٢٤٧).

(٢) انظر: «المغني» (٧/١٣٢).

الحديث عشر أنه يتوهم عند الحققة والمالكية على نفي الأهم، فلا بد من  
إدخاله وسأني في الموطأ، نصيب الإمام مالك - رضي الله عنه - بالضرورة  
الإذن.

والثالث عشر: في السلب ما هو لأحد من الثبات، السلب مما به يعمل  
به في الحديث أم يترجم به لأغلبة المسلمين، فيلجأ إلى السلب في أحد قولي  
الشافعي، والثاني لا يدخل فيه ما يترجم به، والمرجح في مروي الأول، وهو  
قول الأئمة الثلاثة، إلا أن عبد الملك لا يدخل فيه أصالة، ولو تعددت  
من كل مروي فقبل. بأحد النسخ، والمرجح أنه الشافعية بخلاف واحد من كل  
نسخ.

والرابع عشر: احتلت الرواية عن أحمد بن أبي الفداء من السلب أم لا.  
الثانية: اختيار أبي بكر، والأدنى المرجحة في المروي، وفي ذات الأئمة الثلاثة  
الدقة.

والخامس عشر: احتلت الرواية عن أحمد بن أبي الفداء من السلب أم لا.  
السلب، وهو اختيار ابن حجر، وإمام الحنفية، وعنه رواية أخرى أنها من  
السلب، وفي ذات الأئمة الثلاثة الدقة.

والسادس عشر: لا يدخل مالك علامة من الدقة عند الشافعي، ويدخل  
فه عند المالكية والحنفية.

والسابع عشر: قال أحمد بن أبي الفداء: لا يدخل مالك علامة من الدقة عند الشافعي، ويدخل  
فه عند المالكية والحنفية. وهو مذهب الإمام مالك، وفي المصنف: لا يدخل  
عقله عن أكثر الفقهاء أن السنة هي شاهد واحد يكفي به، انتهى. وقال  
الأرازمي: لا يحتاج إلى السنة، وحكاها عن ابن أبي عمير، وتعبه الأبي،  
وقال السوفا: إن قول الإمام: أنه عنه منه يحتاج إلى دليل، وإلا ففيه  
قولا، كما تقدم، وقال طائفة من أهل الحديث: يكفي به شاهد واحد.

١٨/٩٦٥ - حدثني يحيى عن مالك، عن يحيى بن سعيد،  
عن عمر بن كثير عن أفلح، .....  
.....

والثامن عشر: با هذا السلب كله عهد أسامة والأوزاعي، ويترك لقاسي  
نورمانا، وذكره النوري

١٨/٩٦٥ - مالك، عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) (عن عمرو) بفتح  
العين (من كثير) ما فتح والمثله المذكورة (ابن أفلح) ثانيا، ولحق المصنف،  
قال ابن عبد البر، هكذا قال يحيى: عمرو بن كثير بن أفلح، وثلاثة قوم، وقال  
الأكثر: عمرو بن كثير، وقال المصنف: عن ابن كثير بن أفلح، وعمر بن عمرو  
أخوه، وعمر أفلح وأشباه، وهو الذي في السوطاء، وليس لعمر بن كثير في  
السوطاء ذكر إلا أحد من لم يلق أسامة وفتحته، كما في «التبصرة»<sup>(١)</sup>.

وقال في «المنهاج»<sup>(٢)</sup>، هكذا في يحيى: وثلاثة قوم، وقال الأكثر<sup>(٣)</sup>:  
عمر بن كثير بن أفلح، وهم القلوب بن أشاء الله، انتهى.

ولحديث أخرجه النجاشي<sup>(٤)</sup> في السعاري، واللبوغ برواية عبد الله بن  
يوسف عن مالك ملفظ عمر بن كثير، قال المحقق في «الفتح»<sup>(٥)</sup>، وقع في  
رواية يحيى بن يحيى الأسدي عمرو - بفتح العين - وهو مصحح، وقال أيضا  
في موضع آخر: ابن يحيى بن يحيى حقه - والصحيح، عدم - انتهى

فعلهم من هذا كما أن الواقع في رواية السوطاء هذه عمرو بالفتح، هذا

(١) تبصرة نعمان، (ص ٣٧٩).

(٢) (ص ٢٣٠).

(٣) نظر المصنف، (٢٣٠، ٢٣١).

(٤) أخرجه النجاشي في السبع (٢٠٠٠)، وفي (ص ٢٤٠)، (٢٤١)، وفي السعاري  
(٢٣١).

(٥) فتح الباري (٢/١٧٦).

عن أبي محمد، مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة بن ربعي، أنه قال:  
 «... مع رسول الله ﷺ، ...»  
 ...  
 في بعض السج الهلالية والصبرية من لفظ عمر بن الخطاب، يقول: «...»  
 التماسح - وليس صحيح في رواية يحيى.

ثم عمر بن كثير بن أبلح مولى أبي أيوب الأنصاري، وثقه الثاني  
 وحيد، وهو تابعي صغير، ولكن ابن حبان ذكره في «الضعفاء» - ليس له في  
 البخاري سوى هذا الحديث بهذا الإسناد، ولكن ذكر الحديث في «مواضع  
 معتبرة» و«المناقب» في «الفتح» - رآه في «التعليق»<sup>(١)</sup> قال ابن سعد: «...»  
 ...، وله أحاديث، انتهى.

ولم أجد ترجمة أخيه عمرو بن كثير بن أبلح الشاذلي في «التهذيب» ولا  
 «التعجيل» بعد، ذكر في «التهذيب» في «رواة أبي حمزة عمرو بن كثير بن أبلح  
 الصفي مولى آل أسيد» وثقة عمرو بن زوي عن عبد الرحمن بن كيسان، رحمه الله  
 ...، قال: «...»

عن أبي محمد - أفع بن سنان أو ابن عباس مشهور - رحمه الله  
 مولى أبي قتادة، حفيظه عند جماعة، وفيه أحسن مجازاً، قالوا: «...»  
 ...، موصوفه (عن أبي قتادة بن ربعي) بكسر الهمزة وسكون الواوحدة الأنصاري  
 السدي شيخ حماد بن عدي، أنه قال: «خرجنا من مكة المكرمة بعد فتحها مع  
 رسول الله ﷺ، لأجل غزو مكة ثمان يوم المسكت تسب ليال حنون من موافق أبي  
 السعدي أنفا من الأنصاري، عشرة آلاف من أهل المدينة من المهاجرين  
 والأنصار، وأشد من أسير من أهل مكة يخرج معه تسبون من المبركين،  
 ووال عطاء كانوا، منة عشر ألف، وأبى الكندي، كانوا عشرة آلاف، وكانوا  
 يومه أكثر من كثر

(١) - تهذيب الجهاد (١٩٦٧)

عام حنين، فلما ألتفتنا، .....  
 -----

وفي «الاستكشاف» ساروا مع رسول الله ﷺ ثلاثة يوم حنين، فأقبلوا السير حتى كان عشية، فعاد فارس. فقال: يا رسول الله، هي أضلعت عني جبل كذا وكذا، قد أنا بيوان على بكرة أبيهم، فلعنهم ولعنهم، أحصموا عابري حنين، فبسم رسول الله ﷺ، وتل تلك غيبة لأحمد بن محمد بن عطاء، إن شاء الله، كذا في «الخصم»<sup>(١)</sup>.

(عام حنين) بنسبه ونحوه مضافاً. قال ياقوت الحموي: يذكرو ويؤثرو. فبك قصدت به اليد. ذكرته وصورته، وإن قصده - المنة والنفعة أئنه. ولم تصفه، وهي الحات الثوري: مصروف كنه عطف به القرآن، قال المصنف: بينه وبين مكة ثلاث لجان، وقيل: بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، كذا في «الخصم»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الحات الثوري»<sup>(٣)</sup>: بلاد بين مكة والطائف، وراء عرفات، بين وبين مكة بضعة عشر ميلاً، انتهى.

وبه حرم الحفاظ في «الفتح»<sup>(٤)</sup> إذ قال: واد إلى حب دي الحجاز - قريب من الطائف، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً من حية عرفات، انتهى.

لما في المرقاوي تبعاً لمصدر شراح البخاري. بينه وبين مكة ثلاثة أميال ليس بوجه.

(فلما ألتفتنا) مع الشركس، قال في «الحج»<sup>(٥)</sup>: كان فتح مكة

(١) «تاريخ الخصم» (١٠٩، ١١٠).

(٢) «معجم اللغات» (٢٧، ٢٨).

(٣) (٨٦، ٨٧).

(٤) «فتح الباري» (٨٦، ٨٧).

(٥) «معجم مصطلحات الجهاد» (٢٦٩، ٢٧٠).



لعشرين من رمضان، فأقام بها حصة عبدة ليلة. بعث السرايا حول مكة، ثم خرج إلى حين عاشر نوال، انتهى.

قُتِلَ هذا لا يوافق فونه، أهام خمسة عشر ليلة، فالصوام على الظاهر ما عُدِمَ من الضمير، لست ليال خيلون من نوال، وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: قال أهل التمامي. خرج النبي ﷺ لست خست من نوال، وقيل: لستين نفساً من رمضان. رجع بعضهم إليه بدأ بالخروج في أواخر رمضان، ودار من نوال، وكان وصوفه إليها في عامه.

وفي الحديث<sup>(٢)</sup>: بها أنه لم يفتح الله على رسوله مكة، وأسلمت حامية، أطاعت له قاضي العرب إلا هوازن وثقيف، فإنها كانوا طغاة، فقاتلهم، فبازروا، فاحتج أشراقيهم، فقاتل بعضهم بعضاً. بن محمد قاتل قوماً فلم يحسوا القتال، ولم يكن لهم عزم بالحروب، فغلب عليهم، فباعدوا، فعلى أن يظهر ذلك من ميروا إليه، فقتلوا معارضة المسلمين، فبئروا حبشهم، وعددهم أربعة آلاف مقاتل.

وخرجوا مع أمراءهم وأولادهم ودارهم، وتحلف منهم ثيلتان كعب وكلاب، وكان يزيد من العصابة شيخاً كبيراً عصى عن الكبر، وكان له مائة وخمسون سنة، وقيل: مائة وسبعون سنة، وكان صاحب رأي وتدين، وله معرفة بالسرور، وليس له شيء إلا التيسر برأيه، وكان وأيه أن لا يخرج منهم الأسير والفراري، ولكن عتب على رأيه مالك بن عوف، فأخرجهم منهم، فساروا حتى انتهوا إلى أوطاس، قال الحموي: أوطاس واد في ديار هوازن، كانت فيه وقعاً حين لفتي يثرب بين هوازن.

وفي الضمير<sup>(٣)</sup>: فلما رجع بهم النبي ﷺ بعث إليهم عبد الله بن

(١) فتح لاري (٢٧/٨٢)

(٢) تاريخ الحمير (٢١/٢٩٩)

(٣) (١٠٠/٢٩)

كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ .

حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « مَا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ حَرْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ الْخَبِيرَ » .

وفي «المجمع» . ثم خرج النبي ﷺ إلى حنين في اثني عشر ألفاً من أهل المدينة «والذين من الغلفاء» . وقيل : «نحو ثلثي اليوم من فلاة» . فالتقوا بالهزيمة ، فتكلم جماعة أهل مكة بما في أنفسهم . فقال أبو سفيان : « لا تنتهي هزيمتهم دون البحر » ، وغاضل يقول : « لا يفلح السحر » . وبعد ذلك ، استنصر رسول الله ﷺ ، ورعى حصيات ، فانهزم المشركون فبعث أبا عامر بجيش إلى أوطاس ، فقتل دُرَيْدُ بْنُ عَمِيْلٍ ، واغتصبوا ستة آلاف سبي ، وأربعة وعشرين ألف دية ، والنعم أكثر من أربعين ألفاً . وأربعة آلاف أوقية من فضة ، ثم أتى الظانف ، فحاصروهم سبعة عشر يوماً ، ثم رحل من غير فتح ، فانصرف إلى المدينة ، وقسم غنائم حنين ، ثم جاء وفد عوازل مسلمين ، فرد عليهم أموالهم وسيبهم بعد إرضاء المسلمين ، انتهى .

(كانت للمسلمين أولاً جولة) بفتح الحيم وسكون الواو أي حركة فيها اختلاط وتقدم وتأخر ، غير بذلك احترازاً عن لفظ الهزيمة ، قال العيني<sup>(١)</sup> .  
جولة أي دوران واضطراب من حال يحول إلى حال .

وقال النجاشي<sup>(٢)</sup> : « من الجولان أي هزيمة فليلة ، كأنها جولان واحد ، يقال : جال في الحرب جولة أي دار ، وقد قُسمَتْ في الحديث بالهزيمة ، وغير عنها بالجولة ، لأشراكهما في الاضطراب وعدم الاستقرار ، قال التوربشتي : أرى الصحابي كره لفظ الهزيمة ، فكسب عنها بالجولة ، ولما كانت الجولة مما لا استقرار عليه استعملها في الهزيمة تشبيهاً على أنهم لم يكونوا استقراراً عليها . »

(١) معجم النجاشي ، (١٠/١٨٧) .

(٢) مرة : السليح ، (٨/٢٦) .

قال قتاد بن ربعي: رأينا كانت الهزيمة من بعض الجيوش، وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه علم يزانوا، والأحاديث الصحيحة هي ذلك مشهورة، ولم ير واحد قط أن رسول الله ﷺ أبهرهم في موضع من المواضع، بل ثبت فيها بأفئدة ولبيان في جميع المواضع انتهى

قال ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>: وإنما أبهرهم مقدمة الجيش، والتي خلفه ثابت. ولعلنا قد رأينا رجل فليراء به أيا عمارة أكنتم ترون يوم حنين؟ قال: لا والله ما ولّى رسول الله ﷺ، ولكنه خرج سباني أصعده وخفأهم حياءً لبوا سلاح، فأثروا يوماً زماً جمع هوازن وبني نصر ما كان يسمع لهم منهم، فوقفهم دسقا ما يكادون يخطئون. غابوا هناك إلى النبي ﷺ، وهو على بغلة البيضاء، وأمن معه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بغيره به فزك واستنصر، ثم قال: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب» ثم صفه أصحابه انتهى

وفي «الخميس»<sup>(٢)</sup> انتهى النبي ﷺ إلى حين ماء ليقة الشلاء، لعسر حملون من شوال، وكان في سبيلهم مائكة من عوف، فأدخل جيشه بالليل في ذلك الوادي، وغرقهم على الضيق والمداخل، وخرّصهم على فناء المسلمين وأمرهم أن يكتموا لهم ويرشعهم أول ما ظلموا، ويحملوا عليهم حملة واحدة.

وفي «الاكتفاء» قال مالك بن نسي: إذا رأيتهم «أكبروا حملون مبروككم ثم شدوا شدة رجل واحد، ولما كان وقت السحر جهز رسول الله ﷺ جيشه، وعقد الرايات والألوية ككتف قبيلة من الغبائل التي معه ثواء، ثم ركب رسول الله ﷺ بغلة البيضاء لذلك. وقس نزعين والبيضة والمغفر، واستقبل رائي حنين في غيش الليل، وكان القوم قد سبقوا الوادي، فكموا في شعاء.

(١) «السنن» (٤٩٩/٣٦)

(٢) «الربيع والخميس» (٢/١٠١)

قال جابر: فواته ما واعدناه ونحن منصفون إلا الكتابين قد شدوا عابداً  
شدة رجل واحد، واشهر الناس راجعين، لا يلوتي أحد على أحد، وانحاز  
رسول الله ﷺ ذات اليمين، ثم قال: يا أيها الناس فتنوا إلي.

وفي رواية كان خالد بن الوليد مع بني سليم في مدينته، وكان أكثرهم  
حسناً، ليس عليهم كثير سلاح، فلقوا قوماً زناد لا يكاد يقطع لهم سهم  
ورشيقهم رشقاً، عولى جماعة كغار قريش الذين كانوا في جيش الإسلام وشباب  
الأصحب وأجنادهم، وبمعهم المسلمون الذين كانوا قريب العهد بالجاهلية،  
ثم انهم بقية الأصحاب، وكان النبي ﷺ على بغلته، يطلق من خلفهم يقول:  
يا أنصار الله، وأنصار رسوله، أما عبد الله ورسوله، واتطرق الناس حتى بقي  
مع رسول الله ﷺ طائفة، اخشفت الروابيت في عدها، سطها صاحب  
الخصبيس.

وجمع بين مختلف ما روي في ذلك الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: فجد رأى  
رسول الله ﷺ تفرق أصحابه طفق يركض بعلمته قبل الكفار، وكان العباس  
- رضي الله عنه - أخذ بلجام بغلته إرادة أن لا تسرع، فتزده واستنصره وقال:  
يا عباس، وكان رجلاً ضيقاً، حتى روي أن غارة ألتهم يوماً، فصاح العباس  
يا صاحباه! فأسقطت الحوامل لشدة صوته، وحمل ﷺ يقول للعباس: ناد  
يا معشر الأنصار، يا أصحاب السمرق، وغير ذلك.

وفي رواية مسلمة فإن العباس: فواته كانت عطفهم حين سمعوا صوتي  
عطفة النحر على أولاده، يقولون: يا لبيك يا لبيك. وفي رواية عطفة النحل  
بأن يحسبونها حتى إلى الرجال منهم إذا لم يظاوعه بغيره على الرجوع انحدر عنه،  
وأرسله ورجع بنفسه. فتاب إليه من كان انهمز أولاً.



الأول: «فصرينه من وراءه» لهذا الثاني الذي كان يريد أن يدخل النسيم، أي

قال رضي<sup>(١)</sup>: «ظاهر الحديث أنه لم يبرأ أحدهما إلى صاحبه، وبذلك هذا قوله: «فصرينه» فكيف كانت للمسلمين جولة، وأنه لم يفر أحدهما الآخر بإسقاء فجيئش ولو كان واحدا منهما برز إلى صاحبه لم يعز لأبي قتادة أن يقتله. بد أنتم على المسلمين، واحتلف أصحابنا في جواب دفع المشرك من النسيم إذا تدور أو ظهر عليه وحلف عليه، أن يقتله، فقال أنسب، «سحون» بعد رميهم عنه المشرك ولا يقتل، لأد مبارزته عهد أن لا يقتله إلا من بارز، وقال سحون أيضا: لا يعد، يوجه، يرواه ابن كعب عن ابن عباس.

وسئل مالك أعان؟ فقال: إن خاف المنع من لا يبرز، ثم إن قتل المشرك غير الذي يبرزه، فقد دوى ابن كعب عن ابن عباس عن النبي الذي قتله زيد، وقال أنسب: لا ذية عليه، وإن بارز ثلاثة من المسلمين ثلاثة من المشركين، فلا بأس لمن قتل صاحبه من المسلمين أن عين صاحبه في القتلى والمذبح، كما فعل علي - رضي الله عنه - وحسنة في معارضة عبيدة بن الحارث يوم بدر، ووجه ذلك أنهم قد دسوا متعاونيه بهم كجماعة الجيش تدعى جماعة حمير آخر، فلا بأس بتعاونهم، انتهى.

قلت: وحديث العبادة يوم بدر أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> وجماعة بطريق وأدنا مضعفة مضعفة، ومفعلة، وله في «الرد»<sup>(٣)</sup> عن أبي رضى الله عنه - قال: «نقام يحيى عتمة من أربعة وسبعة أبناء وأخوه، فقتل من يارز فقتل، له شاة من لأهله، فقتل من أسلم فأجبر، فقال لا حاجة لك بكم، إما

(١) «الرد» (٢٩٦/٢٩٧)

(٢) «الترجمة البخاري» (٣٩٦٦، ٣٩٦٧، ٣٩٦٨)

(٣) «الرد» (٢٩٦/٢٩٧)

أوردنا بني عمنا، فقال النبي ﷺ: «قُمْ يَا حَمْزَةُ، قُمْ يَا عِيسَى، قُمْ يَا عُبَيْدَةَ»،  
الحديث.

قال المحقق<sup>(١)</sup>: هذا أول مبارزة وقعت في الإسلام. وفي الحديث جواز  
المبارزة حلالاً لمن نكرها كالحسن السعري، وشرط الأوراعي والسوري  
وإسحاق وأحمد للجوار إذاً الأمر، وجواز إعانة المارز ريقه، انتهى.

وقال الخطابي في «المعالم»<sup>(٢)</sup> تحت حديث علي - رضي الله عنه - في  
المبارزة بطل: فيه من لفقه إتاحة المبارزة في جهاد الكفار، ولا أعلم اختلافاً  
في جوازها بإذن الإمام، وإنما اختلفوا فيها إذا لم تكن عن إذن من الإمام،  
فكره الثوري وأحمد وإسحاق أن يفعل ذلك إلا بإذن الإمام. وحكي أيضاً عن  
الأوزاعي: وقال مالك والشافعي: لا بأس بها كانت بإذن الإمام أو بغيره، وقد  
روى ذلك أيضاً عن الأوزاعي. وقد جمع هذا الحديث جوازها بإذن الإمام  
وبغيره، لأن مبارزة حمزة وعلي كانت بالإذن، ولم يذكر فيه إذن من النبي ﷺ  
لأنصاره الذين خرجوا، ولا إنكار من النبي ﷺ في ذلك.

وفي الحديث من الغطف أيضاً أن معونة الهلوك جائزة إذا فرغ، أو عجز  
عن قتله، ألا ترى أن عبدة لنا الحسن أعلاه علي وحمزة في قتل أنوليد،  
واختلفوا في ذلك فرخص فيه الشافعي وأحمد وإسحاق. وقال الأوزاعي: لا  
يعينونه، لأن المبارزة إنما تكون مكفلاً، انتهى.

قال اندرديز<sup>(٣)</sup>: يحجب الوفاء على المبارزة بما شرطه مع قرنه يانكسر  
المكافئ له في الشجاعة راجلين أو راكبين فرسين أو بعيرين سيف أو خنجر أو

(١) «طر» وضع الثوري (٢٩٦/٧).

(٢) «معالم السنن» (٤٤٧/٢).

(٣) «شرح الكبير» (١٨٤/٢).

غير ذلك، وإذ أغرى الكافر بوجه قتل المسلمين مع المصير، ومير إبدان قتل  
المسلم فقط، جاز لمن خرج للمبارزة في جماعة مسلمين معها من الكفر - من  
غير تعيين شخص آخر عند العقد، لكن الفرد عند القتل كل واحد بمؤثر إذا  
خرج الجماعة من قوته إلا أنه لمير، على قومه نظراً إلى الجميع مقابل الجميع

قال اندسوقي: يعني إذا برز لميمان واحد من المسلمين وغضب أن قومه  
ملاذ الكافر يبرز له، فقال الكافر شرط أن تقتل ماثنين أو اثنين على فوس  
أو اثنى أو ثقاتل ما يعرف فحب على المسلم أن يوفي لقومه بما شرطه، فلا  
حيث من المسلم مصادر القتل من قومه الكافر، فعل التاجي عن ابن القاسم  
واسم سحنون أن المسلم إذا كان بحاجة لأجل الشرط، وقاد أنشب وإبر  
حيث: يجوز إغاثته المسلم، ودمع المشرك عنه غير قتل، لأن مبارزته سهل أن  
لا يقتله إلا من يارزه، وقال اسوقي: هذا هو الذي أحب به فتوى انتهى

وقال السوقي<sup>(١)</sup>: يجوز مبارزة يرد لأمر، في حين عامة أهل العلم،  
ولا احسن، فيه لم يعرفه، وكراهية، وثنا، مبارزة علي - رضي الله عنه -  
وعبد يوم سر يرد، <sup>بطل</sup> مبارزة علي - رضي الله عنه - عمرو بن عبدود في  
غزوة الخندق فضله، وبرز مرحباً يوم حنين، وقيل: يارزة محمد بن مسلمة،  
وبارزة قبل ذلك عامر بن الأكوع، فاستشهد، وبارز - راء بن هذال مرزبان  
نزار<sup>(٢)</sup> فقتله، وأحد مسلم، أفع ثلاثين ألفاً

ودوي عنه أنه قال: قتلت تسعة وتسعين رئيساً من المشركين مبارزة،  
سوى من شاركه فيه، وبارز كثير من عظمة أنواراً، فقتله، بلع منه اثني  
عشر ألفاً، فقتله إليه سعد، ولم يزل أصحاب النبي يفتة يبارزون في عصره، <sup>بطل</sup>  
وبعد، فتم بكمه مكره، فكان ذلك إجماعاً.

(١) - (١٦٥)، (٣٨)

(٢) - الزارة، لاصد، والعربان: رئيس قومه من العجم



وكان أمير خُر يُقسم أن قوته تعالي: ﴿هَذَا خَصَائِي تُخَصِّلُونِي فِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر، وهم حمزة وعلي وعبيدة. رواه البخاري<sup>(٢)</sup> وقال أبو حمزة: بارزت رجلاً يوم حسين فقتلته، إذا ثبت هذا، فإنه ينبغي أن يُستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن، وبه قال الثوري وإسحاق. ورُخص فيها مالك. والشافعي، وابن المديني نخير أبي قتادة، فإنه لم يعمم أنه استأذن النبي ﷺ، وكذلك أكثر من حكينا عنهم المبارزة، لم يعلم منهم شيئاً أن

ولن: أن الإمام أعلم بقدراته، وفوسل العدو، ومتى مرز الإنسان إليه من لا يقينه، كان معرضاً بنفسه للهلاك، فيكر قلوب المسلمين، فينبغي أن يفوض ذلك إلى الإمام، لينتار للمبارزة من يرضاه لها، فيكون أقرب إلى الظفر، وجبر قلوب المسلمين، وكسر قلوب المشركين، فإن قبل: قد أبحت له أن يغمس في الكفار، وهو حسب قتلهم، قلنا: إذا كان مبدئاً تحبقت قلوب الجيش به، وادبوا ظفره فإن ظفر جبر قلوبهم وسرقهم، وكسر قلوب الكفار، وإن تثل كان بالعكس، واستعسر يصب الشهادة، لا يترقب منه ظفر، ولا مقاومة، فافترق، وأما مبارزة أبي قتادة فغير لازمة، قلها كانت بعد النعام، الحرب، رأى رجلاً يريد أن يقتل مسلماً، فعزبه أبو قتادة، وليس هذا هو المبارزة المختلف فيها.

على المختلف فيها. أن يبرز رجل بين الصعيين قبل الشحام للحرب، يدعو إلى الساروة، فهذا هو الذي يعتبر له إذن الإمام؛ لأن عين الطائفتين بعدت إليهما، وغرب الفريقين تتعلقت بهما، وأنها عدا، سرُ تصعبه، وكسر قلوب أعدائه.

(١) سورة النجم: الآية ٩٩.

(٢) صحيح البخاري، (٣٥٦٩)، وضع ثياري، (٢٩٧/٧).

وإذا ثبت هذا، فالمبارزة ثلاثة أصناف: مستحب، ومباح، ومكروه، فإن المستحب: فإذا خرج عني يطلب البراء، استحب لمن يعلم من مصه القوة ولضعفه، مبارزته بالبراء، لا من: لأن فيه رفاً عن المسلمين، وإظهاراً للقوة، والبراء: أن يتأذى الرجل للضلع يطلبها، فبهاج ولا يسحب، لأنه لا حاجة إلى ما، وإذا أمن أن يهوب، فكسر الخوف، المستحب: إلا أنه لما كان رجاءاً ومناجاةً لم يبع له، لأنه بحكم الظاهر غالب، والمكروه: أن يبرر الضعيف الذي لا يثق من نفسه، فكروه له، لما فيه من نشر قلوب المسلمين بقله ظاهراً.

وإذا خرج كدم يطلب البراء، حار ومبه وفعله؛ لأنه مشرك لا عهد له، ولا أمان له، فأصبح فتنة كبيرة، إلا أن تكون العادة جارية بينهم أن من خرج يطلب المبارزة لا يبرهن له، فيجزي ذلك مجرى الشرط، وإذا خرج إليه أحد بارزه شرط أن لا يعنه عنه ساء، وجب الوفاء به بشرطه، لأن المؤمنين عند شرطهم.

فإذا هزم المسلم ذليلاً لئلا، أو متحناً بجرأته، جاز لكل أحد قتاله؛ لأن المسلم إذا صار إلى هذه الحال، فقد انقضى قتاله، وإن كان المسلم شرط عليه أن لا يقاتل حتى يرجع إلى صفته، وفي له بالشرط، إلا أن يترك قتاله، أو أخذه بالحراج، فيبنيه ليقننه، أو يعير عليه، فيجوز أن يحولوا به وجته.

فإن قتلهم قتلوه، لأنه بد منهم بقتله فقد انقضى قتاله، وإن أمان الكفار صاحبهم، فعلى المسلمين أن يعيدوا صاحبهم أودياً، ويقاتلوه من أمان عنه، ولا يقتلوه، لأنه ليس ببيع ابن جهته، فإن كان قد استخضعهم، أو سلمه من الرضا بقتلهم، صدر ماقتاً لأمانه، وحار لهم قتله.

وذكر الأوزاعي أنه ليس للمسلمين معاونة صاحبهم، وإن تمكن بالحراج، قيل له: فغنائ المسلمون عنهم صاحبهم؟ قال: وإن؛ لأن المبارزة بما تكون

مكدا، ولكن لو حبروا بينهم، دخلوا سبل النعيج، قال: قد أعالى العدو صاحبهم، فلا بأس أن يعين المسلمون صاحبهم، وإنما أن حذرة وعلما أمانا عمدة من الخبايا على قس نية حين ألحق عبده.

ثم أجروا الحدة مع الممازفة وغيره، لأنه يخرج مال من الحرب حذرة<sup>(١)</sup>، وهو حديث حسن صحيح، وروى أنه عمرو بن شعوب مازى حلب، رضي الله عنه، فلما أفل عليه، قال علي بن مروت لأبناؤنا الذين، فانتقلت عمرو، فوثب عليه، فصره فقال عمرو: مدعني؟ فقال علي: الحرب مدعنا، فغير.

وقد أخرج الحاكم<sup>(٢)</sup> ميزره، وهو لعمره من عبدة وقتله إياه في غزوة الحندق نطق مضوا ومحصرا، وفي التاريخ النعمان، صاحب فطحة بن أبي فطحة صاحب نواة قرش يوم أحد، فقال: من تاربي، فبر له علي - رضي الله عنه - فلما انتد من الضعين خيره علي - رضي الله عنه - فأسبب قتل هاشم، فقتله بنو المصطفى، وفيه أيضا في قصة عروة أحد كان صاحب نواة المسلمين مصعب بن حبيب أخو بني عبد المذخر، فبذل فطحة بن نعمان فقتله، وقال: إن أبا - رضي الله عنه - من أبي فطحة كان صاحب نواة المسلمين، فخرج من بين الضعين، وحدث من يزاربي، فلم يخرج إليه أحد، فقال: يا أصحاب محبة، رجعتم أن تبتلائكم من أجه، فقلنا في النار، كدستم، فإلا، لو تعلمون ذلك خط أخرج إلي معكم، فخرج إليه علي، فاحتلفا صريته، فقتله عمر.

وقال ابن مسعود: من حديث مارية علي وغيره يوم بدر، استعجاب الخروج إلى الكاكر، طاب من يزاره، لأن في التأخر عن الخروج إليه إضعافا للمسلمين وتقوية للكافرين، وإنما يحسن ذلك من جزب نفسه، فعرف

(١) أخرجه البخاري (٣٠٢٠)، ومسلم (١١٣٩)، وأبو داود (٢٦٣٦)، والترمذي (١٦٧٥)،

وإسناده صحيح، وأحمد (١٩٠١).

(٢) نظرا لأحمد (١٩٠١)، وأحمد (٣٢٠٣).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «...»

فإنه في المهاد، تكن لا يخرج مديونك ولا من لم يأن له أمواله ولا عبد  
يضم له عبده. وفي خروج الإحصاء دليل على حلال الخروج بغير إذن الإمام،  
وإن لم يذكر هذا إلا في خروج علي وغيره دليل على استحباب الخروج،  
وإنه إذا جاز الإقام المطلق على حاد الحيف وفرقهم ومعتهم

وفي دليل على أن معونة المأز جازية إذا تخرج بالخراج أو فترما،  
بعد استصاف قضايتهم، والمعتنق أن يجوزوا بينه وبينه، فإن قال لهم فأنه لا  
إذا معتم عليهم، فقد عثر أمارة، وإن كان على أن لا يقاس غيره، وفي ذلك،  
ألا يرى أن عبدة لم تكن على علي وعبدوا، هذا مذهب الجمهور، وحكي  
عن الأوزاعي أنه ليس للمعتنق معارضة حجه، وإن أتى بالخراج، فتوى

ولقد من أن على حوز العنصرية إجماعاً، إلا أن حكى عن الحسن أنه  
نكرهه، ثم كجوه، فقد جازي الأمام عبد الله بن عباس بن جعفر بن جعفر بن جعفر  
الجمهور، أما بعد، بذلك، ثم معونة المأز جازية عند الجمهور، وإن معتم  
أو عثر عن حجة خلافاً للأوزاعي، وهو إحدى الروايتين عن الحسن،  
والأخرى أنه وهو وإن انتهى أنه يذبح عنه ولا يقتل، فإن نشأ غير المأز  
فعله عند أحد القاسم، فإن دار ثلاثة ثلاثاً فلا رأس في المعونة، فهم  
كجماعة حسن تلقى جماعة، وفيه الموفق حوز المديونية لا يكون العادة  
جديدة، بأن من المأز لا يخرض، فحديث الأوزاعي لا شك أنه عند الجمهور.

ولا يرد أيضاً على المالكية كما تقدم عن أبي جعفر، إذ لا يرد فيه  
مما إذا من اطاعه أنه كان على ظني الجماعة، ولو سلم فقتل أمر ضار ليس  
الذي عند مسلم، بل الذي كان بحمله كما تقدم عن الحافظ، وهو حسن

(على دليل عائشة فتح بعد، سيمله ويكون التوحدة، ذلك الحافظ)



ثُمَّ إِذَا تَدَارَسَ رَجَعُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ، لَهُ خَلْفُهُ  
يَبْنِيهِ، وَهُوَ سَيِّدُهُ».....

قَالَ: «إِنِ اللَّهُ غَافٌ، وَغِ الْمَغْفَى بِمُتَّقِيكَ كَدَّ، فَالْهُ السُّطْلَانِي»<sup>(١)</sup>

(ثُمَّ إِذَا تَدَارَسَ رَجَعُوا) أَي رَجَعُوا مَعَهُ فَتَجِدُهُ حِينَ تَأْتِي الْعِيَاةَ، وَعَلَى  
الْأَنَامِ رَجَعُوا مَعَهُ إِذَا هَامَ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا فِي «السُّطْلَانِي» قَالَ الْحَاجِي وَجَّهَ  
أَن يَرِيدَ الرُّجُوعَ مِنْ جَوْنِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَن يَرِيدَ رَجَعُوا مِنْ الْفَقْدِ مَعَهُ الْفُرَاقَ مِنْهُ  
(هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ أَوْ قَرُبَ الْمَوْتِ عَلَى غَيْرِ لِسْتَعْلَاقٍ بِأَعْيَانِهِ مَا أَرَادَ  
بِهِ، كَقَوْلِهِ نَعَالِي: «فَاتَيْتُ حَمْرًا» أَيْ عَلَيْهِ بَيْتٌ تَقْدِمُ امْتِلَافَ الْمَغْفَى فِي الْبَيْتِ  
فِي السُّجْدَةِ السَّابِعَةِ عَشَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي التَّرَحُّمَةِ (فَلَهُ سُلْبُهُ) مَتَحَسِّنٌ، فَعَلَّ  
بِهِ عَلَى مَقْعَدِهِ، كَقَوْلِهِ لِقَارِي، وَقَالَ الزُّرْقَانِي<sup>(٢)</sup>: «يَضَعُ السُّلْبَةَ وَالْأَلَامَ وَمَوْجِدَهُ،  
وَأَبْجَدَهُ مَعَ الْمَحَلِّ، مِنْ مَلَأَ مِنْ وَطَرِهِ، أَنْتَهَى».

وَتَقْدِمُ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي التَّرَحُّمَةِ اخْتِلَافٌ فَرِيدٌ يَدْخُلُ فِي السُّلْبِ  
وَمَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ، وَتَقْدِمُ أَيْضًا فِي الْبَحْثِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ  
الْقَائِلَ عَلَى مَسْنُونِهِ مَطْلَقًا أَوْ بِتَوْقِيفٍ عَلَى تَنْقِيلِ الْإِمَامِ؟ قَالَ الْحَاجِي<sup>(٣)</sup>: «رَأَيْتُ  
دَعْبَ إِلَيْهِ ذَلِكَ أَدْنَى سَوَاءٍ اللَّهُ ﷻ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ سَرَدَ الْقِتَالَ، وَقَدْ لَمْ يَفْلَهُ لَمْ  
يَكُنْ لِمُنَاقَلَةِ مَسْنُونِهِ، فَإِنَّ السَّبَّ الَّذِي تَقَالَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَوْتِ، (أَيْ هُوَ مِنْ  
«حَمْرٍ» وَتَأْتِي عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْفُرَاقِ مِنَ الْقِتَالِ، فَإِنَّهُ لَمْ  
يُنَاسِبْ رَجَعُوا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ، وَهَذَا بِمَنْطِقِي، أَيْ قَوْلُهُ ﷻ كَانَ بَعْدَ  
رَجُوعِهِمْ، فَإِنَّ كَانَ رَجُوعُهُمْ ذَلِكَ مِنَ الْقِتَالِ هُوَ مَا قَدَّمَ، فَإِنَّ كَانَ رَجُوعُهُمْ  
مِنَ الْكُرْبَةِ، فَهُوَ بِمَنْطِقِي أَيْ ﷻ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ الْفُرَاقِ مِنَ الْجِهَادِ فَهُوَ قَوْلٌ  
فِي الْمُرَاجَعِ، وَبِذَلِكَ قَامَ أَبُو تَدَا وَبِئْسَ قَوْلُهُ فِي الْمُرَاجَعِ، وَفِيهِ لَمْ يَسْلَمْ

(١) - رِجَالُ السُّلْبِ (١٠٠٠)

(٢) - شَرْحُ الزُّرْقَانِي (١٠٠٠)

(٣) - الْحَمْرُ (١٠٠٠)

ووجه آخر أن الشعبي، وهو أرفق الناس، واحتفظهم لحديث مالك، قال في هذا الحديث: ثم إن الناس رجعوا وحسن النبي ﷺ، فقال: . بلغ وهذا بدءاً على أنه بعد الفراغ من الفيل، لأنه ﷺ ذلك، راجعاً على بذلته في حال القتال، ومعلوم أنه لا يرجع عنه إلى الخلو. وإذا جازى إلا بعد الفراغ منه.

ووجه آخر: وهو أنه لا خلاف أن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعد الفراغ، ورجوع الناس من النهرمة، وهذا يدل على أنه لم يرد به التحريم، ولو أريد به التحريم على مثل ذلك اليوم لقاله في أول القتال وقيل الهزيمة.

ووجه رابع: ما روى أبو موسى الأشعري أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: الرجل يفتن لشعبة، ويقتل لشعبة، ويقتل ليرثي مكانه؟ فقال: ممن فذل لنكون كلمة الله هي العليا، وذلك في سبيل الله<sup>(١)</sup>، وإذا قاله في أول القتال أثر ذلك في الباط. وعرض الناس ليقاتلوا له بحصل لهم من السلب.

والدليل على أنه من الخمس حديث ابن عمر: رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ بعث سرية بين نجد، فسموا إبلًا كثيرة، فكانت شهماً لهم النبي عشر بغيراً، أو أحد عشر بغيراً، وثقلوا بغيراً بغيراً<sup>(٢)</sup>، فوجه الدليل منه أنه ذكر أن شهماً لهم بلغت أحد عشر بغيراً، ثم ثقلوا بغيراً بغيراً.

وهذا يدل على أن الفيل من غير الأربعة الخماس، وإذا ثبت هذا، فلو أن يداناً كان قبل الفيل، أو ثقل رجلاً سلب فيل من غير الخمس فإنه لا يفتن<sup>(٣)</sup>، لأنه من الإمام حكمكم حاكمكم بقول بعض العلماء. فلا ينقص ذلك صحون، انتهى.

(١) نسخة البخاري (٣٩٧٧) ومسلم (١٩٠٤).

(٢) نسخة أبو داود (٢٨٤٧).

وقال الشيخ في «البدل»<sup>(١)</sup>: ملخص ما في شرح السير الكبير: أن لغة الأناس في عبارة الفقهاء ما يختص به الإمام معض الغائبين، فذلك العمل يسمى تنقيلاً، وذلك اتعاض تفعلاً، ولا خلاف أن التنزيل جائز قبل الإصابة بالتحريض على القتال، فإنه عليه السلام مأمور بالتحريض، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَازُوا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكُفَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> فهذا الخطاب لرسول الله ﷺ، ولكل من قام مقامه. فإن الشجعان إنما يتخاطرون بأنفسهم، إذا لم يخصصوا بشيء من المصائب، فإذا خصهم الإمام بذلك، فذلك يترجمهم على المخاطرة بأرواحهم، وإيقاع أنفسهم في جلبة العدو.

ولا يستحق القاتل اللب بدون تنزيل الإمام عندنا، وعلى قول الشافعي استحققه، وإن لم يسبق التنزيل من الإمام، لأن قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً فله سلبه» نصب الشرع، ومثل هذا الكلام في لسان الشرع لبيان السبب تكفونه ﷺ: «من بذل دمه فاقتلوه»<sup>(٣)</sup>.

ولكننا نقول: إن لو قال ﷺ هذه الكلمة بالمدينة بين يدي أصحابه، ولم ينتقل أنه قال هذا إلا بعد تحقق الحاجة إلى التحريض، فإن مالك بن أسير - رضي الله عنه - قال: لم يبلغنا أن النبي ﷺ قال في شيء من معاذيه، «من قتل قتيلاً فله سلبه» إلا في موضع يوم حنين، وذلك بعدما انهزم المسلمون، ووقعت الحاجة إلى تحريضهم؛ ليكرزوا، كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ وَأَنْتُمْ مُدْبِرُونَ﴾.

وذكر محمد بن إبراهيم التيمي أنه قال ذلك يوم بدر وحنين، وقد كانت الحاجة إلى التحريض يوم بدر معلومة، فعرفنا أنه إنما قال ذلك بطريق التنزيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع.

(١) انظر: «البدل المجهود» (١٣/٣٠٥).

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٥.

(٣) أخرجه البخاري (١٧/٢٠)، وأبو داود (٤٣٥١)، والنسائي (١٤٥٨)، والسنن (١٠٧٠)، وابن ماجه (٢٥٣٥).



إِلَّا: قُتِلْتُ، ثُمَّ قُلْتُ: .....

وَأَيُّ مَا قُلْنَا مَا ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَغْيِبٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُحَافِظًا رَادِي الْفَرَسِ: إِذَا رَآهُ رَجُلًا، فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي الْفَتَنَاتِم؟ فَقَالَ: اللَّهُ نَعَالِي سَهْمٍ وَلِهَذَا الْأَرْعَةُ، قَالَ: وَالنِّعْمَةُ بِعَمَلِ الرَّجُلِ، قَالَ: إِنْ رُيِّثَ فِي جِسْمٍ بِسَهْمٍ، فَلَسْتُ بِأَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، فَبَدَأَ ذَلِكَ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ الْغَائِلَ لَا يَسْتَعِزُّ إِلَّا بِدُونِ التَّغْيِلِ.

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْقِتَالِ أَيْضًا: ثُمَّ أَعَادَهُ بَعْدَ الْمَرْجُوعِ: كَمَا سَبَّأَنِي فِي أَسْرِ الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ حُنَيْنٍ. فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا. وَأَخَذَ أَسْلَاحَهُمْ.

يَبْدُو أَيْضًا مَا رَوِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي نَصِّهِ بَدْرًا، فَإِنَّهُ وَقَعَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالْوَعْدِ فِي الْقِتَالِ: كَمَا سَبَّأَنِي فِي تَحْرِيقِ هَذَا السَّابِ، وَيَسْتَدِلُّ لِحُفَّتِهِ وَالْمَانِكَةِ فِي فَوَاحِشِهِ أَنَّ السَّابَّ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْطِيلِ الْإِيمَانِ: بِمَا فِيهِ التَّصْحِيحُ: وَغَيْرَهَا مِنْ نَصِّهِ أَتَى أَبِي جَهْرًا، وَقَوْلُهُ ﷺ: «كَأَنَّكَ قَتَلْتَ» سَمَّ قُضِيَ سِلَاحُهُ لِمَعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ.

وَبَدَأَ مَرْجِعَهُ إِسْحَاقُ وَالظَّاهِرُ فِي «الْمَكْتَبِ» وَ«الْأَوَامِدِ» مِنْ طَرَفَيْ حِدَادَةِ بْنِ أُمِيَّةٍ قَالَ: كُنَّا مَعَكَيْنِ دَاخِلِينَ، فَذَكَرَ الْحَبِيبُ بْنُ عَمْرٍو أَنَّهُ هَارِي أَنْ تَبِعَ الْقُرْطُبِي سَرِجَ شِمَارَةٍ مِنَ السُّمَرِ، يَرِيدُ أَرْضِيَّةً، فَخَرَجَ عَلَيْهِ، فَخَتَلَهُ، فَخَادَهُ: لَهُ رَحْمَةٌ عَلَى حِمْمَةِ أَمْرٍ مِنَ السُّبْحَانِ وَالْيَامُوتِ، فَأَرَادَ حَبُّ بْنُ يَأْخُذَهُ كُلَّهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا تِلْكَ سَنَةٍ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: خَلَعَ بَعْضَهُ، حَمَاهُ لَمْ يَكُنْ تِلْكَ «الْأَبَدِ»، فَقَالَ مَعَادُ الْحَبِيبِ: فَإِنَّمَا ذَلِكَ مَا طَلَبْتَ مِنْ تَعَسُّ بِمَدْمَتِ، وَحَدَّثَنِي بِهِ مَعَادُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ تَقْدِمُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ فِي كَلَامِ الْمُؤَرِّفِ مِنَ الرَّوَابِيعِ الْمَدْفُوعَةِ: دَأْبُ

(قَالَ أَبُو قُبَادَةَ: (نَعَمْتُ لَقَلْتُ) وَهِيَ التَّسْحِيقُ التَّصْرِيفُ، «ثُمَّ قُلْتُ»: أَيُّ مِ

من يشهد بي؟ ثم جلس، ثم قال: امر فتل قتيلًا، له عليه يثقة،  
فه سئفًا. قال: ففعلت، ثم قلت: من يشهد لي؟ ثم حبست. ثم  
قال ذلك، الثالثة، ففعلت، فقال: سمع الله بذلك، أما كنت ما أما  
فائدة؟ ..

نفسه أو جزاراً؟ فإنه يخاف<sup>(١)</sup> (من يشهد لي؟) يقتل ذلك ويحل (ثم جلس)  
إذ لم أر أحداً يشهد لي، قال السامع<sup>(٢)</sup> وفي رواية النبي عن يحيى بن سعيد  
عند أبي حمزة: «ولم أر أحداً يشهد لي»، وذكر الواقدي أن سداً من أنيس  
شهد له، فإن كان شبعه احتمال أن يكون وجداً في المرة الثانية، فإن في رواية  
النبي المذكورة «الجلس»، ثم بنا لي فذكر أمره انتهى.

(ثم قال النبي ﷺ مرة ثانية: (من قتل قتيلًا له عليه يثقة، فله سئف. قل)  
أو فائدة: «فعلت ثم قلنا» مثل الأول (من يشهد لي؟) ثم جلس، ثم قال: سمع  
ذلك القولي المرة (الثالثة) قال السامع<sup>(٣)</sup> تكرار النبي ﷺ ذلك ثلاث مرات،  
بحسب أن يكون قاتلاً في سمات متفرقة لكي يسمع قوله من يأتي بعد قوله  
الأول والثاني، وبحسب أن يكون جرى في ذلك على عادته ﷺ أنه إذا قال  
قولاً، أعاده ثلاثاً فيكون ذلك قولاً متتابعاً، وفيما أبي قتادة عنه، قوله الأول  
والثاني بعد أن حضر في الأول والثاني لما كان يتجدد له من الأمل في طلب  
قتيله، بقوله النبي ﷺ بعد كان يمشي هو نفسه أنه عسحق لسبب ذلك الخيل  
بعنه قتله، ثم كان يحسب ذلك عادته أن لا يرفع يده إلا بيعة،  
وكرر عدة أم به على ذلك معلومة، انتهى.

(فعلت) مرة لثقة أقتال رسول الله ﷺ «مالك يا أما فائدة؟» تقوم وتبعد.

(١) انظر: مرقاة المفاتيح (٢٦/٨٥)

(٢) فتح الباري (٢٧/٨).

(٣) المعجم (٢/٢٤٢)

قال: فَأَقْنَضْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ زَيْلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَسَلَبْتُ ذَلِكَ الْقَسِي عُنْدِي، فَأَرْضِيهِ عَنْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

هذا إن قال: من يشهد لي في نفسه، وإن قاله جهاراً. فمعنى قوله ﷺ: «مالك أي ما تريد بقولك: من يشهد لي».

قال البخاري: يحتمل أن يكون ﷺ لما رأى قيامه مرة بعد مرة اعتقد أنه ممن يستحق مثل هذا، أو ممن في نفسه شبهة من استحقاقه، فإن كان مستحقاً له يثنى وجه استحقاقه، وهداه إليه، فإن لم يكن على ذلك الوجه يثنى له أنه غير مستحق له أو تفضل عليه ابتداءً، ويحتمل أن يكون اعتقد فيه أن له حاجة فيمنعه التحياء من إبدائها، وتبعته حاجته على القيام إليه مرة بعد مرة، فأراد أن يسهل عليه استئناس الكلام فيها.

(قال: أبو قتادة: (فأقنضت) ببناء المعتكف (عليه) ﷺ (القصّة) أي ما جرى له من قتله والموجب بقيامه وجلوسه (فقال رجل من القوم) زاد في رواية الثلب المذكورة من جلسائه، قال الحافظ<sup>(١)</sup> لم أقف على اسمه، وقال أيضاً: ذكر الواقدي أن اسمه أسود بن حزامي، وفيه نظر؛ لأن في الرواية الصحيحة أن الذي أخذ السلب قرشي (صدق) أبو قتادة (يا رسول الله) في دعواه أو سلب ذلك القسي الذي يذبح أبو قتادة قتله (عندي، فأرضه) بهيمة فطم وكسر الهاء (منه) أي من السلب، وفي رواية للبخاري وغيره «فأرضه مني» (يا رسول الله).

قال القرطبي<sup>(٢)</sup>: من باب الإنعزال، ولخطاب لرسول الله ﷺ، أي فأعطيه عوضاً عن ذلك السلب ليكون لي، أو أرضه بالمصالحة بيني وبينه، قال الطبري: «من» فيه ابتدائية أي أرض أي قتادة لأجلني ومن جهتي، وذلك إما بالهبة، أو بأخذه شيئاً يسيراً من دمه.

(١) فتح الباري (٨/٢٧).

(٢) شرح المصابيح (٨/٢٧).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَاءَ اللَّوْءُ، إِذَا لَا يَفْعَلُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّوْءِ ..

(فقال أبو بكر) - رضي الله عنه - وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: رفع في حديث أبي أن النبي خاطب النبي ﷺ بذلك عمر - رضي الله عنه - أخرجه أحمد من طريق حماد بن أبي سلمة عن إسحاق بن أبي طلحة عنه ولفظه: أن هرازن جاءت يوم حنين، فذكر القصة، وقال: قال أبو قتادة: إني ضربت رجلاً على حبل العاتق، وعليه درع، فأعجلت عنه، وفام رجل، فقال: أخذتها، فأرضه منها، وكان رسول الله ﷺ لا يَسْأَلُ شيئاً إلا أعطاه أبو سكت، فسكت، فقال عمر - رضي الله عنه -: والله لا يفيئها الله على أسد من أسد، ويعطيكها، فقال النبي ﷺ: صدق عمر - رضي الله عنه - .

وهذا الإسناد قد أخرج به مسلم بعض هذا الحديث، وكذا أبو داود، ولكن المرجح أنه الذي قال ذلك أبو بكر، كما رواه أبو قتادة، وهو صاحب القصة، فهو أتم لما وقع فيها من غيره، وسيمثل الجميع بأن يكون عمر - رضي الله عنه - أيضاً قال ذلك بقوة لقول أبي بكر - رضي الله عنه - : انتهى. وكذا ذكره المعين والقسطلاني مختصراً.

(لأما الله) بالجر أي لا والله، وسيأتي البسط فيه (إذا) بالهزة المكسورة والتنوين (لا يحمده) بكسر الميم وفتح الدال، كذا في المرقاة، أي لا يقصد النبي ﷺ (إلى أسد) بفتحين أي إلى رجل، كأنه في الشجاعة أسد (من أسد الله) بضم الهزة وسكون السين، وقيل: بضمهما جمع أسد، والجملة تفسر للمقسم عليه، والمعنى لا يقصد النبي ﷺ إلى إعطاك حق وإعطاء سلبه إياك.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: في جميع روايات المحدثين في «الصحاحين» وغيرهما إذا بالأنف قبل الالف، وأنكره الخطابي وأهل العربية، ولقد أطلت الطيبي<sup>(٣)</sup> من

(١) فتح الهادي، (٤٠/٨).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/٦٠).

(٣) الشرح الطيبي، (٩/٢٧٠ - ٢٧٥).

.....  
.....

هذا الحديث في هذا الموضع مع أنه من تدبره انتهى بانقضاء مدة الأعمى كما  
يجب أن يكون<sup>(١)</sup>

فمن أسقط المصنف في الموضع<sup>(٢)</sup> كتب في هذا الموضع بما لا يرد  
منه، وذكر منه روايات أربع فيها هذا الموضع، وقال في آخرها: «قلت في  
هذا الموضع» أي بعد هذه الحديث، وروى في كلامه بخطه: «ومن  
أدنى منه بغيره» أي بغيره، ثم روى في آخره: «أما في حصره» أي  
في حصره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى  
في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»

وقال في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
وغيره من حديث الأحرار، أي الأحرار، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره،  
أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى  
في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»

أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»

أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»  
أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره،  
وما روى في آخره: «الحديث» أي في آخره، أو في آخره، وما روى في آخره: «الحديث»

(١) نسخة بخطه: (١٩٦٥ هـ)

(٢) فتح الباري: ٣٩ - ٣٨

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «ولا يخفى تكلفه، وقد نقل الأئمة الانفس على النجس، فلا يلتفت إلى نجس، وأما إذا فُتحت في جميع الروايات المحتصة والأصول المحتصة من «الصحاح» وغيرهما بكرر الألف لم «ال» معجمة مبنية، واختلف في كسبه إذا هذه هل تكتب بالألف أو نون، وهذا الخلاف مبني على أنها اسم أو حرف، فعن قول: هي سم قال: يكتب نائون، ومن قال: هي حرف. وهم الجمهور خالفوا، فذهبوا من قال: هي بسيطة، وهم المراجع، ومنهم من قال: هي مركبة من «إ» و«ن»، فعلى الأول تكتب بألف، وهو المراجع، وبه وقع رسم المصحف، وعلى الثاني تكتب نون.

واختلف في معناه، فقال سيوطي: معناه الجواب والجزاء، ونسبه جماعة فقالوا: هي حرف جواب، يقتضي التعليل، وأما أبو علي الفارسي: أنها قد تنحصر للجواب، وأكثر ما نحي: جواباً لـ «لما» و«ن» ظاهراً أو مقدراً، يعني هذا لو كانت رواية بسيطة، لا غشيل بطم الكلام، لأنه يصير هكذا لا والله إذا لا بعدد إلى أحد، وذلك حتى لا ياتي أن يقول: إذا بعدد، أي أو أحابك ثم ما طلب بعدد إلى أحد، وقد نسب الرواية فقط لا بعده، فمن ألمح من ألقى أنها تغيير، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>(٢)</sup>: «بدأ هذه مذكورة فيقال معجمة مبنية، حرف جواب وجز، في جميع الروايات في «الصحاح» وغيرهما، لكن انقوى كثير ممن تكلم على الحديث على نسخة جهالة المحدثين، وسببهم إلى الغلط والمصحف. وأن المصواب إذا حصر هزة ولا نونين للاندوس، فقال: تخطي: المحدثون يرونه إذا، وإنما هو في كلام العرب «لاها الله ذاة» وألها، فيه منزلة الزا، والمعنى لا والله يخون ذا، وقال المازني: المصواب «ها الله ذاة أي د يعني

(١) وضع الشري: (٢٨/٤٩)

(٢) درسا سوزي: (٦٨/٧٩)

وقال: وذلك من العاجبات - حول بعض التجويز - إن حاله في هذا التحلل حتى العطف من الرواة - لأن العرب لا تستعمل ها الله إلا مع ذا، وإن سلم استعماله مع ذاك، فليس هنا موضع إذن، لأنه للجزاء، بهما عليها على قيس.

ومعرفة هذا توقف على أن يعلم أن ما حول ذلك جزء الشرح مقدّر على ما يقوله في المذهب، من الرجاء، وإذا كان كذلك، وجب أن يكون التصرّف لمقدّر يصح وقوعه سبحانه بعد إذا، إذ الشرط يجب أن يكون مسبب للجزاء، وإذا شُرع هذا فتولّد: ألا الله إذا لا بعداً جواب لمن طلب استنبطه فأمرته عني ربيس يقاتل.

وبعداً وقع في الرواية مع إلا فيكون خبر الكلام إن برهانه عليك لا يكون عامداً إلى أحد، فمعطيك سلف - ولا يصح أن يكون برهانه السلف يكوّن التذلل من الطالب سبباً لعدم توبه عمداً إلى أحد، ومعطياً سبباً لتعذيب. وإذا لم يكن مبأناً، بطريق كونه لا بعداً حرماناً لأحد.

ومستغنى عن إثباته أن لا تذكر إلا مع بعداً، ويدلّ إذا بعداً ليصح حرمان الطالب لتعذيب، فيكون المتنبه إن يرضه عليك يكن عامداً إلى أحد ومعطياً سبباً، ويحتوي اعتراضاً: صحفة كونه الإرضاء مبأناً لكونه عمداً إلى أحد من أحد الله، يوجب انتقاه من التعديت لأهنا الله ذا لا بعداً إلى أحد من أحد الله، فصحة بعض الرواة، ثم ثبت الرواية المصحفة كذلك، وأجاب أنه حمير العرياطي بأن إذا جواب شرط مندر على عليه فوقه، صيق، فأرضاه، وكان له أكبر رضى الله عنه - فبأن إذا صدق في أنه صاحب السبب أو لا بعداً إلى السبب، فمعطيك حقه، فالجزاء على هذا صحيح؛ لأن صدقه مسبب أو لا بعداً ذلك، وقع في بعض الروايات: إذا بعداً باستفاد ذاك، بحيث ولا إشكال، انتهى مختصراً.

واحد من الملائكة انزل من السماء وسواء انزل من فوق او من تحت من  
الارض. وهو ابو جعفر القزويني. من حاشية نسخة من  
الخازني. سئل جماعة من العلماء في هذا الاشكال اني ان جعلوا المخلص  
من آفة الناس الملائكة بالتحجب، فقلوا: لا، لان ما بال الملائكة ان  
يخفوا من قوم يصدقون التثنية على الروايات الثانية، ويظنون لها تأويلات  
وجوابهم ان ما الله لا يستبرئ اسم الملائكة، كما قد ابي مالك، وانما جعل  
الانبياء حجاباً لهم، فهو سب الغلط، وليس بصحيح معروضة، وانما  
هو جوابه شرط بغيره، انما هو جواب الملائكة، كما قال وهذا واضح لا  
يحتاج اليه.

وقال الخازني: وهو توجيه حسن، ويؤيد ما رجحه من الاعتماد على ما  
تثبت به برويه كثيرة وقوع هذه الحصة في كثير من الاحاديث، ثم ذكر  
روايات ابي يعقوب فيها هذه الرواية، وقال ابو القاسم: يمكن توجيه الرواية  
بان التقديم لا والله لا يعطي اداء، فكذلك لا يعتمد على تأكيد للنفي المذكور،  
وبعضها لم يثبت، وقال الطبري: الرواية صحيحة، والتمس صحيح،  
فتوبك لمن قال ان: اعمل كذا، والله اذا لا اعمل كذا، ويضمن ان يكون اذا  
والله، كما قال ابو الفداء في قول الحسن:

«اذا اقام، فاصبر في سحره خشن»

في جواب قوله.

«لو كتب من مازن سم نصح ابي»

في قوله «انوي»<sup>(١)</sup> في هذه الملائكة، والفصل الثاني: فيمضي الخبر  
بعد كتاب يرمي به الراوي وقالوا: ولا يجوز اتصاف بهما، فلا بد من لهما

(١) انظر: الاصحاح، (٩٦/٨) (٩٦/٨)

(٢) اشرح صحيح مسلم، (١٠٠/١٠٠) (١٠٠/١٠٠)



.....

.....

وافقه، قال: <sup>(١١٠)</sup> "أما لفظ الجلالة فجر، لأن هذا التسمية عوض عن واو  
الضمة، وقال ابن سائلك: ليس عوضاً عنها، وإن حُرِّ ما بعدما يعتقد ثم يلفظ  
بدلاً منها أن يصب المفعول به، أثناء بمروره بمكان، ولا معنى لا يوافق انتهى  
فإن: لمعني وفي الحديث دليل على أن هذه اللفظة تكون مفعولاً، كما  
أصحابنا: إن مولى بها ليس كانت بمنى، ولا نداء، لأنها ليست متعارفة في  
الاعمال، انتهى.

قال: وهو من المضاف ليس عبد الحنيفة.

فمن: المذكر المختار <sup>(١١١)</sup> ومن حروفه الواو والياء والياء واللام المقسم  
وحرف التثنية، كقول: <sup>(١١٢)</sup> "أما الله"، قال ابن عابد: الثبوت به ها محذوف  
الآلف، أو نايها، وصل ألف الله، وقطعها، انتهى.

وكذا عبد المالكية، قال <sup>(١١٣)</sup> "الدور" الجعبي نحتقن أمر لم يجب بذلك  
اسم الله، أو صفة كماله، وهما محذوف حرف التثنية وإدخاله فيه تسمية مقامه،  
انتهى. يقال عن الله ورسوله قول النبي: <sup>(١١٤)</sup> "في وجهان أحدهما: أن تكون  
عن صفة، فيكون المعنى صدر فتائه عن وجه الله ورسوله أي بتسميته، كقول  
نعم: <sup>(١١٥)</sup> "فَوَلَّاهُ مَقَرًّا مِّنْ أَمْرِهِ".

ونابيهما: أن تكون حالاً، أي يتناول دائماً غير وجه الله أعده ناصر  
لاوبته، انتهى. وانجسة صفة الأسد.

وقال الساجي <sup>(١١٦)</sup>: "هذا يقتضي أن كل من كان من المعتنقين على هذا

(١١٠) (الرسالة ج١ - ص ١٦٨)

(١١١) (ج ١ - ص ١٦٨)

(١١٢) (الشرح الكبير - ج ٢ - ص ١٦٨)

(١١٣) (ج ١ - ص ٢١٤)

فِي مَعْطِيَتِ سَبْعَةٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ، فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» فَأَعْطُوهُ.

الوجه مستحق سبب المغنيل بما تقدم من قول النبي ﷺ، ومن كان منهم لا يقاتل عن الله ورسوله، فإنه غير داخل تحت ذلك.

(فيعطيك) أي هو أو النبي ﷺ، قال القاري، وجميع النسخ مضافاً على القاء في أوله، وليست هي نسخة النسخي: «قال: النجيلة حارة من المستقر في دلا يعمده أو مستأنة بدل عن يعمده» انتهى.

وفي مسلم رواية اللبث وكذا لا يعطيه أخصيخ من غريش، ويدع أسداً من أسد الله، وهي رواية البخاري وأصيب من قريبه مدا على المشهور من التسع، وفي غير المشهور منها عكسها، (سلب) أي سلب قتله، الذي قتله، قال الحفاظ<sup>(١)</sup>: «هكذا ضبط الأكثر بالتحناية في يعمده ويعطى، وضبطه النووي بالنون فيها» انتهى. قلت: بل قال النووي: فيها ضبطه بـياء، والنون ركلاهما ظاهراً انتهى.

(فقال رسول الله ﷺ: صدق) انصديق - رضي الله عنه - (فأعطه) أي أنا فتادة بهمة قطع أمر لندي عتوق بأن السلب عده (يأه) أي السلب، قال النووي<sup>(٢)</sup>: في الحديث نصيلة ظاهرة لأبي بكر - رضي الله عنه - في شأنه بحضرة النبي ﷺ، واستدلاله لذلك، وتصديق النبي ﷺ في ذلك، وفيه أيضاً منة ظاهرة لأبي فتادة، فإنه معاد أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدق النبي ﷺ، انتهى.

(فأعطانيه) أي هو أو رسول الله ﷺ، قال المسهلاني<sup>(٣)</sup>: أي أعطى النبي ﷺ أبا فتادة، وربما أعطاه لعل أنه القاتل بغيره من الثورق، فلا يقال:

(١) فتح الباري (١٠/٨)

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/١٦٠)

(٣) إرشاد القاري (٦٩/٧)

حدثنا أبو سعيد، عن سفيان، عن معمر بن...  
 .....  
 أعطاء بإقرار من في هذا السبب، لأن المال مذكور لجميع الجيش فلا إقرار  
 بإقراره، انتهى.

قلت: وهذا عند من يشترط فيه الجبهة، والبيان خلافه عندما في أول  
 الزمان، وفي المبحث السابع عشر من الأبحاث التي تقدمت في أول السبب،  
 وقال صاحب "المنهاج" وإجماعه ثم ساق الشهادة بشهادة رجل آخر مع ذلك  
 الرجل الذي كان يطلب نفسه، انتهى.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup> قوله في هذا الحديث أنه عليه سنة مضمومة أنه إذا لم  
 تكن له سنة لا يقبل، وساق أبي قتادة ينفذ لذلك، وعن الأوزاعي يقبل قوله  
 بغير سنة، لأنه يجوز إعطاء لأي فتاة بغير سنة، وفيه خطر، لأنه وقع في معاري  
 أبو ذؤيب بن عوف بن شهيد أبي قتادة، وعلى تقدير أن لا يصح أن يحمل  
 على أن النبي ﷺ عدم أنه "غافل بطريق من الطرق"، وأبعد من قال من  
 إنسانية إلى الرد بآلية ماها الذي إذا أنه أن السبب عده، انتهى.

(فصل في الرد) بكسر الهمزة وسكون الراء وعن مهملات، قال العراقي  
 ناهي لمطلب من أبي شعبة سبع أرواء، كذا في "العين" (كانت له) وفي النسخ  
 المصرية فاشتريت به أي بتمه (مخرطاً) فتع لميم وسكون الخاء المعجمة  
 وفتح الراء، وسجوز كسر هاء، نكح صيرك، وقال السيوطي الأول هو المشهور،  
 ورين بالكسر أي بقاء، فانه الفاري

وقال الثوري<sup>(٢)</sup> بفتح التميم والراء، هذا هو المشهور، وقال القاضي  
 عياض ورواه بفتح التميم وكسر الراء، كالمسحود والمواد بالمحرف ما هنا  
 المستند، وقبل المسك من التخل تكون سلفين يخشون من أيهما شاء، أي يجتني،

(١) شرح البازي (١/٢١٩)

(٢) شرح صحيح مسلم الثوري (١/١١٠) ٢٠٠، وشرح الزواي (١/٢٣٢)

في بني سامة، وثنا لأول من سامة في الإسلام.

أخرجه البخاري في ٥٧ - كتاب فروع الحمص، ١٨ - باب من لم يحسن  
السلامة

وسلم في ٣٠ - كتاب الجهاد والسير، ١٤ - باب استحقاق الفاتح سلم  
الفرق - حديث ١١.

وقال ابن وهب: هي النخبة العظيمة، وقال غيره: هي نخلة بئر انتهى

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: أي سمانا نسبي بذلك، لأنه يحترف منه النسر أي  
يجنسه، وفي رواية للبخاري أحرافا بكسر الهمزة، وهو النسر الذي يحترف أي  
يجنسه، أطلقه على لسان مجازا، وذكر الواقدي أن سمان المذكور يقال له:  
الوثير، انتهى. وهكذا حكى عنه المسطلي، وحكى عنه الحنبلي نويس أهلي  
بني سامة بكسر الهمزة، ثم بطن من الأحبار، وهم قوم أبي قحافة، لما في  
الفتح (بابه الأول قال ذلك) ثمانية فوجية شهيرة مفتوحة بمسيرة حسنة سلام  
بما كان فيهم، أي تخلصت جميعه، كذا في المسطلي<sup>(٢)</sup>، وقال العيني<sup>(٣)</sup>: أي  
أخذته أصل النازة والفتنة، وقال البخاري: جميعه وجعلته أصل مائي، وقال  
الحافظ: أي أخلصته، وثلاثة كل شيء أصله، وفي رواية من أسحق، أول ما  
اعتقده أي جعله عقدة، والأصل فيه من العند، لأن من ملك شيئا عتقه،  
انتهى. (في الإسلام) قال البخاري<sup>(٤)</sup>: يريد بالزمان زمانا الأصل الذي لا يسلو  
ولا يحول، لأنه لا خلاف أنه قد ملك قبل ذلك ما يقع عليه اسم الزمان من  
السلاح وغيرها، ويحتمل أن يريد بذلك غير ذلك من الأموال، ولكنه لم يكن  
أخذها على معنى الثالث، وإنما أخذها للتحاجة إليها فلا يستغنى عنها انتهى

(١) فتح الباري (٨/١٤٠).

(٢) آخر الزمان: ١٧١، ١٧٢.

(٣) مسند البخاري (١٠١/١٢٨٨).

(٤) السلف (١٩٣/١٢١).

١٩/٩٦٦ - **وَحَدَّثَنِي سَالِكٌ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ - أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَسْأَلُ عَنْهُ أَتَقُولُ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْأَنْفَالِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اشْرَبْ بَيْنَ الثَّلَاثِ، وَاسْتَنْبِ بَيْنَ الْفُلِّ. وَهُوَ: ثُمَّ عَادَ إِلَى الْخِصَالِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ أَهْلُهُ. ثُمَّ قَالَ: ابْنُ جُلَيْلٍ: الْأَنْفَالُ أَيْ حَارٌّ ثَلَاثَةٌ نِي كِتَابِي مَا هِيَ؟ .....**

١٩/٩٦٦ - (سالك، عن ابن شهاب، عن القاسم بن محمد) من أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أنه قال سمعت رجلاً) ثم يسم (سألاً) بيننا، (الفاعل) (عبد الله بن عباس) - رضي الله عنهم - (مضمونه) (عن الأنفال؟) ما هي؟ (فقال ابن عباس: الفرس من الثعل، والسلب من الفل) أي هما داخلان في الفل الذي يأخذه القاري زائداً على سهمه، (قال القاسم: ثم عاد الرجل) (لسأله) وكان لم يرض الجواب (فقال ابن عباس ذلك أيضاً) أي أعاد جوابه الأول.

(ثم قال الرجل) أي أسأل عن (الأنفال التي قال الله في كتابه) ﴿يَسْتَلُونَكَ الْأَنْفَالَ﴾<sup>(١)</sup> (ما هي؟) فلم يحسم ابن عباس أو أعاد جوابه الأول. والظاهر أنه - رضي الله عنه - لم ينصح له الجواب، لأنه رآه متعنتاً لم غير أهل ذلك، وإلا فقد روى أبو داود<sup>(٢)</sup> والبيهقي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس أن الشبيحة يوم بدر تنزوا تحت الرمايات، وأما السُّبُكُ فصارعوا إلى القتل والغنائم، فقالت الشبيحة: أتركوا معكم، فإن كنا نكم وداء، فاحتصبوا إلى النبي يَخْرُجُونَ: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾، الآية. فكتب رسول الله ﷺ الغنائم بينهم على السواء، بهذا ابن عباس - رضي الله عنه - عنه يروى أن السواد بالأنفال في الآية الغنائم.

وأوضح منه ما قال السيوطي في «الندرة»<sup>(٣)</sup>: (أخرج ابن جرير وابن المنذر

(١) سورة الأنفال الآية ١.

(٢) أخرجه أبو داود في الجهاد (٢٧٣٧) باب في السلب (٧٧٢).

(٣) الدر المنصور (١٠٤).

قال القسطنطين: فلم ير رجل يسأله عن كذا أو يخرج منه، ثم قال ابن عباس: الناس ما مثل هذا.....

وأما ابن عباس وابن مردويه والبيهقي في نسخة عن ابن عباس في قوله: «يُتَنَوَّلُ عَلَى الْأَعْلَى» قال: «المتنول المصمم نائث أو مدور الله يمتدحه» الحديث. وقال أيضا: «خرج ابن أبي نسيه وابن المنذر عن ابن عباس قال: المتنول المصمم أمرا أن يملأوا ذات بينهم فيرد القوي على الضعيف»

والوجه عندني أن ابن عباس - رضي الله عنهما - لم يحسن أن يتراد بالمتنول المصمم مع روايته لذلك، لأن الآية على ذات مسوغة، كما سنأتي في كتابه الناجي، وعلى المعنى الآخر، وهو أن يتراد منها زيادة التي يزيد بها الألف، لأنه محكمة، وعلى هذا يملأ معنى معمولاً من معظم ما يدخل فيه على هذا المعنى القوس والذئب، وإليها يتغلغل أكثر، كما رأينا.

(قال الخاقاني: فلم ير رجل يسأله عن كذا) أي قارب. (وإن يحرم جد) تقدم نجس على نساء المتصلة في النسخ الهندية، وبمعنى في النسخ المصرية، «وهي حطة الخاقاني» إذ قال: «مصحف أبيه وإسكان المصنف وكسر الراء وفتح الحاء، أي يخبئ عليه، وسقطت الاء في رواية، وهو فتح، انتهى قلت: ومعنى الآية ظاهر»

(فقال ابن عباس: وفي النسخ المصرية) ثم قال ابن عباس: «أندرون ما مثل هذا» مدح اليم والمنة، أي صفة. «فما الناجي» ظاهر، أي سأل عن الأئمة المذكورة في قول تعالى: «يُتَنَوَّلُ عَلَى الْأَعْلَى» قول عكرمة، معاهد وابن عباس هي الثنائيم من الألفاء جمع صل، وإسا سميت حبة نكلا،

(١) شرح درفاز، (١٤/٣١)

(٢) شرح الألفاء، (١٤/١٤٨)

(٣) النسخ، (١٤/١٤٨)



تَبَيَّنَ صِدْقُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

الزُّرْقَانِي<sup>(١)</sup>، وَكَذَا التَّمِيمُ إِذْ قَالَ: قُتَيْبٌ، وَصَلَّى صَاحِبُ الْمَعْلِيِّ، نَصَبَ  
الْحَدِيدَ لِحِمْلَةِ مَصْنُوعٍ، ابْنُ عَمَلٍ يَكْتُمُ الدِّعِينَ وَإِسْكَالَ السَّيْلِ السَّهْلِيَّ،  
وَبُذِلَ، فَانْتَصَحَ، وَقَالَ: ابْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ الْحَنْطَلِيُّ، قَدْ فِي الزُّرْقَانِيِّ تَبَيَّنَ  
الْإِلَاحِدَةُ، وَفِي الْمَجْدِ ابْنُ عَمَلٍ، وَفِي الْمَعْلِيِّ: ابْنُ عَيْدٍ التَّمِيمِيُّ، وَقِيلَ  
ابْنُ شَرِيكٍ

وَقَالَ الْحَافِظُ: رَوَى الْحَنْطَلِيُّ مِنْ صَدِيقِ عَمَلٍ ابْنِ عَمَلٍ التَّمِيمِيِّ عَنْ  
عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ عَنْ مَعْمَرٍ صَيْغٍ ابْنِ عَمَلٍ، قَالَ: جَدُّهُ، عَمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -  
قَدْ كَانَ قُتَيْبًا، وَمِنْ صَدِيقِ حَبِيبٍ ابْنِ مَعِينٍ قَالَ: هُوَ صَبِيحُ بْنُ شَرِيكٍ، قَالَ:  
لَمَّا مَرَّ بِهِ مَعْمَرٌ مَعَهُ بَعْدَ إِسْرَائِيلَ عَطَاءُ، وَقَالَ: لَيْسَ، لَمْ يَدْرِكْهُ، وَقُتَيْبٌ مَعَ  
عَمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْهُوَ، انتهى.

وَأَمَّا مَعْمَرُ بْنُ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ إِذَا مَنَعْنَا غَيْرَ مَصْنُوعٍ لِلْعَلَمِ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ  
حَقِيقٌ أَوْ يُقْتَضَعُ بِهِ مِثْلُ «صَنْعَ عَمَرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِصَيْغٍ، قَالَ السَّيْوطِيُّ فِي  
«تَبَيَّنَ» أَخْرَجَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي نَصْرٍ وَأَبُو عَيْدٍ وَغَيْرُهُ ابْنُ جَعْفَرٍ وَأَبُو حَبِيبٍ  
وَالْحَافِظُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الْفَيْضِ وَأَبُو مُرْوَيْجٍ عَنْ الشَّامِيِّ  
مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ ابْنَ عَبَّاسٍ، «أَنَّ أُمَّ الْبَابِ»، وَفِي لَفْظٍ: فَقَالَ  
«أَبُو حَاتِمٍ» ابْنُ أَبِي بَصْرٍ كَمَا فَعَلَ عَمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِصَيْغِ الْمَرَامِيِّ،  
(الَّذِي ضَرَبَهُ عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) قَالَ التَّمِيمِيُّ: كَانَ يُقْتَضَعُ الْمَرَامِيُّ بِالْمُرَادَاتِ  
وَالْأَوَامِرِ، فَفَعَلَ عَمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى الْبَصْرَةِ، انتهى.

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَمَلٍ ابْنُ إِسْحَاقَ الْقَاسِمِيُّ عَنْ أَبِي نُورٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ  
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَعْبَةَ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(١) شرح الزُّرْقَانِيِّ (٢٤/٣١)

(٢) تاريخ الخلفاء (١٠/٤١)



أرد سأل حولا قدم من الشام عن الناس - فقال: إن فيها رجلا يسأل عن تشبهه  
الفرس، فقال له صبيغ، يريد يديم العذبة، فقال عمر - رضي الله عنه -: لئن  
لم تأتني به لأفعلن بك، ففعل الرجل بخلافه إلى أن شبع من صبيغ حتى  
ضلع حبه وقد نهج - أن يقول: من جالس الفضة بعقبه إنه<sup>(١)</sup> فأنشئ الرجل  
حذافا من رده حتى أتى به عمر - رضي الله عنه - فغضب عليه فشد به - ثم  
حبسه - ثم ضرب به أبعسا، فقال صبيغ: إن كنت تريد قتلي - فأجهز علي، وإني كنت  
تريد نيلاني فقد نيلتني، فقال الله، فأرسله عمر - رضي الله عنه -.

وأخرج الحافظ في «الإمامة والسياسة» في «القبائل» الروايات في قصة  
مطولا ومختصرا - منها ما روى الأدهمي عن سليمان بن يسار قال: قدم العذبة  
رجلا، ففعل بسأل عن تشبهه الشتران، فأرسل إليه عمر - رضي الله عنه - وفد  
أعذته فراحيل المحسن، فقال: من أنت؟ قال أنا عبد الله صبيغ، قال: وإن  
عبد الله غيرة فضره حتى دنى رأسه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فد  
دهر الذي كتب أجدد في رأسه.

وروي أيضا من طريق ما مع أن صبيغ الشمراني جعل يسأل عن تشبهه - من  
الفرس أني أحناء المسلمين حتى قدم مصر، سمعت به عمرو بن أميئة إلى  
عمر بن الخطاب، فلما أتاه أرسل عمر - رضي الله عنه - إلى رطلاب من  
جريد فضره به حتى بك فقيرا فدهر، ثم تركه حتى يرد - ثم عاد له ثم تركه  
حتى يرى - فادعاه (يعود له)، فقال مربي - إن كنت تريد قتلي فأجهز علي فلا  
جعلنا، وإني كنت تريد أن تداوني فقد والله مرأب، فأذن له إلى أرضه، وكتب  
إلى أبي موسى الأشعري أن لا يحاله أحد من المسلمين.

(١) ذكر ابن عبد البر نفسه في «الاستبصار» (١١١/١٢٩) وفيه من يخسر الشقة بقتله الله  
وهو الصواب - وما في «الأوجرة» إليه تحريف، قد أسلف

(٢) الأثر الصحيح (٢/١٢٩ - ١٣٠)

قال: ثم لي بذلك عدل مني بشاة من العذر، ويكون له سلامة  
بعين الله الإمام؟ قال: لا يكون ذلك لأحد بعد عمر ابن الإمام، ولا  
يكون ذلك من الأمام لا علي بعد الأخيار، .....

وخرج ابن عساق عن أبي عثمان النهدي أن عمر بن رضي بن عه - كتب  
إلى أهل البصرة أن لا يحالوا صبيعا، هذا - علم جاء برحق من ضرر  
أن يخرج عن أبي بصير قال: كتب عمر بن رضي بن عه - إلى أبي موسى  
الاشعري أن لا يحالوا صبيعا، وأن يحرم عضده وورقه، ولي رواه - كتب إليه  
أن بعد، فإن لا يصح ذلك من عمر وجميع من يليه، قد حاولت قتلي هذا فلا  
يأمنوه، وإن رضي فلا يعدوه، وإن مات فلا يفتادوه

وفي رواية كتب إليه - حرم الناس محضه، فلم يؤمن كذلك حتى أتى  
موسى، فحلف له أن لا بعد في عه خطاه، فكتب إلى عمر - رضي بن عه -  
بكره، إليه - حلف له - وبن الناس، وقال أبو أحمد العسكري - أئمة عمر  
- رضي بن عه - رضي بن عه - وذكر من يريد أن - كان حموا، وأنه وقد  
عاش بعده - رضي بن عه - وقال أبو عمر بن عبد الله - كان جميع من  
الخروج في ضاههم.

قال: وأما أبي مالك يحدث أن عمر بن عبد حبيب أبي صدد تصبوا  
نفسه - لأن سلب قبله كان ذوقا، وراد أبي عمر من نيرة - نرس، وليس  
بإشارة غير ذلك، وإنما - وذلك أنه ألب سقائلا، لا ذهب، وبقيته، لأئمة  
نفس من الأئمة، رضي

(ومثل) بناء المعقول (مالك) عمل فتى قتلا من لعلو (أيتكون) سيرة  
الاستعداد، وقد - بيان العذر (له) سببه بغير (من الإمام) فقال - (لا يكون ذلك)  
أبي مالك (الأحد بغير من الإمام) وفي حقه - (ولا يكون ذلك) من  
الإمام إلا على حجة لأجهاد، وفي المسح تصدقة: (وحد) لأجهاد أبي الطر  
سأ يواد مصادقه، ووافقه على ذلك أبو حمزة، وقال أحمد - لا يحسب ذلك  
إلا بؤن الإمام، كما تقدم في المبحث الثاني عشر من مباحث المسح.





يوم حنين، وإعطاه السلب في هذه المواقف، لأنه للإمام أن يجتهد فيه بما شاء، انتهى.

قلت: وقد ثبت قوله ﷺ ذلك يوم بدر كما سباني بعض ما ورد في ذلك قريباً.

ثم قال الرزقاني<sup>(١)</sup>: وإنما قال: ذلك النبي ﷺ يوم حنين بعد انقضاء القتال كما هو صريح حديث أبي قتادة، ولذا قال مالك في «المدينة»: يكره أن يقول الإمام ذلك قبل انقضاء القتال لئلا تضعف نبات المحاضرين، انتهى. وتعقب بما في «المحلى»<sup>(٢)</sup> من أنه روى النذاري وأبو داود عن أنس أنه ﷺ قال يوم حنين: «من قتل قتيلًا منه سلبه، فقتل أبو طلحة اليوم عشرين رجلاً وأخذ أسلابهم». ورواه ابن حبان والحاكم وصححه عن شرط مسلم. وظاهره تعقبه القول، انتهى.

قلت: وبيان أيضاً عليه ما قال السيوطي في «الدور»<sup>(٣)</sup>: أخرج ابن أبي شيبة وأبو داود والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن حبان وأبو الشيخ وابن مردويه والحاكم، وصححه، والبيهقي في «الدلائل» عن ابن عباس قال: لما كان يوم بدر قال النبي ﷺ: «من قتل قتيلًا فله كذا وكذا، ومن أسر أسيرًا فله كذا وكذا»، فأما المشيخة فشيء تحت الرايات. وأما الشبان فصاروا إلى القتل والغنائم، فقالت المشيخة للشبان: أسرونا معكم، الحديث.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» وعبد بن حميد وابن مردويه عن ابن عباس قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ: «من قتل قتيلًا فله كذا، ومن

(١) «شرح الرزقاني» (٢/٥٠٠).

(٢) (١٠٠/٥).

(٣) «الدر المنثور» (٨/٤).

## (١١) باب ما جاء في إعطاء النفل من الخمس

٢٠/٩٦٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ . . . . .

جاء ياسر لله كذا ، فجاء أبو اليسر بن عمرو الأنصاري بأسيروس ، فقال : يا رسول الله ! إنك وعدتنا ، فقام سعد بن عباد فقال : يا رسول الله ! إنك إن أعطيت هؤلاء لم يبق لأصحابك شيء ، فحدث بطون مصر في تقديم الوعد .

## (١١) ما جاء في إعطاء النفل من الخمس

نقدم في «جامع النفل» أنهم بعدما اتفقوا على جواز نفيل الإمام لمن شاء أي يرويه على أهبيه المصاحفة أخذوا في محل النفيل هل هو من أصل الغنيمة أو من أربعة أخماسها أو خمسها أو خمس نخمس؟ ونقدم فيه البطل في اختلاف الأئمة في ذلك ، ونجمله فيه أن محل النفيل خمس نخمس في الأصح من ثلاثة أقوال للإمام الشافعي ، وخمس الغنيمة عند الإمام مالك ، وأربعة أخماسها عند الإمام أحمد إلا أن عند الشافعي وأحمد يستثنى من ذلك الصلب ، فزعم من أصل العينة عندنا بخلاف الإمام مالك والمحنفية ، فلا فرق بينهما في السلب وغيره ، إلا أن المحنفية فصلوا في محل النفل ، فقالوا : إن نفيل الإمام بما بعد الخمس ، فدل مثلاً ، من فعل كذا فله كذا بعد الخمس يكون محله أربعة أخماس ، وإن لم يقبله بذلك فمحله أصل العينة ، وهذا كله قبل الإحراز مدار الإسلام .

وأما بعد الإحراز ، فمحله الخمس لا غير ، ونقدمت بعض الفروع للأئمة الأربعة في ذلك في «جامع النفل» ، وإذا عرفت ذلك فمفسرود الترجمة بيان استدلال مختار المصنف من أن محل النفيل يكون خمس الغنيمة<sup>(١)</sup> .

٢٠/٩٦٧ - (مالك عن أبي الزناد) تكسر الزاي وحقة التو من عبد الله بن

(١) «نظر في هذه المسألة» «في المصاح» (٢٢٤/٢) «ومنع لفه» (٢٠٩/٤) «ومنع» (٢٢٤/٧) «ومنع» (٢٠٨/٤) .

من بعد من السعداء ان كان له من عيشه نصيب  
الخير

عنه والله. والله أعلم بالصواب. والله أعلم بالصواب.

دكتوران اعلى سعودي من الامسيب، قد قال: كان الناس يعطون النخل من الخمر  
والحفاظ طاهرة الخفاق ليعده علم ذلك، قال ابن عبد الله بن ابراهيم  
الاسدي لفضلي عيسى الجيب نعم فيه ذلك من الخمر، لا من الخمر الخمر  
ان الخمر لقطعة نورد ان يتأخرا معا عنه، ووراء الخمر، فذلك من علم  
الخمر من ان لا يرد على الخمر، انتهى.

في ذلك المرحله قاله الجمهور، وانا كاشفني، لا تنقاد له ربيع  
اي: يا اباي الامم، قد يس اجمع!!!

جمال الفرجى على السراج ليس تكبراً لا باسم نازى عصي لأمم  
الرجل لمحتاج إذا تفر من الخشب يا عينه، لأنه مأمور بطريق العمل إلى  
المحتاجين، وهذا تأويل ما رواه سعيد بن المسيب أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم  
الرجل، يعني الرجل بعد الإحسان للمحتاجين، قال: يكون من الخشب أي عفا  
سائر الله بغيره، انتهى.

أقول ثالثاً: ذلك أحسن من سمعت إلي في ذلك؟ قال: لا، هذا  
 بقدر ما أتت به من ذلك من حاله من غير فهمه، وأما ما  
 يقول: إلا نقول: الأجر عده صحيح، وأنه مما يحبه، وإنه عليه منزهة، وإنه  
 معناه أن هذا ليس هو هذا، كما يقال في لغة العرب: أول من سمعها،  
 انتهى

فقال: واستبدل من قال: عجز دنانير ما هي أناس ذوو رعب وادعوا الكذب مني. ففعلوا

وَسُقِلَ بِمَالِكَ عَنِ النَّفْلِ - هَلْ تَكُونُ فِي أَوَّلِ مَعْنَمٍ؟ قَالَ: ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنْ إِيَّاهُمْ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِسْرٌ مَعْرُوفٌ وَأُفْرَفٌ. ....

يَنْفُلُ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخَمْسِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ حَاتَرَيْنِ، كَذَا فِي الْمَحَبِيِّ. وَفِي «الْمُنْتَجِعِ» ذَلِكَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْثَرُ مَا رَوِيَ فِي الْأَحْصَاءِ بَدَلُ عَلَى أَنْ يَنْفُلَ مِنْ أَصْلِ الْخُصْبَةِ، أَنْتَهَى.

قلت: وقد أخرج أبو داود برواية أبي الحويرثة عن معمر بن يَزِيدٍ مَرُوعًا: لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخَمْسِ. وَأُخْرِجَ هُوَ وَالنَّبِيخَاءُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْفُلُ بَعْضُ مَنْ بَعَثَ فِي الْأَنْبَاءِ لَا نَفْلَ لَهُمْ حَاصِلٌ سِوَى نَفْلٍ عَامَّةٍ لِبَيْتِ اللَّهِ. وَالْخَمْسُ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَعَنْ عَوْفٍ وَخَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَخْمَسْ لِنَفْلِهِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. وَقَدْ الشَّرِيفِيُّ<sup>(١)</sup>: رَوَاهُ أَيْضًا إِبْنُ حِبَّانَ وَالطَّبْرَانِيُّ.

وَأَمَّا إِسْمَاءُ السَّجَّيْدِيُّ (مَالِكٌ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (عَنِ النَّفْلِ هَلْ يَكُونُ) أَيْ يَحْرُزُ (فِي أَوَّلِ مَعْنَمٍ؟) أَيْضًا، كَمَا قَالَ فِي الْجَمْعِ، أَوْ لَا يَحْرُزُ عَنْهُ، كَذَا. فَالْأَوَّلُ الْأَوَّلِيُّ، وَلَمَّا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ حِلَالٌ فِي لِسْفِ نَفْلِ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ، قَالَ الْعَاقِلُ: قَالَ الْأَوَّلِيُّ. لَا يَنْفُلُ مِنْ أَوَّلِ الْعَتَبَةِ، وَلَا يَنْفُلُ دَهْنًا وَلَا فُضَّةً، وَحَالَهُ الْجَمْعُ، أَنْتَهَى.

(قَالَ) بِمَالِكَ (ذَلِكَ) أَيْ تَحْرُزُ النَّفْلَ مَرُوفٌ (عَلَى وَجْهِ الْجَاهِدِ) مِنَ الْإِمَامِ (أَيِ السُّلْطَانِ وَأَمِيرِ الْبَيْتِ) (وَلَيْسَ عَلَيْهِ) فِي الْمَدِينَةِ الْمَعْرُوفَةِ (فِي ذَلِكَ) أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَرُوفٌ. اختلفت السَّحَابَةُ فِي هَذَا الْكَلَامِ، دَعَى «الرُّوَقَانِيُّ» مَرُوفًا<sup>(٢)</sup> بِالْمَنْعُولِ مِنَ الْمَحْرُوفِ، وَفِي «الْمَحَلِيِّ» مَوْقَبٌ مِنَ التَّوْقِيفِ، وَفِي: أَسْعَ

(١) بَيْلِ الْأَوْطَارِ (١/١٨٥)، ج (٢٣٥٠)

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَكَانَ فِي مَنَاجِزِ «الرُّوَقَانِيِّ» (٢١/١٣) مَوْقِفٌ.



إِلَّا الْجِهَادَ وَالسَّلَاطَانَ، وَلَمْ يَنْعَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ فِي مَقَارِبِهِ  
أَنَّهُمَا، وَقَدْ بَعْنِي أَنَّهُ نَقَلَ فِي مَعْجَمِهِ ثَمَامَ خَتْبِهِ.....

المصرية. موقوف بالملثقة، ومعناه قريب من الأول. وفي السمع الهندية  
موقوفة<sup>(١)</sup> بالظ في آخره وهو بعيد. قال الزركاني: بيان المعروف، انتهى أي  
لا نقيب في ذلك عندنا بل موكون إلى أي الأمير كيفما يرى، بطل من أول  
السمع أولاً، (إلا الجهاد السلطان) وفي حكمه أمير الجيش

قال الساجي<sup>(٢)</sup> يريد أنه على وجه الاحتجاج من الإمام في مصالح  
المسلمين وما يعود لتمامهم، وليس فيه خد معروف موقت بلزم المصير إليه  
عسى قل حال، لأن ما كان مصروفاً إلى جهاد الإمام فعله به رأى ذلك،  
ويشبهه إلا تركه، وما أخذ بالشرع ليس له النظر فيه انتهى. (ولم يسلطني أن  
رسول الله ﷺ نقل) صيغة العاصي من التثنية (في معزته كلها)

قال التاجي: يقتضي نفي ذلك من وجهين، أحدهما: أنه يروى عن أحد  
من الثقات أنه نقل في مقاربه، والثاني: أنه يروى عن أنه نقل يوم أحد  
ويوم كذا، حتى يسوء ذلك مقاربه. وهذا اللفظ يقتضي نفي الوجهين.

(وقد بلغني أنه) نقل في بعضها) ومن حديثه (يوم حنين) أي هو يوم  
حين، قال التاجي<sup>(٣)</sup>: وإنما ثبت أنه بلغه أن النبي ﷺ نقل في بعضها وهو  
يوم حنين. وإنما أراد أن يثبت أن ذلك أمر غير لازم بالشرع، وإنما هو بحسب  
ما يراه الإمام، ويأخذ فيه في بعض المواضع دون بعض، ولو كاد الأمر لازماً  
في كل عروة لحكم به النبي ﷺ في سائر معزته، كما حكم به يوم حنين، ولما  
ثبت أنه حكم به في بعض المواضع، ولم يبلغنا أنه حكم به في غيرها، ولو

(١) وفي الاستدالة (١٦٦/١٤) أيضاً موقوفة.

(٢) والناجى (١٩٥/٣١)

(٣) والناجى (١٩٥/٣)

وَيَسَا ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاجتهاد من الإمام. في أول ما حكم وفيما  
يأتي.

### (١٢) القسم للتخيل في الغزو

حكم به للعامة كما بلغ حكمه في ذلك يوم حبرون. ثبت أنه إنما يحكم به في بعض  
المواضع، لما كان يرى فيه من المصلحة في ذلك اليوم، ولا يحكم به في  
غيره، انتهى.

وأما ذلك: كمر اجتهاد الإمام (على وجه الاجتهاد من الإمام في أول  
معلم وفيما بعده) من المفاصل، بخلاف الأول في إبطاله (لا يكون من أول  
الاجتهاد، كما تقدم في).

### (١٣) القسم للحس في الغزو

ليس بفتح القاف ويكون المسمى العبدية، قال الواحش<sup>(١)</sup>.  
الاسم إقرار بالتسليم، يقال: سلمت كذا فلاناً وقمناً، وقسمته قسمين  
والعندة: غريمهما على أرمابهما، سبي، والمسمى: كيف يقسم لتخيل هل به  
سليم واحد أم أكثر؟ وهل يسلم لغرض واحد فقط أو لأكثر أصداء؟ وبذلك  
الأداة: أربعة وغرضهم من أهل العلم بعدما اختلف على أن ذلك، بل في اعتماده  
سجماً واحداً، اختلف في الغرض هل له مبدع فقط، سهم للغايب وسيم  
لقدومه أو ثلاثة أسهم: سهم للغايب وسيمه للغرض.

قال الشيخ في المبطل<sup>(٢)</sup>: اختلف العلماء في بيان مقاصد الاستحقاق  
للمقاتلة، فهو إما أن يكون واحداً، وإما أن يكون قاصداً، وإن كان واحداً فإنه  
سليم واحد بالاعتقاد، وإن كان ثلاثة، فله وثلاثة سهمان عند أبي حنيفة ويزعم،

(١) معجمه: حبرون (ص ٦٦١).

(٢) معجمه: حبرون (١٧/٣٣٣ - ٣٣٤).

وعند أبي يوسف ومحمد له ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق. وبه قال ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وأبو عبد وأخروقه، انتهى وفي «الترغيب»: حالف أبو حنيفة عامة الفقهاء قديماً وحديثاً، وقال: لا يسلم للفارس، إلا سهم واحد، وقال: أكثره أن أفضل بهيمة على مسلم، وخالفه أصحابه، فبقي وحده، وقال ابن سحنون: انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الأمصار.

قال القسبي<sup>(١)</sup>: ثم ينفرد بذلك، بل جاء مثل ذلك عن عمر وعبي وأبي موسى - رضي الله عنهم -.

وفي «الفتح»<sup>(٢)</sup>: قال محمد بن سحنون: انفرد أبو حنيفة بذلك وقال: أكثره أن أفضل بهيمة على مسلم، وهي شبيهة ضعيفة؛ لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل، قال الحافظ: لو لم يثبت الخيزر فكانت الشبهة قوية؛ لأن المراد التفاضل بين الراجل والفارس، فلو لا انفرد الفارس سهمين.

وتعقب بأن الأصل عدم المساواة بين البهيمة والإنسان، فلما خرج هذا عن الأصل بالمساواة فلتكن التفاضل أيضاً كذلك، ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعبي وأبي موسى، لكن اثبات عن عمر وعبي كالجمهور. انتهى.

وقال الخصائص في «أحكام القرآن»<sup>(٣)</sup> روي مثل قول أبي حنيفة عن أنس بن أبي حمزة عامل عمر - رضي الله عنه - أنه جعل للفارس سهمين وللرجل سهماً، فترجمه عمر، ومثله عن الحسن البصري، وروي شريك عن

(١) «عدة القاري» (١٠٠/١٨٤).

(٢) «فتح الباري» (٦/٦٨).

(٣) (٢/٤٠٩).

٢١ - كتاب الجهاد (١٢) باب (١٢٨) حديث (٩٩٨)

٩٦٨/٢١ - حَدَّثَنِي حُصَيْنٌ عَنْ عَمَلِكَةَ أَنَّ فَالِقَ طَلَفَى أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ - الْفَرَسُ سَيِّدَانِ - وَلِلْأَجَلِ سَهْمٌ.

رواه جامع عز بن سمر

أمرجه البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد والسير - ٤١ - باب مهام الفرس -

ومسلم في ٣٢ - كتاب الجهاد والسير - ١٧ - باب فسخ العتاق من  
الغاضرين - حديث ٥٧.

قَالَ سَالِكٌ: أَلَمْ أَرَلَهُ أَمْسَحَ ذَلِكَ.

أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَدِمَ قَتَمُ بْنُ أَعْيَاسٍ عَلَى - عُمَرَ - بْنِ الْخَطَّابِ وَفَدَّ  
غُصْمًا. فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ جَرَّارٍ: أَلَمْ أَضْرِبْ لَكَ سَائِلَ مِهِمَ، فَقَالَ: أَضْرِبْ لِي  
سَهْمًا وَتَقْرِي سَهْمًا. انتهى.

ومن أوردوا على أبي حنيفة - رضي الله عنه - في قوله: «أكره أن أفضل  
بنيهم» وقالوا: هذه شبهة ضعيفة. رد عليه الشيخ في «البيان»<sup>(١)</sup> مفصلاً. وقد  
لم يدركوا مدرك قول أبي حنيفة ولا وجه استدلالة. وفي شرح التفسير الكبير:  
يقول أبي حنيفة قال أهل العراق من أهل الكوفة، البصرة، وبغداد، أي  
صاحبه قال أهل الحجاز وأهل الشام، والأثر جاء صحيحاً مشهوراً لكل  
قول. وروى الأئمة نالاً سائداً في الكتب، والخاصة إلى التوثيق والرجح لكل  
واحد من التوثيقين، ثم بين وجه الترجيح للتوثيقين.

٩٦٨/٢١ - أمالت، قال طلحي أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -  
(كان يقول للفرس سهران وللرجل سهم) فيكون على هذا القارئ ثلاثة أسهم  
وللرجل سهم واحد. (قال مالك - ولم أرل أسمع ذلك) وقد ورد ذلك من جملة في  
عدة روایات صحيح ثابتة، فهي الصحيحة<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر - رضي الله

(١) الطر. من المصحف (١٢/٣٢٨)

(٢) المصحح الجليل في كتاب الجهاد (٢٨٦٣) فتح أبي ج. ١٧/٨.

عنهما :- «أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهماً ، وفي لفظ فتقسم يوم حشر للفارس سهمين ، وللراجل سهماً ، ولأبي داود : «أسهم لرجل وفارس ثلاثة أسهم» ، ولأبي داود : «أسهم يوم حشر للفارس ثلاثة أسهم» ، للفارس سهمان وللراجل سهم» ، ولأبي داود : من حديث ابن أبي عمرة عن أبيه : «أتيا رسول الله ﷺ أربعة نفر ومعنا فرس فأعطى كل إنسان منا سهماً وأعطى الفارس سهمين» .

والطبراني والدارقطني عن أبي زهم : «شهدت أنا وأخي جبر ، ومعنا فرسان فقسم لنا ستة أسهم» ، ولهما عن أبي كشة ومعاذ : «أنني جعلت للفارس سهمين ، للفارس سهماً ، فمن نفسيهما قصه الله تعالى» ، قال ابن الهيثم<sup>(١)</sup> : هذا لا يصح ؛ لأنه من رواية محمد بن عمران القيسي ، وأكثر الناس مني تضعيفه ونوهه ، انتهى . والعجب من سكوت الحافظ عليه

والبرار والدارقطني عن المغيرة : «أن النبي ﷺ أعطى للفارس سهمين ولصاحبه سهماً ، وإسحاق بن إبراهيم بن عباس : «أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم» ، سهمان للفارس وسهماً لصاحبه» ، أخرجه من طريقين في كل منهما ضعف ، ولاحمد بن حنبل ، السنن بن الزبير عن أبيه : «أن النبي ﷺ أعطى ثوبين سهماً وفارسه سهمين» ، وأخرجه الدارقطني من طريق فيها مقال ، والدارقطني عن جابر : «شهدت مع رسول الله ﷺ غزاة فأعطى للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً» ، وله عن أبي هريرة : «بسم الله عنه» - «أسهم رسول الله ﷺ للفارس سهمين ونصحابه سهماً» ، وله عن محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده نحوه ، قاله الحافظ في الدراية<sup>(٢)</sup> .

وفي نصب الراية<sup>(٣)</sup> : (روى السهفي في «دلائل النبوة» في «باب غزوة

(١) فتح البصر : (٥/٢٣٧)

(٢) انظر : «نصب الراية» : (٤١٤/٣١)

فرطقة مسند عن ابن إسحاق قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: لم تلح النكسة ولا المهيم إلا في غزوة بني فرطقة. قاتل الخيل يومئذ ستة وثلاثين فرساً، فيها أعمم رسول الله ﷺ سهمان الخيل وسهمان البرجل. فعلى صحتها حوت القواسم، فحمل رسول الله ﷺ يومئذ للفراس ومروءة ثلاثة أسهم، ده سهم وكفرسه سهمان والراجل سهمان. قال البيهقي: هذا هو الصحيح المعروف بين أهل المغازي، انتهى.

قال العيني<sup>(١)</sup> واحتج لأبي حنيفة في ذلك بما رواه أنصاري في مسنده بسند إلى المقداد بن عمرو، أنه كان يوم بدر على فرس يقال له: سحرة، فأرهم له الذي ﷺ سهمين: كفرسه سهم واحد وله سهم، قال الحافظ في الدراية: في مسند سليمان بن داود الكوفي عن الواقدي، انتهى.

وبما رواه أبو قتيب أيضاً في «المغازي» مسند إلى الربيع بن العوام قال: شهدت بني فرطقة فارماً فصرخ لي بسهم وكفرسي سهم، وبما رواه ابن مردويه في «المنهاج» في سورة الأنفال من حديث عمرو بن عثمان قالت: أصاب رسول الله ﷺ سبابة بني المصطلق، فأخرج الحصص منها، ثم قسم بين المسلمين، فأعطى الفرار سهمين والراجل سهماً، وبما رواه ابن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة وابن حمير قالوا: حدثني سعيد بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفراس سهمين وللراجل سهماً، وبما رواه الدارقطني في «أول كتابه» «المقاتل» والسحيف: من حديث عبد الرحمن بن أمية عن ابن عمر - أن النبي ﷺ قد يقسم للفراس سهمين وللراجل سهماً، انتهى مختصراً، ذكر العيني أسانيد مفصلاً حذفتها للاختصار.

(١) مسند المغازي (١: ١٨٢)

ثم قال: العسني: قري، قلت: التوافقي فيه مقال، فسئل: ما للتوافقي؟ فقد قال إبراهيم النخعي: سمعت مصعباً الزهري، وسئل عن التوافقي، فقال: ثقة مأمون، وكذا قال المسيبي حين سئل عنه، وقال أبو عبد الله القاسم بن سلام: التوافقي ثقة، وعن الداودي قال: التوافقي أئمة المعاصرين للحديث، ونحن سلمنا أن فيه مقالاً فخر أكثر أحاديث هؤلاء أيضاً مقال، بحديث<sup>(١)</sup> أبي داود الذي رواه عن أحمد بن محمد بن السعدي فيه مقال، وحدثني أبي وهب بن عيسى بن الربيع ضمه بعض الأئمة، وأبو وهب مختلف في صحته، وحدثني أبي شبة الأنباري في محمد بن عمرو العسني: قال: العسني ليس بالقوي، وفيه عيب شرس، قال: العسني ليس بثقة، وقال: الغضائري لا شيء، وقال أبو حاتم: إذا أخطأ جرحه، وجازى بقوله فيه مقال، أبو يعقوب بن عمته قريه، فله ليل، فقد عناه بهذا انتهى.

ويستدل لذلك أيضاً بما رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حنبل من حديث جابر بن جابر، وكان أحد العمراء قال: سمعت جابر بن جابر عن أبي عبد الله، فسماها رسول الله ﷺ خمس ثمانية عشر شيئاً، وكان الجيوش لها وخمسمائة بينهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سبعمائة رطل أجل سبعة، وما قال أبو داود: وأرى أبوهم في حديث مجمع، قال: ثلاثمائة فارس، وكانوا مائتي فارس فارس يهجره، لأنهم لو كانوا مائتي بالغت الأصابع إلى تسعة عشر شيئاً، والرجح أنهم كلهم كانوا ألفاً وخمسمائة، كما ذكره الشيخ في المثال<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً أخرج حديث الصحيح لمالك<sup>(٤)</sup>، وقال: حديث جابر صحيح.

(١) العمراء مد ما تقدم في كتاب الحديث عن جابر، أن أبي عمرو، هذا الخبر.

(٢) أخرجه أبو داود في (٩٩٨).

(٣) إبان المحرر (١٢/٣٤١).

(٤) الصحيح (١/٣٦١).

الإِسْتِغْفَارُ، وأُورِدَ عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ. وَقَالَ ابْنُ إِسْهَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ كُوفٍ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ: هَذَا طَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ أَسْمُهُ السَّمْتَمُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، وَالْإِسْلَامُ أَوْ فُتِيَ عَلَيْهِ الْفَسَادُ وَالْحِلَامُ وَبِجَوْدِهِ، فَلَمَّا قَالُوا: عَزَّ وَوَقَدْ عَمِمَ أَنَّهُ شَهِدَ بِمَعْنَى النَّاسِ بِمَعْنَى عَرَوَاتٍ، ثُمَّ خَصِرَ هَذَا السَّعْلُ بَعْدَ مَا كَانَ ظَاهِرًا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَرَفَا أَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ، فَانْتَبَهَى

وأحد أخوية عن الروايات المتقدمة التي رفع فيها العارس ثلاثة منهم على المنبيل، فإن للإمام أن يتقل بعض العالمين، وليس له أن يتخلص من سجنهم، فلا محذور لبروات التي امتدت بها لأي حنطة عبر أن هذا منهم العارس الخضر، ومن الزيادة أناسه على المنبيل حل فصيح لا غير قيد. وقد ثبت أن رسول الله جمع نسبه بين الأنثى منه الراجل ومنهم العارس دعاء، وكان راجلاً، وروى الدارقطني عن طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمير عن أبيه عن جده قال: السهم رسول الله ﷺ عرس أربعة منهم وبنيهم، فأحدث حجة نسبه.

وإروي عند الزفاف من طريق مكشوف، أن البير قد حضر حينئذ بفروسيه، فأعطاه النبي ﷺ حصي أسهم، وروي المنوقطعي من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن البير عن أبي قاتبة رضي الله عنه الذي أعطاه النبي ﷺ يوم بدر أربعة أسهم، سهمين نفوساً وسجائاً وسيفاً لأخي، وعبد شلت من الروايات التي لا أصل لها إلا النفا.

رواه أبو عرعرة الشجستاني في مستدركه للقرابة<sup>١</sup>، برواية الثوري، عن عبد الله بن رافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل الثمار من سبعين<sup>٢</sup>، ورواية أبي أسامة عن عبد الله بن رافع عن ابن عمر روى<sup>٣</sup> الثمار من ثلاثة أسهم<sup>٤</sup>.



ثم قال: اختلف حديث عبيد بن جراح في ذلك، وحائر أن يكون صحيحاً، لأن يكون أعضاء سبعة وهو المستحق. ثم أعطاه في غنبة أخرى ثلاثة أسهم، وكان السهم الزائدة على وجهه انتقل، ومعلوم أن النبي ﷺ لا يبيع المستحق، وحائر أن يشرع ما ليس مستحق على وجه النص. كما تقدم في حديث ابن عمر في السرية، قال: فبعت سهماً مني عشر ديناراً ونزلما بديناراً بغيره، ثم ذكر حديث الأعرج العديوني، ثم قال: وروى ابن أبي عمير عن الأحواز عن أبي ذر عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ يوم حنين للفرس: ثلاثة أسهم وللراجل سهم، وهذا خلاف رواية مجمع، وقد يمكن الجمع بينهما بأن يكون قسم لفرس الفرسان سهمين وهو المستحق، وقسم لفرس ثلاثة، وذلك اسم الزائدة مثلاً.

كما في نسخة من الأعرج، أن النبي ﷺ أعطاه في حنين فرس سهمين، سهم الفارس والراجل، وهذا، وفي أنه أعطى الزبير يومئذ أربعة أسهم، وروى شعبان بن هبيرة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عمار عن عبد الله بن الزبير: أن الزبير كذا يضرب له في الحفم بأربعة أسهم، وهذه الزيادة كانت على وجه الفعل، فإن قيل: لما اختلف الأخيار قال خير الزاد، قيل: قيل له هذا إذا شئت الزيادة كانت على وجه الاستحقاق، فلما إذا احتسب أن يكون على وجه الفعل، فلم يستحق هذه الزيادة مستحقة، انتهى.

وقال السيوطي في الدرر<sup>(١)</sup> أخرجه عبد البراق في التمهيد<sup>(٢)</sup> عن مكحول قال: قسم رسول الله ﷺ يوم بدر للفرسان سهمين وللراجل سهم، وأخرج أيضاً عن أبي حمزة - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ جعل للفرسان سهمين وللراجل سهماً، انتهى.

(١) الدرر المشتمل على (١)

(٢) التمهيد (١٨٥)

وسئل مالك عن رجل يخضع بأفراس كثيرة، فهل ينضم لها كلها؟ فقال: لم أسمع بذلك، ولا أرى أن ينضم إلا فرس واحد، الذي يقاتل عليه.

(وسئل) بناء المجهول (مالك عن رجل حضر) الجهاد بصيغة الماضي في النسخ الهندية، ويحضر بفتح المضارع في البصرية (أفراس كثيرة) أي زائدة عن الواحد (فهل ينضم لها كلها؟ فقال) مالك. (لم أسمع بذلك) أي بأن ينضم لأكثر من واحد (ولا أرى أن ينضم إلا لفرس واحد الذي يقاتل عليه) وذلك لأنه إنما ينضم لفرس يركبه فارس، وأما فرس لا يركبه فلا منفعة فيه. وهذا الفارس إذا كانت عنده عدة أفراس، فإنه لا يمكن أن يقاتل على اثنين منها في وقت واحد، ولا يكون فارس فارسين في وقت واحد، فوجب أن لا ينضم إلا لفرس واحد، كذا في المتن.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> هو قول الجمهور، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد وأهل الظاهر. وقال التليث والأوراعي والنوري وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: ينضم لفرسين لا لأكثر، وهو قول من ذهب ومن اتجه من المالكية، وقال ابن أبي عاصم: هو قول الحسن ومكحول وسعيد بن عثمان، وفي ذلك حديث أخرجه الترمذي بإسناد ضعيف عن أبي عمرة قال: أسهم لي رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم ولي سهماً، فأخذت خمسة أسهم، قال القرصي ولم يقل أحد إنه ينضم لأكثر من فرسين، إلا ما روي عن سفيان بن موسى الأشدق، أنه ينضم لكل فرس سيمان بأما ما بلغت ولصاحبه سهماً غير سهمي الفرس، انتهى. كذا في المتن.

قال النووي<sup>(٢)</sup> إذا كان مع الرجل خيل، أسهم لفرسين أربعة أسهم،

(١) (٩٦٧/٢)

(٢) فتح الباري (٦/٦٨)، وصححه النووي (١٠١/١٨٥).

(٣) المغني (١٣/٨٩).

وانصاحبهم معهم، ولم يرد على ذلك، وقد أمر حبيفة، ومالك، والشامسي: لا  
يسهم لأكثر من خمس، واحدة لأنه لا يحكر أن يقتلوا غير أكثر منها، أو يسهم  
لها ما عليها، كالزائد عن الخمسين.

وبما، ما روى الأوزاعي: أن رسول الله ﷺ كان يسهم لغيره، وكان لا  
يسهم لفرحل فوق خمسين، وإن كان معه عشرة أفراس، وعن أبيه بن عبد الله،  
أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح، أن يسهم لغيره خمس  
والخمسين أربعة أشهر، وانصاحبها معه، فذلك خمسة أسهم، وقد كان هو  
الخمسين هي حياته، وأما ما بعده في حديثه، لأن به إلى التي حاجة، فإن  
إقامة ركوب واحد مضطرب، ويسبق القتال معه، فيسهم له كالأول، بخلاف  
الكتف، فإنه يسقى عنه انتهى.

ويروى البيهقي في نسخة<sup>(١)</sup>، لا يسهم إلا لفرس واحد، وحكى فيه  
عن الشامسي قول أحد، مكحول عن النبي ﷺ، أن الزبير حضر حريم  
موسى، فاعطاه النبي ﷺ خمسة أسهم، حسناً له، وأربعة أسهم لغيره، قال  
ومن كان كذا حدث مكحول أن الزبير حضر حريم موسى، وأربعة أسهم لغيره،  
كان ولده أعزى بحرمته وأحرص على ما فيه ومائة من صرعه، وقد ذكر  
في الوجاهة اختلاف عن عمر بن الخطاب، أن الزبير وأبي بكر  
قام بهم إلا لفرس واحد انتهى.

وقد في موضع آخر، لكننا ذهبنا إلى أن الخيل المتأخرة، فقلنا: إنهم لم يروا  
أنه لا يسهم لغيره، ولم يحتسبوا أنه يملك حصص غير ثلاثة أفراس لنفسه  
الملك، والفرس والسرطان، ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد.

قال المحقق<sup>(٢)</sup>، الذي ذكر على نسخة قول الجمهور أنه معلوم أن

(١) تاريخ الخلفاء، ١٢٤/١٢٥

(٢) المحقق، ١٢٤/١٢٥

قال مالك: لا أرى البراذين والتهجين .....

الجيش قد كانوا يترون بعدما ظهر الإسلام بفتح خيبر ومكة وحنين وغيرها من المغازي، ولم يكن يخلو الجماعة منهم من أن يكون معه قرسان أو أكثر، ولم يفل أن النبي ﷺ ضرب لأكثر من واحد، انتهى.

(قال مالك: لا أرى البراذين) بفتح الموحدة جمع برذون بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح الذال المعجمة، والمراد الجفأة الخلفة من الخيل، وأكثر ما تجلب من بلاد الروم، ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعور، بخلاف الخيل العربية، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>، وحكى العيني عن «المغرب» البرذون: التركي من السخيل، وخلافها العرب، والأشئ برذونة، وقال ابن فارس: اشتقاق البرذون من برذن الرجل برذنه إذا ثقل، انتهى.

وفي «المنتقى»<sup>(٢)</sup>: قال ابن حبيب: البراذين هي العظام يريد الجافية المتلفة المتخلطة بالأعضاء، وليست الأعراب كذلك، فإنها أضمر وأرق أعضاء وأحلى خلقة، انتهى. وفي «الدر المختار»: البراذين: خل المجسم.

(والتهجين) بضم الهاء والجيم جمع هجين كبرد وبريد، وهو ما يكون أحد أبويه عربياً والآخر غير عربي، وقيل: التهجين الذي أبوه فقط عربي. وأما الذي أمه فقط عربية فيسمى المقرب، وعن أحمد: التهجين البرذون، ويحتمل أن يكون أراد في الحكم، كذا في «الفتح».

زاد المعني<sup>(٣)</sup> ويقال: التهجين والبراذين خيل الروم والفرس، انتهى. وفي «الدر المختار» عن «الغاموس»: التهجين الذي أبوه عربي، وأمّه عجمية، والمقرب عكسه، انتهى. وهكذا في شرح السير.

(١) انظر: فتح البارز (٦/٦٧).

(٢) (١٩٧/٣)

(٣) «عنت القاري» (١٠/١٨٤)





قال: لحفظاً<sup>(١)</sup>، ووقع سعيد بن منصور، وفيه: «لعمركم» لأنني «أودع» غير مكحول أن ليس يخلو محل الصحيح يوم حبر وعرب العرب، فحعل لعمري مسيين ولنلحق منها، وهذا منقطع، وعنده من رواية الشافعي في «الأم» وسعيد بن منصور من طريق علي بن أحمد قال: «أغارنا العيين فأدرت العرب وأحرت ثم ادرك، فقام ابن مسعود المزدي، فقال: لا أحمل ما أدرك كسر أي: أدرك، قال: «لا» عمر رضي الله عنه، فقال: «مليت الوادي أعم» فقد ذكرت له فأنشدها عن ما قاله، فكان أن من أسهم لطيرادير وود سبه العرب، وفي ذلك يقول ناعرج<sup>(٢)</sup>:

ومنا الذي قد سن في الحيل<sup>(٣)</sup> سنة وركب مباء، فل ذلك سبهاتها

وهذا منقطع أيضاً، وقد أخذ أحمد باختصاص حديث مكحول في المشهور عنه، انتهى.

وقد حرقني، يعطى العارس لئلا سبههم، ألا أن يكون فرسه مجباً فيعطى سبهاً له سبهاً لفرسه، قال العمدة<sup>(٤)</sup> «التهجين» الذي أودع عربي وأمه بئريرة والمخزوم سقاء، وأراد الخرفي «التهجين» هاهنا ما عند العربي، وسكني عن أحمد أنه قال: «المجيبين» الذين، واختلفت الرواية عنه في سبهاتها، قال الخلال: «نوارت» العربيات عن أبي عبد الله من سبهام الذين، أنه سبههم واحد، واختاره أبو بكر، «الحرثي» وهو لون الحسن، قال الخلال: «روى عنه ثلاثة منقطون» أنه يسهم للذين مثل سبههم العربي، واختاره الخلال، وفيه قال مالك والشافعي وغيرهما، لأنه معاني قال: «وَأَشْفَرُ وَيَفْطَرُ» وهذه من الحيل، لأن الرواة رووا: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سبههم سبهين»، وهذا عام في كل شيء.

(١) «نوع الناري» (١٠٨)

(٢) «نظر» (١٠٨) «نظر» (١٠٨)

(٣) «نظر» (١٠٨) «نظر» (١٠٨)

وحكى أبو بكر عن أحمد رواية ثالثة: أن البراذين إن أدركت إيراك  
لعراب، أسهب لها مثل الفرس العربي، وإلا فلا، وهذا قول ابن أبي شيبة،  
وإن أبي حنيفة، وأبي ثوبان، والنخعي جازي، لأنها من الخيل، وقد عملت  
عمل العرب، فأعطيت سهماً كالعربي، وحكى القاضي رواية رابعة: أنه لا  
يسهم لها، وهو قول مالك بن عبد الله النخعي؛ لأنه حيوان لا يعمل عمل  
الخيل لعربيه، فأئيبه البغال، ويحتمل أن تكون هذه رواية عبد الله لا يقارب  
الحاقق منها.

ولما ما روى سعيد بإسناده عن أبي الأقرع<sup>(١)</sup>، قال: أغارت الخيل على  
الشام، فأدركت الحراب من يومها، وأدركت الكوادر<sup>(٢)</sup> ضحى الغد، وعلى  
الحبل وح من همدان، فقال له: اليسر بن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، فقال: لا أحسن  
الذي أدرك من يومه مثل الذي لم يدرك. ففضل الخيل، فقال عمر: حيلت  
الوادي<sup>(٤)</sup> أنه أمضوها على ما قال. ولم يعرف عن الصحابة خلافه هذا.

ثم قال بعد ما ذكر حديث مكحول المذكور قبل: وأما قولهم: إن  
النسي يتكلم قسم للفرس سهمين من غير تفريق، قلت: هذه قضية سير لا عموم  
لها، فيحتمل أنه لم يكن فيها برذون، وهو الظاهر، فإنها من خيل العرب، ولا  
براذين فيها. ودل على صحة هذا أنهم لما وجدوا البراذين بالعراق، أشكل  
عليهم أمرهم، وأن عمر - رضي الله عنه - فرض لها سهماً واحداً، وأمضى ما  
قال اليسر في تمضير العرب عليها، ولو كان النسي يتكلم سوى بينهما، لم يحد  
ذلك على عمر - رضي الله عنه - ولا خالعه، ولم خالعه لم يسكت عليه  
المحدثون انتهى.

(١) هكذا في المتن، الظاهر أن الأقرع كما في بعض النسخ.

(٢) جمع الكوادر، هو البرذون الطين، أو البرذون النخعي.

(٣) وفي النسخ (١٨٢/٤) أبي حنيفة.



وأحزاب عنه في مخرج التميمي<sup>(١)</sup> بأن في حديث الميمون ما يدل على أن الإسهام للبراديين كان معروفاً بينهم، ثم استدل بأن عملاً، فحكم فيما هو المتجهد فيه، وأقصى عمر - رضي الله عنه - حكمه لها، لا لأن رأيه كان موافقاً لذلك، ونحو هكذا نقول: إن الحاكم قد فسى في التجهد فيه شيء، فليس لمن بعده من الحكم أن يبطل ذلك، انتهى. ثم لا يسهم عمر الجبل عند الجمهور، وهو جماع فيما سوى سائر فيه خلاف لأحمد.

قال المصنف<sup>(٢)</sup>، من عدا الخيل والإبل - من الأبقار والحمير والغنم وغيرها، لا يسهم لها بغير خلاف، وإن عظم عدوها، وتماثل مقام الجبل؛ لأن النبي ﷺ لم يسهم لها. ولا أحد من خلفائه، ولأنها مما لا تجوز التماثل فيه عموم، فلم يسهم لها، كالغنم، انتهى.

أما النعير فقد قال الحنفى من غزا على بعير، وهو لا يقدر على غيره، قسم له ولمره ستمائة، قال المصنف<sup>(٣)</sup>، مع أحمد على هذا، وظاهر أنه لا يسهم للنعير مع إمكان العرو على فرس، وعن أحمد، أنه يسهم للنعير سهم، وإن شترط عجر صاحبه عن غيره، وحكي نحوه هنا عن الحسن؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَمَا أَكْثَرَتْ عَلَيْهِمُ مِنْ حَبْلِ وَالْأَكَابِ﴾<sup>(٤)</sup>. ولأنه حيوان تجوز التماثل عليه عموم، فليسهم له كالفرس، ثم لا يراد على سهم البرد - لأنه دونه ولا يسهم له إلا أن يسها الوفعة فيه، ويكون مما يمكن اقتاله فيه، فلما هذه الإبل "ثليلة"، أي لا تصنع إلا التحمل - فلا يستحق راحتها شيئاً؛ لأنها لا تكبر، ولا تقهر، فراكها أدنى حال من الراحيل، واحتار أبو العطاء أنه لا يسهم له حال، وهو قول أكثر الفقهاء.

(١) التميمي (١٦٨/١)

(٢) (٨٩/١٣)

(٣) سورة النمل: الآية ١٠

## باب (١٣) ما جاء في الغلول

قال ابن المنذر: أجمع كل من أحققت عنه من أهل النعم، أن من غزا على بعير، فله سهم راجل، كذلك قال الحسن، ومكحول، والثوري، وشافعي، وأصحاب الرأي، وهذا هو الصحيح، إن شاء الله. لأنه يُخَالَفُ أم ينقل عنه أنه أسهم لغير الخيل من لسانهم. وقد كان معه يوم بدر سمون بعيراً. ومن نخل غزاة من غزواته من الأبل، بل هي كانت غالب دوابهم، فلم ينقل عنه أنه أسهم لها، ولو أسهم لها لنقل، وكذلك من بعد النبي ﷺ من خلفائه وغيرهم، مع كثرة غزرائهم، لم ينقل عن أحد منهم فيما علمناه أنه أسهم لبعير، ولو أسهم لبعير لم يخف ذلك؛ لأنه لا يتمكن صاحبه من النكر والفر، فلم يسهم له كالبغل والحصان، انتهى.

## باب (١٣) ما جاء في الغلول

يضم لغين المعجعة واللام أي الخيانة في النعم، كذا في الفتح<sup>(١)</sup>، وقال الثوري: قال أبو عبيد: هو الخيانة في الغيبة خاصة، وقال غيره: الخيانة في كل شيء، انتهى. وقال الرغب<sup>(٢)</sup>: الغُلُّ: أصله تَدْرُجُ الشيء وتَوَسُّطُه، ومنه: الغُلُّ لئلاء المعاري بين الشجر، فَتَعْلُ محتصي بما يقيد به فيحمل الأعضاء وسطه، ويجمعه أغلالاً، والغلالة: ما يلبس بين الشوبين، فالشعار: ما يلبس تحت الثوب، والنداء: ما يلبس فوقه، والغلالة: ما يلبس بينهما، والغلول: تدريج الخيانة والغدر، المعلوقة: وغُلٌّ يُقِلُّ: إذا صار ذا غُلٍّ، أي: ضعف، وغُلٌّ يُقَلُّ: إذا حان، انتهى.

وقال ابن تيمية: سمي الغلول بذلك لأن أخفه يخفيه في مناهه، كذا في

(١) فتح الباري (١/١٨٥).

(٢) مفردات القرآن (ص ٦٦٠).

٩٦٩ - ٢١ - حدثني محمد بن الحسن بن عمار، عن أبيه، عن حماد بن عمار، عن

الأشعث، وقال العيني<sup>(١)</sup>: هو من غر في السعتم بقل لحملاء قال: بن الأثير: الغنول الخبيثة من السعتم، والسارقة في الخبيثة، وكل من غدا في شيء خبيثة فقد حبل، وسبعت حنولا، لأن الأيدي فيها بغيره أي مدونه، وبجعل فيها غر وهو السدود التي جمع به الأسير إلى عدوه، يقال الشوى الاحتياج على أن يغنوك من الكثرة، وسعه الحافظ والعيني، وقال عمر السدي: ما ومن يغفل بأن يغفل عن يوم القيامة<sup>(٢)</sup>، وقد ورد لوعيد به في روايات كثيرة، ذكره المصنف عدة مرات.

قال السوفق<sup>(٣)</sup>: من غل من الخبيثة حرق رحله كفد ولا المصنف، ومن فيه روح، وبهذا في الحسن بن عمار، وقال عمار: والذين والشاة في وأصحاب الرق لا يعرف، انتهى.

وقال الدارقطني<sup>(٤)</sup>: حرم الغلول، وهو الخبيثة من الخبيثة قبل حرمها، وليس من أخذ قدر ما يستحق منها إذا كان الأمير حاكم لا ينسب فيه شرعه، ولا يجوز إن أمن على نفسه، وأبى المال بالاحتياط إن ظهر عليه، لا بد جاء ثانيا، ولو بعد التمس وعرق الحشر وتعدى الرد، ويتصدق به عليه بعد دفع نفسه للاداء، انتهى.

٩٦٩/٢٢ - (صافك، عن عبد ربه بن سعيد) هكذا في النسخ الهندية وبعض النسخية، وفي بعضها عبد الرحمن بن سعيد، وليس بصحيح، رحمه

(١) حاشية ص ١٠٠ (١٠٦٦/٢١).

(٢) حاشية ص ١٠٠ (١٠٦٦/٢١).

(٣) حاشية ص ١٠٠ (١٠٦٦/٢١).

(٤) حاشية ص ١٠٠ (١٠٦٦/٢١).

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ ضَرْزَرًا مِنْ حُنَيْنٍ، وَهُوَ بِرَبِيعَةِ الْجَعْفَرَانَةِ، سَأَلَهُ النَّاسُ، .....

عبدربه بن سعيد بن قيس الأنصاري أخو يحيى بن سعيد له في «الموطأ» مرفوعاً ثلاثة أحاديث هذا ثانيها، وفي «التنقيح»<sup>(١)</sup> له ثلاثة أحاديث، وذكر من جعلتها هذا الحديث، ولم يذكر عبد الرحمن بن سعد في شيوخ مالك في «الموطأ» (عن عمرو) بفتح العين (ابن شعيب) بن محمد بن عبد قيس عمرو بن العاص، قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إسناده، ووصله النسائي، قال النفاذ: بإسناد حسن من طريق حماد بن مسلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه النسائي أيضاً بإسناد حسن من حديث عباد، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup>. قلت. ووصله أبو داود<sup>(٣)</sup> أيضاً برواية حماد عن ابن إسحاق بهذا الإسناد وأخرج أيضاً برواية عمرو بن عبدة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم، فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير، ثم قال: ولا يحل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخمس، والخمس مردود فيكم».

وقد الجصاص: روى أبو عاصم أنبل من ذهب أبي خالد الحمصي، قال: حدثني أم حبيبة من أبيها العروضة بن سارية أن النبي ﷺ أخذ وبرة، فقال: «ما لي فيه إلا الخمس، فأدوا الخيط والمحيطة فإني عار وتار وشنا» على صاحبه يوم القبامة، مختصر، ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بهذه معنى حديث الباب مختصراً.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ ضَرْزَرًا مِنْ حُنَيْنٍ، وَهُوَ بِرَبِيعَةِ الْجَعْفَرَانَةِ، تَقَدَّمَ قَبْلَهُ فِي كِتَابِ النِّجَاحِ، (سَأَلَهُ النَّاسُ) قَالَ الْبَاجِي<sup>(٤)</sup>: يَرِيدُ حَيْثُ

(١) انظر: «تنقيح» (ص ١٠٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١٨/٣).

(٣) «سنن أبي داود» (٦٧٥٥).

(٤) «المنقيح» (١٩٨/٣).



فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوا عَلَيَّ رِدَائِي، أَتَخَافُونَ أَنْ لَا أَقْسِمَ بِنَبِيِّكُمْ مَا أَقْسَمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، تَوْ أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سُمْرٍ يَهَامَةُ.....

(فقال رسول الله ﷺ ردا على رداي) وفي حديث جبير: أعطوني رداي يعني خلصوه من الشجرة وإن كانوا خطيئة، فأرد بلا تخييص (أتخافون أن لا أقسم بنبئكم ما أقسم الله) أي رد الله (عليكم) من الغنيمة، وأصل الغنيمة الرزق والرجوع، وسميت مال الكفار قبيحة، لأنها كانت في الأصل للمؤمنين، فإن الإيمان أصل، ويطلق في العرف على ما يحصل للمؤمنين بلا قتال، والغنيمة ما يحصل بالقتال، لكن المراد بهذا العبارة، لأن سؤالهم كان لغنيمة ما عنموا.

قال الباجي<sup>(١)</sup> يريد بقوله: أتخافون، الإنكار لكثرة سؤالهم إياه، لأن ذلك سؤال من يخاف أن يمنع حقه، وأما من كان له حق في الغنيمة فيبقى أنه سبحانه ويستوفيه، فلا يجب أن يسأل (والذي نفسي بيده) يتصرف فيها كيف يشاء. وهذا قسم كان النبي ﷺ يقسم به كثيراً (لو أقام الله) بالهمز (عليكم) مثل سمر (ففتح السين المهملة وحسم الميم، جمع سمرة بالثاء، شجرة طويلة، متفرقة الرأس، قليلة الظل، صغيرة الورق والشوك، صلبة الخشب، قاله ابن التين، وقال الفراء: العصاة شجرة الشوك كالطلح والعوسج والدر، وقال الدوادوي: السمرة هي العصاة، وقال الخطابي: ورق السمرة أثبت وظلها أكثف، ويقال: هي شجرة انطلق، كذا في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

(تهامة) بكسر التاء الفوقية اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ومكة من تهامة، قال ابن فارس: سميت التهامة من التهم - بفتح التاء والهاء - وهو شدة الحر، وركود الريح، وقال صاحب «المطالع»: سميت بذلك لشبه

(١) «المستدر» (١٩٨/٣)

(٢) «فتح الجري» (٢٥٤/٦١)

«مَنْ جَاهَدَ بِنَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُتِلَ أَوْ فَتِنَ بِهِ فَلَمْ يَجِدْ نَفْسًا وَلَا مَالًا يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلْيُجَاهِدْ بِأَنْفُسِهِ أَوْ بِمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (١).

هو الجهاد، يقال: جاهدته إذا تعبدته، أي: من الثقات الخوارج، (أيضا) يستحسن فيصوم على السيف (القسمة بينكم) هكذا في نسخ الهندية، وأكثر تصديقه، وفي نسخة الزرقاني: لفسحه عليكم، قال: وفي رواية: يسكن، انتهى، ولاحظه أن رواية يحيى: عليكم.

قال الشافعي<sup>(٢)</sup>: فسمي ثم عني سئل الأئمة عليهم السلام وأما وكثره لأحد منهم عليه السلام، حين قد عرفت من حاله أنه لا يجهد، حتى أجم قد حقتوا فيه المنع، وهذا إما لا يعدم فنهى التصحبه ولا فعلا، منها جرح والاختصار، رواه، فعد قوم من ليلته على وجهه، أو من قرب إسلامه، ولم ينسكن الفقه، في نفسه، ولا عرف أن على أبي بكر من أحكام الشريعة مدحه أجمع أحكام من الفقه على العاصرين، وزد الحسن عليه وعلى شرهم من المؤمنين، «لَقَدْ نَجَّيْكُمْ لَمْ يَكُنْ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْكُفَّةِ عَلَى مَسَرِّ نَهَاةٍ بَعْدَ مَا سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُقْسَمَ بِهِمْ، انتهى».

ثم لا يحدوني، سوى واحدة، وفي رواية: «لا تجدونني» (٣) من أجل ولا حياء ولا كذباً، حصة السابعة، وفي رواية البخاري في حديثه، غير «ولا تصوب»، قال المصنف<sup>(٤)</sup>: أي: إذا جرحتموني لا تصوبني، فاحمل ولا تأخذ، ولا داعي، فالتصديق من حرص من حمله، لا في السابعة التي تزل عليه كذا، لأن قسماً من صيغ السابعة، (جاءنا حصة منهن)، وحملنا حمل الأمر، انتهى.

قال الشافعي<sup>(٥)</sup>: يحتمل أن يكون ثم فاء بمعنى ثواب، هكذا، فغيره

(١) الشافعي، (١٩٨٣).

(٢) الزيد الشافعي، (١٩٦٠).

(٣) الشافعي، (١٩٩٠).

فلما نزل رسول الله ﷺ، عام في الناس، فقال: «أقرب الخياط والمخيط».....

إني أقسم عليكم ما أفاء الله ولا نخذلوني بخیلاً شئاً من ذلك ولا حياءً ولا كذاباً، ويحتمل أن تكون: «ثم على بابها في التزيت والمهمة» فيكون المعنى إني أقسم عليكم جميع ما أفاء الله، ثم لا نخذلوني بعد هذا بحياءٍ بما يكون لي، وإنما أتى عن بعده هذا، الثلاث الخلال، لأنها مستحصاة بالحانة التي كان عنها، لأنهم كانوا سألوه ما أفاء الله من الغنائم والمال، انتهى.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي الحديث ما كان في السبي ينجو من العظم وحسن الحل وسعة الجود والعصر على حياة العرب، وفيه حوار وصف لعمد نفسه بالحبال الحميمة عند الحاجة كخوف ظن الجهلة به خلاف ذلك، ولا يكون ذلك من العصر المأموم، انتهى.

(فلما نزل رسول الله ﷺ) من نأته بالجمرة (فاه في الناس) بيان التهمة، والإشارة عن الخيل وغيره (فقال: أقول) بتشديد الهمزة (الخائط) هكذا في النسخ الهندية وبعض المصرية، وفي البعض الآخر<sup>(٢)</sup> منها: الخياط.

قال المروزي<sup>(٣)</sup>: الخياط بكسر المعجمة وتحتية زنة لحاف أي المحيط، بذيل رواية الخائط واحد الخيوط، وإنه احتيل الخياط الإبر، تكن بدنه قومه (والمخيط) بكسر المعجم ومكان المعجمة ورفع الشاء، فإنه الإبرة من خلاف، انتهى. وقال السجدة الخياط ككتاب ومتر: ما يحيط به الثوب، والإبرة، وقال الباجي<sup>(٤)</sup>: الخائط واحد الخيوط والمخيط الإبرة، ومن روى الخياط ههنا يكون

(١) شرح التلويح (٦٥: ٦٦)

(٢) وفي نسخة أخرى: (١٧٨: ١٧٩) أي الخياط

(٣) شرح المروزي (٢: ٦٩)

(٤) الحسني (٣١: ١٩٩)



الخياط الخبوط، ويكون الإبرة، قال: والى: فحق يلع الخنثى في سنة  
تينا<sup>(١)</sup>

ومعنى ذلك الأمر بأداء العليل الشاف، فإذا وجب رد القليل فإن جوب رد  
الكثير انتهى له القدر والقيمة أولى، وهي «الموازنة»؛ وسبع من انقسام لما لا  
نس له من الخثرة يرفع بها أو يخيط يخيط به أو مسلة أو إبرة، فنزل له: أن  
يسفع به، وفاء أصيب وقال: لا خلاف فيه، قال مالك: وأندى برء الخيط  
والكد، ومثله مما نسمه داني ونسبه أخاف أن يراني بذلك، وأسي يضيق على  
الناس.

وروى أشيب عن مالك في «العتبية» ما كان نعمه درهم وسعوه أنه أن  
يحسه ولا يبعه، بمعنى قوله يبي<sup>(٢)</sup>؛ رُفُوا العائط والمخطط، إنما هو عنى وجه  
المصلحة، لا على معنى أن ما يقع عليه اسم خيط من وبر أو قال من ذلك  
يجب غلق ورده إلى العتائم، وعدا كما قال يبي<sup>(٣)</sup>؛ وما لي معا فء، الله عليكم  
ولا مثل هذا، ثم ندول وارة من الأرض، ومعلوم أن مثل هذا لا يجب  
ردّه، ولا يمكن الإصرار منه، ومن أخذ من بغير غيره لغير أذى فلا يأثم  
بذلك، انتهى.

قلت: ونعم فيما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس ما قال المذاهب<sup>(٤)</sup>؛  
رد وجوباً التفاضل من حاجته إن كثر إن كان قدر قدرهم فلا إن كان يسيراً ما  
ثم يكن له ثمن أو أقل من درهم، انتهى.

وسلم فيه أيضاً اختلاف الأئمة في ذلك من أن إحدى الروايتين عن أحمد  
يراضى لسالكه، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي، وقد قبله مكحول

(١) - سورة الأعراف: ١٧٥.

(٢) - التدرج الكبير: (٢/ ١٨٠).

والأوراعي وغيرهما، والرواية الثانية لهما، وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر، وخيار أبي بكر من الحثالة يجب رده أيضاً.

قال الخطابي في (المعالم)<sup>(١)</sup>، في قوله: «أدوا الخياط والمخيط» دليل على أن قائل ما يعم وكثيره مقوم بين من شهد الوقعة، ليس لأحد أن يستبد بشيء منه، وإن دل، إلا الطعام الذي وقعت فيه الرخصة، وهذا قال الشافعي، وقال مالك: إذا كان شيئاً خفيفاً فلا أرى به بأساً، أن يرتفق به أخوه دون أصحابه، انتهى.

ومالك بن عبد البر إلى قول الجمهور، كما سألني في حديث مدغم، قال السرخسي في (شرح السير الكبير): ما وحدها من منافع المشركين أو المسلمين شيئاً سقط منهم مثل السوط والحذاء والحبل، فإنه لا يحل للمسلم أن يبتاع شيء من ذلك، فإن كان من منافع المشركين فهو غنمة، وإن كان من منافع المسلمين فهو نفقة.

فإن قيل: جاءت الرخصة في السوط ونحو ذلك، كما في حديث النفقة، فلما تأويل ذلك في السوط المنكر ونحوه مما لا قيمة له، ولا يطلب صاحبه لعدم سقطه، فأما إذا كان شيئاً له قيمة، فتحكمه حكم النفقة اعتماداً للقولين بالكثير، كما سألني أن التمس بذلك، فرددوا الخطب بالمسقط، فقيل له: إن فلائاً أخذ لباييس من شعر، قال: فلباييس من ناره وإذا كان هذا الحكم في الغنمة مما طنت في ماله المسميين؟ وأشار في الكتاب إلى أن له مخالفاً في المسألة، وهم بعض أهل الشام، فإنهم يرخصون في السوط ونحوه، انتهى.

وسئل الجصاص في أحكام القراءات بحديث الدار على أن ما لا قيمة له ولا يتماخه الناس، من نحو الثروة والسنة والخروف التي يرمي بها، يجوز

قَالَ الْمُجَالِدِيُّ غَدَاً، رُبَّمَا، وَنَسَارَ غَلِيٍّ أَخْبَهُ يَوْمَ الْقِتَالَةِ، قَالَ: أَمْ  
مَدَّكَ مِنَ الْأُصْبَى وَنَزَّاهُ مِنْ بَحْرِهِ، فَأَمَّ مَدَّكَ، ثُمَّ قَالَ: فَأَوَّلُوهِي نَسِي  
بَدَلَهُ، مَا يُرَى مِنْ أَفَاءِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَلَا تَلِيَّ غَدَاً، .....

لِلْإِسْنِ أَنْ يَأْخُذَهُ، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قَبِلَ فَقَدْ فَالَ لَا يَحِلُّ لِي مِثْلُ هَذَا، فَبَلَ  
لَهُ إِنَّمَا أَرَادَ مِثْلَ عَدَاً فِيمَا شَمَعَهُ، لَا ذَلِكَ بِعَيْتِهِ، اسْتَفَى.

(فَالِ الْغُلُوبِ) أَيِ الْخِيَابَةِ فِي تَفْصِيلِ (عَدَاً) أَيِ يَلْزِمُ بِهِ تَفْصِيلُ وَسِيلَةٍ فِي  
الْعَدَا، (وَنَزَّاهُ) مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (وَسَارَا) مَتَحَ اسْتِزْمِ الْمَعْجَمَةِ وَفُتُوذِ الْمُحَقَّقَةِ  
فَالْأَفْ قَالَ: الْمُعْجَمَةُ، أَلْجَحَ الْغَيْبِ وَالْعَارُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ انْبِيَّ: "نَسَارَ لَفْظَةً  
جَاءَتْ مِنَ الْمَعْنَى نَارَ وَالْعَارُ، وَسَعَاهَا اسْتِزْمِ وَالْعَارُ، وَهِيَ: الْمَعْنَى: عَنْ  
الْمَجْدَةِ، بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَجَعْلِ انْبِيَّ، أَفْجَحَ لُغَيْبٍ، وَهِيَ: الْمَعْنَى: قَالَ أَبُو  
عَبْدَةَ: "النَّسَارَ الْغَيْبِ وَالْعَارُ (عَنْ أَخْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) بِرَيْدِ أَنَّ النُّسُورَ نَسِي وَعَادَ  
وَمُضْطَرَفٌ فِي: الْإِنْبَاءِ وَعَدَاً، وَنَارَ فِي الْآخِرَةِ

(قَالَ) الرَّاوِي أَنَّهُ تَقَاوَلَ (مِنْ الْأَرْضِ) أَيِ أَخَذَ مِنْهَا الْقَمَرُ عَلَيْهَا (وَمَرَّةً)  
بَوْرٍ مَوْجِدَةٍ وَزَادَ مَهْمَلَةً مَفْرُوحَاتٍ أَيْ شَعْرَةً (مِنْ بَعِيرٍ أَوْ شَاةٍ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ  
النُّسَخِ، فَعَمَّ مَجْرُوهٌ عَطَفَ عَلَى بَعِيرٍ، وَهِيَ جَمِيعُ النُّسَخِ الْمَصْرُوفَةِ، أَوْ شَيْئاً  
مِنْهُ مَعْتَبَرٌ عَطَفَ عَلَى وَبَرَةٍ، وَعَمِلَ كَذَلِكَ الشَّخْصُ سَكَّ مِنَ الرَّوَايَةِ.

وَفِي (الرِّوَايَةِ) <sup>(١)</sup> عَنْ النَّسَائِيِّ: أَمْ قَالَ ابْنُ رَاحِلَةَ فَأَخَذَ مِنْهَا وَبَرَةً،  
فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَفَّظَ ابْنُ دَاوُدَ بِرُودَةٍ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ  
ثُمَّ دَنَا بِمَعْنَى الشَّيْءِ <sup>(٢)</sup> مِنْ بَعِيرٍ، فَأَخَذَ وَبَرَةً مِنْ سَامِعِهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَدِيثُ

أَنْتُمْ أَنْ: وَلَافِي الشَّيْءِ بِيَدِهِ، بِمَصْرُوفٍ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ (سَالِي) مَعَ أَفَاءِ اللَّهِ  
عَلَيْكُمْ أَيِ مِمَّا عَشِمْتُمْ، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالْقِيَمَةِ فَاهَتْ أَنْعَمَةً لِلْمَسَاقِ وَالْبَاقِي، كَمَا  
تَقْدَرُ قَرِيبَ (وَلَا مِثْلَ هَذَا) الْوَبَرَةِ عَطَفَ عَلَى مَحْذُوفٍ، وَهُوَ لَفْظُ الشَّيْءِ، كَمَا

(١) انظر: الاستذكار (١١٢/١١٨٥)

(٢) انظر: المرقاة (٢٩/٣٦)

إِلَّا الْخُمْسَ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ.

وصله السابق في: ٣٨ - كتاب قسم الفيء، حديث: ٧.

في رواية أبي داود، ونقظه: «ليس لي من هذا الفية شيء، ولا هذا، وهكذا» في «المشكاة» برواية أبي داود، قال الطبري: «قولا هذا تأكيد يعني لقوله: شيء (إلا الخمس) قسم التيم ويسكنه. قال الطبري: العسنتي بالرفع على البدل وهو الأصح ويجوز النصب، انتهى. راسعي: إلا الخمس لي أنصرف فيه كيف أشاء أو أمته أو أقسمه، على الاختلاف في معناه، كما سيأتي (والخمس) المردود مع كونه لي (مردود عليكم) أيضاً أي مصروف في مصالحكم»

واختلف أهل العلم في معنى هذا الكلام لاختلافهم في مصروف الخمس، فقبل: الخمس كله لم رسول الله ﷺ، وقبل: له عليه السلام خمس الخمس، وقبل: ليس له شيء منه، بل كان له أن تصرف في الخمس، وقبل غير ذلك، وأصل الاختلاف في تفسير قوله عز وجل: «وَأَقْبَلُوا إِلَيْنَا فَيَنصِبُوا مِنْهُ فَمَا يَشَاءُونَ فَإِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ لَهُمْ فَيَنصِبُوا مِنْهُ فَمَا يَشَاءُونَ فَإِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ لَهُمْ فَيَنصِبُوا مِنْهُ فَمَا يَشَاءُونَ فَإِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ» الآية.

وترجم البخاري في «صحيحه»: «باب قوله تعالى: فَإِنَّ لَهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ» يعني ولرسول قسم ذلك، قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «هذا احتياط منه لأحد الأقوال في تفسير الآية، والأكثر على أن الملام من قوله: «المرسوم للملك وأن لرسول خمس الخمس، وهل كان يملكه أو لا؟ وجهان للشافعية، وماز البخاري إلى الثاني، وقال بسماعل الشافعي: لا حجة لمن ادعى أن الخمس يملكه النبي ﷺ بقوله تعالى: «وَالرَّسُولُ» لأنه تعالى قال: «فَيَقْتَضُونَ مِنَ الْأَعْلَالِ»

(١) سورة الأعداء، الآية ٤١

(٢) فتح الباري، (٦/٢١٦)



أنس عن أبي العاتية قال: كان رسول الله ﷺ يؤتى بالغنيمة فيضرب بيده، فما وقع فيها من شيء جعله للكعبة، وهو سهم بيت الله، ثم يقسم ما بقي على خمسة، فيكون للنبي ﷺ سهم ولنبيي القريش سهم، وللبيتامي وانمساكين ومن أسبل سهم سهم، والذي جعل للكعبة هو السهم الذي لله تعالى، انتهى.

والثاني: أن سهمه تعالى لرسوله ﷺ، حكاه أبو بصير أيضاً، فكان:

وقيل: سهمه تعالى مضموم إلى سهم لرسول ﷺ، انتهى.

قال الرازي في «التفسير الكبير»: في كيفية قسمة ذلك الخمس قولان:

الأول: وهو المشهور أن ذلك الخمس بخمس، سهم لرسول الله، وسهم لنبيي القريش والباقى للفرق الثلاثة، والقول الثاني: وهو قول أبي العاتية: أن خمس النسبة يقسم على ستة أقسام: لواحد منها لله، وواحد لرسوله، ولثلاث: لنبيي القريش، والثلاثة الباقية لتسرق الباقية، قالوا: والتبديل عليه أنه تعالى جعل خمس الغنيمة لله تعالى، ثم للطوائف الخمسة.

ثم القائلون بهذا القول منهم من قال: يصرف سهم لله إلى الرسول ﷺ، ومنهم من قال: يصرف إلى عمارة الكعبة، وأجاب الأولون بأن قوله ﷺ «ما نبي من أفاء الله عليكم إلا الخمس» يدل على أن سهم الله وسهم الرسول واحد، وعلى الإصطعام سهمه المندرج لا الخمس. وإن قلنا: إن السهمين يكونان لرسول ﷺ مماز سهمه أريد من الخمس، وكلا القولين شاذي ظاهر قوله: «وما لي إلا الخمس»، انتهى.

والثالث: أيضاً أن سهمه تعالى لرسول ﷺ، لكن سهمه لأزواجه، حكى ذلك تقول عن عبد الله بن بريدة، قال السيوطي في «الدرر»<sup>(١)</sup>: أخرج ابن أبي حاتم عن حسين المعلم قال: سألت عبد الله بن بريدة عن قوله: «وإن لله خمسة» قال: الذي لله تعالى لنبيه، والذي لرسول لأزواجه، انتهى.

(١) «الدرر المشورة» (١/١٦١)

والرابع: ما حكى عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: سمعوني في الدرة: أخرج ابن السدر من طريق أبي مالك عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يقسم ما افتتح على خمسة أخماس: وأربعة أخماس لمن شهد، وأخذ الخمس خمس الله، فيقسمه على ستة أمهم: سهم لله، وسهم للرسول، وسهم للذي تقرب، وسهم للذي منى، وسهم للمساكين، وسهم لآل النبي. وكان النبي ﷺ يجعل سهم الله في السلاح والكرام وفي سبل الله وفي كسوة النكبة وطبها وما نحتاج إليه النكبة، ويجعل سهم الرسول ﷺ في الكرام والسلاح ونفقة أهله، الحديث.

والخامس: ما حكى البيضاوي عن زهير بن زهير عن أبيه قال: قال: يقسم سنة أقسام فقال: وقيل: سهم الله لبيت المال.

والسادس: ما في المتن<sup>(١)</sup>، يد قال: وقيل: يقسم على ستة سهم في وسهم لرسول الله ﷺ لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَوَّلَتْكُمْ﴾ الآية، فعد سنة، وجعل الله عز وجل لنفسه سهماً سادساً، وهو مودود على عباد الله أهل الحاجة. انتهى.

فهذه ستة أقوال لمن جعل الآية على ظاهرها، وقسم الخمس على ستة سهام، وحمل في عز وجل سهماً واحداً.

والسابع: من ذهب إلى التوزيع، قال الجصاص<sup>(٢)</sup> - اختلف السلف في كيفية قسمة الخمس في الأصل، مروى معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كانت النكبة تقسم على خمسة أخماس، وأربعة منها لمن قاتل، وخمس واحد يقسم على أربعة، مربع لله وللرسول وللذي تقرب، يعني قريب النبي ﷺ، فما كان لله وللرسول فهو تقرباً للنبي ﷺ، ولم يأخذ النبي ﷺ

(١) المتن (٢٨٧/٦)

(٢) أحكام القرآن (٣/٦٠).

من الخمس شيئاً، والرابع الثاني للتمائم، والرابع ثلث ثمنها، والرابع  
الرابع ثلث ثمنها، وهو الصنف العشر الذي يشبه بالتمائم، وهو الذي يفتقد عن  
عكوبة منه، انتهى.

وحكمه السوحي في المنع<sup>(١)</sup> عن سعيد بن جبير، فقال: يخرج من أبي  
حدم وأبى التميمي عن سعيد بن جبير في قوله تعالى: **يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**  
الآن، أن المسلمون إذا غلبوا في شيء فبطلوا أخرجوا جميعاً، فبطلوا  
ذلك الخمس الواحد أربعة أرباع، فربما لله ورسوله والفرقة التي يفتقد، فبطل  
قد لله فهو الرسول، والفرقة، وبطل التي يفتقد، وبطل من الفرقة، والرابع  
أي التي يفتقد، والرابع الذي يفتقد، والرابع الذي يفتقد، انتهى.  
بطل، وبطل الرابع الذي يفتقد، وبطل الذي يفتقد، وبطل

والثامن، أي قال محمد بن مسلمة، وهو من المتأخرين من أهل المدينة:  
بطل لله الذي في الخمس التي يفتقد، كما كانت الأنصار له قبل نزول آية  
الغنائم، فتسبب الانقسام في أربعة الأقسام، وتروا الخمس على ما كان  
عليه مذكوراً إلى رأي النبي ﷺ، كما قال تعالى: **يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**  
أهل القرية الآية، فذكر هذه الحجة، ثم قال: **فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ**  
بأن في آخره أنه مذكور في رأي النبي ﷺ، وبطل الذي يفتقد، وبطل  
والرسول، وبطل فبطل، وبطل الذي يفتقد، وبطل الذي يفتقد، وبطل  
وبطل، وبطل على فبطل، وبطل الذي يفتقد، وبطل الذي يفتقد، وبطل  
والخمسة، قال: كان يحصل منه في سبيل الله المرحل أنه المرحل ثم المرحل،  
والأعني في ذلك أنه كان يعطي به المستحقين، ولم يكن يفتقد أحدًا،

(١) نسخة (١٣/١٩)

(٢) نسخة (١٣/١٩)



هكذا في ما أحكام القرآن<sup>(١)</sup>، ويظهر إلى ذلك من البخاري، كما تقدم من كلام الحافظ والسفلاين.

والسابع أن الحسن ثلثه ثلثي نقرس، كما حكاها الحافظ عن زين العابدين. فقدم في البدع الثالث من مذاهبه.

والعاش. ما عزا عامة المفسرين، وضمه المذهب إلى الجمهور، وحلوه فرداً مشهوراً في آية فد اسمه تعالى. لشرك. وبضم الحسن على خمسة أقسام. وتقدم في السبع الثاني ما ذكره الرازي في التفسير الكبير<sup>(٢)</sup>، أن هذا هو الفرد المشهور، وقال الحصاص في الأحكام القرآن<sup>(٣)</sup>، ودون آخرون: فله. أنه افتتاح كلام، وهو من عالم خمسة. وهو أول قطرة وأنشعب (معدة) انتهى.

وحكي لمؤلف<sup>(٤)</sup> عن الحسن بن محمد بن الحبة وغيره أن قراءه قوله خمسة في افتتاح كلام. يعني أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام - منه تذكيره، لا لإمرانه بهم، فإن لله تعالى قدس والأمر، انتهى.

وبذلك عرف صاحب الهداية<sup>(٥)</sup>، واستدل به ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> على أن الحسن بن محمد بن علي بن أحمد بن هلال، وقيل: رواد الحاكيم، وذكره أيضاً ابن عباس برواية الضرائي في تفسيره برواة الصنعك عن ابن عباس، انتهى.

وقال السباصي: الجمهور على أن ذكر الله عز وجل بمنعظ، كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا مُصَافًى لَّهُمْ﴾، راد المراد فيه الخمس على

(١) (١٣٥) (١٣٦)

(٢) (١٣٦) (١٣٧)

(٣) (١٣٧) (١٣٨)

(٤) (١٣٨) (١٣٩)



سماع الله تعالى يصي في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَىٰ رُسُلِهِ﴾ الآية.

ثم الخامس يقسم على خمسة أسهم. وهذا قال عطاء ومجاهد والشعبي والبخاري وقادة وابن حريج والشافعي، وروى ابن عباس أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - قسموا الخمس على ثلاثة أسهم. ونحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية، وهو قول أصحاب الرأي، قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: ليشتمى المساكين وابن السبيل، وأسقطوا سهم رسول الله ﷺ وسهم قرابته أبنياً. وقال مالك: النصف والخمس واحد يجملان في بيت المال، قال ابن القاسم: ثم يغني عمر الثاني، أن مالاً كان قد أعطى الإمام أخيراً رسول الله ﷺ على ما يرى. وقال الثوري والحسن: يقسمه إمام حيث أراه الله عز وجل.

ولذا قوله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية. وقال الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره: قوله: ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَىٰ رُسُلِهِ﴾ اختلاج كلام كما تقدم. وقد روي عن ابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - قالوا: كان رسول الله ﷺ يكرم الخمس على خمسة أقسام، وما قاله أبو حنيفة فمخالف لظاهر الآية، فإن الله تعالى سمى لرسوله وقربائه، وجعل لهما في الخمس حقاء، كما سمى لثلاثة الأقسام الباقية.

وأما حمل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - على سهم دي القري في سبيل الله، فقد ذكر لأحمد فسكت، وحررت رأيه، ولم يذهب إليه، ورأى أن قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقة كتاب الله وسنة رسوله، فإن ابن عباس - رضي الله عنه - لما سئل عن سهم دي القري؟ فقال: إنا كنا نكرم أنه لنا، فأبى ذلك علينا فومئنا. ولعله أراد بقوله: أباي ثلاث فعل أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في حماهم عليه في سبيل الله، ومن تبعهما على ذلك.

وقد نكسهم في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -  
أنهما حملا على سهم ذي القربى في سبيل الله، فقبل: إله يرويه محمد بن  
مروان وهو صديق عن الزكري - وهو صحيح أيضاً، ولا يصح عند أهل النقل.  
فإن قالوا: فالسهم ليس يبيح وكيف يبيح سهمه؟ قلنا: حجة صرفة إلى  
النبي صلى الله عليه وسلم، والمصالح ماقية. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما يحل  
لبي إلا الخسر والخسر مردود عليكم».

ثم قال الخريفي: وسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكراع والسلاح  
ومصالح المسلمين، قال العوفي: «...». وهذا قول الشافعي، فإنه قال: «أختار أن  
يردعه الإمام في كل أمر حرم به الإسلام وأهلها، من سائر غير، وإعلاء سلاح،  
أو إسقاط أهل البلاء في الإسلام فعلاً». وهذا إنهم كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
الغلبة، حصر أو لم يحضر، كما أن سهم ثبته أصحاب الخمس نهم: حصروا  
أو لم يحصروا. ومضى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء، فلما توفي وبه أمر مكر  
- رضي الله عنه - ولم يسقط بموته. وروى قوم أن سهمهم بموته، ويؤخذ عن  
أنصاب الباقين من أهل الخمس: لأنهم شركاءه. وقال آخرون: بل يرد على  
الغالبين، لأنهم استحلوا ما يفتانهم، وأخرج منها سهمهم سهم النبي صلى الله عليه وسلم  
دام حياً، فإذا مات رجع ردد إلى من رجع تحت الاستحقاق فيه. كما أن تركه  
الموت إذا خرج منها سهمه بوجوه، ثم عطلت الوصية ردت إلى التركة. وقالت  
صانعة: هو تأخيره بعده؟ لأن أبا بكر رضي الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال: «إد أطلقهم الله بيباً طسبة، ثم نصه فهو للذي يقوم بها من بعده»، وقد  
رايت أن أوجه على المسلمين، والصحيح أنه باق، وأنه يصرف في مصالح  
المسلمين، لكن الإمام يقوم مقام النبي صلى الله عليه وسلم في صرفة.

وروى من الخمس من محمد بن محمد بن الفضل أنه قال: احتلوا في هذا

السهمين يعني سهم رسول الله ﷺ وسهم ذي القربى، فالجمع رأبهم على أن يحملوا في الخيل والعدة في سبيل الله، فكانا في خلافة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في الخيل والعدة في سبيل الله، انتهى.

وقد عرف في كلام الحوفي، أن الإمام الشافعي - رحمه الله - يوافق الإمام أحمد في بقاء سهم النبي ﷺ وإعطائه بعده ﷺ في مصابح المسلمين، وكذا يوافق في سهم ذي القربى.

وأما عند المالكية فقد قال الدردير<sup>(١)</sup>: الخمس والجزية والغنيمة وللعشور والمخراج محلها بيت مال المسلمين، يصرفه الإمام باجتهاده في مصانحهم العامة والخاصة، يبدأ بالصرف لئلا يآله ﷺ وهم بنو هاشم، ويوزر أي يكثر ويعظم نصيبهم من الزكاة، ثم للمصانح العائد نفعها على المسلمين، كبناء المساجد والتناصر والعزو ورزاق النضاة وقضاء دين ممر وتجهيز بيت، انتهى.

وقال ابن الهمام<sup>(٢)</sup>: فعند مالك الأمر مفرض إلى رأي الإمام، إن شاء قسم بينهم، وإن شاء أعطى بعضهم دون بعض، وإن شاء أعطى غيرهم، إن كان أمر غيرهم أهم من أمرهم، انتهى.

وأما عند الحنفية ففي الدر المختار<sup>(٣)</sup>: والخمس ينقسم عشرا أثلاثاً للبيش والمساكين وابن السبيل، وحاز صرفه نصف وخذ - فتح - وفي الحنية: لو صرفه للمساكين لحاجتهم حاز، وقدم فقراء ذوي القربى، ولاحق لأغنيائهم، وذكره تعالى للترك باسمه في ابتداء الكلام، لكل في تعالى، وسهمه ﷺ سقط بموته، لأنه حكم علق بمشقة وهو الرسالة، انتهى.

(١) النشر الكبير (٢) - ١٦٩

(٢) فتح القدير (٥) - ٢٤٣.

(٣) الدر المختار (٤) - ٣٦٦.

يقول عليه السلام: <sup>(١)</sup> "أحسب بضعم علم ثلاثة أسهم ثلاثي والمساكين دار المسكين، من أجل فقره، وروح القدس فيهم، ويقدمون، ولا يدفع إلى أحد منهم، وقت الساعى، وخبره به، فيه خمس الخمس سنوي، فيه تسعة، وخبره به، وخبره به، مثل حظ الأنبياء، لقوله تعالى: <sup>(٢)</sup> "وَأُولَئِكَ أَقْسَرُ" من غير خمس بين الغني والفقير.

وأما أول الخمس، الأربعة الأربعة من تسعة على ثلاثة على من قلناه، وكفى بهم غلوة، وفان عليه السلام، ما معشر بني هاشم، إن الله تعالى كره لكم خمسة أسهم، وأوصاكم، وعرضكم منها خمس أحسن، وأعوذ، إذا كنت في حق من ركب في هذه الساعات هذه الغلوة، وأبى، يخرج أعضاهم للخدمة، إلا ترى أنه يخرج على فقال: عليهم أن يرأى، وهي حكمة، وثالث بين أمة، والله أن على أو أفراد من أمة، كرت الأسماء لا كرت الغلوة، وأما ذكر الله تعالى في خمس، هذه لا تحتاج الكلام، سر كما ساء، وبهم الذي كلفه سبط دورته، لأنه يخرج كرت يستعمله برسك، ولا رسول بعده النبي.

يقول عليه السلام: <sup>(٣)</sup> "أحسب بضعم علم ثلاثة، كان قبل، ولا دائمة حسنة في ذكر الله النبي، حيث كان استحقاقه، بغير المسألة، لا ما كنتم، أحب ما كانت مع نوح، أن النبي لا يستحق من الرعية شيئاً، لأن استحقاقه بالحياد والنبي، مع، ولا يستحق، وماذا ذكر في التواريخ، للشيخ أبي منصور، كما ذكر فقهاء ذوي القدير، يستحق، والفقهاء، فلا فائدة في ذكرهم في الفقهاء، أجاب بأن اهتمام بعض الناس قد ينصرف إلى أن الحقير منهم لا يستحق، لأنه من قبل الصداقة، ولا محل لهم، وفي الحقيقة، هذا الثلاثة مصداق الحقير، عندما لا على سبب الاستحقاق، حتى لو صرف إلى شئ واحد منهم جاز، كب في الصدقات.

(١) (٢) (٣)

(١) عظماء مع الشيوخ (٢) (٣)



[illegible]

وَقَدْ نَأَى وَبَوَى عَنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ - وَفِي هَؤُلَاءِ عِلْمٌ - سَأَلَهُ كَيْفَ يَرَى ذَلِكَ  
مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ تَأَمُّلٍ لَهُ بِرُجْعِهِ وَفِيهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا وَدَلِيلًا  
عَلَى تَرْكِهِمْ مَعَ تَأَمُّلِهِمْ فِي الْبُكْبَرِ وَفِيهِ مَنَاسِكٌ

وقال صاحب الشهادة: فوق النهر: لأقرب القبر من خار مناجاة  
العباد<sup>(١)</sup> وإليه لا يلجأ ولا يفرج في السجدة لأغصه النخال.  
ينسب إليه فويده عليه السلام: أو شوقي في حاميته ولا سلام: أجداد عرف إلى  
الغنى والقدري

والله اعلم بالصواب<sup>(١)</sup> والذى يجب ان يقول عليه علماء الفقه ان المراسم  
التي يعقدها ذوي القربى، أو القربى بين من يصرف ولا استحقاق في ماليه، هو  
التمتع، وإلا لم يكن له صفة بعده عليه الصلاة والسلام، فكان يجب ان  
يعقدها، وما لم يعقدها كان له صفة بعده، فكان يجب ان يعقدها  
التمتع، حتى صار لا يعقدها على وجه واحد، كذا حطى به  
العلماء، كما ذكرنا في المصنف، ان المراسم التي يعقدها  
حضرها، أو زعموا أنها، في ذلك، برأوا تصرفه إلى غيره،

قال لطفاني هي المصاحفة<sup>١٢٩</sup> سيدنا بهاء حدثني أبي حدثت ٥١٠  
الجمعة والخمسة مائة عتبة بعض آخر أتبعه على أن نعم الله على...

[illegible]

© 2000 Blackwell Science Ltd, *Journal of Internal Medicine* 247: 101–108

[illegible]



بعد موته، وعمره قد مضى شرفاته المذكريس معه في الدنيا، وكذلك منهم من  
التقى، وإلى ذلك ذهب أصحاب الرأي، انتهى

وقال المحقق في «الحكم القرآن»<sup>(١)</sup> يدل على أن المحرم غير  
مستحل فسمته على التمسك وأنه موكول إلى أن الإسلام، فإنه لا يجوز إذا  
من هذا إلا التمسك، والمحرم مذكور فيكون، ولم يحضر التمسك، من  
دون غيرهم، بل ذلك على أنه قد، كما أن الغنم مذكور من مثله المكاتب  
بسم الله، ويدل عليه قوله «يذهب ثمنه ولا كسرى بعده»، ويذهب  
بغيره فلا يقصر بعده، والفقير نفس يده، فكل من يده، فكل من يده، فكل من يده  
أنه قد من سب الله ولم يحضر به غيره دون قوم، ويدل على أنه كان  
مؤكداً في رأي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه يحظر الجهاد موكول، وليس يوم من يوم  
الحرم، بل على ما ذكره، يدل على أن كل من سب الله المحرم لا  
يستحل ولا يفتقر، وهو المذموم، من سب الله، وكذلك دور القريش لأهله  
من بعدهم، انتهى.

قلت: وإن جرح المخالف في صحيفته<sup>(٢)</sup> بأنه يدل على أن المحرم  
لجانب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمساكين وبشار التي تم أهل تصفة والأزواج حين  
ماتت ماضية، رضي الله عنها، وسكب إليه المحرم والرحمة أن يخدمها من  
النبي فوكلها في الله.

لو كان باب<sup>(٣)</sup> قوله تعالى «فأولئك هم المذمومون» يعني الذين يذمون  
ذلك، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الذين يذمون الله بعض»

(١) (٣/١٢٤)

(٢) (١٢/١٢٤) (٣/١٢٤)

(٣) (١٢/١٢٤) (٣/١٢٤)

سأقول: الجواب: نعم، الذوق على هذا الحد هو الموت، والحدس هو ما ليس  
بمات في النفس، بل هو ما هو فيها، فتدخل من نفسها، وما كان الذي غلبه  
الناس أن يحفظهم من أي شيء، ولا يزال من الحسد، وما أحسن وأخيار، ما  
أنظر حال من عند الله عز وجل.

هو قائد الفداء، من الدليل على ان المحسن ملازمه وان عظمي حسن  
 كرامه ذات حصه، ان قسم التي تلا في السجلات وليس محسن من غيره، وذلك  
 هو ايضاً المتبع منه للاحتم.

حيده فجاء يدرك على ما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة من أن الفقه الذي  
 اشتد أو الحصري لا يثبت ما فيه من الإفتاء من أن من علق في محل مواضع  
 من ذلك

ثم حديث آخر رواه عن معاذ بن عبد الله عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المرء في ثلاث يكون فيها من الله عز وجل ما لا يكون في غيرها: في الصلاة، وفي الصوم، وفي الزكاة» رواه أبو داود في سننه. وفي حديث آخر رواه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المرء في ثلاث يكون فيها من الله عز وجل ما لا يكون في غيرها: في الصلاة، وفي الصوم، وفي الزكاة» رواه أبو داود في سننه. وفي حديث آخر رواه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المرء في ثلاث يكون فيها من الله عز وجل ما لا يكون في غيرها: في الصلاة، وفي الصوم، وفي الزكاة» رواه أبو داود في سننه.

۱۰۰ در صد اسلامی

2000

144 3:5, 2000, p. 593



أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجَنْجَنِيَّ

ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي النُّسخِ يَهُدِيَّةٍ. وَاصْحَحَ حَدِيثُهَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى كَمَا سَأَلَنِي (أَبُو زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجَنْجَنِيَّ) عَنْهُ الْحَجِيمُ وَفَيْعُ الْهَاءِ، الْمَذْنِي النَّصَّابِيُّ الشَّهِيرُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> كَذَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ، وَسَقَطَ مِنْ كِتَابِهِ شَيْخٌ مَجْمُودٌ، وَهُوَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ الْقُصَيْرِيُّ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَأَبُو مَصْعُبٍ وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى وَاسْمُ بْنُ عَمِيرٍ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ: عَنْ أَبِي أَبِي عَمْرٍو، وَأَمَّا عَنْ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ: كَذَا فِي التَّبَوُّرِ<sup>(٢)</sup> وَالزُّرْقَانِي<sup>(٣)</sup>.

وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي «التَّنْقِيهِ»<sup>(٤)</sup> بَلَسَطَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَابٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، كَمَا قَالَ: هَكَذَا فِي كِتَابِ يَحْيَى وَرِوَايَتِهِ عَنْ ذَلِكَ، لَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَلَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ، وَسَقَطَ مِنْ كِتَابِهِ ذِكْرُ أَبِي عَمْرٍو وَأَنَّ أَبِي عَمْرٍو، وَخَلَفَ فِيهِ أَهْلُ حَبَابٍ مَالِكٌ، فَقَالَ الْقُصَيْرِيُّ وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي رِوَايَةِ وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى وَأَبُو مَصْعُبٍ وَاسْمُ بْنُ عَمِيرٍ وَأَكْثَرُ النَّسَخِ عَنْ ابْنِ تَكْرٍ كُلِّهِمْ قَالُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَمُصْعَبُ الزُّبَيْرِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِيهِ: عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو. وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ طَائِفَةٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ: مُخْتَصَرٌ، وَذَكَرَ فِي هَذَا: زَادَ فِي «التَّبَوُّرِ» قَدْ يَكُونُ مَالِكٌ مَكَّنًا، عَنْ لُحَا بِأَخِيهِ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، وَيَحْيَى مِنْ آخَرٍ مِنْ سَمْعِهِ عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ:

وَحَدَّثَ الْعَلَامَةُ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٥)</sup> ابْنُ أَبِي عَمْرٍو مُسْتَدَلًّا بِمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقَرَّبِ»: أَبُو عَمْرٍو الْأَبْصَرِيُّ عَنْ وَهْبِ بْنِ خَالِدٍ، صَوَانِدُ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، وَأَمَّا عَنْ لُحَا: أَنَّهُ:

(١) انظر «الاستبصار» (١/١٤٣).

(٢) شرح الزُّرْقَانِي (٣١/٣٠).

(٣) «دسر» (٣٨٣).

(٤) «دسر» (٣٢١).

وأن يرمي رجل من مسلمين ... ..  
 ... ..

وتروى العلامة الشارح في ذلك، فإن الذي سبب لحافظ ثوبه ابن أبي عمير، وسماه عند الترجوع هو رجل آخر، روى أيضا عن زيد بن خالد الجهني، لكنه يروي عنه حديث إلا أحرككم بحجر الظهاد، يأتي في «الموطأ» أيضا في كتاب الأضياف، فإن الرواة اختلفوا فيه أيضا، فعندهم ذكره بأبي عمير، وبعضهم ناس أبي عمير، فسور به الحافظ الشافعي كما ذكرنا في إحداه، في حاشية في كتاب الظهاد، وأما أبو عمير هذا الذي روى حديث العلوي، فإنه رجل آخر، أساء إليه أيضا الترمذي، وقال فيه الحافظ في كتابه: أبو عمير يروي زيد بن خالد الجهني، فيقول من قاله، انتهى.

وقد في تصحيحه ذكره ابن حبان في «المناقب»، وأنه أشار ابن عبد البر في «المعجم»، إذ عزاه إلى الأثرين: رحدث القائل هذا أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> رواه النضر بن بشر بن الفضل كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنباري بلفظ أبي عمير، وكذا السعالي بلفظ النضر، وكذا ابن ماجة بلفظ القائل عن يحيى الأنباري بلفظ أبي عمير.

وعلم من هذا كله أن ما في النسخ الصغيرة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن أبي عمير، أن زيد بن خالد الجهني خلق وجهين: الأول: أن رواية يحيى بن ماجة، والثاني: أن الصحابة في الرواية أبو عمير لا ابن أبي عمير.

(قال) زيد (توفي رجل) لم يسم، وحكى الشيخ في «المدخل»<sup>(٢)</sup> عن رواية أحمد في «المناقب»، أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ، انتهى، ولم يذكر في ابن ماجة بلفظ: توفي رجل من أصحاب النبي، الحديث، (نوم حين)

(١) (٩٧٠) ابن ماجة (٢٥٨٨) والثاني (٩٧٠)

(٢) «مدخل المجتهد» (٩٧٠: ٩٧١)

وإني لم أذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قد أتى على صاحبكم، فتغيرت وجوه الناس لذلك. ....

والحال، المصلحة وموسى بينهما بحثانية في جميع المسح الضميمة، قال ابن  
 عبد البر<sup>(١)</sup> كما في رواية يحيى، وهو وهم؛ وإما هو يوم خيبر، وليس ذلك  
 جماعة ثورفة، وهو الصحيح، بل في «الموسم»<sup>(٢)</sup>.

وقال تميمي<sup>(٣)</sup> «سوم حبر» كذا وقع في كثير من النسخ وهو غلط.  
 والصواب، يوم خيبر، وكذلك رواية الألبان، وبذلك علم ذلك أنه قال في حرج  
 يهود، ولم يكن يوم حرس يهود يؤخذ من حردهم، والعصبة مشهورة، وإما كان  
 ذلك إذ فتح حبر، انتهى.

قلت. وكذلك في «أربع رءوساني» ابن ماجه وغيره يخطئ غير، قال  
 المصنف في نسخة معجمة وأخرى راء عند جميع الرواة إلا يحيى، فقلت: حزين،  
 وهو وهم منه، والصحيح حبر، وبذلك علم ذلك من حرس يهود ولم يكن  
 حزين يهود، قال ابن عبد البر، انتهى، قلت. ونظم منه أن ما في بعض النسخ  
 «معدنية» في خط خيبر وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه خلاف رواية يحيى.

وإنهم ذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه رجاء رقة دماؤه وصلاته ينجي،  
 وقال عز سبحه (وَرَضِيَ عَنْهُمْ رَبِّي وَكَفَّرَ عَنْهُمْ) (فرعم زيد) أي محمداً زيداً،  
 في خلاف الرواية على القول شائع في الحديث كذا، وأكرر ما يطلق على القبول  
 لأنهم لم يوافقوا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فسموا علي صاحبكم) فأشار إلى  
 شاعره ينجي عن الضلالة عليه.

(فتغيرت وجوه الناس لذلك) قال المصنف<sup>(٤)</sup>، بحسب أن يروى به وجره

(١) إسناده صحيح (٩٧٠) (٩٧١)

(٢) (٩٧٠) (٩٧١)

(٣) (٩٧٠) (٩٧١)

(٤) (٩٧٠) (٩٧١)

فَرَضَ عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ عَلِمَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، .....

الْمُؤْمِنِينَ لَأَمْتَانَهُ بِحَيْثُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ جَانِبِهِمْ، وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ ذَنْبًا أَنْفَرَدَ بِهِ، فَخَافُوا أَنْ يَكُونَ الْمَنَعُ أَمْرًا يَسْمَلُهُمْ فِيهِذَكَرُوا بِذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ قَبِيلَهُ وَطَائِفَهُ تَغْيِيرَ وَجْهِهِمْ لِمَا يَحْصِيهِمْ مِنْ أَمْرِهِ، وَلَمَّا خَافُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَعْنَى شَيْءٍ فِيهِمْ، انْتَهَى.

قُلْتُ: أَوْ تَغْيِيرَ لَأَحَدٍ هَذَا الزَّحْلُ خَاصَّةٌ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمُوا مِنْ حَالِهِ بِحَيْثُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا عَنِ مَنْ لَا تَرْضَى حَالَهُ، وَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ أَحْدَثَ حَدِيثًا مَنَعَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، (فَرَضَ عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ) مَدَّ أَقْدَ غُلٍّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَيْ خَدَعَ فِي الْعَبَاثَةِ، فَمِنْ الْمَنَعِ الَّذِي أَمْتَنَ بِهِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْبَيْدَلِ»<sup>(١)</sup>: «بَلَّغُوا فَانْتَ الْقَفَّاءُ: إِذَا مَاتَ الْعَاسِقُ الْمَصْرُ عَلَى الْفَسْقِ يَجُوزُ أَنْ لَا يَصَلِّيَ عَلَيْهِ الْأَتَمَّةُ الْكَثِيرُ يُغْتَدَى بِهِمْ، بَلْ يَأْمُرُونَ النَّاسَ أَنْ يَصَلُّوا عَلَيْهِ،» انتهى.

قَالَ الْبَاقِي: وَهَذِهِ سُنَّةٌ فِي أَمْتِنِ الْأَتَمَّةِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى أَهْلِ الْكَثَائِرِ عَلَى وَجْهِ إِرْدَعٍ وَارْتِجَازٍ عَنْ مِثْلِ قَعْدِهِمْ، وَأَمْرٍ غَيْرٍ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ جَبَلَ عَلَى أَنَّ لَهُمْ حُكْمَ الْإِيمَانِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْهُ بِمَا أَحْدَثُوهُ مِنْ مَعْصِيَةٍ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى مَنْ غُلَّ، وَذَلِكَ بِحَسْمِ وَجْهِهِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْإِمَامِ، وَالْآخَرُ: أَنَّ الْإِمَامَ مَخِيرٌ إِنْ شَاءَ صَلَّاهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَمْتَانِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْمَنَعِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ فِي ذَلِكَ أَسْوَفَ أَفْضَلٍ، وَأَنَّ مِنَ رَأْيِ الصَّلَاةِ فِي وَفْتِ تَكُونُ الصَّلَاةُ

(١) «بُذْلُ الْمُجَاهِدِينَ» (٢٨٥/١٢)

قَالَ: فَتَمَحَّصُوا مَسْجِدَهُ، فَمِنْ حُلَّتْ أَمْرَاتُ مَنْ خَرَّ السُّيُوفُ مِنْهُ، مَا أَتَى بِيَدِهِمْ  
نَزْهًا يَوْمَئِذٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي ١٥ - كِتَابِ الْجِهَادِ، ١٥٣ - رَأَى فِي حَقِّهِمُ الْمَقُولَ.

وَالسَّامِيُّ فِي ٦١ - كِتَابِ الْجِهَادِ، ٦٦ - رَأَى فِيهِمْ عَلَى مَنْ قُتِلَ.

وَأَمَّا رَأَاهُ فِي ٢٩ - كِتَابِ الْجِهَادِ، ٣٤ - رَأَى الْقَوْلَ

أَفْضَلُ - وَقَدْ قَالَ كَيْفَ فِي إِمْلَاءِ عَلِيٍّ الْمَدَائِقَ - أَيْ حَبْرَتَ نَاصِرَتِهِ،  
نَهَى

قَالَ: رُبُّهُ أَفْضَلُ وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ (أَمَّا مَنْ تَمَحَّصَ مَا غُلِيَ  
لَهُ مِنْ أَمْرِ الْمُعْتَمَلِ فَتَوَجَّهَ خِرَاتُ مَنْ خَرَّ السُّيُوفُ مِنْهُ، وَالتَّوَجُّهَ فِي التَّوَجُّهِ  
لِلْمَسْجِدِ، وَفِي حَرْزِ يَهُودَ مَا سَكَّرَ فِي تَحْصِينِهِ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَفْضَلُ  
مَنْ خَرَّ السُّيُوفُ وَفِي أَفْضَلُ أَفْضَلُ - خَرَّ الْحَرْزُ وَغَيْرُهُ مَنْ سَأَلَ بَصَرَ  
وَالْحَرْزُ - يَحْتَمِلُ - الَّذِي سَطَمَ - أَوَّاحَهُ خَرَّزَهُ، وَقَدْ أَلْفَحَهُ الْخَبْرُ  
وَالْحَرْزُ الْخَوْفُ وَمَا يَنْقُصُ وَحِدَاتِ الْمَلِكِ حَذَرُ رَأَاهُ، قَالَ السَّامِيُّ<sup>(١)</sup>  
بِحَسْبِ أَنْتُمْ خَرَّزُوا أَيْ مِنَ الْعَمَلِ لَأَنْتُمْ أَفْضَلُ عَنْ مَعْنَاهُ الْيَهُودَ بِحَبْرَةٍ  
وَلَمْ تَكُنْ تَعْنِدُ مَنَاقِبَ هَذَا مِنَ الْمَنَاقِبِ، لَا سَبِيحًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ  
هَذَا الْحَرْزُ لَزِيْمَةً وَلَا تَبْعًا، فَعَلِمُوا بِذَلِكَ أَيْ مِنْ أَعْيَانِهِمْ، وَبِحَسْبِ أَنْ  
يَكُونَ حَرْزُ ذَلِكَ مَنْ رَأَاهُ بِأَمْرِهِا مِنْ نَوْرِ الْيَهُودِ، فَطَرِئَتْ فَتَاهُ، فَلَمَّا  
رَأَاهُ فِي مَنَاقِبِهِ مَوْتَهُ، عَرَفَهَا وَوَجَّهَهَا بِذَلِكَ عَلَى مَعْنَى الْإِعْلَاءِ بِحَسْبِهَا  
وَعَلَهُ الْأَمْلَاحُ بَيِّنًا، ثُمَّ أَخْبَرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ، فَقَالَ: (مَا سَأَلْتُمْ دَرَهْمِينَ) بِحَسْبِ تَعَاهُ  
فَبَيِّنًا، وَإِنْ أَخْبَرَ، مَعْنَى تَعَاهُ عَلَى تَعَاهُهَا مِنْ جَسَدِ الْكِبَارِ الَّذِي تَبْعَ  
مِنْ صَلَاةِ أَيْ بِحَسْبِ عَمَلِهِ.





«مَنْ بَرَّعَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ غَنَاهُ حَرْجٌ، عَلِمَ لَا يَنْبَاحُهُ رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ»<sup>(١)</sup>  
فَكَفَّرَ عَلَيْهِمْ، كَمَا تَكْفَرُ عَلَى الْبَيْتِ.

الْبَيْتُ وَالْبَيْتُ لَهُمْ، وَفَدَّ فَعَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَقْبَلُوا إِلَّا أَحَدَهُمْ عَلَيْهِمْ كَشَعَرًا مِنْ ذَلِكَ  
أَحَدُهُمْ، وَبَشَرُوا حُدُودَهُ، وَهُوَ أَهْلُهُمْ أَوْ جَدُّهُ أَوْ فِي بَرَّعَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، ذَلِكَ سَبِيلُهُ فِي  
حَدِّ الْبَيْتِ وَالْخَرَجِ الْحَصْرِيَّةِ، وَهِيَ عَقْدَةُ مَا لَمْ يَحْصُرْهُ فِي الْمَالِ<sup>(٢)</sup> «الْبَرَّعَةُ  
مِنْ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَالَ الْفَرَّاقِيُّ<sup>(٣)</sup>» قَالَ: مَبْنِيَّةٌ مَحْصَرَةٌ، حُطِّيٌّ مَحْصَلٌ نَسَبٌ  
مِنْ حَرْفٍ، هَذَا أَصْلُهُ لَعَنَهُ، وَهُوَ عَرَفَ رَجُلًا عَنِ الْجَحْدِ بِسَبْرَةِ السَّرْحِ الْمَقْرُورِ، كَمَا  
عَنِ الْمَصْبُوحِ<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ مَحْصَرَةٌ مَصْبُوحٌ، أَيْ دَعَا بِمُطْلَعِ الْعَيْنِ الْمَلِكِي بِطَلْقِ أَحَدٍ  
مِنْ حَرْفٍ أَعْلَى حُكْمٍ تَعْنِي الْمَبْنِيَّةَ وَاسْتَكْرَ الْفَرَّاقِيُّ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَرَجِ الْبَرَّعَةِ وَبَيْنَ  
الْبَرَّعَةِ حَرْفٍ فِيهِ يَافِضٌ وَبَيْنَ الْوَجْدِ حَرْفٌ فِيهِ وَاسْمٌ، وَهِيَ مَحْصَرَةٌ مَحْصَلٌ  
الْمَالِ الْبَرَّعَةِ (غُلَاوِلًا) فِي حَيَاتِهِ مِنَ الدَّعَا.

أَوَّلَانِهِمْ يَسْرُونَ الْفَرَّاقِيَّ حُكْمَ عَلَيْهِمْ كَمَا تَكْفَرُ عَلَى الْبَيْتِ، فَإِنَّ الْمَالِيَّ  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَتَرَفَعُ فَعَلَ ذَلِكَ تَعْنِي وَجَدَ الْمَقْرُورَ مِنْ مَتَلٍ مَا، حَيْثُ مَحْصَرٌ مِنْ  
الْعَيْنِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَعْنِي مَحْصَرَةٌ مَحْصَرٌ، كَمَا تَكْفَرُ عَلَى الْبَيْتِ أَيْ أَنْ  
يَكْفَرُ عَلَيْهِمْ سَبْعُ أَمْوَالٍ أَوْ يَسْمُونَ الْفَرَّاقِيَّ، وَلَا يَسْمُونَ الْوَجْدَ، وَلَا  
يَحْتَمِلُونَ الْبَرَّعَةَ، وَقَالَ بَعْضُ الْفَرَّاقِيَّ، لَا تَنْبَاحُهُ أَعْلَى الْآخِرِ، وَحُطِّيٌّ أَيْ  
يَكُونُ تِلْكَ أَعْلَى، وَذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ حَارِثَةُ أَمْوَالٍ أَوْ مِنْ الْقَطْعِ مَحْصَرٌ، وَذَلِكَ إِنْ  
كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَا يَنْقُصُ لَهُ يَتَوَلَّى، وَكَانَ ذَلِكَ مَعْرُوفَةً لِإِعْلَامِهِ  
بِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ أَيْ يَتَرَفَعُ الْفَرَّاقِيَّ، وَبَعْدَ ذَلِكَ فِي الْقَدْرِ الْبَرَّعَةِ  
بِأَنَّ عَقْدَةَ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبَرَّعَةِ، كَمَا كَتَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ يَتَوَلَّى  
فِي ذَلِكَ الْعَقْدَةِ عَلَى مَنْ عَنِ حَرْفِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ عَنِ الْوَجْدِ، فَعَمِلَ  
بِأَنَّ يَتَرَفَعُ مَعْرِفَةً مِنْ يَتَرَفَعُ فَعَلَ ذَلِكَ وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا يَحْتَمِلُ عَنْ سَبْرَةِ

(١) قَالَ فِي الْفَرَّاقِيَّ

(٢) مَسْرُوعٌ فِي الْقَدْرِ (٣) (٤)

٩٧٢/٢٥ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ مَالِكِ بْنِ مَوْثَرٍ أَنَّ مَطْعَ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَامَ خَيْبَرَ، .....

مُسْتَفِدَّ فِي الإِصْرَارِ عَلَى الْعُلُولِ، حَتَّى تُشْشِ مَنَاعَهُ وَوَجِدَ الْفَعْلُولَ عِنْدَهُ، فَكَانَ تَكْبِيرَهُ بِحُجَّةٍ كَتَبْتُهُ عَنْهُ عَلَى الْمَيْتِ إِعْلَامًا بِأَنَّهُ فِي حَكْمِ السَّبْتِ عَلَى ذَلِكَ الْفَعْلِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْضَ لَهُ بَتْوَةٌ بِسَأَلِ اللَّهِ الْعَفْوَ وَالْعَافَةَ وَالْمَعْصَةَ بِرَحْمَتِهِ، انْتَهَى. قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup>: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَبِهِ جَزَمَ أَبُو عَمْرٍ، انْتَهَى.

٩٧٢/٢٥ - (مَالِكٌ، عَنْ ثَوْرٍ بِمِثْلِهِ فِي أَوَّلِهِ (ابْنُ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيُّ) بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ التَّنْحِيَةِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ الدَّوْلِيِّ (عَنْ أَبِي الْغُبِّ) بِسَبْنِ مَعْجَةِ فَتَحْتَهُ فَسَلَنَ (سَالِمُ) الْمَدَنِيُّ (مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطْعٍ) مِنَ الْأَسْوَدِ الْفَرَسِيِّ الْعُدَوِيِّ. قَالَ النُّوْرِيُّ<sup>(٢)</sup>: سَالِمُ أَبُو الْغُبِّ صَحِيحٌ، وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يَسْمَى سَالِمًا، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الرَّغْبِ أُولَ كُنَاهُ «الْمُهْمِلَةُ»: لَا يَوْفَقُ عَلَى اسْمِهِ صَحِيحًا لَيْسَ بِمُعَارَضٍ لِهَذَا الْإِتِّبَاتِ الصَّحِيحِ، انْتَهَى.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُتَعَمَّقِ»<sup>(٣)</sup>: سَالِمُ مَوْلَى ابْنِ مَطْعٍ يَكْنَى أبا الْغُبِّ، وَهُوَ بِهَا أَشْهُرُ، وَقَدْ سَبَّيْ هَاهُنَا، فَلَا انْتِفَاطَ لِقَوْلِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَوْفَقُ عَلَى اسْمِهِ صَحِيحًا، وَهُوَ مَدَنِي لَا يَعْرِفُ اسْمَ أَبِيهِ، انْتَهَى. وَقَالَ فِي «تَهْقِيهِ» وَرَقَمَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةً: قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ إِلَّا ثَوْرًا، وَأَحَادِيثُهُ مُتَفَارِقَةٌ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثَقَّةً حَسَنَ الْحَدِيثِ، انْتَهَى. وَذَكَرَ فِي الْأَخْذِيِّ عَنْهُ جَمَاعَةٌ غَيْرَ ثَوْرٍ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطْعٍ بْنُ الْأَسْوَدِ الْفَرَسِيِّ الْعُدَوِيِّ وَالْمَدَنِيِّ، لَهُ رِوَاةٌ، وَأَمَرَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى الْكَفَرَةِ، ثُمَّ قُتِلَ مَعَ سِتَّةٍ ٧٣هـ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَامَ خَيْبَرَ عَامَ حُسَيْنٍ) بِالْحَاءِ

(١) انظر: «شرح الزُّرْقَانِيُّ» (٣/٣١).

(٢) «فتح الباري» (٧/١٨٨).

(٣) انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (١/٢٢٨).

الجمعة رويين بينهما تحائية، فكذا في بعض النسخ الهندية، وفي كثيرها وجميع النسخ المصرية: «خير» بفتح الخاء، المعجمة آخر، راء مهملة، وهو وإن كان صحيحاً في نفسه، لكنه غلط في نسخة يحيى عدو، لأنهم اتفقوا على غلط يحيى في ذلك. ولعل من ذكر لفظ «خير» هذا، أنه قد صححوا ما رواه ابن عبد البر في قوله: «حسن». كذا رواه عبد الله بن يحيى عن أبيه في الموضوعين. ورواه ابن وهب عن يحيى بن عمار، في الموضوعين عن ما رواه الجماعة عن مالك. منهم ابن وهب وابن القاسم والفحمي ومحمد بن عيسى والشافعي وأبو إسحاق الفزاري وغيرهم وهو الصواب، انتهى. وحاصله الذي، فقال: عام حسن، كذا قال عن مالك يحيى بن يحيى وابن القاسم والفحمي، وقال جماعة من الرواة عن مالك عام خير، انتهى. فذكر ابن القاسم والفحمي فيما روي حديثاً.

وأخرجه البخاري في صحيحه الرواية التي إسحاق الفزاري عن مالك بلفظ «خير»، قال الحفاظ: في رواية عبد الله بن يحيى بن يحيى الميني عن أبيه في «الموطأ» حسن بدل «خير»، وحاصله محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى فقال: «خير» مثل الجماعة، به عبد الله بن عبد الله، ووقع في روايته بسنده عن أبي أيمن عن مالك عند البخاري في الألبان واسدود<sup>(١)</sup> خراسان مع أبي يحيى، وهي رواية رواية «الموطأ» أعني قوله: «خروجاً»

وأخرجها مسلم<sup>(٢)</sup> من طريق ابن وهب عن مالك، ومن طريق عبد العزيز بن أبي ربيعة عن ثور، فحكى في الموضوعين عن موسى بن عازون أنه قال: وهو قول في هذا الحديث: لأن لما هجرة ثم يخرج مع الذي يخلو إلى حبيرو، وإنما قدم حد يروونهم إلى حبيرو، وقدم عليهم خير بعد أن كتب. قال أبو مسعود

(١) ١٧١-١٧٢: قال في الألبان المديرة إلى فتح الباري (١١: ٢٩٢)

(٢) أخرجه مسلم (٢: ١٢٩) باب غلط تعريب النصارى.

فَلَمْ نَعْلَمْ دُخْبًا وَلَا زَرْقًا.....

ويرويه حديث عتبة بن سعد عن أبي هريرة قال: أتيت النبي ﷺ بحبر بعدما تتجوها، فإن ولكني لا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قصة الغنائم، فالعرض من الحديث قصة مدغم في علو القصة.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> وكان محمد بن إسحاق صاحب السجاري يستعمل برهم نور في هذه اللفظة، وروى الحديث عنه بدونها، أخرجه ابن حبان والحاكم وابن مند في طريقه معطاً فاصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القري، وروى سيبقي في «الملائكة» من روى أخر عن أبي هريرة بلفظ أخرجه مع النبي ﷺ من خيبر إلى وادي القري، وأجل هذا أصل الحديث، وحديث فقوم أبي هريرة - رضي الله عنه - الحديث، والنبي ﷺ بحبر - أخرجه أحمد وابن حريصة وابن حبان والحاكم من طريق حنبل بن سرائك عن أبيه عن أبي هريرة قال: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر، الحديث، وفيه حتى أتينا خيبر، وقد اقتصنا النبي ﷺ انتهى.

وفي التنوير<sup>(٢)</sup> قال أبو محمود المدائني: إما أراد السجاري بمسلم من هذا الحديث قصة مدغم في الغلول، وهي صحيحة، وإما وهم نور في قوله: «أخرجه» فقط انتهى.

(فلم نعلم دُخْبًا وَلَا زَرْقًا)، وهي السجاري<sup>(٣)</sup> رواية أبي إسحاق عن مالك - قسم نعم دُخْبًا وَلَا قِصَّةً، إسماعيل الطبري والإمام واللسان والحوادث - وفيه أيضًا رواية إسماعيل عن مالك: قسم نعم دُخْبًا وَلَا قِصَّةً، إلا الأموال العناج ونبات، وفي أبي داود<sup>(٤)</sup> برواية القاسمي عن مالك: «إلا الشبابة والنبات».

(١) فتح الباري (٤: ٤٨٩).

(٢) (ص: ٣٨٤).

(٣) إسماعيل السجاري (٤٧٣: ٦٨٠هـ).

(٤) أخرجه أبو داود، حديث (٢٧١١) في الحوادث، في تعظيم الغلول.

إلا الأسماء، والكتاب والسنة، قال البخاري، وأما غيره،

والأموال، وفي الحديث: من مسلم أغتصب أموالاً وأطعم رعيته، إلا الأموال، والنبات، والمناخ، وأما من عرف الغطف بين الأموال والنبات في جميع النسخ، فهو رواية، وفي الحديث: قال الحافظ، عند راء القسوط، إلا الأموال، والمناخ، وبعد حتى من صحيح البخاري، ومنه: إلا الأموال، والنبات، الأول، هو القسوط، بمعنى: أن النبات والمناخ لا تسرى حالاً، انتهى.

قلت: ذكر واقف، وأما عبد الله بن مالك، عند البخاري، رواية، وأما قوله: أن ذلك من تصريف الرواة، نعم، ثم يرد أبو عريضة عن مالك، الذهب والفضة، وأنه مضافاً أولاً، قال الحافظ، قال ابن عريضة، وسعة جماعة، المال في لغة قوم، فبأنه أبي هريرة، عن النبي، قال: من غنم جماعة، وأخذ جماعة، المال، هو، أي، كماله، والقبض، المعروف من كلام العرب، أن كل ما يحوز ويملك فهو مال، انتهى.

قال البخاري، الذي يظهر أن أفراد من الأموال والنبات، والمناخ، هو الزرع والباقي، ويقال: أنها لغة قوم، والأخير من لغة سائر العرب، أو المال، كل ما سواه، أي، على الأول، يكون المذهب، من غير حصر، لأنه لا يمتنع الأموال، التي هو الغرض، بها ليس بمال، وهي الذهب والبرق، ونحوه، الثاني، يكون المال، من الجنس، بمعنى: أن ما هو من المال، ما هذه ماله، ثم استثنى منه، فإن إلا الأموال، التي هي صفة، إخراجاً من الأموال القماشية والحوافظ، وغيره، بما تقدم في الروايات.

(قال البخاري، فاعلم من هذا) وفي البخاري، رواية أبي إسحاق عن مالك،

(١) روح الباري، (٢٨٩/٧٢)

(٢) بحر الاستقراء، (١٩٨/١٤٤)

(٣) المصنف، (٢٦٠/٢٠٢)

لَوْ شَاءَ اللَّهُ يَأْتِيَنَّ بَنُو إِسْرَءِيلَ أَسْرَدًا يُخَالِفُونَ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا . . . . .

أحد له أحد بني النضبان، قال الحافظ<sup>(١)</sup> يكسر الصاد للمعجمة وموحدين الأولى تخفيفاً بينهما أثبت - بلفظ جمع الضب - وفي رواية مسلم: أقدمه - وقاعة من زيد أحد بني الضب جبعة الضب، وفي رواية أبي إسحاق وقاعة من زب، الخنثي ثم الضبي - بضم المعجمة وفتح الموحدة بعد زب - وقيل: يفتح السجدة وكسر الموحدة، جعة إلى طعن من جدام، قال الثوري كان وقاعة قاتل، على رسول الله يفتخ في الناس من قومه قبل حروجه إلى حبيب، فأصابها وعقد له علم قومه انتهى.

وكتب له كتاباً فيه مبسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله رضى وقاعة بن زيد، أبي سحنه إلى قومه عامة ومن دخل فيهم يندعوهم إلى الله برسولهم، فذكر قصة طريفة أخرج الطبراني وغيره. كذلك في الترمذي<sup>(٢)</sup>، وفيه أيضاً قال أبي إسحاق: قدم علي رسول الله يفتخ في هذنة أحادية قبل خبره، فأسلم وحسن إسلامه وأهدى إليه يفتخ علاماً، وروى ابن مند عن زيد بن سعد: أولاء ذكره عن أبيه أن وقاعة بن زيد كان لهم في عترة من قومه.

(الرسول الله يفتخ علاماً) أي يبدأ أسره يقال له: مدغم - بكسر الميم وسكون الهمزة وفتح العين المهملة - صحابي - رضي الله عنه - وفيه نصريح بأن صاحب القصة مدغم، وهكذا جاء مصروحاً باسمه في البخاري وفي مسند زيد، وفي "الآيمان والتوراة".

ووقع في رواية مسلم عن مسير بلفظ: نزع رسول الله يفتخ عنه له وفيه له رجل من جدام يدعى وقاعة بن زيد، الحديث قال الثوري<sup>(٣)</sup> اسمه

(١) مع الترمذي (٤٩٩/٥)

(٢) (٢١٠/٢/١)

(٣) الشرح صحيح مسلم الترمذي (١٢٩/٢/١)

هو جده رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، حتى إذا كنا بوادي القرى -  
 يشهد مدغم .....

مدغم - كما جاء مصرحاً به في «الموطأ» في هذا الحديث بعينه، قال انقاضي،  
 عباس: وقيل: إنه غير مدغم، قال: يورد في حديث مثل هذا اسمه كركرة  
 ذكره البخاري، هذا كلام القاضي

قلت: ذكر لبخاري مدغم أيضاً، وفصلاً كركرة تغاير هذه القصة، فيما  
 واختمان، مختلفان، رسلتي التبيه على ذلك في آخر الحديث، وفيه قول لهدية  
 وهي لرسول الله ﷺ ملك له وأمره من الأمر، أي للمسلمين، كما حزم به من  
 نداء الجي في «التمهيد»<sup>(١)</sup>، وأمرهم، ذلك يبحث طويل، وصرح مدغم أيضاً  
 خارج «السمر الكبير» من العنفة.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: في الحديث قول «إمام الهدية» فإن كانت لأمر حصص  
 به في نفسه أن هو كان غير والي له التصرف فيها بما أراد، وإلا فلا يتصرف  
 فيها إلا للسليين، وحائفت به بعض الحنفية فقال: إنه الاستبداد مطلقاً بتدليل  
 أنه لو ردها، على مذهبنا حار، فلو كانت فيما لما ردها، وفي هذا الاحتجاج  
 نظره انتهى.

أخوه رسول الله ﷺ قال انقسطلاني<sup>(٣)</sup>، فذبح وأو فوجه، وقال أصبهي  
 كالكرماني، بالباء المجهولة، انتهى. وقال المجدد رحمه توحيداً أرسله،  
 ووجهت إليك ترحيباً توجد - (إلى وادي القرى) - نعم الفاف رفتح، وأما  
 المهمة متصوراً - موضع بقرت المدينة، كما تقدم في زكاة النضر (حتى إذا كنا  
 بوادي القرى بينما) بلسم ملا فاء، وفي رواية أبي إسحاق المزاري بالله - امدغم

(١) انظر «التمهيد» (٣/٢) وما بعدها.

(٢) فتح الباري (٢٩٠/٢٧).

(٣) إرشاد الساري (١٤/١٣٥).



يُحْطَرُّ رَحْلُ رِمَالٍ أَوْ ثِيَابٍ. أَوْ خِدْمَةُ سِتْرٍ عَائِرٍ، فَأَصَابُهُ فَقُتِلَ، فَفَانِ  
الْثَّامِرُ: هَيْبَةً لَهُ أَلْحَقَتْهُ، فَقُتِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثِيَابُهُ مَلْفُوفَةٌ وَثِيَابُ رِمَالِهِ  
مَنْفُوفَةٌ. إِنْ لَمْ يَخْلُصْ . . . . .

بمحط، أي بصبغ (رحل) بالحماء سهممة فربك الرحى على السهم، قاله  
التنويري<sup>(١)</sup> (رسول الله ﷺ) من مركبه، قال نحاسي<sup>(٢)</sup>: بمعنى الاستعداد  
بالعدو، والاستعانة به في مثل هذا من الأعمال، لا سيما ليس بحب أن يجر  
نفسه ليلطر في أسور المسلمين ويحفظهم من عندهم، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: زاد  
المعني في الرواية المذكورة: وقد استفتانا يهود بارمي أنه يكرى على ذبابة.

زاد جاء أي مدعياً قال الثوري: سيكون الدال للمباغدة، وهو نسخة  
إدراك (سهم عائير) قال القسطلاني: بالعين المعجمة بعد الألف همزة فراء لا  
يذكر زبده، وقال الثوري: يكرر الهمزة السبيلة، قال الحافظ: يورن فاعل أي  
لا يورن من زمن به، وقيل هو الحاد عن فساد، انتهى.

(فأصابه فتنته) وفي قاله استنور برداه ابن أبي شامة عن أبي عمرو  
بن الوليد بن الأصغر والأعور، فأثر العلامة سهم عائير فقتله الحديث، أفعال  
المرء هيبته له الحنة) شهادته، وقد قتل في خدمة النبي ﷺ، قال في  
الجميع: هذا أي الطعام وهبت الطعام نهائاً به، وكل ما أتت به لا تعد مهو  
عني، ثم، والهيء اللذية الشاغل للفرس، وهو مصدات على الصدرة، كما  
هي، يعني: أي هبأت له الجنة هيباً أفعال رسول الله ﷺ: كلاً حرف رجع  
أي جرس الأمر كما يظنون، قال التنويري: رسم ورد لقولهم في هذا الرحل إله  
عبد ومحكوم له بالجنة أولاً، هذا، بل هو في النار بسبب هيبته، انتهى.

(والذي نسى بينه) إن الشبهة، يفتح النسي السحابة ويذكرون العجم

(١) شرح التنويري عن صحيح مسلم (١/٢٩٩: ١٢٩)

(٢) إسناده (١٢٠٣: ١٢٠٤)

(٣) فتح الباري (١٩/٧٢: ١٩٩)

أَتَى أَخِيذَ سَوْمَ حَيَّيْرَ مِنْ أَمْعَانِ لَمْ تُصَيِّفِ الْمَغَاسِمَ، فَتَشْتَمِلُ عَلَيْهِ  
ثَلَاثُ أَلْفٍ، فَلَمَّا سَمِعَ النَّاسُ ذَلِكَ، جَاءَ رَجُلٌ بِسُورَةٍ.....

الكسبة، قاله المفسراني، وقيل: إما تسمى شعبة إذا كان لها هذب، وقال  
الزُّهري: البردة بالضم كساء، مختط، وهي الشعلة والنمرة، انتهى. (الذي أخذها  
يوم حسين) هي النسخ الهندية، وهو من غلط عبيد الله، والقصبات يوم خيبر،  
كما هي منائر الروابات، وما في النسخ المصرية من لفظ حير ليس بوجه، فإنه  
ليس رواية عبيد الله.

والعجب من العلامة الزُّهري<sup>(١)</sup> كيف اختار لفظ حير مع تصريحه بأنه  
ليس رواه عبيد الله عن أب (من الأمم لم تصبها المقاسم)، قال الباجي<sup>(٢)</sup>:  
ظاهره أنه أخذها بغير قسمة ولا حق، وأبى أخذها غفلاً، ويحتمل أن يكون  
أخذها غير محتاج إليهم للقسمة، فالتفتت عليه بارأى أن أخذها محتاجاً  
إليها، ثم أمسكتها بعد القسمة وبعد الرجوع إلى بلاد المسلمين.

(تشتعل) هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية من المتن والشروح،  
وقال الزُّهري<sup>(٣)</sup> بركة تشتعل عند ابن وضاح، ولابن يحيى تشتعل بالبت،  
وللمجهول (عليه قارا) قال المحافظ<sup>(٤)</sup>: يحتمل أن يكون ذلك حذفة ما نصير  
الشعلة نفسها ناراً فيعذب بها، ويحتمل أن يكون المراد أنها سبب لعداب  
النار، وكذا القول في السراك الأتني، وقال أيضاً في حديث آخر في قصة  
كركرة تحت قوله **تَحْتَ**: (هو في النار) أي يعذب عنى معصيته، أو يُعَذَّبُ إن لم  
يعف الله تعالى عنه، انتهى.

قال: (فلما سمع الناس ذلك) أي قوله **تَحْتَ** في مدغم (جاء رجل) فإن  
المحافظ ثم ألف على سببه (يلرك) بكسر اللام الموحدة وخلفه التاء، سير

(١) شرح الزُّهري (٣/٣٦).

(٢) التلخيص (٣/٢٠٣).

(٣) الإيجاز (٧/١٢٨٨).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، دَسْرَانُ أَوْ سِرَاقَانِ عَلَى نَارِهِ.

أخرجه البخاري في: ٨٣ - كتاب الأيمان والذم، ٣٣ - باب هل يدخل في الأيمان والظهور الأرض والضم والزوج والأمتعة؟

ومسند في: ١ - كتاب الإيمان، ٤٦ - باب علقه تحريم العلون، حديث ١٨٣.

نعم على طهر القدم (أو سراكين) شك من الروي. وفي بعض النسخ بالواو. (إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: سراك أو سراكين من نار) قال ناجي<sup>(١)</sup>: يحتمل أن يكون السراك والسراكين لهما العجمة وتكون لثمة تدراهم، فمثل هذا لا يحل لأحد، انتهى. قلت: راجح الباحي إلى ذلك لما تقدم قريباً أن الغليل اليسير يغفر عند مالك، والمسألة خلافية تقدمت.

قال ابن عبد البر في «المتهجد»<sup>(٢)</sup>: في هذا الحديث وفي حديث عمرو بن شعيب تأثروا الخطبة دليل على أن القليل والكثير لا يحل لأحد أخذه في الغزو من المقسم، إلا ما أجمعوا عليه من أكل الطعام والاحتطاب، وهذا أولى ما قيل في هذا الباب، وما عدلته مما جاء عن بعض أصحابنا وغيرهم فليس شيء، انتهى. وقال أيضاً: في هذا الحديث دليل على أنه الباع لا يجب حرق متاعه؛ لأن رسول الله ﷺ لم يحرق رحله ولا متاعه، ولا أحرق متاع صاحب الخمرات، ولو كان حرق المتاع واجباً لعمله ﷺ حينئذ، ولو فعل لقتل في هذا الحديث، وقد روي عنه ﷺ أنه قال: من غل فأحرقوا متاعه وأحرقوا، وهو حديث يروي على صحيح بن محمد بن زائدة وهو ضعيف لا يصحح به.

واختلف العلماء في حرقه فقال فذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة

(١) «المقتضب» (٢/٢٣٠).

(٢) (٢/٢٣٠، ٢٣٤).

وأصحابه واليثة بن سعد إلى أن القائل يعاقب بالتمزيق ولا يحرق متاعه. وقال الشافعي وداود بن علي: إن كان عائلاً بالتمزيق عوقب وهو قول الليث، وقال الشافعي: إن معاقب انرحل في بدنه لا بقي مثله، وقال الأوزاعي: يحرق متاع المعلن كله إلا سلاحه وثيابه التي عليه وسرجه. ولا يتزع منه دابته ويحرق سائر متاعه إلا الشيء الذي غلّ، ويعاقب مع ذلك وهو قول أحمد وإسحاق، وحجة من ذهب إلى ذلك القول حديث صالح المذكور، وهو عندنا حديث لا يجب به انتهاك حرمة، انتهى.

قال الباقي: أذكر ذلك أن يحرق رحله، والحديث الذي روى صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن أبيه أن عمر به صالح، وهو مذهب مالك، وليس ممن يحتج بحديثه، انتهى.

قال الخرفي: ومن غل من النسيئة حرق رحله كله إلا المصحف وما فيه روح، قال الموفق<sup>(١)</sup>: وهذا قال الحسن ومثله الشافعي منهم مكحول والأوزاعي والربيع بن همام، وقال مالك والليث والشافعي: لا يحرق لأن النبي ﷺ لم يحرق.

ولما ما روى صالح بن محمد بن زائدة<sup>(٢)</sup> فذكر الحديث المذكور، وقال أخرجه سعيد وأبو داود والأثرم، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ وأنا بكر وعمر - رضي الله عنهما - أحرقوا متاع الغال.

وقال البخاري في «صحيحه»<sup>(٣)</sup> باب القليل من الغلول ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه، وهذا أصح، ثم ذكر في الباب

(١) «المنهي» (١٦٨/١٣).

(٢) كذا في الأصل وهو يوم من السبع، أي «نور» بالصواب (كذا).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٠٧٤)، «فتح الباري» (١/١٨٧).

حديث عبد الله بن عمرو، وقال: كان على ثقل السي عليه السلام رجل يقال له: كركرة، فمات فقال النبي عليه السلام: «هو في النور»، فذهبوا يظنون إليه فوجدوا عبادة قد غلب، قال الحافظ: قوله: لم يذكر عبد الله بن عمرو، يعني في حديثه الذي ساق في الباب، وقوله: وهذا أصح إتياناً، إلى تضعيف ما روي عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رجل الغدار، وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> من طريق صالح بن محمد بن زائدة، نيلسي أحد الضعفاء، قال: «أخبرني مع سلمة بن عبد الملوك أرض الروم، فأني سرجي قد علي، فسأل سائلاً عنه، فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر - رضي الله عنه - عن النبي عليه السلام قال: «إذا وجدتم الرجل قد عل فاحرقوا مناعه»، ثم سافه من وجه آخر عن سالم موقوفاً، قال أبو داود: هذا أصح.

وقال المصنف في التلخيص: يحتجون بهذه الحديث في حرق رجل الغدار، وهو مطلق ليس له أصل، ورأيه لا يعتمد عليه. وروى الترمذي عنه أيضاً أن قال: «صح مكر الحديث»، وقد جاء في غير حديث ذكر الغدار، وليس فيه الأمر بحرق مناعه. قال الحافظ: وقد جاء من غير طريق صالح بن محمد، أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> أيضاً من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: «لم أخرج من وجه آخر عن زهير عن عمرو بن شعيب، موقوفاً عليه، وهو الزاجح، انتهى».

هذا، وعلم من ذلك أن صاحب القصة في حديث الثبات مائة، وهي غير لقصة أبي ثعلبة عن اليهودي من حديث عبد الله بن عمرو، وكلام القاضي المذكور في أول الحديث يوهم أن صاحب القصة في حديث الباب كركرة، وليس بوجه.

(١) أخرجه أبو داود (٢٧١٣)، والترمذي صحيحه (١٦٦١).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٧١٤).

٩٧٣/٢٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ**  
**بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: فَإِذَا ظَهَرَ الْغُلُوكُ فِي قَوْمٍ فَقُلْتُ**

قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>: كَلَامُ عِيَّاضٍ يُسَمِّرُ بَأْنَ قِصَّةِ كُرْكُرَةَ مَعَ أَصَدَ مَدْعَمٍ مُتَّحِدَةٍ،  
 وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ عِدَّةِ أَوْحَادٍ تَغَايَرُ هَهُنَا، نَعَمَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَبِثِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ - لَمَّا كَانَ يَوْمَ خُسْرِ قَالُوا: وَلَا تَنْهَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلَّا»، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي  
 النَّارِ فِي مَرَدَّةٍ غَلِيظَةٍ أَوْ عَذَابَةٍ، فَهَذَا يُمْكِنُ تَفْسِيرُهُ بِكُرْكُرَةَ بِخِلَافِ قِصَّةِ مَدْعَمٍ،  
 فَهِيَ كَانَتْ بِرَأْيِ النَّحْوِيِّ، وَمَاتَ بِسَلَمٍ عَاتِرٍ، وَغُلٌّ تَسْمَلُهُ، وَالَّذِي أَهْدَى  
 لِلنَّبِيِّ ﷺ كُرْكُرَةَ حَوَازَةَ بْنِ عَلِيٍّ بِخِلَافِ مَدْعَمٍ، فَأَهْلَاهُ رِفَاعَةُ فَافْتَرَقَا، فَانْتَهَى.

٩٧٣/٢٦ - (مَالِكٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَعْدٍ) الْأَصْبَارِيُّ (أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) وَسَمِعَنِي الْكَلَامَ عَلَى رَمْلَةٍ فِي أَحَدِ الْحَدِيثِ (أَنَّهُ قَالَ)  
 مَوْفُوفًا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ حِكْمًا، لِأَنَّهُ لَا يَنْشَأُ بِالرَّأْيِ، وَزَوَّيْ سَرْمُوعًا نَصًّا كَمَا  
 سَأَلَنِي بَعْضًا.

وَقَالَ لِمَا حِجِّي<sup>(٢)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَمَّا بَلَغَهُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُسْتَفْتَاةِ،  
 وَصَحِيحٌ ذَلِكَ عِنْدَ النَّجْرَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَجْرَةً قَدْ جَرَّبَهَا النَّاسُ  
 قَبْلَهُ، فَصَحِيحٌ لَوْلَهُمْ وَمَا زَعَمُوا مِنْ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَوَفُّفًا مِنْ  
 النَّبِيِّ ﷺ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمُنَبِّهًا، لِأَنَّهُ إِسْمٌ قَصْدُ الزَّجَرِ وَالرَّدْعِ عَنْ  
 مِثْلِ هَذَا الصَّعَلِ، وَالزَّجَرُ إِسْمٌ يَكُونُ عَنْ مِثْلِ هَذَا، أَتَوَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَمَوْفُوفًا  
 عَنْ يَزِيدٍ لَكَانَ أَجْنَعُ فِي الزَّجَرِ وَأَقْنَمَ فِي الْمَوْعِظَةِ، فَانْتَهَى.

قُلْتُ: لَكُنِ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ أَنَّ قَوْلَ النَّصَّابِيِّ فِيهَا لَا يَدْرِكُ  
 بِالنِّقَاسِ فِي حُكْمِ الْعَرْمَعِ.

(مَا ظَهَرَ الْغُلُوكُ) أَيِ الْخِيَانَةِ فِي الْفَيْسَةِ أَوْ الْخِيَانَةِ مُعْلَنًا (فِي قَوْمٍ قَطًّا)

(١) انصح البخاري، (١: ١٩٨).

(٢) انصح البخاري، (١: ٢٠١).

إِلَّا الْقَلْبَ فِي قَلْبِهِمْ الرَّغْبَ، إِلَّا قَتَلْنَا نَافَا فِي غَزَاةٍ قَطُّ إِلَّا كَثُرَ فِيهِمْ  
الْمَوْتُ، وَلَا نَقْرَ قَوْمَ السَّخْبَانِ وَالْمِيزَانِ إِلَّا قَضَعَ عَلَيْهِمُ الرَّزْقُ، ...

فتح القاف وتشدّد الطاء المهملة للتأكيد (إلا القلب) بيناء المجهول (في قلوبهم  
ترعبا بالضم) الخوف معاملة بالرفع، فإن الحال يفوي القلب، فلما أخذوه  
غير حال خافوا، ويحتمل أن يكون ذلك بمن غلّ دون من لم يغل، كما قال  
عز اسمه: ﴿أَحْيَا الَّذِينَ يَذُكَّرُونَ عَنِ الْبَيْتِ وَأَخَذَ الْيَزِيدُ مَلَكُوتًا يَتَكَبَّرُ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>  
الآية<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَا يَتُوكُمْ مَنْ كَانَ إِذًا أَهْتَرَبْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، ويحتمل العموم، كما ورد  
«أَهْلُكَ وَبِهَا الصَّحَالُونَ» قال: نعم إذا كثر الحش، وسألت أم سلمة في قصة  
جيش الخلف: يا رسول الله كيف يمر كان كرها؟ قال: «يخسف بهم»  
ولكن يبعث يوم القيمة على نيته، كذا في أبي داود<sup>(٤)</sup> وفيه أيضاً مرعوعاً  
«الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله عقاب»<sup>(٥)</sup> أولا  
فشا أي ظهر وانتشر (الزنا في قوم قطا) ولم ينكر عليهم (إلا كثر فيهم الموت).

فقد وردت الروايات في ذلك في قصة بني إسرائيل من كتب التفسير؛ منها ما  
في «الدر المنثور» برواية ابن جرير وغيره قال بلعام: سَأَفْكُكُمْ عَلَى أَمْرِ عَسَى أَنْ يَكُونَ  
بِهِ هَلَاكُكُمْ، إن الله يمسح الزنا، وإن هم وقعوا بالزنا هلكوا، فأخرجوا النساء،  
فحسب أن يذروا، فأخرجوها هودجوا بالزنا، فسلط الله عليهم الطاعون، فمات منهم  
سبعون ألفاً، وذكرها الحافظ في «الشيخ» برواية الطبري عن سيار بنقط: فمات منهم  
سبعون ألفاً في يوم ثم قال: هذا مرسل جيد، وسيار شامي موثق. وذكر الطبري هذه  
القصة من طريق محمد بن إسحاق عن سالم أبي النضر فذكره نحوه انتهى.

(ولا ننقص قوم المكبال والميزان) وما في معناهما كالتدريج، وانعند (إلا  
قطع) بيناء المجهول (عنهم الرزق) الحلال، وفيه أن المعصية سبب لنقص

(١) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(٢) سورة المائدة: الآية ٦٥.

(٣) مسنن أبي داود، (١٢٨٩).

الترقي، وأصحح منه نور ذلك المعنى ما في «الجامع الصغير» برواية أحمد في «مسند» والسنن وابن ساحة وابن حبان وأبو حاتم في «المستدرک» عن ثوبان: «أن المرء هل ليحرم الترقي بالذنب يصيره» الحديث، قال البخاري في «شريحه»: «هو حديث صحيح وهو مؤيد بالروايات الكثيرة» منها ما ورد في الصحيح بطريق مختلف: «من أحب أن ينشط في رقة مريض رحمه» فهذا مقتضاه الضيق بقطع الرحم. وروى ذلك غيره.

ويشكل عنه ما في «الجامع الصغير» برواية الطبراني في «المعجم» برواية أبي سعيد الخدري: «أن الترقي لا تنفعه المحضية ولا تبرده الحكة» الحديث، وأجاب عنه العمري بأنه ضعيف. ولا يقدح الأول.

قلت: وبشكل عنه أن الثاني أيضا مؤيد بالأحاديث الكثيرة الصحاح الواردة في الترقي منها ما في «الصحاحين» في «نور دود» والترمذي برواية ابن مسعود عن الصادق عليه السلام: «أن خلق أحدكم يجتمع في بعض أنه أرب» يعني يوم «الحديث»<sup>(١)</sup> وفيه «من يبعث الله نبيا، فليكن بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وممهده، ويوفقه إلى محله»

والصحيحين وغيرهما عن أنس رضي الله عنه: «وكل الله بالرحم ملكا فيقول: أي رب اغفر له الحديث» وفيه «هذا الترقي؟ فعلى الأجل! فيكتب ذلك في بطن أمه» ولا حسد ونزاع وغيرهما عن أبي الدرداء رضي الله عنه: «من الله إلى كل عبد من خلق من آدم وحواء، الحديث، كلما في جميع أموره»

ففي في الجمع بينهما إلى الثاني، نسبة لها في علم الله من اسمه، وأما الآية فباعتبار الترقي المعنوي لثلاثة أحوال: «هو» أي «أشفي» يريد «الشفاعة»

(١) أخرجه شعوري (٢٢٢٢)، ومسلم (٢٦١٤)، وأبو داود (٤٠٩٠)، والترمذي (٢٦١٤).

والنسخة (٢٦١٤)



ولا حكم فيما بعد. ونحن إنما نرى فيه ندم. ولا حد. فوم بالنعيد  
ولا سبيل الله عليهم العبدون.

قال من حد لنا قد رويته اتصالاً به. فويل لا يقبل رأياً

ويقتض بالمعصية. فذا في "العزيمي" والأوجه ما عيه أيضاً أن اجراء الأول  
ذهب بركة الزين فكانه حرمة.

وعدج بينا العري<sup>(١)</sup> في باب من كتب نسط في المرقن من كتاب  
البرج خمسة أوجه منها هذا الوجه الثاني وفي السجل<sup>(٢)</sup> شمس تروق  
العدل أو الأحراري (ولا حكم قوم بغير الحق لا قت فيهم لدم) مثلاً بعضهم  
محضاً ولا يوافق ما سألهم من قومه عليه السلام. أولاً حكاهم. وفي ما قال أنه  
لا فتا فيهم فقط إلا حسان الجمع والتتبع.

(ولا اخترا بالنجاء المعصية والثناء القدوة ولزم المعصية كما لم يجمع  
السج المعصية أي ثوابه وهكذا في مومنا معصية<sup>(٣)</sup> بعد في مصر السج  
نفسه بالتور والقراني السجعة بصيغة. وبعد الأول أن هذه النجسة بقدرة  
في توفاء بالآثار وما تحنت فيه النسخ أقوم بالعهد إلا سلفاً. وفي السج  
نصيرة بعد ذلك لفظ الحلاله لفظاً. سلفاً. الله أعجبهم العبدون. فقدم الكلام عليه  
في التور والقراني.

قال المياحي<sup>(٤)</sup> وما ذكر من هذه المعصية ما أنها تكون عند ما ذكر من  
للمعصية بحسب أن يكون ذلك في كونه. وأعطى هذا. وأنه يكون مكرراً لها.  
تم.

قلت. وتقدم في الخدمة الأولى ما يدل على ذلك. وحديث الباب أخرجه

(١) العبدان في (١/٢٢٣).

(٢) (٣٠٩).

(٣) المفسر (٢٠٩/٢).

سعد في سويته بهذا القبط، وفي الثمنين المسجدة<sup>(١)</sup>، هذا موقوف في حكم مرفوع؛ لأنه مما لا يدرك بالقياس، وقد أخرجه ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس موصيلاً، وفي معنى ابن ماجة نحوه مرفوعاً، انتهى.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup> وقد روي عن ابن عباس مرفوعاً أحسن بخصي ما نقض قوم العهد إلا سخط عليهم عدوهم، وما حكموا به ما أنزل الله إلا فتا فيهم القصر، ولا طبرت فيهم القحشة إلا ما فيها منهم الموت، ولا طفقوا الحكيال إلا بمنعوا المباح وأخذوا بالسبي، ولا سمعوا الزكاة إلا حبس عنهم القصر، رواه ابن ماجة والقبيري وله شاهد عن ابن عمر مرفوعاً نحوه عند ابن إسحاق، انتهى.

قلت: وأيضاً عند ابن ماجة<sup>(٤)</sup> فأخرجه بسنده إلى ابن عمر، وصي الله عليهم - قال: أقبل عليه رسول الله ﷺ، فقاتل: «يا معشر المهاجرين» حبس إذاً أدبهم لهم، وأعرف بالله أن تدكوهن - لم تظهر القاحشة في يوم قط حتى يعلموا بها إلا فتا فيهم الطاعون والأرجح أني لم تكن مصت في أسلافهم الذين مضوا، ولم يقتضوا الحكيال ومنعوا إلا أخذوا بالسبي، وغشة الحزوة وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القصص من السماء، ولولا أنجاهم لم يمحطوا، ولم يقتضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلب الله عليهم عدواً من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم وما لم تحكم أنفسهم بكتاب الله وشحروا ما أول الله إلا جعل الله بأسهم بينهم.

(١) (٣٦٢/٤)

(٢) الخط: الأسدي (١٠/٢٦١)

(٣) شرح الزرقاني (١٠/٢٦١)

(٤) أخرجه ابن ماجة (١٠/٢٦١)

(٥) جراه محفوظ، اهـ، ٢٦

فإن لحافظ بن «الفتح»<sup>(١)</sup> أخرجه ابن ماجة والبيهقي، وابن أسامة  
 حديد بن يزيد بن أبي «مالك»، وكان من فقهاء الشام، لكنه حديث عند أحمد  
 وابن معين ومحمد، وثقة أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة اندلسي،  
 وقالة ابن حبان: قال بعض كثير، وله شاهد عن ابن عباس في «الدر» تذكر  
 حديث «الذاب» ثم قال: وفيه نقط، وأخبر به الحاكم من وجه آخر موصولاً  
 بنقط، إذا ظهر الزنا، والزنا في قوله: إذا أخاؤهم بالله حدث الله، ونظيراني  
 «وهو» من وجه آخر عن ابن عباس ومروان بن يحيى «ساق» مالك. وفي مسنده  
 مثله، وله من حديث عمرو بن أمية بنقط. فما من يوم يظهر فيه الزنا إلا  
 أخذوا مائة الحديث، وسنده ضعف.

وهي حديث مرسل عند الحاكم بسند جيد «ولا ظهرت الفحشة في قوم  
 إلا سقط الله عليهم السموت»<sup>(٢)</sup>، ولأحمد من حديث عائشة مرفوعاً: «لا يزال أمتي  
 صحيح ما لم يفسد فيهم ولد الزنا، وإذا فسد فيهم ولد الزنا أوشك أن يحسمهم»<sup>(٣)</sup>  
 بلفظ «وسند حسن» انتهى.

وقال السيوطي في «الدر»: أخرج الحاكم، ومجده عن زرارة قال: قال  
 رسول الله ﷺ: «ما نقص قوم العهد إلا كان القتل بينهم، ولا ظهرت الفحشة  
 في قوم قط إلا ملبط الله عليهم الموت». ولا منع قوة الزكاة إلا حصل الله عنهم  
 القصر، وعمره «سكتاني»<sup>(٤)</sup> إلى البيهقي أيضاً، وقال: «والمسلم فيه على  
 عهد الله من زرارة قبل» عنه هكذا، وقيل: عن ابن عباس، انتهى.

وقال السيوطي في «الدر»<sup>(٥)</sup>: أخرج أبو يعلى عن ابن مسعود بعد «

(١) الشيخ البزار (١٠٤/١٩٢)

(٢) شيخ الأحرار (٢١/١٤٥)

(٣) غار المصنف (١١٩/٢١١)

## (١٤) باب الشهداء في سبيل الله

٢٧/٩٧٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْدِ، عَنْ

لَا أُخْرِجَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: .....  
.....

ظَهَرَ فِي قَوْمِ الزَّيْطِ وَالزُّبَا إِلَّا أَحْبَبُوا مَا نَصَبَهُمْ عَذَابَ اللَّهِ، وَأُخْرِجَ أَحْمَدُ عَنْ  
عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَطْهَرُ فِيهِمُ الزُّبَا إِلَّا أَحْبَبُوا مَالَهُمْ وَمَا مِنْ  
قَوْمٍ يَطْهَرُ فِيهِمُ الزُّبَا إِلَّا أَحْبَبُوا بِالرَّمِيَّةِ». وَفِيهِ أَيْضاً أَخْرَجَ ابْنُ مَرْثُودٍ عَنْ ابْنِ  
مَسْعُودٍ رَفَعَهُ: «مَا يَنْقُصُ قَوْمٌ لِسَبْيَانٍ وَالْبُيْرَانِ إِلَّا سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ انْجِعُوا».

وَفِيهِ أَيْضاً وَأُخْرِجَ الشُّعْرَاءُ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: إِذَا  
ظَهَرَ الزُّبَا وَالزُّبَا فِي فَرِيَةٍ فَقَدْ أَحْبَبُوا مَا نَصَبَهُمْ كِتَابُ اللَّهِ، وَأُخْرِجَ الطَّبْرَانِيُّ  
وَالْحَاكِمُ وَابْنُ عَدِيٍّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَفَعَهُ: «لَا زُبَا يَبْرُتُ الشُّعْرَاءُ فَتُكَلِّمُ  
وَعَرَاهُ السَّخَاوَةُ فِي الْمَقَامَةِ» إِلَى التَّابِلِيِّ وَالْقُضَاعِيِّ أَيْضاً.

## (١٥) باب الشهداء في سبيل الله

أَيُّ بَيَانٍ نَصَبَهُمْ وَبِإِحْسَانِ ذَلِكَ، وَيَقْدُمُ فِي أَمْرِهِ، أَلَيْسَ ذَلِكَ شَهَادَةً  
شَهَادَةُ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحَادِيثِ تَرْتِي إِلَى قُرْبِهِ مِنَ الشَّيْءِ، وَتَقْدِمُ ذِكْرَهَا، وَمَعَ  
ذَلِكَ، فَالْمُتَعَدِّدُ الْخَطْبَيْنِ عَرَّتِي السُّعْرَةَ، أَوْ مِنْ قَتْلِهِ أَهْلَ الْمَعْرِ، أَوْ أَهْلَ  
الْحَرَمِ، أَوْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَتَقْدِمُ حَرْكَةً فِي الْعَتَاةِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِلُ  
وَيَدْعُو دَعْوَةً، وَخِلَافَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ تَسْلَةِ الشَّهَادَةِ شَهَادَةً عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ ذَكَرَهَا فِي  
كُلِّ أَعْيُنِهِ وَالصَّحِيحَ، وَبَسْطَهُ، الْبُيْرَانِ فِي الشَّرْحِ عَلَيْهِ.

٢٧/٩٧٤ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْدِ) دَكَرَ الزُّبَايَ السَّعْجَةَ عِندَ اللَّهِ فِي

دَكَرَ: (عَنْ الْأَخْرَجِ) عِنْدَ الْفَرَحِيِّ بْنِ هُرَيْرٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ

(١) كَذَلِكَ فِي الْأَسْنَنِ: «وَأَمَّا الشُّعْرَاءُ» وَفِي النَّوْزِ السُّعْرَةَ (١٠٩/٢١) لَمْ يَكُنْ يَدْعُو فِيهِ،  
عَلَامَةُ اللَّهِ، وَهُوَ الْقُدْسُ.

(٢) انظر الشرح صحيح مسلم لمؤلفه في (١٠٩/٢١)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَبْذُلَ أَمْرِي أَوَّلَ جِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَقْتُلَ» .....  
 .....  
 الثَّامِثُ<sup>(١١)</sup> قَدْ رَوَى عَنِ الْعَنْبِثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ ثَابِتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ أُجْرِبَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَوَاضِعَ مِنْ أَصْحَابِهِ (أَبُو حَنِيفَةَ) قَالَ: وَنَحْنُ الْبُخَارِيُّ سَرَّاهُ أَنْ نَسَبَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) هَذَا مِنْ قِسْمِهِ الْمَعْرُوفِ كَانَ يَقْسِمُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَثِيرًا، وَفِيهِ يَكْفَى عَلَى سَعْيِ إِفَادَةِ التَّأَكُّبِ وَالْتَحْقِيقِ، لَا عَلَى إِفَادَةِ التَّعَدُّلِ

وراء في حديث ابن المسيب عن أبي هريرة عند البخاري<sup>(١٢)</sup>: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَبْذُلَ أَمْرِي أَوَّلَ مَا يَنْتَحِلُونَا عِيًا» .....  
 أحاديث أحسنهم عليه ما تحللت عن مريته فغدا في سبيل الله، وسيأتي في «المسوط» بعض ذلك في باب «المجيب في الجهاد» رواية أبي صالح عن أبي هريرة (الوحد) سلام مفرجة في جواب القوم، وفي رواية بلا لام، قال الزرقاني: قلت وهو كذلك في رواية التميمي عن مالك عند البخاري، وهو بكسر الدال الألف، سيكون التثنية تعملتان أي سمعت النبي ﷺ يقول: «أَبْذُلَ أَمْرِي أَوَّلَ مَا يَنْتَحِلُونَا عِيًا» وهو سواء المتعدي من المعاملة (في سبيل الله) أي الجهاد والإعلاء فلمسته لا تحسية أو استعجاب أمر ديني أو اعتقل بعزم الجهاد عليه المتعدي

قال الثَّامِثُ<sup>(١٣)</sup>: استشكل بعض لُغَوِيٍّ صُدِّرَ هَذَا التَّنْصِيحُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ، وَأَجَابَ بَرُّ الشَّيْخِ بِأَنَّ ذَلِكَ لَعَلَّهُ كَانَ حَمْلَ نَوْيٍ نَوَى مَعَالِي: «وَلَقَدْ يَقِيمُكَ مِنْ الْكَافِرِ» وهو متعدي، فيكون نَوَيْهَا كَانَ فِي الْمَوَاقِلِ،

(١١) ادفع الشَّيْءَ (١١/١) باب في الجهاد، كتاب الجهاد.

(١٢) صحيح البخاري (١١/٩٧).

(١٣) فتح الباري (١٧/١).

قدم لمدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة بأنه سمعه من النبي ﷺ، ونما  
قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن سني الفضل  
والخير لا يستلزم التوفيق، فقد قال ﷺ: «وددت لو أن موسى صبر».

ووقع في كتاب التمني<sup>(١)</sup> من البخاري وغيره نظائر ذلك، وكأنه يجهل  
أراد الدلالة في بيان فضل النجباء وتحريض المستضعفين عليه، قال ابن التبر.  
وهذا أقبح، وحكى الشيخ ابن العلق أن بعض الناس زعم أن قوله: «وددت»  
مدرج من كلام أبي هريرة، وهو بعد، قال: وفي الحديث حوار قول «وددت»  
حصول كذا من الخير، وإن عظم أنه لا يحصل، وفي حوار نمي ما يمنع في  
العادة انتهى.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup> أيضاً: قيل إن ير التمني والرجي عمومياً وخصوصاً،  
فالرجي في الممكن، والتمني في أعم من ذلك، وقيل: التمني يتعلق بما  
ثابت، وغيره عنه بعضهم بطلب ما لا يمكن حصوله، انتهى.

وفي الحديث أيضاً جواز الدعاء بالشهادة، وهو يستلزم طلب نصر الكافر  
على المسلم وعادة من بعض الله على من بطيه، لكن القصد الأصلي إنما هو  
حصول الدرجة العليا المعنوية على حصول الشهادة، وليس ما ذكره مفسروداً  
لثانته، وإنما يقع من ضرورة الوجود، فأغفر حصول المصلحة العظمى من دفع  
الخطر وإزالةهم وقهرهم بثبوت قتلهم بحصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل  
بعض المسلمين. وجاز نمي الشهادة لما يدل عليه من صدق من وقعت له من  
إعلاء كلمة الله، حتى يدل نفسه في تحصيل ذلك، انتهى.

ولا يشكل على الحديث كراهة تمني الموت، فإن انتهى عنه لضرر نزل به

(١) فتح الباري، (١٣/٢١٧).

(٢) فتح الباري، (١٣/١١٧).

ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلْ، ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلْ، فَقَدَرْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا:

كما قبله بذلك في الروايات، وأما يدور ذلك كالتكرار من النفس أو النفاذ بالرفيق الأعلى، فلا بأس بذلك، بل أولى لما ورد: «مَنْ أَحْيَا لِقَاءَ اللَّهِ أَحْيَا اللَّهُ لِقَاءَهُ»، وتقدم في «الجنات» ذكر بعض من اشتاقه لذلك.

(ثم أحيا فأقتل) بضم الهمزة مبنياً لتفعول فيهما قال البيهقي: قد معنى النبي ﷺ هذه الدرجة، وتكرر القتل في سبيل الله، وإن كان قد عرف أنه لا يجوز ذلك، وإن أحداً لا يحى في الدنيا بعد موته، لما في ذلك من تعظيم ثواب الشهادة واستسهال القتل وألم الجراح ثلاث مرات، ونسبي الثواب والعمل الصالح جائز، وإن تمنى المكلف منه ما لا يطيقه، ولا سبيل له إليه؛ لأنه تمنى غير وعمل صليح، انتهى.

(ثم أحيا فأقتل) وفي رواية: «ثم أقتل» في المواضع الثلاثة بلفظ «ثم» بدل القاء، وفي السياق الأول من اللطف ما لا يخفى، به التعبير للحياة بلفظ «ثم» وللقتل بلفظ «القاء» مشير إلى سرعة الانتقال من دار الضرر إلى دار السرور، وطول القيام فيه المفوز بما يحصل من الدرجات بهذا القتل، وقال الطبيب: «ثم» وإن دل على التراجع في الزمان، لكن الحمل على التراخي في الرتبة هو الوجه؛ لأن المتمني حصول درجات بعد القتل والإحياء لم تحصل قبل، ومن ثم كررها تليلاً مرة بعد مرتبة إلى أن ينتهي إلى الفردوس الأعلى، كذا في «المسحط»<sup>(١)</sup>. قال القادي: وفي تركه «ثم أحيا» أي بعد ذلك مبالغة بليغة لا تحصى.

(فكان أبو هريرة يقول) هذه الكلمة (ثلاثاً) أي ثلاث مرات

(١) «المسحط» (٢٠٤/٢).

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٣٢٢/٦).

أَشْهَدُ بِأَنَّهُ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٩٤ - كِتَابُ التَّحْقِيقِ، ١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّحْقِيقِ

وَيُسَلِّمُ فِي: ٣٣ - كِتَابُ الْإِمَارَةِ، ٢٨ - بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْمَرْحُومِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، حَدِيثُ ١٠٦.

٩٧٥/٢٨ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، .....

(أَشْهَدُ بِأَنَّهُ) بِأَلِفٍ الْحَذَرَةِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَسْمُومَةِ إِلَّا سَخَةً الزُّرَّادِيِّ، فَفِيهَا بِلَامٍ الْجَارَةِ عَلَى لُغَةِ الْجَلَالَةِ، وَكَذَا فِي نَسِخِ «الْمَوْطَأِ» الْهِنْدِيَّةِ. وَفِي «الْبُخَارِيِّ» بِرَوَايَةِ النَّسَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ بِهِذِهِ السُّنَدُ: «أَشْهَدُ بِأَنَّهُ» بِفَتْحِ الْبَاءِ الْجَارَةِ بِفَتْحِ الْأَلَامِ. قَالَ الْقُطْلَانِيُّ<sup>(١)</sup> نَبْعًا نَقَعْنِي: «أَشْهَدُ بِأَنَّهُ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ»، وَفَاتِنَتُهُ التَّحْقِيقَ، وَضَاهَرَهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الرَّوَايِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْ أَشْهَدُ بِأَنَّهُ لَأَنْ أَمَا هُرَيْرَةٌ كَانَ يَقُولُ كَلِمَاتٍ أَقْبَلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، أَنْتَهَى.

وَسَبَاقُ التَّحْقِيقِ عَنْ مَالِكٍ يُوَافِقُ مِيقَاتِ «الْمَوْطَأِ»، وَأُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ بِرَوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِفَتْحٍ: تَلَوْدَتْ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ، ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ، فَذَكَرَ الْحَيَاةَ ثَلَاثًا، وَالتَّحْقِيقَ رُبْعًا، وَنَبَسَ أَعْدَادَ بِأَحْزَانٍ، فَفِي «الْمَشْكَاةِ» بِرَوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِحَبِّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَهُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا، فَيَقْتُلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ».

٩٧٥/٢٨ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ، قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَلِمَالِكٍ فِيهِ إِسْنَادٌ آخَرٌ، رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْحَةَ عَنْ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ

(١) «إِزْهَاءُ النَّسَائِيِّ» (١٥/٢٩٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجِهَادِ (٢٨٢٦) بِأَبْ نَكَاةٍ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ ثُمَّ يَسْلَمُ.



عن الأعرج، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صَحَّحَ اللَّهُ  
لِي رَجُلَيْنِ .....

عن الأعرج عن أبي هريرة أني ما سمعت له يقدم (أن رسول الله ﷺ قال  
بصحة الله يوم الضبابة إلى رجلين) قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وفي رواية ثالثة من  
شريك ابن عبيدة عن أبي الزناد: إن الله يعجب من رجلين: فإن الخطائي:  
الضحكت الذي يغتر بالشكر عندما يستغفرونهم القرح أو القرب غير جائز على الله  
وإسا هذا مثل ضرب الله لهذا الصنيع، ومعناه الاختار عن رضا الله مدعى  
أحدهما وقوله الآخر، ومجازتهما على صبيتهما بالجدة مع اختلاف حايتهما.  
قال: وتأول السحاري الضحك في موضع آخر على معنى الرحمة وهو قريب،  
بأنويله على ممي الرضا أقرب.

قال: وقد يكون معنى ذلك أن يعجب الله ملائكته، وبضحكتهم عن  
صنيعيهما. وهذا شروح على المجاز، ومثله في الكلام بكثير. وقال ابن  
الحوزي: أكثر السلف بمقتضى من تأويل مثل هذا ويرونه كما جاء، وينبغي أن  
يراعى في مثل هذا الإمرار اعتقاد أنه لا يشبه صفات الله صفات المخلوق، ومعنى  
الإمرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التثنية. قال الحافظ: ويدل على أن  
المراد بالضحك الرضا، تعديته إلى قول: ضحك فلان إلى فلان، إذا  
وجد إليه ظن الوجه مطهراً لرحمته، انتهى.

وقال صاحب<sup>(٢)</sup> يريد - والله أعلم - أنه يفعل بهما ويتفاحهما من الله اب  
والإنعام والاکرام بما ينلقى به لصاحبه المفسرور لمن يقدم عليه من ذلك،  
بجسم أن يريد به يضحك ملائكته وخبره سنته أو حمته عرشه إلى عديس  
الرجلين على معنى التثنية لهما والإعلام لهما بما يقدمان عليه من فضل الله  
نعاني ورحمته ومعننه، انتهى.

(١) فتح الباري: (٩/٤٠٠)

(٢) التلخيص: (٢/٤٠٠)

بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ وَالْأَحْمَرِ. فَاحْتَمَا بِدُخُلِ الْجَنَّةِ. تَعَانَى هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.  
تَعَانَى. كَمَا سَوَّى اللَّهُ عَلَى الْمَنَاقِبِ: فَيُعَذِّبُ فَيَسْتَهْدِمُ.

أُخْرِجَهُ تَبَخَّرَ فِي ٢٦ - ٢٧: باب الجهاد، ٢٨ - باب الكافر يقتل المسلم، ثم  
يُسَمُّ.

وَمُسَمِّ فِي ٣٣ - كتاب الإعراف، ٣٥ - باب بيان لم يجلس بقتل أحدهما  
لآخر. حديث ١٢٨.

لِيُقْتَلَ) مَتَّحَ أُولَ رِثَمِ الْعَشَةِ الْخَوَلَاءِ (أَحَدُهُمَا) فَاعِدَهُ (الْآخِر) مَقْبُولُهُ  
(كَلَامُهُ) دَخَلَ الْجَنَّةَ قَالَ الْمَاحِي. وَذَلِكَ أَوْ مِثْلُ هَذَا عَمْرٍو مَعْنَى فِي النَّفْسِ؛  
لِأَن قَتَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ عَلَى مَعْنَى التَّخَالُفِ فِي الدِّينِ وَالتَّوْبَةِ يَنْتَضِي بِمُسْتَفْرِ  
بِشَرِّهِ أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْمَحْمُودُ مِنْ أَمْرِ نَجْدِهِ وَكَذَلِكَ، وَهُوَ الْمَحْمُودُ  
مِنْ أَمْرِ النَّارِ، وَهَذِهِ انْقِصَادٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَاتَّهَمَا بِدُخُلِ الْجَنَّةِ، وَبَعْنُهُمَا  
يَكُونَانِ مِنَ الدِّينِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَطَوَّرْنَا مَا فِي مَكُورِهِمْ فَمِنْ عَمَلٍ يُخَوِّدُ عَنْ سُوءِ  
تَقْوِيلِهِ (١٢٨) انتهى.

ثم يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْخَوَلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَإِذَا مَسَامٌ مِنْ طَرِيقِ مَسَامٍ مِنْ  
أَيِّ هَرِيرَةٍ قَالُوا: كَذِبٌ. يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ: (يُقَاتِلُ هَذَا) أَيُّ بِحَالٍ لَا مَسَامَ  
تَكْفَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَيُقَاتِلُ) بِقِسْمِ الْيَدِ بِالنَّشَاءِ لِمَنْ يَجْعَلُونَ، وَالْحَصِيرُ لِلْعَصَةِ (لَمْ  
يُتَوَبَّ اللَّهُ عَلَى الْقَتْلِ) أَيُّ يَوْمُهُ لِلتَّوْبَةِ فِيهِمَا، رَادٌّ عَمَامٍ: فَهَذِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ  
لَمْ يَجْعَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَسْتَهْدِمُ (مُقَاتِلُ) الْكَافِرَ (مُسْتَهْدِمُ) بِنَاءَ الْمَحْبُولِ.

قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup> يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَوْ كُلُّ مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ فِي  
نَجْدَةٍ، وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِمَنْ قَاتَلَ (أَوَّلَ كَاتِلٍ كُفْرًا) قَاتَلَ  
لِحَافِظٍ: وَهُوَ الَّذِي اسْتَبَطَّ الْعَدُوَّ إِذَا تَرَسَّ عَلَيْهِ ذِيابُ الْكَافِرِ يُقَاتِلُ الْمُسْلِمَ

(١) سورة النحر الآية ٤٦.

(٢) شرح الزمخشري (٣/٢٥٩).

٢٩/٩٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ سَائِمٍ، عَنْ أَبِي الْوَلَدِ، عَنْ  
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَأَنَّى تُشِيرِي  
بِهِ، لَا تُكَلِّمُ.....»

ثم يسنن فيدد<sup>(١)</sup> بعده، ويقول: لكن لا مانع أن يكون مسلماً لعموم قوله: «ثم  
يتوب الله على القاتل»، كما لو قتل مسلم مسلماً عدداً بلا شبهة، ثم تاب  
القاتل واستشهد في سبيل الله.

وإنما يجمع دعوى من هذا من ذهب إلى أن قاتل "المسلم عمداً لا تقبل  
توبته، كما روي عن ابن عباس وغيره، ويزيد الأول ما في رواية هشام: «ثم  
يتوب الله على الآخر فيهدبه إلى الإسلام»، وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد  
من طريق الثوري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بنقط: «يكون أحدهما  
كافراً فيقتل الآخر، ثم يسنن فيقتل فيقتل»، انتهى.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: «بحتمل أنه كان كافراً، فيتوب من كفره بالإيمان، فيسقط  
عنه جميع ما فعله في حال كفره من قتل المسلم وغيره، وقد قال عز اسمه:  
﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾»<sup>(٣)</sup> وقال تعالى: ﴿وَأَنَّا  
أَنزَلْنَاهُ عَلَىٰ آلِهِ بِالْحَقِّ يَسْمَعُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَمِينٌ﴾»<sup>(٤)</sup> الآية، فإن كانت التوبة بالإيمان  
تسقط القتل للمسلم وغيره، فإذا قاتل بعد ذلك تأسسهد دخل الجنة، انتهى.

٢٩/٩٧٦ - (مثلث، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة) - روى أنه  
عنه - أبي بالسند المتقدم أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده» فسر  
السبي نتيجة فلأؤكد والتحقق (لا يكلم) بضم الهمزة وسكون الكاف وفتح اللام بناء

(١) أي يشير على سداد أي استطاعة في الدين، انظر «مع الجريد» (٤٠/١)

(٢) المعنى: (٢٠٥/٢١)

(٣) سورة الأنفال الآية ٣٨

(٤) سورة النمل الآية ٢٧

أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَنْ يَكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ .....

المجبون أي لا يُجرح (أحد) مسلم، كما يفيد به في «الصحاحين» من رواية همام (في سبيل الله عز وجل، انفراد به الجهاد على الظاهر، ويحتمل العموم كما سيأتي).

(والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة متعوضة بهن المستثنى منه والمستثنى، مؤكدة للمعنى المعترض فيه، ويقدم شأن من يكلم في سبيل الله، والمعنى - والله أعلم - تعظيم شأن من يكلم في سبيل الله، وظهير قوله تعالى: «فَكَانَ رَبًّا إِذْ وَضَعَهَا أَفْئُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِمَا وَضَعْتَ»، أي الله أعلم بانسي، الذي رصعت، وما علق به من عقائب الأمور.

ويجوز أن يكون نسباً لتبعية عن الترياء والسبعة. ونسبها عن الإحلاس في العزوة. وإن الثواب المذكور إما هو لمز أخلف فيه، كذا في «القسطلاني»، ورجح القاري<sup>(١)</sup> المعنى الثاني إذ قال: هذا هو الظاهر، والأور إما ينمى كونه تنظيراً على قراءة من قرأ «وضعت» بصيغة الثمانيه، لا على قراءة من قرأ بصيغة المتكلم، انتهى.

والى المعنى الثاني، ماله الباجي إذ قال: على معنى أن هذا الحكم ليس على الظاهر أن من كان يقاتل في حيز المسلمين أنه ممن يقاتل في سبيله، ويكلم في سبيله؛ لأنه قد يكون في حيز المسلمين، ويقاتل حية، ويقاتل ليرى مكانه، ويقاتل للمسلم، ولا يكون لأحد من هؤلاء هذه التفضيلة، حتى يقاتل في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، انتهى.

قال القسطلاني<sup>(٢)</sup>: ولأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان ولحاكم من حديث معاذ بن جبل: «من جرح جرحاً في سبيل الله أو نكب

(١) انظر «مفتاح السالكين» (٧/٢٢٥).

(٢) «البدع الشارح» (١/٢٢٩).

[illegible]

تخبة، فإيها تجيء يوم الثلاثاء كاعز ما كانت يومها فوق الزعفران، ورسعها  
 مريح الملاءة. قال المحافظ<sup>(1)</sup> ويعرف بهذا التريادة أن الصفة المذكورة لا  
 تنحصر بالشهد بل هي خاصة زكريا من حرج. كذا قال، فنبأهم.

وقال النووي: "قالوا: هذا لمحض وإن كان صاحبه أنه في ثلث الكعك،  
يحد من جرح في سبل الله في ثلث السعاء وقطاع الطريق وفي إقامة الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك، وكذا قال في عهد السوء واستشهد  
لذلك بقوله عليه السلام: "من قتل دون ماله فهو شهيد".

لَكَ قَالَ أَلَمْ يَأْتِ مِنَ الْمُحْرَمِينَ قَدْ يَتَرَفَق فِي دُخُولِ الْمُحْرَمَاتِ دُونَ مَالِهِ لِي  
هَذَا التَّصْلُحُ لِلْإِشَارَةِ إِلَى عَدَمِ الْإِخْلَاصِ فِي ذَلِكَ يَقُولُهُ: هُوَ أَهْلُ أَعْيُنِ  
بِمَنْ يَكُونُ فِي سَبِيلِ هَوَاهُ وَالْمُحْرَمَاتِ دُونَ مَالِهِ لَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ وَجْهَهُ، وَإِنَّمَا  
يَقْصِدُ صَوْنَ مَالِهِ وَحِفْظَهُ، فَهِيَ يَعْمَلُ ذَلِكَ بِدَاعِيَةِ النِّصْبِ لَا بِدَاعِيَةِ الشَّرْعِ، وَلَا  
بِأَرْجٍ مِنْ كَوْنِهِ شَيْدًا أَوْ يَكُونُ دَمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَرِيحِ الْمَسْكَتِ، وَأَيُّ بَدَلٍ سَلَّ  
فَقَدْ نَهَى حَتَّى يَسْتَحِلَّ هَذَا التَّصْلُحُ: أَتَمَّ

(إلا جاء يوم القيامة وجرحه) ضم أوله (يعقبه) بفتح أوله ويكون الثالثة يفتح المعرب المهملة وموحدة أي يجري متسجراً أي كثيراً، وهو معنى الولاية الأخرى، فيضجر زماماً.

قال الثوري شامي: ثبتت السماء، وخرقته فانقلب، إضافة الفعل إلى الخرج، لأنه نسب في فجر الدم، واداء بكون مفعولاً، ولو اراد ان يعبر المكان من حقه أن يقول: شعث دم أو شعث على ماء استحبول. ولم أجد رواية، فإن النفس: سحبه متعذب نقل عن الجوهري. وظاهر كلام صاحب النهاية أنه

التي هي في حق الله تعالى . . . . .

الزم. ويظهر الأول من في الغاموس. نعت العاد والدع كسج: حرم، فاستحب،  
تكرر لتبنيهم من "انتاج" انه لازم ومنعته، كذا في استنوت الحنفية، وهي  
"الفتاوى على عيني خاصي: بعد: نعت: انبيى معصراً من "العقائد"<sup>(١)</sup>

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: "يحتسب أن يكون المرأة بهذا الحرج هو ما بدعت ما فيه  
— كما فعلت بدعته. لا ما سجد في الدنيا، فإن أثر الحرجة زيلار أقدم  
بطلان، ولا حتى ذلك أن يكون له نفس في التسليم. الذي يظهر أن الذي  
حجبي يوم الحجة وحرجته يمنع دماً من حرز الدنيا وحرجه كذلك، ويؤد به  
رفع عدان حدث في حرجه بعد: "تاريخ جامع الشهداء"، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>(٣)</sup>: "ظاهر قوله في رواية مسلم: "قل كلام ما علمه  
الناس"، أنه لا فرق في ذلك من أن شهيداً تيراً حرجته، لكن الظاهر أن  
الذي حجبي يوم النجاة وحرجته يمنع دماً من فارق الدنيا وحرجه كذلك،  
ويؤد به بعد: "تاريخ جامع الشهداء"، انتهى.

وأما خبر: "أن حديث محمد بن نظام في ك الحرجة - مستنزل الحرج  
إلى الموت، فإن كود الحرج طبعاً لا يستلزم الاستنزال، وحديث عدم عن  
الشيخين لا يظن<sup>(٤)</sup>، بل ناع بأنه المسلم في سبيل الله يكون يوم القيامة كونهما  
إن لم يكن تحريراً، بمنزلة النفس في العبودية والعبودية، وقت الحرج لا يرفد  
نعمت.

(القول: "مبدأ اللون الدم") عبه أي حصة. فـ "العن" <sup>(٥)</sup> القول من

(١) - انظر: معرفة الحديث، (٢/٢٩٦).

(٢) - انظر: الدرر، (٢/٢٩٦).

(٣) - انظر: الدرر، (٢/٢٩٦).

(٤) - انظر: الدرر، (٢/٢٩٦).

والرحح رح الله لك

أخرجه البخاري في: ٥٦ - كتاب الجهاد، ١٠ - باب من يدرع غير سبل الله  
عز وجل.

٣٣ - كتاب الزكاة، ٢٨ - باب من لا يقاتل في الجهاد والحروب في  
سبل الله، حديث ١٠٤

٣٠/٩٧٦ وحفظني عن مالك، عن ربه عن أنس بن مالك  
عن أبي الخطاب بن عمار، .....  
.....

المرجع، وهو أظهر المحسوسات حليفة ووعوداً، فتلك استمر عن  
دعوتهم، وإثباته، ومن الغدقاء من ربح أن لا حليفة للأول أصلاً، ومنهم من  
ظن أن الملوك الحفني لهم إلا السواد واليهم، وما عدهم، إبعاً يحصل من  
تجربتهم، ومنهم من ربح أن الأولان حليفة حمدة، السواد والياض والعمرة  
والحصرة والقصيرة، جعل، ثواني مركبة منها، انتهى.

أو المريح ربح السهل، خسر اليه وهو معروف بثبات الناس الممجة  
وهم السهم، كذا في العيس، وفول القسطلان أي فربح السهل، إن نسي  
هو سبباً حذيفة، خلاف أنون نوره الله، ولا حاجة فيه لتقدير ذلك، لأنه ذو  
حقيقة، ولما كفا في ربحته كذلك أن يكون معه شاهد فصيلة بذلك، نسي في  
طاعة الله عز وجل، انتهى.

قال الأسي: "نحج نه اس الد جسون القاتر، إن تعبر راحة الماء بعد  
بالحظ لا يفسد، لأنه يذو مساه دماء، إن كان ربحه ربح منك، فعذ الاسم  
الملود دون الرحة، وقال مالك وحميد، أصحابه: غير الرادة كغيره لغير  
ونظير إلا أن يكون غير المريح بمجارد، فلهذا يؤتى ولا يفسد، انتهى

٣٠/٩٧٧ مالك، عن زيد بن أسلم، عن سري بن أعين، قال يقول: أي

(١) إكمال المسام (٣/٢٢٦).

اللَّهُمَّ لَا تُجْعَلْ قَتْلِي يَدَ رَجُلٍ ضَلَّى نَفْسَهُ سَجْدَةً وَاجِدَةً، سَخَّاجِي بِهَا عِنْدَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

يدعو بقوله (اللهم لا تجعل قتلتي) وقد جزم بقتله وشهادته لما في الروايات من أخاره عليه السلام، ففي «جمع الفوائد» برواية البخاري وأبي داود والترمذي عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وآله صعد أهدأ وأبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال: «اسكن أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان»، ورواية مسلم والترمذي عن أبي هريرة: «أن النبي صلى الله عليه وآله كان على حراء» فذكر معناه، وترك عنه اسم عمر - رضي الله عنه - من غلط التأنيخ، أو وهم الراوي، وهو موجود في مسلم والترمذي.

وأخرج الترمذي <sup>(١)</sup> أيضاً برواية عثمان - رضي الله عنه - إذ أشرف على الدار، فقال: «أتشدكم بالله والإسلام، هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان عني ثير مكة، رحمه أبو بكر وعمر وأنا، فتحركت الجبل، فقال: «اسكن ثير، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان»، قالوا: اللهم نعم، الحديث، وغير ذلك من الروايات (ييد رجل) مؤنس (صلى لك سجدة وحقة) أيضاً (سَخَّاجِي) بتشديد الخيم المضمومة أي يحاصمني (بها) أي بتلك السجدة (عندك يوم القيامة).

قال ابن عبد المبر <sup>(٢)</sup>: أراد أن يكون فاتحه مخلداً في النار، ولا يكون كذلك إلا من لم يسجد لله سجدة، ولم يعمل من الخير والإيمان مثقال ذرة. انتهى.

وقال الأباخي <sup>(٣)</sup>: في صياح ابن القاسم مثل مالك عن قول عمر - رضي الله عنه - هذا فقال: يريد بذلك أنه ليس لغير أهل الإسلام عند الله حجة. قال

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٠٣).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٤/٢٢٢).

(٣) «المنتقى» (٢/١٠٥).



البحاري: ومضى ذلك حتى أن يقول عمر بن الخطاب علم أنه يقتل، إما بحجر  
لدي ثلاثه فكان يقول ذلك في صحفه، وربما أن يكون باب عيم ذات بعد أن  
خرج وحس أنه عدت من جرحه وذلك ما ذكره قوله ذلك، حلفا على من قتله  
وإسقاطا من أن يكون من الموحدين الذين سجدوا له سجدة، فيكون عيم بها  
حدة تسع من جلودهم في النار.

ويحتمل أن يكون إسقاطا على المصالحين أن يصره مؤذنه، مؤذنه، بقتله  
عمر - رضي الله عنه - ويحتاج عمر في الوقت، بأنه مؤمن - بعد - له تعالى  
فثكون حخته بأمره ما تسع عمر - رضي الله عنه - من الحرص على تعذيبه  
النار - وإن كان قد تولى قتله وأذنه بأنه لجراح لمن أذنه إلى الموت، انتهى.

وقد استحب الله له، فبعد فنه يد يورز الفارابي أنه المحمدي في  
أنه عبد لمغيرة بن سعة السحاسي - رضي الله عنه - وقال صاحب التفسير  
شاهير الإسلام: إن أبو مؤذنه فارسي الأصل من عبادته قد كان أسير الروم،  
ثم أسره قسم المسلمين، وأنه لم يبي نيازته إلى المدينة جعل أبو مؤذنه لا  
مضى عنهم صبرا إلا مسح رأسه وكفى، وقال: أكل عذرك، رضي، والله  
الذي أعتقه أبو مؤذنه بحتة أسات أب وأعظم، وهي العزة والعفا  
على المصالحين، انتهى.

وقد أخرج البخاري في صحيحه: رضي الله عنه -  
مقطعا، ويبي عن عمرو بن ميمون قال: «إني قد تم ما بقيت - إلا أن يحرس  
غداة أحييه، وكان إذا مر بين المصعبين قال: استوف حتى إذا سمع به فيه خللا  
تقام ذكره، وبه، فورا يومه، أو السجل، مما هو إلا أن يحرس، فسمعه  
بمو - قتلي أو أكلي الكلب حين موزته، فعاد الزواج يسكن ذات طرفين لا

(١) صحيح البخاري: (٣٧١٠) من كتاب المصالح، (٥٩٧) - (١٠).

بم عن أبي أحمد سرياً ولا شهيداً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم  
سبعة، فلما رأى ذلك دخل من السفين فخرج عليه رسولاً، فبلغ من المصعج أنه  
بأخوه حجر نفضه، وقاتل عمر - رضي الله عنه - إلى أن طعن ابن حذاف بن عوف،  
فقداه بسبب يوم نمر نزعهم صلاة خفيفة.

حدثنا ابن خزيمة قال: بنا من عباس، فطعن من نفسي، فجال ساعده، ثم  
جاء رجل فغلاه فعميه، قال: فقتله؟ قال: نعم، قال: فأنه الله، فقتل أمرت  
به مبروراً، الحمد لله الذي لم يجمع مبتلى بعد رجل يدعي الإسلام، إلى آخر  
ما سئلنا.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: وكان ذلك بعد أن قتل عمر - رضي الله عنه - من  
البحر، وكان سنة ثلاث ومئتين بالانفاق، واسم أبي الوليد فيروز، يدعى ابن  
معدان، قد توجه إلى الزهري قال: كان عمر - رضي الله عنه - لا يأكل شيء  
قد أحسم في دخول العتبة حتى يمسح بالعبرة من شحمه، وهم على الكوفة يذكر  
نه خلافاً، فحدثه صانعاً، فحدث أن يدعه المديرة، ويقول: إن عذبه أخيراً لا يدع  
الله، إنه جلداء فقاتل جداره، فذلل له فقتل على الحفرة كل شهر مائة.

وشكى إلى عمر - رضي الله عنه - شدة الجراح، فقتل له ما جرحك  
أكثر من جرح ما قتل، فأنصرف، فقتل عمر - رضي الله عنه -  
لياليه، فقتل به بعد، فقتل أنه أحذب إليك يقول لو أنشدت قصيدتي حتى  
نظمت بالبرج، فأنشدت إليه مائة، فقال: لا أستطيع أن أرى شجدة الناس  
بها، فأقبل عمر رضي عنى من معه، فقال: تروى العبد، فقتل به، ثم انسل  
على حنجر ذي رأسين، فقصه وسطه، فقص في الزوبة من ذرا - فاستعد في  
الحنس حتى خرج عمر - رضي الله عنه - وبنت أبيه، فقتله ثلاث طعنات،  
إحداها من فوق، والثانية من خزانة الصدقات، وهي التي قتله

(١) الشيخ الطبري: (١٧٦، ١٧٧).

وقوله - رضي الله عنه - الحمد لله الذي لم يجعل ميني - بكسر الميم وسكون النون - بعدها مثاة - أي قتلني. وفي رواية قال الحمد لله الذي لم يجعل فائلي يحتاجني عند الله سبحانه سجدها له قط. وفي أخرى: يحتاجني بقول لا إله إلا الله. وفي حديث حابر قال عمر - رضي الله عنه -: لا تعجبوا على الذي قتلني فقبل له: إنه قتل نفسه. فاسترحع عمر فقبل له: إنه أمر لؤلؤة، فقال الله أكبر، انتهى ملخصاً من «الفتح»<sup>(١)</sup>. قال القسطلاني: قوله: بيده رسل يدعي الإسلام بل على يد رجل مجوسي وهو أبو لؤلؤة، انتهى.

وفي «تاريخ الخلفاء» قال أبو شامة: كان أبو لؤلؤة مجوسياً. وفي «الخميس»<sup>(٢)</sup>: عن عمرو بن ميمون قال: كان أبو لؤلؤة أذوق نصرانياً، خرج به أبو عمرو. وقيل: كان مجوسياً، ذكره النعمي وغيره. وروى أن عمر - رضي الله عنه - بعد أن قدم المدينة من حجة حرج يوماً مطوف بالسوق فلقه أبو لؤلؤة وكان نصرانياً، فقال: يا أمير المؤمنين أعملي علي المغيرة، ود علي خراجاً كثيراً، قال كم خراجك؟ قال مائة دينار، هي كل يوم، قال: وإيش صناعتك؟ فقال: تجار نقاش حذاد، قال: وما أدى خراجك كثيراً على ما تصنع من الأعمال، قال: بلعمي أنك تقول: لو أدركت أن أعمل ربحي تطحن بالنريح جعلت؟ قال: نعم، قال: فأعمل لي ربحي. قال: لأعملن لك ربحي بنحدث جيا بالمشرق والمغرب، ثم انصرف عنه، فقال عمر: لقد توعدني العنج<sup>(٣)</sup> ثقاً.

وفي رواية قبل له: يا يمنحك أي تأمر بدفعه، قال: لا قصاص قبل القتل، ثم انصرف عمر - رضي الله عنه - إلى منزله. فلما كان من الغد جاءه

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/٧٣).

(٢) «الخميس» (٢/٣٤٨).

(٣) «البلخ»: الرجل من كتاب المعجم.





بأنه عليه قولنا: هناك في النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن...

بإعادة السؤال، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك اللفظ لا غير أنه كان له بعد أن جازيه أن سؤاله يحتمل وجهين غير ما حسبه عليه من المعنى (أنه عليه قولنا) أي سؤاله المذكور أولاً (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الدين) يمنع المبالغة في «المزلة المستورة» أخرج أحمد والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه «يغير كل شيء إلا الدين».

وأخرج أحمد عن عبد الله بن جعفر أن رجلاً قال: يا رسول الله ما لي إن قتلت في سبيل الله قال: «الجنة» قلنا ولما قلنا: «إلا أن الدين ما زني به خير من أمان» قال البخاري: «استثناء منقطع» ويجوز أن يكون متصلاً أي الدين الذي لا ينوي أداءه، قال التورثي: أراد بالدين هاهنا ما يتعلق بدمه من حقوق المسلمين: إذ ليس الدائن أحق بالوجع والمطالبة من المحتاي والمغاصب والناظر والسوق.

وقال النووي<sup>(١)</sup> فيه تبيين معنى جميع حقوق «الدين»، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال لغير لا يكفّر حقوق الدين، وإنما يكفّر حقوق الله.

قال البخاري: «إلا شهيد البحر» فإنه يغني له الذنوب كلها والدين، كما ورد في حديث: «وروي الطبراني وأبو يعقوب في «الحنيفة» عن ابن مسعود بنقط، انفصل في سبيل الله يكفّر الذنوب كلها إلا الأمانة والأمانة هي الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث. وأشد ذلك التوديع» قاله الإمام بالدين الواجبات الشرعية من أمور الدين، انتهى.

وقال السيوطي في «المذاهب»: أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن

(١) انظر «مرواة» ج ١ ص ٣٧٨.

(٢) «مخرج صحيح مسلم» ص ١٢٩/١٣٠.



الأحساب ونية في العمل وأن أعمال الغير المعقولة لا تكفر من الذنوب إلا ما بين العدد وبين ربه، أما الشيعات فلا بد فيها من انقصاص. قال: «هـ» في دين ترك له وفاة، ولم يوص به، أو فادر على الأداء فلم يزد، أو أداته في غير حق، ومات ولم يوفقه، أو مر أداته في حق وجب - ثلاثة - وعشر - ومات، ولم يشك وفاة فلا يحبس عن النجاة، لأن على المملطان برصاً أو مژدي عنه من الصدقات أو الفدية، وقبل: إن تشديده بحيث كان قبل الخنوح.

وقال القزويني والنووي<sup>(١)</sup>: فيه نسبة على جميع حقوق الأديبيز. وإن الشهادة والشهادة وغيرهما من أعمال الغير لا تكفر حقوقهم. وإنما تكفر حقوقه عز اسمه. وقال الحافظ: يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر الشيعات، وهي لا تصح درجة الشهادة، وليس للشهادة معنى إلا أن يثيب من حصلت له ثواباً مخصوصاً، ويكرمه كرامة إلهية. وقد بين الحديث أنه يكفر من ما عدا لتبذات، فإن كان له عمل صانع كفرت الشهادة سببانه غير الشيعات، وفده عنه في موافقة ما عليه من التبذات، ويبقى له درجة الشهادة لخالصة، فإن لم يكن له عمل صانع فهو تحت المشيئة، انتهى.

وقال ابن الزمكاني: فيه شبهة على أن حقوق الأديبيز لا تكفر لكونها مسببة على المصاحفة والتصديق، ويمكن حملها على الدين الذي هو خطيئة، والأصل في الاستثناء أن يكون من الجنس، ويكون الدين الثابتون فيه مسكوناً عنه في الدنيا. لاستثناء، فلا يلزم التوضيح به لما رُفِط الله بعده من تعويض ص حه، انتهى. وهو مذهب. وقد سبقه الغير معناه أبو عمرو كما رأته، فله نوراني<sup>(٢)</sup>.

(١) «مترجم صحيح مسلم» النووي (٢٩/١٣١٧).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢٧/٣).



كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ<sup>(١)</sup>.

أخرجه مسلم في: ٣٣ - كتاب الإمارة، ٣٢ - باب من قتل في سبيل الله كُفِرَتْ خطايه إلا الذنوب، حديث ١١٧.

٣٣/٩٧٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ

(كَذَلِكَ قَالَ لِي جَبْرِيلُ) وفي رواية عند أبي عمر إلا الدين، فإنه ما عود كما روى جبرئيل.

قال الباجي<sup>(٢)</sup>: استثنى الدين بعد أن قال: مع، ولم يستثن شيئاً يحتمل وجوهاً: أن يكون سؤاله أولاً اقتضى الجواب على العموم دون الاستثناء. وسؤاله آخر اقتضى الاستثناء، هذا إذا أعاد السؤال بزيادة أو نقص، ويحتمل أن يكون السؤال واحداً، وهو الأظهر غير أنه جازب أولاً بلفظ عام، أو أمر أن يجاب به ليكون للمجتهد حمله على العموم أو تخصيصه بالدليل، ثم أعلمه جبرئيل أنه يجب أن يجعل تخصيصه بالنقص عليه نفلاً بقوت الحكم بأن يكون السائل إنما مثل ليسبيح الأخذ بالدين، ويحتمل أن يكون انشيءً قد اعتقد حمله على العموم لاجتهاده أو للفظ عام ورد، فأوحى إليه على لسان جبرئيل عليه السلام بتخصيص الدين، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: فيه دليل على أن من الوحي ما ينزل، وما لا ينزل وما هو قرآن، وما ليس بقرآن، وقد قيل في قول تعالى: ﴿وَأَنذَرْتَنَّا مَا يَأْتِي فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ كَذِبٍ لَّهِ وَلَئِنَّكُمْ لَفِي غَافِلَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> إن الآيات القرآنية، والحكمة السنة، وكل من الله إلا ما قام عليه الدليل، فإنه لا يطق عن الهوى، انتهى.

٣٣/٩٧٩ - (مالك، عن أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن

(١) «المستمع»، ٢٠٦/٣، ٢٠٧.

(٢) انظر: «الاستبصار»، ٢٣٦/١٤، واشتهد (٢٣ - ٢٤٠).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣٤.







وَالْكَرَّ لَا أَدْرِي مَا أَخْبَثُونَ بَعْدِي

(والكر لا أدري ما) موصولة أو موصوفة مفعول لا أدري (يتحدثون بعدي) بصيغة الخطاب في النسخ المصرية، وفي الهندية بصيغة الغائب، والمعنى أن هؤلاء استشهدوا برأى مني، فلذا خصصتهم بالشهادة، وفيه نفي لعلم غيره ﷺ.

قال الباجي<sup>(١)</sup> قال قوم: إن الخطاب وإن كان متوجهاً إلى أبي بكر رضي الله عنه، فإن المراد به غيره ممن ثم يعلم ﷺ بمآل حاله وعمله وما يمتثل عنه، وأما أبو بكر - رضي الله عنه - فقد أعلم أنه من أهل الجنة، والنبي ﷺ شهيد له بذلك لظاهر عمله الصالح، ولما أوحى إليه، وأعلم من رضوان الله تعالى، ولكنه لما سأل أبو بكر - رضي الله عنه - وأعرض بلفظ عام، ولم يخص نفسه بالسؤال عن حاله، كان الجواب عاماً، وقد بين خصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي ﷺ شيئاً.

قال الباجي: وبحمل عندي وجه آخر، وهو أن النبي ﷺ قال: هؤلاء أن شهد عليهم بما شاهدت من عملهم في الجهاد الذي أدى إلى قتلهم في سبيل الله، ولذلك ثم بقل: إنه شهيد لمن حضر ذلك اليوم وقتل وسلم من القتل كعلي ومثناة وأبي طنجة - رضي الله عنهم - وغيرهم ممن أبلوا ذلك اليوم وهو الفضل من كثير ممن قتل ذلك اليوم، لكن حصى هذا المحكم بين شاهد النبي ﷺ جهاده إلى أن قتل، ويكون على هذا معنى قوله: ما تحدثون بعدي، لم يرد به الحديث المصداق للشريعة، وإنما أراد به جميع الأعمال الموافقة للشريعة والمخالفة لها، فيكون المعنى أن ما تعلمون بعدي لا أشاهده، فلا أشهد لكم، فعلى هذا يكون قوله: (ولا أدري ما تحدثون) متوجهاً إلى جميع الصحابة من أبي بكر وغيره انتهى.

قلت: ولا شك ولا حناء أن القول على المعنى الأول لا يتوجه إلى

فَنُكِرُوا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ بَنِي، ثُمَّ قَالَ: أَنَا تُخَذَّلُونَ بِعَدْلِكَ؟

قال ابن عبد شمر: مرسل عند جميع الروافد، لكن معناه يسند من وجوه صحيح كثيرة.

الصحاح الأخر - رضي الله عنه وأرضاه - كيف؟ وقد قال النبي ﷺ: «مأخذ عندنا يد إلا وقد كاثبناه إلا أبا بكر، فإن له عندنا يد يكافئه الله يوم القيامة». وقال: «ما طلعت الشمس ولا غربت علو أحد أفضل من أبي بكر إلا أن يكون نبياً». وفي لفظ: «على أحد من المسلمين بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر». وقال: «إن روح القدس جمعت في خير مني أو غير أهلك بعدك أبو بكر». وقد له ولعمر: «أعدت سيد كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين».

وأنت خير بأن شهداء أحد أيضاً من أهل الجنة، فهو عيدهم في الجنة. وقال: «إن أهل المدرجات الثمينة يراهم من تحتهم، كما ترون النجم الداع في أفق السماء، وإن أبا بكر وعمر منهم، وقد خرج النبي ﷺ ذات يوم وأبو بكر وعمر أحدهما عن بيته، والأخر عن شماله، وهو أخذ بأيديهما. وقال: هكذا تبع يوم القيامة».

وفي رواية قال لهما: الحمد لله الذي أرسلوكما رحلت دعائه: «من أرواح الجنة كلها» حديث مشهور في الصحاح، وقد له: «ذلك أول من يدخل الجنة من أمتي»، وغير ذلك من الروايات التي لا تحصى كثرة، ذكر بعضها السيوطي في «تاريخ الخلفاء»<sup>(١)</sup>.

قال: فبني أبو بكر - رضي الله عنه - (ثم بني) أي أطال أملاكه وكرمه، ثم قال: (أنا) باستفهام تأسف لا حفيظي لامتحانه من أبي بكر بعد أن أخبره أبي بكر (للكائنون) أي الموجودون (بعديك) قال الساجي<sup>(٢)</sup>: يريد أنه أطال

(١) ط: (ص ٥٨)

(٢) المنظر، (٣/٨-٢٠)

البراءة، وأظهر معنى مكانة منزهة أنت تكافون به. لا، كذاه لإختصاص من الغنا، به، نسبي بنية والاعتداد دونه وقد سكته، وهذا يدل على أنه قد فهم أبو بكر من قول ما أضافوا، أنه لا عفاف أو لا يحسن أن يكون من أبي بكر عند صفاء الشريعة، لأن مكانة ذلك كان أولى، وكذا حكمه على ذلك بأن يقول: أنت لمجدون عندك جدد يراهم في ميدانك، ولما لم تكن ذلك ولا يكن من أجداد، وأما لكي من أجل داف النسب بيننا بقائه، هذه، هذه، نه فهم منه، قد معنا ذكره، والله أعلم، انتهى

وأما شيخنا شيخنا المحدث في التفسير الذي ذكرنا تقريراً أيضاً، فقال: علم أن ليس بآية في كتب مصنفات بالحق، فمن من ذكر من سكته أن لا يضاف إلى سببه من أسباب دخول الجنة أصلاً، من سكته إجماعاً على أن إلى الأبد بعد جسمنا أسباب الصحة، وكذلك وعداته الأشياء بالعبادة من اللذات ولا ياحي عبيهم ديب الله، وليس من مقتضاه أن لا يكون لهم سبب في التخرج بغيره من التمسيم من اللذات، بل أنه لهم أسباباً لا يخص من الزمان وإزالة الصحة والبال، يعرف وحده، العصفاء والجلوة بينهم وبين ما يريدون في بعض الأحوال بإرادته إجماعهم، وصرف قلوبهم ويحسون ذلك، كما أن الله عالم وعالمهم، ففتح يومئذ، ثم ان السائل كان سبباً لفتح، وعلى هذا التفسير جميع مواضعه

وإذا نسبنا هذا فنقول: أنه تروى بالجنة أكثر الناس خوفاً من الله تعالى وأشد حرصاً من مصلحته له قلب، وأوردتهم حلية من الثياب والنداء، وأعطيهم النجاة، إلى أنه عرف من، ونسبي تلك المذموم عند، هو مقيم وإكبرهم وبركة تسميهم، وتفتيت على مواقع التملأ منه تعبهم، وبعد مرحومهم من مباحات ومكر، وحسب، لا يرجع عنها غيرهم، وهو قوله يعني لا ينبغي بالهذه منس أو يك، أقان

٩٨٠/٣٣ وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، وَفِيَّ يُحْفَرُ بِالنَّبِيِّتِ . . . . .

هذا فهمت هذا السر كان هذا الحديث. وكان ما يحري محواه من منافع  
المسلمين مرفأ لشدة خوفهم والتمجانهم ولشدة اعتناء النبي ﷺ بتزكية نفوسهم.  
وان كان ﷺ مرفأ لشدة أمت، كما قال تعالى: ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ وَلَهُمْ أَرْكَانُ  
وَالْجَنَّةُ﴾<sup>(١)</sup> انتهى.

هذا وقد قال النبي ﷺ: «لا أدري - والله لا أدري وأنا رسول الله ما  
يتم في دينكم». رواه البخاري<sup>(٢)</sup>، وقال عز الله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا مَا تَلَّوْا فَلْيَكْفُرُوا  
وَلْيَكْفُرُوا﴾ الآية، كيف وقد قال النبي ﷺ: «من بعني أحدا متكما عبدا، فذروا»  
ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنت، إلا أن ينقضني الله برحمته» شدة في  
«المشكاة» بروية الشيخين عن أبي هريرة، وفيه أيضا برواية مسلم عن جابر  
رفعه: «لا يدخل أحدا متكما عبدا، ولا يجيره من النار ولا أنا إلا  
برحمة الله» انتهى.

٩٨٠/٣٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري مرسلا قال: كان

رسول الله ﷺ قال: ان عبد الله<sup>(٣)</sup> هذا الحديث لا أحفظه مسندا ولكن سمعته  
موجود من رواية مالك وغيره انتهى، (جالسا) هي لمعبرة (وقبر) انوار حاله  
(يحفر) سبب (المنذرية) هكذا في «تاريخ المصرية» وفي «التهذيب» هي «المنذرية»  
وصحيح الترمذي يشير إلى أن الأورد رواه يحيى، إذ قال: «ولا ابن وضاح في  
المنذرية» انتهى.

(١) سورة آل عمران الآية ١٦٤

(٢) «صحيح البخاري» (١٢١٣).

(٣) سورة المؤمن الآية ٦٠.

(٤) انظر «الاستبصار» (٢/١٧٧).



فالتابع رجل من أهل مكة، يقال له مصحح المؤمنين، قال  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَمَرَ بِالْجَاهِلِ أَمَرَ إِلَى الْفُجَاءِ» وَكَانَ  
يُسَمَّى بِأَنَّ أَمْرَهُ أَمْرٌ إِلَى الْفُجَاءِ.

قال النجاشي<sup>(١)</sup> يروى أن يكون قصد ذلك السامع من كان يغير بغير  
سببه، أو لقصد السقوط فيه وبغيره، أو لئلا يعاثر به، ويحتمل أن يكون جالس  
غير جالس، وهذا هو خبر الثوري، انتهى. فـ: والظاهر أنه قصد بذلك

إفراطه، يستند بظاهر الجملة أي بغير (يجل في الخبر فصار) أنه أطلق  
أي مصحح المؤمنين، منتج السبب والتجيم بهذا قصد معجزة ساكن - مومع  
المحذوف جميعه مصاحح، والمخصوص بالعدم محذوف وهو ثوري، وقال  
الثوري<sup>(٢)</sup> أي مرفعه ومذنبه، وقال النجاشي: أي هذا الثوري يعني المخصوص  
بالعدم محذوفه، والمعنى كون المؤمن بعد مرفعه في غير هذا المكان ليس  
محمدا، انتهى.

وقال النجاشي قول المصنف: من مصحح المؤمنين، يحتمل ظاهر اللفظ أن  
يورد بذلك الثمكاني، وقد يتبادر على ذلك من يسمعه منه وقد أقر، انتهى  
لاعتقد بعض السامعين أنه أي النبي صلى الله عليه وسلم قد أقر، على قول: هو السامع المحذوف  
بشر مصحح المؤمنين، انتهى.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَمَرَ بِالْجَاهِلِ أَمَرَ إِلَى الْفُجَاءِ» وَكَانَ  
يُسَمَّى بِأَنَّ أَمْرَهُ أَمْرٌ إِلَى الْفُجَاءِ، انتهى. وقال النجاشي: أي لم أره بصحة  
التمكيد من إلا إذا اهله أي دم الثوري (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فحصل القتل  
في سبيل الله.

قال النجاشي<sup>(٣)</sup> قوله: «مَنْ أَمَرَ بِالْجَاهِلِ أَمَرَ إِلَى الْفُجَاءِ» وَكَانَ

(١) التلخيص (٢/١٩٨)

(٢) إسناده الصحيح (٢/١٩٨)

(٣) التلخيص (٢/١٩٨)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَرُ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْعَةٌ»

وتفضيل الشهادة، لكن اللفظ لما كان فيه من الاحتمال ما ذكرناه أنكر عليه اللفظ دون المعنى، ويحتمل أن يكون على هذا الوجه أنكر عليه اللفظ والمعنى، لأنه لا يجوز أيضاً أن يقول في القبر: «بئس المصنوع» لأنه روض، وسبب إلى الرحمة، وإنما يجب أن يقول: إن الشهادة أفضل من هذا، فإذا كان الأمران فاضلين، وأحدهما أفضل من الآخر، وجب أن يقال: هذا أفضل من هذا، ولا يجوز أن يقول في المفضل: بئس هذا الأمر، وأما المعنى الثاني، فإن يكون النبي ﷺ يعتقد أنه أراد بفلك دم الدفن بالمدينة، وبذلك ثم ينكر على القاتل إذ قال: لم أرد هذا به رسول الله، وإنما أردت القتل في سبيل الله، ولو كان فهم من هذا لكان الأظهر أن يقول: قد فهمت مرادك، ولكن هو مع ذلك خطأ فإنك قد حنت بلفظ مشترك، أو عبت المفضول مع فضله، انتهى.

(فقال رسول الله ﷺ): تقريراً لمراده عند الجمهور خلافاً لما سيأتي من كلام الطيبي إذ فسره أن الموت بالمدينة أفضل من القتل في سبيل الله (لا مثلاً بالنصب) (للقتل) أي ليس شيء مثل القتل (في سبيل الله) في الثواب والفصل. لكن للدفن بالمدينة أيضاً مزيد الفضل كما سيأتي.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: قوله، لا مثل للمقتل يقتضي تفضيله، وظاهره يقتضي التفضيل في سائر الأحوال، وأنه لا مثل له من أحوال الحياة والموت، ويحتمل أن يريد به لا مثل له من أحوال الميتات وصفات الموت؛ لأنه سبب القول بجواز أن يحمل عليه، انتهى.

ثم ذكر فضيلة من يموت ويدفن في المدينة سواء يكون بشهادة أو غيرها فقال: (ما على الأرض) ما نافية (بقعة) بضم الموحدة في الأكثر، فيجمع على

(١) «المنها» (٢/٢٠٩).

هي أَخْبَثَ لِي أَنْ يَكُونَ قَبْرِي هُنَا مَبْنِيًّا .....  
 .....

بفتح كمزة (غرفة)، وتفتح، فتجتمع على بقاء، مثل كبة وكلاب أي قطعة من الأرض (أي أحب إلي أن يكون قبري بها) أي بثلاث البقعة (ههنا أي من المدينة المورة).

ويؤيده ما في المشكاة<sup>١٦٦</sup> برواية الترمذي وأحمد عن ابن عمر مردوخاً: «من استطاع أن يموت بالمدينة فبميت بها، فإني أنفع لمن يموت بها»، قال الترمذي: وفي الباب من سبعة بنت الحديث الأسلية. انتهى.

قال الذهبي<sup>١٦٧</sup>: ظاهره تفضيل المدينة على ما سواها من الأرض، ولذلك أحب أن يكون قبره بها، وهذا يقتضي أنه أحب أن يكون قبره بها دون مكة، وقد قيل: إن قلت نعلمي التهجرون قال الساجي: ونيس عندي بالسبب، لأنه لو كان كذلك لم يعلق الأحكام بالدفن، وأدفعه بالمحرف، وهذا في حد ذاته لا خبر، وليس به دليل على أنه فضل أن يكون قبره بالمدينة على القتل في سبيل الله على صفة لا يفر فيها، انتهى.

والنقاري<sup>١٦٨</sup>: قد أجمع العلماء على أن الموت بالمدينة أفضل بعد اختلافهم أن المجاورة بمكة أفضل أو بالمدينة، وثذا كان من دعاء عمر رضي الله عنه: «ما سيأتي في الحديث الآتي». وقال تطيبي: معناه إني ما أردت أن القبر بشر معصم المومن مطلقاً، بل أردت أن موت المومن في تعربة شهيداً خير من موته في هرائه وبلده، وأجاب رسول الله ﷺ بقوله: «لا مثل القتل: أي ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله أي الموت في العربة، بل هو أكمل وأفضل. فوضع قوله: ما على لأرض بقعة إلخ موضع قوله: بل هو أفضل وأكمل فإذا لا يعني ليس، واسمه محذوف وفتن غيره، انتهى.

(١) اطهر: «مرقاة المفاتيح نرج مشكاة المفاتيح» (٢٧/٦).

(٢) «النسفي» (٢٠٩/٣).

(٣) «مرقاة المفاتيح» (٣٠/٦).

قال القاري: هو بظاهره يخالف ما عليه الإجماع من أن الشهادة في سبيل الله أفضل من مجرد الموت بالمدينة، بل في الحديث ما يدل على أن الموت في العرية أفضل من الموت بالمدينة، فتكون لفظة الكرامة أن يحضر في نواب العرية والشهادة بالدفن بالمدينة، انتهى.

وقد صاحب السجل: أي ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله، بل هو أفضل، مكذّب فسر الطيبي، فعلم منه أن الموت والدفن فيها أفضل من الشهادة.

قال جدي الشيخ الأجل الدهلوي - قدس سره -: قد اختلف أن الظاهر هي إما التعديل أو بقاء: ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة، ويحتمل أن يكون معناه ليس الموت بالمدينة مثل قتل في سبيل الله، بل القتل أفضل، ولكن لم يروى الشهادة، فاستدنته أفضل من غيرها، وهذا احتمال نظري، ولا شك أن المعنى الأول أبلغ وأدخل في فضيلة المدينة، انتهى.

قال صاحب السجل: يؤيد ما ذكره الشيخ إيراد الإمام هذا الحديث في أبواب فضائل الجهاد، ولو كان المعنى كما فسر الطيبي كان ينبغي إيراد في أبواب فضائل المدينة، انتهى.

قلت: ثم أشر القاري<sup>(١)</sup> إليه بقوله: بل في الحديث ما يدل على أنه إشارة إلى ما في المشكاة برواية التستائي وابن ماجه عن عبد الله بن عمر. وقال: توفي رجل بالمدينة ممن ولد بها، فصرى عليه النبي ﷺ، فقال: يا أبا عبد الله مات خير مولده، فافوا، ولم تأت به رسول الله ﷺ، قال: إن الرجل إذا مات خير مولده، فخير له من مولده، إلى متضمن أنه في الجنة.

وفي أيضاً برواية ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً: «موت العرية شهادة».

(١) انظر: دراهم الحديث، (٢٠٠٦).

وأول الحديثين يظهر بهما خلاف حديث الباب، وإذا أزلته انفاري إذ قال: ظاهره تخصيص أهل المدينة من عموم من انفق عنه العلماء من أن الموت بالمدينة أفضل من مكة مع اختلافهم في أفضلها فمعاودة فيها انتهى.

ولا يبعد عمدي في وجه الجمع أن الفضل في حديث الموت بغير فناءه أو حرته، والفضل في الموت بالمدينة كلي، كذا؟ وهو مؤيد بقوله عليه السلام: «من استعاض أن يموت بالمدينة فليمت»، مصححة الأمر، ولا يلتبس عليه أن هاهنا ثلاثة أبحاث متقاربة.

الأول: أن التمثل في سبيل الله أفضل من الموت بالمدينة عند الجمهور، وحكى انفاري الإجماع على ذلك خلافاً لما يظهر من كلام النبطي من عكسه.

والثاني: أن الموت بالمدينة أفضل من موت بغيره، كما هو من حديث الباب، وهو مؤيد بعدة روايات، وحديث الثوري بغير المؤيد لفضيلة جزيذ، وهي قد تحصل بدون ذلك، كما ورد في وسعة الشرح للمؤمن أنه يسمع له فيها من غيره.

والثالث: استدل بعضهم بحديث الباب، على أفضلية المدينة على مكة، وهم جماعة خلافة شهيرة، ذكر في هامش الكوكب الدرري<sup>(١)</sup>، ذهب أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما وأحمد بن حنبل والجمهور إلى أن مكة أفضل من المدينة، وذلك عندنا القصة، وهو قول عمر بن الخطاب وأكثر المدنيين انتهى.

قال انفاري<sup>(٢)</sup>: وليس هذا الحديث صريحاً في أفضلية المدينة على مكة بطلاناً، إذ قد يكون في المنفصلين مزية على البعض من حيثية، وذلك بسبب تعظيم شدة المقيع على المحزون، إما تكونه لزمه أكثر الصلوات الكرام أو لغرب

(١) (٤٥٧: ٤٦)

(٢) أمرنا الشافعي (٢٩/٦١)

ثلاث مرات، يعني الهندية.

### (١٥) باب ما تكون فيه الشهادة

(١٩٨١/٣٥ - حدثني محيي عمر مائل، عن يزيد بن أسلم، أن

عمر بن الخطاب كان يقول .....

صليعه عليه الصلاة والسلام، ولا يبعد<sup>(١)</sup> أن ياد به المهاجرون خاصة، فإنه  
تم لهم الموت بمكة كما قرر من محله، انتهى. (ثلاث مرات) قال البخاري.  
ثوب لجميع المقول الثاني. أو للفصل الثاني من الكلام، انتهى.

قال ابن أبي<sup>(٢)</sup>: وإنما قل ذلك ثلاث مرات لما علم من حادثة أنه كان إذا  
قل قولاً كرره ثلاثاً فعلة أن يريد بذلك الإقناع واليقين، انتهى. وإن في النسخ  
المحصية بعد ذلك: «يعني المدينة»، وليست هذه في النسخ الهندية، أي يريد  
الذي يلقب بقوله عنها المدينة المنورة.

### (١٥) ما يكون فيه الشهادة

بتذكير يكون في النسخ الهندية برأيتها في المحصية، أي ما يشترط نصحة  
الشهادة، وغلب مما ذكر في المتن أن الشهيد من غير طاعة، كما في الأثر  
الأول. ويحسب الأثر كما في الأثر الثاني.

(١٩٨١/٣٤ - (مائل، عن يزيد بن أسلم) فيه انقطاع، وكذا رواه ابن سعد  
عن عمر عن مالك مرسلاً، ووصله البخاري كما سيأتي. لأن عمر من الخطباء  
كان يقول) وأخبره البخاري<sup>(٣)</sup> هي أصححها فقال: حدثنا يحيى بن كبير ما  
القيت عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي حنبل عن يزيد بن أسلم عن أبيه عن

(١) ط: «الاستغفار» (١٤) (١٢٥٩).

(٢) «حفظ» (٣) (٢٠٩).

(٣) «أخبره البخاري في مصنفه» (١٢) (١٨٩٠).

اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ شَهِادَةً فِىْ سَبِيْلِكَ . . . . .

عمر - رضي الله عنه - قال : اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ شَهِادَةً فِىْ سَبِيْلِكَ ، واحمل مؤنِّي في بلد رسولك ﷺ ، وقال ابن زريع : عن دوح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة بنت عمر - رضي الله عنه - قالت : سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول نحوه ، وقال هشام : عن زيد عن أبيه عن حفصة سمعت عمر

قال الحافظ<sup>(١)</sup> قوله : قال ابن زريع وصله الإسماعيلي بالفتح سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول : اَللّٰهُمَّ فَنِّلاْ فِىْ سَبِيْلِكَ مَوَافَاةً بِلَدِكَ نَبِيِّكَ . فالتت : ففتت . أى يكون هذا : فأنى يأتى به الله إذا شاء ، وقوله : قال هشام وصلى ابن سعد ، رغبته : عن حفصة أنها سمعت أباهما يقول : فذكر مثله ، وفي آخره : إنا الله بآتي بأمره إن شاء . وأراد البخاري بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه عن زيد ، هاتين هشام وسعيد على أنه عن زيد بن أسلم عن أبيه ، وقد تابعهما حفص بن غصن عن زيد بن أسلم عن عمر - رضي الله عنه - ، والفرقة دوح عن زيد بقوله : عن أمه ، وقد رواه ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر - رضي الله عنه - ذكره مرسلاً .

وللتحديث طريق آخر أخرجه البخاري في «تاريخه» من طريق محمد بن عبد الله عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله البخاري عن جده عن أبيه محمد ، عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر - رضي الله عنه - يقول كذلك ، وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر [إسنادها صحيح] ، ومن وجه آخر محفوظ ، وزاد فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يلبثون وحده حتى صنع أبو لؤلؤة عمر - رضي الله عنه - ، انتهى .

(اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ) وتقدم عن البخاري : اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ شَهِادَةً فِىْ سَبِيْلِكَ) فاستجيب ، أى إذا فعله أبو لؤلؤة يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة

(١) «فتح الباري» (١/١٧٤) .

ووفاة يبلد زملولان

فيه انقطاع

وفاء. وجملة البخاري في ٢٩ - كتاب فضائل السيدة، ١٢ - باب حديثنا

مسنود

٢٣ هـ. كما عدم في الباب المتقدم مفصلاً، فحصل له ثوب شهادة؛ لأنه فن طلباً

ويشكل على دعائه أنه لما كان حازماً لشهادته لما ورد في الروايات في إخباره بيقظة ما تقدم، فكيف دعا بما هو متحقق فاعاد؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن لبشراب قد بنولت حصرها على شرائط وأسباب لا بد من تحصيلها والدعاء لها، كما هو معروف في باب الميثراب هذا، وقد ورد الأمر بالدعاء عند الأول بهذا اللفظ: أت محسناً لوسيلة والعزيمة والتفهم المسجود الذي وعدته قال الفارسي<sup>(١)</sup> الحكمة في سؤال دلت مع كونه واجب التوفيق بوعده الله إظهار لشرفه وعظم مرتبته، وتلذذ بحصول مرادته انتهى.

ونقدم في حديث شهادته بيقظة على شهادة أحد ما أفاده شيخنا الهندوي<sup>(٢)</sup>. أن الميثراب بالجنة أكثر خوف من الله وأشد هم تحرراً من مفاد العطب، وأوفرهم خشية من التغيير والتبديل، وأعلمهم النجاة إلى الله عز وجل، انتهى.

وقول الخائف<sup>(٣)</sup>: ذكر ابن سعد سب دعائه بذلك، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر - رضي الله عنه - شهيد مسنهد، فقال لما قصه عليه: من لي بشهادته، رأيت بين طهراني خزيمة العرب، لمت أفرق والنا من حزلي، ثم قاد إلى، سهر ووفاة بالنسب عطفاً على شهادة يبلد زملولان فاستجيب أيضاً كما تقدم مفصلاً

(١) امرأة اعطانيه (١٣/٢)

(٢) المسنون (٢/٢٨٩)

(٣) فتح البور (١/١٠٠)



٣٦/٩٨٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، .....  
.....

قال الباقون: "رضاء الله - رضي الله عنه - بأن يجمع له بين الشهادة  
والرفعة فلا أن يلازم أن يكون قبره بها، وهذا يقتضي تخصيصه للمدينة على سائر  
مع مكة وغيرها، ولم كانت مكة عند أفضل الناس أن يقبل بها صامداً و  
حاججاً، ولا يكون ذلك نظراً لآخرته، وقد علم من رأى عمر - رضي الله عنه -  
تفضيل المدينة، وقد أحجم العلماء على أن هذا إعتداف منعت، وأنه  
- رضي الله عنه - شهيد، وهذا يقتضي أن من قتل على هذا الوجه وإن لم يقتل  
من الحرب إلا المدفوعة فإنه شهيد، انتهى.

٣٥/٩٨٢ - (مالك) عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب - رضي الله  
عنه - منقطعاً "كان يحيى بن سعيد لم يسمع من عمر - رضي الله عنه - حتى  
قال: لا يسمع من - يحيى بن سعيد - وهذا الحديث رواه البيهقي في "السنن"  
من طريق شعبة عن أحمد إسحاق بن حماد عن عائشة عن عمر - رضي الله عنه -  
وقد روي مرفوعاً وموقوفاً متصلاً ومرسلاً مختصراً ومقطوعاً بوجوه يأتي بيانها

(قال بقول) في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية<sup>(١)</sup>: قال (كرم المؤمن  
نحوه) الكرم ما عت كثرة الخير والفضل لا ما بي العرف من إتفاق العامة، وفي  
"المجموع": الكرم الجامع لأوجه الخير والشراف والفضل، وبه الكرم ابن  
الكرم يوسف بن يعقوب؛ لأنه أحسن له شرف النبوة والعلو والحصان والعدة  
وكرم الأخلاق والفضل وبنابة الدين والنبأ، انتهى.

واللهي ففصل المؤمن إنما هو الشورى، قال عز اسمه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ لَشَرُّكُمْ﴾

(١) - النسخة - (٣٠٩/٣)

(٢) - شرح الزمعي (٣٤/٣١)

(٣) - في الاستذكار (١١١/٣٥٢) إجماعاً قال:

وَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ كَثِيرًا.....

قَالَ الْفُكَّكِيُّ<sup>(١)</sup> : قَالَ لِرَاعِبٍ<sup>(٢)</sup> : الْكَرَمُ إِذَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَهَرَ اسْمُ لَاحِسَانِهِ وَبَعَادَةِ تَسْتَغَايِرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا بَقِيَّةُ عَيْنِي كَرِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِذَا وَصَفَ :  
 ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ بِاسْمِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ الْمَحْمُودَةِ الَّتِي تُفَيِّرُ بِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى :  
 ﴿يَٰٓأَيُّهَا أَحْسَنُ رَحْمَةٍ اللَّهُ أَنْفَكَرُهَا فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ : لِأَنَّ الْكَرَمَ لِأَعْمَالِ الْمَحْمُودَةِ،  
 بِأَكْرَمِهَا وَأَشْرَفِهَا مَا يَقْبَلُ بِهِ رَجَاءُ اللَّهِ.

قَالَ الْبَاجِي : سَمِعْتُ أبا كَرَمٍ فِي مَجْلِسِهِ وَمُضَاهَاةِ لَفْظِهِ تَعَالَى، وَأَخْرَجَ  
 التَّبِيعِيُّ فِي الْمَدِينَةِ مَطْرُقٍ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَيُّ يَوْمِ أَرْفَعُ سَبِي  
 وَأَسْفَعُ أَسْمَاكُمْ. أَيْ الْمُسْتَفْزَعُ أَيْ تَسْقُوتُهُ؟ إِنْ أَذْكَكُمْ عَدَّ اللَّهُ أَتَقَاكُمْ، وَفِي  
 الْمَرْفُوعِ : تَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ دِينَهُ أَيْ بِهِ يَنْتَفِ وَيَكْرَهُ ضَعْفَهُ وَبِاسْمِهِ (وَبِهِ حَسْبُهُ)  
 قَالَ لِي الْبَاجِي : الْحَسْبُ فِي أَصْلِ الشَّرَفِ بِالْأَلِفِ، وَمَا بَعْدَهُ اسْتَوْجِنَ  
 مَعَارِضَهُ، وَفِيهِ أَيْضاً الْحَسْبُ مَا بَعْدَ مِنْ مَاتِيهِ وَمُنْزَلُ آيَاتِهِ، انْتَهَى. وَتَلَعَسَ  
 سِرَّهُ الْأَصْلِي لِمُسْتَنَاهِ إِلَى التَّبِيحِ قَوْلِي الْأَبَاءِ.

قَالَ الْبَاجِي<sup>(٤)</sup> : يَرِيدُ أَنْ اشْتَبَاهَ إِلَى الْفَعْلِ هُوَ الشَّرَفُ وَالْحَسْبُ الَّذِي  
 مَحْصُهُ، فَأَمَّا اشْتَبَاهَ إِلَى أَبٍ كَمَا عَلَى وَجْهِ التَّحَرُّفِ، عَنْهُ مَسْرُوحٌ، وَاشْتَبَاهَ  
 إِلَى أَبٍ صَانِعٍ عَلَى أَنْ تَهْ بِذَلِكَ فَصْلاً، لَا تَأْسُ بِهِ، غَيْرَ أَنَّ اشْتَبَاهَ إِلَى فِعْلِهِ  
 الَّذِي يَحْصُهُ أَنْتُمْ فِي الشَّرَفِ وَالْحَسْبِ، وَفِي الْمَرْفُوعِ : حَسْبُ حَلْقَةٍ بِالنَّصْبِ أَيْ  
 تَعْرِيفُهُ بِشَرَفِ آبَائِهِ عَلَى حَسَابِ اخْتِلَافِهِ، وَقَالَ الْإِدْرَهِيُّ : إِرَادَةُ أَنْ الْحَسْبَ  
 بِمَعْنَى لَتَرْجُلٍ كَرَّمَ اخْتِلَافَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ، وَإِذَا كَانَ حَسِبَ الْأُمَّةَ فَهُوَ  
 أَكْرَمُ لَهُ.

(١) سورة المائدة الآية ١٣

(٢) معاني القرآن (ص ٧٠٧)

(٣) سورة النمل الآية ٤٠

(٤) المصنف (٢٠٩/٢)





وَالْقَتْلُ حَتْفٌ مِنَ الْحَتُوفِ، وَالشَّهِيدُ مَنْ أَحْتَسِبَ نَفْسَهُ عَلَى اللَّهِ.

إنما هو بالطبع الذي طع عليه لا مكتسب ولا يتعلم، ولذا يفر الجبان عن أبيه وأمه مع محبة لهما وحوصه على حياتهما، ويقاقل الجريء على من لا يؤوب به إلى رحله مع أنه لا يلزمه أمره ولا يكاد يشقز عليه استهي. وعلى هذا فمعنى الفر ضيق أي يفر من نصرتهما، والجريء ينصر من لا يتقعه، لأن قتاله بمحض الهجوم والسرعة من غير نظر نفع يعود عليه.

(والقتل حتف) الحتف الموت جمعه حتوف، كذا في «مختار الصحاح» وفي «المجمع» الهلاك (من المحتوف) أي نوع من أنواع الموت، قال الناجي<sup>(١)</sup>: يريد أنه نوع من الموت كالنوع من العرض، والموت بالغرق، والموت بالهدم فهو نوع من أنواع الموت، فوجب أن لا يرتفع منه، فإن الموت لا يد منه، وهو كله فلتح، وهذا نوع منه فلا يجب أن يهاب هبة تورث الجبن، انتهى. قال الشاعر:

في الجن عاذ وفي الإقدام مكرمة والمرء بالجبن لا يتجو من القدر  
أو المعنى أن مجرد القتل موت من الأموات، ليس من الله في شيء بدون النية، وليس كل قتل شهادة، بل القتل الذي يكون لإعلاء كلمة الله، وبذا قال:

(والشهيد) هند الله (من احتسب نفسه على الله) أي من رضي بالقتل في طاعة الله رجاء ثوابه، وهذا هو الغرض من ذكر هذا الأثر في هذا الباب، ودوي الأثر المذكور مختصراً ومفصلاً مرفوعاً وموقوفاً بطرق.

وذكر السيوطي في «الجامع الصغير»<sup>(٢)</sup> برواية أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة: «كرم المرء دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه»، وروى عنه بأنه صحيح.

(١) «المتقى» (٢١٠/٣).

(٢) (١/٥٥٠) رقم الحديث (٦٢٢٩).

وأخرج الحاكم<sup>(١)</sup> رواية مسلم بن خالد الرحبي عن ابي علقمة عن ابيه عن أبي هريرة رفعه اكرم المؤمن دينه، ومروءته عقله، وحسن خلقه، هذا حديث صحيح غاي، شرط مسلم، ولم يخرجاه، رتبته تدمي، فقال: بل مسلم مرهين، وما خرج به، ثم قال الحاكم: وله شاهد تذكر مسنده إلى أحمد بن المنقذ عن الحسن بن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن حماد عن أبي هريرة رفعه بلغة.

وقال المحاذي في السقايد<sup>(٢)</sup>: حدث اكرم نسره دينه، ومروءته عقله، وحسن خلقه، أخرجه أبو يعلى والمكزي والقصاعي من حديث مسلم الزحبي عن ابي علقمة بن عبد الرحمن عن ابيه عن أبي هريرة به مروءة، وأورده شيخنا في إرواء، ثم خصه أحمد المزدوسي بلغة: حسب الشر، دينه ومروءته خلقه، وأما بذكر صحابه ولا عراف، وهو في الموقوفات عن عمر - رضي الله عنه - من فوته، وكذا هم عند المكزي من حديث حسان بن فاتكه عن عمرو - رضي الله عنه - أنه قال: المكرم المقبري والحبيب السلي، ليست بحير من فارس ولا يحي إلا بفوق، وعنده أيضاً من حديث محمد بن سلام قال: بلغني عمر بن الخطاب يمضي، ويرجل يخطر بين يديه، ويقول: أنا من طحاء مكة كذاها كذاها، فقال عمر - رضي الله عنه -، إن يكن بك دين تلك يوم، وإن يكن لك عقل مما مروءة، وإن يكن لك مال فلا، شره، وإلا فادب والحدار سواء.

وقد ذكر الحارثي في أول باب من أمكاره<sup>(٣)</sup> أثر عمر - رضي الله

(١) أخرجه جماعة في المسند (١٣٦١٦)

(٢) السقايد الحسنة (ص ٣١٥).

(٣) أمكار الأخلاق (ص ٤٤)

## باب (١١٦) العمل في غسل الشهيد

فيه وفي أشهر ما اشتهر بالإسلام عن مسروق ذلك لما قرأ عبد عمر - رضي الله عنه - العنكب فقال: حسن الشعر فيه، وأما ما ذهبوا إليه ومروءة خلفه انتهى.

وفي الشرح لمسلم: قال عبد عمر - رضي الله عنه - في حديثه الذي روي عن حريز وابن أبي حاتم وسعيد بن منصور عنه موقوفاً: الحرقة، الحسن ثماني يصعد الله حيث شاء انتهى.

## باب (١١٧) العمل في غسل الشهيد

قد تقدم في أبواب الجهاد أن الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد أرضياً وبأسره معاً، وشهد الذم فقط، وشهد الإحرة فقط. وهو من لا يجري عنه أحكام الشهادة في الدنيا، من يأتى أسر الشهادة في الإحرة، وإنما في الذم فعلمه كحكم سائر الأنعام، فالمطعوب وغيره استبرأ برضاه عنده إلى غيره من الأسير، وأما الأول، فعلى منبسطه بالعتيل في المعركة ومن في معونة، فوجدوا في بعض الأحكام عن سائر الأنعام، منها الغسل، احتلف فيه أهل العلم والجمهور على أنه لا غسل كسائر، وغسل المرافق في الزحف.

قال الشافعي: أما الشهيد بغير قتل، كالمسجون، والمضروب، ومباحب النعام، والشهداء، وإجماع بغاليتهم، وبصلح عبيدهم، لا نعلم فيه خلاف، إلا ما يحكى عن الحسن، لا يغسل على بقاءه، لأننا شهدناه، ولنا أن من يغسل على عبي امرأة ماتت في بقاءه، فقام وسطها، فغسل عليه<sup>(١)</sup> وغسل النبي ﷺ، وشهداء غيره، وفي رواية: الشهادة صاع سون الغنم، كما تقدم في الجهاد، وغسل هؤلاء، بغسلهم وبصلح عبيدهم، انتهى.

(١) الصحيح (١٤٧/٢)

(١) أخرجه الأئمة (١٢٣٦)، وصححه (٩٦٥)، وأبو داود (٣٦٩٥)، وابن ماجه (١٠٠٢)، والبيهقي (١٤٦٥)، وابن عسك (١٤٦٣).

٣٦٩٨٣ - حدثني يحيى بن مالك، عن نافع، عن  
عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ركني وهدى الله،

٤١٣/٣٦ - (عائلك، عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن)  
 أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب) لما استشهد غسل  
 وكفن بكسر الفاء المشددة (وحمل عليه) بالنساء المعبر.. بالمعروف في الأفعال  
 الثلاثة، وفي أشهر مشاهير الإسلام: روي أنه لما نزل عمر - رضي الله عنه -  
 قال لله عبد لله، ضع حنفي على الأرض، فوضعه عمر - رضي الله عنه -  
 على يمينه، وويل أمير، إن لم تذكر لي ربي، ثم مات، ولما توفي حنفي عليه في  
 المسجد، وحمل على سرير رسول الله ﷺ، وعلم أنه عبد الرحمن - وحمل  
 عليه صليب، وكان يقدم قبر ذلك علي وعثمان للعدالة عليه، فقال  
 عبد الرحمن: لا إله إلا الله ما أحبك كعب عن المرأة، أما علمتم أن أمير  
 المؤمنين - رضي الله عنه - قال: يُفضلُ الناس صليب، انتهى.

وفي الخمس: <sup>(١١)</sup> لما تم لي - رضي الله عنه - امر حوانه فخصني عليه  
مسيب بن سعد الرومي، ودفن في بيته عائلاً - رضي الله عنها - ورسول في  
قبه عثمان وعتد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقرة، وقيل  
مسيب وابنه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عارضاً عن الزبير وسعد  
الأنه

وقال الصبوحى في تاريخه: أخرج ابن أبى الدنيا عن يحيى بن أبى  
 عبد الله السمرى قال: قال عمر - رضي الله عنه - لأهل القنطرة: اقتصدوا في كفى. فإنه  
 إن كان لي عند الله خير أمئتي من هر حبر منه. وإن كنت على غير ذلك.  
 سألني فاسع سلمي، الحديث. وكان مهيب إمام الصلوات الخمس إذ ذاك.  
 وقد ذكر الحافظ في قصة مقتل عمر - رضي الله عنه - وجهه الأمر شورى بين

1. (784, 4) 2.            3. (10) 4. (1)

(٥) تاريخ النجف، (ص ٢٦٦)



رَأَى نَبِيَّهُمْ بِحَدِّهِ الْإِلَهِ.

٢٧/٩٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ:

أَنَّهُمْ قَالُوا: شَرُّ الْإِلَهِ الْإِلَهِ لَا يَسْتَلُونَ، .....  
.....

سَمِعْتُ نَبِيَّ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَعَا نَبِيَّ مَسِيحًا، فَقَدْنِي لَهُ، فَقَالَ: هَلْ  
بِالنَّاسِ نَدَانٌ، رَجَى رَوَاةُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَ لِي حَدَّثَ فُلَيْسُ لَكُمْ صِيبٌ ثَلَاثًا

وَفِي مَقْصِدِ الْحَافِظِ<sup>(١)</sup>: صِيبٌ مِنْ مَسِيحٍ أَبُو يَحْيَى، وَلَقِيَ: أَبُو عَمْرٍو  
الْحَرَمِيَّ الْمَعْرُوفَ بِالرُّومِيِّ، أَهْرَافًا مِنَ السَّعْرِ مِنْ قَاسِطٍ، سَبَّهَ الرُّومَ، وَهُوَ عَلَامٌ،  
فَضَّلَ سَبَّهَ، فَأَمَّا نَدَانُهُ كَلِمٌ مِنْهُمْ، فَأَشْرَفَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَأَعَانَهُ، وَفَضَّلَ  
عَنْ هَرَبٍ صِيبٌ مِنَ الرُّومِ إِلَى مَكَّةَ، وَأَسْلَمَ فَدَبَعًا وَهَاجِرًا، وَأَزْدَدَ النَّاسَ يَتَّبِعُونَ  
ضَمًّا وَشَيْئًا يَدْرَأُ وَالْمُسْتَعْلَقَ حُدُودًا، وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ السُّوَيْطِيُّ: كَانَ مِنْ  
أَهْلِ مَدْيَنَةِ بَيْتِكَ، وَالْمَعْلُومُ فِي اللَّهِ، أَسْلَمَ بَعْدَ بَعْضَةِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا،  
وَقَالَ يَتَّبِعُونَ صِيبًا، سَابَقَ الرُّومَ، وَقِيلَ: فِيهِ بَرَكَةٌ، وَكَوْنُهُ أَشْجَارًا، ثُمَّ يَتَّبِعُونَ  
بَيْتَهُ أَتَيْتُكَ: مَرَّكَاتِي الْكَلْبُ<sup>(٢)</sup> الْآلَةُ، وَإِلَيْهِ أَوْصَى عَمْرٌو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ  
يُصَلِّيَ النَّاسُ حَتَّى يَجْمَعَ أَهْلُ الشُّوَرَى عَلَى رَجُلٍ، فَانْتَهَى

أَوْ كَانَ عَمْرٌو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (شَهِيدَ رَحْمَةِ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ، شَكَّاهُ فِي  
النَّسخِ الْهِنْدِيَّةِ بِأَنَّهُ، الْحَارِدُ فِي أَوَّلِهِ، وَإِذَا فَتَحَ رَحْمَةً إِلَى أَسْمَةِ الْحَلَالَةِ، وَفِي  
النَّسخِ الْمَصْرِيَّةِ: أَرْحَمَهُ اللَّهُ بِالْحَبَةِ فِي أَوَّلِهِ عَلَى صِفَةِ الْمَضَارِعِ، وَالْمَصْبِيرِ  
الْمُصَوَّبِ بِنَبِيِّ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَرْوَاحِ -، وَالْمَعْرُوفِ أَنَّهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَرَّ  
تَهْدِيًا بِأَنَّهُ أَهْلُ السَّيْرِ، وَمَعَ ثَلَاثِ خُلَافٍ رَضِيَ عَلَيْهِ، وَمِيَاثِي وَجْهِهِ.

٢٧/٩٩٤ - مَا لَكَ، كَدَ بِلَعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَدَعَتْ لَكَ دَعْبُ بَيْتِهِ حَمْدًا مِنْ

أَهْلِ نَعَامٍ كَدَ، مِيَاثِي مَصْنُوعًا: أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: التَّهْنِئَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَنْتَمِلُونَ،

(١) اتَّهَدَّ التَّهْدِيَّةُ (٢٣٨/٤١)

(٢) سَوْرَةُ الشُّرَى، (١٧/١٧)

بينهم المعجبون على ما في النسخ المصرية، وفي الهدية: «لا يقتلون» من  
الاحكام والأوجه الأولى

قال العيني<sup>(١)</sup>: الشهيد لا يُقتل، وهذا لا خلاف فيه إلا ما روي عن  
سعيد بن الحميد والحسن بن أبي الحسن من أنه يُقتل قالوا: ما ذات ميت إلا  
أُجتب. رواد ابن أبي شيبة عنهما سند صحيح، وعن الحسن بن صالح  
النخعي<sup>(٢)</sup> أمر بحرقه - رضي الله عنه - فغسل، وحكي عن الشعبي وغيره أن  
حظقة بن الربيع عكس الملائكة، انتهى

وترجم البخاري في «صحيحه» باب من لم ير غسل الشهداء، قال  
الحافظ<sup>(٣)</sup>: أشار بذلك إلى ما روي عن سعيد بن الحميد أن قال: يغسل  
الشهيد لأن كل ميت يجنب، فيجب غسله، حكاه ابن المنذر، ومه قال  
الحسن البصري، ورواه ابن أبي شيبة عنهما، أي عن سعيد والحسن، وحكي  
عن ابن سيرين عن الشافعية ومن غيره، وهو من الشذوذ، انتهى

وأخرج الحادي<sup>(٤)</sup> في «صحيحه» عن جابر: «أن النبي ﷺ كان يجمع  
بين الرجلين من قتلى أحد، وقال: أنا شهيد عنى هؤلاء، وأمر بضيقهم  
بدمانهم، ولم يغسل عليهم ولم يغسلهم»، قال الحافظ: روقع عبد أحمد من  
طريق آخر عن جابر: «أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد لا تعصوهم، فإن كل  
حرق أو كل دم يفرح مكا يوم القيامة».

فتبين الحكم في ذلك، واستدل بحديثه على أن الشهيد لا يُقتل حتى  
ولا الحنبل ولا الحنفية، وهو الأصح عند الشافعية، وميل: يغسل للخدمة، لا شية

(١) عمدة القاري، (٢/٢١٧)

(٢) فتح الباري، (٢/٢١٢)

(٣) رقم الحديث (١٣٤٧).

عن أبي النعمان، ثم روي في قصة حنظلة بن ابراهيم أن الملائكة عسكت يوم  
أحد، وفقت مشهورة. رواد ابن إسحاق وغيره.

وروي الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بنسناد لا بأس به عنه، قال  
أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن ابراهيم، وهما جنب، فقال  
رسول الله ﷺ: رأيت الملائكة حسانهما، غروب في ذكر حمزة، وأخبر بأنه لو  
كان واجب ما اكتفى بعمل الملائكة. يدل على معاملة عمر بن الخطاب أحراراً، انتهى.

قال المؤلف: المشهد إذا مات في السمك لا يُغفر، رواية واحدة،  
وهو قول أكثر أهل العلم، ولا نعلم فيه خلافاً إلا عن الحسن وابن المسيب  
فلا يُغفر ما مات ميت إلا حياً، ولا تغفر ما لم يمت وأصبحه أو لم يمت  
وبحتم أن ترك غسل الشهيد إما قصده لعدم من إزالته أثر العادة المستحسنة  
شرعاً، فإنه جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في  
سبيل الله: الجنب، وفيه صلاة يوم القيامة، اللول لول المم، والروح  
روح سلك، رواه البخاري»

وقال النبي ﷺ: «مسي شيء أحب إلى الله من تطيبين وأكسرين»  
الحديث. رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال حديث حسن. وقد جاء ذكر هذه العلة في  
الحديث: قال عبد الله بن نفعه قال: قال رسول الله ﷺ: «ممنوعهم شعائهم»  
فإنه ليس كأنهم يكلم في الله ولا يأتي يوم القيامة يدمي، لونه لون الدم، وريحه  
ريح نكاح. رواه السنائي<sup>(٢)</sup>

(١) المعجم (١/٣٧٧).

(٢) مسر الترمذي (١/١٦٦).

(٣) مسر السنائي (١/١٠٠).

ويحتمل أن الغسل لا يجب إلا من أجل الصلاة، فمن لم يجب الصلاة عليه لم يجب غسله كالحي، ويحتمل أن الشهادتين في الشرك يكترون، فيشق غسلهم، ربما يكون فيهم الحجاج، فيفسدوا، فعني عن غسلهم لذلك، فإن كان الشهيد حياً غسل، وحكمه في الصلاة حكم غيره من الشهداء، وبه قال أبو حنيفة، وذلك لما لا يغفل لعموم الخبر، ومن الشافعي كالمذهبيين.

وثنا ما روي أن حنظلة بن الربيع قتل يوم أحد، فقال النبي ﷺ: «ما شأن حنظلة؟» فإني رأيت الملائكة تغسله فقالوا: إنه جامع، ثم سمع الهبة، فخرج إلى القتال. رواه ابن إسحاق في «المغازي»<sup>(١)</sup>، ولأنه غسل واجبه نشر الصوت فمقط والموت، كعسي النجاسة، إذا ثبت هذا فمن وجب الغسل عليه سبب سابق على الموت، كاستبراء تخير من حيض أو نفاس، ثم تموت، فهي كالجنب لعلته التي ذكرناها. ولو قتلت في حبسها أو بئسها لم يجب الغسل، لأن الظاهر من الحيض شرط في الغسل.

وأما إن أسلم ثم استشهد فلا غسل له عليه؛ لأنه روي أن أصيرم بن عبد الأشهب أسلم يوم أحد، ثم قتل، فلم يؤمر بغسله، والمالغ وغيره سواء، وبهذا قال الشافعي. وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور، وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: لا يثبت حكم الشهادة بغير المالغ، لأنه ليس من أهل القتال.

ولما أنه غسل قتل في معترك المشركين بقتالهم أشبه المالغ، ولقد كان في شهداء أحد حارثة بن أبي النعمان، وسير بن أبي وقاص أخو سعد، وهما صغيران، ولحدث عام في الكي، وما ذكره يظل بالنساء، ومن قتل ظمأ أو فتل دون ماله أو دون نفسه، ففيه روايتان: إحداهما: يغسل، اختارها الخليل، وهو قول الحسن، ومذهب الشافعي، وصالح، لأن رقبته دون ربة الشهيد في

(١) أخرجه البيهقي في «سنن الكبرى» (١٥/٢)، والمالك في «المستدرک» (٢٠٤/٣).

استعترك، وأنه المظبوط، والثانية: لا يسئل، ولا يغسل عليه، وهو قول الشعبي والأوزاعي وإسحاق بن العسل، لأنه قتيل شهيداً، أنه شهيد المستعترك، انتهى.

وقال الثوري<sup>(٢١)</sup>: ولا يغسل شهيد مستعترك فقط أي يحرم تغسله، ولو قتل عند الإسلام، لأن غزا الحريون المسلمين، وإن كان جنياً على الأحسن، قال المدائني: قوله: دما استرو بذلك عن بشية الشهداء كالمظبوط والمعرين والحريين، فإنه غسل، وقوله: شهيد مستعترك يقتضي أن مقتول الحربي الكافر بغير معركة يغسل، وهو قول ابن الناسم، ومقتضى موضع من المدونة: ورؤى ابن وهب: لا يغسل شهيد قاتل حربي بغير معركة، وهو عن المدونة في محل آخر، ونعمه سحنون وأصح وابن يونس وابن رشد ويحيى القزويني، وذكرنا أن ما قاله ابن وهب هو أنه: غسل، وقوله: على الأحسن، قال أشهب: لا يغسل الشهيد ولا يغسل عليه، وإن كان جنياً، وقاله أصح وابن أبي شيون، خلافاً لسحنون، ووضع ابن رشد ترك غسل الجنب، انتهى.

وقال الناجي<sup>(٢٢)</sup> بعدما حكى من مذهب الإمام مالك: أن الشهادة قضية تستلزم نرض العسل، وفرض الصلاة عليه، فقال: هذا لمن خرج مجدهم في سبيل الله، لا يختلف المذهب في ذلك، وأما من غزا العدو في غير ذلك، فدفع عن نفسه، فقتل، فقال ابن الناصر: يغسل ويغسل عليه، وقال ابن وهب وأشبج: لا يغسل ولا يغسل عليه، لأنه يدفع، وقتله العدو من غير مدافعة، منع أن يغتبر عليه أو يقتل مائداً أو بعد الأسر، فقال أشهب: يغسل ويغسل عليه، وقال سحنون وأصح: لا يغسل ولا يغسل عليه، وهذه كانت حال عمر - رضي الله عنه -، فإنه في حال غفلة لا في قتال ولا في مدافعة،

(٢١) الشرح الكبير (٢/٢٢٥)

(٢٢) الوافي (٣/٤٠١).

وقد عمل وحشي عليه بحضرة الصحابة، ولم ينكر ذلك أحد فثبت أنه إجماع، انتهى.

قلت: لكنه رضي الله عنه كان مرتين<sup>(١٦٦)</sup> كما سيأتي فلا حجة فيه، وفي الهداية<sup>(١٦٧)</sup>: الشهيد من قتله المشركون، أو واحد في المعركة به أو قتل المسلمون ظلماً، ولم يجب بقتله دية، فيمكن ويصلى عليه ولا يغسل، لأنه في معنى شهيد أحد، ومن قتل أهل الحرب أو أهل استي أو فضايع الطريق بأي شيء قتلوه لم يغسل، لأن شهيداً أحد ما كان كلهم قتل بالسيف والسلاح، وإذا استشهد الجنب غسل عند أبي حنيفة، وقالوا: لا يغسل، لأن ما وجب بالحنابلة سقط بالسوء، والغسل الثاني لم يجب بالشهادة، ولأبي حنيفة أن لشهادة عرفته مانعة غير رافعة، فلا ترفع الجذابة، وقد صح أن حنظلة لما استشهد جنباً غسله الملائكة.

وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء إذا طهرتا، وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية، وعلى هذا الخلاف الصبي، لهما أن الصبي أحق بهذه الكرامة، ولم أن السيف كفى عن الغسل في حق شهيداً أحد بوصف كونه شهيداً، ولا كتب على الصبي، فلم يكن في معنائهم، انتهى.

ومعنى قوله: في الصحيح من الرواية ما في «الباية»، إذا كان تعسلاً إذا قتل قبل انقطاع الدم في الصحيح من الرواية عن أبي حنيفة، وهي رواية الحسن عنه، واحتراز به عن رواية المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنهما لا يغسلان، لأنه لم يكن الغسل واجباً حاله الحياة قبل الانقطاع، فلم يجب

(١٦٦) هو نذير خبير من المعركة وهو رمي، وقال ابن عبد البر في «الاستدراك» (١٤/٢٥٨) وأما من يحمل منهم فعاث به شاء، قلنا بعد ذلك، فإنه يغسل ويصلى عليه، كما عمل به عمر بن الخطاب.

بالموت على آخره، وجه التصحيح من الرجاء أن حكم العتق يقطع بالمرث،  
فصار كان الانقطاع قبل الموت، وعندهما لا يغسلان بكل حال.

وقوله: نهما أن الصبي أحق بهذه الكرامة، وهي سقوط العسل، لأن  
موقعه لأبناء أمة مظلومة في القتل، وهي في حق الصبي أشد فكان أعق بهذه  
الكرامة، ولأن حبيبة أن المسف كفى عن العسل في حق شهيد أحد، ولا  
دب لمصبي، فلم يكن في معنى شهيد أحد. بهذا لم يكن في عدم غسل  
وفي الميؤوه. الصبي غير مكلف. ولا محاصم بنفسه في حقوقه، وانخصم  
عنه في حقوقه في الآخرة هو الله سبحانه، فلا حاجة إلى إيقاع أثر استشهاده.

فإن قلت في «المعنى»<sup>(٩٦)</sup>: أن حادثة بن النعمان وسعيماً كان في شهيد  
أحد، وهما صحبان، قلت: هذا غلط، لأن سعيماً قتل يوم بدر قبل أحد، وهو  
ابن ستة عشرة، ذكره ابن سعد في الطبقات، وأما حادثة بن النعمان فتوفي  
في خلافه معاوية، وشهد بدرًا والمشهد كلها، وإنما حادثة الشهيد علاء،  
وهو حادثة بن الربيع الأحمري، قتل يوم بدر كذا في «المصحح» وغيره،  
ونيس في قتلى أحد من اسمه حادثة، انتهى مختصراً وسعيماً لقتله له في  
الأصل من الحرب.

وما نعقبه العيني مؤيد بكتب الرجال، فقد قال المحافظ في الإصانة<sup>(٩٧)</sup>:  
عمر بن أبي رفاع أخو سعد، أمك قديماً، وشهد بدرًا، واستشهد بها في  
قول الجميع، فإن ابن السكن، ثم أجده زبابة تقدم إسلامه وموته، وأخرجه  
بن سعد بسده عن عمر بن سعد عن أبيه قال: رأيت عمر عسيراً يوم بدر  
يسواري، فقلت: مالك يا أسي؟ قال: أخاف أن يراني رسول الله ﷺ

(٩٦) نص: «المعنى» (٣/ ٢٧٠)

(٩٧) إصانة (٣/ ٣٠)

وَلَا يُضَاهَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ.....

فيستصغري، غير ذنبي وأنا أحب الخروج، لعل الله أن يرزقني الشهادة، فإن  
فعرض على رسول الله ﷺ فاستصغره، فردّه فبكى فأجازه، فغتل، وهو ابن  
ست عشرة سنة. انتهى.

وقال في حادثة<sup>(١)</sup> بن النعمان ذكره موسى بن عتبة وابن سعد فيمن شهد  
بدرًا، وقال ابن سعد: أدرك خلافة معاوية، ومات فيها، وقال في حادثة بن  
سواقة بن الحارث: إن أمه اثربيع بنت النضر، استشهد يوم بدر، ولم يختلف  
أهل السني في ذلك، واعتمد ابن مندة على ما وقع في رواية لحسان بن  
سلمة، فقال: استشهد يوم أحد، وأنكر ذلك أبو نعيم. فإلغ كعادته، ووقع في  
رواية انطبراني من طريق حسان، واليعقوبي من طريق حميد أنه قتل يوم أحد،  
واليعتمد الأول، انتهى.

(ولا يصلى) ببناء المحلول (على أحد منهم) أي من الشهداء، هكذا في  
الشيخ الهنانية، وأكثر المصنفين، وفي بعضها: "ولا يصلى على جسانهم".  
والسألة خلافة شهيرة.

قال القسطلاني<sup>(٢)</sup>: قد اختلف في الصلاة على الشهيد المقتول في  
المعركة، فمذهب الشافعية: أنها حرام، وبه قال مالك وأحمد، وقال بعض  
الشافعية: معناه لا نجس عليهم، لكن تجوز. وقال ابن حزم الظاهري: إن  
صلى على الشهيد فحسن، وإن لم يصلى فحسن، واستدل بحديثي حابر وعقبة  
عبد الجباري، وقال: ليس يجوز أن يتوك أحد الأئمة المذكورين للأخر، بل  
كلاهما حق مدح، ونسب هذا مكان نسخ، لأن استعمالهما معاً ممكن، انتهى.

وعن أحمد في ذلك روايتان، قال الموفق<sup>(٣)</sup>: الصحيح أنه لا يصلى عليه

(١) الإصابة (٣١٢/١).

(٢) إرشاد الساري (٤٨٣/٣).

(٣) المعجم (٤٦٧/٣).



وهو قول مالك والشافعي وإسحاق، وعن أحمد رواية أخرى أن يصلى عليه.  
اختارها النحلان. وهو قول الشوري وأبي حنيفة إلا أن كلام أحمد في هذه  
الرواية يشير إلى أن الصلاة عليه مسححة عمر وجهه. قال في موضح: إن صلي  
عليه فلا بأس به، وفي موضح آخر فإن يصلى. وأهل التحراز لا يصلون  
عليه، وما نصروه انفصلاً، لا بأس به، وصرح بذلك في روضة المودى، فقال:  
انفصلاً: عليه أجود، وإن لم يصلوا عليه أحزاً فكان الروايتين في استحباب  
الصلاة، لا في وجوبها، إحداهما يستحب، بما روى عنه. «أما معنى بركة  
خارج يوماً يصلى على أهل حد حلاله على الميت» ثم انصرف إلى الثمينة،  
متفق عليه. وعن ابن عباس: «أذا نسي كلمة صنى على قتلى أحد».

ونما ما روى حري: «أن النبي ﷺ أمر بعض شهداء أحد أن يذمهم، ولم  
يفسحهم ولم يصل عليهم»، متفق عليه، وحديث غيبة مخصوص بشهداء أحد،  
فإن صلى عليهم في القبور بعد ثمانين سنة. وهم لا يصلون على أكثر أئمة  
وحسن لا أصابي عامة بعد شهر. وحديث ابن عباس برواية الحسن بن عمار،  
وهو صحيح، وقد أنكر عليه شعبة رواية هذا الحديث. وقال: إن حري بن  
حارم يكلمني في أن لا أنكف في الحسن بن عمار، وكيف لا أنكف فيه؟ وهو  
روى هذا الحديث، ثم نجسه على لدهاء، فسبى.

مدان الحفاظ<sup>(١)</sup>: إن الخلاف في ذلك في مع انفصالة شيوخهم على الأصح  
عند الشافعية، وفي وجه أن الخلاف في الاستحباب وهو المستقر على  
الحنابلة، وذلك لما روي عن أحمد: انفصلاً عليه أجود. وإن لم يعملوا عليه  
أجزاء انتهى.

وقال العميني<sup>(٢)</sup>: ذهب ابن أبي بلبلى ونحوه من حي وعبد الله بن

(١) جامع الشوري (٢١٠/١).

(٢) عمدة القاري (١٦٠/١).

نجس وسليمان بن موسى وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي والثوري وأبو عتبة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن إبراهيم وإسحاق في رواية إلى أنه يصلى عليه، وهو من أهل العجم؛ أيضاً، وأحجوا في ذلك حديث عتبة بن النخعي، وقوله فيه: صلواتي على الميت برد قول من قال: إن الصلاة فيه محمولة على الذمام، ومن قال: لا، فإن جازاً وإيهافاً والثوري.

حتى قال: أسوي. أما كونه مثل الذي على الأوت فمعه: أنه دعى لهم مثل نساء النبي كانت عاتقته أن يدعى به للمعنى، قال: تعبي<sup>١</sup>، وهذا يدل على المحرم الذي ينصبه هذا، انقلب لأهل بيتية مدعى في ذلك، وهذا ليس بمصاف، واعتدوا في ذلك أيضاً بما رواه ابن ماجه من حديث أبي بكر بن عثمان بن يزيد بن أبي زياد، عن ميسم عن أس غسان قال: أتى بهم رسول الله ﷺ يوم أحد، فجعل يصلي على عشرة جنداء، وحمة رجوا كذا من يروون وهو كما أنه من ميسم، ورواه النخعي بإسناد إلى أبي بكر بن أبي جابر هذا السبعة، وأخرجهم النخعي في مسنده، أنه ماء، وأخرجه الحاكم في المستدرک والطبراني والمصنف وسكت الحاكم عنه.

بأن ثبت<sup>٢</sup>، قال الذهبي: جازى عن أبي زياد لا يحتج به، وقال ابن الجوزي في المحقق: إنه منكر التحدث، وقال الشافعي: مشروك، قلت: قال صاحب المصنف: الذي عاوه إساهم من يزيد بن زياد، وأما روي هذا الحديث فهو الخوفي، ولا يقال فيه: أس زياد، وإنما هو أس أبي زياد، وهو من يكتب حديثه حتى ليس. وقد روي أنه من ميسم مقرون بغيره، يروي له أصحاب السيرة، وقال أبو داود: لا أعلم أحداً شرب حديثه. وابن الجوزي جعلها في كتابه الذي في النسخة واحد، وهو وهم وغلط، انتهى مختصراً.

(١) صفة الثوري (٦٦/٢١٢)

(٢) أبي الفلاما لمسي انظر مسند الشافعي (٢١٣/٢١٢).

وأما ما تقدم في الشاب التي قلنا فيها

وسيطه في يدي في مصعب الراية<sup>(١)</sup> طريق الصلاة على الشهيد. ولحسبنا  
لحافظ في اندراية<sup>(٢)</sup> فأرجع إليها لو شئت.

(وإنهم في الشهداء يدفعون) بناء السجود (في التراب التي قتلوا) بناء  
السجود (فيها) لما ورد الأسر ملك في شهيد أحد، قال ابن عبد البر:  
اختلف في صلاته يومه، ولم يختلف في أنه أمر دفنهم بديهم ودمائهم ولم  
يفسروا انتهى. وفي «المعلل على الموطأ»: «ما ترك الغسل والدفن في الباب  
الذي هي عليه عند القتل فقد أحسنوا صنيعة، وأما الصلاة فقد اختلف فيه،  
انتهى.

قال الخليلي: وأما في نية، وإن كان عليه شيء من العتود والسلاح  
فحي عنه، قال السوف<sup>(٣)</sup>، أما دفعه بيابه فلا تعظم فيه خلاف، وهو ثابت بطول  
النسب<sup>(٤)</sup>، ودفنهم بديهم، وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس، «أن  
رسول الله ﷺ أمر غزلى أحد أن يزرع عنهم الحديد والحنود، وأن يدفعوا في  
يديهم بدمائهم»، وليس هذا بحتم، لكنه الأولى، والمولى أنه يسرع عنه نياه،  
ويكفنه بعيره، وقال أبو حنيفة لا يزرع عنه شيء، لظاهر الخبر.

ونما ما روي، أن صفة أرسلت إلى النبي ﷺ ثوبين ليكفن فيهما  
حيزه، فكفنه في أحدهما، وكفن في الآخر رجلا آخر<sup>(٥)</sup>، رواه يعقوب بن خيثم،  
وفال، هو صالح الإسناد، فدل على أن اعتبار دفنهم، والحديث الآخر يحمل  
على الاستحباب، ويترفع من ثبانه ما لم يكن من عائمة الناس الناس من الجنود  
والغداة، والحديث عند أحمد لا يترك عليه قبر ولا حف ولا جند، وهذا قول  
الشافعي وأبو حنيفة، وقول مالك، لا يزرع عنه قبر ولا حف ولا محسوس لعموم  
قوله بغير الدفنهم بيابه، وما دوناه أخص، فكان الأولى، انتهى.

(١) (٧٢-٣).

(٢) «المعلل» (٣/١٧٦).

قَالَ مَالِكٌ: وَبَيْنَكَ السَّنَةُ بَيْنَ قَوْلِي فِي الْمُعْتَرِكِ، فَلَمْ تَذْكُرْ حَتَّى مَاتَ.

قَالَ: وَأَمَّا نَزْلُ حِمْلٍ مِنْهُمْ فَعَلَّاهُ مَا شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهَلْهُ يُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، كَمَا نَحْنُ بِعَمْرِ بْنِ الْحُطَّابِ.

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: يذفن وجوباً في ثيابه المباحة إن سرت جميع حسنة، ويسع أن يزد عليها حيث يشاء، وإلا تسره، زيد عليها ما يستره مع خف وقلنسوة ومنطقة قل ثمنها وخاتم فضة قل فضة أي قيمته، لا بألة حرب من درع وسلاح، انتهى.

وفي الهدية: لا ينزع عنه ثيابه، وينزع عنه الثغر والحشو والسلاح والخف، لأنها ليست من جنس الكفن: ويزيدون، ويتفحصون ما شاؤوا إتماماً للكفن، انتهى.

وفي البداية: عن الأسججاني: يكره أن ينزع عنهم جميع ثيابهم، ويجدد لهم الكفن. وعن الثعفة: لا يكفن ابتداء في ثياب آخر دون ثيابه التي كانت عليه عند قتله، انتهى.

(قال مالك: وذلك) أي الأحكام المذكورة من أن الشهيد لا يغسل ولا يحدد له الكفن، ولا يصلى عليه، هي (التي فيمن قتل) ببناء المجهول (في المعترك) هو موضع الحرب، كما في مختار الصحاح، وفي السمع: المعركة والمعترك موضع القتال (قلم يدرك) بناء المجهول (حتى مات) وتقدم أنه إجماع في ذلك. قال مالك: (وأما من حمل) ببناء المجهول (منهم) أي من الشهداء (فعلاه ما شاء الله) أن يعرض (بعد ذلك) أي بعدما حمل (فواته يغسل) ببناء المجهول (ويصلى عليه) أيضاً (كما فعل) وفي النسخ المصرية: (كما عمل) وكلاهما بمعنى وبناء المجهول (بعمر بن الخطاب) رضي الله عنه - وهذا يقال

(١) الشرح الكبير (١/٢٦٦).

له هي المعروف. المعتبر، قال صاحب المحلى: الثلاث لغة الحمل من  
المعركة. وبه رمز، وشرعاً أنه يوافق شئ من موافق الحجة من اليوم ولاكل  
والشهر والمعالج والكلام الطويل، انتهى.

وفي اختيار المصباح: الرث بالفتح، الثاني، وارث فلان على ما تم  
بسمه وأعله حمل من المعركة رثاً أي حريصاً، انتهى. وفي التلخيص هو من  
قوله توبت رب أي غفر. وفي المعركة: ارثت الجريح، إذا جرح من  
المعركة. وبه رمز، لأنه حيث يكون ملقى كثرة النجاء، انتهى.

قال الساجي<sup>(١)</sup> من رفع من المعركة، ثم مات بعد ذلك فالمشهور من  
قول ابن القاسم أنه من لم يبق فيه إلا ما يكون فيه في غيرة الموت، فإنه  
بمزية من مات في المعركة، ومن أكل بعد ذلك وضرب، فهو كاتم العوض،  
يقتل ويضيق عليه، وقال سحنون: إذا كان من به جرح لا يقتل فإنه إلا بقسامة  
فيقتل ويضيق عليه، إذا كان به جرح يقتل فإنه من غير قسامة، فإنه لا يفسد  
ولا يفسد عليه. وعدم رضي عنه - كأنه قد أعتدت مقابلة. فعلى قول  
سحنون هو بمزية من قل في المعركة، وكان يجب على أخيه أن لا يفسد  
ولا يفسد عليه، ويجب عليه مذهب ابن القاسم أن يفسد ويضيق عليه  
لمعيبين. أخيهما، أنه لم يقتل مدفعاً، كما تقدم في مسألة غسل الشهيد  
والثاني، أنه عاش بعد ذلك وتكلم وضرب، وليست هذه شهادة فقط فرض  
الغسل والصلوة، انتهى.

وقال الدردير<sup>(٢)</sup> لا يحصل شهيد معترك، لا إذ رفع حيّاً من المعركة، ثم  
مات، وإن أعتدت مقابلة، والمعتمد أن عمود المقاتل لا يفسد ولو رفع غير

(١) المنتقى (١٣٠٣).

(٢) شرح الكبير (١٠٠٠٠).

مغمور ولا المغمور «مستثنى من قوله: لا إن رُقع حياً» وهو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم إلى أن مات، وله نفذ مقاتله، قال المنوفي: حاصل كلام المصنف أنه إذا رقع حياً فإنه يغسل، ولو منفوذ المقاتل ما لم يكن مغموراً، وهو «مغمور من قول ابن القاسم» كما نقله في «التوضيح»، ونقل مواء عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما يوافق، وطريقة سحنون: أنه متى رقع منفوذ المقاتل أو مغموراً فلا يغسل، وهو الذي اقتصر عليه ابن عبد البر في «الكافي»، وصاحب «المعونة»، والعمول عليه الأول، وقول سحنون ضعيف.

وقد اعترضه المواق بتفصيل عمر - رضي الله عنه - سحصر من الصحابة مع أنه رفع منفوذ المقاتل، ثم المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازري ما ظاهره يوافق المصنف، وحمل قول سحنون مقابل المشهور، فانظر قول الشارح سما لعبد: المعتمد أنه لا يغسل من أين أتى به، نظر بن، انتهى.

وذكر في هامشه عن محقق، عليش: أن تفصيل عمر - رضي الله عنه - لكونه قاتله دميماً، كما في «ضوء الشموع»، فتدبره منق عليه، فلا يحسب الاعتراض به، انتهى.

قال المحرقي: إن حمل فيه زمن غسل وحمل عليه. قال الموفق<sup>(١)</sup>: قوله: رمى أي حياة مستقرة، فهذا يقتل، ويصلى عليه، وإن كان شهيداً؛ لأن النبي ﷺ غسل سعد بن معاذ، وصلى عليه، وكان شهيداً رماه ابن العرقعة يوم الخندق سهم، فقطع أكله<sup>(٢)</sup>، فحبل إلى المسجد، فلبث فيه أياماً حتى حكم في بني قريظة، ثم أتنج جرحه، فمات<sup>(٣)</sup>.

(١) «المنهاج» (٣/ ٤٧٢).

(٢) لأكله: عني معروف. إذا قطع في الدنم رنأ الدم.

(٣) تخمجه البخاري (٤١٢٢) من كتاب المازري.

فظاهر كلام الحارثي أنه متى طال حياته بعد حملة غسل وضلي عليه، وإن مات في المعترك أو عقب حملة لم يُغسل ولم يصل عليه، ونحو هذا قول مالك: إن أكل أو شرب أو شئ يومين أو ثلاثة غُسل، وقال أحمد في موضع: إن تكلم أو أكل أو شرب ضلي عليه، وقول أصحاب أبي حنيفة نحر من هذا وعن أحمد أنه مثل عن المعجروح إذا بقي في المعترك يوماً إلى الليل، ثم مات، فرأى أن يغسل عليه، وقال أصحاب الشافعي: إن مات حال الحرب لم يغسل ولم يصل عليه، وإلا فلا، والصحيح التحديد بطول انفصال أو الأكل؛ لأن الأكل لا يكون إلا من ذي حياة مستقرة، وطول انفصال يدعى ذلك، وقد ثبت اعتباره في كثير من المواضع، وأما الكلام والشرب رحانة الحرب فلا يصح التحديد بشئ، منها، لأنه يردى أن النبي ﷺ قال يوم أحد: «من ينظر إلي ما فعل سعد بن الربيع؟» فقال رجل: أنا أنظر لك يا رسول الله فوجده جريحاً به رمي، فقال له: إن رسول الله ﷺ أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات؟ قال: فأن في الأموات، فأبلغ رسول الله ﷺ عسي سلام، وذكر الحديث، قال: ثم لم أرح أو مات.

وروي أن أميرون بن<sup>(١)</sup> عند الأشهل وجد صريعاً يوم أحد، فبيل له ما جاء بك؟ قال: أسلمت ثم جئت، وحما من الشهداء دخلاً في عموم قوله ﷺ: «ادفونهم بدمائهم وبأجسادهم»، ولم يصل عليه، وقد نكسنا. ومات بعد انتشاء الحرب، وفي قصة أهل البصرة عن ابن عمر: أنه طاف في القتلى، فوجد أبا عبيد الآثمي<sup>(٢)</sup>، قال: فسقيته ماءً وماء أربعة عشر حرجاً كلها قد خلص إلى مقتل، فخرج الماء من حراحاته كلها فلم يُغسل.

(١) هكذا في الأصل. وفي نسخة «الحنفي» التي بين أيدينا، أميرون بن عبد الأشهل. وانصريد من مبرة ابن هشام (٢/٩٠) واسمه عمرو بن ثابت بن وثيث.

(٢) هكذا في الأصل. وهو عبد الرحمن بن عبد الله البعوي لم الأنصاري، وفي نسخة: أبيد بن حنم. انظر فائد العامة (١/٢١٨).

ومع مفتوح الشام: أن رجلاً قال: أخذت ماءً عطفاً من عيني إلى  
وحديث به حياة، فوجدت الحارث بن هشام، فأخبرته أن أسقيته، فإذا رجل يسير  
إليه فأومأ أن أسقيه، فذهبت إليه لأسقيه، فإذا آخر يسير إليه فأومأ لي أن  
أسقيه، فلم أصل إليه حتى ماتوا كلهم، ولم يفر أحد منهم بمسح ولا صلاة،  
وفد ماتوا بعد انقضاء الحرب، انتهى.

قلت: وهذه لفظة ذكرها المحقق في الإفرافية بلنظ آخر، فقلت: في  
كتاب حديث أبي حنيفة: نطأقت يوم اليرموك أطيب من عسي، ومعني  
شئاً من ماء لأسقيه إن كان به دواء، فإذا به وسق، قلت: أسقيك؟ قال: نعم،  
فإذا رجلاً يقول: له، فأشرب إلي من عيني أن أسقيته به، فإذا هشام بن  
العصر، فأخبرته، فسمع آخر يقول: أد، فأشار إلي أن أسقيته به، فنجته، وإذا  
هو قد مات، فوجدت إلى هشام، فإذا هو قد مات، فوجدت إلى من عيني،  
فإذا هو قد مات، أخرجه البيهقي في الثاني ولعشرين من الشعب "إيضاحاً"  
وروي به عن حبيب بن أبي ثابت أن الحارث بن هشام وعكرمة بن أبي جهل  
وعيسى بن أبي ربيعة أتوا يوم اليرموك، فذكر نحو هذا لفظة، انتهى.

في الشهادة<sup>(١)</sup> من ارتد عس، وهو من صار حلفاً في حكم الشهادة  
تسبل مرافق الحياة، لأن ذلك يثبت أثر الظلم، فلم يكن في معنى شهيداً،  
أحد، ولا يثبت أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة،  
لأنه نال بعض مرافق الحياة، وشهد، أحد ماتوا عطاشاً، وانكأى تدار عليهم،  
فلم يبقوا خوفاً من قهرهم الشهادة إلا إذا حال من مصرته كلاً بطاء فمبول،  
لأنه ما كان شيئاً من الفرج، ولو أنه فسطاط أو خيمة كان موتاً.

ولو بقي شيئاً حتى وقبر وأت صلاة وهو يعقل فهو مرتد، لأن ذلك  
استلزام صفة ديناً علمية، وهو من أحكام الأعداء، وهذا مروي عن أبي



(١٧) باب ما يكره من الشيء، يجعل في سبيل الله

٣٨٩/٩٨٤ - حدثني يحيى بن سالم، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن

عمر بن الخطاب .....

يوسف، وهو أرمي بني، من أمور الآخرة كانا ارتدنا عند أبي يوسف، ذاك  
لرضا، وعند محمد لا يكون، لأنه من أحكام الأموات. انتهى

(١٧) ما يكره من الشيء، يجعل في سبيل الله

هكذا في جميع نسخ المصنف<sup>(١)</sup> والمصنفين<sup>(٢)</sup> ولم يذكر فيها إلا أثر عمر  
- رضي الله عنه - في الرجل العراقي، قال ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> هكذا قال يحيى بن  
يحيى في هذه الترجمة، ونسعه في ذلك جملة من أهل الموطأ، ويحصل أن  
يريد به أنه يكره الشيء الذي يجعل في سبيل الله أن يستعمل في غيره، ويحتمل  
أن يريد به أنه يكره أن يؤخذ على وجه التحسين، وعلى غير المرجح الذي يبعه  
عنه من جعله مثل ما فعل الرجل الذي قال عمر: أحملني وصيماً.

وقال ابن أبي شيبة في هذه الترجمة: ما يكره من الرجعة في الشيء  
يحدث عليه في سبيل الله، ونبأه عنه القعنبي، وذكر حديث<sup>(٤)</sup> "لعمر الذي  
حمل عنه - رضي الله عنه - في سبيل الله ثم أراد أن يبتاعه، انتهى.

قال ابن أبي شيبة: هكذا ترجم يحيى، ولم يذكر من هذا الأثر، وروى  
الشيخين وابن كثير، ما يكره الرجعة في الشيء، يجعل في سبيل الله، وذكر  
حديث المهرم، ثم ذكر أثر عمر هذا، انتهى.

٣٨٩/٩٨٤ - (مالك، عن حريز بن سعيد عن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه -

(١) نظم الاستبصار (١٢١/٢٢١)

(٢) المستدرج (٣١/٢١١)

(٣) و... في الموطأ رقم (٢٨٢) وأخرجه البخاري (١٤٩٠) وابن أبي شيبة صدقه  
فتح الباري (٢١٩/٢٤٦).

كان يحمل في أعام الواحد على أربعين ألف بعير . يحمل الرحيل إلى الشام على بعر . ويحمل الرحيل إلى العراق على بعر . فخذ الرحيل من أهل العراق . فقال : أخصمتي وشخصتي ، فقال له عمرو بن الخطاب :

كان يحمل بيتاء فاعل (في العام الواحد على أربعين ألف بعير) بكثرة من كان يحمله من بريد السفر ، فلا يقدر على راحته بركبتها ، ويمجز عن السفر مع حاجته إليه ، إما لكونه من أهل الأمان ، فمجر عن الرجوع إلى أهله ، وإما لأنه وأهله ، ويؤده أو يمر فئت من الرجوع التي لا تحصى عددها كثرة مما يخطر الإيسار إلى السفر من أهلها ، وكان يحمل من كانت هذه حاته من أجل العساة ، وأعله أن يكون كان يحمل من يجرى في أمور المسلمين معن يندبر عليه راحته لسوء ذلك ، وكان عمرو بن الخطاب ينفذ من الإبل ما يخدم عليه من مال له تعالى ، ويحمي له الحمى

(يحمل الرجل إلى الشام على بعر . ويحمل الرحيل إلى العراق على بعر) قال النووي : إنما ذلك في أهل العراق ، وكان غيره إنما كان ذلك لكثرة العدد بالشام وحاجة الناس إلى الغزو في تلك الأوقات .

قال الساجي : ويحتمل عني أن يكون فعل ذلك لأن طريق العراق كانت أسهل وأقصر ، وكان طريق الشام من المدينة ثم بحر وأشد وأحلى من الناس ، فكان من اضطر به فيها جعل عليه موضع مقام أو من يجرى على بلاغ ، انتهى .

(يخذه رجل من أهل العراق لم يسم فقال أخصمتي وشخصتي) قال ذلك على وجه التورية والتعيل ليريه أنه له رفيقاً يسمى شخصتي ، فدفع إليه البعر فخذ الرحيل ، وبسر بركوبه ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه - لمعياً صلب بظنه ، فلا يكاد يخطئ ، فمس إلى طلبة أن يحبسوا الذي ذكر هو زرقاً ، فأنشده في ذلك . كذا في المتن .

(فقال له) أي لعراقي (عمر بن الخطاب) . رضي الله عنه . وقد ورد في

نَسَبْتُكَ اللَّهُ! أَسْحَبِي رُفِّي<sup>(١)</sup> قَالَ لَهُ: نَعَمْ.

### (١٨) باب الترغيب في الجهاد

ثُمَّ قَالَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «قَدْ كَانَ فِيمَنْ مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ كَانَ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ فُلَانٌ عَمَرَ بَيْنَ الْخَطَابِ بِرِدِّ ﷺ - وَاتَّهَ أَهْلُهُ - يُلْقِي فِي رَوْحِهِ الشَّيْءَ، وَيُلْهِمُ إِلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّهُ سَخِيرُهُ، فَلَا يَخْطِئُ ظَنَّهُ، فَإِنَّهُ أَلْيَاسِي».

(أَسَدْتُكَ اللَّهُ) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْهَدِيَّةِ وَنَسْخَةِ الرُّوَقَانِي، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا تَنْ وَضَّاحٌ: «أَسَدْتُكَ اللَّهُ» انتهى - وَفِي سَائِرِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ: «أَسَدْتُكَ اللَّهُ»، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الزُّرْقَانِي أَنَّ الْأَوَّلَ رَوَايَةٌ بِحَسْبِي، فَإِنَّ صَاحِبَ «مِخْتَارِ الْمَصْحُوحِ» نَسَبَهُ مِنْ بَابِ بَصُرٍ، قَالَ لَهُ: نَسَبْتُكَ اللَّهُ أَيِ سَأَلْتُكَ بِهِ، وَقَدْ أَلْجَأَهُ نَسَبُ فُلَانًا: عَرَفَهُ مَعْرِفَةً، وَبِذَلِكَ اسْتَحْلَفَ، وَفُلَانًا نَسَبًا قَالَ لَهُ: نَسَبْتُكَ اللَّهُ أَيِ سَأَلْتُكَ بِأَقْبَلِهِ، وَنَسَبْتُكَ اللَّهُ بِالْفَتْحِ أَيِ أَتَيْتُكَ يَا اللَّهُ، انتهى. (أَسْحَبِي) مَهْزُومَةٌ الْإِسْتِفْهَامُ فِي أَوَّلِهِ (لَوْ أَنَّ) تَشْدِيدُ انْقِطَاعِ، قَالَ الْمَجْدُ: النِّسْبُ مَحْرُوكَةٌ، وَالشُّعْبَةُ بِالضَّمِّ، وَكُفْرَاتُ: السُّودَ، وَالْفُرْقَانُ، وَحَسْبُ: وَرَقٌ الْحُمْرُ، انتهى. وَقَالَ أَيْضًا: الرُّقُّ بِالضَّمِّ: الْخُمْرُ، جَمْعُهُ رُقَّةٌ مَحْرُوكَةٌ، وَمَا الْكُسْرُ: اسْتِثْنَاءٌ أَوْ جَنْدٌ يُخْبِرُ، وَلَا يَنْتَفِئُ لِلشَّرَاحِ وَغَيْرِهِ، جَمْعُهُ أَرْزَاقٌ وَرُفَاقٌ وَرُفَاقٌ بِالضَّمِّ، انتهى. وَفِي «مِخْتَارِ الْمَصْحُوحِ»: الرُّقُّ: السُّخَاءُ، وَحَسْبُ الْفُتْلَةُ أَرْزَاقُ، وَالْكَثِيرُ رُفَاقٌ (قَالَ) النِّسْبَانِي (نَعَمْ) يَعْنِي صَلَّى عَلَى عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ أَوَادَ بِالسَّحْبِ الْرُفَى.

### (١٨) الترغيب في الجهاد

وهكذا في جميع النسخ المصرية والهندية، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يعني زيادة على ما سبق، قال: هذه الترجمة مروت بلفظها أول كتاب الجهاد، لكن

(١) انظر: «نسخ الزرقاني» (١: ١٢٣).





تفضلنا

وبالخير المعجزة ١٩: أخرجه أبو عبيد، والشيخ أن ذلك وصف أم سليم،  
ثبت ذلك في حديثين لأبي وجابر عن عائشة، انتهى

تصحح - وراه في "المنهج"، واعتبر كعبي<sup>١٢١</sup> على قول أبي عمر -  
أنف لها على اسم صحيح، ولم يذكر اسمها تفضلاً أي تلافياً في باب  
الجاهل، والجاهل، وجزم المصطلح في الاستبداد، انتهى.

(تتضمنه) مما في سبيلها من الطعام، وهو من شام البراءة، حذره  
الحافظ في "الفتح" تحت قول المصنف: استأجر الزبارة ومن زار قوماً فتعبد  
عبدتهم، قال الذهبي<sup>١٢٢</sup> يريد الصانعة في مواصلة من أهداه من بعده، ثم  
يبلغ ذلك بالمطوعة الأتني عشر، وإذا حل لمرأته عليه، - احتمال أن يكون ما  
أهداه من ماله يسيراً من كبره، فذلك استعارة أكله، ويحتمل أن يكون ما  
أهداه من مال زوجها عبادة من أهداه، وجوابه أنه كذا لما علم من حال  
عده أنه يسير ماله، وقد يجوز إلا أن يمر بهم جميع ماله ثم أو طعام نصيب  
مختص له يعلم أنه يمر بما يأكل من حضرته ومعه أن يأكل مما انتهى

قال العيني<sup>١٢٣</sup> فيه إباحة من عده المرأة إلى صفه من مال زوجها  
لأن لا غنى له ما في البيت من الطعام فهو سرحل، قال ابن طالق: ومن  
المعروف أن عده زكراً المسلمين يسره سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وقال  
ابن القيم: ويجوز أن يكون ذلك من مال زوجها بعينه أنه كان يسير ماله،  
ويحتمل أن يكون من ماله، واعتز به الفريسي، فقال: حيز وعونه ينفذ على أم  
مريم لم تكن زوجة لعنه، إنما تزوجه بعد ذلك مدة، انتهى

(١٢١) أبو عبيد، كتاب (١٠٠/٨٧)

(١٢٢) ابن أبي عمير، (٣٦/٣٦٣)

(١٢٣) ابن أبي عمير، كتاب (١٠١/٩٩)

وَكَاثَتْ أُمُّ حَرَامٍ نَحَتْ عِبَادَةَ نِسِ التَّصَابِثِ . . . . .

قلت: وسباني البحث فيه قريباً. وقال ابن عبد البر في «المشبه»<sup>(١)</sup>: في الحديث إيحاء أكل كل ما قدمته المرأة إلى زوجها في بيتها من مالها ومال زوجها. لأن الأغلب أن ما في البيت من الطعام هو للرجل. وإن يد زوجته فيه عازية. واختلف العلماء في ذلك لاختلاف الآثار. وأحسن حديث في ذلك وأصحُّ حديث أسماء: «أنها قالت: يا رسول الله ليس لي مال إلا ما أدخل علي الزبيد، فهل علي جناح أن أرغب منه؟ فقال: ارضعي ما استطعت، ولا نوكي فيوكي عليك». وروى عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً: «إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير منسدة كان لها أجر مما أنفقت، ولو زوجها أجر ما كسب، وللخمار مثل ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئاً». ثم قال: وهذا حديثان ثبيران صحيحان مشهوران، لا يختلف في صحيحهما.

ثم ذكر روايات انتهى منها ما روي عن أبي أمامة النخعي مرفوعاً: «لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا باذن زوجها». قبل يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: «ذلك أفصل أموالاً».

ثم قال: وهذه الآثار لا تقاوم بحديث أسماء وعائشة، فإن كان ما أطعمته أم حرام من مال زوجها ففيه الأكل من مال المصدين أمعاء. وقد اختلف العلماء فيه إذا كان يبرأ ليس مثله يذبح، ولم يختلفوا في الكبر الذي له مال أنه لا يحل، واختلفوا في قوله تعالى: «لَوْ وَصَّيْكُمْ لَكُنْتُمْ عَلَىٰ كُرُوحٍ رَاغِبِينَ»<sup>(٢)</sup> انتهى مختصراً.

(وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت) قال الثعالب<sup>(٣)</sup>: فاهمه أنها كانت حيثيلاً زوج عبادة، وأخرج البخاري في «باب غزو المرأة في البحر» من

(١) (١١٨/١).

(٢) سورة التور: الآية ٦١.

(٣) فتح الباري (١/٧٢).

رواية أبي طولة عن أنس قال: دخل النبي ﷺ على ابنة ملحان، فذكر الحديث إلى أن قال: فتزوجت عبادة بن الصامت، وأخرج أيضاً في «باب ركوب البحر» من طريق محمد بن يحيى عن حبان عن أنس فتزوج بها عبادة، فخرج بها عبادة، فخرج بها إلى الفزرة. وفي رواية مسلم عن هذا الوجه: فتزوج بها عبادة بعد أنس.

وقال في موضع آخر<sup>(١)</sup>: فيما أن يجعل على أنها كانت زوجته، ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك. وهذا جواب ابن النعمان، وإما أن يجعل قوله في رواية إسحاق: وكانت تحت عبادة حملة معترضة، أراد أن يروي وحققها غير مقد حال من الأحوال. وظهر من رواية غيره أنه إنما تزوجها بعد ذلك، وهذا الثاني أولى، لموافقة محمد بن يحيى عن حبان عن أنس، انتهى.

قال<sup>(٢)</sup>: فتكون الإحصار مما آل إليه الحال بعد ذلك، وهو الذي امتنعته النوبة بغيره تبعاً للمبصر، ولكن وقع في ترجمة أم حرام من «ملقات أنس سعد»: أنها كانت تحت عبادة، فولدت له قيساً، ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الأنصاري النجاري، فولدت له قيساً وعبد الله وعمرو بن قيس، هذا اتفاق أهل البخاري على أنه استشهد بأحد، وكذا ذكر ابن إسحاق أن أمه قيس بن عمرو بن قيس استشهد بأحد، ولو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لكان محمد صحيحاً، لكونه ولد لعبدة قبل أن يفارق أم حرام، ثم اتصلت بين ولدت له قيساً فاستشهد بأحد فيكون محمد أكبر من قيس بن عمرو إلا أن يقال: إن عبادة سمي ابنه محمداً في العاهلية كما سمي بهذا الاسم غير واحد، ومات محمد قبل إسلام الأنصار، فلذا لم يذكره في الصحابة.

ويُتَنَكَّر عليه أنهم لم يقدروا محمد بن عبادة قيس سمي بهذا الاسم قبل

(١) صحيح ترمذي (٧٦/٦).

(٢) صحيح ترمذي (٧٣/١١).



فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَوْمًا، فَأَخَعَتْهُ. وَجَلَسَتْ تُغْلِي فِي رَأْسِهِ.....

الإسلام، ويمكن الجواب، وعلى هذا ليكون عبادة تزوجها أولاً، ثم فارقتها، فتزوجت عمرو بن قيس، فاستشهد، فرجعت إلى عبادة.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: والذي يظهر لي أن الأمر بعكس ما وقع في الطبقات، وإن عمرو بن قيس تزوجها أولاً فولدت له، ثم استشهد هو وولده قيس معها، وتزوجت بعده بعبادة انتهى.

وبه جزم في «تهذيبه» إذ قال: قال ابن سعيد: تزوجت عبادة، فولدت له محمداً، ثم خلف عليها عمرو بن قيس. كذا قال، والصحيح العكس، فقد قال غير واحد<sup>(٢)</sup>: وثبت عن غير واحد أنها خرجت مع زوجها عبادة في غزاة البحر، وماتت فيها، وذلك أول ما ركب المسلمون في البحر في زمن معاوية في خلافة عثمان<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(فدخل عليها رسول الله ﷺ يوماً) على حسب عادته الشريفة (فأطعمته) مما عندها كدأبها. قال الحافظ: لم أظف على نعين ما أطعمته يومئذ (وجلست تغلي) بفتح المشاة وسكون الفاء وكسر اللام مخففة.

قال القسطلاني: من غلى يغلي أي ضرب يضرب (رأسه) كذا في النسخ الهندية، وفي النسخ المصرية بزيادة «في» أي أوله أي تفتش شعر رأسه فتخرج خواماً أو للتنظيف.

واختلف هل كان فيه قمل ولا يؤذيه أو لم يكن فيه أصلاً؟ قال الشيخ في

(١) «فتح الباري» (١١/٧٣).

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٤/٢٩٠).

(٣) في سنة (٢٨) للهجرة «تاريخ خليفة بن خياط» (ص ١٦٠).

«المبذور»<sup>(١)</sup> ولا ينرم منه أن يكون في رأسه فعل، بل سبب ذاب الرأس  
إزاحته بفتح، من الثلي سبب إزاحته، انتهى.

وفي «التكويك»<sup>(٢)</sup>، لم يكن الفعل في رأسه لتكونها من الثلي، ولم يكن  
هناك، وإنما أن يراه مجرد المنع لما فيه من الرخا، أو أن يكون من غيره  
فوصل إليه، انتهى.

وقال الفارسي في «شرح الشفاء»: «بلي بفتح ثويه أي برزق قدومه كراهة  
لوجوده، ونظمتا الحسنة لما في «الشفاء» لا ين سبب أنه لم يقع على ليله  
ذباب قط، ولم يكن الفعل يؤذيه تكريماً له وتعظيماً فيه، انتهى.

وجه أيضاً: قال بفتح كذا رواه الحاكم، وصححه عن أبي سعد مرفوعاً:  
«لمر كان الأسياء فلي يتلى أحدهم بالتعب والصل، وكان ذلك أحب إليهم من  
الطعام» بفتح، روى رواية عن أبي سعيد: «أن رجلاً وضع يده على النبي بفتح  
الاحليل، وفيه قال النبي بفتح «إنما جسر الأبياء وصاعف لما السلاء» أو كان  
الذي يسمى بالاحليل حتى يشمله، انتهى.

وسلم منه أن الاختلاء بالفصل لا ينافي شأن النبوة، ومع ذلك لا تعدى  
أن يكون بفتح مضموماً عنه، وقال المداوي في «شرح الشفاء» في حديث عائشة  
«رضي الله عنها»: «كان يغطي ثوبه» فظهره أن الفصل كان يؤذي بدن.

لكن ذكر من سبب، ونبه بعض طرابع «الشفاء»: أنه لم يكن فيه فعل؛  
لأنه نور، ولأن أمهته من المبرقة، ولا عورة فيه، وأكثر من العرق، وعرقه  
الحب، ومن قال: إن فيه فعل، فهو كسر نفعه، ولا يلزم من الثقبية وجود  
الفعل، فقد يكون ملتبساً أو التفتيش لما به من نحو حر في برقعته، أو لما على

(١) بدل المجهود (١٢١، ١٢٢)

(٢) الكونيات المرفوعة (١٢١، ١٢٢)

من فمضى شوك روسع، وقيل: إنه كان في ثوبه فعل، ولا يؤيده، وإنما كان  
سقطه استفذاراً، انتهى.

وفاء: الثوري<sup>(١)</sup> عليه مزار على الرأس، وقتل الحسن وعمره، وقتل  
أحمد بن محمد، قتل القملي وغيره من المزدنيات متحدث، انتهى.

ومما ذكره علي بن أحمد بن علي، ومما كان من التوبة وهو الرأس، لأنه  
كانت محرمات له، انتهى، سكر الثوري، لا ينافي على أنها محرم.

قال القسطلاني<sup>(٢)</sup>: وأما كتاب القملي، أمد، لأنها كانت من دمن مجرم  
من قبل حاله، لأن أم عبد السطك كانت من بني السجستان، وقيل: كانت  
بجدي حاله، عليه السلام، من الرصعة، قال ابن عبد البر: فاني ذلك كان،  
فأنه جرم محرم معه، وقيل: الثوري الإجماع على ذلك، لأنهم أخذوا على  
ذلك من السب أو المزاح، وهو من بعضهم أن لا محرمية بينهما، كما به  
لحافظه من عاظمي من جاز، انتهى، لذلك، انتهى.

وفاء: الحافظ في التفتيح<sup>(٣)</sup>، قد أئتمر هذا على جماعة فقال: ابن  
عبد البر<sup>(٤)</sup>، أظن أم جواد أوسعت رسول الله ﷺ، وأنها أم مسلم، وقيل:  
في عائشة، أو عائشة من الرصعة، فذلك كان أيام عائشة، وإنما من ما  
حور لمصرم أن يناد من محاربه، به سبى سببه إلى محاربه من راحته من  
مصر، قال: إنما استحر رسول الله ﷺ أن على أم جواد وأمد، لأنها كانت  
منه ذات محرم من قبل حاله، لأن أم عبد السطك جلدت من بني  
السجستان.

(١) شرح صحيح مسلم، الثوري (١٩٨/١٩٨).

(٢) زاد المعاد، (١٩٨/١٩٨).

(٣) فتح الباري، (١٩٨/١٩٨).

(٤) ظر: التمهيد، (١٩٨/١٩٨).

ومن طريق موسى بن عبد الأعلى، قال ابن عباس المير، وقال لنا ابن وهب، أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاة، فإذ ذلك كان بشبل حذماء، وبناء من حجرها، وفضل، راسه، قال ابن عبد البر، وأبوهما كان مني محرماً له.

قلت: ثم استدل من عبد البر على ذلك بروايات أبيه عن النخوة بغير محرم، وبسط في ذلك في التمهيد فإن الحفاظ، وحرم أبو تقاسم بن الجوهري والساودي والمهلب فيما حكاه ابن بصل عنه بما قال ابن وهب قال: وقال غيره، إنما كانت حادثة لأبيه، لا حدة عند المطلب، وقال ابن الجوهري: سمعت بعض الحفاظ يقول: كانت أم سليمان تحت أمه بنت وهب أو رسول الله ﷺ من الرضاة.

وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب، ثم قال: وقار غبه: هل كان الذي يؤلف معصوماً، مسلم أمه عن زوجته، فكيف من سرف، ثم قال: ويحتدل أنه يكون ذلك قبل التحريم، ورؤ ما كان بعد التحريم شيئاً بل بعد حدة الزواج.

يزيد عبد الله الأول بأن الخصائص لا تثبت بالاستسنان، وثبتت المعصية مسلم، لكن لأصل عدم الخصوصية، وحواز الاستدانة به هي أفعاله حتى يزوج على الخصوصية دليل، وبالغ الذبطني في البرقة غان من قس المعصية، فقال: هذا كل من رجم أو أم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاة، أو من النسب، وكل من أمت بها حذوة تقضي محرمة، لأن أمهات من النسب، والثلاثي أسمعته معلومات، ليس فيمن أحد من الأصهار لئنه، سوى أم عبد المطلب، وهي مسمى بنت عمرو بن زيد بن ليد بن خراش من عامر بن غنم بن عدي بن النجار، وأم حرام، هي بنت ملحان من حاتم بن زيد بن حرام بن حذاف بن عامر المذكور، فلا تجمع أم حرام ومسمى إلا في عامر من غير حدة، لأنهم، وهذه حذوة لا تثبت بها محرمة.

ثم قال: وإذا نهر هذا فقد است في الصحيح، أنه يفتل كان لا يدخل  
عنى أحد من النساء إلا على أرمعه إلا على أم سليم، فتسل له فقال  
أرحمها، فتل أم هانئ يعني حرة من صحابة، وكان قتل يوم بئر معونة  
قال الحافظ: وروحه انجفع به وبير حديث، نأب أنهما أعتان كانتا في  
دار واحدة، ثم أتت الأميراني على أنه ليس في الحديث ما يدل على الخسرة  
أم حرام، وحل ذلك من مع ولد أبو حاتم أو روح أبو نافع، قال الحافظ:  
هو حصار عوى، لكنه لا يدفع الاستكمال من أمره لشقاء العلالة في نفس  
المراس، وكذا التوم في الحمر، وأحسن الإجابة عندي دعوى الخصومة، ولا  
مرثعة كونها لا تثبت إلا بدليل، لأن الدليل على ذلك واضح، انتهى

وفي الطريقة: قال الترمذي: قد وجدت في بعض كتب الحديث  
أن كانت من روت معاذم النبي ﷺ لأنه يفتل لم يكن لمسل في بيت أختها،  
وبذا أنه يكنى بيه وبها سب، محرم من رحم وصلة، فلا بد أن يكون ذلك من  
جيرة أرماع، وإذا قد علمنا أن النبي ﷺ لم يخطل إلى العذرة ربيعة، فهو  
ذلك أن يكون من قل أنه هد الله فله ذلك عذرة، وكان عبد المصطفى قد  
تارق أنه عاصمه، وتزوج بالعدنة في بني النحر

وأم حرام وأم سلمة من أمهات كذا، من بني النحر، فوفا من جميع  
فذلك من الحرب منهم كعت حرة وصالح، ولقد وحلوا اللحم الغنير من عذراء  
نفس أو ذرا أحاديث أم حرام وأم سلمة، ولم يكن أحد منهم العمة، بقا من  
بعضه عها، وإنما لده العذر بها، وأثبت أن أسر وجه ذلك كذا بعض من  
أنه كاد في سنة من ذلك لمكان العنفة، ولا يتدرج به صحيح في الترمذي  
والله أعلم - أول من رخص للملك، انتهى

(١) صحيح الترمذي ١١٨٩/١٨٩.

(٢) مرقاة المفاتيح ١١٨٩/١٨٩.

فَتَام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرَاءً، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ، وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ:  
فَقُلْتُ: «وَمَا يَضْحَكُكَ؟».....

(فتام رسول الله ﷺ) هكذا هي رواية البخاري، قال المحافظ<sup>(١)</sup> زاد في رواية الميث هي يحيى بن سعيد في الجهاد: «فتام قريباً مني». وفي رواية أبي خلوانة في الجهاد: «فذكنا» ولم يقع في روايته ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور، وقد زاد غيره أنه كان وقت الفالغ، فهي رواية حماد بن زيد. «أن أسبي ﷺ قال يوماً في بيتهاء، ولعلهم من هذا الوجه: «أنا النبي ﷺ، فقال عندنا، وأحمد واس سعد من طريق حماد بن سلمة عن يحيى: «بينا رسول الله ﷺ قائلاً في بيتي»، وأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد عن يحيى «فتام عندها لو قال: «بالتك» انتهى».

وقال أيضاً: التبرئة هي النوم في وسط النهار عند الزوال، وما قاربه من قبل أو بعد، زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (يوماً) أي في يوم كما كانت عادته الشريفة، وليس لفظ «يوماً» في النسخ الهندية، والأولى حذفه، لأنه قد ذكر قبل ذلك.

(ثم استيقظ) من نومه (وهو يضحك) فرحاً وسروراً، ليكون أمتع بقوى بعده متظاهرة أمور الإسلام، فأنما بالجهاد حتى في البحر، والجملة خالية، قاله نقسطلاني.

وقال الناجي<sup>(٢)</sup> ظاهر ذلك أن ضحكه إما كان من شيء رآه في نومه أو تذكره عند يقظه، فسأته أم حرام عن ذلك (قالت: قلت: وما يضحكك) بصم لباء، بكسر الحاء أي أي شيء يبتك على الضحك؟ وقد علمت أن ضحكه وشروره لا يكون إلا من أمر فيه خير لأمنه ﷺ، زاد في رواية حماد بن زيد

(١) - فتح الباري (١/٧٤).

(٢) - المستدرج (٢/٢٠٢).



« يكون شح هذا البحر، بعد ما على الأسيرة، أمر مثل .. »

(يركون شح هذا البحر) وفي رواية أثبتت يركبون. هذا البحر «الأحضر»  
ومر زمان في طرقة يركبون البحر «الأحضر» والشح - شح السائلة والموحدة  
نرحم - ظهير الشيء مكدًا صوره حمداً. وقال الأعطى: «من البحر وظهره»  
وقال الأحمس: شح كل شيء وسعه. وقال أبو غنم في «معليه»: قبل  
ظهوره رطل معصده. وفي قوله: «وارجع أن العراء ما بها ظهير كما دفع  
المتفرج» في طريق أخرى، والعراء أنهم يركبون النسخ التي بحري على  
ظهير. وقد كان حرق النسخ عند إنما يكون في سطحه فلما د رسطه  
والأفلا احتضار في وسط بالركوب

وأما في قوله «الأحضر» فقل الحكماء في معنى هذه الآية أن البحر لا  
محضصة، بل احتمل أن يكون محضصة، لأن البحر يظهر على الشح والندب.  
فإن شح الأحضر فيحصر الشح بالندب. قالوا والله في الأصل لا يكون  
ثم وإنما انعكس الخصر من انعكاس النوا. وما في مناداته إليه. وقال غيره  
أن المدق يقال له النسخ، وقد أطلقوا عليه الخصر، تحدث مما احدثت  
الخصر، كذا في الفتح<sup>(١٩)</sup>

امتنوا على الأسيرة قال الحافظ: كذا في أكثره، ولأبي ذؤاد: «منوت»  
بالرفع، انتهى. أي هم منوت، وإنا على الأول، فذلك التسطاع<sup>(٢٠)</sup> معصوم  
سبح الخصر أي مثل ملوك

وقال الغزالي<sup>(٢١)</sup> إنما حال أو صفه مصدر مخطوف. أي يركبون ركوباً  
مثل الركوب على الأسرة، وفي معجم الصحاح: الأسرة جمع سرير (أو مثل

(١٩) مجمع البحرين ١: ١٠١، ١٠٢.

(٢٠) إرشاد الساري ١: ١٠١، ١٠٢.

(٢١) زاد المعاد ١: ١٠١، ١٠٢.





فدعا لها، ثم وضع رأسه عليه، ثم استيقظ بضحكها، قالت: فقلت يا رسول الله! ما يضحكك؟ قال: الناس من أمني، غرضوا عني عذاه في سبيل الله، فتركنا على الأسيرة، أو مثل المملوك على الأسيرة، قال في الأولى .....

(قلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم)، قال الناجي: هذا يركد ما تقدم من أنها سألت، وتنفعت بالنبي ﷺ أن يجعلها له منهم ثم فهدت من أن سعيهم مغبول، وعملهم سرور، وجهادهم مشكور، فإن حالهم في الآخرة حال رعد ورمضان.

(فدعا لها) وفي النضات أو تجريد أو بض بالمعنى أو من كلام أنس، قاله القاري، ودعا لها رسول الله ﷺ إيمناً فمن شأنه الدعاء من أمته لا سيما بعد يعود إلى صلاح الدين، وفي رواية أخرى طوالة: فقال: اللهم يجعلها منهم، ووقع في رواية حماد بن زيد: فقال: أنت منهم، ولصنم من هذا الوجه فقلت منهم، وفي رواية شعير بن الأسود: فقلت: يا رسول الله أنا منهم؟ قال: أنت منهم، ويجمع بأنه دعا لها فأجيب، فأخبرها جازماً بذلك قاله الحافظ.

(ثم وضع رأسه) الشريف (قيام) مرة أخرى (ثم استيقظ بضحكها) منزل الأولى (قالت: فقلت: يا رسول الله! ما يضحكك؟ قال: الناس من أمني غرضوا) قال ابن عبد البر: وقد رأى الآخرين منكراً على الأسيرة، كما رأى الأولين، ولا نهاية للآخرين إلى قيام الساعة، انتهى. (أعطي عذاه في سبيل الله مملوكاً على الأسيرة، أو مثل المملوك على الأسيرة، كما قال في الأولى) قال الناجي: لم يذكّر في هذا الحديث ركوب البحر، ويحتمل أن يكون غزو هؤلاء في غير البحر، انتهى.

قلت: والمأمر أن مائكة أو يحمي المختصر لعط الحديث، وأشار إليه ضربه كما قال في الأولى، وهو موجود في البحاري<sup>(١)</sup> في الاستبذان برواية إسماعيل عن مالك بهذا لسانه ولعن، وقبه في التلخيص أيضاً يركبون أربع هذا الجرح ملوكاً على الأسره أو من الملوك على الأسرة، قال الحافظ: وفي رواية التلخيص بن نام مائة ففعل مثله، ففعل مثلي قولها فأجابها مثله، وفي رواية حماد بن زيد عند البحاري ففعل ذلك مرتين أو ثلاثة، وكذا في رواية أبي طواله عند أبي عرفة من طريق المدائني عنه.

ونه من طريق إسماعيل بن جعفر عنه فعل مثل ذلك مرتين أخريين، وكل ذلك شاذ، والمحمول من صحيح أسد ما انفرد به روايات لحمود بن أنس ذلك كان مرتين مرة بعد مرة، وأما قول في الأولى: أثبت بهم، وفي الثانية: ألبس بهم، وبزيه ما في رواية عمير بن الأوس، قال في الأولى: يفرزون هذا البحر. وفي الثانية: يوزون مدينة فبصر، انتهى.

وقال أيضاً: طاهر قوله: ففعل مثله، أن المفرقة الثانية يركبون البحر أيضاً، لكن رواية حماد بن زيد على أن الثانية إنما غزت في البحر لثوبه يوزون مدينة فبصر، وقد حكى ابن التين أن الثانية وردت في جزء البحر ما أفرد، وعلى هذا يحتاج إلى حمل المثلية في الخبر على معظم ما اشتركت فيه الطائفة الثانية لا خصوص يركب البحر، ويحتمل أن يكون بعض العسكر الذي غزا مدينة فبصر كسرا البحر إليها، وعنى تقدير أن يكون العراد ما حكى ابن التين فكون الأولى مع كونها في البحر مقبلة بقصد مدينة فبصر، وإلا فقد غرروا قول ذلك لغيره مراراً.

قال الفريسي: الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة، والثانية في

قَالَ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَقَالَ:  
«أَنْتَ مِنْ لَأْوَلِيَّاهُ» .....

أول من غزا البحر من التابعين. قال الحافظ. بل كان في كل منهم من  
أخريين، لكن معظم الأولى من الصحابة، والثانية بالمكسر، انتهى

قلت: وما قول الحافظ في أول هذا الكلام. فظاهر قوله: فقال مثله،  
يشير في الروايات المسجلة التي رويت هذا اللفظ، ولا شك أيضاً أن أكثر  
الروايات هكذا بلغت: فقال منها: أي بالإجماع، لكن رواية البخاري في  
الاستبذان صريحة في ركوب الطائفة الثانية أيضاً للبحر، فلا أوزي كيف ذكره  
الحافظ في شرح هذا الحديث، وقد وقع التصريح بذلك أيضاً في رواية  
أخرجها ابن عبد البر من طريق محمد بن حبان عن أنس عن أم حرام. قال:  
«لهم جعلها لهم. ثم نام فانسقط وهو يضحك، فقلت: من تضحك؟ فقال:  
عمر بن شريك من أمتي يزعمون طهر البحر، فكان الثوري في البخاري من  
أطرح المذكورة: فقال مثل ذلك، فأنه المرفأني»<sup>(١)</sup>.

(قالت) أم حرام (فقلت) في الثانية أيضاً (يا رسول الله ادع الله) مرة أخرى  
(أن يجعلني منهم) حرصاً منها على أن تترك أحر الغزوة، «سكون لها فضيلة  
الطائفتين (قال) **يَعْنِي** (أنت من الأولى) أراد في رواية الثوري عن أبي حنيفة:  
«ولست من الآخرين». وفي رواية عمر بن الأسود في الثانية: فقذرت:  
يا رسول الله أنت منهم؟ قال: لا».

فان عياض والقرطبي والثوري<sup>(٢)</sup>. في السباق وليس غلو أن رواية الثانية  
غير رواية الأولى، وأن في كل نومة عرضت طائفة من الغزاة، وأما قول أم  
حرام ادع الله أن يجعلني منهم في الثانية، فنظها أن الثانية تساوي الأولى في

(١) مخرج المرفأني (١٢/٣١)

(٢) انظر: مخرج صحيح مسلم المبرور: ٧١/١٥٨/١٦٣.

والله عز وجل وأخبرني عن ذلك معاوية . . . . .  
 . . . . .  
 المستمرة، فسألت نبيها ليعاف لها الآخر، لا أنها سكنت في إجابة دعاء  
 التي بيّنتها في المرة الأولى.

وفي جزئه بذلك قال الباجي<sup>(١٦)</sup>: قاله بيّنت إعلاماً لها بأنها لا تشهد عروة  
 الطائفة الثانية، وإمّا يبين لها أن ذلك لموت بتعذر، ويجمع من لحاق الطائفة  
 الثانية، أو نائم يسمع من حضور ذلك مع بقاء حياتها، ويحتمل أن يكون شيخ  
 أوحى إليه وأعلم ذلك أنه غير أنه أظهر إليها من ذلك ما أظهر، ولم يظهر لها  
 أنها تموت قبل عور الطائفة الثانية ويحتمل أن يكون لم يوح إليه بأكثر مما  
 أظهر إليها، انتهى.

(قال أسد - روى الله عنه - أفرقت أو حرام (البحر) مفعول (في زمان  
 معاوية بن أبي سفيان) أي زمن يماره على الشام).

قال الباجي<sup>(١٧)</sup>: أهل السير يقولون، إن عروة معاوية هذه كانت في زمان  
 عثمان بن عفان، قال خليفه بن الحياض عن ابن الكلبي: إن هذه تغزاة لمعاوية  
 كانت في ثمان وعشرين، روى البربر بن بكير: ركب معاوية البحر غزوا  
 بالبحرين في خلافة عثمان، ورواية أهل السير لا يعتمد عليها أهل الحديث،  
 وحدهم قوله: ثم زعم معاوية يقتضي وقت إمارته وخلافته، وهو لا يظهر  
 ورواية أشبه الحاشية أصح، ولو صح ما يؤوله أهل السير لجاز أن يرد بشواهده  
 في زمن معاوية أي في وقت ولايته على الشام، انتهى.

وقال النووي<sup>(١٨)</sup>: قال، القدسي: قال أكثر أهل السير والأخبار إن ذلك  
 كان في خلافة عثمان، ومعنى قوله: في زمان معاوية في زمان غزوه في البحر،

(١٦) «المنهاج» (٢/١١٣).

(١٧) «المنهاج» (٢/١١٤).

(١٨) «مراجع صحيح مسلم» (١/١٥٩).

١٠ أيام خلافة، وقيل: بل كان ذلك في زمان خلافة، قال وهو أشهر في دلالة قوله. في زمانه انتهى.

قال القسطلاني: ركبت مع روجه في أول غزوة كانت إلى الروم مع معاوية زمن عثمان بن عفان سنة ثمان وعشرين، وهذا قول أكثر أهل السير، قال البخاري ومسلم: في زمان معاوية انتهى. قال الزرناني<sup>(١)</sup>: قال الليثي وعياض: هو الأشهر.

وقال المحافظ<sup>(٢)</sup> وفي رواية الليث: فخرجت مع روجه عبادة بن الصامت غازياً ثوراً ما ركب المسلمون البحر مع معاوية. وفي رواية حماد: فخرج به عبادة فخرج بها إلى القرو. وفي رواية أبي طوبة: قد وحت عبادة، فركبت البحر مع بنت قريظة أي روجه معاوية، وكان ذلك في سنة ثمان وعشرين في خلافة عثمان - رضي الله عنه - ومعاوية يومئذ أمير الشام.

ومما هو سياق الخبر برمه أن ذلك كان في خلافة، وليس كذلك، وقد اعتز بقدره بعض الناس فوجهه. فإذ القصة إلى وقت في حق أول من يعزو في البحر، وقد عسر رضي الله عنه - انتهى عن ركوب البحر، فلما وأي عثمان مثله معاوية في الغزو، فأذن له ويكفي في ثوبه عليه التصريح في الصحيح: بأن ذلك كان أول ما غزا المسلمون في البحر. وقد قرأ أبو جعفر الطوسي من طريق حازم بن عثمان قال: أول من غزا البحر معاوية أي زمان عثمان، وكان استأذن - عمر رضي الله عنه - قبله فأذن له، فلم يكن عثمان حسي قد له، وكان لا يفتحب أحد، بل من اختار الغزو فيه سائغاً فأعته

(١) شرح الزرناني (٢٢/٢٢٠)

(٢) فتح الباري: (٧٨/٩٩)

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...

... من ...





ثلاثة أيام، وجزم ابن عبد البر بأنها حين غرحت من البحر إلى جزيرة قبرس  
وسمى إليها دابتها، فصرعها.

وأخرج الطبري من طريق الواهلي أن معاوية صالحهم بعد فتحها على  
سبعة آلاف دينار في كل سنة، فلما أرادوا الخروج منها فريت لأمر حرام فابة  
لتركها، فسقطت فماتت، فدفنها هناك، يسبقون به، ويقولون: قبر المرأة  
الصالحة، فعلى هذا فعل مراد هشام بن عمار بقوله: رأيت قبرها بالساحل أي  
ساحل جزيرة قبرس، فكأنه توجه إلى قبرس لما غزاها التميمية في خلافته.

ويجمع بأنهم لما وصلوا إلى الجزيرة ما دلت المقاتلة، وتأنخت الصعاع  
كالنساء، فلما غلب المسلمون وصالحوهم. طلعت أم حرام من السفينة فاصدة  
البند: لنراها ونعود راجعة للشام، فوقعت حينئذ، ويحصل قول حماد بن زيد  
في روايته: «سما رجعت» وقول أبي صالة: فلما فطنت أي: أرادت الرجوع،  
وكذلك قول الكلبي في روايته: «فأما المرأة» من غروهم، أي: أرادوا  
الاعتصام، ثم وقعت على شيء يزيل به الإشكال من أصله.

وهو ما أخرسه عبد الرزاق عن معمر بن زيد عن أسلم عن عطاء بن يسار  
أن امرأة حديثه قالت: «إني رسول الله ﷺ تم استيقظ وهو يضحك، فقلت:  
تضحك مني يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن من قوم من أمتي يخرجون غزاة  
في البحر، مثلهم كمثل العنوك على الأسرة، ثم قام ثم استيقظ، فقال مثل  
ذلك سواء، لكن فاني» فخرجون قلبه غانمهم، مغفورا لهم، قالت: فادع الله  
أن يجعلني منهم، فدع الله، فدع عطاء. فأرأيتها في غزاة غزاها الله ناز بن  
الزبير إلى أرض الروم، فماتت بأرض الروم، وهذا إسناد على شرط الصحيح.

وقد أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> من طريق هشام بن يوسف عن معمر فقال في

(١) مسند أبي داود (٢: ٢٩٢).

روايته: عن عطاء بن يسار عن الربيعاء أخت أم سليم، وأخرجها ابن وهب عن حمير بن مسيرة عن زيد بن أسلم، فقال في روايته: عن أم حرام. وكذا قال حمير بن مسيرة عن زيد بن أسلم، والذي يظهر في أن قول من قال في حديث عطاء بن يسار هذا: عن أم حرام وهم، وإنما هي لربيعةاء، ونسبت أم سليم، وإن كان يقال لها أيضاً: الربيعةاء، لأن أم سليم لم تنسب بأرض الروم، ولعلها أختها أم عبد الله بن عبداد، فقد ذكرها ابن سعد في الصحفيات، وقال: إنها أسلمت، وبايعت، ولم أقف على شيء من خبرها إلا ما ذكره ابن سعد.

فيحتمل أن تكون هي صاحبة النصبة التي ذكرها عطاء بن يسار، ونكون تأخرت حتى أدركها عطاء، وقضتها مغايرة بنفسه أم حرام من أوجه: الأول: أن في حديث أم حرام أنه يفتخر قسماً بما كانت تغلي رأسه، وفي حديث الأخرى أنها كانت تمسح برأسها، الثاني: ظاهر رواية أم حرام أن العروة الثانية تعود في البر، ظاهر رواية الأخرى أنها تعود في البحر.

الثالث: أن في رواية أم حرام أنها من أهل للفرقة الأولى. وفي رواية الأخرى أنها من أهل الفرقة الثانية، الرابع: أن في حديث أم حرام أن أمير لغزة كان معاوية. وفي رواية الأخرى أن أمرها كان المنصور بن المنصور.

الخامس: أن عطاء بن يسار ذكر أنها حدثته، وهو بصغير من إدراك أم حرام، وعن أن يفرق في سنة ستاد وعشرين، بل وفي سنة ثلاث وثلاثين، لأن مولده على ما جرم به عمرو بن علي وغيره كان منه تسع سنوات، وعلى هذا فقد معدت القصة لأم حرام، ولاختها أم عبد الله، ففعل إحداهما دفعت بساحل قبرين، والأخرى بساحل حمص، ولم أر من قرر ذلك، والله أعلم على حزيل نعمه، انتهى.

قلت: وما ذكر من الوجه الثاني من وجوه الفرق مشكل لما تقدم من التصريح في نص أم حرام أيضاً أن الطائفة ثمانية أيضاً تغزو في البحر، قال

حائضاً<sup>(١٧)</sup> وفي الحديث جواز ركوب البحر المالح للفرج، وكان عمر - رضي الله عنه - منع منه، ثم أدناه عثمان، قال أبو بكر بن العربي: ثم منع منه عمر بن عبد العزيز، ثم أدناه فيه من بعده، واستقر الأمر به، ونشئ عن عمر أنه منع بيع عن ركوب نغير الحج والعمرة وأما ذلك، ونقل أبو عبد الله أنه يحل ركوبه عند احتجاجة ثيابي، وذكره مالك وكتبه النساء مطلق البحر ثم يخشى من إغلاطين على ميراث الرجاء فيه، إلا ينصرف الاحتياط من ذلك، ومن احتجاجة ذلك بالنظر في الصغار، «أما الكبار التي يمكن فيها من الاستئثار بأماكن يخطئون فلا حرج فيه، انتهى».

قال من عبد الله في «المعتمد»<sup>(١٨)</sup>: في الحديث إباحة ركوب البحر للفساد، وإذا كان مالك يكره للمرأة الحج في البحر، فهو للجهاد كذلك أكثره. ونقل بعض أصحابنا من أهل البصرة، أنه كره مالك ذلك لأن النساء بالحجاز صنف، والنساء لا يفلتون على الاستئثار عند الحاجة، لصيقها وثقل حم ثيابها فيها، وذكر الطبري في العمدة أن مكة على البحر مديونة، فقد كره ذلك مالك، أما أسنن الكبار نحر من أهل البصرة فليس بذلك بأس، انتهى.

وقال أيضاً: فيه ركوب البحر، وإذا ركب ملحياً فهو للحج «المعتمد» أو لا، وذكر مالك أنه عمر بن الخطاب كان سمع ثياب من ركوبه، فلم يركبه أسد فول حياته، فقد مات استأذن معاوية عثمان في ركوبه، فادله، فلي يركب حتى كان أيام عمر بن عبد العزيز، منع الناس عنه، ثم ركب بعده بن الأثر، وهذا ربما كان من الصوفيين في الصحراء، وظنفت الشب، وأما هي إذا، المبرصة فلا، والنساء قد أباحت ركوبه لمعتمد، وهو الإحياء، وفيها الأسرة، فركوبه للحج أولى مما ساء، انتهى.

(١٧) انظر مع الأثر (١٧: ١٧٧).

(١٨) (١: ٢٢٢).

وقال السنوي في معناسكه<sup>(١)</sup> : أما ركوب البحر ، فإن كان اغتالب منه سلامة واحد ، أي النجح ، وإذا فلا ، فإن امن حبر في الشرحه : أي : وبحرم سواء أغلب للهلاك أم اسوى الأمران ، وانصره لهما بوقت الركوب ، ولا فرق جلت بين سفر النجح وغيره ، ولم يجب فوراً كالهجرة فيها يظهر ، وفي سفر الكرو وحيان ، والذي يشع نرجيع الحرمة أيضاً انتهى .

وفي الحديث منبه لأمر المؤمنين معاونة رضي الله عنه - إذ كان أمير الطائفة الأولى التي ركبت نبح البحر ، وتولده يزيد أيضاً إذ كان أمير الطائفة الثانية ، وهو مشكل لما شهور من سوء أحواله ، ويريد الإشكال ما أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> في «باب ما قيل في قتال الروم» من حديث أم حبرم تلقت أنها سمعت النبي ﷺ يقول : «أول جيش من أمتي يغزو البحر فله أوجوا» قالت : أم حبرم : قلت : يا رسول الله أما قبهم؟ قال : أنت قبهم ، ثم قال النبي ﷺ : «أول جيش من أمتي يغزون مدينة تبصر محصور لهم» قلت : أنا قبهم يا رسول الله؟ قال : لا ، وعلم منه أن النبي ﷺ كان يعرف أسماء هذه الطائفة أيضاً ، فيعرف كون يزيد أيضاً قبهم .

قال المصنف : في هذا الحديث منقبة لمعاونة - رضي الله عنه - لأنه أول من غزا البحر ، ومنقبة تولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة تبصر ، وهذه ابن كثير وابن المصير بما حاصله أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج دليل خاص إذا لا يحتل أهل العلم أن قوله ﷺ : «مغفور لهم» مشروط بأن يكونوا من أهل المدينة حتى لم أره واحد ممن عراها بعد ذلك ثم بدخل في ذلك العموم أيضاً ، قال غي أن المراد مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم ، وأما قول ابن السكيت يحتل أن يكون لم يحضر مع الجيش فمردود ، إلا

(١) (ص ٩٨).

(٢) (٢٩٠٤) صحيح البخاري (١٠٠٦).

أن يرد، ثم يهش انشال ويمكن، فإنه كان أحد ذلك الجيش لا لثناؤهم

بجزء من حصصهم أن العراء بمنتهى فيحصر المسلمين التي كان على يوم غار  
التي في ذلك المكان، وهي حصص، وكانت دار مملكتهم إذ ذلك، وهذا مدع  
بأن في الحديث أنه الذين يلقون البحر قبل ذلك، وأن أم حرام فيهم، ثم حصص  
كانت قد ضحت قبل الغزو الذي كان، منها أم حرام، قال الحافظ، ويثبت  
هروذ يريد المدفون، هي من الناس، فجميع من الهجرة، وفيه شاء العراء مات،  
أبو أنس الأحمري، فأوصى أن يدفن عند باب السططية، وأن يعفى فيه،  
فقال في ذلك، ثبت: إن الروم بعد ذلك يستوفون، في أنس

وقام مولانا الله، وثبت أنه من أبحاث البخاري<sup>(١)</sup> إن قوله معصوم  
يوم مصلحت به بعض الناس في جهادهم، لأنه كان من حمله ضد الحياة  
الثاني، بل كان، وأسمهم يؤمنون على ما يشهد به التاريخ، وأصحح أنه لا  
يصل، بهذا الحديث إلا قوله معصوم، ما تقدم من شبه على هذا القول، لأن  
الجهاد من الكفار، وهذا الغضب لإزالة آثار التورث السابقة عليها، لا  
لوضع حد لها، مع ما كان مع هذا الكلام فإنه لا يجوز أن يجرى يوم القيامة بل  
على معناه، وليس فلسفي، بل أعده مقصود فهو أنه تعالى فيها ارتقاء من الخسائر  
بعد هذه المعركة من قتل الحسين، رضي الله عنه، وبجرب الأمة والاحداث  
على شرب الخمر، إلى شاء عفا عنه وإن شاء عذبه، كما هو مفقود في حق سائر  
الأمم، على أن الأحداث الجارية في شأن من استنبت بالعبودية الطاهرة،  
والمنجدة في تحريم، والامتناع للفساد، التي الخصائص عند العصور، هو فرض  
سيرة جميع الشعوب، انتهى

وقال في هذا<sup>(٢)</sup> يجمع أن يكون الجواب في سائر الله وليس سر،

(١) انظر لامية الحديث، ١/١٠٦ (١٨٦)

(٢) انظر التمهيد، ١/٢٢٠ و ٢٢١

ومريباً من السوءاء في الفصل، سنلبي هذا الحديث لأن أم حرام لم تقتل، وإنما ماتت من صرع دانتها. وإنما قلنا: قريباً من السوءاء لاختلاف الناس في ذلك، فمن أهل العلم من جعل الميت في سبيل الله - والمقتول سواء - واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرِيدُونَ أَنِ يُكْفِّرُوا عَنْهُمْ يُكْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ هُتِلُوا﴾<sup>(١)</sup> الآية، ويقولون: نعماني. ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُجَاهِدًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. ويقول النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عتيك: «من خرج من بيته مجاهداً في سبيل الله فقتل عن ذنبه: فمات أو لدغته حية، فمات أو مات حتف أنفه، فقد وقع أجره على الله».

قال أبو عمر<sup>(٣)</sup>: وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه سئل أي الجهاد أفضل؟ فقال: من أهرق دمه، وعقر جواده، ولم يخصر رأساً عن غيره. وروى عن عامر بن سعد: «أن رجلاً جاء برسول الله ﷺ حلياً، فقال حين انتهى إلى الصف: اللهم أني أفضل ما تؤني عبادك الصالحين، فلما قضى رسول الله ﷺ قال: من المستكمل أنفاً؟ قال: أما ما رسول الله، قال: «إذاً بعقر جوادك، وتشهد في سبيل الله»، فإذا كان من عقر جواده وأهرق دمه، أفضل الشهداء، علم أنه من لم يكن بشئ الصف فهو مفضول.

واحتج بذلك قوم، فقالوا: شهيد البر أفضل - وقال الآخرون: شهيد البحر أفضل - والغزو في البحر أفضل - واحتجوا بحديث منقطع عن النبي ﷺ قال: «من لم يترك الغزو معي فليجز في البحر، فإن غزاه في البحر أفضل من غزوين في البر، وإن شهيد البحر أجور شهيد البر، وإن أفضل الشهداء عند الله يوم القيامة أصحاب الوكوف، قالوا: يا رسول الله وما أصحاب الوكوف؟ قال: قوم تكفأ بهم مراكزهم في سبيل الله».

(١) سورة الحج، الآية ٥٨.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٠.

(٣) فتاوى، ١/٢٢٦.



نُكْرِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَنْ يَكُنِيَ لَأَحَدٍ مَا أَصْلَحَهُمْ غَنِيَّةٌ، وَلَا يَجِدُونَ مَا يَتَحَمَّلُونَ عَلَيْهِ. فَيُخْرَجُونَ وَيُشَقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْلُقُوا بَعْدِي، فَوَدِدْتُ أَنِّي أَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلَ، ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلَ، ثُمَّ أَحْيَا فَأَقْتُلَ».

أخرجه البخاري في ٥٦ - كتاب الجهاد، ١١٩ - باب المحافل والجماعات

ومسلم في ٣٣ - كتاب لإمارة، ٢٨ - باب، وقيل الجهاد والعروج في سبيل الله، حديث ١٠٣ و ١٠٤.

اتخرج (صحة سرية (في سبيل الله) أي الجهاد (ولكن) وفي المصيرية: «ولكن» - (لا أحد) من المراكب (ما أصلهم عليه) وفي رواية لسعاري: «لكن» لا أحد حسنة ولا أحد ما أصلهم عليه والحملة بالفتح. الإبل الكار التي يحمل منها (ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون) معي لمخرجهم عن أسباب السفر: (ويشق عليهم أن يتخلقوا بعدي). وفي رواية مسام: «لكن لا أحد سعة فأصلهم»، ولا يجدون سعة فيشعوب، ولا تطيب أنفسهم أن يفعلوا بعدي. وفي رواية أبي ربيعة عند مسلم نحوه.

ورواه الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري: وفيه: «وقد خرجت ما بني أحد به خير إلا انقلب معي» وذلك يشق شقي وعليهم: «وقع في رواية أبي صالح من التريادة». «ويشق علي أن يتخلقوا عني»، وقد خرج النبي ﷺ في بعض المغازي، واتخذه عنه امصار إليهم، وكان ذلك حيث جعت مصلحة حروجه عنهم، براعاة حالهم، كما في «الفتح».

أفودت، كسر نون الألف وسكون الثانية المعتمدين أي تمت، وتقدم برواية الأخرج عن أبي هريرة: «الذي نفسي بيده نوددت» (أنني أقاتل في سبيل الله فأقتل، ثم أحيا فأقتل، ثم أحيا فأقتل) تقدم الكلام عليه في باب الشهداء في سبيل الله، فإن الحفاظ<sup>(١)</sup>: النكتة في إيراد هذه الجملة عقب ثلاث

(١) فتح الباري (١/٦٧).



٩٨٨/١١ - **وحدثني عن مالك**، عن **حبي بن سعيد** قال:

.....

يراده سبية الخارعين في الجهاد عن مرافقه لهم، وكأنه قال: الرجل الذي  
يسبون له من الفصل ما أتمنى لأجته، أني أقتل مراراً، فمهما فلتكم من  
مراقبتي والمفود عني من الفصل، تحصل لكم منه أو فرقته من فصل الجهاد،  
فراعى خواص الصحيح انتهى

٩٨٨/١٢ - **مالك**، عن **حبي بن سعيد** الأنصاري، قال ابن عبد البر:

هذا الحديث لا أحفظه ولا أعرفه إلا عند أهل السير، فهو عندهم مشهور  
معروف، كذا في "التبوير"<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ في "الإصابة": وقد ذكره ابن إسحاق عن محمد بن عبد الله بن  
عبد الرحمن بن أبي حصصة الحارثي، وفي "الصحيح" من حديث أبي ما  
يتقدم له، انتهى.

قلت: وقد أخرجه الحاكم في "المستدرک"<sup>(٢)</sup> بسند إلى خارجة بن زيد بن  
ثابت عن أبيه كذا سباني من نسخة. وقال صحيح الإسناد، ولم يخرجه، ثم  
ذكر من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حصصة  
عن ابنه، فأحال على الأول.

(قال: لما كان يوم أحد) مصم: نهيرة والنعا، وبالدال المهملة مذكور  
منصرف، ومجمل: يجوز ما يشي على نوع الشقة فيمنع، ونيس بقرى، جبل  
بالمدينة على أقل من فرسخ منها، لأن بين قوله وبين ما به استوفى ما  
الفتح مجمل وأربعة أساع ميل تريد بيراً، فله الزواني<sup>(٣)</sup>.

(١) تبوير الموات: ٣٨٩.

(٢) (٣) (٢) وأمر "لاستدرك": (١) (٢٨٩).

(٣) شرح الزواني: (٣) (٢٨٩).

وفي «الخمس»<sup>(١)</sup>: سمي بذلك لتوحيده وانقطاعه عن جبال آخر هناك، ويقال له: ذو عييل، قيل: وفيه قبر هارون - عليه السلام - وكانت عنده الواقعة المشهورة يوم السبت في شوال سنة ثلاث بالانفاق، كذا في «المواهب»، وشذ من قال: سنة أربع، انتهى. قال ابن إسحاق: لإحدى عشرة ليلة خلت منه، وقيل: لسبع ليال، وقيل: ثمان، وقيل: تسع، وقيل: في نصفه، انتهى.

وقصتها على ما في «المصحيح»<sup>(٢)</sup> في السنة الثالثة: كانت غزاة أحد لسامح شوك، وذلك أنهم ثما وجموا من بدر إلى مكة جمعوا ربيع غير أبي سفيان، وخيروا به الجيش، واستنصروا به الأعراب، فكتب العباس بن عبد المطلب إلى النبي ﷺ، فخرجوا في ثلاثة آلاف، فيهم سبع مائة دراع ومائتا فارس وثلاثة آلاف بعير، وكان الظعن خمس عشرة. ونزلوا ذا الحليفة، فأقاموا يوم الأربعاء والخميس، فصلى النبي ﷺ يوم الجمعة، فحشم، وليس لأمنه، وأظهر الدرع وحزم بمنطقة من أدم، وتقلد السيف، وألقى الثرس في ظهره، وركب فرسه، وتقلد نفوس، وأخذ قناة بيده، وفي المسلمين مائة دراع، ويات بالسمين، فصلى الصبح، وانخرط ابن أبي في ثلاثمائة، وكان رآيه أن لا يخرج من المدينة، فقال: عصاني، وأعد الولدان.

وجعل على جبل قناة خمسين رماة، وكان على مبعنة المشركين خالد بن الوليد، وعلى مبصرهم عكرمة بن أبي جهل، وأول من أثنى انتحرب أبو عامر الراهب في خمسين، فشد المسلمون، فانهزم المشركون، وسألهم بدعوة بالويل، وتبعهم المسلمون، فلما رأى الرماة العسرة، والانتهاج تحارزوا، وعصوا ما أمروا به، فانقلب الأمر، وانهزموا وبقي معه ﷺ نفر من الصحابة وأصيب رابعته، وقتل الوحشي حمزة - رضي الله عنه - وجميع من قتل مبعون

(١) تاريخ الخميس (٢٩١/١).

(٢) مجمع بحار الأنوار (٢٦١/٥).

من المهاجرين والأنصار، وقتل من المشركين الثمان وعشرون. وروى أن عدوية - وهي أمه - أمرت بحرق الأتجار في الأحواض، فحرق على قبور الشهداء، فأخرجوا كلهم يومئذ انتهى.

وفي «التحجير»<sup>(١)</sup> عن «المداخيل»: قيل: كان سبب الهزيمة أن ابن حمية الحارثي قتل مصعب بن عمير، وكان مصعب إذا نسي لأمنه يشبه النبي ﷺ، فلما قتله ظنه رسول الله ﷺ، فرجع إلى نريش، وقال: قد قتلتم محمداً، فارتدوا جميعاً، وصاح إبليس من الغفة فل محمد ﷺ، فلما سمع المسلمون ذلك، وهم متفرقون كانت الهزيمة، ثم بواحد.

واستجاب أن السبب محالفة الرواء لأسر النبي ﷺ، والأصل في ذلك مع إرادة الله ما اتفق بشر من أخذ أعداء، عند خراج<sup>(٢)</sup> الترمذي والسنن عن علي أن حمران بن عبد الله أسلم - مبط - فقال: خيرهم في أسارى بدر القتل، والقتل على أن يقتل منهم في الغنائم مثليهم، فقتلوا الأعداء ويقتل من مثليهم. قال الترمذي: حديث حسن، وذكر غيره أنه لو أهدى يحميه.

ورفع عند مسلم من طريق ابن عباس عن عمر في قصة بدر قال: فلما كان يوم أحد قتل منهم سبعون. ومروا أي مضيق، وأطلق ذلك باعتبار الفرق، والواقع بينهم أنهم صاروا ثلاث مئة، فرقة استمرروا في الهزيمة إلى قرب المدينة، فما رجعوا حتى انقضت القتال، وهم قتل، وهم الذين ترك فيهم حينئذ أي قتلوا، وكنتم يومئذ لئلا لئلا<sup>(٣)</sup> الآية، فزنتهم صاروا حيدري لما سمعوا أن النبي ﷺ قتل، فصار غابة الواحد أن سبب عن نفسه، وسبب في

(١) (٢٢٩١)

(٢) أخرجه الترمذي (١٥٦٧)، والسنن في التكرار (١١٦/٨).

(٣) موزة آل عمران الآية ١٥٥.



المادة ١٠٠ - (١) لا يجوز للسلطة القضائية أن تتدخل في الشؤون التي هي من اختصاص السلطة التنفيذية أو التشريعية ولا العكس.

[illegible]

فقال الزرقاني هو محمد بن سلمة وسامي مرزاة الحائك عن زاهد مر  
 ثابت قال: سمعت رسول الله ﷺ يوم أحد يقضب سعد بن الربيع فلعنه ثلاث مرات  
 لثلاثه منحه فبيرو او دعه واحده قاله الزرقاني<sup>١٩</sup> (يقطوف) أي يهين من  
 فني جمع قنبر، مثل الباحي<sup>٢٠</sup> وذهبه بن القنبر يقضب سعد بن الربيع لأمر  
 يظهر أن من فقد من تلك الوقت، وبني مثل تلك الحال انه قبل أو بعد  
 الإخراج قاصر إلى ذاته حيث يرى أنه يخاص به

وراد الثواب في عبادتي في الضميمة ما سجد من المربع مرة بعد أخرى، قسم  
سجدة حتى قال: «يا رسول الله يفرق إرسلي أدبك فأخذه بصوت معصوف»

(غالباً لا يسعد من البيع) وتقام واعداً على الأخص من كثرة الخروج بسوء  
 معنى المصروف (ما شئت) غلب له الرخا: بمعنى (بليت رسول الله) لا تب خيولاً  
 بعد أني صعباً (أرسل) أو (أفطر) في الإحاطة، أنه في الأموات.

زروی احادیث<sup>(۳۵)</sup> خبر دہے ہیں انابت قال: بعضی رسول اللہ ﷺ دیرم احباب  
قطعات سعد بن الربیع، رافان بن ابراہیم، ابنہ مہاجرہ بن الاسلام، واپس اللہ فضل  
تاک رسول اللہ ﷺ کہتے تھے کہ<sup>(۳۶)</sup> قال: فجمعنا صفوف بين القليل، فأضاه وجر  
ان حد ووقف۔ وہ سمعوا حمزة عاقل طعنہ برسرہ وجرہ سے ہر مہر بہم۔

$$(12.18) \quad \rho_{\text{max}} = 1 + \frac{1}{2} \frac{1}{\rho_{\text{min}}} \quad (12.18)$$

(٤٧) : ١٨٠

$$L(\mathbf{y}) = \frac{1}{2} \mathbf{y}^T \mathbf{L} \mathbf{y} - \mathbf{y}^T \mathbf{b} + \frac{1}{2} \mathbf{b}^T \mathbf{L}^{-1} \mathbf{b} \quad (1)$$

قال: سأذهب إليه فمراء في الإسلام، أحسنه أني قد صنعت الحسن  
عسره ففعلت ما من به اعتلت ساعلي، .....  
.....

فقلت له: يا سعد إن رسول الله يفرى علمك السلام، ويقول لك: أحسنه  
خير نجت قال: علي رسول الله وعليك السلام، قل له: يا رسول الله أحسن  
أحد ربح الجنة، وعلى نعمي الأسماء: لا عذر لك عند الله أن تخلص إلى  
رسول الله يفرى، وديكم مفر بطرفه، قال: ولما كنت معه، هذا حديث صحيح  
أؤيد ولم يحره.

قال: سعد بن الربيع، فأنشأ إليه (يا سعد) فقال: سي السلام أراة الوافدي  
رعي: أحرار الله عبد غير ما جرى بينا عن الله، وكل لنا إلى لاجد ربح  
نعتد، ولطف الحزم بداره محمد بن اسمعيل فقال سعد: أفر رسول الله يفرى  
أي في الأموات، وأحرار السلام، وكل لنا: يقول سعد: جبرك الله عندي وعن  
جميع الأمة خير، (أحسره أني قد طعنته) جاء المحفوظ المسكوك أنشأ:  
والأمر والذبح أني (أحسره طعة) هذه الزمخ الذي راء في شرعي<sup>(١)</sup> إيد: رعي  
حديث زيد بن أسد: فوجد جرحاً في القلي، وقد سحره خربة ما من طعة  
ربح ومدة سبع بومة سيم، ولا تنافي كما هو ظاهر، قاله أبو داود<sup>(٢)</sup>

قال: (يا حي)<sup>(٣)</sup> أفر أن يخبر بنا جرى عليه من عند الفخذ ورماد  
بشماله، أي ذلك إعلام بقوت لقائه، ونعله قصد ما أتت من دعاء ترحمة عليه  
واستغفار، وضاع عنه (وأنني قد اقتلت) مرة المحفوظ استكمل على ما صدق  
سأب: (أحسره) والمحفوظ العذاب على ما نوحى به سبحانه في (أحسره).  
فالتفسير أني سطره طعة (أحسره) أخرج جميع مفضل، يعني أن السهام  
والرمح دعت في (أحسره) التي إذا أصابته أخرج حدة طعة المصنف.

(١) قد في لأصل المصنف، سارحاً كما في شرح الترمذي على (٢١) (١٢١٢).

(٢) (١٢١٢) (١٢١٢)

(٣) (أحسره) (٢١) (٢١)







ورجل بين الأنصار .....

رسول الله ﷺ يوم بدر «قوموا إلى جبه عرضها السموات والأرض»، قال  
عمير بن الحمام الأنصاري: يا رسول الله عرضها السموات والأرض؛ يخ  
يخ، لا والله يا رسول الله لا بد أن أكون من أهلها. قال: «هاتك من أهلها»  
الحديث بهذا اللفظ، ثم قال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه  
واحد من أئمة علم بأطول من المستدرک كما عرفت.

(ورجل من الأنصار) قال الزرقاني: هو عمير بن الحمام الخزرجي، وقال  
الناجني: ذكر أهل السير أن ذلك الرجل هو عمير بن الحمام الأنصاري  
الأسلمي، وقال البيهقي في التنوير: هو عمير بن الحمام، كما في حديث  
أنس، وذكره ابن إسحاق وغيره، انتهى.

ولا شك أن الوارد في حديث أنس هو عمير المذكور، كما سبق  
التصريح بذلك في رواية مسلم والحاكم، لكن أخرج البخاري برواية جابر بن  
عبد الله قال: قال رجل لربي ﷺ يوم أحد: رأيت إن قتلت، فأبى أنا؟ قال:  
«في الجنة»، فألقى نمرات في يده، ثم قاتل حتى قتل.

قال الحافظ<sup>(١)</sup> لم أقف على اسمه، وزعم ابن بشكوان أنه عمير بن  
لحماء، وهو بضم الهمزة وخفة الميم، وسبقه إلى ذلك الخطيب، واحتج بما  
أخرجه مسلم من حديث أنس، لكن وقع التصريح في حديث أنس أن ذلك كان  
يوم بدر، والقصة التي في حديث جابر وقع التصريح فيه أنها كانت يوم أحد،  
فالذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لرجلين، انتهى.

وقال في الإصالة<sup>(٢)</sup>: «وقع لعبد الغني بن سعيد الحافظ في «المبهمات»  
وهو، وذلك في حديث جابر إذ قال: هذا الرجل هو عمير بن الحمام، وعمير

(١) وضع الباري (٧/٣٥٤)

(٢) انظر: (٢١/٥٩) والرجعة (٢٥/٦٠٢).

نظفوا على أنه استشهد به، وكيف جرى إلى يوم أحد، فالتفتوا إلى القصة  
فقلت لأحد، انتهى.

فحدثت بذلك أن كان صاحب القصة فيه عيباً، كما عزم به الشراح  
الثلاثة، فهو عيب - يصح الحديث المجهلة - ابن الحنبل - يصح الحياء المجهلة  
وحقة السهم - ابن أبي عمير من زعم بن حرام الأنصاري السلمي.

قال الحفاظ في الإجابة: ذكره موسى بن عتبة وعمرو بن عيسى شهد بنا.  
وقال ابن إسحاق: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم  
رجل - يفتل سائراً محتسباً مثلاً من مدر إلا أدخله الله الجنة» فكان عمير بن  
الحنبل أحد بني سبيعة، وفي يده ثيابات يأكلهن - يخ يبع، مما بيني وبين أن  
أدخل الجنة إلا أن يثقتني هؤلاء، فندوه الثمر من يده، وأخذ يده فقاتل حتى  
قتل، وهو يقول:

وكنتم إلى الله ضيق زاد إلا تلتقى وعمل السعد  
وانصبر على الله على الجهاد

فكان أول قتال قتل في سبيل الله في الحرب، انتهى.

زاد الزواني في الشعر بعد ذلك:

وكن زاد - رضي الله عنه - في الشعر والسير والرشاد

قال، وشبه خالد بن الأشعث الغفيلي، قال موسى بن عيسى: وهو أول  
قتل يومئذ وقال ابن إسحاق: أولهم مهجع، وكان ابن سعد أولهم  
حارثة بن سرقه، انتهى.

وقال ابن سعد: البير في الاستيعاب: عمير بن الحنبل الأنصاري  
السلمي - شهد بدر، وقاتل بها شهيداً، قتله خالد بن الأشعث، وكان رسول الله ﷺ



٩٩٠/٤٣ - وَحَقَّقْتُ عَنْ قَالِبٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَبِيلٍ، عَنْ  
مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: .....

يَحْمِلُ الرَّجُلُ وَحْدَهُ عَلَى كَتِفَيْهِ لَا سِوَا مِنْ عِلْمٍ مِنْ نَفْسِهِ شِدَّةَ دَفْعِهِ.

وقد روي عن مالك أنه قال: يجوز للرجل إذا علم من نفسه قوة رجاء أن يبرز إلى الجماعة، ولا يكون له تملُّك، وأما من كان رأس الكتيبة وعلم أنه إن أصاب حدث من معه من المسلمين، فالصواب له أن لا يتعرض للقتال إلا أن يضطر إليه؛ لأن في بقاءه بقاء للمسلمين، انتهى.

قال ابن عابدين<sup>(١)</sup>: ذكر في شرح السير: أنه لا بأس أن يحمل الرجل وحده، وإن خشي أنه يقتل إذا كان يصنع شيئاً يقتل أو جرح أو بهزم، فقد فعل ذلك جماعة من الصحابة بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد، ومدحهم على ذلك، فأما إذا علم أنه لا بُدَّ من قتلي، فيهم، فلا بأس أن يحمل عليهم؛ لأنه لا يحصل بحملته شيء من إغوار الدين، بخلافه على فسقه المسلمين عن مكر إذا علم أنهم لا يستمعون، من يقتلونه، فإنه لا بأس بالإقدام، وإن رخص له السكوت؛ لأن المسلمين يعتصمون بأمرهم به، فلا بد أن يكون فعله مؤثراً في باطلهم، بخلاف الكفار، انتهى.

٩٩٠/٤٣ - (مالك). عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) (عن معاذ بن جبل) - رضي الله عنه - (أنه قال): مكثت روي في الموطأ موقوفاً، قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: روي عن معاذ مرفوعاً بسند حسن، قال السيوطي في «التنوير»<sup>(٣)</sup>: أخرجه أبو داود وأسناني من طريق خالد بن معاذ عن أبي هريرة عن معاذ بن

(١) إرفق المختار على إرفق المختار (٢/٤٣٠٣).

(٢) انظر: «الإسنان» (١/١٩٩)، والحديث أخرجه أبو داود في الجهاد (٢/٢٥١) (٣/١٣).

(٣) وأخرجه الأسناني في باب الصدقة في - بول الله (٣/١٨٨)، وأخرجه أحمد في مسنده (٥/٢٢٤).

وَالْغَزْوُ غَزْوَانٌ: فَعَزَوْا سَقَمًا فِيهِ الْكِبَرُ.....

حل مرفوعاً به، انتهى. قلت: وأخرجه الحاكم بهذا السند مرفوعاً وقال: صحيح على شرطه مسلم، ولم يخرجاه؛ وأقره عليه الذهبي؛ راد القاري فيمن رواه أحمد والبيهقي.

(الغزو) أي جنس الغزو، لا غزو مخصوص (غزوان) أي على نوعين: غزو على ما ينبغي، وغزو على ما لا ينبغي؛ باختصار الكلام. واستغنى يذكر الغزوة، وغداً أصنافها، وشرح حائهم وبيان أحكامهم عن ذكر الفصير، وشرح حال كل واحد منهم مفصلاً، قاله البيضاوي، كذا في «الشرح».

(غزو سقم فيه) بينا المفعول في الأفعال الأربعة، بل النسابة كتب (المكرية) قال الساجي<sup>(١)</sup>: يريد كرائم الأولاد، ويحتمل أن يريد به حلال المال دون حريمه، ودون ما فيه شبهة، ويحتمل أن يريد به كثير، إذا أريد بالتفقة المنة غني نفسه والمصافاة ويحتمل أن يريد بالمكرية أفضل الساع، مثل أن يغزو على أفضل الخيل وأسطفا، ويقتبها لذلك، وكذلك يعرف بأفضل السلاح وأداة، ليكون يفتاقها في سبيل الله ابتاعها لذلك، ويحتمل أن يريد بإنسان اقتراري ذلك في سبيل الله أن يحسن في سبيل الله أفضل ما يغزونه معه من ذلك.

وقال القاري<sup>(٢)</sup>: أي كخسارة من ماله وقتل نفسه، والثناء للشيء من توصيفه إلى الإساءة. انتهى.

وقال النووي<sup>(٣)</sup>: أي الذهب والعصه سميت كرمه؛ لأنها تكرم عن سؤال وغيره، وقال ابن عبد البر: أي ما يكرم عليك من المال مما يبعث به الله شج نفسك.

(١) المنطوي (٢/١٥٠).

(٢) مرقاة المفاتيح (٢/٣٠٢).

(٣) شرح الزرقاني (٢/٢١٦).

ويعتبر فيه شريكاً، ويطاع فيه ذو الأمر، ويحجب فيه الفساد.  
فذلك الغير جليل شدة، يجوز لا يخل فيه الكربة، ولا يباشر فيه  
لشريك، ولا يطاع فيه ذو الأمر، ولا .....

(ويباشر) - صم الياء الأولى من العيارية بمعنى الحمايلة (فيه)  
الشريك) أي يباشر الرقيب على وجه الحمايلة بمعنى المسمومة، وكفاية  
للمؤمنة

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> يريد ما افقته في رأيه مما يكون طاعته ومناحته عليه، فلهذا  
مناحاها هي شريكه فيه من مبتدأ أو عمل (ويطاع فيه ذو الأمر) وطاعته امتثال  
أمره بأن يسمع سماعاً مطلقاً، ويستعمل ما يأمر به إذا لم يكن معصية فلا طاعة  
لمخلوق في معصية الخلق (ويحجب فيه الفساد) أي لا يجوز عن المصروع  
قتلاً وصبراً ونجياً، وقال الشافعي ويحجب الفساد فيما لا يعود بموافقة لشريك  
ولا يقدم للإسلام فيه أمر ولا نهى

(فذلك المصروع جليل شدة) قال صاحب "المحلى" كنه مبتدأ، وخبر خبره،  
لا يصح جعل كل شكوكاً، كما قالوا، انتهى. يريد أنه خير لصاحبه في الأخرى  
وطاعته في وقته، كما في المصروع، والمؤمن أو من هذا شأنه فجميع حالاته  
من حركة وسكون وبوم ونفلة حالة لشريك ونجابه.

وفي "المشكاة" سورة ذلك وأبي داود والشافعي عن معاذ بن عمرو عن  
أبي هريرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو التكريم وباسم  
الشريك ما حجب بمصروفه، فإن يومه ونسبه آخر كله، ويكفي في أبي داود  
(وغرو) أي أي القسمين (ما لا يتفق) بغير نية، ولتخلف (فيه الكربة) ولا  
يباشر) بغير نية، الأولى فيه الشريك الذي انما لا يطاع فيه ذو الأمر ولا

(١) المشكاة (١: ٢٥٠).

يُجْتَنَبُ فِيهِ الْفُسَادُ، فَذَلِكَ الْغَزْوُ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كُفَّافًا.

هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُعَاذٍ مَرْفُوعًا.

فَأُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: ١٥ - كتاب الجهاد، ٢٤ - باب فِي مَنْ يَحْزِرُ وَيَلْتَمِسُ الْمَدِيَّةَ.

وَالنَّسَائِيُّ فِي: ٢٥ - كتاب الجهاد، ٤٦ - باب فَصْلُ التَّصَدُّقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

يُجْتَنَبُ فِيهِ الْفُسَادُ، فَذَلِكَ الْغَزْوُ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ كُفَّافًا.

وَلَمَّا ذُكِرَ «الْمَشْكُوكَةُ»: وَأَمَّا مَنْ غَزَا فِخْرًا وَرِيَاءً وَمَسْحَةً، وَعَمِيَ الْإِمَامُ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ بِالْكُفَّافِ؛ قَالَ الْقَاضِي<sup>(١)</sup>: يَفْتَحُ الْكُفَّافُ، وَفِي نَسْخَةٍ بِكُسْرَاهَا، وَفِي «الْقَامُوسِ»: كُفَّافُ الشَّيْءِ كَسْحَابٌ مِثْلُهُ، وَمِنْ الرُّوقِ مَا كَفَّ عَنْ النَّاسِ، وَكُفَّافُ الشَّيْءِ بِالْكَسْرِ خِيَارُهُ، وَمِنْ «الْهِيَابَةِ»: الْكُفَّافُ، الَّذِي لَا يُفْضَلُ عَنِ الشَّيْءِ، وَيَكُونُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، قَالَ الْقَاضِي: أَيُّ لَمْ يَرْجِعْ بِالشُّوَابِ، مَا عُوِذَ مِنْ كُفَّافِ الشَّيْءِ، وَهُوَ خِيَارُهُ. أَوْ مِنَ الرُّوقِ: أَيُّ لَمْ يَرْجِعْ بِخَيْرٍ، أَوْ بِثَوَابٍ يَعْنِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ يَتَوَيَّرُ إِلَى أَنَّ الْكُفَّافَ بِالْكَسْرِ، وَالشَّامِي إِلَى أَنَّهُ بِالْفَتْحِ.

وَقَالَ الْمُظْهَرُ: أَيُّ لَمْ يَخُذْ مِنَ الْغَزْوِ رُئْسًا مَرَّاسٍ سَبِيحٌ لَا يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ، وَلَا عَلَيْهِ وَزْرٌ، بَلْ وَزَرَهُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخُذْهُ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ بِقَالَ: دَعْنِي كُفَّافًا أَيُّ تَكْفَتْ عَنِّي، رَأَيْتُكَ عَنكَ، كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَبَدَّلَ عَلَيَّ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى كَسْرِ الْكُفَّافِ، وَأَرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ مِنْ يَابِ الْمُدْعَاةِ.

وَقَالَ الْعَلَيْسِيُّ: الْمَوْجُوهُ مَا قَالَهُ الْقَاضِي، لِأَنَّ الْكُفَّافَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَوَابٌ أَيْضًا، وَائْتِمَ، وَبَزِيدَ إِيَّاهُ عَلَى ثَوَابِهِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَدِدْتُ أَنِّي سَلَسْتُ مِنَ الْخِلَافَةِ كُفَّافًا لَا عَلَيَّ وَلَا لِي.

(١) «مَرْقَاة الْمَفَاتِيحُ» (٧/٣٠٦).

## (١٩) باب ما جاء في الخيل والمسايفة بينها، والنفقة في الغزو

انتهى. وقال الباجي<sup>(١)</sup>: يريد أنه لا يفي سبعة وغزوه بما يكسبه من الثأتم.

## (١٩) ما جاء في الخيل

من الفضل، وما يؤمر به من القيام عليها. والخيل جماعة الأفراس تسمى له مفرد من لفظه، وقيل: مفردة خاتل، كما تقدم عن "المنجلي"، وحكاية الدميري<sup>(٢)</sup> عن أبي عبيدة، وقال الدميري: هي مؤنثة، والجمع خيول، وتصغيرها خييل، سُميت خيلاً لاختيارها في الثمني، اسم تاجم عند سيويذ، وجمع عند أبي الحسن، ويكفي في شرف الخيل أن الله عز اسمه أقسم بها في كتابه، قال: ﴿وَالَّذِينَ رَبَّكَ﴾ **﴿٣٦﴾** انتهى.

وقال الراغب<sup>(٣)</sup>: الحيلة: التكبر عن تحمل مضينة تراءت للإنسان من نفسه، ومنها يُتَأَوَّلُ لفظ الخيل لما قلناه لا يركب أحد مرساً إلا وحده من نفسه حراً، والخيل في الأصل اسم للأفراس والأفراس جميعاً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَبِالْأَنْثَى﴾ **﴿٥٥﴾** ويستعمل في كل واحد منهما مفرداً نحو ما روي: أبا حيل الله اركبي، فهذا للأفراس. وقوله عليه الصلاة والسلام: اعفوت لكم عن صدقة الخيل، يعني الأفراس، انتهى.

قال السهلي: أما خيل رسول الله ﷺ فاسماؤها: سكب<sup>(٤)</sup>، وهو من سكب الماء كأنه سيل، والبرنجز، سُمي بذلك لحسن صهيته، والقدحيف -

(١) "المنقذ"، (٤/٢٦٥).

(٢) "حياة الحيوان"، (١/٤٤١).

(٣) "سورة المعاديات: الآية ١".

(٤) "مفردات لفرقته" (ص ٨٠٤).

(٥) "سورة الأعداء: الآية ٦٠".

(٦) "في سيرة النبي" (١/٢٣٦) - "سكب" هو "الطوبى".



٤٤/٩٩١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ  
عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ.....»

بالحاء المهملة - كأنه ينحرف الأرض لجريه. ويقال فيه: المنحيف، - بالحاء  
المهملة -، والشار، ومعناه أنه ما سابر شيئاً إلا أثره أي أثبه، وملاوح،  
والنرس وهي لعمري رضي الله عنه - فحصل في سبيل الله - وهو الذي وجد  
يتأخر برخص، قاله التميمي.

### والمسابقة بينها

مكثاً في النسخ المصرية، وفي الهنكية: بينهما بصير لشية، والمعنى ما  
جاء في جوار المسابقة بين الحبل، ومن لواحقه حواز أخذ السبق - بفتح  
الموحدة - وهو ما يجعل للمسبق من نواز، قال التميمي: خيل المسابق عشرة،  
ذكرها الواقعي وغيره، وهي سجل، ومصاع، وتال، وبازع، ومرنج، وحظي،  
وعاطب، ومزمل، والشكيت، والفشكل، انتهى.

### والشفقة في الغزو

أي ما جاء في فضل الإنفاق في سبيل الله.

٤٤/٩٩١ - (مالك)، عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال:  
«الخيال» قال الحافظ<sup>(١)</sup>: المراد بها ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط  
لأحر ذلك لقوله في حديث آخر عبد البخاري، ونقدم في «الموطأ» أيضاً:  
«الخيال ثلاثة» الحديث.

وقد روى أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً: «الخيال في  
نواصيها الخير معنوه أدنى إلى يوم القيامة: فمن ربطها غدةً في سبيل الله،

(١) «نسخ الرازي» (٥٥/٩).

(٢) «مسند أحمد» (١٣/٢).

في نواصيها الخبيثة .....

وأنفق عليها احتساباً كان شيعتها وجوعها وريها رضموها وأزرونها وأبوانها  
ولاساً في موزنتها، الحديث: ولقوله في حديث آخر عند البخاري: <sup>(١)</sup> الأجر  
والمغرم، وقوله الأجر بدل من قوله: الخير، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي  
هو الأجر والمغرم.

(مفقود في نواصيها) جمع ناصية حصها لرفع قدرها، وكأنه شبهه لظهوره  
شئ، محسوس مفقود على مكان مرتفع، فنسب الخير إلى لازم المشبه به،  
وذكر الناصية تحريداً للاستعارة، والمراد بالناصية هاهنا: الشعر المنسرس على  
الجبهة، فانه الحظائي وغيره، قالوا: يحتمل أن يكون كفي بالناصية عن جميع  
ذات القرم، كما يقال: فلان شارك الناصية، ويحده ما في رواية للبخاري -  
"لركة في نواصي الخيل".

وتد روى مسلم <sup>(٢)</sup> من حديث جرير قال: "رأيت رسول الله ﷺ يلوي  
ناصية فرسه بإصبعه، ويقول: تذكر الحديث، فيحتمل أن تكون الناصية خضت  
بذلك لتكونها المنقمة هنا إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو دون  
المتأخر لما فيه من الإشارة إلى الإدمار، كذا في "الفتح" <sup>(٣)</sup>.

(الخبر) هكذا أخرجه البخاري برواية عبد الله بن مسلمة عن ذلك، قال  
المحافظ: كذا في "الموطأ" ليس فيه مفقود، وقع بثبوتها عند الإسماعيلي من  
رواية عبد الله بن رافع عن ذلك، وفي رواية المحاذي من طريق عبيد الله بن  
عمر عن رافع بإبانها.

وقال أيضاً: كذا وقع، ولا بد فيه من محذوف يتعلق به المحرور، وأولى

(١) صحيح البخاري، (٢٨١٩)، باب "تحليل مفقود في نواصيها الخبيثة" (٤١/٦١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأمان، (١٨٧١).

(٣) فتح الباري، (٢٦/٦ - ٥٧).

ما بقدر ما شئت في رواية أخرى لفظاً: «البرقة تنزل في نواصي الخيل». وفي أخرى: «الخبر معقود في نواصي الخيل»، وفسر الخبر بالأجر والمعتم، كما في حديث عمرو السارقي عند البخاري وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الآخر والمعتم».

قال الحافظ قوله: «الأجر بدل من قوله: «الخبر»، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي هو الأجر والمعتم، قال الطيبي: «يحتمل أن يكون الخبر إنذاري فسر بالأجر والمعتم استمارة لظهوره وملازمته، وخص الناصبة لرفعة قدره».

قال عياض: في هذا الحديث مع وجيز نفضه من ابلاغة والعدوية ما لا مزيد عليه من الحسن مع الجسام السهل الذي بين الخيل والخبر، قال الخطابي: فيه إشارة إلى أن المال الذي يكتبب ما نحاذ لحبل من خير وجوه الأموال ونظيها، ولعرب تسمى المال خيراً كما في قوله نعان: «إِنْ رَزَقَ حَيًّا أَوْصِيَّتُهُ» الآية.

وقد مر عند البر: فيه إشارة إلى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لأن لم يأت عنه ﷺ في شيء غيرها مثل هذا القول، وفي النسائي عن أنس لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ من الخير.

وفال عياض: إذا كان في نواصيها الخير، فيسعد أن يكون منه شؤم، فيحتمل أن يكون الشؤم الوارد في حديث: «الشؤم في الدار والمرأة والفرس» كما يأتي في «الموعظة» فيما ينفي من الشؤم في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد، وأنا الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخبر والبرقة، أو يقال: الخبر والنشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة، فإنه فسر الخير بالأجر والمعتم، ولا يمنع أن يكون ذلك الفرس مما يشاء به.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون المراد عهداً جنس الخيل أي أنها تصدق

إلى يوم القيامة.

أخرج الزهري في ٤٦ - كتاب الجهاد والسير ، ٤٣ - باب نحر محمود في مواضعها الخير إلى يوم القيامة .

ومسلم في ٣٣ - كتاب الإمارة ، ٢٦ - باب نحر في مواضع الخير إلى يوم القيامة . . . حديث ٩٦

أن يكون بينا الخير ، فأما من أبطأ نعره صالغ فحصول الجزر لغريان ذلك الأمر العارض (إلى يوم القيامة) .

بأن الشاخي<sup>(١)</sup> هو دليل على أن ذلك نأى بغير يوم القيامة . وأن الإسلام لا بد من جمعة ، ولا يقف عليه حتى لا يبقى من أهله من يجاهد عن الدين ، وذلك أيضا أن أهل الكفر ومن يجاهد عن الدين لا يكونون منهم . قلت إلى يوم القيامة ، فهذا ظاهر جدا للفظ إلا أن يرد تخصيصه ببعض الأزمان ، فقد روي عن ابن عباس أنه قال في تأويل قوله تعالى : **وَأَخْرَجْنَا نَسْرًا وَوَأَقَامْنَا الْقِيَامَةَ** ، ولم يذكر الصوفي في "التذكرة" تفسير ابن عباس .

ومال البرازيلي وقت وضع أوزار الحرب من هو ؟ أقول : هو أحوال خاصته راجع إلى أن ذلك هو الوقت الذي لا يبقى فيه حزب من أحزاب الإسلام ، وحزبه من أحزاب الكفر ، وبطل ذلك عند فناء الدجال . وجزء نبسى - عليه السلام - . انتهى .

قال الحافظ<sup>(٢)</sup> : وفي الحديث بشرى بقاء الإسلام وأنه إلى يوم القيامة ، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء الموحدين ، وهم المستمرون ، وهو مثل الحديث الآخر : **لَا يَبْقَى طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا يَفْنَى عَنْهَا** . الحديث . انتهى .

قال الحافظ : روى حديث "الخيال محمود في مواضع الخير" جمع من

(١) ابن أبي شيبة ، ١٣٦٠ ، ١٢٦٥ .

(٢) مجمع الزوائد ، ٦١ ، ٢٦٠ .



عن أنجيل النبي قد أجمعوك من الحفصاء .....

ويشكّر على قوله من فرس أبي بكر ما في رواية لمسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما - بلفظ: فحدثنا بعد ففتفت بين القوم المسجدة فلهم إلا أن يقال: إن سئل أبي بكر - رضي الله عنه - كان في الأفراس المسجدة. ومثل ابن عمر في غيره لقوله: فتفت بين المسجدة، فإن المسجدة كان أمد الأفراس التي لم تقصر (من أنجيل النبي قد أجمعوك) بينه المجبول. والبراديه أن تعلف أنجيل حتى تسمى وتسمى، ثم يقاتل غلظتها بقدر الفتوة، وتدخل برنا ويغشى. الحلال حتى نحس نغرق، فإذا حقت عرفنا خلت لحسها وفوت على الحزبي. ١٥٢ في الفصحاح<sup>(١)</sup>

وفي «استنار الفصحاح»<sup>(٢)</sup> هو أن تعلف حتى يسمي، ثم يروى إلى الفتوة. وذلك في أربعين يوماً، وهذه المدة تسمى مضماراً، والموضع الذي تقصر فيه الجبار أيضاً مضماراً، انتهى.

وفي «المنتقى»<sup>(٣)</sup> قال محمد بن عبد الحكم: في ١٥٨ دنال على جوار الإضمار، وذلك لا يكون إلا بفتح بعض الجند وأما جلال، الأرش، انتهى وتروى الجباري عليه في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> ذات إضمار الجبل للنفس، قال الحافظ: إسادة إلى أن أنشد في المسابقة أو بتقديم إضمار الجبل. وإن كانت التي لا تقصر لا يمنع المسابقة عليها، انتهى.

(من المعذبة) قال النووي<sup>(٥)</sup>: سجاء ميمنة ثم جاء سلكه ومائد وانقسم حكاها الفاصي وآخرون، وانقسم أسير، والهاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب «المطالع»: ضبطه بعضهم بضمها زعم خطأ، وقال الحارمي يقال هيبة

.....

(١) شرح السامري (٧٢/٦٧).

(٢) المنتقى (٣/١٢٨٥).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٣، ١٤).

رسان امدادها جاء أن: «...»، ومما ذكره ابن الجليل أني لم نضمر.....

أيضاً: النجباء بتقديم الباء على اللام، والمشهور المعروف في كتب الحديث وعيوبه الحديثية، انتهى وفي «المحلى» بالشوهر، انما أشهر وقال الفسطلاني: مبدرة وعصر.

(وكان امدادها) فتوح الألف والحاء أي غايتها (ثنية الوداع) فتتم الوداع، الثنية فتوح المثناة وكسر الهمزة وتشديد التثنية: أغنى الجليل، أو الطريق فيه، أو غير ذلك، سميت بذلك لأن الوداع من المدينة بمعنى مع المدعوين إليها، كما في «الفسطلاني»<sup>(١١)</sup>

قال الحميري<sup>(١٢)</sup> في ثنية مشرفة على المدينة بطلها: من ورد مكة، اختلف في سببها فقال: لأننا موضع وادع المسافرين، وقيل لأنه يجمع بين بعض من خلفه المدينة في آخر خروجه، وقيل: في بعض سراياه المدعوة عنه، وقيل: الوداع اسم واد بالمدينة، والصحيح أنه اسم عديم حادلي، سمي لتوديع المسافرين، انتهى.

وفي «المحلى» عن «تاريخ المدينة» لتسهيدي<sup>(١٣)</sup> كان من اسم الجاهلية أن من أراد قدوم المدينة سألها من الموت، كان إذا وصل إلى هذا الموضع، بين كالحمار عشرة، ومن هذا سمي ثنية الوداع؛ لأنه إذا لم يبق فلولاً وودع الحياة لم آخر ما ذكره. قال سفيان الثوري كما في «الفتح»، «من عسى كما حكاها أبو موسى ومضاحك «الشوهر»: بين الحديبة إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة، وقال موسى بن عقبة: بينه ستة أميال أو سبعة، قال الحافظ: وهو خلاف قول، انتهى.

(وسابق بين الجليل التي لم نضمر) بناء المحصول من الإضمار أو

(١١) إزدياد السور: ٤٠٠/٦٦

(١٢) مجمع المصنف: ١٨٦/٢٢

(١٣) إرفاء الوفا: ١٢٧٥/٢ - خلاصة الوفا: ٨٧٧/٧١

مِنَ الثَّيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ. وَأَنَّ عِنْدَ الثَّلَاثِ عُمَرَ كَانَ مِمَّنْ سَابِقَ بِهَا.

أخرجه البخاري في: ٨ - كتاب الصلاة، ٤٦ - باب هل يقال مسجد بين فلان؟

ومسلم في: ٣٢ - كتاب الأضحية، ٢٥ - باب المسابقة بين الحبل وتفسيرها، حديث ٩٥.

التفسير، والأدلى أوجهها هنا (من الثيئة) المذكورة (إلى مسجد بني زريق) - بتقديم انزياح المضمومة على الراء آخره فالف - مصغراً، ابن عامر قبينة من الأنصار، وأضيف لمسجد إليهم لصلاتهم فيه، بالإضافة إضافة تعريف لا ملك، قاله القسطلاني<sup>(١)</sup>، قال النووي<sup>(٢)</sup>: فيه دليل على حواز قول مسجد فلان ومسجد بني فلان، وقد ترجم البخاري بهذه الترجمة، وبه قال الجمهور خلافاً للخمعي نقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَجِدُّ يَدَهُ﴾ وحديث الباب يرد عليه

(أولاً عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (كان قبينا هكذا في المصرية، وفي الهندية: كان ممن) (سابق بها) أي بالخيل أو بهذه المسابقة، وهذا من قول ابن عمر - رضي الله عنهما - غير نفسه سائق وهو شائع، وفي رواية عبد الله بن نافع قال ابن عمر: «وكننت قبين أجري» وعند الإمام عيني قال ابن عمر - رضي الله عنهما -: «وكننت قبين أخوي، فوثب بي فرس جداراً»، ويسلم من رواية أبي نافع: «سبعت الناس، فظنفت في العرس مسجد بني زريق أي حواز بي المسجد الذي هو الغاية».

وفي الحديث<sup>(٣)</sup>: مشروعية المسابقة، وأنه ليس من العبث بل من الرياضة

(١) إرشاد الساري، (٤٠١/٦).

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (١٤/١٣٧).

(٣) طبر، الاستبصار (٣٠٧/١٤).



المحمودة، موصولة إلى تعصيل المقاصد في الفزو ولا تتفتح بها عند الحاجة. وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الساعت على ذلك، قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب مجاناً وعلى الأقدام، كذا الترامي بالمهمل.

قال الناجي<sup>(١)</sup>: وهذا نص في جواز المسابقة بين الخيل لما في ذلك من تدريبها على الجري والتسابق وتدريب من يسابق بها، ولما يثبت عليه من الاجتهاد في ذلك والمبالغة فيه لما جلبت عليه النفوس من الحرص على الغلبة، فإذا ساق غير كان اجتهاده لنفسه وفروحه أكثر من إجهاده واجتهاده إذا اتعد بالجري، وليس نعرف العرب المسابقة إلا بين الخيل والإبل، وكذلك في الإسلام، قاله محمد بن عبد الحكم، وقد ساق رسول الله ﷺ بين الخيل والإبل، ولا أعلم أنه ﷺ ساق بين غيرها، انتهى.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup> والنسلائي: لا يمتنع في هذا الحديث للمراعاة على ذلك، بل وإيسر في الكتب الستة لها ذكر، لكن نرجس له انتميزي بهاب المراعاة على الخيل، ولعله أشار إلى ما أخرجه أحمد من رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ ساق بين الخيل وراهن، وأخرجه البيهقي والطبراني، وقد أجمع العلماء على جواز المسابقة بغير عوض، لكن قصرها مالك والشافعي على الخيل والحافر وتصل، وختمه بعض العلماء بالخيل، وأجاز عطاء في كل شيء.

واتفقوا على جوازها بعوض بشرط أن يكون من غير المتنافسين، كالإمام حيث لا يكون له معهم فرس، وجوز الجمهور أن يكون من أحد الجانبين من

(١) «السنن» (٢١٥/٣).

(٢) «فتح الباري» (٢٩/٦) «إرشاد الساري» (١٠٢/٦).

المتسايقين، وكذا إذا كان معهما ثالث محض شره أن لا يخرج من عنده شيء  
أخرج عنه من حمولة المحمل المحمل هو ثالث على فرس مكبري، ثم سيهما،  
ولا يخرج المحمل من عنده شيئاً.

وبورقه أن يخرج كل منهما ماله، ويقولان: إن سيثما غاملاً  
لك، وإن سثناك غلاماً شيء لك، وهم فما بينهما سيثما سيثا سيثا من  
مناجدة، وهذا مذهب الشافعي وأحمد والجمهور، ومنع مالك إخراج السر  
منهما، ولم يحلل، ولم يعرف مالك المحمل، ولما ما رواه أبو داود وابن  
ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: (من أدخل فرساً بين فرسين، وهو لا يأس أن  
يسبق ليس بمباراة) الحديث<sup>(١)</sup>، انتهى.

فإن الشافعي<sup>(٢)</sup> ييس في النجاة ما يدل على أنه كان بين ثلث المحمل  
من، أخرجه أحد المتسايقين أو غيره، وذلك لا يحل عن أحد حالين: إما  
أن يكون المستحق أخرجه غير المتسايقين أو أحدهما، فإن أخرجه غيرهم  
فانحلال بين حوارته، وإن أخرجه أحد المتسايقين، فإن ذلك على وجهين،  
أحدهما: أن يخرج، ويسبق على أنه إن سبق غيره فهو للمالك، وإن سبق هو  
ثم يكر له، ويكون ثلثي إليه، هذا أيضاً مما أجازه مالك، وأكثر العلماء.

والثاني أن يخرج أحد المتسايقين على أنه إن سبق غيره فهو لسيثما،  
وإن سبق الآخر فهو له، هذا كرهه مالك، ورواه ابن العمير عن ابن القاسم:  
لا خير فيه، يروى أصح عن ابن وهب إجازته، وروى ابن وهب عن مالك،  
انتهى.

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٧٩)، وابن ماجه (٢٥٧٧)، وأحمد (٦٠٤/١)، والبخاري (٢٠٠٠)

(١٩٩)

(٢) المستطرف (٣٠٦١)

قال الدردير<sup>(١)</sup>: المسابقة بجعل جائزة في الخيل والإبل والسهم، وأخرجه شيوخ أي غير المتسابقين ليأخذوا من سبق منهما، أو أخرجه أحدهما. وإن سبق غير المخرج أخذه؛ وإن سبق هو فالمخرج لمن حضر، لا إن أخرجا جعلاً ليأخذه السابق؛ لأنه من الضمار ولو بمحفل، وجاز السبق فيما عدا ما ذكر من الأمور كالسفر والجري على الأقدام مما يتصلح به في تكملة المدد لا للمغالبة، كما يفعل أهل الفسوق واللهو مجاناً.

قال الدسوقي: قوله: لمن حضر، أي المسابقة على الظاهر، ويحتمل لمن حضر العقد، وهل لمخرج الجعل الأكل معهم منه أم لا؟ قياساً على النصفة يعود إليه قولان، وقوله: ولو بمحفل أي ولو وقع عقد المسابقة على التوجه المتقدم مع محفل، ورد يلو على من فاز بالحواز مع المحفل، وهو أبرز السبب، وقال به مالك مرة، وقوله: لا للمغالبة، الحاصل أن المسابقة بغير الأمور المتقدمة جائزة شرطين: أن يكون محافاً وأن يفصد بها الانتفاع في تكملة المدد انتهى.

وهي «المر المختار»<sup>(٢)</sup>: لا بأس بالمسابقة في الرمي والغرس والبعل والحصار والإبل والأقدام؛ لأن من أسباب الجهاد فكان مندوباً وعند الثلاثة لا يجوز في الأقدام أي بالجماع، أما بدون فباح في كل الملاعب وحل الجعل وحاصل، لا أنه يصير مستحقاً إن شرط المال من جانب واحد، وحُرِّمَ لو شرط جميعاً من الجانبين إلا إذا أدخلنا ذلك محلاً بينهما بفرض كفء لغرضهما. انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: جازت المسابقة بالغرس والإبل والأرسل

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٠٨).

(٢) (٩/١١٣).

والرعي ليرضا للجهاد، ولا يجوز في غير هذه الأربعة كبغل البغل، وأما  
لا جعل فيجوز في كل شيء، انتهى.

وحكى ابن العابد<sup>(١)</sup> اختلاف الحنفية في البغل والحصان، ثم قال:  
والحاصل أن الحاضر في قوله ﷺ: إلا سبق إلا في علف أو نصل أو حدر، عدم،  
فمن نظر إلى عمومه أدخل البغل والحصان، ومن نظر إلى النية أخرجهما، لأنهما  
ليست أنة جهاد، وقوله: فكان مندوباً إنما يكون كذلك بالقصد، أما إذا قصد  
التنهي أو الفخر أو لمرئ شجاعته، وظاهر الكراهة، لأن الأيمان بالنيات،  
أنكم، يكون المباح صاعداً نالاً، بحسب الطاعة محبة بالنية، وقوله: في كل  
الملاعب أي التي تُعلم الغلبة وتُجنى على الجهاد؛ لأن جواز الجعل إنما ثبت  
بالحديث على خلاف الخباس، فيجوز ما عداها بدون الجعل، انتهى.

وفي المعني<sup>(٢)</sup>: المصابقة بالأقدام تجوز إذا كان المال مسروطاً من  
جانب واحد، وبه قال الشافعي في قول، وقال في المتصور: لا يجوز، وبه  
قال مالك وأحمد، ولا تجوز المسابقة في البغال والحمير، وبه قال الشافعي  
في قول مالك وأحمد، وعن الشافعي في قول: تجوز، انتهى.

وفي البغل<sup>(٣)</sup> عن «السرخسي» في الشرح السير الكبير: لا بأس  
بالمسابقة بالأفراس ما لم يلحق غاية لا يهتمها، وكذلك العابقة على الأقدام  
لا بأس بها، حديث الزهري: كانت المسابقة بين أصحاب رسول الله ﷺ في  
الخيل والركاب والأرجل، ولأن الغزاة يحتاجون إلى رياضة أنفسهم حتى إذا  
ابتلوا بالطلب والهرب وهم رجالة لا يشق عليهم العدو كما يحتاجون إلى ذلك  
في رياضة الدواب، انتهى.

(١) زاد المحتار (٩/١٤٤).

(٢) معتمد الفاي (١٠/١٩٢).

(٣) انظر: بذل المجاهد (١٢/٧٥، ٧٦، ٧٩).

٤٦/٩٩٣ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد: أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس برهان الخيل بأس، إذ دخل فيها محتل، فإن سوا أخذ الثور: .....

وفيه أيضاً عن العيني: قال ابن التين: إنه يخرج سائر من الخيل عن حبل أنت من اسم، فأعطى السابق ثلاث حبل، وأعطى الثانية حيتين والثالث حنة، والرابع دساً والخامس درهماً والسادس فضة، وقال: بئرك الله فيك، وفي كلكم وفي السابق والفاسك، وهو بكسر الهمزة والفكاف وسكون السين المهملة بينهما آخره لام، هو الذي يحيى في الجلبة آخر الخيل، انتهى.

٤٦/٩٩٣ - (مالك، عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس برهان الخيل بأس) الرهان: من راهته إذا خاطرته على شيء، كذا في «المجمع»، وقال المجد: المرهنة والمرهانة: المحاطرة والمسابقة على الحبل، وفي «المحلى»: الرهان بالكسر قرأه القوم بأن يهرج كل واحد منهما ليصير بالكل إذا غلب وذلك في المسابقة، أي ليس بالشرط أن يركب في المسابقة كراهة، انتهى.

(إذا دخل فيها) أي في المرهنة (محلى) اسم فاعل من التحصيل، قال النجاشي<sup>(١)</sup>: سماء محلا، لأنه يدونه ثم تجز، المسابقة بينهما على شيء يخترعه كل واحد منهما، وإن أخرج أحدهما سبقاً، وكان بينهما محلل إن سبق أحد، وإذا سبق ثم يكن عنه شيء، فهذا أجازته ابن المسيب، قال ابن الموار: هو قياس قول مالك الآخر، فإن محمد: وبه أحد والمشهور عن مالك منعه، انتهى. قلت: ونقدم قريباً أن مالكاً لم يعرف المحلى، وأنكره أيضاً الدردير.

(فإن سبق) بينه الفاعل أي المحلى (أخذ السابق) بفتحين ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، وهو الذي يسمى جملًا - بضم الجيم وسكون الميم - ويشترط عند المالكية أن يكون مع صاحبه.

إِنْ سَبَقَ أَوْ يَكُنْ عَقْلُهُ شَيْئاً.

٤٧/٩٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مَعِينَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:

قَالَ الْخُرَدِيُّ<sup>(١)</sup>: هُوَ شَرُّ فِي حَوَارِ الْأَمْسِيقَةِ، فَلَا تَصْحَ بِغُرٍّ وَلَا مَجْهُولٍ وَخُمْرٍ وَخَنْزِيرٍ وَمَبَّةٍ وَزَيْلٍ وَأَمْ وَكْ. وَمَكَائِبَ وَمَعْنَى لِأَحْلٍ. قَالَ الدُّسُوفِيُّ: قَدْ لَمْ شَرُّ فِي حَوَارِ الْأَمْسِيقَةِ، أَيُّ بِجَعْلٍ، وَقَوْلُهُ: بِغُرٍّ أَيُّ كَاتِمَةِ الْأَوْجِ، وَقَوْلُهُ: مَجْهُولٌ كَالَّذِي فِي الْحَبِيبِ أَوْ الْعَمْرُوتِ، وَلَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ، شَيْئاً.

(وَيْدٌ سَبَقَ) سَاءَ أَفْـمَجْهُولٌ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ) أَيُّ عَمْرٍ الْمَحْمَلُ (شَيْءٌ) مِنْ الْعَرَمَةِ. وَشَرُّ أَيْضاً أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْ عِيْدِهِ شَيْئاً، قَالَ: سَحَبٌ فِي (مَوْطِئِهِ)<sup>(٢)</sup> بَعْدَ أَثَرٍ مِنَ الْمَسِيبِ هَذَا، وَبِهَذَا نَأْخُذُ. إِنَّمَا يَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَفْقاً، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمْ أَخَذَ الْمَسْبُوقِينَ حَمِيْعاً، فَيَكُونُ هَذَا كَالْمَبَايَعَةِ. فَأَمَّا إِذَا كَانِ الْمَسْبُوقُ مِنَ الْأَحْزَابِ، أَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً، وَالْمَسْبُوقُ مِنْ اثْنَيْنِ مَعَهُ، وَالثَّلَاثُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَسْرُوعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَغْرَقْهُ، فَبِهَذَا لَا تَأْسُ بِهِ أَهْلاً. وَهُوَ الصَّحْفَانِ الَّذِي قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ الْأَمِيَّةِ، انْتَهَى.

٤٧/٩٩٤ - (مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) مَرْسُلاً (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وَصَلَهُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالْفَهْرِيُّ مِنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَوَصَلَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي «كِتَابِ الْغَزَا» مِنْ مُلْحَقَاتِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ شَيْخٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّرَاتِ» عَنْ مُوسَى نَعِيمٍ عَنْ أَبِي هِنْدٍ، قَالَ: بَنِي عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَدِي مَوْصُولاً عَنْهُ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، كَذَا فِي «التَّبَيُّرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) «الشرح الكبير» (١٠٩/١).

(٢) «مرطاً» محمد بن الذَّهَبِيِّ الْمَحْدِي (٣٥٨/٣ - ٩٣٥).

(٣) «تتبع أخبار مالك» (ص ٢٩٩).

رَبِّي وَهُوَ نَسَخَ وَجْهَ فَرَسِهِ بِرَدَائِهِ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي عَوَّضْتُ لِنَفْسِي فِي الْخَيْلِ ١.

مرسل.

وصه ابن عبد البر من طريق جيد الله بن عمرو المهري، عن مالك، عن يحيى، عن أسد.

(وقتي) بيناء المجهول من كثرة على ما في جميع النسخ الهدية وأكثر المصرية، وفي بعضها ريء، وبه ضبطه الزرقاني<sup>(١)</sup> إذ قال: نكسر اراء وهمز مبني للمجهول، انتهى. وعنى هذا فهو من راء لغة في رءي، معي «المجمع»<sup>(٢)</sup>؛ أروى في وجهه، بضم راه وكسر همزة وزوي: نكسر راه ونكسر راه فهمرة، (وهو) بكسر هاء وجه فرسه بردائه فسئل) بيناء المجهول (عن ذلك)<sup>(٣)</sup>.

قال الباجي<sup>(٤)</sup>: مسحه - عليه السلام - وجه فرسه بردائه على سبيل الإكرام له والمباغة في مراعاته والإحسان إليه. وإنما سئل عن ذلك لما لم يمهّد له من هذا.

(قال: ﴿بِكسر﴾ أي عوّضت) بيناء المجهول (الليلة) بالنصب مفعول فيه (في الخيل) أي في تركه المصلحة في مراعاتها والتعاقد لها والإحسان إليها لما حضها الله به من أن جمعها سبباً لتخير من الآخر والمعتم. قال الزرقاني: وحسنه أبو عبيدة في «كتاب الخيل» له من طريق يحيى بن سعيد عن شيخ من الأصابع وقال: «في إزالة الخيل»، وله من مرسل عبد الله بن دينار، وقال: «إن جريش بن ألفة بعثني في إزالة الخيل» أي إصطفاها، قال أبو يونس:

(١) شرح الزرقاني (٤/٢٨).

(٢) مجمع بحار لأثره (٢/٢٥٨).

(٣) المسقى (٣/٢٦٦).

٤٨/٩٩٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَا لَمْ يَرْوِهِ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ.....

يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ وَحْيٌ فِي الْمَاءِ، وَيَحْتَمِلُ فِي الْفَيْقَةِ، انتهى - قال الزرقاني (١).  
الظاهر الثاني، وجزم صاحب «المحلى» بالأول.

٤٨/٩٩٥ - (مالك) - عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ وأُخرجته البخاري بمواضع (٢) من «صحيحه» منها برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا الإسناد، ورواية أبي إسحاق الفزاري عن حميد سمعت أنساً، وفي جميع الفوائد للنسفين والنسائي مطولاً، زاد العيني الترمذي أيضاً (حين خرج إلى خيبر) كجعفر تقدم ضبطه في النوم عن العلاء، قال الحافظ (٣): سميت باسم الرجل من العماليق نزلها، وفي «المجمع» (٤): في سنة سبع غزاة خيبر، وهي على ثمان ثود من المدينة خرج في آخر محرم فتحها حصناً حصناً، فأنهى إلى آخرهم فتحاً. وهو حصن الرطيح، حاصره بضع عشرة ليلة، وكان ﷺ ذا علة ذم يخرج إلى الناس، فأخذ أبو بكر - رضي الله عنه - الرابية، وحامل شديداً ثم رجع، فأخذ عمر - رضي الله عنه - فقاتل أشد من الأول فرجع، فقل ﷺ: لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، فتطاول لها الناس، فجاء عتي - رضي الله عنه - وهو أرم، فقتل في عينيه، فما وجعنا بعده فأعطاه الراية، فقاتل، فطرح الترس من يده فأخذ باباً من الحصن، ونترس به، فلم يزل حتى فتح، ثم ألقاه من يده، فلم يحتمل سبعة أن يقمروا، وحملوا عس أن يحضن دماءهم ولهم ما حملت ركابهم، والمغفرة والبيضاء للمسلمين

(١) شرح الزرقاني (١٨/٣).

(٢) «صحيح البخاري» في الجهاد (٣٩١٢) باب دماء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، وفي المنذري (١٣١٠) باب غزوة خيبر، والترغوي في السير (١٥٥٠).

(٣) فتح الباري (١٦٤/٧).

(٤) (٢٦٧/٥).



سارفاً أن لا يكتفروا، فمعاذكم كفى أمر الحنفي الذي في مسك الحاصل من  
سارفاً ودفع الأرض والنحل إليهم على المزايدة على الشطر، انتهى

فإن من إسحاق: خرج إليها النبي ﷺ في بيته المنحوم سنة سبع، فقام  
بالحصار ما يضيء عشرة ليل إلى أن فتحها في صفر، وروى يونس بن بكير في  
أبيه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي حمزة السمرقاني عن الصادق عليه السلام قال: أنصرف  
رسول الله ﷺ من الحديبية فرأى عليه سورة افتتح فيها بين مكة والمدينة  
فأعطاه الله فيها حبر غيثه، فَوَعَدَكُمْ اللَّهُ مِثْلَهُ مَن يَرَوْا تَلَوَّاهَا فَعَقَّلْ لَكُمْ  
هُدًى يَوْمَ يَخْرُجُ خَمْرُ قَدَارٍ لِمَدِينِهِ فِي ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى سَارَ إِلَى خَيْبَرِ فَبِ  
الْمَحْرَمِ.

وذكر موسى بن عتبة في "العمري" عن ابن شهاب أنه سمع أبا  
بشيرة عن عمرو بن لينة أو نحوه، ثم خرج إلى خيبر، وعند ابن علقمة عن  
حديث ابن عباس أنهم بعد الفرج من الحديبية عشر نيك، وذكر في  
السيرة عن ابن الحصار أنها كانت في آخر سنة ست، وهذا منقول عن  
ذلك، وفيه جرم ابن حزم، وهذه الأقوال متشابهة، والراجح منها ما ذكره  
ابن الحنفية.

ويمكن التجمع بأن من أطلق سنة سبع بناء على أن ابتداء السنة من شهر  
الحجرة الحظيفة، وهو ربيع الأول، وأما ما ذكره الحاكم عن الواقدي وكذا ابن  
سعد أنها كانت في حادي الأولى، فالذي رأته في معاري الواقدي أنها كانت  
في صفر، وقال: في ربيع الأول، وألحظ من ذلك ما أخرجه ابن سعد وابن أبي  
شيبه من حديث العمري، قال: خرج مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ثمان عشرة  
من رمضان، الحديث، وبنيته حسن إلا أنه خطأ، ولعلها كانت في ربيع  
الآخِر، ونحوه ما كان معروفاً حين كانت ناشئة عن الحزم، وغلوة الدخ  
خرج إليها النبي ﷺ في رمضان حرمياً، وذكر أبو حمزة في "التعليق" أنها كانت

أَنَّهُمُ الْإِسْلَامَ، وَفَإِنْ إِذَا تَرَوْا قِتْلًا يَدُلُّ أَنْ تَغْرَبُوا.....

مَنْ خَشِيَ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَلَعَلَّ الْإِسْلَامَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى حَبِيرٍ، كَمَا فِي الْمَنْعِ (١٢٢).

أَنَّهُمْ لَيْلًا، لَا تَخَالَفُهُ رَوَايَةُ الصَّحِيحِ عَنْ مَعْنَى مِنْ سَبْرِي عَنْ أَسْرِ: مَسْحًا حَبِيرٍ نَحْنَهُ عَلَى أَدْوَمٍ قَتَلُوا لَيْلًا، وَإِنْ دَوَّمَهَا، ثُمَّ رَكِبُوا إِلَيْهَا نَكْرَةً، فَصَحَّحَهُ الْفَتَا وَالْإِسْلَامَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سَائِلُ الرُّوَايَةِ

وَقَالَ الْبَاحِي (١٢٣) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَدُلُّ فَصَدَ ذَلِكَ لَيْسَتْهُمُ الْفَعْلُ، فِي مَكَاتِبِهِ، فَإِذَا أَصَحَّ حَرْجٌ مِنَ الْيَهُودِ مِنْ جَبَرْتِ غَانَةِ بَانْغَرِيحَ، فَيُظْهِرُ بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَوَدَ أَنْ يَأْتِيَ لَيْلًا لَيْسَ بِهِمْ عَنْ كَرَمِهِمْ نَرَاكِهِمُ الْأَذَانُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَصَدَ ذَلِكَ الْفَرَقُ بِأَصْحَابِهِ، لِيُقِيمَهُمْ بِذَلِكَ حَتَّى تُنْقَضَ رَوْحُ الْحَرْمِ نَتَجَى

فَإِنْ لَعْنَتِي (١٢٤) قَوْلُهُ: أَنَّى خَبِيرَ لَيْلًا أَيَّ فِي الْبَيْلِ، وَمَعْنَاهُ قَرِيبَ مَنَازِلِهِ، إِنْ إِنْجَعُوا، إِنْهُ يَزِلُّ يَوْمَ يَدُلُّ بِهِ لِرَجِيعِ بِهِمْ رَيْسُ غَطُودَ لَيْلًا يَوْمَهُمْ، وَمَنْ تَرَوْا حَقَّانَهُمْ، قَدْ لَعْنَتِي أَنْ عَطَانًا تَحْفَرُوا، وَفَصَدُوا حَبِيرًا، فَصَدُوا حَتَّى حَقَّقَهُمْ، فَظَنُّوا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ حَقَّقَهُمْ فِي ذُرَارِيهِمْ، فَزَجَعُوا ذُقَانًا، وَخَدَلُوا أَعْمَالَ حَسْرَةٍ، انْقَضَى.

(وَقَالَ) (١٢٥) إِذَا أَتَى فَوْقًا بَلِيلٌ لَمْ يَخْرُجْ بِقِسْمِ آبَاءٍ، وَكَمَرِ الْفَتَى الْمَحْمُودِ، مِنْ أَعْمَالٍ، فَكَمَا فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ، بِهَذَا فِي الْبَحَارِيِّ: لَمْ يَخْرُجْ بِهِمْ، فَكَانَ نَحْطُ (١٢٦) كَمَا لَأَكْثَرُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَالْأَبْيَ ذُرَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَخْرُجْ بِهِمْ يَدْعُ أَوَّلَهُمْ وَكَوْنُ الْفَتَى، وَفَدَحَ الْفَتَى وَكَوْنُ الْفَتَى، وَمِنْ مَجْدِ الْفَتَى، بِفَقْطِ

(١) - صحيح البخاري (٤٦٥/٧)

(٢) - المنظر (١١٦/٢)

(٣) - صحيح البخاري (٢١٣/٢١٣)

(٤) - فتح الباري (٤٦٥/٧)

حتى يصبح ، فخرجت يهودا بنسائهم .....

« لا يعبر عليهم » ، وهو يزيد رواية الجمهور ، وفي أدنه من وجه آخر باللفظ : « كان إذا غرا سم يعز بنا حتى يصبح » ، قال الزرقاني<sup>(١)</sup> : « وصحح الأور ، وفي النسخ المصرية : لم يتر بالري : حتى يصبح » أي يدخل في الصباح . ويطلع الشمس .

قال « الباجي »<sup>(٢)</sup> : « يحتمل أنه يكون كان يفعل ذلك بمجيء لأن الليل ليس يوقت إغارة ، لا سيف فيما بقرب من الحصون والغرى ، لأن من خشي أن يغار عليه : أن يغار ، فلا يقاتر به . فإذا خرج عند الصباح واشتد الغمائم ، وسائر الناس استصرفوا أعمار حينئذ ليقتلهم أو يعصهم ، ويحتمل أن يكون كان يفعل ذلك تثبيتاً ، فإن سمع أذاناً عند الصباح أمسك وإن لم يسمعه أغار . انتهى .

قلت : « يزيد الناس ما في أذان البخاري عن حميد باللفظ » : « كان إذا غرا لم يعز بنا حتى يصبح » ، ويظهر أن سمع أذاناً كف عنهم وإلا أعار ، قال : « فخرجنا إلى خيبر ، فأنهيا إليهم ليلاً ، فلما أصبح ، ولم يسمع أذاناً » ، كتب ، الحديث . زاد في النسخ المصرية بعد ذلك : « فلما أصبح » ( فخرجت يهود ) ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك : « فلما أصبح خرجت اليهود » .

قال الحافظ : زاد أحمد من طريق ثقات عن أنس إلى رؤوهم ، وحكى الواقدي أن أهل خيبر سمعوا بقصده لهم . فكانوا يخرجون في كل يوم مسلحين مستعدين ، فلا يرون أحداً حتى إذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا ، فلم ينهرك لهم دابة ، ولم يصبح لهم ديك ، وخرجوا بالمساحي طابيز مزروعهم ، فوجدوا المسلمين .

( بمساحيهم ) قال الحافظ<sup>(٣)</sup> : « بمساحي » جمع « مسحة » من آلات الحرب .

(١) « مشي الزرقاني » (١٩/٣) .

(٢) « انتهى » (٢٦/٣) .

(٣) « فتح الباري » (١٦٨/٧) .



أَنَّ إِذَا بَرَزْنَا سَاحِلَ قُرْبَى، عَسَا، عَسَاخَ الْمَدِينِ مِنْهَا.

أُخْرِجَ الْحَارِثِيُّ فِي ٥٦ - كِتَابِ الْجِهَادِ ١٠٢ - بَابُ دَعَا أَمِيرٍ إِلَى  
الْإِسْلَامِ وَالنُّصْرَةِ

وَمَعْنَاهُ فِي ٢٢ - ٢٥، الْجِهَادُ وَالْجَبَرُ ٤٣ - بَابُ مَجْزُوءِ حَدٍّ، حَيْثُ ١٢٠  
١٢١.

الْجِهَادُ بِمَعْنَى أَنَّ لُغَةَ الْمُصَنِّفِ مِنْ مَحَبَّتِ إِذَا فَسَّرَتْ، أَحَدُ مَعْنَى أَنَّ مَدِينَتَهُمْ  
مُخْرِبٌ.

قَالَ الْحَارِثِيُّ<sup>(١)</sup> وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ: طَرِيقُ الْوَحْشِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ  
ذَلِكَ: إِنَّا إِنَّا نَزَلْنَا سَاحِلَ قَوْمٍ (بُخَارِ)

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ<sup>(٢)</sup>: هَذَا مِنْ حَمَلِ مَحَبَّتِهِ عَنِ الْوَحْشِ نَزَحَ أَنَّهَا مَخْرِبٌ.  
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لُغَةِ الْمُصَنِّفِ لِأَنَّ مِنْ مَحَبَّتِ إِذَا فَسَّرَتْ، وَهِيَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ  
فِي تَرْكِ الْأَضْفَاءِ، أَيْ نَهَى.

وَمَا إِذَا بَرَزْنَا سَاحِلَ قَوْمٍ أَيْ مَدِينَتِهِمْ وَمَنَازِلَهُمْ، بِإِحْمَالِ السَّاحِلِ الْفَنَاءِ مِنْ  
الْمَدِينَةِ كَمَا فِي شُرُوحِ الْحَارِثِيِّ، فَإِنَّ مَدِينَةَ الْحَمَلِ، السَّاحِلُ الْبَيْتُ الْخَانِي  
مِنْ الْأَيْتِ، وَجَمْعُهَا سَوَاحٍ، حَقَّقَهَا مَقْبِلُهُ عَنِ الْوَلَوِ، فَتَصَحُّهُ عَلَى سَوِيحَةٍ، وَبِهَذَا  
يَنْتَزِعُ ضَعْفُ قَوْلِ الْوَرَّاحِ بِهَا مِنْ دَوَائِ الْبَيْتِ حَيْثُ حَذَّاهُ فِي مَادَّةِ مَسْبُوحٍ، ثُمَّ  
قَالَ السَّاحِلُ اسْكَاكُ الْوَسَاحِ، وَهِيَ سَاحِلُ الْبَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَذَاهِبَانِ،  
أَيْتِي

(أَصْبَاهُ) ثُمَّ صَاحِبُ الصَّبَاحِ الْمُصْفَرِّ، بِهِ إِهَامُ الْقَلْعَةِ، مَقَامُ الْبُغْمِ، كَذَا  
فِي الْجَلَالِيِّ، فَقَدْ وَصَّاهُ بِالْحَمَلِ، قَوْلُهُ: «سِرَّ حَسْبَكَ أَمْرٌ» بِهَذَا، إِلَى أَنَّ  
حَمَلَهُ، بِمَعْنَى يَمُوتُ عَلَى الْبُغْمِ، وَالْبُغْمُ مَحْذُومٌ بِإِسْدَاكِهِ مَحْضَرٌ لَا

(١) صَحِاحُ الْحَارِثِيِّ (٥٧، ٢٩٨)

(٢) أَعْلَمُ الْقَارِي: (١٢٠، ٤١١)

فاعل، وفي «السمين»: المخصوص بالذم محذوف أي صياحهم، والنصاح مستدر من صياح الجيش - الميث لوقت نزول العذاب، ولما كثرت فيهم الهجوم والعارات في الصباح سموا القارة صباحاً، وإن وقعت في وقت آخر.

وقوله: قرءة عامة فالظاهر أي في التعبير بالمعزوفين فأل عهدة، هكذا مفتغى الظاهر أن يقال: مساحونهم، وفي الكرخي: المخصوص بالذم محذوف، تقديره: مساء صباح المنزفين صدحهم، وإثلام للحنس، فإن أفعال الذم والمذم غنض الشوع، سجن.

قال السيوطي في «التنوير»: <sup>(١)</sup> هذا الحديث أصل في جواز الانتهال والاستشهاد بالقرآن والافتباس، نص عليه ابن عبد البر في «المعجم» وابن رجب في «شرح الموطأ» وهد، مالكيا، واليروي في «شرح سلم»، ولا أعرف خلافاً في حوازه في الشر في غير المجوز، والخلافة، وهما الفاسق، وشرية الخمر واللافة وسحر ذلك، وقد نص على جوازه أئمة مذهبنا بأسرهم، واستعملوه في الخطب والرسائل وسائر أنواع الإنشاء، وأقبلوا استعماله من أبي بكر الصديق، وعمر وعلي وآله الحسن وابن مسعود - رضي الله عنهم - وشيوخهم من أصحابه والتابعين لمن بعدهم، وأوردوا فيه عدة أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ كما ورد في حديث فتح مكة: أنه ﷺ حمل بطل في الأصنام. ويقول: «جاء الحق ووهق الباطل».

وإنما يكره صواب الأمثال من القرآن في الشرح وفي الحديث، ونحوه السوي أيضاً على جوازه، في «كتاب البيان»، وألف قديماً في حوازه الإمام أبو عبد القاسم بن سلام كتاباً، ذكر فيه جميع ما وقع للصحاب والتابعين من ذلك، وأورد ما لا سانيد المنصلة إليهم، ومن المتأخرين الشيخ داود الشاذلي

(١) انظر: تنوير الحوالك (ص ١٢٩).

الداخلية من المذاهب كرامة وان فيها: لا خلاف بين أئمة المذاهب المالكية والشافعية في حواشي، ونقله عريضا عن القاضي أبي بكر القلايني والقاضي عاضد، وقال: كفى بها حجة، قال: غير أنهم كرهوه في الشرع خاصة.

وقد رواد الخطيب المغدادي وغيره بالأسناد عن مالك أنه كان يستعمله قال: وهذا أكبر حجة على من زعم أن مذهب مالك حريم، والعمدة في نفي الخلاف في مذهبه على الشيخ داود، فإنه نقله، وهو أعرف بمذهبه.

وأما مذهب حنابلة فمعرفة أن أئمة جمهور علي حواشي، والأحاديث الصحيحة والأثر عن الصحابة - التابعين تشهد لهم، فليس سب إلى مذهبه بحريمه، فقد نشر، وأباز، على أنه أجهل الحاشين، وقد أفتد، في ذلك كتابا سميته «دفع الأتيان» يكشف الالتباس في صحت العمل من القرآن ولاقباس، انتهى ما في «التنوير» من هذا.

وتعنه الرئاسي<sup>(١)</sup> فقال: ويقضى عليه بالوهم في قوله في اعتماد الجماعات.

فإن أما حكمه في الشرع	صانك تشدد في السمع
وأبى فيه عندنا مواجعة	والتي يحيى الخوي أئمة
في التوعظ شرأ دوله نظم معتدنا	والشرف السعدي فيه حقا
حواشي في الزهد والسويعط، وفي	مدح أبي رلو بنظم دافدني

انتهى

وبذلك حزم في «الإثبات»<sup>(٢)</sup> إذ قال: لن يستنصر عن المالكية بحريمه، وتزيد الكبير عني فاعله، وأما أهل مذهب ذلك بنصره له العقدة، ولا أكثر

(١) شرح الوفاء (٣٦، ٣٧)

(٢) (١٢٧، ١٢٨)





أُرِجُوا بِأَنْ عَسَاةَ طَرَفِهِ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا سَرَّعَدُونَ  
وَرَفَعَهُ يَطْلُو مِنْ عَنَاءِهِ ۖ أَفَمَنْ هَذَا فَاسْعَمِلِ الْمُحَامِلُونَ

قال السوطي: هذا التفسير حسن جداً، وبه أقول، ثم ذكر أقوالاً أخر  
من ذلك، وذكر هذا التفسير غيره من أهل العلم، وهو حائر عندما الحنفية  
أضاً، حزم و ابن عابد بن، يقدم حكاية الأجماع على ذلك عن جماعة.

وفي «التدريج» تحت قول تسان: كلاماً أن يفسر قول إخراج العينة.  
وقيل أن تصح الحرب أوزارها هو التسان من التسان: به يستس على جرد  
الافئاس خلافاً لما زعم بعض الناس، ثم ثالث بعد ما ذكر بعض من استعمله في  
كلامه من الفقهاء في تفسيره، وكذا السوطي، وذكر الإجماع على جوازه؛ وهو  
كثير في كلامهم طناً وشراً، بل جاء منه بكثرة، وذكر الروايات والأنا في ذلك.

ثم قال الساجي<sup>(١)</sup>: وبس في هذا الحديث ذكر الدعوة قبل القتال،  
ويحصل أن يكون ذلك، ولم يفل إثناء، وقد روى أبو حازم عن سهل بن سعد،  
قال: يوم حبر العلى من أبي عافيه، «انفذ على رسك حتى تنزل بساحتهم، ثم  
ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم، فوالله لأد بعثي الله بك رجلاً  
خير لك من أن يكون ذلك حبر النعم»، وبفضل أن يكون نزل الدعوة بعد تقديم  
من دعائهم، وعلم من عددهم وصرارهم.

ثم قال عندما حكى اختلاف العلماء في الدعوة روي أن علياً - رضي الله  
عنه - قال: لمسي بخلة يوم حبراً، يا رسول الله! فأنزلهم حتى يكونوا مثلاً؟ فقال  
رسول الله - ﷺ: «انفذ على رسك حتى تنزل بساحتهم»، الحديث<sup>(٢)</sup>، قلت  
وهو نفس في الدعوة يوم حبر، وقد تقدم اختلاف لأئمة في مسألة الدعوه بعد  
نزل أبي بكر - رضي الله عنه - إذ بعث الحبيب إلى الشام.

(١) «التمهيد» (٣/ ٢٧٧)

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٠٠)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأبو داود (٣٦٦١)

٩٩٦/١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ  
حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَدُوٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ . . . . .

٩٩٦/١٩ - (مالك، عن) حميد بن عيسى (بن شهاب) الزمري (عن  
حميد، بضم الحاء الميمية مقصور) (ابن عبد الرحمن بن عوف) وفي رواية  
شعب عن الزمري عند البخاري في فضل أبي بكر - رضي الله عنه - أخبرني  
حميد (عن أبي هريرة) قال من عبد الله استحق البراة عن مالك على وصلة إلا  
يحيى بن بكر وعبد الله بن يوسف، فليهدأ أرسلوا، وتم يقع عبد القعني  
تصلاً.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: أخرجه الإدريسي في ١٧ موطأ من طريق يحيى بن  
زكريا موصوفاً، فلهذا اختلف عليه، وأخرجه أيضاً من طريق الثقفني، فلهذا  
حدث به خارج الموطأ، انتهى.

(أ) رسول الله ﷺ قال: من أنفق زوجين (أي شابين) من أي شيء كان،  
قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: والزواج يطلق على الواحد وعلى الاثنين، وهم خاضعون  
لواحد جزءاً، وفي العيسى<sup>(٣)</sup>: قال المداودي: والزواج مذهب الفرد، يقال  
لواحد زوج وللاثنين زوج، قال أعمام: "يُجْعَلُ لَهُ زَوْجَتَانِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى".  
وروي حماد بن مسلمة عن يوسف بن حميد وحيد بن الحسن عن حصصه عن  
معاوية عن أبيه عن أبي النسي<sup>(٤)</sup> قال: من أنفق زوجين أشد منه حبه الجنة،  
ثم قال: يعبرون لما بين حصصين فرسخين، فأر حماد: أحبه قال: خفي.

وفي رواية: - لي فرسخ من خيله، وردي عن حصصه قال: رأيت  
أبا بكر بالرملة وهو يسوق بعيراً له، عليه زيادته، قال: سمعت النبي ﷺ

(١) فتح الباري (٤/١١٢)

(٢) معجم القاري (٤/١٥٨)

يقول: أما من مسلم يفتي زوجين من ماله في سبيل الله إلا استغفنه حجة العجة كلهم يدعو إلى ما عنده، قلت: زوجين ماذا؟ قال: إن كان صاحب خيل، ففرسين، وإن كان صاحب إبل فبعيرين، وإن كان صاحب بقرة فبقرتين حتى عدا أصحاب المال، انتهى.

وقال الباقى<sup>(١)</sup>: يروي عن الحسن بن الصري أنه قال: شين من حسن وسيد كدرهسين وفينارين، وروى عن غيره أنه قال: دينار، ودرهم، ومعنى ذلك: والله أعلم. أنه أقل ما يجمع به التكرار من العادة، وما يفرق به إلى الله، ويحتمل أن يريد بذلك المص، فيدعى في ذلك من صنى صلاتين أو صام يومين أو جاهد مرتين، وإن كان لفظ الاتفاق فيما قدمناه أظهر، انتهى.

وقال الفارسي<sup>(٢)</sup>: زوجين ضمنا من جس، فإن إمرء الملك: الزوج بطلن على الزوج، وعلى الواحد منهما، وهو المراد ههنا، فالمراد من الزوجين الاتفاق من جس واحد لا الصنفان كما توهم ابن حجر، قال الطيبي: أي كترهمين أو فيلوتين، ويحتمل أن يراد التكرار، والمداومة على انصدقة وهو الأولى، انتهى.

قد قال الفارسي: ويمكن أن يراد بهما صنفان إحداهما جبر، والأخرى علامة، وقيل: أي صلاتين، وصومين حسلاً لتحدث على جميع أموال المرء، وهو بما جاز، انتهى.

وقال الترمذي: قرر زوجين بغيرين، ودرهمين، ويحتمل أن يراد به تكرار الاتفاق مرة بعد مرة، فمرر الاتفاق بما يفقده، لأنه إذا أُنقِىَ درهماً في سبيل الله، ثم عاد فأُنقِىَ آخر يصير زوجين، ومعنى الكلام: الاتفاق بعد الاتفاق أي بتعدد ذلك وتجدده فأما، انتهى.

(١) المعنى (٢١٨/٣)

(٢) مرقاة المفاتيح (٢٠٠/٢٠١)



مَوْجِيءٌ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ غَدَا اللَّهُ أَخَذَ حَقِيْقَةً مِنْ قُلُوبِ مَنْ أَهْلُ الصَّلَاةِ

(نودي) ببناء المسجول، وبُني البخاري في رواية الفاعل بلفظ «دعاه» خزنة  
لجنة (في الجنة) أي عند دخولها، وفي رواية للبخاري (نودي) من أبواب  
لجنة، وسيأتي في آخر الحديث ما قال الشيخ في «الكوكب النوري»<sup>(١)</sup>: إن  
المُراد من أبواب الجنة أبواب الصدقة كلها. لا سائر كبار أبواب الجنة.

قال المحافظ: ومعنى الحديث أن كل عامل يُدعى من باب ذاك العمل.  
وقد جاء ذلك صريحاً من وجه آخر عن أبي هريرة فليكن عامل باب من أبواب  
الجنة يدعى منه بذلك المسمى، فأخرجه أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح،  
انتهى.

فإن المعنى<sup>(٢)</sup>: المُراد من هذه الأبواب غير الأبواب الثمانية. وقال ابن  
بطلان: لا يصح دخول المؤمن إلا من باب واحد، وتجاوزها كلها إنما هو  
على سبيل الإكرام والتخيير له في دخوله من أيها شاء، انتهى.

(يا عبد الله هذا خير) قال المحافظ<sup>(٣)</sup>: لحظ خير بمعنى فاضل لا بمعنى  
أفضل، وإن كان اللفظ قد يوهم ذلك فقايدته وبادة توعيب السامع في طلب  
الدخول من ذلك الباب، انتهى.

قال الساجي<sup>(٤)</sup>: يحتمل أن يريد به يا عبد الله هذا خير أعده الله لك،  
فأقبل إليه من هذا الباب، ويحتمل أن يريد هذا خير أبواب الجنة لك لأنه في  
الخير والثواب ثماني أعده لك (ممن كان من أهل الصلاة) أي كانت الصلاة  
أغلب أعماله أو ممن يكثر الفضل ذكره الطيب أو ممن يحسنها، فانه القاري.

(١) (٢١٨/١٤).

(٢) «مسند القاري» (١٩/٨).

(٣) «فتح الباري» (٢٩/٧).

(٤) «المشترق» (٢١٨/٣٤).

دعوى بنى ثعلبة الصلابة. ومن كان من أهل الأندلس، دعى من باب  
الجهاد، ومن أراد من أهل الصلابة دعى من باب الصلابة. . . . .

(دعوى) بها، لسحبوا (من باب الصلابة) قال النحوي. وبمعناه والله أعلم.  
أن تكون الصلابة أغلب أعماله وأكثرها، وقد تعبد على عمل المروج الصلابة  
فتكون أكثر أعماله، ويعتدب على أعمال الصلابة، فيكون أكثر أعماله، وكذلك  
الجهاد والتصدية، فمن كان العبد على عرفة من هذه الأعمال فادعى من  
الصلابة، والمعنى به.

وهذا حديث صحيح، أو يزيد فهو. في معنى الله أن سبيل كذا، من  
الجهاد وسيرة، فيكون معنى ذلك أن كانت عبادة ورافقة الصلابة «دعى» من  
باب الصلابة، ويحصل أن يدعى بسبيل الله الجهاد خدعة، ويكون معنى من كان  
من باب الصلابة من تفلن في عروء، ومن كان من أهل الصلابة من صام في  
عزوة، وأهل الصلابة من صدق في غزوة. فتكون هذا أغلب عليه في العزوة  
وهو ينادي، وقد كانت عبادة في سائر الأوقات تعبد عليها غير ذلك. انتهى

ومن كان من أهل الجهاد، المذكورين به (دعوى) بها، المذكورين (من باب  
الجهاد) قال النحوي. ومعنى الحديث أن كل شاعر يدعى من باب ذلك العمل.  
وقد جاء ذلك صريحاً من أحمد آخر من أبي هريرة أن كل عامل باب من أبواب  
الحلة يدعى من ذلك المعنى. أخرجه أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح،  
النتي

(ومن كان من أهل الصلابة) المذكورين به (دعوى) بها، المذكورين (من باب  
الصلابة) قال النحوي. ومعنى هذا تكراراً لها في صدر الحديث حيث  
قال: «أقر روحين» لأن الإغناء، وهو بالتفصيل خير من الخيرات العظيمة، وذلك  
حاصل من كل أبواب الجنة، وهذا يسد عنه حاجه النور.

عن ابن عباس عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «...»

أومر كذا من أجل الصيام يعني من باب التزني قال الشافعي<sup>(١)</sup>. وأب  
ليرض أهل اللغة الذين من الشري، محض ذلك مدعى انصاف لما كان في  
الصوم من انصر على أنهم المعطر وانقطاعاً في الجواهر، وقال الشافعي: إن كان  
أمرنا غلباً لمسا فلا كلام، وإن كان صفة فير من إرداء الذي يؤم  
والشمس أن الصيام له فائدة في الدنيا مدخل من باب التزني نيام من  
المعطر لو كان له على ذلك

وهي التعميم ما يريد أن يبيّن إلى زيادة أمر الصوم بمساعدة القبول له،  
وحيثما أنه يدعى أنه كل من روي من حوجه بقاء رقة غياض بأنه لا يخص  
لحوقه بأمرانين، والثابت محض بهم، قال الشافعي: اكتفى بذكر التزني عن  
الشمس، لأنه على حبه من حيث أنه يسوّمه، وفي المعاصي أو التزني أشد على  
الشمس من الخوف، انتهى.

قال الشافعي<sup>(٢)</sup> وقع في الحديث ذكر أربعة أبواب من أبواب الجنة،  
وهي: أبواب الجنّة، أو أبواب الجنة، وفي من الأركان المحج  
فيه باب ثلاث، وأربعة ثلاثة الأخرى، فمن باب الكهف والنفوس  
عن الناس، رواه أحمد بن حنبل بسنده عن الحسن بن الحسن بن أبي  
الجنة لا يدخله إلا من عفا عن مغلته، ومنها أبواب الأيمن، وهو  
الحنوكس الذي يدخل منه من ذا حساب غيبه ولا عتبة، وأما الثالث فلعنه  
باب الذكر، فإن عند الثماني ما يؤمن إليه، ويحتمل أن يكون باب العلم، وأنه  
العلم، ويحتمل أن يكون السراة بالأبواب التي مدعى فيها أبواب من داخل  
أبواب الجنة الأصيلة، لأن لأعمار المدلعة أكثر عدداً من ثمانية، والله أعلم.

الشمس

(١) الشافعي (٢٩٦)

(٢) صحيح البخاري (٢٩٦)

قلت: والجماد بالكتاب الألبس ما في حديث حبيب الشافعي الطويل،  
 وقالوا: يا رب أمي أمي. يقول به محمد، أدخل من أمتك من لا حساب  
 عليه من ألبس الألبس من أبواب الجنة. وهم شركاء الناس فيها سواء من  
 الأتراك، الحديث. وهكذا في «المشكاة» برواية الشيخين.

وقال البخاري<sup>(١)</sup>: روى الحاكم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:  
 إن الجنة بابا يقال له باب النصري، فإذا كان يوم القيامة نادى مناد أين  
 النصريون؟ فقالوا: يا رسول الله، نحن نصري، فادخلوا الجنة. وجاء في  
 حديث آخر باب الجنة، وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، وباب  
 النصيرين، وجاء في حديث الصديقين أئمة الذين يدخلون الجنة بغير حساب،  
 أنهم يدخلون من باب الأسس، قال عياض: ونعنه الناس، انتهى.

وقال العمري<sup>(٢)</sup>: روى الطبراني في «المعجم» من حديث ابن سلام عن  
 أبي أمامة عن عتبة بن ربيعة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ: من  
 من أبواب الجنة، يدعى الله به اليوم واليوم الآخر، انتهى.

وفي «المندرة» برواية البخاري في «الألف المفردة» عن ابن عباس قال:  
 لما من دابة له والحداد صبح اليها حسناً إلا صبح الله بدين يعني من الجنة.  
 روى قال واحداً فواحد من الحديث، ورواية ابن أبي شبة والحاكم وصححه  
 والبيهقي عن أبي النضر مرفوعاً: «الجنة وسط أبواب الجنة فاحفظ ذلك  
 الباب، أو صنفه» ورواية أحمد وثقه في وصححه وأنس مرفوعاً  
 «الجنة وسط باب من أبواب الجنة».

قلت: وفي «مناقب»<sup>(٣)</sup> برواية البخاري وصححه والطبراني من سنن من سعد

(١) «مناقب» (٢٠٠/١).

(٢) «مناقب» (٢٠٠/١).

(٣) «مناقب» (٢٠٠/١).



مرفوعاً في نسخة تسانية أبواباً منها باب يسمى الريان. ورواية مالك وأحمد والبخاري، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن حبان عن أبي هريرة مرفوعاً «من أغفر ذنوبه» وهو حديث الباب.

ورواية ابن أبي الدنيا في مصنف الجنة وأبي يعنى والطبراني والحاكم عن ابن سعد مرفوعاً «الجنة ثمانية أبواب مئة مئة» ورواية مفتوح لقنوة في ضيق النسر من حمود.

ورواية ابن أبي حاتم عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: فالجنة ثمانية أبواب: باب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين، ولباب للمجاهدين.

ورواية أحمد عن أبي هريرة مرفوعاً «لكل عمل عمل من أبواب الجنة تدعون به ذلك العمل».

ورواية الزبيري عن أبي هريرة مرفوعاً «إذا كان يوم القيامة دعا الإنسان بأكثر عمله، فإذا كانت الصلاة أفضل دعي بها، وإن كان صيامه أفضل دعي به، وإن كان الجهاد أفضل دعي به، فقال أبو بكر رضي الله عنه: «لئن أحدث دعي بجهنم؟ قال: نعم أنت».

ورواية الطبراني في المعجم والطبراني في المعجم والمفتوح عن أبي هريرة مرفوعاً «إن في الجنة ثمانية أبواب، تدعى: التمدن، تقدم أولاً».

وأخرج أيضاً رواية ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ «إن في الجنة قسراً يقال له عدن، قوله البروج والبروج» له خمسة آلاف باب، عند كل باب خمسة آلاف

(١١) - نظر: «المعجم» (١٩٨٧/٦) ذكر ابن عبد البر في كتابه كندة شهيد بأن أبواب الجنة ثمانية

حیرت، لا بدخسه از لا یکنه، لا می، همدی، او شهید، او ایام عادل،<sup>۱۱۱</sup>

ويرويها ابن أبي شيبة وابن جرير وابن السكيت وابن أبي حاتم عن معاذ بن  
قال: قرأ عمر - رضي الله عنه - على الثعلبي علقته فقال: ألم يها الناس على  
تدرون ما جئناكم بقصص في الجنة. ثم عشرة آلاف باب، على كل باب  
جمعة وعشرون ألف من الخور المعز، لا يدخله إلا سي أو صديق أو شهيد.

• رواية أبي الشبيع عن ابن عباس قال: أحصى أهل الجنة مئلاً يوم  
القيامة، له خضر من ثمره حواء، فيها سبعون ألف عروة لكل عروة سبعون ألف  
دينار، الحديث.

وأخرج برزوخ بن أبي حاتم عن عبد الله قال سألتكم عن رجل لا جمل  
من أهل الجنة، كان يعد في الدنيا جهلاً، وأحسن حالاً حتى أتني الله عليه  
ذلك. فإنه يعطى يوم القيامة قصداً من لؤلؤ واحد فيها سبعون ألف عرفة  
وأفضل ألف سبعون ألف بيت. في كل بيت سبعون ألف باب، الحديث

وتم جمع البخاري في تصحيحه<sup>(١)</sup> باب صفة أبواب الجنة وأخرج فيه حديث سهل بن سعد أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما أحب أن أكون من أهل الجنة فقال: ولقد وردت هذه الجنة لأبواب الجنة هي عدة أحاديث، منها: حديث أبي هريرة وهو حديث الباب، ومنها: حديث عبادة بن الصامت وهو حديث أبي هريرة عن أبي أمامة بن أبي أسية عن عبادة عن أنس بن مالك عن شهد أن لا إله إلا الله، الحديث، وفيه أنزل الله من أبواب الجنة ثمانية أبواب، ومن دخلها دخل الجنة وأصحاب النيران ومن

(۶) اگرچه  $\alpha$  و  $\beta$  به هم وابسته نیستند، اما از آنجا که  $\alpha$  و  $\beta$  در  $(0, 1)$  قرار دارند،

(١٦) فقه البحري، ١/٢٢٩، ج (٣٢٥٧)، وانظر: المحمدي، ١٨٨/٨، ١٩٨٩.

قلت . وفيما راد حديث عمر ما روي عنه مرفوعاً عن النبي ﷺ وأحسن التصور . ثم قال . فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . الحدث . وفيه أفتحت له ثمانية أبواب الجنة . هذا نعت الترمذي . والمخط أبي داود<sup>(١)</sup> فتحت له أبواب الجنة الثمانية . هذا الترمذي . وفي أسباب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انتهى

والله . ١ . حديث حقه ما في أصل أحمد من حديث عتبة بن عبد السلمي مرفوعاً . الفصل الثالث . الحديث . وفيه الترمذي مؤخر من أبي هريرة عن النبي ﷺ . والحدث . جده من نفسه وماله في سبيل الله حتى إذا بقي القوم . فأنزل حتى ينزل . حديث ذو به وحطابه . إن اتسفت منه . الخطايا . وأدلى من أي أبواب الجنة شاء . دون ثمانية أبواب .

وأخرج أيضاً في حديثه الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ما روي عن أبي هريرة . فأنزل من أثبت من لا حساب عليه من الدنيا الأيمن من أبواب الجنة . وهم شركاء . لما في فيها مواهب من الأبواب . وتفتحت الإشارات في كلام الحفاظ في الجمع بين هذه الروايات المتقدمة في الأبواب . وسيأتي بيانه في كلام الترمذي عن الكوكب النوري<sup>(٢)</sup>

قال الترمذي<sup>(٣)</sup> . ولا يرد عليه أن الذين لا حساب عليهم يسوّون كما ورد لا شئاً أن عند الباب من أسفل الجنة شيء يسوّون منها . فأطلق عنه أنهم دعوا إليها مدحاً . ثم أنه معاً لهم تكريماً . وإن لم يدحوا منه . ومع في عند الباب الأيمن عيات . وقد نعت أبو عبد الله الأنبي بأنهم بالأسس ما

(١) أخرجه أبو داود (١٦٩) . وسام الحديث : ٧ - ٨ . والشافعي (١٠١)

(٢) ٢٠٩/٤١

(٣) ١٠٩/٤٢

تُقال: «يكثر المسلمون» يا رسول الله، ما عدلى عن عدلى من هذه  
الأمم من ضرورتهم .....

عن يمين الداخل، وذلك لحث بعض الداخلين، وإما يكون إذا كان  
سماً وعلماً على باب معين.

وقال المتكلم مامي: يحتمل أن تكون الترجمة كالقلعة، لها أسوار، محيط  
بعضها بعض، وعلى كل سور باب، ضمنهم من يدعى من الباب الأول فقط،  
ومنهم من شحذوا عنه إلى الباب الداخل، وهلم جرأً قال العيني: هذا الذي  
ذكره لا يستبعد العقل، ولكن معرفة كيفية الحجج وكيفية أبوابها وغير ذلك  
موقوفه على السمع من الشارع. انتهى.

اقفال أمم يكثر لضمين يا رسول الله، يريد دعوى بأمر أنت وأسيما على  
من يدعى من هذه الأمم من ضرورتهم قال العيني: ما دافعة، ومن دافعة أي  
ليس ضرورة على من دعي فيها إلا أثر دعي من واحد لحصول مراد، وهو  
دعوى الحجج مع أنه لا ضرورة عليه أن يدعى من جميعها، بل هو تكريم  
وإعزاز، وقال ابن السيرة وغيره: يريد من أحد تلك الأبواب خاصة دون غيره  
من الأبواب، فأطلق الجميع، وأراد الواحد، وقال ابن مظالم: يريد أن من لم  
يكن إلا من أهل حصة واحد من هذه الحصص، ودعي من بابها لا ضرر  
عليه، لأن دعواه استطلوبه دعوى الحجج.

وقال العيني: لما حكي كل باب عن أكثر دافعاً من العادة، وسمع ذلك  
الضاحك، وعنه أن يدعى من كل باب، وقد: ليس على من دعي فيها ضرر بل  
شرف وإعزاز، فسأل هل يدعى بالجمع، وفي «معين»<sup>١</sup> قوله: من ضرورتهم أي  
من ضرورتهم أي ليس على المدعى من كل الأبواب مضرة أي قد سعد من دعي من  
أبوابها جميعاً، ويقال: سعد ما على من دعي من تلك الأبواب، من ثم يكن إذا

فهو ينادي بأحد ركني دار الإسلام، فينادي في دار الإسلام، وأما ركني دار الإسلام، فينادي في دار الإسلام.

أخرجه البخاري في ٢٠ كتاب الصوم، ٤ - باب لزوم الصيام.

ومسلم في ١٦ - كتاب الزكاة، ٢٧ - باب من جمع الصدقة وأعمال البر.

٨٥ و ٨٦.

من أهل عصاة واحدة، ودعي من بابها لا ضرر عليه، لأن الغلبة المطلوبة دعوى الحق من أهل البر، انتهى.

أهل يدعي، باب المحجور، أحد من هذه الأبواب كلها قال: (وَيَكُونُ نَعْمَ) أي يقال له عند كل باب: إن لك هناك خيراً أعظم الله لك لعبادتك المحنة بالله من هذا الباب، قاله نياحي، وقال الحافظ وغيره: يدعي منها كلها على ميل لتحية من الدخول من أيها هذه إكراماً له لاستحالة الدخول من التكن مد.

وأخرج أن ثلثون منهم قال لعمركم الرجاء من الله ومن بيه واقع، وقد وقع الله ربح يوقع ثلث في حديث ابن عباس عند ابن حبان، ولغظه فقد أحل، وأدت حوياً أنا بك، قال الحافظ: فيه إشعار بقله من يدعي من ثلث الأبواب، وقال العمري: فيه أن أعمال البر لا تنفع في الطلب للإنسان الواحد في جميعها، وإن من فتح به في شيء منها حرم غيرها في الأقطار، وأنه قد شج في جميعها لتمثيل من الناس، وأن الصديق - رضي الله عنه - منهم، انتهى.

وقال الشيخ في المكنون الدرر<sup>(١)</sup>، قوله: من من أبواب الجنة أي من أبواب الصدقة كلها، فإن باب الصدقة مشعل على أبوابها، انتهى، ومحمد

(١) صحيح البخاري (٢٨٠٧)

(٢) (١٠٩/١)



هذا الذكر، وهو في «صحيح مسلم»، والثالث: من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. وأن عيسى رسول الله وكلمته، الحديث، أخرجه البخاري، الرابع: من مات يؤمن بالله ولئيم الآخر، انتهى.

قلت: والمراد بالثالث ما أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء عن عبادة، كما تقدم قريباً من كلام المحافظ هذا، وقد ورد في الروايات فتح الثمانية لغير هذه الأربعة أيضاً، قال البيهقي في «الدر»<sup>(١)</sup>: أخرج النسائي ولحاكم وابن حبان عن أبي هريرة وأبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يصلي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويخرج الزكاة ويجتنب الكبائر السبع إلا فتحت له أبواب الجنة ثمانية يوم القيامة».

وأخرج أحمد وابن جرير والبيهقي عن عتبة بن عبد الله السلمي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا تلقوه من أبواب الجنة الثمانية من أيها شاء دخل».

وأخرج الطبراني في «الأوسط» عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «من كان له بشان أو أختان أو عماتان أو خالستان، فمألهن فَيْحَدُهُنَّ له أبواب الجنة». وأخرج الطبراني في «الأوسط» بسند حسن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أبما امرأة أتت ربها، وحفظت فرجها فتحت لها ثمانية أبواب الجنة، فقبل لها: ادخلي من حيث شئت». وأخرج أبو يعين عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من حفظ على أمي أربعين حديثاً بنعمهم الله بها، قبل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت»، انتهى.

هذا وقيل عز اسمه: ﴿وَمِمَّنْ أَلْفَمْتُمْ إِلَى الْجَنَّةِ ذُرِّيَّتُكُمْ فَخَبَّرَكُمْ﴾

(١) «الدر المنثور» (٧/٢٣٠).

## (٢٠) باب إحوار من أسلم من أهل الذمة أرضه

سئل مالك عن إمام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها،  
أرأيت من أسلم ماله؟ أكره له أرضه أو نخول المسلمين،  
ونحو ذلك؟

حكوهما فثبت لزمها<sup>(١)</sup> الآية وقال عن اسمه: **وَوَكَّرَ لِيْ يَسْتَتِرَ لِمَنْ**  
**تَدْبِرُغْوَ عَلَيْهِ فَعَلَمَهُ ثُمَّ أَكْرَهَ**<sup>(٢)</sup>

## (٢٠) إحوار من أسلم

بإصادة المصدر إلى فاعله.

## من أهل الذمة

بيان لقوله: من أسلم.

## أرضه

مفعول لمصدر، ويقال: أحرز كذا إذا جعله في المكان الذي يحفظه فيه،  
واستعبر هامها للملك، والمعنى: أي الذي إذا أسلم هل يملك أرضه بالإسلام  
أو يصير ملكه ديناً للمسلمين؟ والمسألة خلافية سيأتي بسطها.

(وسئل أساء السجود الإمام (مالك عن إمام) أي أمير المؤمنين أقبل  
بكسر ابناء صاحب الجزية من قوم) ذميين (فكانوا يعطونها) أي الجزية  
(أرأيت) نصيحة الخطاب أي أخبرني (من أسلم منهم) أي صار مسلماً من هؤلاء  
الذميين الذين يعطون الجزية (يكون له أرضه) أي يكون أرضه ملكاً له للإسلامه  
(أو تكون) أرضه ديناً (للمسلمين، ويكون لهم) أي للمسلمين (ماله) مبيع عند  
تخصيص

(١) سورة البر، الآية ٧٣.

(٢) سورة من الآية ٥٠.





غنيمة. فليس غنيمة إلا ما صانحوها غنيمة.

السنسري اعلمنا في على أموالهم اقبس عليهم إلا ما صانحوه غنيمة غدا هذا لأجل تعليقه للحكم الذي ورد.

قال الباقى<sup>(١)</sup> ثم عنت خمسة أنواع: أحدها في معرفة المصنع والمؤد، والثاني في حكم أهل المصنع في حياتهم ومقتلهم، والثالث في حكم أطفال لأهلانهم حال حياتهم ومقتلهم، والرابع في حكم أموالهم بعد موتهم على كثرهم، والخامس في حكم أموالهم إذا أُرسلوا.

ثم سطر هذه الأبواب الخمسة فقال في كتاب الأول: أما أمر المصنع فتدبر من انحصار، حموا بلادهم، وقاتلوا غنيما، حتى ضلحوا على شيء، وأدملوا من أموالهم أو حرية أو ذرية أو مودة، أو صانحوها على بقاء بأيديهم من أموالهم ثم ضلح أرضاً كان أو غيره، وما ضاحوا به أو أضوا شيء في بلادهم، ونأمنوا أرضاً كان أو غيره، فليس هو مدبر مصطح، ولا أن أهل حرب قاتلوا حتى صالحوهم على أن لا يكون لهم في الأرض حق، يؤمنون على الخروج من بلاد أو النظام به على الذمة لما كانت تلك الأرض أرض مصطح، وما تكون أرض مصطح، ما صوحوها على مقاتلها بأيديهم سواء تقدم ذلك حرب أو لم يتقدم.

وأما العتقة فهي الغاية، وكل ما كان له من العتقة من أرض أو غير ذلك غير من غلب عليه من الكفار، فهو أرض مدوة، سواء دخلها المدبر عليهم عاقبة، أو أعتقوا بحمد العتقة، فذلك في ذلك حرب أو لم يتقدم، أو أعتقها فيها أو ضلحوا عنها.

وقد روي أنسب عن مالك في العتقة: أن حرب فتحت بستان سيرة وقد حُصن، إلا ما كان منها غنيمة أو ضلحاً، وهو يدبر، فإنه لم يحسن.

قال أشهب: فقلت: العترة والقتال أليسا واحداً؟ فقال: إنما أردت الصلح، وألفظ القتال يصلح أن يراد به العترة، ويصح أن يراد به الصلح، فإن القتال قد يكون سبباً إلى العترة، ويصح أن يكون سبباً إلى الصلح. ثم بسط الكلام على أمره، خير وفداً ومكة، هل أخذوا بالصلح أو بالعترة؟

ثم قال: الباب الثاني. في حكم أهل الصلح حال حياتهم مع أقاتهم على كفرهم، أهل الصلح، لا يخلوا أن يكونوا مسلحوا على شيء يؤذونه في حملتهم، أو يصلحوا على شيء يؤذونه على حمايتهم.

وقد روى ابن حبيب: أن الجذبة الصلحية جزين، وحزبة: عسى أنبلد مجيلة، وحزبة: على الجماعهم، ومعنى ذلك أن يوضع على حملتهم شيء يرمونه، لا يحط منه ثقتهم، ولا يراد عليه لكثرتهم، فهم ضامون له حتى يؤذونه، لا يبرأ أحد منهم، وإن أدى أكثره حتى يؤذي جميعه، وحزبة الجماعهم أن يوضع على كل جماعة دينار أو أكثر على ما تقدم نفسه في أبواب الجزية، فهذه الحزبة تزيد بزيادة عددهم ونقصه، ونقص بنقص عددهم ونقصه، ويرى كل واحد منهم إذا أدى ما عليه، وإن لم يؤد غيره ما عليه.

مسألة<sup>(١)</sup>. قال ابن القاسم في «المقدونة»: إذا باع الصلحي أرضه من مسلم على أن يخرج على المبتاع لم يجز. وأجازة أشهب، وهذا يدل على أن الصلح قد يتعقد على أن يكون على الأرض خراج، وهي ملك لأربابها من أهل الصلح، وهذا يحتمل أن يكون نسباً ثالثاً، ويحتمل أن يكون على الجماعهم خراج، وعلى الأرض خراج، وكيفية انعقد الصلح في ذلك جائز.

ثم قال في الباب الثالث: إن ذلك يختلف في حكم الانتقال، وقد قال ابن حبيب: إن الجذبة (الصلحية) جزين، جزية: عسى أنبلد، وحزبة: على

(١) انظر «المعنى» (٣/٢٢٠).

الاجتماع، فإن كانت جماعة على السد، فهي موقوفة لا تباع، ولا تورث، ولا تقسم، ولا يملكها إن أسلم، وإلما له ماله، وأما الأرض، فهو موهبة أخاً لها عند من الصراخ، وألما بأسره بأقرب على من سبي من الصراخ، وألما إن صالحوا على سيرة على الحسام، فلهم بيع الأرض، وهي لهم ملك وصعوب ما شاور.

وروي عن ابن القاسم: أن أهل الصلح إذا صالحوا على أن عليهم ألف دينار كل عام، أو على أن على جماعة منهم دينارين، على كل رجل منهم، وعلى أرضهم على كل بذر، كذا شيئاً موهبة، قال: دلت موهبة، ولهم بيعها. فوقع الاتفاق بينهم على الصراخ، إذ وضع على الاجتماع، لا يبيع ذلك بيع الأرض، واحتلف إذا وضع على الجملة، فبيع ذلك بيع الأرض عند من عليه، وأن يبعده منه عند ابن القاسم.

وجه قول ابن الحبيب: أن الأرض لها وصية التجرة أو الصراخ على الجملة، هي سيرة التجرة، ألما يجر أهم، فوهبتها كما فيه من مع استحلاب التجرة، ووجه قول ابن القاسم: أن الأرض من أموال أهل الصلح ومنكهم، فكان لها بيعها والتصرف فيها، كالعين والحيوان وسائر أموالهم.

ثم بيّن الكلام على أن تلك الأرض إذا سعت هل يكون جزئها على البايع أو الشايع.

ثم قال في الباب الرابع: قد تقدم من قول ابن حبيب: أن التجرة إذا كانت على جملة، فإن أرضهم لا تورث، وإن كانت على جماعة، فإن لأرض مورت عنهم، وفي العتة من ابن القاسم: إن أهل الصلح يؤثرون.

ثم قال في الباب الخامس: قال ابن حبيب: إذا كانت تجرة الصلح على جملة، فمن أملاك موهبة أم ملك أرضه، وإلما يملك ماله، وإذا كانت على لحاصد، ثم أسلم، فأرضه له، وماله له. وروي عن ابن القاسم: أنه موهبة.

كان المصالح على حطنتهم، أو على حماحتهم أو على مبدل أوصهم، فون الإسلام يفظ عنهم ذلك كله.

ثم قال: وأما أهل العنوة فثني أحدها عنوة، فمن أسلم منهم، فإن أرضه، وماله للمسلمين، وإيما يريد، بقوله: أرضه، الأرض التي بيده، فأضافها إليه لعملة فيها، ولو كانت أرضاً اشتراها أحد، أو عنوة، أو حيدل يجوز له أن يشتري، فكانت من حمله ماله، حكمها حكم ماله عتدي، ولم أر فيه نصاً، وأصل ذلك أن أرض العنوة عند مالك لا تقسم، وتبقى لئو لب المسلمين على رأي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - هي أرض مصر، وأرض العراق.

وقال أبو حنيفة والشافعي: تقسم الأرض، كما تفر أموالهم، إذا ثبت ذلك فقد روى ابن مزيه عن عيسى بن دينار أنه التزم من الذي يفرض عليهم غنى عما جهم، وترك الأرض بأيديهم عراً لهم.

وقال ابن حبيب: إن عمر - رضي الله عنه - فرض الجزية على أهل مصر، غنى كل غنح منهم أربعة دنانير من مير خراج أرضهم، وجعل على الأرض خراجاً غنى حدوة، وقال مير ابن حبيب: إنه أقرهم في الأرض، وجعل عليهم خراجاً واحداً على الأرض والجماجم، وجعل عليهم مع ذلك نصفه، وذلك مالك: تطرح عنهم لضيافة إذا لم يؤف لهم.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: والأظهر عتدي أن يكون عليهم جزية الجماجم، فمن عمل أرضاً كان عليه خراجها، لأن سب جزية الجماجم سكنى بلد المسلمين، وحفر دمانهم فيها، وسبب خراج الأرض الانتفاع بها، ثم لا يجوز للمتوي بيع شيء من الأرض، لأنها ملك للمسلمين، ويجوز لهم بيع غير ذلك من الرقب وسائر الأموان، ومن أسلم منهم، قال ابن حبيب: فقد أحرر نفسه، وماله،

(١) مقرر: المسمى (٢١/٢٢٤).

وكل ما اكتسب، وأما الأرض فتسلم لمسلميها، لأنها ليست في يده على وجه التسلط، وإنما هي في يده على وجه إجازة.

وروى عيسى بن مريم عن عيسى بن دينار: من أسلم منهم فهو حر، وماله للمسلمين، وفي «العبية» من رواية سحنون: أنه يؤخذ منهم أموالهم من الثمن والرفيق وغير ذلك، قال ابن المواز: إنما يؤخذ منهم ما كان في أيديهم يوم الفتح.

وجه قول ابن حبيب: ما احتج به، ووجه قول عيسى وابن المقاسم: أن الأرض لا يملكها، وما ترك بيده لم يملكه، وإنما هو كالثقلين في الحائط يستعين به العامل في العمل، وهو باقٍ على ملك صاحب الحائط، وما اكتسب فعلى هذا الوجه اكتسبه. ووجه قول ابن المواز: أن ما اكتسب ملك له، وما ترك بيده، فعلى مثل من افتتح الأرض، وإنما تركه على وجه العون، انتهى مختصراً.

وترجم أبو عبيد في «كتاب الأموال» فقال: «باب من أسلم من أهل الصلح كيف تكون أرضه أرض خراج أم أرض عشوة»، فأخرج بسنده إلى الزمري، قال الزمري: من أسلم منهم قبل إسلامه، وأحرز إسلامه نفسه وماله إلا الأرض، فإنها هي للمسلمين؛ من أجل أنه لم يسلم أول مرة، قال أبو عبيد: ليس يريد بقوله: إن أرضه هي للمسلمين، أنها تنزع منه إذا أسلم، ولكنه يريد أنها تكون أرض خراج على حالها؛ لأنها في المسلمين، ولا يرضى به بالشر كأرض المسلمين التي يملكونها، وهذا مذهب من كره شراء أرض أهل الصلح. وقد روي عن عمر بن عبد العزيز شيء يرجع إلى هذا، فذكر بسنده عنه أنه قال: إنما قوم صولحوا على حزية يعطونها، فمن أسلم منهم كانت أرضه لبيئهم.

قال أبو عبيد: يقول: تكون سنة كسنتهم، وحكمه في الأداء عنها

فحكاهم، وكان مالك بن أنس يقول عن هذا حديثي بحبي من عبد الله بن  
 وكيع عن مالك قال: أما أهل نصيب، فمن أسلم منهم، فهو أهل بارصة فهي  
 آخر ما تقدم من الموطأ، قال أبو عبد الله وقد روى أنشد عن ابن سيرين  
 ثبت بضمه عبد الله قال: من أسلم ما أخذ عوفه، معه ما كان صالحاً، فما  
 كان مباحاً فهو ماله، وما كان حراماً فهو لغدسحين.

قال أبو عبد الله تعالى فأول مسلم من أسيرين ومالك لا يأخذ نصيباً من  
 نصيب، لأنه ملكهم، وكذا يرون عن الحسن بن صالح، أنه كان لا يرى به  
 بأساً، بل كان يرى أهل نصيب، قال أبو عبد الله ويسفي أن يكون من هذا  
 المذهب أبعد أنهم إذا أسلموا حررت أنفسهم وأرضهم وأهلها من  
 يملكونهم، وأما الذي يقول أبو حنيفة تعبر هذه أحرمي عد محمد أنه كان  
 يقول من أسلم منهم، أو أسير أرضه منهم من أهل النصيب، فلا نصيب  
 مني على حاله، انتهى.

وقال الموفق<sup>(١)</sup> الأرض أرضان: أرض مسلح وغنوة، فإلى النصيب، فهو  
 كل أرض مباح أهلها عليها، المكرب لهم، ويردون مباحاً معلوماً، وهذه  
 الأرض ملك لأهلها، وهذا الخراج هو حكم تجرية، متى أسلموا سقط  
 عنهم، وبهذا معناه وجهنا، لأنها ملك لهم، وكذلك إن كان لهم من  
 غير موقوف على الأرض، وكذلك كل أرض أسلم أهلها، فأرض النصيب  
 ومسجونها، عهدت ملك لأهلها، لا مباح عليها، وأصح التصرف فيها كغيرها  
 من غيرها.

والثاني: وهو ما فتح غنوة، فهي - أحلى منها بالنسبة، ولم تقسم  
 بين الغنوة، وهذه تقسم بين المسلمين، بقسمة غنوة، خرج معلوم، يؤخذ

(١) الموفق مع الشيخ المكي (٢٠٠/٢٠٠ - ٢٠٠/٢٠٠) والشيخ (٢٠٠/٢٠٠)

فمنه في كل عام، يكون أجره ثلث، وغرضي أبدي أربابها، ما داموا يردون  
عزاجها، سواء كانوا مسلمين أو من أهل الذمة، ولا سقطوا أحداً باسم  
أربابها، ولا شافلتها بشي مسلم، لأنه يسقطه آخره.

وبعد علمه أن شيئا مما فتح حروباً قدوم غير المسلمين، ولا حصر، كان  
يحول الله من قسم جندهم، فصار ذلك لأهلهم لا يخرج عنه، وسائر ما فتح  
حروباً مما فتحه غير من الحظوظ، ومن بعده فارسي الشام وخراسان ومصر  
وغر ذلك بقوم مدني.

وقال<sup>(١)</sup> وقد أسكنت المسلمين فتحه، والفتح عنه، وفيه ثلاث إمدادات  
يعين على الإله أو أحدها، إحداهن - الإمام مختار من قسمها على العالمين، ويرى  
ونهما، غير جميع المسلمين، لأن كلا الأمرين قد ثبت فيه شيء من شيء<sup>(٢)</sup>  
فإنه يترك قسمه حراً، وذلك صحتها، ووقف غير الحام والمعرف، وحضر  
وحضر ما ضمه، وأمره على ذلك علماء الصحابة، وخاروا سلمه، وكذلك، فمن  
من بعده من الخلفاء، رزق علم أحد منهم قسم من الأرض التي فتحوها  
والثانية: أي، عسى أنما تحسن الاستيلاء عليها لا تقدر، لصحة حايه،  
الثالثة: أي، جبر تلك في يد الإسلام وبسطة الحاجة.

والثالثة: أي، الواحد قسمها، لأن النبي يترك على ذلك، وفعله أولى من  
عمل غيره مع عموم قوله تعالى: **فَوَقِّظُوا آلَهُمْ**، عظم من غزوكم الآية، يعين منها  
أن أربعة أحاسدها، والرواية الأولى: لأن النبي يترك على ذلك، أي،  
حسد في حبه، وذلك غير - رضي الله عنه - فذلك لولا إجماع الناس، فليس  
لا يعرف كد قسمه النبي يترك حراً<sup>(٣)</sup> فقد وبعد مع عامه، فغير السور يترك

(١) التفسير (١٥/١٩٩)

(٢) أمر من أفعال في زمان أو مكان، فالحال الذي يترك من مكاتب أصحابه وجماعة  
والنظر صحيح، أي، (١٥/٢٤٠)، ولم يرد (١٥/٢٤١).



قال أبو عبد الله: نوافرت الآثار في افتتاح الأوصياء عدوة يهدين الحكماء،  
حكم رسول الله ﷺ في حبر، حين قصده، وحكم عمر - رضي الله عنه - في  
أرضه الذوات وغيره - حين رقت - وانظر في ذلك إلى الإمام - فقد رأى من ذلك  
منه، وهذا قول اليهودي وأبي عبد

والأخير إلى الإمام اختيار مصلحة لا خيار نشأ، فيقرمه فعل ما يريد  
المصلحة فيه، ولا حجاج إلى النظر بالموقف، بل تركه له من غير فسخ هو  
واقعه لهذا لأن عمر - رضي الله عنه - وإن كان قد نزل عنهم فيه يوم التمام،  
ولأن من رقت ما هنا أنها جميع المسلمين، يؤخذ سراسمها ويصرف في  
صالحهم

ثم قال: فأما ما خلا عنها أهلها حياها من الصليب، فهذا تعبير وفقاً  
لنفس الظهور عليها، لأن ذلك متعبير فيها، إذ لم يكن لها غلام، فكان حكمها  
حكم النبي. يكون للمسلمين كنهه، وقد روي أب لا تصير وفقاً متى يفنيها  
الإمام، وحكمها حكم العمدة إذا رقت.

وما صالح عقب الكدر من أرضهم على أن الأرض لها، ويخرج فيها  
خراج مرسوم، فهو وقت أيضاً، لأنه يفتح غير، وصالح أهلها على أن  
يعمروها، وليد نصبت تمردها، وصالح بني النصير على أن يتجلبهم من  
العدو، ولهم ما أولت لأهل إلا تحفة أي الملاح، وأما ما صرحوا على  
أن الأرض لهم، وشراهم فيها خراج مرسوم، فهذا الخراج في حكم  
الحرب، تسقط بالإسلام، والأرض لهم لا خراج عليها، لأن الخراج الذي  
صوب عليهم إنما كان من أجل كفرهم، ستره الحزبه المفسودية على  
الروم، وإذا أسلموا سقط كما سقط الحزبه، وتبقى الأرض ملكاً لهم،  
لا خراج عليها، ونحو أسقط الأرض إلى مسلم، لم يجب عونها خراج  
ذلك، انتهى

وفي الشرح الكبير لأبي الفرج الحلبي: الأرضون المغنومة على ثلاثة أضرب، أحدها: ما فتح صوة، وهي ما أجلي عنها أهلها بالسيف، فيخبر الإمام بين قسما ووقفها للمسلمين، وعنه: نصير وفقاً بنسب الاستلاء، وعنه: قسم بين الغنائم، الضرب الثاني: ما جلا عنها أهلها خوفاً وقرعاً، فهذا نصير وفقاً بنسب الظهور عليها، لأن ذلك يتعين فيها؛ لأنها ليست غنمة فتقسم، فكانت حكمها حكم الغنيمة. وعنه: يكون حكمها حكم العتوة قياساً عليها، فعلى هذا لا نصير وفقاً حتى يوقفها الإمام.

الضرب الثالث: ما صيرت على، وهو قسمان: أحدهما: أن يصلحهم على أذ الأرض لنا، ونقرها معهم بالخراج، فهذا نصير وفقاً أيضاً، حكمها حكم ما ذكرناه الثاني: أن يصلحهم على أن الأرض لهم، ويؤدون لنا خراجها معلوماً، فهذا ملك لأربابها، وهنا الخراج أي حكم الجزية، متى أسلموا سقط عنهم؛ لأن الحاج الذي ضرب عليها إنما كان من أجل كفرهم، فهو كالجزية على رؤوسهم، فإذا أسلموا، سقط كما سقط الجزية، وتبقى الأرض ملكاً لهم، لا خراج عليها، انتهى.

وقال ابن حجر في شرح المنهاج: الغنيمة مال حصل لنا من كفار بلا قتال وإيعاف خيل وركاب وبلا مؤنة، كجزية وخراج ضرب على حكمها، وغنم نجارة أي ما أخذ من أهلها سواء سارى العشر أو لا، وما صولج عليه أهل بلد من غير نحو قتال، وما سلوا منه خوفاً، فيحتمس جميع الغنيمة خمسة أسهم متساوية. وقال الأئمة الثلاثة: يصرف جميعه نصالح المسلمين إلى آخر ما تقدم، بسط ذلك في باب ما لا يجب فيه الخمس.

ثم قال: هذا حكم منقول، الميراث، فأما عقاره من بناء أو أرض، فالملذهب أنه لا يصير وفقاً بنفس الحصول، وإن نقله البلخي عن الإمام عن الأئمة، واعتمده، بل الإمام مخير بين أن يجمعه وفقاً، وتقسيمه في كل سنة، مثلاً

عنى الحرزقة حسب حاجاتهم: لأنه أنفع لهم، أو تقسم أعيانه عليهم أو يباع،  
وتقسم ثمنه بينهم، واعتمد الأذرعى قول السندي: إنه يجعل وقفاً، ويقسم عنه  
عنى الحرزقة، وحصل التخيير المذكور وفقاً لمروحة، وأصلها على أنه لو رآه  
إمام مجتهد جاز.

ثم قال في موضع آخر: والمد المأخوذ من أهل الحرب فقرأ لهم حتى  
سئموا أو جشوا عنه غيبة، ولا نسطك إلا بقسمه مع الرضا بها باللمعة لا  
بالاستيلاء، ولهم أي العائمين انسدت قبلها باللعط، بأن يقول كن بعد الحصرة  
وقبل القسمة: اغترت منك عبيبي، فملكك بذلك أيضاً، ويجوز: يتكدر بسحره  
الخبائر، ويسبك العشار بالاستيلاء مع القسمة ومولها، أو اختيار السبائك  
قاله العلماء انتهى.

وقال في موضع آخر: السبعة ما من حصص من ثمار بستان وإحطاف، فيقسم  
منه السلب للثقل، ثم يخمس الباقي، فحب لأهل خمس المهي، والأخصاص  
الأربعة عقارها وصفونها للعائمين انتهى.

وفي الهداية<sup>(١)</sup> إذا فتح الإمام بلدة عمرة أي قهراً، فهو الحبر، إن  
شاء قسمها بين المسلمين، كما فعل لرمون بك بجيبور، وث شاء أقر أهل  
صيه، ووضع غنيهم الجزية، وعلى أراضهم الخراج، كذلك فعل عمر  
- رضي الله عنه - بسواد العراق بعد إخضاعها من الصحابة، ولم يأخذ من خالفه.  
وفي كل من ذلك فدية، فتخير.

قال<sup>(٢)</sup>: وما أوجب المسلمون عليه من أسوان أهل الحرب بغير قتال،  
يصرف في مصالح المسلمين، كما يصرف الخراج. ثم قال: أرض العرب كلها

(١) الهداية (١/٣٩٤)

(٢) الهداية (١/٣٩٧)

(٢١) باب الدفن في قبر واحد من ضرورة، وإتفاذ أبي بكر - رضي الله عنه -  
عدة رسول الله ﷺ، بعد وفاة رسول الله ﷺ

أرض عشر، والسواد أرض خراج؛ لأنه ﷺ والخلفاء الراشدين لم يأخذوا  
الخروج من أراضي العرب، ولأنه بمنزلة النبي، فلا يشت في أراضيهم؛ لأن  
وصح الخراج من شرطه أن يقر أهلها على الكفر، كما في سواد العراق،  
ومشركو العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام والسيوف، وأرض السواد مملوكة  
لأهلها، يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها؛ لأن الإمام إذا فتح أرضاً عنوة وفهراً  
له أن يقر أهلها عليها، ويقع عليها، وعلى رؤوسهم الخراج، فتبقى الأراضي  
مملوكة لأهلها.

وكل أرض أسلم أهلها، أو فتحت عنوة، ونسبت بين الغنمين، فهي  
أرض حشر، وكل أرض فتحت عنوة، فأقر أهلها عليها، فهي أرض خراج، وكذا  
إذا ما اندحهم، قال: ومن أسلم من أهل الخراج، أخذ منه خراج على حاله،  
لأن فيه معنى المؤنة، فيعتبر مؤنة في حالة البقاء، فأمكن إبقاؤه على المسلم،  
وبجور أن يشتري المسلم أرض الخراج من النبي، ويؤخذ منه الخراج لما قضا،  
وقد صح أن الصحابة اشتروا أراضي الخراج، وكانوا يؤدونها لخراجها، فدل على  
جواز الشراء، وأخذ الخراج، وأدائه للمسلم من غير كراهة، انتهى.

(٢١) الدفن في قبر واحد من ضرورة

لفظة «في» أحقية، أي يجوز للضرورة أن يجمع الأموات في قبر واحد،  
والمسألة كأنها إجماعية، كما سبأني سطرها في الحديث الأول، وأشار  
المصنف بزيادة لفظ «الضرورة» إلى محتمل الحديث من أن ذلك كان لأجل  
ضرورة.

وإتفاذ أبي بكر رضي الله عنه

في زمان خلافته، والمصدر مضاف إلى فاعله.





وَعَزَّذَ النَّبِيُّ فِي غَمْرِهِ، الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ النَّسَبِينَ.....

شديد العرج، وكان له منول أربعة مثل الأسد، يشهدون مع رسول الله ﷺ  
المعاهد، فلما كان يوم أحد أرادوا حبسه، وفعلوا. إن الله قد عذرك، فأتى  
رسول الله ﷺ، وقال: أي نبي الله! إن أني يريدون أن يحبسوني عن هذا  
افوج، والخروج معك فيه، فوالله! إنني لأرجو أن أظفأ عرجي هذه في الحة،  
فقال رسول الله ﷺ: «أما أنت فقد عذرك الله، فلا جهاد عليك» وقال لبيته:  
«ما عليكم أن لا تتمعروا نحن الله يرزقه شهادة»، فخرج معه فقتل يوم أحد،  
انتهى.

(وعبد الله بن عمرو) بفتح النون ابن حرام بن أذية الخزرجي المغمري  
الهدري، والمذاهب الصحابي المشهور، روى السرمدي عن جابر قال: له  
رسول الله ﷺ: «ما كلم الله أحدا قط إلا من وراء حجاب، فنهى كليم أباك  
كفحا، قال: يا عبدني سلفي أعصت»، الحديث، وروى عن جابر قال: قال  
رسول الله ﷺ: «أجرى الله الأنصار عما خيرا، لا سيما عند الله بن عمرو بن  
حرام رسله بن عبادة»، وأخرجه النسائي بلفظ «لا سيما أن عمرو بن حرام»  
كذا في «الإصابة».

وأخرج ابن سعد في ترجمته: إنه كان أول فتيان فتن من المسلمين يوم  
أحد، فقتله سفيان بن عبد شمس أبو أبي لأعور السلمي، نصلى عليه  
رسول الله ﷺ قبل الهزيمة.

وأخرج البخاري في صحيحه عن جابر قال: لما حضر أحد، دعاني  
أبي من الليل، فقال: «ما أراني إلا مفتولا في أول من يُقتل من أصحاب  
رسول الله ﷺ، الحديث، وفيه: فكان أول فتيان (الأنصارين ثم السلميين) يفتح  
تسمين المهجلة وفتح اللام نسبة إلى بني سلمة بكسر اللام بطن من الأنصار  
أخرج، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الرقة (٢٣٣).

كَانَا قَدْ خَضَرُ السَّبِيلَ فَوَهِمًا . . . . .

ومى «السمي»<sup>(١)</sup>: السلمي بسين ولام مفتوحين منسوب إلى سلمة بن سعد بكسر لاء غير النصب. ويجوز إبقاء الكسر، نض من الإنصار، انتهى.  
(كانا قد حفر) بناء المفعول (نفس) فاعله (من قبريهما) هكذا في النسخ الهندية بلفظ انشبة وزيادة همزة في أوله، وفي النسخ المصرية: «حفر السبل قبريهما» بالإفراد على المفعولية، وهو الأوجه إذا كانا في قبر واحد.

قال صاحب «المحلى»: يعني السبل الذي قد حفره معاوية في السنة الثانية من إمارته، فوُضعت في طريق أحد. حُفرت بقبر للشهداء، يروى الدارمي عن جابر، بينا أنا في خلافة معاوية، إذ جاء رجل فقال: يا حابر لقد أثار أباك عمال معاوية، فبدأ فخرج طائفة منهم فانقضت إليه، فحدثه على النحو الذي دفعته لم يتغير.

قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: وقد ذكر ابن إسحاق القصة في المغازي، فقال: حدثني أبي عن أشياخ من الأنصار قالوا: لما ضرب معاوية عبدة التي مَرَّتْ عَلَى قُبُورِ الشُّهَدَاءِ، انْتَجَرَتْ لِعَبْدٍ مِنْهُمْ، فَجِئْنَا فَأَخْرَجْنَاهُمَا، يَمِي عَمْرًا وَعَبْدَ اللَّهِ، وَعَلَيْهِمَا بَرَدَانِ، قَدْ غَطِي بَهِمَا وَجُوهَهُمَا، وَعَلَى أَقْدَامِهِمَا شَيْءٌ مِنْ بَابِ الْأَرْضِ، فَأَخْرَجْنَاهُمَا يُنْتَبِرُ نَفْسًا، كَأَنَّهُمَا ذَفْنَا بِالْأَرْضِ، وَلَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ ضُرَيْقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، نَهَى.

قلت: وللفظة من ضريق أبي الزبير عن جابر فإله: صُرح بنا إلى قتالنا يوم أحد، حين أجرى معاوية العين، فأخرجهم بعد أربعين سنة، قَتَلَتْ أَيْسَادَهُمْ، نَفَقَتْ أَطْرَاقَهُمْ. وأخرج أيضاً من طريق الزهري عن جابر في حديث طويل في قصة أخذ قال: كان عبد الله بن عمرو رجلاً أحمر، أصعب، ليس بالطويل،

(١) «السمي» (ص ١٣٨)

(٢) «السمي» (ص ١٣٨)



وكانت جوارها مما على النسي، وكانها من من واحد.....

وكان غمر بن الجهم رجلاً طويلاً قمرًا، فدفن في قبر واحد وكان قبرهما  
مما بني السيل. فدفنه السيل فحضر عنهما وعذبهما بمرثنة. قال جابر  
لو أن أبي في حذره كأنه نائم وما تغير من حاله قليل ولا كثير، فقبل له،  
برأيت أكنانة. قال إنما كان في حذره خسر يه وجهه، وجعل على رجله  
الحمر من فوجدنا السيل كعه في، والجمل على رجله حتى هبته ويس ذلك  
منه وأرغوه منه، ونحوًا من ذلك السكك لم مكان آخر، وذلك أن إقناة  
كانت نذر عبيط، وأخرى رطاب غمر.

وفي الضمير من «الضفة» عن جابر قال: لما أراد معاوية  
رضي الله عنه أن يجزي عينه نسي بأحد غيب إلى عامله بالنداء،  
مكبر، إليه أن لا نستطيع أن نخرجها إلا على نور الشهادة، فكتب معاوية  
النور، قال جابر «رأيتهم يمشون على أعناق الرماة كأنهم قوم نيام،  
رأيت الصفاة طرو رجل حذرة، فالتفت داء وفي الضمير»<sup>(١)</sup> مثله  
الضمير الظاهر عني أن قومه إجماع العين غير قومه جفر السيل كعه صوفي  
في آخر الحديث

أو كان قبرها مما على السيل، فعدوا الذي حفره معاوية رضي الله  
عنه وفي السبع الهذبة. وكان قبرهما بلفظ السيل، والأوجه الأول (وكانا في  
قبر واحد)، قال القاضي «كانا صهبر، واستشهدا يوم أحد»، وفي قوله  
«الوفاء» قال مالك: أن غمر من الجهم وعبد الله بن عمرو كمن في قص  
واحد، وقمر واحد، رواه ابن شبة، انتهى.

قال الحافظ: غمر من الجهم كان صديق والد حذرة وروح أخته هند  
بن عمرو، وكان جوارها مما على السيل، قال ابن إسحاق في «المغازي»:

حدثني أبي عن رجال من بني سبعة أن السبي عليه السلام فإن حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجموح: «أجمعوا بينهما، وإنهما كانا مصادقين في الدنيا»، وفي معازي الواقدي عن عائشة: أنها رأت هذلت عمرو تسوق حراً لها عليه زوجها عمرو بن الجموح، وأخوها عبد الله بن عمرو، بن حرام لتدفنهما بالمدينة، ثم أمر رسول الله ﷺ برد الثمن إلى مصاحبتهم.

وأما قول الدمشقي: إن قوله: ويعصى وهم، فليس بجيد؛ لأن ل محملاً سائعاً، والتحيز في مثل هذا يقع كثيراً. وحكى الكرماني عن غيره أن قوله: عصى نصيب من عمرو، وقد روى أحمد بإسناد حسن من أبي فنداء قال: قتل عمرو بن الجموح وابن أخيه يوم أحد، فأمر بهما رسول الله ﷺ فجعل في قبر واحد، قال ابن عبد البر في «الشهيد» ليس هو من أخيه، وإنما هو ابن عمه، وهو كما قال. فلهذا كان أسئ منه، انتهى.

قلت: ولقد ابن سعد من طريق الزهري عن جابر قال: رسول الله ﷺ: «ادفوا عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجموح في قبر واحد لما كان بينهما من الصدا»، وقال: «ادفوا هذين المشركين في الدنيا في قبر واحد».

وأخرج أيضاً من طريق نبيح المعزري عن جابر قال: أصيب أبي وخالي يوم أحد، فجاءت بهما أمي، قد عمرغتهما على ناقة أو قال: على حمل، فأقبت بهما إلى المدينة، فتأذى مندي رسول الله ﷺ: ادفنوا اتقنلن مي مصارعهم، قال: فَرَدَّا حتى دُفنا في مصارعهما، قلت: وأخرجه الدارمي أيضاً بهذا السند موصولاً.

قال الحافظ في «الإصابة»<sup>(١)</sup>: أخرج ابن أبي شيبة في «أخبار المدينة» عن أبي فنداء قال: أتى عمرو بن الجموح السبي عليه السلام يا رسول الله ﷺ

برقمته مثنى استشهد يوم أحد. محضر عندهما أئمة من بني أمية، ...

بأنه إن قاتله حتى أقتل في سبيل الله، أتواي أمشي يوم في الجنة<sup>١</sup>  
 كان معه، وأتات عرجاء، فقتل يوم أحد. هو من أئمة، فأمر بقتلهما  
 ومزلاهما، فجهوا في قبر واحد، انتهى محضراً.

وذكر الحاكم في المستدرک<sup>(٢)</sup>، كان عمر بن الخطاب، وكان عرجاء،  
 وقتل هو وابنه خلد من عمر يوم أحد. حملاً حسناً على المذكبين،  
 والكتاب لم يركن لقتلهما جميعاً، وهما أبو بكر بن عمر، وفاء أبو  
 عمار: قال الواقدي: مع عمرو في القبر عارضة بن زيد، وسعيد بن الربيع.  
 وإسماعيل بن مالك، وعبد الله بن الحجاج. قال أبو عبد الله: وضرم عبد الله  
 الصرب من قبر حمزة - رضي الله عنه - نحو خمسة أذراع، كذا في إتمام  
 الرواة.

وهذا من استشهد به - المجهول (يوم أحد) وكان عبد الله بن عمرو  
 ول بن يوم أحد، كما تقدم قريباً (محضر) بنا - المجهول في الأرض (عنهما)  
 في محضر قمرهما (لبنهما) بناء المجهول في بقاء من مكانهما إلى يوم آخر.

قال الياحي<sup>(٣)</sup>: حضر الفصل مرهناً، كان معاً إليه أو قرب منه، فأمر  
 بقتلهما عن مكانهما ذلك إلى موضع لا يفسد بهما، محضر عنهما لينفلا، ولا  
 بأس بحضر القبر، وإخراج الميت منه. إذا كان لوجه مصحفاً. ولم يكن في  
 ذلك إضرار به، وأبى هذا من يات بغير تغيير، فإن ذلك لوجه نصير أو لغير  
 منة، انتهى.

وفي السحلي<sup>(٤)</sup> به جواز التنس نذر، وفي صحيح لغيره<sup>(٥)</sup> ولا ينس.

(١) - تاريخ الخلفاء (٢/٣٧٠-٣٧١).

(٢) - المستدرک (٢/٣٧٠-٣٧١).

(٣) - (١/١٠٠).

بعد إعانة الثراب بعدة طويته ولا قصيرة إلا تعدد، والتعدد أن يظهر أن الأرض معصومة، أو يأخذها شنيع، ولذا لم يحول كثير من الصحابة، وقد دفنوا بأرض الحرب، ومن الأعداء أن يستطع غير الملحد ملك أو نوب أو درهم واحد.

وفي «المساج»<sup>(١)</sup> ونسبه بعد دية المقتل وغيره حرام إلا تحصروه، كاد دفن بلا غسل أو في أرض معصومة أو ثوب معصوم أو دفن مال أو دفن بغير الذلعة، انتهى.

وقدم في الجنائز ما في «الشرح الكبير»<sup>(٢)</sup> للملكية: جاز بش السبب قبل النقص، وكذا بعد من مكان إلى آخر بشرط أن لا يتغير حال دفنه، وإن لا يسهل حرمته، وأن يكون تمسحة، كأن يضاف عليه أن يأكله المحرم، أو ترجى حركة السومع المنقول إليه، أو ليدفن بين أهله، أو لأهل قرب زيارة أهله، قال القاسمي: فإن سحلف شرط من هذه الشروط الثلاثة كان الدفن حراماً، انتهى.

وعندما في «المنهاج» زاد: وفحالت النافعية بحرم دفنه قبل الدفن من يندى على يده، وإن لم يتغير، لم يند من مأخر دفنه، ومن التمرض لثبوت حرمة، وفيه يكره إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس، أما دفنه بعد الدفن حرام، وفحالت الحاشية: لا يأمن بدفنه قبل الدفن وبعد دفن مكان آخر، تعرض صحيح، كجسمه تبريعه، وإفراجه في قبر، ومجاورة ضالاج مع أن الشجر إلا الشهيد، فإنه يندى بمكة، انتهى.

وفي «المغني»<sup>(٣)</sup> سن أحمد عن الست مخرج من قبره إلى غيره، بخال؛ إذا كان شيء من ذبه، قد حوّل طليحة وحولت عائشة، وسئل عن قوم دفنوا في

(١) (١١١: ١).

(٢) (١١١: ١).

بأنه لم يوضع ريشة فقال قد نسى معاذ مرأته وقد كففت في خيلتي فكشفها، ولم ير أبو عبد الله بأن أن يحسنوا.

وقال أيضاً في موضع آخر<sup>(١)</sup>: إن وضع في الغفر ما كره في الجنة، بشر، أخرج، قال أحمد: إذا نسي التحط أو مسحاته في نحر حمار أن ينشئ عنها، وقال في الشيء، ينظ في الغفر، مثل الفاس والمواهم يبين، قال: إذا كان له فيمة، وقد روي أن المعصرة من طيبة طرح عانته في قبر النبي ﷺ، ثم قال ماتني، فمضت موضع منه، فاحمد حانته، فكان يقول أنا أفركم عنها برسول الله ﷺ، وإن نفي من عمر عسل أو إلى غير الفلاة، حين وغسل إلا أن بحالة، سابه ألا يصح، فيترك، وهذا قول مالك وإشاعة رأيي نود، وقال أبو حنيفة لا ينشئ، لأن الجبر فلاة، وفي شيء عنها

والأصل من الصلاة يجب ولا تنقطع بذلك، كحراج ما أنه فيمة، وفولهم: إن السب مثله، قلنا: إنه مثله في حق من يفر، ولا يبين، ثم قال بعدما ذكر الاختلاف في سب من دف بغير صلاة أو بغير كفر، قال: إن تعير الميت له سبتي بحاله، وكل موضع اجزء به لحرمة ذلك الأدمي، قاله مستحب تركه احتراماً للميت، انتهى

وهي التي المختار<sup>(٢)</sup> لا يخرج منه بعد اهالة لثواب إلا بحق آدمي، كل نكحون الأدمي مقصورة أو أخذت بشععه، وصحير لثالث بين إخراجهم ومساواته بالأوصار، قال أبو حامد بن حوله: إلا حوز آدمي احتراز عن حق الله تعالى، كما إذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وقبح على غير يديه أو إلى غير الفلاة، فإنه لا ينشئ بعد اهالة الثواب

(١) (٢٩٥/٣)

(٢) (٢٥٨/٢)

تَرْجِعُنَا أَوْ يَرْجِعُنَا كَأَنَّهُمَا أَمَّا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . . .

لَمْ يَلِدْ أَبَداً . لَا يَأْسُ بَطْنُهُ قَبْلَ دَهْدِهِ قَبْلَ مَهْمَلِهِ . إِنْ كَانَ بِلَى مَا تَوَدَّ  
مِنْهُ لَنُظْمِرَ وَجْهَهُ مَحْجُوداً بِغَدْرِ عَيْلٍ أَوْ مَسَاكِينٍ . لِأَنَّهُ يَتَأَمَّرُ الْبَلَدَ بِصَدِّ سَعَتِ هَذِهِ  
الْمَسَافِقَةِ . يَجْعَلُ فِيهِ رَادَّةً قَالَتْ فِي الْمَسْجِدِ نَحْنُ مَعْقِدُ الْقَيْدِ . هُوَ الظَّاهِرُ . وَأَمَّا  
بَقِيَّةُ هَذِهِ الْقِيَمَةِ بِإِسْنِ بَعْضِ مَوْلَانَا . وَنَسْتَعِينُ فِيهِ بِالتَّبَعِ . سَمِعْنَا

رَحِمَكُمُ اللَّهُ طَهَطَاوِي عَنْ الشَّرَافِيِّ عَنْ النُّصَيْرِيِّ . انْطَلَقَ هَذَا الدَّرَجَةُ عَلَى  
مِلَّةِ مَنْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ . وَهِيَ وَجْهٌ لَا يَحْوِزُ بِاتِّفَاقٍ . وَهِيَ وَجْهٌ  
اِخْتِلَافٍ . أَمَّا الْأَوَّلُ . فَيُحَرَّرُ إِذَا دَخَلَ فِي أَرْضٍ مُنْقَصِيَّةٍ أَوْ تُجَنَّبُ فِي ثَوْبٍ مُعْصَرَةٍ .  
وَأَمَّا يَرْجِعُنَا فَدَلِيلُهُ أَنَّ بَطْنَهُ نَحْنُ ذَلِكَ أَوْ مَرَجَ تَوَدُّ جَارٍ أَوْ يَخْرُجُ هَذَا الْمَعْنَى .

وَأَمَّا الثَّانِي . فَكَذَلِكَ . إِذَا لَزِمَتْ أَنْ تَنْصَرَّ إِلَى وَجْهِهِ . أَوْ تَقْلَبَ إِلَى مَقَرِّهِ  
أُخْرَى . لَا يَحْوِزُ بِاتِّفَاقٍ .

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ . إِذَا حَاطَ الْمَاءُ عَلَى الْقَبْرِ . فَقِيلَ . يَحْوِزُ مَحْوِيَةً . ثُمَّ رُوِيَ أَنَّ  
مُسْلِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَوَى فِي الْمَسْجِدِ . وَهُوَ يَقُولُ . حَوْلَكُمْ مِثْرَ قَبْرِي . فَقَدْ أَذَانِي  
الْمَاءُ الْإِلَهَ . فَتَقْبِرُ . فَبَدَأَ سَلَّمَ الْبَيْتَ بِمِلِّي الْمَاءَ . فَدَا صَدْرَهُ الْمَاءَ . فَذُوقِي مِنْ  
عَالَمٍ . رَحِمِي اللَّهُ عَمَّ . فَتَحْمِلُهُ . وَقَالَ تَنْقِيهِ أَبُو حَرِيرَةَ . يَحْوِزُ ذَلِكَ أَيْضاً ثُمَّ  
رَوَى عَنْهُ . سَمِعْنَا

(مَوْجِدٌ) بِمَاءِ الْمَجْجُونِ (لَمْ يَخْبِرْ) قَالَ الشَّرَافِيُّ<sup>(١)</sup> . قَالَ الْأَرْنَؤُفِيُّ . لَا تَأْكُلُ  
أَسْنَانَ الشَّهَدَاءِ . كَأَنَّهُمَا عَانَا . الْأَمْرُ . قَالَ فِي هِيَ<sup>(٢)</sup> . هَذِهِ عَلَى . وَتَعْتَظُهُ كَرَامَةُ  
مَنْ اللَّهُ تَعَالَى حَسْبُهَا نِيَادُ . وَرَوْحُهَا حَقَرُ . بِذَلِكَ أَهْلُ أَحَدٍ رَمَزَ كَيْفَ عَلَى  
فَضْلَانِ . فَإِنَّ دَارَ هَذَا الشَّعِيرِ . لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا . وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ أَمْرًا مَعْتَادًا  
فِي بِلَدِ الْأَرَبِيِّ . مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ وَجْهِ التَّعَصُّبِ مِنْهُ . سَمِعْنَا .

(١) - رَوَى الشَّرَافِيُّ (٢٠٠) .

(٢) - الشَّرَافِيُّ (٢٠٠) .

[illegible]

(وَمَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ عَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ) فَمَا رَدَّىٰ أَمْرُ قَاتِلِي أَرْ  
عَبْدٍ أَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا حَرَجٌ فِي يَدِهِ، وَهَذِهِ هِيَ حَرْجُهُ، فَأَسْطَقَتْ يَدُهُ عَلَىٰ حَرْجِهِ.  
وَمَا رَدَّتْ يَدُهُ، فَرُدَّتْ لِي مَكَانَتُهَا، فَكُنْتُ يَدُهُ، كَمَا فِي «وَعَادَ الْيَهُودَ»  
وَمَا حَرَجَ يَدُهُ، أَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ حَرَجًا لِمَا أَلْحَقَهُمْ، أَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ لِيَدِهِ  
عَلَىٰ حَرْجِهِ، فَكُنْ أَكْبَرُ (فَكُنْ) أَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ أَوْ يَدُهُ أَلَمْ يَكُنْ يَدُهُ  
عَلَىٰ حَرْجِهِ.

فإن الناحية الأولى لهذا التركيب هي أن لا... حيث دونه وترك التردد  
المدقق على اثنين أعضائه، وباحتمال أن يكون قد تعاقب ذلك إلا بعد شيء من  
العدول عنه. وباحتمال أن يكون قد ترك على تلك الحال ليجلس مايقام النهر  
تأليفه أي بحيث يفهم عن حرجه ثم أرسلت إلى المجهول أي تركه ما  
بعد لا بد منه (مراجعة) اليد على النهر (كما ثبت) على الإضافة.

عن الناجي: كان عظمي لما جاء غيبت بصيرة أعضائه وإلتهابها، ولم تغثت  
وعقبت بخلوتها بما أتمكن لونه يده من مكادها إلا بكسر سبي، من أعضائها  
وصرفها إلى صورة صبح ورجوع إلى مكادها إلا تركت، على أنه قد كان بين  
دفعها بوقوت العدم عديداً من الأوجاع، وهذه لا يتحد بيني معها  
لنيت غير اليعتد، من الإحتمال قوة وطول ولا اعتد، أعضائي، انتهى

أولئك من) دعوة أجداد التي استند فيها إلى - احترام بدء المحفل.  
في الإقليم أو القبر، عنهما ست وأربعون سنة. وقد أخرج البحاري في

(١) نصاب المذبح: (٢٩)

$$i(T^{\pm}, T) = \frac{1}{2} \epsilon_{\alpha\beta\gamma\delta} (T^{\alpha} T^{\beta} T^{\gamma} T^{\delta})$$





كمن واحد وفر واحد، رواه ابن شبة، ثم روى بسند جيد عن جابر - رضي الله عنه قال: دُفِنَ مع أبي رجل يوم أحد، فلم تطب نفسي حتى أخرجته فدفنه على حدة.

قال السيوطي: يحتمل أن سب الإخراج ما تقدم من أمر تسليح ووافق دلائلنا من في نفس جابر، فتكون القصة واحدة، لكن روى البخاري في صحيحه خبر جابر مطولاً، وفي قوله «بعد سنة أشهر»، يقتضي أن ذلك ليس هو قصة النيل، لأن القصة في تلك ست وأربعين سنة، وروى ابن شبة عن جابر أيضاً قال: خرج بنا إلى قتلتنا يوم أحد حين أجرى معاوية العيين، فأخرجناهم رطاباً تشي أجسادهم، قال سعيد بن عامر أحد رواة: «وغير الوقتين أربعين سنة» وقال ابن إسحاق: حدثني أبي عن رجاء بن بني سمية أن رسول الله ﷺ قال: «حين أصيب عمرو بن الجموح وعبد الله بن عمرو يوم أحد: «اجمعوا بينهما، فإنهما متعافين في الغنم»، قال أبي: فحدثني أنس بن الأصم قالوا: لما ضرب معاوية عبي الله مروت على قبر الشهداء استصرخنا عليهم، وقد انفجرت العين علىهما في قبورهم، فجلسا، فأخرجناهما، وعليهما ثردان». الحديث، فله اليبقى في دلائل النبوة.

وعن جابر من حديث طويل قال: «بينما أنا في المنظارين إذ جاءت عمتي أبي وخالتي وأخواتهما على ناضح، فدخلت بهما في المدينة، لتدفنهما في مقابرنا إذ لحق رجل بنيادي [الأ] «بأن النبي ﷺ أمركم أن ترجعوا بالقتلى، فدفنوا في مصارعهم»، فرجعنا بهما فدناهما حيث قُتِلَا، لبنا لنا في خلافة معاوية إذ جاءني رجل، فقال: يا جابر: لقد أثار أذاك غملاً معاوية، فخرج طائفة منه، فآثرتهم، فوجدته على الشجر الذي دفنه لم يتغير إلا ما لم يدع القتل أو القتال، فواريته، الحديث، رواه أحمد<sup>(١)</sup> برجال الصحيح خلا لشيخ المغزي<sup>(٢)</sup> وهو ثقة.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩٨/٢) ج (١٥٢١٧).

(٢) وهي الأصل الشريفة شرح.

قال السمرقني: جهده فقه ثلاثة: يؤخذ من مجموع ذلك أن خبراً حفر عن أبيه ثلاث مرات، الأولى لحلم طيب، دسبه بدمه مع غيره، لثقله استنداد النبي ﷺ في ذلك، فؤده له ثلثاً بتركة عليه من ظهوره، بينها الحياة الشهاد، وسلامة أديانهم، وكان دفعهم مجتمعين لمضروبة في ذلك اليوم، أو فهم حارب جوار ذلك عند رواب التمرير، والسابع الوقت، فتجده، تركانه فما أخرجته دسبه بزاره قبر محاسن وصهره محدطة على القرب من مقبرته، فقد جاء الأثر مدقنهم في مصارعهم.

والسيرة: لما أجرى معارفة رضي الله عنه الأعراب، وكان في ذلك أيضاً ضموا، السعيرة حياة الشهادة، فقد أمدت من السمرقني في مكانه، عن جابر أن: خرج بنا إلى قتلانا يوم أحد حين أجرى معارفة - رضي الله عنه - العج، وأخرجنا بعد أربعين سنة.

والثالثة: فحرم نيل عت وعن صاحبه، فقد روى الزهري أن ثوبها كان مناً إلى نيل، يحفر عنها، وعليها سرور، قال جابر: فرأيت أبي في حفرته، فكانه ناله، وبين ذلك ست وأربعون سنة، فنبى محضراً.

وقال السمرقني في «الخصائص»<sup>(١)</sup> أخرج ابن سعد والبيهقي وأبو نعيم عن جابر أن: استخرجوا إلى قتلانا يوم أحد، وذلك حين أجرى معارفة الزمن، وأخرجوه وصايا، التي أخرجهم على رأس أربعين سنة، وأما السيرة، فدم حيرة نائب دس.

قلت: وأخرج البيهقي في «الذللان» ثلاث طرق وألفاظ مختلفة: إن أخرجهم كان بعد أربعين سنة حين أجرى معارفة النبي ﷺ، قاله جابر ما ذهب إليه السمرقني أن الفقه وقعت ثلاث مرات بعد سنة أسه، وبعد أربعين سنة عند

(١) الخصائص الكبرى، ٢/٢٩٦.

قَالَ ثَابِتٌ: لَا يَمُوتُ أَلَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ،  
 مِنْ خَصَائِرِهِ.....

إِعْرَاقَ الْعَيْنِ، وَمَدَّتْ وَأَرْبَعِينَ حِينَ دَعَلَهُ السَّيْلُ، وَذَلِكَ لِمَعْنَى الْمَوْتِ فِي  
 ثَلَاثَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

قَالَ ثَابِتٌ: لَا يَمُوتُ إِلَّا بِدَفْنٍ أَوْ فِي الْمَجْهُولِ أَوْ فِي حِلَاثٍ وَالثَّلَاثَةُ فِي قَبْرِ  
 وَاحِدٍ مِنْ ضَرُورَةٍ لِقَوْلِهِ (مَنْ أَحْلَاهُ مَا لِيَ الْإِنْسَانِيَّةِ)<sup>(١)</sup> يَدْفَنُ عَلَى أَنْ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُ  
 إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، وَكَذَلِكَ هِيَ أَشْبَهُةٌ لَا يَكْتُمَانِ فِي كَيْسٍ وَاحِدٍ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ،  
 وَنَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ حِينَ هِيَ الْأَمَانَةُ، قَدْ مَدَّتْ، وَإِلَّا فَاسْتَنْدَ أَنْ  
 يَمُوتَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي قَبْرِ، قَالَ أَشْبَهُةٌ. وَإِذَا دَفِنَ رَحْلَانِ فِي الْقَبْرِ لَمْ يَحْمِلْ  
 بَيْنَهُمَا حَاجِرٌ مِنَ الْقُرْبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِالثَّلَاثَةِ، انْتَهَى.

قَالَ الْمَدِينِيُّ<sup>(٢)</sup>: حَازَ جَمِيعُ أَمْوَالِ قَبْرِ وَاحِدٍ لِلضَّرُورَةِ ذِكْرًا أَوْ إِثْنَا أَوْ  
 أَلْفَيْهِمْ وَنَحْوِ أَجْسَادِهِ، وَلَا يَحْبُورُ لَمْ الْعِظَامُ. وَالْقَبْرُ يَدْفَنُ لِقَبْلَةِ الْأَفْصَلِ، وَقَدْ  
 قَدْ تَرَى عَلَى الْأَخَى وَالْكَبِيرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَعْرُوفِ عَلَى الْمَعْدُ، انْتَهَى.

قَالَ السَّوْمِيُّ<sup>(٣)</sup>: لَا يَدْفَنُ أَثْنَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ. وَمَنْ أَحْدَدَ  
 عَمَ الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، قَالَ: أَمَّا فِي مَقْبَرٍ فَلَا وَأَمَّا فِي بِلَادٍ تَرُومُ  
 فَتَكْفُرُ الْفُتْلَى فَتُحْمَرُ شَعْرَةُ الشَّهْرِ، رَأْسُ خَدٍّ عَدَا وَجْهَ هَذَا، وَيَحْمِلُ بَيْنَهُمَا  
 حَاجِرًا لَا يَنْقُضِي وَاحِدًا بِالْآخَرِ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ فِي  
 الْقَبْرِ إِعْرَاقَ كُلِّ وَاحِدٍ مَقْبَرٍ فِي الْمَقْبَرِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ عَالِيًا فِي دَا الْحَرْبِ.  
 وَفِي مَوْضِعِ الدَّمْعِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الضَّرُورَةَ جَازَ دَفْنُ الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَأَكْثَرُ فِي  
 الْقَبْرِ لِوَاحِدٍ حِينَ كَانَ فِي مَقْبَرٍ أَوْ غَيْرِ، انْتَهَى.

(١) - المعنى: (٢٢٦/٣٦)

(٢) - شرح الكبير: (٢٢٦/٣٦)

(٣) - المعنى: (٢٢٦/٣٦)



٥٠١/٩٩٨ . **حَدَّثَنَا** **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ** ، **عَنْ** **يَسَعٍ بْنِ**

.....

.....

رَأَى **سَرِجَ الْأَضَاعِ** <sup>(١)</sup> ، **وَلَا** **يَدْرِي** **تَمَّانُ** **فِي** **قَبْرِ** **رَاحِلَةِ** **أَهْلِيهِ** ، **عَلَى** **بَعْدِ** **كَيْ**  
**مِثْلِ** **بَقَرٍ** **حَدَلَةٍ** **لَا** **حَتَاةٍ** ، **فَلَمَّا** **جَمَعَ** **أَتَمَّارُ** **فِي** **قَبْرِ** ، **رَاحِلَةِ** **الْجَسَدِ** **كَرَجَلَيْهِ**  
**وَأَمْرَانِ** **شَيْءٍ** **عِنْدَ** **الْمَأْوَرَةِ** ، **وَنَحَرَ** **عِظَ** **السَّرْحِيِّ** ، **بَنَفَتَهُ** **عَنِ** **الْمَوْتِ** ، **فِي**  
**الْمَسْرُوعِ** <sup>(٢)</sup> **مَقْتَصِرٍ** **عَنْهُ** ، **وَسَارَعَ** **فِي** **التَّحْنُوتِ** **النَّبِيكِيِّ** **الْأَسْحَافَةِ** ، **فِيَجْمَعُ** **بَيْنَ**  
**الْأَنْسِ** **وَالثَّلَاثَةِ** **وَالْأَكْثَرِ** **بِحَسَبِ** **الْمَعْمُورَةِ** ، **وَكَلَّاهُ** **فِي** **نُوبِ** **رَاحِلَةِ** **لِلْأَضَاعِ** **فِي** **قَتْلِ**  
**أَحَدٍ** ، **فَيُشْمُ** **حَرًّا** ، **فَيُغْرَسُ** **لَهُ** **بِلَاءٌ** ، **وَهُوَ** **الْأَخْبَرُ** **بِإِيمَانِهِ** **إِلَى** **جَنَدَارِ** **الْقَبْرِ** **الْمُبْلِيِّ**

نَكَرَ **لَا** **يَقْدَرُ** **فَرَحَ** **عَلَى** **أَمْرِهِ** **مِنْ** **جِسْمِهِ** **وَأَنْ** **عَمَّا** **يَقْدُمُ** **الْأَبَ** **عَلَى**  
**الْأَنْسِ** ، **مَنْ** **كَلَّاهُ** **أَفْضَلَ** **مِنْ** **نَحْرَةِ** **الْأَنْفِ** ، **وَيَقْدُمُ** **الْأَمَ** **عَلَى** **الْأَنْسِ** ، **وَالْكَأَمَ**  
**أَفْضَلَ** **مِنْ** **الْأَنْسِ** **مَعَ** **الْأَمَ** **يَقْدُمُ** **لِلْمُصِيبَةِ** **الْمَذْكُورَةِ** ، **وَيَقْدُمُ** **الرَّجُلُ** **عَلَى**  
**النَّبِيِّ** **وَالْعَبْدِ** **عَلَى** **النَّحْسِ** ، **وَالْحَذَرُ** **عَلَى** **الْأَمْرِ** .

قال البحري : **لَمْ** **يَحِبَّ** **أَنْ** **يَحْدِثْ** **بِهِمَا** **مَا** **يَسْعُ** **الْمُتَمَلِّقُ** ، **كَتَرَابِ**  
**وَمِنْ** **الْأَنْفِ** .

وكذلك ترتيبهم عند الحديث ٤٥٠ ، في الباب المذكور ، فيقدم ابن القنفذ  
 الأفعيل فالأفقيس الرحيل ثم النسي ، فالنحس فالنالع ، فالزادقة ، والصبي  
 الحر فقدم على النعماني ولو ما جاء ، والعبد على الحرأد .

٥٠٢/٩٩٨ . **أَمَّا** **عَنْ** **رَبِيعَةَ** **بْنِ** **أَبِي** **عَبْدِ** **الرَّحْمَنِ** **الْمَعْرُوفِ** **بِرَبِيعَةِ** **أَمْرِي**  
**أَنَّهُ** **قَالَ** **قَالَ** **ابْنُ** **عَبْدِ** **الْبَرِّ** **مَنْفُطُحُ** **بِغَادِقِ** **بَوَادِ** **الْمَوْطِئِ** ، **وَيَنْتَضِلُ** **مِنْ** **مَخْرَجِهِ**  
**مَصْلَاحَ** **حَنْ** **بِ** **بَرٍّ** **١٥** **أَبَى** **الرُّزَّاقِي** <sup>(٣)</sup> ، **وَمِنْ** **الْمُعْتَبَرِ** ، **بَشَلٍ** **مِنْ** **وُجُوهِ** **نَابِتِهِ**

(١) (٣٠٧/٢١)

(٢) انظر المستدرج ١٥١/٢٢٧ .

(٣) تاريخ البربر ٣٩١/١٢١ و ١٢٢ والأضاح ١٥٠/١٢٢ (٣٢٣)



بدعوها إلى الإسلام أو الجزية، فأُسندنا وأسلم معها جميع العرب هناك وبعض النعمان، فأبى أهل الأرض من النعمان واليهود والنصارى - فإنهم صالحوا للعلاء على الجزية.

قال العلاء: يعني رسول الله ﷺ إلى البحرين أو محرق، وكنت أرى لحافظ بين الأخوة، فد أسلم بعضهم فأخذ من النعمان العشر، ومن النعمان خراج، وعن قتادة قال: لم يكن بالبحرين في أيام رسول الله ﷺ قتال، ولكن بعضهم أسلم، وبعضهم صالح العلاء على أنصاف الحب والسمر، كذا في فتوح البلدان، والمعجم اللطيفة<sup>(١)</sup>.

وقال: بعد العلاء انحصر في بني رسول الله ﷺ ما لا من البحرين يكون ما بين الفاء فانه أكثر منه فانه ولا بعده، لكن قال الحافظ في الفتح<sup>(٢)</sup>: روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن حلال مرسلاً أنه كان مائة ألف، وأنه أرسله للعلاء بن أنصهرمي من خراج البحرين، قال: وهو أول خراج حصل إلى النبي ﷺ.

وقال أيضاً: إن ذلك المال كان من الجزية، كما في أول باب الجزية عند البحاري من حديث عمر بن الخطاب، فاعني ذلك عن قول ابن بطال: يحتمل أن يكون من الخمس أو من الفية، انتهى.

قال النسي<sup>(٣)</sup>: قوله: فقدم على أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - مال من البحرين يريد من مال الله، وما ينقل إلى بيت ما منهم من الجزية التي على إجماعهم، وخراج لأرض، وعشور أهل الذمة إذا نجروا من أفق إلى أفق، وركاز والبعث إذا أخذ من الخمس.

(١) (٣١١/١)

(٢) فتح الباري (٢/٢١١).

(٣) مسفر (٣/١٦٦).

وهذا يحتمل أن ينقل إلى المدينة على وجهين: أحدهما: أن ينقل إليها بعد مدة حلة أهل تلك البلاد التي يحيى فيها ذلك المال، وهذا حكم كل مال يحيى في جهة من الجهات أو ينتقل إلى حال تلك الجهة التي يحيى فيها، وحال سائر تلك الجهات، فإن امنوت حاجتهم، وعصمتهم الشدة أو السعة فزوى حيث يحيى، ولا ينقل إلى غيره من البلاد شيء منه. رواه ابن المواز عن مالك.

وإن كان غيرها من البلاد أحوج نقل إلى غيرها، ولا يعدى أي لا يحرم منها من جيبتهم. رواه ابن المواز عن مالك، ووجه ذلك أن لهم مزية على غيرهم في استحقاق الاحتصاصهم به، فلا يجب أن يحرسوا منه، وإن استحق نقل بعضها لت الحاجة لتأثره بغيرهم.

وقال في «المجموعة» و«الموازية» وغيرها في الرجل من أهل الشام يبعث ببعض صدقاته إلى المدينة، فذلك صواب، قال محمد: وأرى مالكا حصر المدينة بذلك، لأنها بند الرسول ﷺ وهذا الذي قاله محمد يحتمل، ويحتمل أن يكون ذلك، لأن الغالب على أهل المدينة الحاجة وضيق الحال، وقد قال في «المدينة» في الرجل يخرج ذكاه مائة، فيبذلها عن أهل المدينة حاجة، فيسل إليها بعض وكائه: ما رأيت بذلك بأساً ودايته صواباً.

والوجه الثاني: أن ينقل إلى العاربة لأن بها كذا الإنفاق واعطاء الأرزاق. فكان ينقل ذلك إلى من يروق منه بعد مدة التخزين التي كان يحيى منها هذا المال. والتخزين على أعينها بقدر ما يعطيهم أو يسد حاجتهم، فيفرق بالمدينة على أهل الأعطية، وعلى من اعتز الخليفة به، ولزمه حقوق المسلمين، انتهى.

وقال الحافظان ابن حجر والعيني<sup>(١)</sup>: كان هذا المال من أموال المحزنة، عنه العلامة بن الحفص<sup>(٢)</sup> الذي كان عامل الصديق على البحرين.

(١) انظر فتح الباري (٢/٢٤٢)، و- عمدة القاري (٨/٢٦٦)





جمع حفنة، وهي ما يملأ الكف، والمراد أنه أمره بأن يحض حفنة ثم أمره بعدها ثم قال له مثلها. كما تقدم عن البخاري.

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: استدعى أبو بكر من كان له عهد رسول الله ﷺ عدة ليفي به، وينجز عدته، إذ هو الخليفة والناضي عنه ما وعده بالمنع لسيرته والقائم بأفاد وصيته. وما وعده النبي ﷺ فهو حق يحق على أبي بكر - رضي الله عنه - وغيره ممن يأتى بعده إنفاذه. وقد جاء جابر إلى أبي بكر، فقال: إن رسول الله ﷺ قال لي هكذا، ليحتمل أن جابراً ثبت ذلك عنده بشهادة عدلين، ويحتمل أن أنا بكر قبل قوله لنا رآه أهلاً لذلك، وكان من حسن النظر أن يعطيه وإن لم يكن النبي ﷺ وعده.

وقد قال مالك رحمه الله: قد بعضي الثرافي الرجل المال جائر لأمر براء به على وجه الدين، قال: وإن كان على وجه العدة فهل هي لازمة؟ يحتمل أن تكون مواعيد النبي ﷺ في هذا لازمة له، لأن وعده حق وصواب، ولم يعد من ماله عطية. وإنما وعده من بيت المال، فكأنه عين لمن وعده ذلك المقدار في بيت المال، وتعيبه صواب، فيجب أن يُنْفَذَ.

ويحتمل أن يكون حكمه في ذلك حكم غيره، ولا يخلو أنه يكون الموعد يدخل الإنسان في أمر أو لا يدخله فيه، مثل أن يقول: اشم نوباً وأنا أهيك مديناً أو أسلفك النمرة، فهذا انزع أصحابنا أن هذه المدة لازمة، يحكم بها على الراعد، وأما إن كانت عدة لا تدخل من وعده في شيء، فلا يخلو من أن تكون مدسرة أو مبهمة، فإن كانت مفسدة مثل أن يقول الرجل للرجل: أعزني دابتي إلى موضع كذا، فيقول: أنا أعيرك غداً، أو يقول: علي دين فأسلفني مائة دينار أفضيه، فيقول: أنا أسلفك، فهذا فإن أصبح في «المشبه» يحكم بإنجاز ما وعده به كائن في يدخل الإنسان في عهده، فظاهر المذهب على خلاف هذا، لأنه لم يدخله بوعده في شيء. يضطره إلى ما وعده.

(١) «المعنى» (٣/١٢٦٧).

وَأَمَّا إِذَا مَا كَانَ مِنْكُمْ مَنٌ أَوْ مَعَهُ أَمَلٌ فَادْعُوا أَسْمَاءَ بِهَا دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ يُدْعِي إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَزَّلَ إِلَيْكُمْ فِي الْبُكُورِيِّ وَالْآخِرِيِّ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ لَا يَنْفَعُكُمْ أَسْمَاءُ شَيْئًا وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَا يُنَزِّلُ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ رَسُولٍ قُلْ هُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

وقال ابن عبد البر في التمهيد: "في الحديث من الغشقة أو الغشقة  
 واحد أو غشقه بها وحبات منه وقوم منه وذلك من الحلال أو الغشقة  
 هي الأثر من الغشقة واحد أو واحد في الحلال الحميمين، وإسما  
 واحد ليس بواحد فإنه لا يجمع الجميع على أن من بعد يقال ما قاله  
 صاحبنا مع الغشقة، قللت فيها الحبات الزوائد بحسن في الأمر، ولا  
 ينقص به ولا أعظم فلا يقال ذات مستحسن، فلهذا الجهد والكم  
 من الغشقة، ويستحق هذا التعليل في ذلك الأمر

والاحتساب انقضاء فيما حرم من العتق، وما لم يحرّم منها، وكذلك الحلف،  
في ما عداه من العتق، على ما لم يحرّم، وهو من هذه الناحية؟ هذا ما نلناه  
ووجدناه من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) أو من بعدهم، فكانوا أو سألوا أو عور  
ذلك إلى أهل البيت، أو دفع إليهم أو أخذوا، أو أخذوا من أهل البيت، فكانت إجابته  
أجل، ثم أورد الأئمة (عليهم السلام) في ذلك، وأما ما سألنا به ذلك، فكان هذا  
مما وجدناه من أهل البيت (عليهم السلام) وهو من هذه الناحية، وأما ما سألنا به ذلك، فكان هذا  
مما وجدناه من أهل البيت (عليهم السلام).

فاما بعدة من أن يعالج المرض الحار و يذهب له أنبياء و يفتون أهله  
ثم يدبر له أن لا يتعالج و ما أرى ذلك عذره. على كل حال ذلك في قضاء دين  
وأنك أن يعطيه هذه فتدبر معهم و يبرر هذا سبيلك عذره و يلزمه إن شهد  
بذلك الناس

وَقَالَ سَحُونُ: إِذْنِي وَإِذْنُهُ مِنَ الدُّعَا فِي الْمَسَافَةِ بِإِعْذَارِهِ أَنْ يَقُولَ  
لِلرَّجُلِ: «هَذَا دَارُكَ وَأَنَا أَسْلَفْتُكَ مِنْ تَسْهُلِكَ»، وَأَخْرَجَ إِلَى الصَّحِيحِ، وَأَمَّا أَسْلَفْتُ  
مَا يَذْهَبُكَ. وَهُوَ أَكْبَرُ ذَلِكَ، فَهَذَا قَوْلُهُ بِزَمِهِ، وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: «أَنْ أَسْلَفْتُكَ»،  
وَأَنَا أَعْطَيْتُكَ بِعَمْرِ شَيْءٍ بِزَمِهِ الْمَأْمُورُ بِهِ، فَهَذَا كَقَوْلِهِ بِزَمِهِ، وَقَدْ أَبْرَزَ حَتِيفُهُ  
وَأَصْحَابُ الْأَوْرَاقِ وَالشَّافِعِيُّ وَمَاثِرُ الْقَفِيَّةِ: أَنَّ كَعْبَةَ قَوْلِهِ بِزَمِهِ مَعَهَا شَيْءٌ،  
لَأَنَّهَا مَأْمُورٌ أَنْ يَفْصِلَهَا مِنَ الْعَارِضَةِ لِأَنَّهَا طَارِقَةٌ، وَفِي عَرِيشَةِ الدُّعَا فِيهِ شَخْصٌ  
وَأَعْيَانٌ مَرْهُومَةٌ تَحْتَ قَبْضِهِ، فَتَصَاحَتُ الرُّجُوعَ فِيهَا. انْتَهَى مَخْتَصَرًا.

وَالْأَوَّلِيُّ<sup>(١)</sup>: الْمَكِيلُ وَالْمُزَوَّدُ لَا يَتَرَمَّ فِيهِ إِصْلَافٌ وَآلِيَةٌ إِلَّا بِالتَّقْبِضِ،  
وَيَعْرِفُونَ أَكْثَرَ الْعُقَدَاءِ مِنْهُمْ الدَّوْرِيُّ وَأَبُو حَتِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَقَالَ مَرْثُ وَأَبُو  
قُرَيْشٍ: يُلْزَمُ ذَلِكَ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ، لِأَنَّهُ إِزَافَةٌ مَلَكَ خَيْرٌ مِنْ خَيْرٍ، فَلَمْ يَسْعُدْ الْعَقْدُ  
كَالْوَقْفِ وَالْعَزْوِ، وَرَجَا قَائِدًا يَبْتَغِي فَلَا يَحْتَسِرُ فِيهِ التَّقْبِضُ. كَالْوَقْفِ وَالْوَقْفِ.

وَالْأَمْرُ جَمَاعُ الْأَصْحَابَةِ، فَإِنْ مَا قُلْنَا مَرْهُومٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ: بِرَضَى اللَّهُ عَنْهُ -  
وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَنَحْنُ نَعْرِفُ بِهِمَا مَحَابِبَهُ فِي الْأَصْحَابَةِ، قَالَ الْعُرْوِيُّ:  
اتَّفَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُو بْنُ زَيْدٍ وَعَلِيٌّ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَقْضُوعُهُ، وَلِأَنَّهَا عَلَيْهِ  
عَمْرٌ مَقْضُوعُهُ، فَهِيَ تُلْزَمُ، كَمَا نَحْنُ مَاتَ فَبَيَّنَ أَنْ يَقْبِضَ، فَإِنْ مَالَكَا يَقُولُ: لَا يُلْزَمُ  
النُّورَةُ التَّسْلِيْبُ، وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ عَلَى الْوَقْفِ وَالْوَقْفِ وَالْعَقْدِ، لِأَنَّ الْوَقْفَ  
إِحْرَاجَ مَالِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَخَذَفَ تَعْلِيْقَاتُ، وَالرُّمِيَّةُ تُلْزَمُ فِي حَقِّ الْوَارِثِ،  
وَأَعْنَى إِسْقَاطَ حَقِّهِ، وَلَيْسَ بِتَعْلِيْقِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْعُرْوِيُّ: وَإِنْ مَاتَ الْوَارِثُ أَوْ الْوَارِثَةُ لَمْ يَنْقُضْ حَقُّهُ  
الْهَبَةَ، سِوَاهُ كَانَ عَمْرٌ الْإِلَاقَةُ مَالِكًا أَوْ سَعْدًا، وَفَالِ أَبُو الْحَسَنِ: إِذَا مَاتَ  
الْوَارِثُ قَدْ وَارَثَهُ مَقَامُهُ مِنَ الْإِلَاقَةِ بِالْقَبْضِ وَالْفَتْحِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ لَا

تُفْسَخ بِمَوْنِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، ثُمَّ قَالَ: وَغَيْرَ الْمُكَيَّلِ وَالْمَوْزُونِ تَلْزِمُ إِلَهِيَّةَ فِيهِ بِمَحَرِّدِ الْعَقْدِ، وَثَبَتَ الْمَلِكُ فِي الْمَوْعُودِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ هَلِيِّ وَابْنِ سَعْدٍ أَنَّهُمَا قَالَا: إِلَهِيَّةٌ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً، قَبِضَتْ أَوْ لَمْ تَقْبَضْ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى لَا تَلْزِمُ إِلَهِيَّةَ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ الْمَرْوَزِيُّ: اتَّفَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَلَى أَنَّ إِلَهِيَّةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا مَقْبُوضَةً، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(١)</sup> فِي كِتَابِ إِلَهِيَّةِ بَابٍ إِذَا وَهَبَ عِبَةً، أَوْ وَعَدَ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: هَذِهِ التَّرْجِمَةُ لَا تَدْخُلُ فِي كِتَابِ إِلَهِيَّةِ بَعَالٍ، فَإِنَّ الْحَافِظَ<sup>(٢)</sup> قَالَ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِلَهِيَّةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ بِعِبَةٍ، وَهَذَا يَقْتَضِي مَذْهَبَهُ، لَكِنْ مِنْ يَفُوتُ: إِنَّهَا تَصِحُّ بِدُونِ الْقَبْضِ بِسَمِّيئِهَا عِبَةً، وَمَكَانُ الْبُخَارِيِّ جَنَحَ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَجُوبَ الْقَضَاءِ بِالْحِدَّةِ أَيْ مَطْلَقًا، وَإِنَّمَا مَثَلُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجِبُ مِنْهُ مَا كَانَ بِسَبَبِهِ، قَالَ الْحَافِظُ: غَفَلَ عَمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ صَمْرٍ مِنْ عَهْدِ الْعَزِيزِ وَعَمَّا ثَقَلَهُ هُوَ عَنْ أَصْبَغٍ، وَعَمَّا سَبَّأَنِي فِي الْبُخَارِيِّ الَّذِي تَصَدَّقَ لَتَرْجَمَهُ فِي «بَابٍ مِنْ أَمْرِ بِإِنْجَازِ الْوَعْدَةِ» انْتَهَى.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ<sup>(٣)</sup> تَحْتَ هَذِهِ التَّرْجِمَةِ: قَالَ الْمُهَنْبِيُّ: إِنْجَازُ الْوَعْدِ مَأْمُورٌ بِهِ مَتَلَبُّوبٌ إِلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَبُيِّنَ بِفَرَضِ لَا تَتَفَقَهُمْ عَلَى أَنَّ الْمَرْهُودَ لَا يَضَارِبُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٩٨).

(٢) «مَنْعُ الْبَارِي» (٢٢٢/٥).

(٣) «مَنْعُ الْبَارِي» (٢٩٠/٥).

من وعد به من الغرماء، قال الحافظ: نعم الإجماع فيه مردود، وإن الخلاف فيه مشهور، لكن الثالث به فصل، وقال ابن عبد البر وابن العربي: أحسن من قول به نفي عن عبد الغرور، وعن بعض المالكية إن ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به، وإذا فلا، فمن قال لأخر مزيج ولك كذا، تزوج لذلك وجب الوفاء به.

وخرج بعضهم الخلاف على أن الشيء هل تملك بالتقضي أو قبضه؟ وفردت بخط أبي: - رحمه الله - في إشكاله لا، لا، في الأدكار، فنسبوني، ولم يذكر حواشي عن الآية معنى قوله تعالى: ﴿كَتَبَ مَقَاتِلَ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَنْفَعُكَ﴾<sup>(١)</sup> وحديث ابن السامري قال: والذلة للرسول منها قوة، فكيف جعله على كراهه انتزاع مع الوعد السعيد. ونظر من يمكن أن يقال، يحرم الإفلاف، ولا يجب الوفاء؟ أي بأثم بالإفلاف. ومن كان لا يلزم به شيء ذلك. انتهى.

وأخرج البخاري في صحيحه: ونعله الحسن في الأمر بنجاء الوعد، وقصص ابن الأثير بالوعد، وذكر ذلك عن سعد بن حماد، وقال الأثيري: ثبت إسحاق بن إبراهيم يحتاج بحدث ابن أنس، يعني بحجج في القول بوجوب إنجاز الوعد، كذا في الفقه.

قال ابن أبي شيبة: جمهور العلماء منهم أبو حنيفة وإسحاق وأحمد على أن إنجاز الوعد واجب، وأربعة الحسن وبعض المالكية، واستدل بعض الشافعية بهذا الحديث على وجوب الوفاء بالوعد في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنهم زعموا أنه من خصائصه، ولا دلالة فيه أصلاً لا على التوجوب ولا على المحضورية، انتهى.

(١) - سورة القصص، الآية ٢٦.

(٢) - معجم الفقهاء، (١/٨) (١٢٦).

وقال: لحافظ<sup>(١)</sup>: إن أبا بكر - رضي الله عنه - لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع، فلما انترم ذلك تزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو علف، وكان ﷺ يحب بقاء بالعهد، فندد أبو بكر ذلك. فقد عثر بعض الصحابة من أصحابه ﷺ وجوب قبول البقاء - أيضاً - من هنا الحديث، ولا دلالة في سواقه على الخصوصية، ولا على الوجوب.

وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة، ونحو ذلك نقلاً لنفسه لأن أبا بكر لم ينس من جابر شيئاً على صحة دعواه، ويحتمل أن يكون أبو بكر قد عاين ذلك، فقصى له، يعلمه فيستدل بذلك على جواز مثل ذلك لمحاكمه.

وقال الإمام علي<sup>(٢)</sup>: ليس ما قاله النبي ﷺ مبهماً، وإنما هي عنة على وصف لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يحجب أن يختلف، تزموا وعده مبدلة تضمنان في الصحة دوقاً إليه وبين غيره من الأئمة ممن يجوز أن يفي وأن لا يفي.

وقال أبو بكر: لما كان النبي ﷺ تزمي الناس بمكارم الأخلاق ذي أموكر رضي الله عنه - مو عبده عنه، ونحو سأل حائراً أئبنة على ما ذمناه، لأنه لم يدع شيئاً في ذمة النبي ﷺ، وإنما ادعى شيئاً في بيت المال، وذلك موكر من الجهاد الإمام، انتهى.

قال أبو عبد الله في التصحيح<sup>(٣)</sup>: ذكر أهل الخبر أن النبي ﷺ كان قد وعد عمرو بن العاص حين دنا إلى المنذر بن ساري أن يستسلمه على مدينته سعد هذيل، فلما دنا من وفاة رسول الله ﷺ استعمل غنميا أبو بكر - رضي الله عنه - إعاداً لوعد رسول الله ﷺ.

(١) الشيخ البخاري (٤٧٥/٤١)

(٢) الشيخ البخاري (٢٢٤/٥)

(٣) (١١٤/٢) راجع لاسكارة (١٤١/٣٤٣)

وروى ابن مهصل عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي جحيفة قال: رأيت النبي ﷺ أبصر فد شاب وأمر ثلاثة عشر فلو صاً، فذهبنا بعضها فأتانا مرنه، فقم بعضهم شبتا، فلما قدم أبو بكر - رضي الله عنه - قال: من كتاب له محمد رسول الله ﷺ عدة فليجي، فذمت إليه فأخبرته، فأمر شابهة<sup>(١)</sup>.

كمل<sup>(٢)</sup> كتاب الجهاد.

والحمد لله. ليس هذا الكلام في النسخ المصرية من المتن والنسوخ، ويوجد في جميع النسخ الهندية، وله نسخة على إنعم ترجمه.

(١) أخرجه الشاذلي عن الألب (٢٨٢٦)، كتاب ما جاء في الحديث (٥/٢٢٨ - ٢٢٩) وقال: «هذا حديث حسن»

(٢) في الأصل (١٤٦١/٣٥٤) ثم كتاب الجهاد، والحمد لله رب العالمين.



بسم الله الرحمن الرحيم

## ٢٢ - كتاب النذور والأيمان

(٢٢٢) كتاب النذور والأيمان

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب في جميع النسخ المصنوعة من السنن والشروح، وكذا في جميع النسخ الهندية غير أنها بأسماءها الحالية عن لغة الأيمان، مفسرة على كتب النذور فقط، ولأوجه علي وجده هذا التفسير الثلاثة وجده الأول: اتفاق النسخ المصرية، والثاني: لوجود روایات الأيمان في هذا الكتاب، والثالث: ما في آخر هذا الكتاب من النسخ الهندية مثل كتاب النذور والأيمان.

ثم النسخ المصرية والهندية كلها متفقة على التسعة بعد الكتاب، والنذور: جمع نذر، مصدر نذر بفتح الدال بضم ناصبها وكسر هاء، وهو لغة: نوحاً حزيناً أو شراً، كذا في «الترغيب»<sup>(١)</sup> ثم في «المصطلح»<sup>(٢)</sup>، قال المجلد النذور: نذر، والأمر، جمع النذر، والنذور لا يكون إلا في التحراج، وفارسي في عند فلان غراً إذا كان حرجاً وحماً له غفلاً، ونذر على نفسه ينذر وينذر نذراً وبدوراً كونه كالتنذر، أو نذراً ما كان وعداً على شرط، وقال الرغب<sup>(٣)</sup>: نذروا: أن توجب على نفسك ما ليس بواجب لمحدث أمر.

وقال الحافظ<sup>(٤)</sup>: أصله لا نذر بمعنى التخويف، وعرفه الرغب بأنه يجب ما ليس بواجب لمحدث أمر، انتهى.

قال المصطلح<sup>(٥)</sup> وتسه الزرقاني: النذر شراً: التزام ثمة خير لازمة

(١) «شرح الرغباني» ١/١٥٥

(٢) «مفردات المصنف» (ص ٧٩٧)

(٣) «معجم الرغباني» ١/١٦١

(٤) «إرشاد القاصدين» ١/٢٤٠

أصل الشرع، وزاد بعضهم: مقصودة، وقيل: بإيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر. وأما قوله **ثالثاً**: «من نذر أن يعصي الله فلا يعصاه» وإنما معناه نذر ما عتبار الصورة، كما قال في الخبر وسعها مع بطلان البيع، ونذر قال في الحديث الآخر: «لا نذر في معصية». انتهى.

واختلف أهل الفروع في تعريفه شرعاً، قال المدهوي<sup>(١)</sup>: النذر: التزام مسلم قلقت لا صبي. وهو كان انذار غضبان، وإسما يلزم بالعدو ما يندب أي: طلب طلباً غير جارم، يشمل نية والرغبة، قال الدسوقي: يعني مما لا يصح أن يقع إلا قربة، وأما ما يصح وقوعه قربة قربة، وقارة غيرها فلا يلزم النذر، وإن كان مدوياً كالنكاح والهبه، انتهى. وفي «الروض المربع»<sup>(٢)</sup>: هو شرعاً إلزام مكنت نفسه له تعالى شيئاً غير محال لكل قول يدين عابه، ولا يصح إلا من تناقل بالغ مختار وثبو كان كالمأخوذ، انتهى.

وفي «شرح الإقناع»<sup>(٣)</sup>: النذر بذل مجبى سائكة، وحكي فتحها لغة. التوعد بخير أو شر، وشرعاً: التوعد بخير خاصة، قاله الروماني والعاوردي. وقال غيرهما: التزام قوة لم تتحقق، قال البحراني: فترقى نبيح الإسلام وذكرها بين القربة والطاعة والعبادة بما حاصله، أي الطاعة. امتثال الأمر والنهي، والقربة: ما يقرَّب به بشرط معرفة المتقرب إليه، والعبادة: ما أمده به بشرط النية، ومعرفة المعبود، فالطاعة لوجه مدونهما في النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى، إذ معرفته إنما نحصل بنظام النظر، والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج إلى نية كالعمل والوقوف، انتهى. وأما عند الحنفية: النذر: أن نوجب على نفسك ما ليس بواجب، كذا في جامع الرموز.

(١) شرح المحكي (٢٦٦/٢٦)

(٢) (٣٧٥/٣)

(٣) (٢٦٩/١٢)

وفي البدائع<sup>(١)</sup>: الكلام في النذر في ثلاثة مواضع: من بيان ركن النذر، وفي بيان شرائط الركن، وفي بيان حكم النذر، أما الأول: فركن النذر هو الإصرار عند إتيانه عذراً، وهو قوله: «لله عاتق كذا»، أو «عاتق كذا»، ودون لفظ «لله»، أو «هذا عذري»، أو «صدقة»، ونحو ذلك.

وأما شرائط الركن فأشياء: بعضها تتعلق بالنذر، وبعضها تتعلق بالصنعة، وبعضها يتعلق بنفس الركن، أما التي تتعلق بالنذر فشروط الأهلية منها العقل، ومنها البلوغ، فلا يصح نذر المجنون والصبي، زمتها الإسلام، فلا يصح نذر الكافر حتى لو نذر، ثم أسلم لا يترجمه الوفاء به، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وأما حرية الناذر، فطلب من شرائط الصحة، وكذا التطوعية، فربما عدنا خلافاً للأمامي، وكذا الجعفي والمهزلي.

وأما التي يرجع إلى العندور<sup>(٢)</sup>، مبيهاً: أن يكون متصور الوجود شرعاً، فلا يصح النذر به، لا متصور وجوده شرعاً، كمن قال: «لله علي أن أصوم ليلة»، وكالمراة إذا قالت: «عني أن أصوم أيام حيضي»، ومنها: أن يكون حرة، فلا يصح النذر به ليس بحرة، أما كالتنذر بالمعاصي، وكذا التنذر بإسباحات من الأكل، والضرب، والجماع، ونحو ذلك لعدم وصف القرية.

ومنها: أن يكون قرية مقصوده، فلا يصح النذر بعبادة المرمى، وتشييع لجنارة، والرصود، والأعصاب، ودخول المسجد، رمس المصطف، والأذان، وبناء الرياضات، والمساجد، وغير ذلك، وإن كانت قرية لأنها ليست بعرب مقصودة، ويصح النذر بالأصلا، والصوم، والحج، والعمرة، والإسرام بهما، والعنق، والشفة، والاعتكاف، والفهدي، ونحو ذلك.

ومر مشايخنا من أهل في هذا أصلاً، فقاب: «لله أصل في الفروع»

صح الخبر به، ولا تحت أن ما سوى الأيمان من العقلة، والصدقة، وغيرهما أصل في التمويه، ولا اعتكاف له أصل أيضاً، وهو الوقوف معروف، وما لا أصل له في التمويه لا يصح إسناده بحججه التمويه، وتبين الخبر.

ومما أن يكون المتنور به إذا كان حالاً مذكوراً في المتن تحت المتن، أو ثاني المتن مضافاً إلى المتن، أو متن المتن.

ومما أن لا يكون مقروفاً، ولا بعبارة، ولا يصح المتن من غير تمويه، سواء كان في غير غير كصلوات الحسن، وصوم رمضان، أو في غير كعبه، كالحج، وصلاة الجمعة، ولا شيء من الوجبات، سواء كان عبداً تالوتاً، وبذنه النص، والسر، أو على سبيل الكتابة كحجيرة البر، وعسوم، ورد التلويح، ونحو ذلك، فإن إحياء الوجبات لا يجوز.

وأما المتن مرفوع إلى المتن، أو إلى المتن، فإن دخله أطلاق،

حي

وقال شوقي<sup>(١)</sup> "الدين معة الجسم"

أعدها من النجاح والعطف، وهو الذي يخرج من حرج الدين، على من سب، أو المبلغ منه غير فاضل به، كذا ولا القربة، وحكمه حكم يسر، قلت: ينبغي الكلام على قدر الظاهر في آخر الباب الذي مفعلاً.

والثاني: من طاعة الرسول، فهذا يلزم بقرائه، وهو على ثلاثة أنواع: "أدناها: التزام صاعقة في متابعة حمة، من حيثها، ثم تقيه السمع، كقولته، إن تمسني الله ناله عليّ عروبه، فتكون الطاعة المستترة بها عما لا أصل في

الرجوع بالشرع كالصوم، والصلاة، فهذا يلزم الوفاء به بإجماع أهل العلم.

**فانتهى:** التزام طاعة من خبر شرط، كقوله: الله علي صوم شهره، فيلزم الوفاء به في قول أكثر أهل العلم، وهو قول أهل العراق، وظاهر مذهب الشافعي، وقال بعض أصحابه: لا يلزم الوفاء به، لأن أبا نصر غلام لم يلب قال: انفار عند العرب وسد شرط.

**وثالثها:** نذر طاعة لا أصل لها في الرجوع، كعبادة العرب، فيلزم الوفاء به عند عامة أهل العلم، وحكى عن أبي حنيفة أنه لا يلزم الوفاء به، كنا في «الشرح الكبير».

**والقسم الثالث:** المذموم المبهوم، وهو أن تقول: الله علي نذر، فهذا تجب به الكفارة في قول أكثر أهل العلم، وروي ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وعائشة، وبه قال الأحناف، وعطاء، وظاهر من «الفتاوى» وسالم، والشافعي، والحنفي، وعكرمة، وسيد بن حبيب، وسالك، والثوري، ومحمد بن الحسن، ولا أعلم مخالفاً إلا الشافعي قال: لا ينعقد نذره، ولا كفارة فيه، ولنا أنه قول من شبهوا من الصحابة، والتابعين، ولا نعرف لهم في عصرهم مخالفاً فيكون إجماعاً.

**قال ابن أبي:**<sup>(١)</sup> فيه كفارة يمين عند مالك، وعن الشافعي في ذلك قولان: أحدهما: أنه لا ينعقد هذا النذر، والثاني: ينعقد، ويجب عليه أكل نذر دفع عليه: لاسم، انتهى، ومبني شي، من الكلام على ذلك فيما تجب فيه الكفارة من الأيمان.

**الرابع:** نذر المعصية، فلا يحل الوفاء به إجماعاً، ويجب على انفار كفارة يمين، وروي ١٥ عن ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وعمران بن

حصين، ومسيرة بن حنبل، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وزوي  
عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة عليه، وزوي هذا عن مسروق، والشافعي،  
وهو مذهب مالك والشافعي

لغاصص: نذر الصباغ كنس الثوب، فهذا يتخير المتأخر فيه بين فعله، فسُر  
بذلك، وإن شاء تركه، ومذهب كراهة يسير، ويشرح أن لا كفارة فيه، فلا  
أصحاباً قالوا بمن نذر أن يكفر، أو يهمل في مسجد، معن قوله أن  
يصي في غيره ولا كفارة، ومن نذر أن يتصدق بماله كالأجرة المسددة بلكه  
بلا كفارة، ومذهب حنبل، ومالك والشافعي: لا يعتقد نذره، ومن هذا تقبل  
إذا نذر فعل مكره كغسل امرأة، فاستحب أن لا يفى ويكفر، فإن وفى  
بذره فلا كفارة عليه، والخلاف فيه كالذي قبله

قال البيهقي: إذا نذر امرأً مباحاً كالجلوس، والقيام، فلا يلزمه ذلك  
شيء، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وقال بن حبل: هو معتر بين فعله وبين  
كفارة يسير، ولذا: أنه نذر ما ليس بفدية فهو يعتقد نذره انتهى. وعند قريباً  
عن الشافعي: أن نذر المساحات لا يصح غداً.

الشافعي: نذر الرأب كالصلاة، فقال أصحابه: لا يعتقد نذره، وهو  
قول أصحاب الشافعي: لأن الله التزم، ولا يصح التزم ما هو لازم،  
ويحتمل أن يعتقد نذره موجباً كفارة بمعنى إن تركه، كما لو حلف على فعله،  
فإن النذر كيمين، وقد سمع النبي ﷺ يقول:

السابع: نذر المسحوق، وهذا لا يعتقد، ولا يوجب شيئاً كغسل عموم  
الأمس، وعقد الباب في مخرج المذهب أن نذر كالميمين، وموجباً موجبها  
إلا في لزوم الوفاء به إذا كان مبرراً، أمكنه فعله، ودليل هذا الأصل قول  
النبي ﷺ لأعداء عفة لما نذرت النبي ﷺ نطقه: «وإنك كافر بربها»، قال  
أحمد: وإيه أذهب، وعد عليه أن النبي ﷺ قال: «كفارة المذبة كفارة البهي».

أخرجهم مسلمهم، وقول ابن عباس: قلتي نذرت ذبح أمته: - كفري بميثاقك، انتهى  
مختصراً.

واجتماعاً في حكم الندم كما بسطه الحافظ في "المنح" <sup>(١)</sup> ونخصه  
الفسطاني <sup>(٢)</sup> في حديث أبي حمزة: نهى النبي ﷺ عن نشره، وقال: فإنه لا  
برد شيئا، ولكنه يُسخرج به من "الخبيل"، فقال: صرح في هذا الحديث  
بالنهي، وهل هو لتحريره على الأصل أولاً؟ فمسيهم من نذرتَه على الكراهة؛  
لأنه لو كان المراد به التحريم لعل حكمه، وسقط لزوم النذر به؛ لأنه ما نهى  
لتحريم بصره بحصة، ولا يلزم.

وأيضاً لو كان كذلك ما أمر الله أن يؤمن به، ولا الحمد به فاعرف، ذكره  
ورد انتهى عن تعطيل شأنه، لعل يستبان به، فيقرط في النذر به، وحمله  
المقرضي على التحريم في حق من يخاف عليه أن يعتقد أن النذر يوجب ذلك  
انقراض، أو أن الله تعالى فعله لذلك، قال: والأول يفتاوى الكفر، والثاني  
خطأ صراح، وأما من لا يعتقد ذلك فهو محمول على التنزيه، فيكون مكروهاً،  
وهو ما نقر عليه الثاني.

ذكر قال المصنف حسن المعنوي والمنعاني والرافعي: أنه قربة لغونه  
معاً: "وَإِنَّمَا أَتَيْتُمُوهَ بَيْنَ قَعْمَةٍ أَوْ نَذْرَةٍ يَنْ كُفْرًا" الآية <sup>(٣)</sup>. ولأنه وسيلة إلى  
القربة ليكون قربة، وذهب أكثر المتأخرين، ونقله أبو علي السنجي عن بصر  
الشافعي إلى أنه مكروه لشره انتهى عنه، وكذا نقل عن المالكية، وجزم به  
عنه ابن دقيق العيد، وأشار ابن العربي إلى الخلاف عنهم. والجزم عن

(١) انظر المنح النوري (٦١: ٥٨٠)

(٢) انظر الإرشاد النوري (١١: ١٢٢)

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٠

الشائعة بالكراهة، وجزم الأحاديث بالكراهة، وعندهم رواية في أنها كراهة بحريتها، ويؤكد بعضهم في ححتها.

وفي شرح مختصر الشبوح جميل لشيخ بهرام المصكي: أن ليلذر الحطائ، وهو الذي يوجب الإنسان عسى عنه بدناء شكراً لله تعالى مندوباً، قال ابن رجب<sup>(١)</sup>، وهو صاحب مالكا، وأبو المكي، وهو من يد يد صوم كل حبس، أو كل تميز، أو نحو ذلك، فمكروه.

قال في «الندوة» محامه الترمذي في الوفاء به، واختلف في ليلذر المستحق، عني شربه تقول: إن شرب الله مريضاً، أو نحس من كذا فعلني الحسن، إلى مكة، أو صالحة كذا، أو نحو ذلك، هل هو مخروء؟ والله ذهب الناحية، وإن شرب، والله، أو لا، والله ذهب صاحب التوبة، انتهى.

وفي «المسمى»: قالوا: انتهى عن الشرب على اعتقاد أنه يرد من العذاب شيئاً، ولما كان من عادة الناس أنهم ينفذون لحلب المصنع، ودفع المصار، وذلك فعل الجحلا، فهو عن ذلك، فاللهي عن «الندوة» انتهى عنه، إذا كان لهما الغرض، وترتيب أنه يد كان عسى جهة الإخلاص، انتهى، قال ابن عابدين<sup>(٢)</sup>: إن اليلذر قربة مشروعة، أما كونه قربة عاماً بزمه من فطرت كالصلاة، والصوم، والحج، والعتق، ونحوها، وأما شرعية فلا بد من التوردة بإيجاز، وبما في «الاختيار»، انتهى.

وقال الدردير<sup>(٣)</sup>: كذب اليلذر الحطائ، وهو ما ليس حقيق على شيء، ولا مكروه، وكذا تمكروه صوم كل غيبس، أي الإلزام عليه، وإن كان

(١) بداية الصحب ١/١٤٢٦.

(٢) رد المحتار (٥/٥٣٧).

(٣) شرح المكي (٢/١١٢).





وفي ذلك المصنف<sup>(١)</sup> البهي لغة الشفقة، وشرعاً: عبادة عن عقد قوي به عزم الخائف على العمل أو الترك فدخل التحليق، فإنه يمين شرعاً، انتهى. وهي مختصر الخليل: البهي تحقيق ما لم يجب يذكر اسم الله أو صفته.

قال الدردير<sup>(٢)</sup>: أي تقرير أمر لم يجب، عادلاً، أو عادة يذكر اسم الله البناء مسببة متعلقة بتحقيق، واليمين عند ابن عرفة وجماعة ثلاثة أنواع: القسم بالله، أو بصفة من صفاته، والنزاع صلوات غير مفسودة به الشفقة نحو: إن كنت زبداً فعندي حرق، وما يجب بإسماء: كقولك أدركت الماء، فأنت طالق، وظاهر المصنف أن اثنين من الأخيرين ليسا من اليمين، وعليه فهما من الالتزامات لا اليمين، انتهى.

وقال الميرزا<sup>(٣)</sup>: الأيمان تنقسم خمسة أقسام: أحدها واجب، وهي التي يمين بها إنساناً معصوماً من الهلكة، والثاني: مندوب، وهو الذي تتعلق به مصلحة من إصلاح بين متخاصمين، أو إزالة حقد من قلب مسلم عن المدلف أو غيره أو دفع ضرر، وإن حلف على فعل طاعة أو ترك معصية، فيه وجهان: أحدهما أنه مندوب، وهو قول بعض أصحابنا، وأصحاب الشافعي؛ لأن ذلك يدعو إلى فعل الطاعات، وترك المنكرات، والثاني: ليس بمندوب؛ لأن أنسي يفيق وأصحبه لم يكونوا يفعلون ذلك في الأكثر الأغلب، ولا حدث السي يفيق أحداً عليه، ولا يذبه إليه، النوع الثالث: المباح، مثل الحلف على فعل مباح أو تركه.

أما الحلف على المحذور عند الحاكم فيه وجهان الأول: أن تركه أولى

(١) (٢/٣).

(٢) الشرح الكبير (١/٢٦٦).

(٣) المعنى (١٢/٢١٠).

من فعله فيكون مكروهها، ذكر ذلك أصحابنا، وأصحابنا شافعي.

والشافعي: أنه مباح، لما روي عمر بن الخطاب في كتاب «قصص النبوة» بإسناده إلى الشعبي: أن عمر وأبياً نجاكما إلى زيد بن ثابت في مغل، ادعاهما فأتيا، فتوجهت نساء علي بن عمر، فقال زيد: أحب أمير المؤمنين، فقال عمر: رضى الله عنه. ولم يعني أمير المؤمنين؟ إذ عرف ثبتاً استخلفه يعني، ولا تركه، والله الذي لا إله إلا هو، إن النخل لتخلي، وما لأبي فيه حق. فإنا خرجنا وهب النخل لأبي. رضى الله عنه. فقبل له يا أمير المؤمنين، فإلا كان هذا قبل اليمين؟ فقال: غفرت أن لا أحلف، فلا يحلف الناس على حقوقهم بعدى، فيكون مئة<sup>(١)</sup>.

للمراجع المكروه، وهو الحلف على فعل مكروه، أو ترك مندوب. فإذا قيل: لو كانت مكروهة لأكره السير بركعة إلى الأعرابي الذي سأله عن المصلوب، فقال: هل علي غيره؟ قال: لا إلا أن تنطرح، فقال: والذي بعثت بالحق، لا أزيد عليها ولا أنقص منها، ولم ينكر عنه شيئا، بل قال: أفلح الرجل إن صدق.

فما لا يلزم هذا، فإن اليمين على تركها لا تزيد على تركها، ولو تركها لم يكره عليه، ويكفي في ذلك بيان أن ما تركه مندوب، وقد بين النبي ﷺ قوله: «لا إلا أن تنطرح».

ولأن هذه اليمين إن تضمنت ترك المندوب فقد تناولت فعل الواجب، والمحافظة عليه كله بحيث لا ينقص منه شيئاً، وهذا من الفصل يزيد على ما قبله من ترك تنطرح، غير حج حائب الإتيان بها على تركها، فيكون من قبل المندوب فكيف ينكر؟ ولأن الإقرار على هذه اليمين يثبت حكم محتاج إليه،

(١) انس لكم ١٠٤/١٠٤.

(١) باب ما يجب من الخنور في المشي

١٩٨٨ - حدثني الشيخ علي بن أبي طالب، عن أبيه عن جده، عن

..... غيباء الله عن عباده من حاد

وهو بيان أن سوق الشطوح عبد مؤاحد به، فلو أنكروا على الحائض تحصيل صدق هذا، ونزاهم كثير من الناس لحقوق الإزالة شرعاً، ويعودوا إلى حرمها، ومن قسم المذكورة الاحتفال على البيع والشراء، فإن النبي عليه السلام قال: «الاحتفال بمنع المرأة من بيعها» رواه أبو ماجه.

القسم الخامس : المحرم وهو الخلف والكاذب ، وإن أخطأ به خطأ ، أو  
انقطع به مال محصور كان شهيداً ، ومن هذا القسم الخلف على فعل معصية ، أو  
سوء واجب ، أو محذور.

(٢) ما يجلب من النور في الشيء

الخط الفهمي، وفي أي النور الواحية في المتى، ويحتسب أن يكون سببها  
أي ما يجب على الخلق لأجل الله في المشي، والمعنى على كل حال، إذا  
من أحد المتى ما يجب عليه من الالتزام والإيمان؟

١٩٩٩/١ - (ملك)، عن ابن شهاب (عن زهري (عن عبد الله) مضمراً، هكذا في جميع النسخ المصنوعة. وهكذا نسخة البرقياني<sup>(١)</sup>، إذ قال: قسم اثنين مئة. وهكذا المصنف في روايات البخاري، وغيره، من رواية زهري، وغيره، عن ابن السكيت المبنية من نسخة عبد الله بن عبد الله. التكرار فيها بحرف من الاسم، وإنما في رواية (المصنف)، ولا التحجيل أحد اسمه عبد الله بن عبد الله بن عتبة (عن عبد الله) بإسناد، (ابن نعمة) ضمها ومكون.

(1) - منبر من صحنه: (۱۷۹/۲۰۰)

(\*) داسو ساربانہ: (۱۹۵۱ء)

عن سعد بن عبد الله بن عباس: أن سعد بن عبد الله استثنى  
 عن أبيه فقال: يا أبا عبد الله...  
 استثناء القوية (ابن مسعود عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عبد الله الأصمري  
 ... الخروج

قال لحافظ<sup>(١)</sup>: كذا رواه مالك، وماتحه الثبوت، ولكن من والى، وغيرهما  
 عن الزهري. وقال سليمان بن كثير: عن الزهري: عن سعد بن عبد الله، عن  
 ابن عباس: عن سعد بن عبد الله أنه استثنى، فعمله من مسند سعد. أخرج  
 جميع ذلك الثنائي، وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي، ومن رواية سليمان بن  
 عيينة، كلاهما عن الزهري على الوجهين. وابن عباس لم يذكر القصيدة لأنه  
 كان مختلفا مع أبيه هناك. فهو ترجيح رواية من زاد فيه من سعد بن عبد الله،  
 ويكون ابن عباس قد أخذ عنه، ويحتمل أن يكون أحده عن غيره، ويكون قول  
 من قال عن سعد بن عبد الله لم يخصص به الرواية، إنما أراد عن قصة سعد بن  
 عبد الله فتخط الرواية. ويكون الرواية مرسل صحيح، أي.

(استثنى رسول الله ﷺ) أي مناهة هؤلاء الحكماء لحكمهم، وذلك يسمى  
 مستثما. وقول المستثنى له كفى قول، وذلك إنما يكون لجميع الأمة مع  
 آدمي يمت، أو للعامة مع العالم. كما في «المنتقى»<sup>(٢)</sup> (فقال: إن أبي) أي  
 سعد بن عبد الله، وقيل سعد بن قيس بن عمرو، أو صابرة حرجية، ذكر  
 ابن سعد أنها أسلمت وبابيت، ومات سنة خمس، وأنشئ بيت في قبرة دومة  
 الجندل، وسيا سعد بن عبد الله معه. قال فلما رجعوا جاء النبي ﷺ فقصي  
 عن خبرها، فكذلك في «الفتح»

ومن ١٠٠ جازل: في «الإصابة»<sup>(٣)</sup> عن ابن سعد قال: كل من حسن

(١) فتح الباري (١/٢٧٩).

(٢) (٢/٢٢٨).

(٣) (١/٢٨١).



وَلَمْ يَغْفِرْ، .....  
 .....

ما لا يحل نوقته به، وهو: أن ينذر محرماً، فلما كان النذر المشيد يتنوع إلى ما لا يجوز، وإلى ما يجوز، كان الأظهر أنه لم كان مفيداً لسأله عن وجه النذر، إلا أنه من جهة اللفظ يحتمل أن يكون مطلقاً، ويحتمل أن يكون مقيداً، اهـ. محضراً، (لم تقضه) فإن الباقي: يحتمل أنها لم تقضه، (وم يجب عليها عدة، وإن كانت قد انعقدت بسببها به، ويحتمل أنها لم تقضه، وقد وجب عليها،

أما الأول: مثل أن تقول: بالله عني نذر إن قدم فلان أو إن شفي فلان، فذا كنت قبل ذلك، فإنه لا يلزمها قضاءه، وإن فعلت فحسن.

وأما الثاني: يعني إذا وجب ذلك عليها، ثم ماتت قبل أن تقضي فلا يلزم أن يكون ذلك لتعذر القضاء حرمة موثها قبل أن تقضي نذرها، وقد ماتت فجأة كما روي عن سعد بن عباد، ويحتمل أن تكون أخرت لجواز تأخيرها؛ لأن لا يلزم من حنت في بعين أن يكثر حيي الحنت، وله تأخيرها ما لم يجب على طهه الفوات، لكنه يستحب له المتعجل لتثري ذاته مع نذره، يقول سعد: أو عليها نذر، على هذا الوجه يترى؛ لأن فقط على إنما تستعمل فيما يلزم الإنسان ويجب عليه، وأما على الوجه الأول فإنه يصح أن يقال أيضاً: عليها نذر معني أنها كانت عقده والتزمه، وإن لم يجب بعد عليها أدائه، ولكنه في الوجه الثاني أظهر وأبين، اهـ.

قال المحافظ<sup>(١)</sup>: اختلف في تعيين نذر ثم سعد، قيل: كان صوماً، ثم روى سعيد بن جبير عن ابن عباس جاء رجل فقال: يا رسول الله: إن أمني ماتت وعليها صوم شهر أفقصيه عني؟ قال: نعم، الحديث، وثبت بأنه لم يتعين أن الرحل المذكور هو سعد بن عباد، وقيل: كان عتقاً، قال ابن عبد البر.

(١) الصغرى (١٩٩) - (٥٨٨)

والسائل من أوجه من طريق التسميم بن محمد أو سعد بن عباد قال: يا رسول الله، إن أسي خلقتني، فهل يصحها أن أعبر عبدا قال: نعم، ورفع يده يمينه مع إيمانه ليس فيه التصريح بأنه كائن عبدا ذلك، وقيل: كان تعبدا صرفة، لم يمي «تعبدا» وعبر، عن سعد بن عباد أن سعدا خرج مع النبي ﷺ ففعل لأمره ما أمر به، فقال: يا رسول الله، ما فعلت في هذا؟ فقال: يا رسول الله، هل يصحها أن تصدق عبدا قال: نعم.

عن أبي داود من بوجه آخر نحوه، «إلا عاني التصديق» فقال: «البراءة، الحديث»<sup>(١٩٩٩)</sup>، وليس في شيء من ذلك التصريح بأنها بشرت ذلك، وإن عيانا، بل يفي بضمير أنه كان يترشا عن الصدق، أو مذهباً، قال الحافظ من مظهر حديث الباب أنه كان عياناً عند سعد، اهـ.

وقال أيضاً في مرفوع آخر: «فإنها قد لم تقضه، وفي رواية ما رواه ابن كثير، المذكورة - أن عبد السامي كذب في قوله: الحديث - فبحرور عبداً أن يعبر عبداً قال: «عبر عن أمته» أقدم بهذه الرواية أنها بشرت أن يعبر بعبداً، فصاحت قبل أن تتعبد - «مستحيل أن يكون ما رواه مطلقاً غير صحيح، فيكون في الحديث عنه ليس أمني في الصدق المصدق بكفاية بسنن، المعبر أعلى كبريات الأعيان، ولذلك أمره أن يعبر عبداً، انتهى».

وهي «السطح»<sup>(٢٠٠٠)</sup> قال مباحث<sup>(٢٠٠١)</sup> «اختلفوا في بشر أم سعد، فقيل: كان مدبراً متصفاً، وقيل: كان سوداً، وقيل: سداً، وقيل: حذقة، واستدل كل فاضل بأخباره، لأنه في قصة أم سعد، قال الحافظ: «ولا جد قوله في حديث آخر: إن أسي يوسف، وأنا غائب، فصر بضمها أن تصدق عبداً لا احتمال أن يكون

(١٩٩٩) أخرجه أبو داود (١٢٤٠١)

(٢٠٠٠) أخرجه الترمذي (٣٨٠٧)



فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْبَصُ عَنْهَا».

أمرجه البخاري في: ٥٥ - كتاب الوصايا، ١٩ - باب ما يستحب، لمن يتوفى فجأة، أن تصفوا عنه

ومسلم في: ٢٦ - كتاب النذر، ١ - باب الأمر بفناء النذر، حديث ١.

سَأَلَ مِنَ النَّاسِ: وَعَنِ الصَّدَقَةِ مَعًا، أَوْ فِي أَوْدَتٍ مُخْتَلِفَةٍ، قَالَ: «وَالْأَطْهَرُ أَنَّهُ كَانَ مَبْرَأً مِنَ الْمَالِ، وَأَمَّا أَحَادِيثُ الصَّوْمِ عَلَيْهَا فَقَدْ عَلِمْتُ أَهْلَ النَّاسِ لِتِلْكَ الْاِخْتِلَافِ فِي سُنَنِهِ وَفَتْهِ، وَشِدَّةِ اخْتِلَافِهِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ الْعَنْقِ فَبِرَافِقِهِ أَيْضًا فَإِنَّ الْعَنْقَ مِنَ الْأَمْوَالِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ<sup>(١)</sup>: «وَأَشْهَدُ مِنْ قَالِ: إِنَّ لِلنَّذْرِ كَانَ صِبَاغًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمَرْتُ مَائَتَ، وَعَلَيْهَا صَوْمٌ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، ثُمَّ زُفَّ بِكَ فِي بَعْضِ نُزُومَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنْ أَخْتِي مَائَتَ. قَالَ الْحَافِظُ: «وَالْمَقْصِدُ أَنَّهَا قِصَّةُ أُخْرَى كَمَا أَوْصَحَهُ فِي «الصَّبِيحِ» مِنْ تَفْهِيمِ الْبَرِّي».

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْبَصُ عَنْهَا» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>: «يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ أَدَاءُ ذَلِكَ عَنْهَا، وَأَنَّهُ بَرٌّ بِهَا وَفِي عَنْهَا، وَإِنْ كَانَ يَعْظُمُ لَهَا الْأَمْرُ فَإِنَّ مَعْتَصَاةَ الذَّنْبِ يَقُولُ: «وَلَا تَزِدْ ذَنْبَهُ وَلَا تُقَرِّبْهُ»، فَلَا يَحُورُ أَنْ يُلْزِمَهُ الْقَنْذَرُ مَذْرُوعًا، وَالْبَرَاءَةُ، وَيُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَنْهَا، وَإِذَا نُسِيتَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مَذْرُوعًا مَطْلَقًا فَكَفَّارَتُهُ بِحَبِيرٍ، وَهُوَ مَعْنَى مُعْلَقٍ بِأَعْلَانٍ، وَإِنْ كَانَ مَقْبُولًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَحْتَصًا بِالْمَالِ كَالصَّدَقَةِ وَالْعَنْقِ، أَوْ يَكُونَ مَحْتَصًا بِالذَّنْبِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّبِيحِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ تَعْلُقٌ بِهِمَا كَالنَّجْعِ وَالْجِهَادِ، فَإِنْ كَانَ مَحْتَصًا بِالْمَالِ، فَلَا خِلَافَ فِي حَوَازِ النِّيَابَةِ بِهِ، وَإِنْ مِنْ شَاءَ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنِ الْمَيْمَنِ، وَيَتَرَبَّعُ فِي ذَلِكَ

(١) انظر: «الاستبصار»، (٩/١٥).

(٢) «المتن»، (٣/٢٣٠).

سنة عن يه الميت، وإن كان مخلصاً بالنذر فلا يصح أن يقضيه أحد عنه، ولا نوب فيه عنه، وإن كان مما يتعلق بالمال والبدن كالنحو، فقال مالك: يجوز أن ينفذ فيه رخصة المرحومي بأن ينج عنه، وهذا يقتضي أنه يصح أن ينج عنه من تمام من يوت بعده، وتقدم بيانه في كتاب الصيام، وكتاب النحر.

فإذا قلنا: إن قول سعد: «إن أمي ماتت وعليها نذر» وقتصري النذر المطلق، فصاء الميت، لأن كتابته كفارة بمن، ولا خلاف في صحة النيابة في ذلك، وإذا قلنا: إنه سخص النذر المنفرد، والظاهر أنه مفيد ما يخص بالمال، أو بما له نعلق بالمال والموت، ولشك أنه أن يخصه عنها، ولو كان مما يخص بالنذر لم يأمر بذلك، لأن النيابة لا تصح فيه، انتهى.

وقال المحافظ<sup>(١)</sup> في الحديث قصاء الخلق الواجبة عن الميت، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قصاؤه من رأسه ماله، وإن لم يوص، إلا إن وقع النذر من مرض الموت، فيكون من الثالث، بشرط ثبوتها، ونحن أن يوصي بذلك مطلقاً، واستدل الجمهور بقصة أم سعد هذه، ولكن يمكن أن سعد قصاه من تركتها، أو تبرع به، انتهى.

وقال محمد في موطنه<sup>(٢)</sup> بعد حديث النذر ما كان من نذر أو صدقة أو شيء قصاه عنها أجراً ذلك إن شاء الله. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا. انتهى. وفي صوم النذر المختار<sup>(٣)</sup> حتى لزوماً عن الميت ولبي الذي يتصرف في ماله بوصيه من الثالث، وإن لم يوص وتبرع ولبي له حاز إن شاء الله، وكما لو تبرع عنه بكفارة بسبي أو قتل بعد إعتاق لداية من إلزام

(١) فتح الباري (١: ٨٥).

(٢) الظ: موطن محمد مع التعليق المسحوق (٢: ١٦٨).

(٣) (٢: ١٦٧) - (١: ١٧١).

الولاء لنميت، وفدية كل صلاة كصوم يوم، وكلنا الفطرة والاحتكاف.

والحاصل أن ما كان عبادة بدنية، فإن النومي يطم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة، والمالية كالزكاة، ويخرج عنه اقتدر الواجب، وفي «الشمسي» عن «المقنسي» أن الزكاة، والنحو، والكمارة من الوارث تعزبه بلا خلاف، يعني ولو مدون وصلة كما هو المتبادر من كلامه، انتهى

وعلم من هذا كله أن الحقوق الواجبة من الصيب يجرى أداء الوارث إياها عندنا أيضاً من حلا العتاق، فإنه لا يجرى عندنا، وسيأتي بيانه في كتاب «العتاق»، والحديث أخرجه البخاري برواية شعب عن الزهري بسند أئمة بلفظ «أن سمعنا أسقنى النبي ﷺ في نذر كان على أمه، فتوفيت قبل أن يقبضه فأقام أن يقبضه عنها، فكانت سنة بعده».

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: موته انفكست سنة بعده أي صار قضاء الوارث ما على الميت طريقة شرعية نعم من أن يكون وجوباً أو مبدأ، ولم أر هذه الزيادة في غير رواية شعب عن الزهري، ورواه جماعة عن الزهري مدونه، وأصلها من كلام الزهري، ويحتمل من شيخه، وأصله ابن حزم بهذه زيادة للظاهرية ومن وافقهم في أن الوارث يلزمه قضاء نذر عن موته في جميع الحالات، انتهى.

قال الخريفي: من نذر أن يصوم فمات قبل أن يأتي به صام عنه ورثته من أقاربه، وكذلك كل ما كان من نذر طاعة.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: يعني من نذر حجاً، أو اعتكافاً، أو صلاة، أو غيره من الطاعات، ومات قبل قبضه فعنة الولي عنه، وعن أحمد في انفصاله لا يُصلي عن الميت؛ لأنها لا بد لها بحال. وأما سائر الأعمال فيجوز أن ينوب الولي

(١) فتح الباري (١١/٥٨٤)

(٢) «المعي» (١٣/١٥٥)

عنه فيه، وليس بواجب حفيه، وإن كان يسحب له ذلك على سبيل اتصال له  
والمعروف، وذلك ما لا يسي أحد من أهله ولا بعضي، ولا يصوم.  
وكذلك سائر أعمال البدن فبالأعلى الصلاة، وكان الشافعي يغضي عنه  
الجم، ولا يغضي الصلاة هوذا، أحدا، ولا يغضي يصوم في أحد الفريقين، بل  
يقطعه عن ذكره في يوم مسكين، وقال أهل الظاهر: يجب القضاء على وليه  
طاعه لأخبار الواردة فيه.

وحسبوا أهل العلم معنى أن ذلك ليس بواجب على المؤمن إذا كان يكون  
حاشا في الحال، ويكون للبدن تركه، وإما الذي إذا في مسبب آيات محسوس  
على البدن، وإذا سجدت بدليل فرائض في الخير، منها أن الذي يتوكل عليه  
بالشريعة، وبخلفاء الذين على التمسك لا سحب معنى النوارث ما لم يخلف تركه  
بنفسه، وإذا ثبت هذا، فلا معنى أن يغضي التذرع عنه وإزالة، فإن قدوة غيره  
أحرأ عنه كما هو فحصى عنه شيء، فإن الذي يتوكل عليه بالبدن، ولأن ما يغضيه  
النوارث إنما هو شيء منه، وهو منقذ في الخير، وإن كان الأمر في حال نعت  
شركته، انتهى.

ثم قال الزبيدي<sup>(١)</sup> ولم يصغر لي مضافة لترجمة الحديث، انتهى وهو  
كذلك عني، فإنه ليس في شيء من طرق حديث أم سعد هذه أن النذر كان  
في الحتمي، انتهى إلا أن يقال إنهم اختلفوا في نعت هذا النذر على أقوال  
تعدت ثلثا، وأخرج البخاري عن أبيه سعيد بن جبير عن من عاص قال: جاء  
رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أسي مات، وعليه صوم شهرا،  
الحديث، فإن المحقق<sup>(٢)</sup> بعد ما ذكر الاختلاف هذا قد أقر بعضهم أن هذا  
الحديث، صارت فيه الرواة عن سعيد بن جبير، عنهم من قال إن السائل

(١) مسند الزبيدي: (٥٠/٣)

(٢) منبع ساري: (١٤٠/٢)

٢/١٠٠٠ . وحدثني عن فاذلله عن عبيد الله بن أبي بكر، عن سفيان، أنها حدثت عن جديروا أنها كانت خجلت على نفسها فشياً إلى مسجد قبار .

أمرأ، ومنهم من قال: رجل، ومنهم من قال: إن السؤال وقع عن نذر، فمنهم من نذر بالصوم، ومنهم من نذر بالحج، انتهى. فلما نُقِر في بعض روايات ابن عباس المبهمة النذر بالحج أيضاً وهذا أيضاً بهم، أحتمل أن يُقَرر هنا بذلك.

٢/١٠٠٠ - (مالك)، عن عبد الله بن أبي بكر، بن محمد بن عمرو بن حزم (عن حمته) تقدم في أبواب الحيض ما قال ابن الحنفية: إنها عمرة بنت حرم عمه جد عبد الله، وفيها: العمرة مجازاً، وتعبه الحافظ بأن عمرة مصحوبة فدية، فرواية عبد الله عنها منقطعة، فلا يظهر أن المراد عنه الحنفية، وهي أم عمرو، أو أم كلثوم، انتهى.

قلت: ولا يعد أن تكون خالة أبيه عمرة بنت عبد الرحمن، فإنه كثير الرواية عنها، إلا أنه أيضاً مجاز، والأصل الحمل على الحقيقة ما لم يتم بخلافه دليل (أنها حدثت) أي: العمرة حدثت عبد الله (عن جده) أي: جده عبد الله، ولم يذكر اسمها أحد من الشراح، ولا أهل الرجال في المبهمات، لكن ذكر الحافظ اسم والدته أبي بكر بن محمد في ترجمة كبشة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زائدة.

(أنها) أي: جد عبد الله (كانت جملت على نفسها) أي: نذرت (مباشراً إلى مسجد قبار) بضم القاف، وتخفيف الموحدة، بعد ويقصر، يصرف ويبتع، موضع معروفة، على ثلاثة أفعال من المعنية، كما تقدم في «المواقيت».

قال الباجي<sup>(١)</sup>: يقتضي أنها اعتقدت كونه قرية لمن قرب منه، ويدل على

(١) «المفتي» (٣/ ٢٣٠).

ذلك ما روي «أن رسول الله ﷺ كان يأتي قضاء راعياً وماشباً» فمن كان بالمدينة ونذر مشياً إلى مسجد قضاء فقد روي ابن سيب عن ابن وهب عن مالك فيمن نذر مشياً إلى مسجد وهو معه بالبلد، فإنه يستني إليه، ويصلي فيه، وقد أوجب ابن عباس في مسجد قضاء، وهو على ثلاثة أميال من المدينة.

وفي كتاب ابن المواز: فيمن نذر أن يصلي في مسجد غير المساجد الثلاثة فليصل بموضع، ونجزه إلا أن يكون قريباً جداً فليأته وتصل فيه، وهذا عن ما رواه ابن عباس وأفتى به، وأما من كان غير المدينة ممن يتكلف إليه سفر فلا يجوز قصده، ومن نذر ذلك لم يلزمه، والأصل في ذلك حديث «لا تعمل المظني إلا إلى ثلاثة مساجد» اعني إلى مسجد قضاء ومن قرب منها ليس من أعمال المظني، فأما من نذر مشياً إليه ممن على بعد من يكون من جهته أعمال المظني، أو نذر مشياً إلى مسجد المكوفة، أو البصرة، أو غيرها من البلاد للصلاة فيه، فمن هو منها على سفر لم يتعقد نذره؛ لأنه نذر نذراً محضراً متوقفاً منه، انتهى.

قال النووي<sup>(١)</sup>: ونفا أي بطل قوله. علي مشي بمسجد سوى المساجد الثلاثة وإن لا اعتكاف فيه إلا القرب جداً بأن يكون ثلاثة أميال فتون، فتزولان في لزوم الإتيان له ماشياً للصلاة، أو الاعتكاف، وعدم الإتيان بالكلية، بل يجب على من نذر بموضع كمن نذرهما بمسجد بعيد، تحتلها «المعنونة»، انتهى.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: إن نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة أم يلزمه إتيانه، وإن نذر الصلاة فيه لزمه الصلاة دون المشي، ففي أي موضع صني

(١) «الشرح الكبير» (١/٢٢٠).

(٢) «المعنى» (١٣/٢٢٨).

أجره. لأن الصلاة لا تخص مكاناً دون مكان، فلمره الصلاة دون الموضع، ولا يعلم في هذا خلافاً إلا عن الثالث، فإنه قال: لو نذر صلاة أو صياماً بموضع لزومه فعله في ذلك الموضع.

ومن نذر المشي إلى مسجد مشى إليه، قال الطحاوي: ولم يوافق على ذلك أحد من الفقهاء، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «لا تشدوا الرحال»، الحديث منع عنه، ولو لزمه المشي إلى مسجد بعهد تشد الرحل إليه. ولأن العادة لا تختص مكان دون مكان، فلا يكون فعلها فيما نذر فعلها فيه ثرية، فلا تلزمه ندوه، وفارق ما نذر العادة في يوم يعبه نذره فعلها فيه؛ لأن الله تعالى عيّن عبادته زماناً ووقتاً معيناً، ولم يعين لها مكاناً وموضعاً، واستلزم مردوداً إلى أصولها في الشرع، فتعين الزمان دون المكان، انتهى.

وفي شرح نهذب: إذا نذر المشي إلى مسجد غير المساجد الثلاثة لم يلزمه، ولا يتعقد ندوه عنده. وبه قال مالك وأحمد وجهما غير الطحاوي، لكن قال أحمد: يلزمه كفارة بيمين. وقال الليث بن سعد: يلزمه المشي إلى ذلك، وقال محمد بن مسلمة المالكي: إذا نذر قصد مسجد قيام نذره، لتحديث المشهور في الصحيحين: «أن النبي ﷺ كان يأتي قبة كس سبط ركباً وماشياً»، انتهى.

قلت: ما حكى عن أحمد من لزوم الكفارة بخالفه ما تقدم في أول الفرع في نذر المباح عن الشافعي. فلو صح يكون رواية عنده، وتظاهر علي أن اختياره عليه نذر المباح، ففيه التخيير عند أحمد بين إثبات الندوة وإعفاء الكفارة، كما تقدم في أول «الندوة».

وما حكى عن محمد بن مسلمة يشكك فيه ما تقدم في «جامع الصلاة» عن «النبي»: في بياحه ﷺ قبة المشي وراكباً حجة على من كره تخصيصها يوم السبت، حكاه عياض عن محمد بن مسلمة من المالكية مخافة أن يقن ذلك

فَعَاثَتْ وَلَمْ تَقْبِضْ. فَأَقْبَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنَتَهَا أَوْ تَضَمَّنَهَا عَنْهَا.

ثُمَّ: فَإِنْ عِيَاضٌ: ثَعْنَهُ لَمْ يَلْغُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَقَدْ احْتَجَّ ابْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ بِرَوَايَةِ يَحْيَى مَسْجِدَ قِبَاءَ رَاكِباً وَمَاتِياً عَلَى أَنَّ الْمَدَنِيَّ إِذَا شَرَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ قِبَاءَ نَزَمَهُ ذَلِكَ. انْتَهَى، وَمَا حَكَى عِيَاضُ مَقْدَمٍ عَلَى مَا حَكَاهُ تَنْوِيرٌ، فَإِنْ عِيَاضٌ مَالِكِيٌّ.

ثُمَّ النَّبِيُّ لَا يَخْتَصُّ بَزْمَانٍ، وَلَا مَكَانٍ عِنْدَنَا الْحَفِيزُ، إِلَّا أَنْ النَّبَرَ الْمَحْتَشُّ لَا سَجُورَ نَعْمِيلَهُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ التَّمَعُّقَ عَلَى شَرْطٍ لَا يَنْعَقِدُ سَبْأً لِلْحَدَّثِ كَمَا فِي صَوْمِ «النَّدْرِ الْمُخْتَارِ»<sup>(١)</sup>. فَلَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يَصِحُّ أَدَاؤُهُ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ خِلَافاً لِزَفَرٍ، وَقِيلَ لِأَبِي يُونُسَ كَمَا فِي «إِشْرَاحِ اللَّيَالِي»: فَلَا يَجِبُ عِنْدَنَا إِيْتَانُ قِبَاءَ (فَعَاثَتْ وَلَمْ تَقْبِضْ، فَأَقْبَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَبَسَا أَنْ تَضَمَّنَهَا) أَيَّ عَنْ أُمِّهَا، وَهِيَ جَدَّةُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَفِي شِسْوَاءَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَالَتَانِ: الْأُولَى: صَحَّةُ هَذَا النَّبَرِ، وَالثَّانِيَةُ: كِتَابَةُ فِي الْحَنَفِيِّ، وَسَائِي الْمَكْلَامِ عَلَى الثَّابِتَةِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَمَّا الْأُولَى فَتَحْتَمِلُ فَنَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَجُوهاً: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَسْجِدُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَحَّةُ هَذَا النَّبَرِ مطلقاً كَقَوْلِ الثَّانِي، وَالثَّانِي: صَحَّةُ النَّبَرِ فِي مَسْجِدِ قِبَاءَ خَاصَّةً لِلتَّضَلُّعِ الْوَاقِعِ فِيهِ كَقَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ مَا حَكَى عَنْ عِيَاضٍ، وَالثَّالِثُ: صَحَّةُ هَذَا النَّبَرِ لِكُونِهَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَنَبَا، قَرِيبَ مِنْهَا، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِي»، وَرَوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ - وَعَنِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ تَكُونُ فَنَوَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَلَى التَّوْحُوبِ.

وَالرَّابِعُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَسْجِدُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَذِبُ الرُّوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّ فِي نَذْرِ الْمُهَاجِرِ يَتَخَيَّرُ الرَّحْلُ بَيْنَ إِيْتَانِ الْمَسْجِدِ وَالْمَكْفِيرِ، وَرَجَّحَ

(١) انظر: «النَّدْرِ الْمُخْتَارُ» (٢/ ٤٨٠).





قال: قلت لرجل، وأما حديث السنن ما على الرجل إذا يقول: نفسي نفسي إلى الله، ولم يقل: عليّ تدر نفسي. ....

النعوم، روى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، وروى عنه بكير بن عبد الله ومالك، قال ابن الحنفية: هو من الرجال الذين اكتفى في معرفتهم برواية مالك عنهم، وذكر ابن أبي حاتم: أن مالكاً روى عنه عن سعيد بن المسيب، وفي «مسند أبي حنيفة»: أنه روى عن عبد الله بن أبي حنيفة حديثاً، قال فيه سمعت أبا الدرداء في فضل من قال: لا إله إلا الله، كذا في «التعجيل»<sup>(١)</sup>.

قلت: واشتد على بعضهم هذا الراوي سعيد بن أبي حنيفة، اسمه الأرواح بن الأرواح النصحاني الذي ذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة». وأنت خير بأنه لا يمكن أن يروي عنه الإمام مالك الذي هو في الطبقة السابعة من طبقات «التقريب» للحافظ ابن حجر، وقد قال في الضيقة السادسة إنه لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، فكيف نلّذي هو في الطبقة السابعة؟ وأيضاً اكتفى ابن الحنفية لمعرفة برواية الإمام مالك عنه، فإنه كان هذا صحابياً قاطباً خافه لمعرفة برواية مالك؟

(قال: قلت لرجل) ثم يُدغم (وأما هو من حديث السنن) قالها اعتذاراً عن الجهل بالمأثقة، قال فياجي<sup>(٢)</sup>: يريد أنه لم يكن ثقة بعد لعصر منه وحدائقه، وأنه لم يبلغ من السن مبلغاً يتسع لتفقفه في مثل هذا من الأمور التي تتدرج وإثباتها بـ«تأليف» وروى ابن حبيب عن مالك قال: كان عبد الله بن أبي مسيبة يرمي قد بلغ تحملاً إلا أنه كان صغيراً يحدثان بلغوه (ما على الرجل) لفظ ما نفية، أي ليس عليه بأس في (أن يقول عليّ) بتشديد الياء المحذورة بعنى (نسي) إلى بيت الله ولم يقل: عليّ تدر نفسي) ولفظ محمد في «موطئه»<sup>(٣)</sup>: ليس عليّ

(١) «التعجيل المنفعة» (ص ٢١٨).

(٢) «المنهاج» (٣/ ٤٠٣).

(٣) «موطأ محمد مع التعليق المسند» (٣/ ١٦٢).





للمصنوع.

قال فانك : هذا الأمر علة.

البرقاني<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى : إنه المعروف بعبده فيكون رجوع عن ذلك ، وإلا فلا بأس (إنه صحيح) ، مثلك عن ابن أبي حنيفة عنه لا سيما ، وهو صاحب الأمانة انتهى.

قلت : وما حكى ابن عبد البر عن ابن المسيب : أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> برواية حماد بن خالد الجبلي عن محمد بن هلال سمع سعيد بن المسيب يقول : من قال : علي رضي الله عنه في بيت الله فليس بشيء . لا أن يقول : علي نذر مني إلى الكعبة (المنية) يعني انزوم ذلك ، وقد ابن المسيب فيما أفتاه به ، فليس إلى ذلك في حج أو عمرة ، كذا في السنن.

(قال) الإمام (ثالث) هذا الذي روي عن سعيد بن المسيب هو (الأمر عبدا) قال صاحب<sup>(٣)</sup> : وليس قول مالك هذا عند ابن القاسم . ولا أكثر رواه الموطأ<sup>(٤)</sup> .

قلت : وهو في جميع النسخ الموجودة عندنا من المخطوطات والمطبوعات ، وقال محمد بن الموطأ<sup>(٥)</sup> بعد الأثر المذكور : قال محمد : وهذا مأخذ من جعل عبد الله رضي الله عنه العلي إن جعله نذرا ، أو غير نذر ، وهو قول أبي حنيفة . والعمامة من ثيابنا . رحمه الله . انتهى .

ولا يذهب عليك أن في الرواية ثلاثة مسائل : اختلط كلام شراح الموطأ في ذكرها ، حتى خاططت مسألة أخرى ، الأولى : ما يورثه الأثر .

(١) - شرح البرقاني (٢٨٠/٣)

(٢) - نظم (الإيضاح) (١٥/١٦)

(٣) - السنن (٦/٣٣٣)

(٤) - السنن لمحمد (١٦٣/٣)

وهو نفع القدره حتى انكر ان ابي حبيب لروم انفذ لمن لم ينفذ به، وهو الذي قال له مالك: هذا الائم عذبا، وقال له دعاهما بعدا تأخذ، وتقدم في كلامه الى جبي انه ذلك الذي رواه ابن الجواز وعبره عن مالك، وحكي الخلاف فيه بين من المصنف والقاسم بن محمد.

[illegible]

والثانية: ما تقدمت إليه الإشارة في كلامه السابق من نادر النجاح. إذ قال: ربما حصل الإنسان لا سيما من لا علم عنده النجاح على الخزع ما يفسد عليه. وقال أيضاً في موضع آخر: ويترجم النذر على وجه النجاح والغصيب. وقال أيضاً: هو محبب في نذره على النجاح من أن يكثر كفاية بسره. وفيه من بقره.

ودليلنا على صحة ما نقول قول تعالى: ﴿لَا تُؤْمَرُوا بِالْعَفْوِ فِيهِ﴾ الآية، بها أنه  
يأمر بها على حسب ما أمر بها، ودلتنا من جهة السنة لونه عليه السلام عن  
عمر أن يطعم الله سبعه، ودليلنا من جهة العباس، أن عهد حال يلزم فيها  
لوجه الخلفاء والعتاق، فلم فيها المودة بيننا الثوب كحال المرضي، -

قَالَ الرَّبُّ فَاسْمَعْ: وَمَا خَافَ فِيهِ مَالُكَ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِيٌّ

(939/100) 1000000 (1)

(2)  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$  (3)

## (٢) يا أيها فيمن يذو منيما إلى بيت الله فعجز

مخالطة، وللبدايات إنما تصح بالنسبة لا بالمخالطة، وهذا لا يفي له نية. تنكف بغيره ما لم يفتبه به طاعة وهذا قول محمد بن عبد الحكم من جعل على منى إلى مكة إن لم يرد حتى لا يحرمه فلا شيء عليه. كذا قوله ابن عبد البر. ولا يخبر مالكاً مخالطة الأكره، لأن سجنه، بل لم يرد فلا يحرره انتهى.

فلب رباني تكلام على نذر الخراج قرب

والمسألة الثالثة: ماذا يجب على من نذر احسن إلى بيت الله؟ ومباني الكلام على ذلك هي أبرز الترحيم الأتية قريب.

## (٢١) ما جاء فيمن نذر منيما إلى بيت الله

إذا في نسخ المصنوعة بعد ذلك معجزة<sup>(١)</sup> ونحوه يزاد في التسع انتهى، قال الحراني إذا نذر احسن إلى بيت الله الحرام لم يحرقه إلا أن سبي في حج أو عمره، قال العرفي<sup>(٢)</sup> حرامه من نذر ما يشي إلى بيت الله الحرام نذر إيفاء، يرد، وبعد قال مالك، والشافعي، وابن السكيت، ولا يعلم فيه خلافاً، ولا يحرقه المني إلا في حج أو عمره، ولم يقول الشافعي، ولا غيره فيه خلافاً، لأن النسي المعتبر في التشريع هو النسي في حج أو عمره، فإذا أضاف النذر حمل على المعتبر الشرعي، ويلزمه المني به لم يرد.

قال يذو لم يحرك نذر له لمح مالك، ونقل جرح يذو المني فيه أو أركوبه، قال شارحه (١) كان يذو من فويره بعد، إلا أن سبي مومناً به، فيلزم من ذلك الموضح. ويحرم المستودع من حيث يحرقه شراباً، قال بعض

(١) من الاستاذ (١٩٠٦) قال أبو عبد الله وفي رواية عن أبي سبي، فهو لم يحرق

(٢) المعنى (١٩٠٦) (١٩٠٦).

بشأنه: بحث المحرم من ذرية أهله لأن إنسان المحرم كذلك وإن  
أماثل محرم غير المحرم في الشرع.

إذا طهر النفس إلى بيت الله، أو الزكوة إليه، ثم يرد ذلك جميعه  
لنفسه، أو كونه، إما أن يرد إليه، أو يرد إليه في حرج أو غيره، ولم يجر  
عليه شيء ولا تركب، لأنه من ذلك ظن، وهو مستعمل له، وأما ما له  
من حرج، ولو يرد أن يرد إلى بيت الله، أو يرد إليه، أو يرد إليه في حرج  
أو غيره، وعن أبي حنيفة لا يرد له شيء، لأن مجرد إنسان ليس بشيء ولا  
مباحة

بأنه إذا طهر بغيره بغيره، كعد أو كان له على النفس  
إلى الكعبة، وإذا لم يجد فيها محرم في الزكوة والنسي، وإذا إذا طهر إلى  
صالح البيت أو غيره، لأن المحرم يحصل لكل واحد من الأمور، أنه ينبغي  
احتمالاً، وإن قال، أنه على أن يرد إلى بيت المحرم غير حرج، ولا يجرى له  
الحج والعمرة، ويمنع شربه، بعد أن يرد إلى بيت المحرم، لأن  
قوله، أنه على أن يرد إلى البيت، يجرى حرجاً أو غيره، ويمنع سقوط ذلك ماقص  
بأنه، أنه يرد حركته.

إذا طهر النفس إلى بيت المحرم، أو بقعة منه كالصفا والمروة، وأما  
فمن، أو يمنع من الحرم لأنه المحرم أو غيره نظر عليه أحمد، أنه ثاب  
الساقط، وقال أبو حنيفة لا طهره إلا أن طهر النفس إلى الكعبة أو مكة،  
وقال أبو يوسف ومحمد، أنه طهر النفس إلى الحرم، أو إلى المسجد الحرام  
كقوله، وفي باقي الصور يقول أبي حنيفة

إذا طهر النفس إلى بيت المحرم، كعرفه، أو حوائط الإحرام، وغير  
ذلك، لا يرد له شيء، أو يكون ذلك المباح، ويحذف إلى بيت المحرم سوى  
المسجد الثلاثة، ثم يرد له شيء.



وإن دار العتيبي إلى بيت الله تعالى، وأنهم قد نهى الله، ومنع عباده العتيبي  
 التي بيت الله الحرام، لأن المحفوظ من المصنف، وإن حرمه، أنشئ محضراً  
 وقال ابن أبي عمير<sup>(١)</sup> في ذلك سنة مسابقة، إحداهما في تعبير العتيبي عما كان  
 يلزم المصنف، ويرى أنه لا شيء، والثالثة، بعد تعبيره بالثبوت من المصنف  
 والمصنف، والثالثة، من انتهاء ذات من الزمان والمكان، والرابعة، هي التعليل  
 به، والخامسة، في تبيينه، والسادسة، في مشاركة غيره به، أو أطال المباحي  
 تحجب في هذه المسائل، فلهذا، ويذكر منها، ما سئل عنه، فقال  
 فقال: أما المسألة الأولى، فإن المصنف يحظر ما لا يفتقر على ثلاث  
 أصناف، هي: ما، وما، وما، علو العتيبي به، وجبه المصنف إليه، والشئ فيه، وهو ما  
 به، علو العتيبي به، هو يوجب المصنف إليه، ولا المصنف به، وهو ما، إذا علم  
 صوابه، وجبه المصنف إليه، ومن يوجب العتيبي به.  
 أما الآخرة، فلهذا ما أفتى عليه المصنف، ومنه ما لا يفتقر إليه، فلهذا يفتقر  
 المصنف، بالثبوت، كقولك: إلى الله، أو إلى الكعبة، أو شيء، من، كقولك:  
 إلى الزمان، أو بما يلتزم عليه المصنف من جهة المصنف، كقولك: إلى المصنف  
 الحرام، أو إلى مكة، فهذا لا خلاف في المذهب في وجوب المصنف، المصنف،  
 وهذا أصح، أو ما، من أين، فلهذا، في هذا العتيبي، والحضرة بذلك.  
 وقال الأصمغيني<sup>(٢)</sup> في معنى سنة مسابقة، كقولك: والسرور، وأما في  
 ورواه ذلك المصنف، وإنه، من ما، من خارج من فترة مكة ثم يلزمه، وقال  
 من حرمه، إذا صلى شيئاً مما في الحرم، فلهذا، ويردده، وتغير ذلك لزمه، وإذا  
 من شيئاً من، من خارج الحرم، ثم يرد، إلا يرد، أنشئ.

وإن الذي ذكره<sup>(٣)</sup> في المسألة، أن المصنف في حج أو غيره، من هذا العتيبي

(١) حاشي: (٢١) ٢٢٢

(٢) شرح: (٢١) ٢٢٢

لمسجد مكة، أو حائف به وحيث، بل ولو نذر العشي صلاة فرضاً أو نقلاً، وفيه خلاف القاضي إسماعيل القائل: إن من نذر العشي إلى المسجد اشترام الصلاة لا للمكان، لا يترمه العشي، ويركب إن شاء، وحرج إلى المحل من نذر العشي مكف، وهو بها، وأتى بعمرة من طرف البحر ماشياً.

كما أن من نذر العشي لمكة، أو للمسجد، أو للبيت، أو لجزءه المنفصل به كبنائه، وزعمه، وحضنه، كلله على العشي لأب البيت، وانحال أنه ليس بمكة يترمه العشي لمكة هي حج، أو عمرة، لا غير البيت، وحزوه المنفصل عنه كزوم، والمقام، والنصا والمروءة، وعرفة، ومحل عدم لزوم العشي لمن نذر العشي لمنفصل عن البيت. إذا لم يترمه بمكة، فإن نوه لزمه العشي كالمفصل.

فإن كان مكة حرج إلى المحل، وأتى بعمرة كما مر، وقال أيضاً في موضع آخر: ولما أي بطل قرر الشخص: أنه علي الميسر، أو لإتيان، أو لإطلاق، أو إلهاب، أو التركوب بمكة إلا أن ينوي إتيانه حاجاً أو معتمراً، فيلزم الإتيان، ويركب إلا أن ينوي ماشياً فلزم. وإنما لما ذكر دون العشي مع أن الميسر والذهب مساويان له في المعنى، والمقصود: لأن العرف إنما جرى بقطع العشي دون غيره، ولأنه لو اورد في السنة، ولما مطلق العشي من غير تقييد بمكة لفظاً أو لغة، كأن يقول: لله علي عشي؛ لأن العشي بالترادف لا طاعة به، وأترمه شبه العشي لمكة. انتهى كلامهما مختصراً معترفاً.

وقال القاضي في شرح الإتيان<sup>(١)</sup>: النار نوعان: صريح، وكناية، أما الأول: فبأنه إذا قال: لله علي حجة، أو قال: علي حجة، بترمه الوفاء بها، كان النار مطلقاً، أو معلوماً، والكنائيات إذا قال: علي العشي إلى

بيت الله، أو الكعبة، أو مكة، أو زيارة شبيب، أو غلبي ما ذكر مسرط، أو حلف مسراً بحجة أو عسرة، وهو في مكة، أو سبها من أرض الحلف، أو الإهراق، أو قال: عني (حجراً) فله حجة أو عسرة، والبيان أي تعيين أحدهما عليه.

ونوفاً: عني النبي، أو النحاب، أو السفر، أو الوادي، أو التركيب، أو النبط، أو اليهودية، أو الحرم، أو مسجد الحرام، أو الصفا أو المروة، أو مقام إبراهيم، أو مسجد الأمية، أو البركة، أو أستان الكعبة، أو ميزابها، أو رابية، أو عرقات، أو سنى، أو زمزم، لا يترجم نبي، في جميع الصور.

تكن في بعضها خلاف، فإنه موافق: عني النبي، أو الحرم، أو بيتي لمسجد الحرام، لا نبي، عليه عند أي حنيفة، ويعتدها بدمه حجة أو عسرة، ويبيدها أنه إذا قال: عني النبي، أي مكة، فله حجة أو عسرة اتفاقاً، مع أن مسجد الحرام أحسن من مكة، ولا يظن عني الكعبة، وغير مطلق الحرام، قضاء وقيل: في زمن أي حنيفة ثم بحر العرف بلفظ النبي إلى الحرم، والمسجد الحرام خلاف، فإنهما يكون اختلاف، فإن لا اختلاف دليل، ومنه أن الكعبة لا تعاقب بها التعريفات، انتهى.

وفي التعقيب المسجد: أي زومه للنبي مع الحج أو العمرة، سواء أضيف لفظ السفر، أو لم يضاف، وسواء قال: عني النبي إلى بيت الله، أو بيتي الكعبة، أو بيتي مكة، أو بيتي، وسواء كان ذلك في مكة، أو خارجها، فله في هذه الصور أحد التكن مني، لأنه معروف بحد كبير، وعبار فيه مجازاً لغوياً، حقيقة عسرة، مثل ما لو قال: عني حجه، أو عمرة، خلاف ما إذا قال: على المذهب بيتي مكة، أو لعمرك الله، أو علي السفر إلى مكة.

١٠٦-٤/١ - حَدَّثَنِي . نَجِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ . أَنَّ أَدْنَةَ النَّبِيَّ . أَنَّهُ قَالَ : حَرَّمَ اللَّهُ لِي عَذْيَبًا مَسْنَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ . حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنِي وَالْمَذْيَقَ عَجِزْتُ . . . . .

أو الركوب إليه، أو معبر ذلك، فإنه لا يلزمه فيها شيء، نعم معارفه يجب أن  
تأخذ الكبير بها، وعدم كون السور، ومحوه قبة مفصولة  
وكذا إذا قال: على العصر إلى بيت الله، وأراد به محلاً من المأجد.  
وكذلك في: على الشاة، أو النهر، أو الغمامة، أو أسرار الكعبة، أو ميزابها، أو  
القصا والصروة، أو عرقها، أنظر.

١٠٧٦/١ - (مالك). عن عروة بن أبيه، بضم الهمزة، وفتح الذال، لمحمدة  
مصغر الثقب، واسمه يحيى بن الحارث بن عمرو (الليثي) من سبي  
ليث بن بكر بن كسنة، كان شاعراً ثقة، كثر له في «الموطأ» غيره، قاله  
ابن عبد البر<sup>(١)</sup>. وقال الحافظ في «التعجيل»<sup>(٢)</sup>: «دخل مشهور من أمر المدينة  
ثم سمع حسن، نسبة ابن الكربي» وقال: «دبته ثقب» واسمه يحيى بن مالك بن  
أبي سعيد بن الحارث بن عمرو الليثي ثم ألقب عمرى الشاعرة، وذكره اسحاق بن  
فخار: مدني، روى عنه مالك، وحيد الله بن عمرو، وذكره ابن حبان في

(١) الباقى،

(أله قاف. حرجث) بصفحة التكميم (مع جده لي) ثم نسخ عليها مشق إلى بيت الله) ثم وجب عليها المنذر أو اليسير. وسيأتي في الأثر الثاني ما قاله الحاجي النعمان بمثل هذا مكرره

(حتى إذا كنا ببعض القطر عجزت) عن استس. ولم تطلق جماعة، والآثر أخرجه ابن أبي عمير في تفسيره<sup>١٢١</sup> رواية عبد الله بن عبد الله عن

(74, 55) + 51 = 125

(T) 2018 年 12 月 1 日

(۳) (۱۹۶۳). نامه‌ی سرخط و امضاء به محرابی باغی و لا به پیغمبرانه

الْمَرْءُ أَنْ يَفْرَأَ بِهَا يَسْأَلُ غَدَاً اللَّهُ مِنْ حَسْرَةٍ. فَخَرَجْتُ مَعَهُ. فَسَأَلَ  
غَدَاً اللَّهُ بَيْنَ عُمَرَ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مُرِدَ فَلَمْ تَكُتْ، ثُمَّ  
تَلَمَّسَ بَيْنَ حَيْثُ تَخَيَّرْتُ.

فَقَالَ يَخِينُ: وَاسْمَعْتُ ذَلِكَ يَقُولُ: وَيُرَى عَلَيْهَا، فَمَعِ ذَلِكَ.

الْهَدْيُ

عروة بن أذينة، قال، ما لك: إذا أمة جعلت، عليها العتي، فماتت حتى انتهت  
إلى النقي، ثم عحرت فماتت، فماتت ابن عمر - رضي الله عنه - فقال:  
مُرُوْعًا. أَنْ تَعُوْدَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فَنَمِي مِنْ حَيْثُ عَحَزْتُ.

(فأرسلت) جدتي (مولي لها) لم يسم (بأن عبد الله بن عمر) - رضي الله  
عنهما - ولعظ محمد: «فبأنه» زيادة اللام أي بآله عن حكم من عجز عن  
المشي عددا ألزمه على نفسه (فخرجت معه) أي مع المولى لأسمع الحراب من  
ابن عمر ولا واسفة (فمات) المولى (عبد الله بن عمر) عن مسألة جدتي (فقال  
له) أي للمولى (عبد الله) ابن عمر (مرها) بصيغة الأمر من الأمر (فلمركية)  
حينئذ (ثم لتمشي) في سنة أخرى (من حيث صحت) يعني إذا قدرت بعد فلتفطر  
التمشي من حيث أعبت، فتمشي بقدر ما ركب.

(قال مالك) وفي النسخ المصرية: «سمعت مالكا يقول». (أورى) بصيغة  
الجمع في النسخ الهندية، وفي المصرية: «أورى» بصيغة الأفراد (عليها مع  
ذلك) أي مع قص - المشي (الهدى) أيضا.

قال البجلي<sup>(١)</sup>: يريد لتفريق مشبهاء لأن المشي هي سمر واحد لا بد أن  
يكون خطأ في صحة المشي أو سنة من سنته، وبمعنى لصفته، لولا دخل عليه  
التلفظ بالتفريق للتمييز عن الإتيان به على وجهه لزوم التثنية، والهدى في ذلك  
بدنة، فإن لم يعد بفترة، فإن لم يجد فشا، فإن لم يجد فصيام عشرة أيام،

(١) المشي (٢/٢٣٦).

روى ابن النور - وابن حبيب، فإن أخرج السماء مع القدرة على الدنيا وهي  
مكتاب ابن النور: نجزة كسبر الخاء، انتهى

وهكذا قال الشريد<sup>(١)</sup> والدسوقي<sup>(٢)</sup> إلا أنها فبداء بأن ما رآه كان كثيراً  
سواء كان محتاجاً في ركوبه، أو مسطراً، وإن كان قليلاً فيها في حفظ، وثقة  
والخبرة باعتبار السادة صغرة وسهولة، ومادة، أو كان ركوبه في السالك،  
وهي ما يفعل من حروجه من مكة إلى رحومة الحنف مع الإيتمه، لأنها وإن  
كانت قليلة في نفسها إلا أنها كثيرة معنى؛ لأنها المستصونة بالذات

وأما ركوب الإفاضة حفظ فلا رجوع فيه، بل يهتدي، وبعد إذا كان باخراً  
لعمري ببلدة قوية من مكة كالمناشي، أو بعيدة عنها بدلاً متوسطاً كالشمري، أما  
إذا كانت بعيدة جداً كالأفريقي فلا يرجع، بل يوقى حفظ

ومحل الرجوع إن طس حين غروب القدرة على مسي جميع المسافة، ولو  
لمر عاصم، فختلف طس، رواه ثم ينظر المارة حين خروجه. وقد طس القدرة  
حين سبه على مضي لجميع مشوار مقدوره، وذلك معجوده، وأما في قصه من  
غير رجوع بانه، ومن طس حين العجز بسبه، أو نوى أو لا يمشي، لا  
يعينه، بل يخرج أول عام، ويمشي مقدوره، ويركب معجوده، لا رجوع عليه  
ولا شدة، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: يزعم الشفي خذره، فإذا عجز عن السبي ركب، وعينه  
كقارو سبي، وعص أحمد، رواه أخرى. نه يزعمه م، وهو قول ابنهاني،  
واعني به طس لما روى ابن عباس<sup>(٤)</sup> أن ابنه عبيد بن عمر بثرت شفي إلى

(١) مشرع التكم مع عاصم الدسوقي (١/١٦٧)

(٢) طس: كاسمي (١/١٦٧)

ببيت الله الحرام «فأمرني النبي ﷺ أن تركب ويهدي هدياً». رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وفيه ضعف؛ ولأنه أخى يواحب في الإحرام لنزله شدي كتناول الإحرام من الميقات، وعن ابن عمر زابن الزبير قال: يجمع من قابل، ويركب ما مشى، ويمشي ما ركب، ونحوه قال ابن عباس وزاد، حقل. ويهدي، وعن الحسن مثل الأهرار الثلاثة.

وعن المحمدي وروينا إحداهما كقول ابن عمر، ولكاية كقول ابن عباس، وهذا قول مالك، وقال أبو حنيفة عليه عمي سواء عجز عن المشي، أو قدر عليه. وأقول الهدي شدة، وقال الشافعي لا ينزله مع العجز كفارة بحاله إلا أن يكون النذر مثباً إلى بيت الله، فهل ينزله هنيئاً؟ فيه خلاف، وأما غيره فلا ينزله مع العجز.

وله: قول النبي ﷺ لأخيت عليه بن عامر، «تتمشي، ولتركيبه، ولتتكفر عن عيبها»، وفي رواية: «فتنضم ثلاثة أيام»، وقول النبي ﷺ «كفارة النذر كفارة اليسير»، ولأنه أنشئ بما لا يوجب الإحرام، فلم يجد الدم تركه، وأما إن ترك المشي مع إمكانه، فقد أعاد، وعليه كفارة أيضاً لتركه صفة التلويح، ومما استدل به أن ينزله استئناف الحج مثباً لتركه صفة المستنور، كما لو قدر صوماً مثباً لقائي به مشرفاً، وإن مشى بعض الطريق، وتركيبه بعضاً فعني هذا التخييل بجنس أن يكون كقول ابن عمر، وهو أن يجمع فيمشي ما ركب، ويركب ما مشى، ويحتمل أنه لا ينزله إلا صحيح، يمشي في جميعه؛ لأن ظاهر الأمر يقتضي هذا انتهى.

قلت: ما حكى عن أبي داود يانصعب يشكل عليه لأن أبا داود سكت عليه، وسكتوه حجة، وقد سكت عليه البخاري، وقال الأزهري في

(١) ابن أبي داود (٣: ١٩٩) رآه الحديث (٣٢٩٦).

صحيح الترمذي<sup>(١)</sup>، رواه أحمد، وإسحاق، ورجال الصحيح، رعياني، قال الترمذي: رواه أبو داود بإسناد صحيح.

وقال الترمذي في شرح المصنف: إن هذا المصنف، تركب، وهو فاجر على المسي لمه دم، لما روي ابن عباس عن عتبة أن أخيه نذر... فحدث. روى المصنف، وأحمد، بن عوف، رواه أبو داود بإسناد صحيح عن ابن عباس.

وروي عن عتبة بن عامر قال لما رسول الله، إن أخني نذرت أن تمشي إلى أبيك حافية... فحدث، روى الترمذي، وشعب، وثلاثة ثمانية، رواه أبو داود، والترمذي، وقيل: حديث حسن، وفي نسخة: قال في أسناده ما يمنع حسنه، وإنه جرح من لمشي، صحيح ركن، وقع منه عن المصنف بلا خلاف.

ومن سمره جرح المصنف الفاضل؟ فيه قولان مشهوران؟ أحدهما: لا، لأنه وأصحهما: بقرينة المصنف، وعن علي لما يلزمه المصنف أنه شاة نحرى في الأحكام، وثالث: لمه دم، فحدثه السابق حكاه الخراسانيون، وإذا لمه على المصنف بقرينة، وجح راننا أسناده، وأرتكب حراماً.

وهل يجزئ حسنه عن بقرينة؟ فيه طريقان: أحدهما: يجزئ قولاً واحداً، به قطع العراقيون، والثاني: حكاه الخراسانيون، فيه قولان: الثاني: لا يجوز، من عليه القضاء، والأصح الحديث أنه نحرته، وعليه هذا نصي وجوب الدم قولان: أحدهما: يجب، وهو هو بقرينة أو شاة؟ فيه خلاف نسبي، والأصح أنه شاة، انتهى محصراً.

وقال القاري في شرح المصنف<sup>(٢)</sup>، ثم ركب في كل الطريق، أو أكبره، عذر، أو لا عذر، فعليه دم، وإن ركب في الأقل، وكذا في المساواة نصق بغيره من قيمة الشاة، انتهى.

(١) ١٠٠٢/٢٢.

(٢) ١٠٠٢/٢٢.





فأصابني خاصرة، فركبت، حتى أتيت مكة. فمألت عطاء، بن أبي رباح وعشرة فقالوا: خلثك هذي. فلما قدمت المدينة، سألت علماءها فأمروني أن أصلي مرة أخرى من حيث عجزت. ففعلت. قال بخير: وسجعت ما بكأ يكون. فالأمر .....

وأرجو أن يكون يحيى بن سعيد على بطله وعليه لا بحث، غير أنه تعالى، إلا أن يكون في نادرة غضب وخرج، والله قد كان ذلك في صباه وقبل أن يفقه، ولذلك احتاج أن يسأل عن حكمه عطاء، وغيره من العلماء، انتهى.

(فأصابني خاصرة) أي وجع في خاصرتي، وقيل: إنه وجع في الكليتين، كما في «المنجم». وقال الباجي: يريد وجع خاصرة، منعت المشي.

(فركبت حتى أتيت مكة) أي أتيتك مفرى بالوصول إلى مكة (فمألت عطاء بن أبي رباح وغيره) من العلماء الموجودة بمكة المكرمة (فقالوا: خلثك هذي) قال محمد في «موطنه»<sup>(١)</sup>، ويقول عطاء: تأخذ.

(فلما قدمت المدينة سألت علماءها) ليس في نسخ الهندية لفظ «علماءها»، بل حذف مفعول سألته، وسألهم لما اعتقد أنهم أعلم من أهل مكة، أو لتطيب نفسه باتفاق العلماء، تكلمهم حالوا أهل مكة (فأمروني أن أصلي مرة أخرى من حيث عجزت) عن المشي، أول مرة، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: ولا هدي (ففعلت) اتباعاً لفتوى أهل المدينة، وتقدم اختلاف الأئمة في ذلك فرياً<sup>(٣)</sup>.

(قال مالك) وفي المصرية: (قال يحيى: سجت ما لكأ) - رضي الله عنه - يقول: (فالأمر المستأثر، وفي النسخ الهندية، قال يحيى: قال مالك: فالأمر

(١) «موطناً محمد مع التعليل المجدد» (١٦٦/٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/٥٩).

(٣) «نظر الاستدراك» (١٥١/٣١).

عندنا فيمن يقول مني إلى بيت الله (أنه إذا عجز ركب ثم  
تأخر فمات في بيت عجز) فإنه لا يستطيع أن ينفي ما  
نذر عليه ثم تركه وعليه فأنقذ .....

(عندنا فيمن يقول: علي مني إلى بيت الله) أي نذر الحج مانياً (أنه إذا عجز  
عن المشي في بعض الطريق (ركب) ولا يسعه عجز عن المشي من التماسي  
على التوبة، بلزوم، والأداء لما نذرناه: لأنه لا يأمن مثل ذلك في نفس الثاني  
أنف ثم عاد) مرة أخرى لقضاء ما ركب

(فمنش من حيث عجز: أولاً، وركب من انخروج لأول (فإن كان لا  
يستطيع المشي) في جميع ما ركب أولاً أي عجز في (نقص أيضاً (فلمش) في  
نقص (ما قدر عليه ثم لم يركب) ولا قضاء عليه بعد ذلك؛ لأن قضاء ما ركب  
مرة واحدة فقط عند المالكية، ولا تكرار للقضاء عندهم كما صرح في كتبهم  
(وعليه حديث) فقط بدون قضاء انقضاء.

قال في (مقدمة) قلت: فإن هو ثم يتم المشي في السرة الثانية،  
أعني أن يعود الثالثة في قول مالك؟ قال: ليس عليه أن يعود بعد المرة الثانية،  
ويجوز دماً ولا شيء عليه، انتهى. وما احتج به من شرح كلام الإمام مالك  
بأنه لو كان لا يستطيع المشي متعذراً بانقضاء، كما يدل عليه لفظ  
داه الحريم، ويحصل أن تكون للترتيب المذكور، ويكون الكلام متعلقاً بمن علم  
ابتداءً أنه لا يستطيع المشي في نقصاً أيضاً، ولا يستطيع المشي في أول مرة  
أيضاً، وعلى هذا فيكون أول الكلام في حق من استطاع ابتداءً وعجز في  
الخير، وهذا الكلام ليس لا يستطيع انقضاء، ويكون المعنى فإن كان لا يستطيع  
جميع المشي فيمن ما قدر عليه ولو نصف ميل، ثم يركب ويجهد، ولا قضاء  
عليه أصلاً

قال في «المندوبة»<sup>(١)</sup>: قلت: فإن كان هو حين مضى في السيرة الأولى إلى مكة مشى وركب، فعلم أنه إن عاد الثانية، لم يقدر على أن يتم ما ركب مرشياً، قال مالك: إذا علم أنه لا يقدر أن يمضي الموضع الذي ركب فيها في السيرة الأولى، فليس عليه أن يعود، ويجزه الدعايب الأولى. ويهريق لما ركب دماً.

قلت: إن كان حين حلف بالمشي فعينه يعلم أنه لا يقدر على أن يمضي، فله أن يركب في أول مرة ويتهدى<sup>٢</sup> قال مالك: يمضي ما أطلق ولو شيئاً، ثم يركب ويتهدى، انتهى.

وقال في موضع آخر: قلت: أرأيت إن حلف بالمشي، فعينه، وقد ينس من المشي، قال مالك: يمضي ما أطلق، ولو نصف ميل، ثم يركب، ويتهدى، ولا شيء عليه بعد ذلك، انتهى.

قال الناجي<sup>(٣)</sup>: وهذا مبي على ثلاثة أصول الأولى: أن المشي قد يلزم بإفراجه، أو حنثه في سبب، ولثاني: إذا عجز عن المشي في طريقه لا يمكنه الوقوف والإفراجه بكل موضع يدركه فيه المحذور، ولا بد له من استدامة المسير، وذلك لا يكون إلا بالركوب إلى أن يبرح، فجاز له أن يركب لذلك، ولا ينوب فركوب عن المشي، وإنما يحرمه الوصول، ويحرم ما التزمه من المشي في ذمته يلزمه قصاؤه.

والثالث: أن النقص، أقل في سفر واحد، ولا يكاد أن تلحق المشقة فيه، فلذلك لم يلزم التمسك من رجاء أن يتم، قصى مشيه في سفر واحد، ومن لم يبرح ذلك لم يلزمه أن يلقف بالنقص، في أكثر من سفر واحد، لأن التكرار يشق عليه

(١) (١٣/٢٦).

(٢) «المشقة» (٢/٢٧٧).

بدنة أو بقرة أو شاة، إن لم يجد إلا جني.

وسئل مالك عن الرجل يقول للرجل أنا أحملك إلى بيت الله.  
فقال مالك: إن نوى أن يجعله على نفسه، يريد بذلك المشقة.

ولا نهاية له. وكذلك يرجع للتأمين في القضاء. فلم يستوفه لم يجب عليه أن  
يرجع مرة أخرى للقضاء، وذلك أن القضاء لا يُلْفَق، وإنما يُلْفَق به. انتهى.

(بدنة أو بقرة أو شاة) بالرفع يدل عن الهدي، ويانجر بإضافة الهدي إليها  
كما في «المحلى» (إن لم يجد إلا هي) هكذا في جميع النسخ الموجودة عندني  
من الهندية والمصرية والمسنون والشروح إلا الباجي، فمنها موافق لجميع  
النسخ، وزاد في الشرح لفظ الواو، فقال قوله: «وإن لم يجد إلا هي»، يقتضي  
أنه يجب عليه إخراجها، وإن لم يجد غيرها، وفي بعض النسخ: أو شاة إن لم  
يجد إلا هي، ومعناه أن الشاة تجزئ إن لم يجد بدنة ولا بقرة. انتهى.

وعنى الاحتسان النسي فقط نسي الزرقاني<sup>(١)</sup> كلامه، إذ قال: أو شاة  
تجزئه، إن لم يجد إلا هي. فإن وجد غيرها لم تجزئه، وفي «الواضح»:  
تجزئه، انتهى.

وهكذا حكاه الباجي عن «كتاب ابن الموار»: أن الشاة تجزئ مع البقرة  
على البدنة كما تقدم قريباً، وتقدم أيضاً أن الواجب عندنا التحنفة أيضاً شاة،  
وهو الأصح عند الشافعية، وقول لهم بالبدنة، والنواجب في المروّج عند  
الحنابلة كفارة اليمين.

(وسئل) بيانه المصهور (مالك عن الرجل يقول للرجل) الآخر (أنا أحملك  
إلى بيت الله) أي مكة فماداً يجب عليه؟ (فقال) مالك - رضي الله عنه - في  
جواب هذه المسألة: (إن نوى أن يجعله على نفسه يريد بذلك) القول (المشقة)

(١) شرح الزرقاني (٥٩/٣)

وَنَعِبَ نَفْسَهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ عَلَى رَجُلِيهِ. وَلَيْسَ لَهُ لَمْ  
يَكُنْ بِي شَيْئًا. فَتُحْجِجُ

على نفسه (وتعب نفسه) تعبير للمشفقة (فليس ذلك) واجباً (عليه) أي ليس  
عليه حمله، ولا إيجابه، لأنه لم يفرم إيجابه، وإنما قصد حمله على  
عنته، لا قرينة فيه (وليس) القائل (على رجله) ونصح نفسه؛ لأنه لزم  
عنه العجب.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا كما قال: وذلك أنه من قال: أنا أحملك إلى  
بيت الله، يريد مكة، وتوى أن يحمله على رقبته للمبالغة في المشقة على نفسه،  
فإنه ليس عليه حمله على عنته، ولا عليه أن يحمله؛ لأنه لم يقصد ذلك، وإنما  
حمله على عنته كقوله: أنا أحمل هذا العمود، وهذه شظيفة، وعنه أن يحجم  
ماثياً، لأن قوله: أنا أحملك، يريد على عنته يتضمن المشي؛ لأن من حمل  
ثقلًا إنما يحمله ماثياً، ففرمه المشي إلى مكة لما كان قرية، ولم يلزم حمله  
على عنته؛ لأنه لا قرينة فيه، والفرق إنما يتعلق بالقرب دون غيرها، وإن كان  
الذي قال: أنا أحمل إلى مكة شيء خفيف لا مشقة في حمله وإكبابه، فعليه  
الركوب إلى مكة حياً، روى ابن السوار.

قال الباجي: ووجه ذلك عندي أنه لما كان معاً جرت العادة أن يحمله  
الركب معه لم يتضمن حمله المشي، فلم يلزم المشي، وفرمه الوصول إلى  
مكة على وجه القرية بحسب ما تضمنه يعنه، انتهى.

(وسيله) أمر من الإهداء (هدياً) قاله الباجي: يريد لما التزم من حمله  
المشي التي لا تلزمه، وذلك على وجه الاستحباب والتذلل، وقد قال ذلك  
من حسب يضمن تلزم المشي إلى مكة حافياً: إن فرمه على وجه الاستحباب  
والتذلل؛ لأن فرمه من ذلك ما لا يلزمه، انتهى.

(وإن لم يكن نوى شيئاً) من المشقة وإتمام التمسك (فليحجج) القائل لأنه

(١) المسقرة (٣/٢٣٨).

المرتب، والصحح بذلك الرجل معه. وثبت أنَّهُ قال: أنا أحملك  
إلى بيت الله. ومن أجاز أن يشرح معه فلنور عليه شيء. وقد قضى لنا  
سنة.

لزم عليه التحم بقوله (ولمركب) لأنه لم يجب عليه المشي. من لم عليه التحم  
راكباً (ولمصحح بذلك الرجل) الآخر أيضاً معه لأن نطقه اقتضى إحتجاجة  
وحمله معه أو ذلك أنه أي رجوب إحتجاجة؛ لأنه قال: أنا أحملك إلى  
بيت الله فوجب حمله معه، لكنه لم يجب على الرجل الآخر شيء.

فإن نبي الرجل الآخر (أن يحمي معه) أي مع قائل الكلام (فليس عليه)  
أي على القائل شيء) بسبب ذلك الرجل الآخر.

وإن وجب عليه التحم لنفسه أو قد قضى أي أذى النقائل (ما كان واجباً) عليه  
بئذ من إحتجائه؛ إذ قال له: احجج معي. وأبى الآخر، وهذا أوجد عندني في  
معنى هذا الكلام، فيكون قوله: وقد قضى بمزلة الدليل لقوله ليس عليه شيء.

ويحتج أن يكون المعاضي يسمى المضارع، ويكون المعنى: ويقضي ما  
وجب عليه من حج نفسه، فيكون بمزلة الاستدراك من قوله: فليس عليه شيء،  
وبزيدة مباح المدونة<sup>(١)</sup>. إذ قال: قال مالك: إذا قال الرجل: أنا أحمل فلاناً  
إلى بيت الله، فإني أرى أن ينوي. فإن كان إنما أراد بعدد نفسه، وحمله على  
نفسه، فأبى أن يحمي ما شيئاً ويهدي، ولا شيء عليه في الرجل ولا بعده. وإن  
لم يو ذلك فصحح ركباً. وليحج بالرجل معه. ولا هدي عليه. فإن أبى الرجل  
أن يحمي، فلا شيء عليه في كرجي، ويحج هو ركباً، انتهى.

وقال الياضي<sup>(٢)</sup> قوله: إن لم يكر لوى شيئاً، يريد أنه لم يقدّر بيده مما  
ذكرنا من إغاب نفسه حمله فليصحح التحم بالرجل معه لأن نطقه حمل

(١) (٦٠/٢)

(٢) (الصفحة ٦٣/٢٣٨).

الرجل إلى مكة ينسب إيمانه إليها، فإنه لم تكن لها بعد من عن النبرة، ووجب أن يحمل سبب وجه النبرة، وهو ثقل سبب الرجل إلى مكة في حج أو غيره، لا أنه معروف على إرادة الرجل الآخر؛ لأن الحديث لا يلائمه.

بين أفراد الرجل الحج معه على الوجه الذي ألزمه وجب عليه المقام به، وإنه بين ذلك الرجل - سببه هو شيء - في إيجاده، وإنزله هو الحج - المحذور - وذلك لأن قوله: "أن يحمل فلاناً" يقتضي مضيقاً، فقد لزمه مضيقه في غيره، ومضى أثر حل معروف على اختياره، فمعنى قوله ذلك ليس عليه شيء، يرد بسبب الرجل، ولم يرد أن الحج يمتنع عنه انتهى.

وقال القردري<sup>(١)</sup> "وإن حمل فلان على عاقبة تركه، إن نوى الشعب لنفسه فلا يلزمه، وإنه يلزمه أن يحج هو نفسه، بهلتيه ذلك، وإن لا يكون استحب أن يوى محض إيجاده، أو لا يوزنه ذلك هو في حجه حراماً، ويحج به، أي المحذور بعينه مع أن وجهي، وإلا حج وسد بلا على غيره، أي بما إذا نسى بالحج معه، أو لم يضر، وحج العام وحده، قال الشافعي: "فإنه" أولاً ركب حج به، بما يحمل هذا على ما إذا لم يضر شيئاً، أما إذا نوى إيجاده فالحال لا يلزم حج، بل يدفع لرجل من يحتاج إليه من صلاة الحج، انتهى.

وأما عند المسئلة فقد كان الفارسي في شرح الشافعي<sup>(٢)</sup> ونسبه صاحب الغنية<sup>(٣)</sup> لو حلف أن أحج فلاناً على غرض، لا شيء عنه، انتهى.

وفي المسألة: "إن قال: إن فعلت كذا فلما أحج مثلاً فحلفت، فإن كان يرى أن أحج وهو بعد، فعنه أن يحج، وليس عنه أن يحج به، وإن نوى

(١) شرح الكيفي ١٠٦: ٢٩٦

(٢) ١٢٦



قَالَ الْحَارِثُ: سَمِعْتُ مَالِكًا عَنِ ابْنِ شَرَحْبِيلٍ يَخْلُفُهُ بِمَدِينَةِ غَسَّيَاةَ فَمَشَى  
إِلَى بَيْتِ الْمَدِينَةِ أَوْ لَا يَكُنْ أَحَدًا أَوْ أَتَاهُ بِكَلْبٍ وَكَدَا، ثُمَّ أَلْسَنَ، لَا  
يَقْوَى حَارِثٌ.....

أَنْ يَصْجَحَهُ، كَمَا نَوَى لِأَنَّ ابْنَ شَرَحْبِيلٍ، فَقَدْ أَمْسَكَ فَلَانًا بِحَبْلِهِ، وَهَذَا  
يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ أَنْ يَصْجَحَ فَلَانٌ مَعَ فِي الطَّرِيقِ، وَأَنْ يَمْشِيَ فَلَانًا مَا يَصْجَحُ بِهِ مِنْ  
الْعَالِ، وَاسْتَرَامَ الْأَوَّلُ سَالِسًا غَيْرَ مَصْجُوحٍ، وَاسْتَرَامَ الْآخِرُ مَصْجُوحٌ، لِأَنَّ الْمَصْجُوحَ  
يُؤَدِّي بِالنَّحْلِ عَنِ الْبَاسِ مِنَ الْوَدَاءِ بِالنَّدَى، فَكَانَ هَذَا فِي حَكْمِهِ كَالْعَدَلِ، وَحَكْمُ  
الْعَدَلِ مَكْنَى لَاسْتِغْنَاءِ بِمَصْجَحِ الْفَرَامَةِ بِالنَّدَى

فَإِنْ بَرَى التَّوَجُّهُ الْأَوَّلُ عَمِلَتْ فِيهِ لَا حَتَمًا كَلَامُهُ، وَتَكُنِ التَّعْوِيْ لَا يَصْجَحُ  
الْفَرَامَةُ بِالنَّدَى، فَلَا يَمْرُؤُهُ بِهِ شَيْءٌ، وَإِنْ عَمِلَتْ أَنْ يَصْجَحَ بِحَبْلِهِ فَقَطْ، وَإِنْ نَوَى  
الْعَدَلِ، فَقَدْ نَوَى مَا يَصْجَحُ الْفَرَامَةُ بِالنَّدَى، فَلَا يَمْرُؤُهُ بِهِ شَيْءٌ، فَلَمَّا أَنْ يُعْطِيَهُ  
مِنْ السَّالِ مَا يَصْجَحُ بِهِ، أَوْ يَصْجَحُ بِهِ مَعَ نَفْسِهِ لِيَحْصَلَ بِهِ التَّوَجُّهُ بِالنَّدَى، فَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ بِنَةِ فَعَلِيهِ أَنْ يَصْجَحَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْجَحَ فَلَانًا، لِأَنَّ لَفْظَهُ فِي حَقِّ فَلَانٍ  
مَعْنَى جَوْلٍ، وَالْوَحْدَانِ لَا يَحْصُلُ بِالنَّدَى الْمَحْصُولُ، بَلَا كَانَ وَارِدًا، فَعِنِّي أَنْ أَحْصِيَ  
وَلَمَّا، فَهَذَا مَحْكَمٌ غَيْرُ مَحْصُولٍ، لِذَا نَصْرِيحُ الْإِجْزَامِ بِإِحْتِجَاجِ فَلَانٍ، وَذَلِكَ  
يَصْجَحُ بِالنَّدَى، انْتَهَى، وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي مَوْضِعِ الْهَدْيَةِ<sup>(١)</sup>.

(وَسَمِعْتُ أَسْمَاءَ السَّجْدَةِ ابْنَةَ إِبْرَاهِيمَ (مَالِكًا) يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ شَرَحْبِيلٍ يَخْلُفُهُ  
بِمَدِينَةِ غَسَّيَاةَ فَمَشَى إِلَى بَيْتِ الْمَدِينَةِ أَوْ أَتَاهُ بِكَلْبٍ وَكَدَا، ثُمَّ أَلْسَنَ، لَا  
يَقْوَى حَارِثٌ، أَوْ مَصْجُوحٌ بِرَجُلٍ لَحْظَةٍ، وَفِي سَجَّةٍ: مَشَى بِالنَّدَى بِدُونِ مَنْ  
يَعْبُورُ، قَالَ ابْنُ رِجَافٍ<sup>(٢)</sup>، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الشَّرْحُ بِأَنْدَلِيسٍ بِالنَّدَى (أَنْ لَا يَكُنْ) مَتَّعَ  
الْهَجْرَةَ وَخَلْفَهُ، ثُمَّ بَيَّنَّ نَقْلَهُ: بِحَبْلٍ (أَخَذَهُ أَوْ أَتَاهُ) مَتَّعَ (بِكَلْبٍ، وَكَذَا نَقْلَهُ)  
مَصْجُوحٌ عَلَى السَّبِيلِ - أَقُولُ: كَذَا، وَكَذَا (الْنَدَى) مَتَّعَ نَدْرًا مَوْصُوفًا (لَا يَقْوَى عَلَيْهِ)

(١) انظر: فتح الباري (٩٩/٣)، (٩٠).

(٢) موضح الرزائي (١٥٦/٣).

وَمَنْ يَكْتَفِ ذَلِكَ كَلَامًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ وَلَا يَبْلُغُ عَمْرَهُ مَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ. فَضَّلَ اللَّهُ: هَلْ يَجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ نَذْرٌ وَاحِدٌ أَوْ نَذُورٌ مَسْمُوعَةٌ؟ فَقَالَ مَا بَيْنَكَ. مَا أَغْلَمَنِي يَجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَفَاءُ بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ. فَلَيْسَ مَا نَذَرَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ. وَلَيْتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْخَيْرِ.

صفة على ما في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية: ثم، ولا يقوى عليه بالحلف يعني نذر شيئاً لا يقدر على وفائه، كأد قال: إن كنت أعنى قلته علي أنف حجة ماشياً.

(ولو تكلف) الحالف (ذلك) أي وفاء النذر (كل عام) من عمره (المعروف) ببناء المفعول، ضبطه الزرقاني، ويحتمل بناء الفاعل أيضاً، أي يعرف الحالف (أنه لا يبلغ عمره) بالرفع فاعل يبلّغ، واللاتي مفعوله (ما جعل) الحالف (على نفسه من ذلك) النذور، وهو ألف حجة، ومعلوم أنه لا يبلغ عمره ذلك (فقيل) بيان لقوله: سئل (له) أي للإمام مالك (هل يجزيه) أي الحالف (من ذلك نذر واحد) أي حجة واحدة (أو نذور مسموعة) كلها واجبة عليه. (فقال) أي أجاب الإمام (مالك): ما أغلمني أي الحالف (يجزيه من ذلك) الذي أوجبه على نفسه (إلا الوفاء بما جعل على نفسه) أي بما ألزم على نفسه من النذور كلها، ولا يكفي نذر واحد (فليمش) أي مسح ماشياً (ما قدر عليه من الزمان) بيان لما، أي يحج ماشياً منذ حياته ومقدوره (وليتقرب إلى الله ما) وفي النسخ المصرية<sup>(١)</sup>: إما بزيادة البناء على ما (استطاع من الخير).

قال الزرقاني: ولتقرب إلى الله ما استطاع من الخير انذني يقدر عليه، انتهى. فكان جعله تسييراً لقوله: فليمش ما قدر، وهو محتمل، ويحتمل أيضاً ما سيأتي عن الباقين، فيكون هذا كلاماً مستأنفاً.

(١) وفي الاستذكار (٣٨/١٥) أيضاً بزيادة البناء

وقد قال الباقر<sup>(١)</sup> هذا كما قال أبو عبد الله من الإيمان من استور في انساني إلى مكان ما لا يستطيع غيره لأدائه، مثل أن يستر كعبه حياء أو يحلف بها حياء، فإنه يلتزم ما التزم من ذلك، ولا يخرجه عنه شيء إلا انقضاء به. ولو قدر حياءه وانزع حياءه، لم يخرجه قد حلف به على ما جرى العادة أن ذلك لا يكون، فبذلك أن يأتي منه بعد أن نزع عذره له، ويستعمر الله من الشراء ما لا يستطيع عنه، ويغرب بما أمكه من أعمال الله.

وقد قال مالك في العنبة في امرأ حدثت أن لا يكتم إذا ما بالمعني إلى مكة سبع مرات. قال فكلمة ونسني سبع مرات، فإن لم تُكَلِّمْ<sup>(٢)</sup> حدثت أو عثرت سبع مرات ونهتني من كل مرة، انتهى. وانتهى نترك المعنى الذي مرته كما تقدم قبل.

وفي كلام الإمام مالك - رضي الله عنه - هذا ما أنزل كلناهما خلافتان الأولى: بعدد التدوير الكبيرة، وعرفت أن مدبر الإمام مالك صحتها واعتقادا جميعها، وهو المراجع عند الحاجة.

قال القاري في شرح اللباب<sup>(٣)</sup> من نذر مائة حجة أو أكثر، أو أقل بزمه كلها، وعليه أن يحج نفسه قدر ما عثر، ويحب الإيصاء بالنية، وهذا على ما في "لبيان" وغيرها مما ينصوا على لزوم التكليف، وقال في "التوازي" - من قولهم، وعلى قول محمد - بنده غير، قال السمرقاني: وأطلق في "التحفة" أنه سمي كلف حجة لزمه، ومن أبي يوسف، وكذا من محمد فلفه فلفه من يعرض من المسلمين، والحجارة على أبي عبد الله - رضي الله عنه - كقوله: علي أن

(١) - الفهرست (٢٣٨، ٢٣٩)

(٢) - هذا هو الظاهر، وفي المتن: "لم تكلم" وهو تصرف

(٣) - (ص ٢٦٧)

شجع مشير<sup>(١١)</sup> سنة، وكانت الملك لا يدرعه شيء

قال ابن القيم<sup>(١٢)</sup> والحزب يومئذ كان، يترقب من الأتربة دماء وإشراقاً،  
ونهم وفيه العذر المختار<sup>(١٣)</sup>، أو ذلك للفتنة حجة نومه بقدر عذبه. قال  
ابن عاصم، أي سنة له حج عذر ما يعيش. ويشير هي «المسجد» على أنه  
لمنزه الكبار، وعزه الشاذلي في «ندوة» إلى «العبر» وعزه. قال ودي  
النوراني: به قولهماء والأول قول محمد، وفي «الفتح»: نحو يومئذ ليكل،  
انتهى.

وهي «شريح» المذهب، إلا يذكر حجات غيره اعتد يدره. ويأني من على  
نواحي المسلمين، شرقاً وأما، فإن أكثر المشير في «ندوة» أكثر، فإذا قدر عضو  
حجرات، ومات بعد خمس سنين، وتفتك في هذه الحضر وجب أن يفضى من  
دائه خمس حجرات. انتهى

والمسألة الثانية: اعتناء الدار بهذا النوع من التعليق، ترسمونه دار  
المنحاج. وهو واحد الرءاء في المراجع عند حاله، حتى عاصم لا يذكر في  
اختلاف الصائغ، فهو ذلك

قال النوراني<sup>(١٤)</sup> الدار المنحاج مسلم تألف ولو كان. عضد... خلافاً لمن  
قال يدره ثغره يحيى، كأن يقول حال عضد، إن دخلت دار زيد وعلمي كذا.  
ومنه: دار المنحاج. وهو أن يعضد مع نفسه من شيء، ويؤلفه، فهو ثم علي

(١١) هذا من أوائل وهو مشير من الساج، والصواب محله ساء حتى لا يكون تشبیه به  
عمر الله ويؤلفه أيضاً حدة ابن الصيام وعمره. أخرجه

(١٢) مع العذر (١٥٩: ٣)

(١٣) مع العذر (١٥٩: ٣)

(١٤) شرح مشير (١٥٩: ٣)

كذا إن كنتَ ريشاً، ويلزمه الفلور، وهذا من أقسام التبيح عند ابن عرفه،  
والمتصنف يرى أنه من التلور، قال السوقي: قوله: خلافاً لمن قال، وهو  
ابن القاسم انتهى، وسيأتي في آثر الباب الآتي الكلام على خلاف ابن القاسم  
هذا.

وقال لباجي<sup>(١)</sup> يلزم التمر على وجه التجاج والغصب، وقار الشافعي.  
هر مخير في: إرد على التجاج بين أد: يكفر كفارة يمين، وبين أن يفى به،  
والذنبل على صحة ما نقوله قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ والوفاء بها أن يأتي  
بها على حسب ما التزمها، ودلت من جهة السنة قوله ﷺ: من نذر أن  
يطيع الله فليطعه، ودلالة من جهة انقياس أن هذه حال يلزم فيها الوفاء  
بالفلاى، والمتفق، فلزم فيها نفيه بسائر التبر كحل الرضى، انتهى

قال السوقي<sup>(٢)</sup> إذا أخرج النذر مخرج اليمين بأن يمس نفسه، أو غيره به  
شبهه، أو يحث به على شيء، مثل أن يقول: إن كلمت زيداً ففقه عليّ الحج،  
أو صدقة، أو صوم سنة فهذا يمين، حكمه أنه مخير بين الوفاء بها حلفه، فلا  
يلزمه شيء، وبين أن يحسم، فبتخير بين فعل السندور - وبين كفارة اليمين،  
وسمي نذر التجاج والغصب، ولا يتعين عليه الوفاء به، وهذا قول عمر  
وابن عباس، وابن عمر، وسائفة، وحفصة، وه قال عطاء، وطاوس،  
وعكرمة، والقاسم، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو نر، وابن السندور.

وقال سعيد بن المسيب: لا شيء في الحلف بالتحج، وبين الشامي،  
والنحارث العنكشي، وحامد، والحكم: لا شيء في الحلف بصدقة ماله، لأن  
الكفارة تلزم بالحلف بالله تعالى لحرمه الاسم، وهذا ما حلف باسم الله، ولا

(١) القسبي، (٢٢٩/٣)

(٢) القسبي، (٢٢٩/١٥١)

محمداً، لأنه لم يخرج القريه، ولما القومه فطير انقوية فلم يبرمه، وقال ابو حنيفة، وما لك، يدومه النفاق، فلهذا، لأنه سمى، ولما لم ينفذ به.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَدَاوَةَ - حَبِيبٌ مَرْغُومًا: لَا تَأْخُذْ فِي عَقْلِ، وَهَذِهِ  
قَدْ رَوَى بِمَنْزِلَةِ رِوَاةٍ مَحْمُودَةٍ بِالْحَوَاجِزِ حَافِيًّا<sup>(١)</sup>، وَمِنْ عَدَاوَةِ - هُذِي أَيْ  
عَنْهَا - مَرْغُومًا: مِنْ حَلْفٍ دَلَّشِي، أَوْ الْهَدْيِ أَوْ حَلْفٍ مَدَّ فِي حَبِيبِ اللَّهِ، أَوْ  
فِي الْمَسْكُونِ، أَوْ فِي رِجَالِ الْكُفَّةِ فَكُفَّارُهُ كُفَّارُهُ جَبِيرًا<sup>(٢)</sup>، وَالْأَمْرُ فَوْرٌ مِنْ  
جَسَدٍ مِنَ السُّعْدَةِ، وَالْأَمْرُ جَدَّاهُ أَهْمٌ فِي غَضَبِهِمْ، وَلَئِنْ بَيَّنَّ، وَدَلَّاهُ أَنَّهُ  
يَحْسِي بِدَلَّاهُ وَيَسْمَى فَتَاهُ خَائِفًا، وَفَدَّقَ نَارَ السُّرَّةِ لَكُنْهُ قَدْ بَدَّاهُ الْمَرْغُومَ  
بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَالْمَرْغُومَ بِمَرْجُوهِ مَخْرُجَ الْبَيْتِ - هَاهُنَا خَرَجَ مَخْرُجَ الْحَبِيبِ وَلَمْ  
يُفْهَمْ بِهِ قَوْلُهُ، أَلَا سَرَّ، لَأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ إِحْدَى وَالْمَرْغُومَ مِنْ أُخْرَى، فَخَبِيرٌ مِنَ  
الْوَقْفِ، وَمِنْ الْكُفَّارَةِ، وَمِنْ أَحَدٍ وَهِيَ ثَانِيَةٌ، أَنَّهُ تَتَبَعُ الْكُفَّارَةَ، وَلَا يُخْبِرُهُ  
الْوَقْفَ بِمَرْغُومٍ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، اسْتَبْجَى.

قوله: وللتألمعية في ذلك خمسة أقوال: بسطوها أنشروها في منبرج  
التهذيب. وقوله: منبر التلحاج، الغضب، ويقتضي فيه من التلحاج والغضب،  
ويقتضي له أيضا بسين الخلق، ومنبر الغلو، فدا قال: إن كلمة دلائل، أو  
وصلت الدار فبأنه عي، ومنبر شهير، أو حجج، أو حقائق، أو مدافع، أو مدعى ذلك، ثم  
قوله، أو يدخل فيها بلغة خمسة طرق: جلاء، الرعي، كثر، أمهده عي  
لأنه يقول أحدها بلغة، أو فاء بما التزم، والثاني: بلغة كذا، بسين،  
والثالث: بنخر سبها، قال: وهذا الثالث وهو الأطول عند النحويين، وقال  
النحوي: هو الأصح كما رحمه منابر النحويين، انتهى

[illegible]

(۱۲) در هر دو فصل، (۱۰ تا ۱۵)

وقال، كقاري في «شرح إنباب»<sup>(١)</sup>: يلزمه الوفاء بالنذر سواء كان مطلقاً، أو معلّقاً بشرط بأن قال: إن شئني الله مريض، فعلى حجة مثلاً، أو حمرة مثلاً، وحكم الأكثر من حجة وعمرة، كذلك يلزمه ما عيّن من الحجج والعمرة واجبة، أو مندوبة، لكن يلزمه عند وجود الشرط إذا كان معلقاً، ولا يخرج عنه بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة، وقيل: هنا إذا كان المعلق بشرط يرد كونه ووجوده كقوله: إن شئني الله مريض معني كذا، وأما إذا كان لا يرد كونه كان كتمت ريداً قلته معني كذا، فقيل: يجب عليه الوفاء بالنذر، وقيل: يجزئ كفارة الثمين، وهو الصحيح، وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام، أو سبعة، وهو قول محمد. انتهى

وفي «الدر المنثور»<sup>(٢)</sup>: ثم المعلق فيه التمثيل، فإن علقه بشرط يرد كان قدم خائس يوعي دحوباً إن وجد شرطه، وإن علقه بما لم يرد كان زنت بطلاة مثلاً، محض، وفي نذره، أو كثر يمينه على المذهب؛ لأنه قدّر بظاهره، يمين بمصداقه، فيخير خسرة.

قال ابن عابدين: اعلم أن المذكور في كتب طاهر الرواية أن المعلق يجب الوفاء به مطلقاً، سواء كان الشرط معاً يطلب حصوله، كان شئني الله مريض أو لا، كمن كتمت ريداً فكذا، وهو المستقيم عند الشافعية منذ اللجاج، ودّوي عن أبي حنيفة التخصيص المذكور، وأنه رجع إليه قبل موته بسبعة، وفي «الهداية»: أنه قول محمد، وهو الصحيح، انتهى.

ولا يذهب عليك أن عامة نغلة المذاهب يخلطون بها في نقل المعاص، وبسبب اختلاف الأئمة في ذلك، والحق أن نذر المعلق يلزم عند الإمام مائة،

(١) (ص ٢٦٦).

(٢) «الدر المنثور» (١/١٢٢).

ولو كان الناذر غضبان، كما تقدم، ويؤيده ما سيأتي في أول الباب الآتي عن ابن عبد البر وغيره، وأما عند الأئمة الثلاثة، ففيه تفصيل عرفته في مذهب الحنفية، وهو المرجح عندهم، قال صاحب «الهداية»<sup>(١)</sup>: إن علو النذر بشرط، فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر، وعن أبي حنيفة أنه رجع عنه، وقال: إذا قال: إن فعلت كذا ففعلت حبة، أو صوم سنة، أو صدقة ما أملكه أجزاء من ذلك كفارة يمين، وهو قول محمد، ويخرج عن المعينة بالوفاء بما سمي أيضاً، وهذا إذا كان شرطاً لا يريد كونه لأن فيه معنى اليمين، وهو السمع، وهو بظاهره نذر، فيتحيز، بخلاف ما إذا كان شرطاً يريد كونه كقولته: إن شفى الله مريضتي؛ لاتخدام معنى اليمين فيه، وهذا التفصيل هو الصحيح، انتهى.

فإن ابن المهيمن<sup>(٢)</sup>، اختار المصنف والمحققون أن المراد بالشرط الذي تحزن فيه التكفارة: الشرط الذي لا يريد كونه، مثل دخول الدار وكلام فلان، فإنه إذا لم يرد كونه يعلم أنه لم يرد كونه المنذور، حيث جعله مانعاً من فعل ذلك الشرط، لأن تعليق النذر على ما لا يريد كونه بالضرورة يكون نسيح نفسه عنه.

وأما الشرط الذي يريد كونه: كإن شفى الله مريضتي، أو قيم عايتي، أو مات عدوي ففعله علي صوم شهر، فوجد الشرط لا يحزنه إلا فعل عيسى المنذور، لأنه إذا أراد كونه كان مريئاً كون النذر، فكان النذر في معنى المتحيز، فيندرج في حكمه، وهو وجوب الإيفاء به، فصار محتمل ما يقتضي الإيفاء المتحيز والسعلق لمراد كونه، ومحتمل ما يقتضي إجزاء الكفارة المعلق الذي لا يراد كونه، وهو التمسى عند طائفته من الغشاه نذر النجاح، ومنهيب أحمد فيه بهذا التفصيل الذي اختاره المصنف، انتهى.

(١) (٣٧٦/١).

(٢) فتح القدير (٣٧٦/٢).



قلت: المراد من قراءة ما يقتضي الإغناء، المنصوص أن الله عليه علي إيماء النذور، والمنذور من قوله، ما يقتضي إجماع الكفارة، المنصوص أن الله عليه علي أن كفارة النذر كفارة الجبن، وقوله، مذهب أحمد، كنهنا التفصيل هو الحق عندى، فقد عرفت كلام الشافعى في سائر المحتاج، وهو أن الذي نذر عنه الحنيفة في كلامه بما لا يريد قوله، كما حرم به من الإجماع، وأما الحج الثاني الذي يعترى عنه الحنيفة ما يريد قوله، يكرر الحنابلة في كتبهم ملوك الخبر.

قال المصنف<sup>(١)</sup> في بيان أقسام النذر: أقسام الثلث: نذر طاعة ونذر، فهذا يلزم الإغناء به، وهو ثلاثة أنواع: أحدها، أن يزم طاعة في مقابلة معناه استحباباً أو منعاً استدفعها، كقوله: إن نذرتي الله عنه عيب هو لم شهرة فتكون انتفاعه السلطنة مما لا أصل له في الوجوب بالشرح كالمصروف، وبالطاعة والصدقة، والحب، فهذا يلزم الإغناء به بإجماع أهل المذهب، انتهى. وتقدم تمام كلامه منحصراً على أقسام النذر.

وفي المردص المخرج<sup>(٢)</sup> في حصة أصنام النذر: الذي: نذر الطلح والقصص، وهو تعليق نذر بشرط ينقض المنع منه كقوله: إن كنتك قبتحير من... أو بر كقوله: نذر... وأخامس، نذر السرر مضاف أو معلقاً: كذا نصى الله عريضي فلله علي كذا، يوجد الله به نذر الوفاء به، وهذا التفصيل هو المخرج عند الشافعية أيضاً، فقد عرفت قريباً كلام النووي في شرح المهدية في نذر المحتاج.

وأما الذي ففي «المهذب» فإن نذر طاعة، مضرت فإن علق ذلك على إصابتها خير، أو دفع سوء، فأصاحبه الخير، أو دفع السوء عنه لزم الوفاء بالنذر.

(١) المعنى (١٣٥/٢٢٢).

(٢) (٢٧٦/٣).



وفي السنن (١) عن مالك: المشي على الرجل والنساء سواء، ووجه ذلك أنه قد يضح من كل واحد منهما، فوجب أن يساويا كالصوم والصلاة. فثبت وتقدم في الباب المسابرين وجوب المشي، والبدن وغير ذلك.

ثم قال القاضي: قوله: في رجل حلف على آخر التمساة يقتضي أنها حنث مؤبد، ويحتمل فيها التمساة فيجب ما حلفت فيها ما أئتمره من حج أو غيره، ثم يختلف في ذلك أصحابنا، وما نؤخره إلى قول ابن القاسم أنه أفتى بالحنث بكفارة يمين لا يضح، وقد بينه في الاستبصار، وبهذا قال جماعة من العلماء، ومه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: يؤزم المشي إلى مكة بالحنث، أما من حلف بها وحلف عليه كفارة يمين، والدليل على ما نقوله: أن هذا معنى يؤزم به الحنث فلم يه المشي إلى مكة انتهى.

وقال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: مذهب مالك أن الحائف بالعملي إلى مكة بفزعه يمشي، وعليه جميع أصحابه، إلا رواية ورواهما العلويان القصاب عن ابن القاسم أنه أفتى أنه عبد بن عبد، وكان حلف بالمشي إلى مكة، فحنث، بكفارة يمين، وماله أعبك بقول الثيب، فلو أن حدث لم أفتك ما لا يقول مالك، ووافقه أبو حنيفة، ومذهب جميع إلى أن الحائف به، أو بغيره، أو بفزعه من الأيمان إلا الطلاق والحنث ليس عليه إلا كفارة يمين.

وأجمعوا على لزوم الطلاق، إن حلفت، وأما العلوي فمكذلك عند الأكثر، وقيل: كفارة يمين، لقوله تعالى: لَمَّا لَانَ كُنُوزُهُ لَيْسَ لَكَ بِهَا مِنَّاتٌ فَلَمْ يَغُثْهَا فَمَثَلَهُ فُلُوكَ السَّحَابِ فَجَعَلَهُ حَنَافٍ لَا لِيَالٍ لَّيَالٍ، قال الإجماع خصه، ولم يجمعوا في الحنث، فانه الزرقاني<sup>(٣)</sup>.

(١) مطبوع: الاستبصار - (١٥/١٣ - ١٤١).

(٢) شرح الزرقاني، (٣١ - ٦٥).

له إن منى الحائف مئس في عسوة، والله بشي حتى بعس  
عسفا والمسوة فإذا سعى فسد من، والله إن جعل على نفسه مئس  
في الحج، فإنه سعى حتى يأتي مكة، ثم سعى حتى يفرغ من  
المناسك كلها، ولا يزال ماشيا حتى يعبر.

قُتِبَ: وما حكى من موثقة أبي حنيفة مائكا بس على عمومه، كما  
عرفت في آخر الباب السابق، وإن الألسنة اتسلان غير مائث غيرا هي نذر  
التمحاج من التوفاء بساور وبين التفتاة، وأوحىوا و... نذر في نذر  
العمارة، كما تقدم مفصلاً قبل هذا الباب.

قوله إن منى الحائف مئس، أي إنه حل والمروة، يعني: إنه حلف أحد  
المسعى، ومئس، فمئس الحنفية (في عمره فإنه يعني حتى يمشي بين الصفا  
والمروة، فإذا سعى) أي: أكمل نسعي (فقد فرغ) من المسعى الواجب عليه  
بالصحة.

قال البخاري<sup>(١)</sup> يريد أن من لزمه المسعى مئسا سواء كان نفسه مئسا  
بعمرة أو مطلقاً، وجعله في عمرة، فإن كان عليه بأشياء السعي، وإن كان  
عمل للعمرة.

(قوله) أي: الحائف (إن جعل على نفسه مئساً في الحج) أي حلف على  
النسعى في الحج (فإنه سعى حتى يأتي مكة ثم بعس) أي: من مكة إلى منى  
وعرفات (حتى يفرغ من المناسك كلها، ولا يزال ماشياً حتى يمشي) أي يمشي  
طوية - إلا أنه

قال البخاري<sup>(٢)</sup> يعني إن كان مشيه في حج إما لأنه قيد طو، أو كان  
مطلقاً، وجعله في حج، فإن أخر مسبه إلى انقضاء الحديت: لأن ذلك آخر

(١) الب. ٢٣٩/٣١.

(٢) (٣٣٩/٣١)

عجل الحج، فلا يذبح عند وصوله إلى مكة، بل يذبح النسي في الثمناء إلى عرفة وعمره. لأن اللفظ وإن صدر العشر إلى مكة، فإن عرفت المني إليها بهذه القرينة يحمل المني إليها على ذلك. ولو حذر أن يحمل على العني إلى مكة، لأن اللفظ لم يتناول غير ذلك، جاز أن يحمل على أنه لا يجب حج ولا عمره، وإنما يجب عليه الوصول إلى مكة، لأن اللفظ لا يتناول غير ذلك، وهذا باطل مانع، وإذا قلنا ذلك يدني إلى مكة، ثم وحشي حتى يعرج من النسيات فلا يظن طائراً أن وصوله إلى مكة يفسد هذه النذور في الثمناء انتهى.

وقال أيضاً في المسائل الست المقدمة في أبواب الذب السائل: المسألة الثالثة: هي استدلال ذلك في الزمان والمكان، فإن ذلك علوي وجهي أحدهما: أن عبده بزمان أو مكان، فلهذا عني ما فيه، مثل أن يقول: عني شيء إلى مكة من موضع كذا أو في شهر كذا، وسواء قلنا ذلك - لنظروا أو الغيبة - رواه ابن قنبر عن مالك.

فإن أضيق وتم بعد ذلك، فحمل المني إلى مكة في موضع، وحنث بغيره فقد روي ابن حبيب عن مالك: أنه من المني من موضع بعينه. وروي ابن المراز عن عبد الملك: يعني من حيث شاء من ذلك البلد، وقال عن مالك: إلا أن يكون بمكة، فإنه يخرج إلى العمل فيمنع من محرم، ومن قال: أنا محرم أو فاعله كذا فحدث، فإن قيل: ذلك وقت أو مكان لم يقطع أو لم يه فيه عني ما قلناه وإن لم يقبضه يقطع أو يه، قلنا قال مالك: إن كان قبل إجماعه بمكة لزمه الإجماع يوم يحسم، إن وجد من صحبه، وإن لم يجد من يصحبه، وخاف أضر حتى يحدد، وإن كان قبل إجماعه بجبج أضر إجماعه إلى أمير الحج.

وأما المسألة الخامسة<sup>(١)</sup> في بداية السعي، فإن المأثور في الحج نذره أو حاشه بحصى حتى يشر طواف الإفاضة، وإن أخر طوافه الإفاضة حتى يرجع من منى، ثم يركب في منى لرمي الجمر، وإن قُدم لمواف الإفاضة يوم النحر رجع إلى منى ركناً وركبة في منى لرمي الجمر.

وحكي ابن حبيب عن أصحاب مالك أنه يمشي حتى يكمل المناسك كلها، وإن عطل الطواف يوم النحر، فإنه لا يرجع إلى منى إلا عائداً، ويستعي حتى لرمي الجمر، قال ابن حبيب: لأن ذلك من عمده. ولا يجوز أن يركب في منى من عطل الحج. وإن كان مشياً في عمرة فلم يحذف أصحابنا في أن مشياً إلى أن يكمل السعي بين الصفا والمشرة، وذلك أن آخر السعي يوم العبرة، وأما التحليل، فإنه تعلل منه، انتهى.

وقال القردبر<sup>(٢)</sup> ثم لزوم المشي من حيث نوى النذر، أو الحالف المشي منه إن كان له نية، وإن لم يكن له نية فزعم القضي من حيث حلف. ثم ذكر، أو يعطي من مثله في العدد إذ حث بذلك المصنف، وكذا إن لم يحث به، فإنه يجرئه شئلاً، ومحل إجزاء المصل عند عدم اليقظة إذ لم يظهر طرفاً بالمشي من محل خاص، وإلا نعمت القضي منه. يركب حواشاً في إقامة المنهل، أي محل النزول، والحاجة ينبر منهل، كحاجة نسبه، فعاد إليه، وركب حواشاً اضطر إليه، ولا حكمة الموصون إلا بركوبه، ولزوم المشي لتسام ضوابط الإفاضة من قدم السعي، وسعيه، لمن لم يقدم، انتهى. والاعتناء بعينه في العمرة كما حزم به نحو والندسوفي.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup> وكل موضع يشر المشي فيه، أو الركوب، فإنه يلزم

(١) السعي - (٢٢٥/٣).

(٢) شرح الكفا - (١٩١/٢).

(٣) السعي - (١٣/١٣٧).

الإتيان بذلك من دويرة أهله، إلا أن ينوي موضعاً بعينه، فيلزمه من ذلك الموضع، لأن النذر محمول على أصله في الفرض، والحج المفروض بأصل الشرع يجب كذلك، ويحرم للمندور من حيث يحرم للواجب، وقال بعض الشافعية: يجب الإحرام من دويرة أهله، ولنا: أن المطلق محمول على المعهود في الشرع، وينزعه المندور من المشي، أو التركب في الحج، أو العمرة إلى أن يتحلل؛ لأن ذلك انفصاهما، وقال أحمد: يركب في الحج إذا رمى، وفي العمرة إذا سعى؛ لأنه لو وطئ بعد ذلك لم يقيد حجاً ولا عمرة، وهذا يدل على أنه إنما يلزمه في الحج إلى التحلل الأول، انتهى.

وهكذا في الشرح الكبير<sup>(١)</sup> للمثابرة، ولم يرجع شيئاً، وفي «المهذب»: ومن أي موضع يلزمه المشي، والإحرام؟ فيه وجهان: قال أبو إسحاق: يلزمه المشي والإحرام من دويرة أهله، وقال عامة أصحابنا: يلزمه الإحرام والمشي من الميقات، فإن كان معتمراً يلزمه المشي إلى أن يفرغ، وإن كان حاجاً لزمه المشي إلى أن يتحلل التحلل الثاني، وذكر النووي في «شرح» اختلاف أصحابهم في الابتداء والإحرام.

وقال القاري في «شرح اللباب»<sup>(٢)</sup>: من جعل على نفسه أن يحج ماشياً، فإنه لا يركب حتى يطوف ضواف الزيادة في وقته، وفي العمرة حتى يحلق، ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه أم لا، وعليه شمس الأئمة السرخسي والزيهني، وصححه قاضيخان.

وأما لو أحرم من بيته، فالانطلاق على أن يمشي من بيته، انتهى. وفي «الفتاوى»: محل ابتداء المشي من بيته، وهو الأصح، وقيل من الميقات، وقيل من أي موضع يحرم، وتبناه في «البحر» نهى.

(١) «المنهاج مع الشرح الكبير» (٣٤٨/١١).

(٢) (ص ٢٢٨).

قال مالك: ولا يكون شبي إلا في حج أو عمره.

وفي التمهيد<sup>(١)</sup> من جعل على نفسه أن يحج ماشياً، فإنه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة، وهو الأصل، لأنه التزام القرية بصفة الكمال فطاعة، وأنه من الحج تنهي طواف الزيارة، فمضي إلى أن يطوفه.

قال ابن الهيثم<sup>(٢)</sup> واحتجبت المشايخ في محل مداه وجوب المشي؛ لأن محمداً لم يذكره، فقبل من أبيقات، والأصح أنه من بيته؛ لأنه المراد عرفاً، ويذكر ما به من الزيادة ما عر أي حيفة، لو أن بعداً قال، إن كنت فلاناً فلي أن أحج ماشياً، فلهذا يكونه فعليه أن يشي من بعداء انتهى.

قال مالك: ولا يكون شبي إلا في حج أو عمره قال المباحي<sup>(٣)</sup> هذا يحصل تأويلين، أحدهما أنه من نذر مشياً إلى غير مكة، لا يلزمه ذلك لا إلى المدينة ولا غيرها، لأنه ليس هناك حج ولا عمره، ويحتمل أن يريد أن النذر شبي إلى مكة لا يخرج من ثلاثة أحوال: أن يقصد بشره النسيك، أو يطلق التبع، أو ينوي المشي خاصة دون النسيك، فإذا قيد نية بالنسيك، أو أطلقها لزمه المشي والنسيك، لأن ظاهر مداه القرية، وهي إنما هي في النسيك، وأما إن قيد نذره بالمشي خاصة فله أن يجه نضاً

وقال أيضاً في موضع آخر<sup>(٤)</sup> من نذر مشياً، أو مضياً، فلا يحسو أن يقبده بحج أو عمره أو يطلقه، فإن قيد بحج أو عمره باللفظ، أو نية لزمه ما التزمه، وإن لم يقبده باللفظ، ولا نية، لم يجر له أن جعل منه في سبب حج ولا عمره. روى ابن وهب عن مالك: لأن النسيك في نفسه ليس بقرعة إلا إذا كان لأداء عهدة، انتهى مختصراً.

(١) الطبري (١٠٨٤/٢) ط. بيروت

(٢) مجمع الزوائد (٣/٨٨)

(٣) المستدرج (٣١/٢٤٠)

(٤) الدمشقي (٣/٢٢٤)



وفي «المحلى» عن «الرواسنة»: لا يلزمه المشي في غير الحج والعمرة بالبر، فمن نذر مشياً إلى المدينة، أو بيت المقدس أتاها ركباً، إن نوى الصلاة في مسجدهما، وإلا فلا شيء عليه، وأما غير هذه المساجد فلا يأتيها شيئاً ولا ركناً، ويُصلّى في مسجده، انتهى.

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: من نذر المشي إلى بيت الله الحرام نَزَمَهُ الوفاء بنفسه، ولا تعلم فيه خلافاً، ولا يعزّنه المشي إلا في حج أو عمرة، ولا أهلّم فيه خلافاً؛ لأن المشي للمعهود في الشرع هو المشي في حج أو عمرة، فإذا أطلق الناذر حمل على المعهود الشرعي، وإن قال: لله علي أن أتى البيت الحرام غير حاج، ولا معتمر، نَزَمَهُ الحج والعمرة ومقتضى شرطه، وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي.

وإن نذر المشي إلى غير الحرم كعرفة ومواقف الإحرام، وغير ذلك لم يلزمه، وكذلك إن نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة لم يلزمه إتيانه، وإن نذر الصلاة فيه نَزَمَهُ الصلاة دون المشي، يعني أي موضع صلى أجزاء؛ لأن الصلاة لا تخص مكاناً دون مكان، فلزمته لصلاة دون الموضع، ولا يعلم فيه خلافاً إلا عن «المبني» فإنه قال: لو نذر صلاة أو صياماً بموضع نَزَمَهُ فعله في ذلك الموضع، ومن نذر مشياً إلى مسجد مشى إليه. وفاء النضجاري<sup>(٢)</sup>: لم يرافقه على ذلك أحد من الفقهاء.

وإن نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ، أو المسجد الأقصى نَزَمَهُ ذلك، وبهذا قال مالك، والأوزاعي، وهو أحد قولي الشافعي، وقال في الآخر: لا يُبَيِّنُ لي وجه المشي إليهما، وقال أبو حنيفة: لا تنعير عبه الصلاة في موضع بالنداء، سواء كان في المسجد الحرام أو غيره، انتهى ملقطاً.

(١) نظر: «المعنى» (١٣/٦٣٥).

(٢) نظر: «المعنى» (١٣/٦٣٨).

## (٤) باب ما لا يجوز من التذور في معصية الله

قلت: مذهب الحنفية في ذلك ما حكاه المرفق: فإن التذر لا يختص برمان، ولا مكن عندهم، إلا أن نشر المعلق لا يجوز تحييله قبل وجود شرط. كما في صوم التذر المختار: فمن تذر الصلاة في المسجد الحرام يصح أدائه في غيره، كما في شرح المناس، خلافاً لأبي، وقيل: أبو يوسف معه، نعم، من تذر شيئاً إلى الكعبة، أو بيت الله، وجده عليه الحج مشيراً، كما في أيمان التذر المختار.

## (٤) ما لا يجوز من التذور في معصية الله

يعني من تذر معصية، لا يجوز شره، ولا يحل وماؤه، وهو إجماع، كما تقدم عن المرفق في أول كتاب التذور، ونوضيحه ما قال المرفق<sup>(١)</sup>: الرابع: من المعصية، فلا يحل به التذر، جماعاً، لأن النبي ﷺ قال: «من تذر أن يحصى الله فلا يعصه»<sup>(٢)</sup>. ولأن معصية الله لا تحل في حازم، ويجب على التاجر كفارة بدين، روي نجر هذا عن ابن مسعود، وأبي عباس، وجابر، وعمران بن حصين، وسمره بن جندب.

وه قال الثوري وأبو حنيفة، وأصحابه، وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا كفارة عليه، فإنه قال: فيمن تذر ليهيمن در عبء لينة لا كفارة عليه، وهذا في معناه، وروى هذا عن مسروق، وإسحاق، وهذه مذهب مالك، وإسحاق، لقوله ﷺ: «لا تذر من معصية الله ولا فيما لا يملك العبد»، رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وقال: «لا تذر إلا ما يتبعي به وجه الله»، رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. ثم

(١) «المفرق» (٢٢/١٢٤)

(٢) «غير» ما أخرجه عبد الرزاق في «المعصية» (١٢٤/٨)

(٣) «مصحح مسلم» (١٩٤١)

(٤) «مسند أبي داود» (٢١٩٢٦)

بأمر بكفارته، ولما نذرت المرأة التي كانت مع الكفار، فذكت يا رسول الله: أمر نذرت، إن أجمعت الله عليها أن أسحرها قال: «تسحر ما جزئها»، رواه مسلم، وأبو داود. ولم يأمرها بكفارته، وقال لآبي إسرائيل: حين نذر أن يقوم في النحر، ولا يقعد، ولا يسقط، ولا يتكلم، أمره عليكم ولستم حرمه. رواه البخاري، ولم يأمره بكفارة.

ورجعه الأول ما روت عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين». رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود<sup>(١)</sup>، وابن أبي عمير، وهو غريب. وعن أبي هريرة: وعمران بن حصيب عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نذر في معصية، ولا نذر في كفارة يمين». رواه البخاري، وأبو داود، وابن أبي عمير، وهو غريب. وعن أبي هريرة: وعمران بن حصيب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا نذر في معصية الله، فلا وفاء فيه، ونكفره ما يكفر بسبب»، وهذا نص، ولأن النذر بعين، بل ليس ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «النذر خلفه»<sup>(٢)</sup>، وقد أمر النبي ﷺ لأخت عبد الله نذرت الشيء إلى بيت الله الحرام، فلم تقم: «نكفر بميثاق»، صحيح أخرجه أبو داود، وفي رواية: «وانقسم ثلاثة أيام»، قال أحمد: إليه أذهب، انتهى.

وقال المعافى<sup>(٣)</sup>: «اختلفوا في وجوب تكفارة في ذلك، فقال الجمهور: لا، وعن أحمد، والثوري، وإسحاق، ومسلم، والشافعية، والحنفية، نعم، وفي الترمذي اختلاف المجابة كالفريقين، ونعتوا على تحريم النذر في المعصية، واختلافهم أنه هو في وجوب تكفارة، ثم سقط.

(١) أخرجه أحمد (١/١٢٦)، وأبو داود (٢٢٩٦)، وابن أبي عمير (١٥٢٥)، والنسائي (٣٨١٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/١٢٦).

(٣) الشيخ الدرر (١/١٠٥).





.....

[illegible]

وقد أنه إذ ولد بلعام لحم، فكيف نفي في ربه يفتخرا بني إسرائيل؟  
وكان يحاط في المنعج "أبو إسرائيل المذبح" لا يساري أحد لم يكونه من  
الصحة. أحمد في الله قتل. فليس صعدا. وأول: سير وصغر أعضاء  
فني. عسر ما ملأ ثم يم. وفي: جبر بالنسب التسلط بدل العناد. وإيل:  
عذر. في أموره. وهو فرش عربي. وإن حله أن الأثري في الصحة لما  
يعبره. فقد أم إسرائيل الأنصاري. وعثر ذلك تكريماني، فعبر عنه من  
الأسرار والأزهر الأولى. انتهى

فقد ألخص كلام المحافظ هذا الموقف، وجعل الذي ينبغي مراعاة قيسه،  
رجعه إلى ما قبل في التمهيد<sup>(١)</sup> فيقول: وهو الموقوف على ما في المحافظ (التمهيد) في  
المسألة الأولى: فإنه أعلم أنه رد على ما في المالك من أن يعود مع ما ذكر من  
الاستعانة باليعود، وبما هو عليه من إعادة التمسك به، بل التي هي

[illegible]

1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, 1971, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 26

1992-93: 10

2000 年 12 月 10 日

فَقَدْ أُولَا: نَذَرْتُ أَنْ لَا أَتَكَلَّمُ، وَلَا يَسْتَظِلُّ مِنَ الشَّمْسِ، وَلَا يُخْلِسُ، وَيَأْسُومُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرَّةٌ فَلْيَتَكَلَّمْ».....

قلت: وظاهر لفظ «الموطأ» أن السؤال كان عن فعله، ولو سأل عن اسمه لقال: من هذا؟ (فضالوا) نذر أن لا يتكلم ولا يستظل؛ زاد في بعض النسخ المصرية: «من الشمس» (ولا يجلس) ويعوم فقال رسول الله ﷺ: «مررة فلينكلم» لأن السكوت من المباح ليس من الطاعة، بل قال صاحب «المجلد»: لا يجوز أن يسكت الرجل من أول اليوم إلى الليل؛ لأن السكوت من كلام لا إثم فيه ليس بقربة، والسكوت من كلام فيه ثوبة إثم، وإنما القربة السكوت من كلام فيه إثم.

قال الخطابي: كان من نسك أهل الجاهلية الصمات، فواحد منهم يعتكف اليوم والليل، فبصمت، ولا ينطق، فُهِمُوا عن ذلك، وأُبرُوا بالذكر، والنطق بالخير، وقما حديث الثوري: «من صمت نجا»، ونحوه مما ورد في فصيحة الصمت، فالمراد به ترك الكلام الباطل، أو كلام ينجر إلى الباطل، انتهى.

قلت: وقد أخرج البخاري<sup>(١)</sup> من قول أبي بكر - رضي الله عنه - لامرأة حجت مصمتة: اتكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من عمل الجاهلية، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ووقع عند الإسماعيلي من رجه آخر عن أبي بكر - رضي الله عنه - أن المرأة قالت له: كان بيننا وبين قومك في جاهلية شر، فحلقت؛ إن الله عافانا من ذلك أو لا تكلم أحداً حتى أحج، فقال: «إن الإسلام يهدم ذلك فتكلمي».

(١) أخرجه البخاري في «مصابب الأنصار» تحت أيام الجاهلية ج (٢٨٢٤)، وفتح الباري (١٢٨/٧)

(٢) فتح الباري (١٠٠/٧).

وقد استدل بذلك من قال: بأن من حلف أن لا يتكلم استحب له أن يتكلم، ولا كفارة عليه؛ لأن أبنا بكر - رضي الله عنه - أظن أن ذلك لا يحل، وأنه من نعم الجاهلة، وأن الإسلام حرم ذلك، وأبو بكر لا يقول ذلك إلا عن توقيفه فيكون في حكم المرفوع.

ويؤيده قصة أبي إسرائيل هذه، وحديث علي رفعه: «لا يُثم بعد احتلام، ولا صمت يوم إلى الليل»، أخرجه أبو داود، وقال ابن قدامة في «المعنى»: ليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام، وظاهر الأخبار تحريمه، واحتج بحديث أبي بكر وحديث علي المذكور قال: فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به، وبهذا قال الشافعي، وأصحاب الرأي، ولا نعلم فيه مخالفاً انتهى.

وكلام الشافعية يقتضي أن مسألة النذر ليست مثقولة، فإن الرافعي ذكر في «كتاب النذر»: أن في تفسير أبي نصر الفشيري عن الثقات، قال: من نذر أن لا يكلم الأدميين يحتمل أن يقال: يلزمه، لأنه مما ينفر به، وبمحتمل أن يقال: لا، لما فيه من التخييل والتشديد، وليس ذلك من شرعنا، قال أبو نصر: فعلى هذا يكون نذر الصمت من تلك الشيعة لا في شريعتنا، ذكره في تفسير سورة «مريم» عند قولها: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا» الآية، وقال الشيخ أبو إسحاق في «الشيعة»: بكرو نه صمت يوم إلى الليل.

قال في شرحه: إذ لم يؤخر ذلك، بل جاء في حديث ابن عباس انتهى عنه، وفيه نحو لما روي عن ابن عمر مرهوعاً: «صمت الصائم أربعين»، فإن صح ذلك على مشروعية الصمت، وإلا فحديث ابن عباس أقل درجاته الكراهة، إلا أن حديث المذكور لا يقتض، وقد أورده صاحب «مسند العبدوس» من حديث ابن عمر، وفي إسناده الترمذي بن بدر، وهو ساقط، ولم ثبت لما أفاد انقضاءه؛ لأن لفظة: «صمت الصائم أربعين»، ونومه عبادة، ودعاؤه مستجاب، فالحديث مساق في أن أعمال الصائم كلها محبوبة إلا أن الصمت بخصوصه



مطلوب، وقد قال الروياني: جرت عادة الناس بترك الكلام في رمضان، وليس له أصل في شرعنا، بل في شرع من قبلنا.

وأما الأحاديث الواردة في الصمت، وفضله كحديث: «من صمت نجاة»، أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديث: «أيسر العبادة الصمت»، أخرجه ابن أبي الدنيا بسند مرسل، ورجاله نقات إلى غير ذلك، فلا يعارض ما جزم أبو إسحاق من الكراهة لاختلاف المقاصد في ذلك، فالصمت المرغَّب فيه: ترك الكلام الباطل، وكذا المباح، إن جرَّ إلى شيء من ذلك، والصمت المنهي: ترك الكلام في الحق لمن يستطبعه، وكذا المباح المستوى الطرفين، انتهى ما في «الفتح»<sup>(١)</sup> ملخصاً.

والظاهر صحتي أن ما ورد عن النبي ﷺ من النهي عن الصمات، هو ما كان من أمر الجاهلية من صوم الصمت، أو نذره، كما تقدم في الروايات، ولذا قال الفقهاء: من الكراهة صوم الصمت، قال ابن عابدين: وهو أن لا يتكلم فيه؛ لأنه تشبه بالمجوس فإنهم يفعلون هكذا، «محيط». قال في «الإمداد»: فعليه أن يتكلم بخير، وسحابة دعت إليه، انتهى. وذلك لأن الإسلام هدم ما قبله، وإلا فطول الصمت بدون النذر، أو الصوم مرغَّب فيه، وورد في فضله غير رواية.

قال الغزالي<sup>(٢)</sup>: إن خطر اللسان عظيم، ولا نجاة من خطره إلا بالصمت، فلذلك مدح الشرح الصمت، وحث عليه، ثم بسط الروايات في ذلك، وكنا بسطها المتفري في «الترغيب»<sup>(٣)</sup>، منها: عن عتبة بن عامر قلت:

(١) انظر: فتح الباري، (١/٧٧).

(٢) إسماعيل بن علقم الدين، (٣/١٠٩).

(٣) الترغيب والترهيب، (٣/٥٢٩).



وَأَن يَتَجَلَّسَ، وَلَيْسَ صَبَامَةً.

هذا حديث مرسل وقد جاء موصولاً عن ابن عباس.

أخرجه البخاري في: ١٣ - كتاب الأيمان والنذور، ٣١ - باب ائتمار فيما لا يملك، وفي مصنفه.

قال مالك: وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَفَّارَةٍ.....

سرفوعاً: أَرَبَعَ لَا بُدَّ لَهُ إِلَّا بِتَجَلُّبٍ<sup>(١)</sup> انصرفت، وهو قول العبادة، الحديث. روى الحاكم وقال: صحيح الإسناد، وقال الحافظ في إسناده: «العوام، وهو ابن جويرية، قال ابن حبان: كان يروي الموضوعات، ولعله هذا من منكره».

وعن ابن عمر مرفوعاً: «من صمت نهاراً رواء البرمدي وقال: حديث غريب، والطبراني، ورواه ثعلب، وعن أنس مرفوعاً: «من سبه أو يسلّم، فبزم الصمت» روى ابن أبي الدنيا، وأبو الشيخ، وغيرهما.

(وليس تغفل وتجلس) لأنه لا قرينة في الثلاثة (وليس صباغة) لأنه قرينة. قال الساجي<sup>(٢)</sup>: وهذه المعاصي، منها: ما يلزم بالنذر كونه جماعة، وهو: الصوم، ومنها: ما لا يلزم، لما لم يكن فيه طاعة، كالقيام للنفس والنصب، فأمر رسول الله ﷺ من يعلمه ما يلزمه من ذلك، ليفي بنذره فيه، ويُعَمِّدَ بما لا يلزمه، ليتزكّى بتعب نفسه فيه، ولتزاميد إياه.

أقال مالك: وَلَمْ أَسْمَعْ بِصِبْغَةِ الْمُتَكَلِّمِ فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ إِلَّا الزُّرْقَانِي<sup>(٣)</sup>، ففيها لم يسمع، أي: بناء المحمّلين للتعذيب (أن رسول الله ﷺ أَمَرَ بِكَفَّارَةٍ) وبهذا استدل من قال: أن لا كفارة في ترك نذر التعصبة، كما تقدم في أول

(١) الرعب والقرصة (٢٢٤/٢) ومعناه: أي: يوجد ولا نجتمع في سنة إلا على وجه عجب: أي: قال أن نجتمع به.

(٢) المتن: (٢٢٠/٢)

(٣) هكذا في شرح الزرقي (٢٢٠/٢) ولكن في من الزرقي: لم يسمع بصغة المتكلم

وقد أمر رسول الله ﷺ أن يتم ما كان لله طاعة، ويترك ما كان لله معصية.

١٠٠٥/٧ - وحديثي عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد أنه سمعه.....

الباب (وقد أمر رسول الله ﷺ أن يتم ما كان لله طاعة) وهو: القيام (ويترك ما كان لله معصية) أي: في حكم معصية من أنه لا يلزم الوفاء به، وإلا فالقيام وعدم الكلام، وعدم الاستقلال ليست معصية لذنابها؛ إذ أصلها مباح، أشار إليه ابن عبد البر.

قال النجاشي<sup>(١)</sup> يحصل أن نسبت معصية، وإن كان مباحاً في الأصل لوجهين: أحدهما، أنه إذا نذر كان معصية؛ لأنه لا يحل أن ينذر ما ليس بقربة، ونذر من على وجه غير النذر، والمغرب به لكان مباحاً، وإذا فعل على وجه النذر، والقربة كان معصية.

والوجه الثاني: أنه إذا نذر به حد الاستمرار، واتعب كان معصية، سواء فعل ينذر، أو غير نذر، وإذا نذر ذلك، فالتنذر على ثلاثة أصناف: أحدها: أن ينذر ما هو طاعة لله، والثاني: أن ينذر ما هو مباح، والثالث: أن ينذر ما هو معصية، ولا يلزم من ذلك إلا القسم الأول. انتهى.

قلت: وأما نذر المعصية فنقدم حكمه قريباً، وأما نذر المباح فنقدم في أول كتاب النذور، في «لقسم الحامس» من أنواع الأذكار. وفي شرح الميذب: إذا نذر مباحاً كثيراً، وركوبه، ثم يتعقد عنده، وهو قال مالك، وأبو حنيفة، وداود والجمهور، وقال أحمد، يتعقد، ويلزم كفارة يمين، ودليلاً، أنه ليس بقربة، والوفاء به لا يجب جماعاً، فلم يتعقد. انتهى.

١٠٠٥/٧ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأضاري (عن القاسم بن محمد، أنه) أي: يحيى (سمعه) أي: القاسم، وأخرج ابن أبي ناسة برواية

(١) المصنف (٣/٢٢٦).



فَقَالَ شَيْخٌ عَبْدُ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَلْفَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ﴾.....

إبراهيم، ونحو: ﴿وَالَّذِينَ﴾ ينتج عظيم ﴿١٠٥﴾ وروي قوله الأول عن عثمان وبن عمر، وحدثه حديث: ألا نذر في معصية، وكفارة كفارة يعين، وهو حديث معلوم، وروي الأخيران عن علي. قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: انتهى.

(فقال شيخ) لم يسم، كان (عبد ابن عباس: وكيف يكون في هذا كفارة؟) وهو: نذر معصية، لا يجوز النذر به فضلاً عن الوجوب الموجب للكفارة، قال السجستاني<sup>(٢)</sup>: قاله استقفاً، ليبين له وجوب الكفارة في يمين، أو نذر، قد قيد بيمين، وذلك يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون ابن عباس قد أراد كفارة البمين، فقال له الشيخ: كيف تحب كفارة البمين في النذر بفعل معين يمين ميمس الله، ولا نذر مبهم، فتحب فيه كفارة يمين، والثاني: أن يكون ابن عباس إنما أوجب فيه كفارة، ولم يمينها، فقال له الشيخ: كيف يجب في مثل هذا كفارة وإنما نذرت معصية؟ انتهى.

(فقال ابن عباس) لا مناعة بين المعصية، ووجوب الكفارة (إن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ﴾) هكذا في جميع النسخ الهندية، والمصرية بالواو في أوله، والظاهر أنه سهو من الناسخ، ليست التوار في التنزيل هي الآية الأولى، وهي المراد ههنا بدليل قوله ﴿بِمَنكُم﴾، فإنه ليس في الآية الثانية، وبدليل أنه ذكر الكفارة وهي في الآية الثانية بلفظ ثم، فهو كان المراد الآية الثانية لما ذكر الكفارة بلفظ التأخير، وبدليل أن غرضه بذلك الاستدلال على صح الظاهر شرعاً، وهو في الآية الأولى إذ قال الله تعالى فيها: إنه منكر وزور.

ونمام التنزيل هكذا ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنكُم بِنِآئِهِمْ ثَاغُورًا أَتَاهُمْ﴾ إذ

(١) مظهر: الاستدلال (١٥/٥٤).

(٢) السنن (٢٤٢/٢٤).

تظهرون منكروهم ساجدة في رتب جعفر (١) من الكفار ما رأيت.

ثمينة هذا التي وثقتها ورثتهم أقوالهم تنحصر من القول والبر وأما الله فعرفهم  
عصاة منكم وأولئك يظهرهم من بينهم ثم يقولون له قولا متغيرا فليس من قبل أن يشأنا  
بأنهم أوصلت به. والله قد جعلوا حريتهم في يده فسلم شهرين ثم باعتموه من  
قل من ثلثت في أن يملكه ولقد تم وبني بنا كذا.

١٠٠٥٤٤ - من أفعالهم في جميع نسخ التهذيب، وكما في المرفعي  
والنسخ، وأما في غيرهما من النسخ المستوردة فقط: فيظهرهم منكروهم.  
وهم جماعة من عبدة الله ثلاثة فرائد، ثلثا مائة، قال القزويني: فرائد  
من عامر وحمة والنسائي وخلف. يظهرهم جميع أبناء وتطرية. نفاذ وألف  
وغيره أربع وأربعين من عبدة الله يظهرهم جميع أبناء وتطرية. نفاذ الطه  
والألف، وقراءتهم العامة وعامة رجب. يظهرهم جميع أبناء وتطرية. نفاذ الطه  
وألف في سائر النسخ، وكذا في النسخ. وأصل النسخ في الألف: يظهرهم  
وأصل النسخ في الألف: يظهرهم (١) في سائر النسخ. قال القزويني: حقيقته الظاهر  
منه مبرحان على مخرج. وقد أجمع الفقهاء على أن من قال بوجهه  
ألف غني كسره أي، أنه مظهر. كذا في النسخ. والقصود أنه قد سمع  
في هذه الآية الظاهر، وجعله سخرأ في.

(١) جعل أي في الظاهر من الكثرة ما رأيت، وهي المعجزة. قال  
قزويني، والبراهمة في الآية الثانية من الأصول المذكورة، قال القزويني (١)  
جعل أن يرب أي عباس بذلك أن الكثرة قد تعجب في غير رجب. يعني  
والحقوق على وجهه، وذلك لأن الظاهر معطوف، ولذا قال تعالى: «فأبصر»  
من القول وبزواهم، ثم أوجب في ذلك الكثرة، وكذلك التي عقب حينها بحر  
إتيان، أن يحفظ من القول، تعجب علينا في ذلك كذا في رجب. يعني أن يرب

به أنه عليه كفارة بغيره، وإن كان قولها: «أبغض إليّ» ليس من باب التذرية، ولا من باب اليمين، كما نحبب للكفارة على الظاهر، وإن لم يكن من شيء من باب اليمين، ولا اليمين، انتهى.

وأورد على الأثر من عبد الله<sup>(١)</sup> قوله: لا معنى للاعتذار في ذلك بكفارة الظهار، لأن الظهار ليس بشيء، وبسر المعصية فيه نفس النبي ﷺ، فولا في الحديث الآتي. وهذا في حديث جامع السابق هل أثر من عيسى، انتهى.

واعتب كلام من عبد الله صاحب التحليل المعتمد<sup>(٢)</sup> إذ قال: يفرض أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة، فإن الظهار أمر قبيح عرفه وشرعاً، وقد فاء عن الله في حق المظاهرين: «فَوَإِنَّهُ لَيَبْذُلُونَ مَنَّهُمْ غُنًى مِّنْهُمُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ» ثم جزم فيه الكفارة في الآية التالية.

فكذلك بشر المعصية، وإن كان ممنوعاً شرعاً بغيره فيه كفارة الزجر، وبه ظهر الحجاب عن كلام من عبد الله حيث قال: لا معنى للاعتذار في ذلك؟ بكفارة الظهار، وذلك: لأن الظهار، وإن لم يكن نكاحاً، لكنه منسوك به في كونه منسية، فبمجرد وجوب الكفارة في الظهار، حار في النكاح بالمعصية، وهذا ما يبان في ورود النبي عليه الصلاة والسلام انتهى.

واختصفت الآية في الواجب على من نذر تحريره أو غيره، قال الساجي<sup>(٣)</sup>: قال ذلك من قال: لا، أو لأحسني في يمين: لله عليّ أن أتحررك ففعلت، فإنه على فريتين: أحدهما: أن يتعلق ذلك مكان الحجر مثل أن يقول: أحرك حد مقام إبراهيم، أو عند البيت، أو المسجد، أو بيتي، أو

(١) انظر الاستبصار (١: ٥٣١).

(٢) (١: ١٧٤).

(٣) المحقق (١: ٢٤٩).



بيكته، والثاني: أن يذكر موضعاً ثم يشرع فيه النحر، مثل أن يقول: بالبصرة، أو الكوفة.

**قائمة الأول:** وهو أن يعلق نحره بموضع النحر، فقد روى ابن حبيب عن مالك: عليه النهدي، ووجه ذلك: أنه لما أخرجته مخرج النذر، وعلق ذلك بموضع النذر، علم أنه أراد به العريضة، وإنما يعلق بالغربة على وجه التبدل، لما ورد في ذلك من قول إبراهيم - عليه السلام -، وما آل إليه حكمه في نحره، فخرمه في ذلك النهدي، لأن نحره لا يحل، فلا يتعلق به النذر، وإنما يتعلق في ذلك بما ورد به الشرع من النهدي.

وأما إذا لم يسم شيئاً، فلا يخلو أن يكون له ثية أو لا؟ فإن كان ثوباً نهدياً، نزع، وإن لم ينزله نهدياً، فعين مالك في ذلك روايتان: إحداهما: لا شيء عليه، والثانية: عليه كفوف معين، وقد قال أصحح: وجه الرواية الأولى: أنه يفر معصية لم يفر بها ما يصريحها عن المعصية، فلم يتعد نذره، كما نذر نذر عقله، ووجه الرواية الثانية: أن هذا النذر له جهة من الغربة، فإذا لم يكن مصراً كان كالمسهم، عثره به تقارة بعينه انتهى.

وقال السرخسي<sup>(١)</sup>: في علق نحر فلان، لا يترجم شيء، ولو كان فلان قريباً له، مؤنثه، إذ لم يلمظ في نذره، أو تملئته بالنهدي، فإن لمظ به كمل في مدي فلان. أو نحره هدياً، فعليه النهدي، أو سم يرو النهدي، فإن سواه فهو كلقطه، أو لم يذكر مقام إبراهيم، أو ينوء، أو يذكر مكاناً من الأماكن التي يدع فيها كعبته، أو موضع من مكة، وأو في قول تصدق: أو لم ينوء، أو لم يذكر مقام إبراهيم، معني كوا، فلا يترجمه من نذور نهدي، إلا في الثلاثة، ولزوم النهدي عند وجود أحد منها، والأصح حبسها، أي حبس لمظ بالنهدي، أو سواه،

(١) «شرح الكرم» (١/١٧٦).

أو ذكر مقدم إبراهيم، أو جواد مثله، ثم عند قوله «وَقَدْ هَدَاهَا» فقرأ «وَأَنْ عَجَبًا»  
والأحبة موصلة عن الأيمان، والأيمان في نفسه واجب، انتهى بزيادة من  
المتأخرين<sup>١</sup>

وعلم من ذلك أن عند المالكة في ذلك مصداق، فمن نقل خبر من غلة  
المذاهب عدم يوم الكفارة في ذلك مطلقاً ليس بصحيح

وقال المؤلف<sup>(٢)</sup> «استلقت الرواية عن الإمام أحمد، فيس حلت بدفع  
ولده، نحو أن يقول: إن فعلت كذا، جئت علي أن أدفع وندي، أو - بدفع  
ربعه معلق غير معلق بغيره، فعز أحمد، حله كفارة حسن، وهذا قياس  
المذهب لأن عدة من موصلة، أو كان لخاص، وكذلك يوجب الكفارة، وهو  
قول ابن عباس، فيه يوم عدم أي أدركه يومه، أي ما لا يحل ولا يحل،  
وكفاري عن بعضه، وكثرة الشاة تطارده دفع حسن، وطعمه الشاة، وهو  
نحو بي حبيته، ويروي ذلك عن ابن عباس أيضاً، لأن من دفع الولد جعل في  
النسب، كذا دفع سوء، يدلل أن الله تعالى أمر به - أحسن - على ديننا وعليه  
الفصل والسلام - بدفع ولده، وكان أمراً بدفع سوء، ونسب من حله شرح لما ما  
ثم يسهل

وبدل أنه أمر بدفع سوء أو أنه لا يأمر بالنفساء، ولا - للمعاصي، بدفع  
الولد من كذا المعاصي، قال تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغُوا الْاِحْكَامَ»<sup>(٣)</sup> وقال  
الذي يثبت أن كفر آباءنا أن يجعل الله لنا، قبل أم أبيه، أن يقتل ولا  
حسبنا أن يطمع بغيره، وذلك للمعاصي ليس هذا شيء، ولا يجب به شيء،  
لأنه من موصلة لا يجب الوفاء به، ولا يجوز، ولا يجب به كفارة.

(١) - حسن - (٢٣٦: ١٠١١)

(٢) - (١٠١١: ١٠١٢)

وقال قوله **«لا تذر في سعة»** وكما رت كفاة بين<sup>(١١)</sup>، ولأن التذر  
 حكمه حكم اليمين بذليل فونه **«ببذل»** التذر حيلة، وكما رت كفاة بين<sup>(١٢)</sup>، فيكون  
 سيرة من سلف يبدع من ولده، وقولهم: **«إن التذر لنصح الولد»** كتابة عن نصح  
 كيش لا نصح؛ لأن إبراهيم عليه السلام لو كان مأثوراً بذيغ كيش، لم يكن  
 تكسر ذرة، ولا كان مصداقاً للزور؛ قيل **«نصح انكيش»**، وإنما أمر بذيغ الله  
 انتلاء، ثم فدى بذيغ تكش، وهذا أمر يخص إبراهيم عليه السلام لا يتعداه  
 إلى غيره لحكمة علمها الله تعالى فيه، وإن تذر ذبح نفسه أو أحيا، فيه أفضا  
 عن أحمد: **«إن كان ذبح شاة»**، وكما رت بين<sup>(١٣)</sup>، أم.

وعني «نصح» الشهادة، إذا تذر ذبح الله، أو تذر، أو نفسه، أو أجنبي لم  
 يتعد ذره، ولا شيء عليه، ولهذا قال داود وأحمد في إحدى الروايتين عنه،  
 وقال مالك: **«إذا تذر ذبح الله»** هي بين، أو على وجه التوبة لزمه الهدي، وقال  
 أبو حنيفة وأحمد في نصح الروايتين عنه: **«يتعد ذره»**، ويترجمه ذبح شاة  
 لتكش. اهـ

وفي «المصنف»<sup>(١٤)</sup>، تذر أن يذبح ولده فعليه شاة، للتقصة الخليل  
 - عليه السلام -، وأتبعه الثاني، وأشافعي كذره بقتله، وإنما لو كان يذبح نفسه  
 أو عبده، وأوجب محمد الشاة، ولو ذبح أبيه أو حده أو أمه ثلثاً إجماعاً،  
 لأنهم شوا كنه.

قال ابن عاصم: قوله **«تذر أن يذبح ولده»** المساك متضمنة في  
 «كفى المشبهة» بغيره، وفي «شرح المجمع» **«وشرح الذمور»** أنه يجب ما ذبح  
 تكش في الحرم، أو في أمام الحرم في غير الحرم، وأنه بشره بسعة التذر

(١١) انظره أبو داود (١٣٢٦).

(١٢) (١٣٢٦).

في هامة الروايات أن يقول في الشراء عند تمام إبراھیم، أو مملكة، وفي رواية عنه: لا يشترط ذلك، وفي الآخر: أو نذر ذبح ولد، أو نذر لرمه ذبح شاة عند أبي حنيفة ومحمد.

وكذا السيد شيخه، أو عمه عند محمد. وهي التوالد والتوالد عن  
 أبي خبيد، يولد الأصح: عنه نسخة؛ وقال أبو يوسف وروى لا يصح  
 شيء من ذلك؛ لأنه معصية. فلا يصح، وإمام، هي التوالد من  
 الصحابة كإمام بن عباس، وغيره، لأنه لا يعرف قاسماً، فيكون سماعاً  
 ولأن إمام بن أبي التوالد عبارة عن زيجات شيخ النساء حتى لم يذكر فيه سكة  
 يجب عليه ذلك المأثور.

بيناه قصة الذبيح، وإن الله أوحى على الخليل: «تبع والدك، وأسرده بذبح  
الضاة» (١١) قال: «توقفت منذ ذلك الوقت» (١٢) فيكون كذلك مع شريعته، إن نعرته  
وعظمته: «لستم أؤمنوا إن الله لم يأتكم بشيء منكم» (١٣) لأن شريعته من قبلها  
ولم تأت حتى أتى المسيح، وإنه نطق، وإنه كان يدبر ذبيح التوبة عبادة عن ذبيح  
الضاة، لا يكون محسبه بل فريضة، حتى قال الأسبىحاني: «وغيره من المشايخ»:  
«إن أراد من المسيح، وعرف أنه معصية لا يصح، وأنه جحد في النفس، وإيمانه  
أن ولايته عليهم فوق ولايته على عبده، ولأبى حنيفة أنه وحده الضاة على  
خلاف الغير من عرفاه بقصة الخليل، وأنه وردت في توندا فيقتصر على».

ولو تدار بلفظ القتل لا يترجمه شيء بالإجماع. لأن القتل ورد بألفاظ الذميمة، والنحر مقامه، ولا كفارة القتل. ولأن الذبح والنحر وزاد في القتل على وجه التفرقة والتعبد، والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة، ولا مقام الشهى، بل أنه لو نحر ذبح شابه لحفظ القتل، ثم يصح عهد أولي، وهو:

(١) منقول من كتاب "الحدائق النورية" ص ١٠٠

$$A^{\mu\nu} = \frac{1}{2}(\delta^{\mu\nu} - \epsilon^{\mu\nu\alpha\beta} \epsilon_{\alpha\beta}) \quad (1)$$



ومن نذر أن يعصني الله فلا يعصيه.

لتخرجه الدرر في: ٨٢ - كتاب الأيمان والنفية، ٢٨ - باب النذر في المطاعة

قال يحيى: وسمعت مالكاً يقول: معنى قول رسول الله ﷺ: من نذر أن يعصني الله فلا يعصيه، أن يذبح للرجل أن ينسئ إلى الله، أو إلى مصر، أو إلى الرتبة.....

عليه مؤلفه لوجوب وفاء الدر مالكاً. والله والإجماع.

(ومن نذر أن يعصني الله) كتاب الرضا وشرب الخمر، ونحو ذلك (فلا يعصيه) بصيغة النهي لحكمة ذلك، ونقدم في أول هذا باب: لا يجوز نذر المعصية، ولا يحل الوفاء به إجماعاً، مع احتلالهم في موجب ذلك من الكفاية وغيرها.

قال الناصبي<sup>(١)</sup>: ليس في الحديث إباحة النذر للمعصية، بل ذلك محظور؛ وإنه حين حكم من فعل ذلك وتورط في شرها، فنهاه ﷺ عن المعصية؛ وإن كان قد نذرها؛ لأن النذر لا ينعق بها، إلا النذر قربة، ولا يتقرب بالمعصية بل يتاب منها، وذلك مثل أن ينذر أن يشرب حمراً، أو يأكل حنظلًا، اهـ

(قال مالك) وفي الشيخ الحصري: قال يحيى، وسمعت مالكاً - روى الله عنه - يقول: (معنى قول رسول الله ﷺ) المذكور قبل وهو (من نذر أن يعصني الله فلا يعصيه: أن ينذر الرجل) وكذا المرأة (أن ينسئ إلى الله) مثلاً. والشافعي: يقيم معروف يذكّر ويؤثّر، اختلفت في وجه تسميتها بذلك أقوال ليست هيئا معاً (أو إلى مصر) مثلاً ومع العريف: البلد المعروف (أو إلى الرتبة) بآراء المصنف، والذان المعصية المستوحات كلها. قرينة قرب

(١) تامل في (٢٢٢/٣)







الرابع: أن تحلف على الشيء، ثم تنسى، فلا يؤخذ الله فيه، ولكن تجب الكفارة إذا تذكر. أخرجه عبد الرزاق، وغيره عن الشعبي.

الخامس: أن تحلف على شيء ظاناً أنه صادق، وهو في الواقع كاذب، فلا مؤاخذه فيه لا إثم ولا كفارة، وهو الثمروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس أخرجه ابن جرير، وعن عائشة أخرجه البيهقي وغيره، وعن أبي هريرة أخرجه ابن جرير.

السادس: هو كلام الرجل في بيته، وفي المزاج، والهزل: لا والله، بلن والله من غير قصد اليمين. أخرجه وكيع، وإسحاق، وغيرهما عن عائشة، وسعيد بن منصور، والبيهقي عن ابن عباس، وأبو الشيخ عن ابن عمر، وروى نحوه مرفوعاً من حديث عائشة أخرجه ابن حبان، وغيره، والآثار مبسوطة في «الدر المنثور»<sup>(١)</sup>، كذا في «التعليق المحمدية»<sup>(٢)</sup> وفي «المعني»<sup>(٣)</sup> لاين قدامة، قال سعيد بن جبيرة: اللغو أن يحلف الرجل فيما لا ينبغي له، يعني: فلا كفارة عليه في الحنث، انتهى.

وفي «المحلى»<sup>(٤)</sup> قال زيد بن أسلم: هو دعاء الرجل على نفسه بقوله: أعنى الله بصري إن لم أفعل كذا، أو حر كافر إن فعل كذا، فهذا لغو اليمين، لا يؤخذ الله به، ولو يؤخذ به لتعجل لهم العقوبة، انتهى.

وقال المحافظ في «التشيع»<sup>(٥)</sup>: نقل إسماعيل القاضي عن طاووس عن الثوري عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود، وذكر أمراً آخرى عن بعض الثناطين، وجملة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال، انتهى.

(١) (١/٦٠٨).

(٢) (٣/١٧٨).

(٣) «المعني» (١٣/٢٤٥).

(٤) «صحيح الثوري» (١١/٥٤٨).

قال الرازي في «التفسير الكبير»<sup>(١)</sup>: اللغو: الساقط الذي لا يعتد به سواء كان كلاماً أو غيره، وقال الفراء: إنما مصدر للغيث، واللغو مصدر للغوث، هذا ما يتعلق باللغة، وأما المفسرون فذكروا وجوهاً:

الأول: قول الشافعي: إنه قول العرب: لا والله، بلى والله، مما يؤكدون به كلامهم، ولا يخطر ببالهم الحلف، وهو قول لواحده منهم: سمعتك اليوم تحلف في المسجد ألف مرة لأنكر ذلك، ولعله قال: لا والله ألف مرة.

الثاني: قول أبي حنيفة: إن اللغو أن يحنث على شيء يعتقد أنه كذبت، ثم بان أنه لم يكن كذاً، فهذا هو اللغو، وفائدة الخلاف: أن الشافعي لا يوجب الكفارة في الأول، ويوجبها في الثاني، وأبو حنيفة يحكم بفصد ذلك.

الثالث: أنه إذا حلف على ترك طاعة، أو فعل معصية، فهذا هو اللغو، فينبغي تعالى أنه لا يؤخذ بترك هذه الأيمان، لكن يؤخذ بهم بما كسبت ذنوبكم، أي: بإقامتكم على ذلك الذي حلفتكم عليه من ترك الطاعة، أو فعل المعصية.

الرابع: أنها اليمين المنكفرة، سميت لغواً لأن الكفارة أسقطت لإثم، وهذا قول الضحاك.

الخاص: قول القاضي: إن المراد به ما يقع سهواً غير مقصود، انتهى.

وقال الصاوي<sup>(٢)</sup>: اختلف العلماء في معنى اللغو فقال الشافعي: هو ما سئل إليه اللعان من غير قصد عقد اليمين، وقال أبو حنيفة ومالك: هو أن يحلف على ما يعتقد ثبوت خلافه، انتهى، وسيأتي في كلام الموفق أن كليهما داخل في اللغو عند الإمام أحمد، رحل ابن الهمام مذهب أحمد موافقاً للحنفية، ورواية له أخرى موافقة للشافعي، وهما سيأتي من الموفق أوجه: لأنه قول الإمام أحمد بعمه.

(١) التفسير الكبير (٧٦/٦).

(٢) تفسير الصاوي (٦٥/٦).

٩/١٠٠٧ - حَدَّثَنِي نَحْسَبُ عَنْ - أَنَّهُ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،  
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَعَنُوا النَّبِيَّ قَوْلُ  
الْإِنْسَانِ (لَا، وَتَأْتِي - وَتَأْتِي) وَتَأْتِي.

٩/١٠٠٧ - (عمالك) عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
نَهْ كَانَتْ تَقُولُ: لَعَنُوا النَّبِيَّ (الوارد في قوله عز وجل: «لَا يَزِيدُكُمْ اللَّهُ بِإِثْمِكُمْ»  
أَيْثُمُكُمْ) (قول الإنسان) في حكمة كلامه (لا والله، وبلى والله) احتضت النسخ في  
ذكر هذا اللفظ اختلافاً كثيراً، وأظن بعضه تصحيحاً، وما اخترته هو ما عنده  
جميع النسخ الهندية، وهكذا في متن المتن وفي الترجمة لا والله، بلى  
والله بدون راو العطف، وفي أكثر النسخ المصرية والله لا والله بدون لفظ  
بلى، وفي نسخة البروقاسي لا والله، لا والله بتكرار اللفظ الواحد، وإظافه  
تصحيحاً، والصواب لا والله، بلى والله بدون الواو، يقال البروقاسي بعد  
ذلك: وهي رواية يحيى بن بكير: وبلى والله ذلك المتروك: أي: في واحدة  
مهما، إذا قلنا مدركة لغو، فلو قلنا معاً فلا ولي لعن، والنية مبعثرة لأنها  
استدرك مقصود انتهى

وهي البخاري برواية يحيى عن هشام أخري أي عن عائشة: «لَا يَزِيدُكُمْ  
اللَّهُ بِإِثْمِكُمْ» في قوله: لا والله، وبلى والله

قال المحقق<sup>(١)</sup> قال أبو عبد الله: تفرد يحيى القطان عن هشام بذلك  
النسخ في سبيل الآلة، فإن لحافظ، وفي صرح بعضهم برفعه عن عائشة،  
أخرجه أبو داود من رواية إبراهيم الصنع عن عطاء، وأما أبو داود إلى أن  
اختلف على عطاء، وعنى إبراهيم في رفعه ورفعه، وأخرج ابن أبي عمير من  
طريق أبي بصير، وأبو وهب في «جامعه» عن يونس، وعبد الرزاق في «مصنفه»  
عن معمر بن كاهن، عن أنس بن مالك، عن عائشة: «لَعَنُوا النَّبِيَّ» ما كان في

(١) صحيح البخاري (١٩٦/١٩٦).

الحراء والجزيل والسراجة من الحديث السي كان رقةً غريبة القلب، وهذا معروف، ورواية موسى شارب الزبيدي، ولفظ معمر: أنه القوي يتدارون. شوب أسدهم: لا والله، ويلى والله. وكانوا ولا يقصد الحلف، وليس محدثاً للأول، وهو المصنف.

وأخرج ابن وهب، عن ثقف، عن الزهري هذا المستند هو الذي يحلف على الشيء لا يرد به إلا المصدق. فيكون على شيء ما حلف عليه، وهذا يوافق قول الثاني. وهو قول الحنفية، لكنه ضعيف. من أجل هذا المعنى، ثماد مخالفة من هو أوثق منه، وأكثر عدداً انتهى.

قلت. لكنه مؤيد بما رواه الطبري في تفسيره<sup>(١)</sup> حديثي معروف بن إبراهيم، بن هشيم، ثنا من أبي يلى، عن عطاء قال: قالت عائشة: نحو اليقين ما لم يقعد نحالف عليه قلته، بقادر الميعي في المأخوذة: روى عمر بن قيس، عن عطاء، عن عائشة في هذه الآية قالت: هو حلف الرجل على عمله، ثم لا تحله كذلك، فليس فيه كفارة، وعمر بن قيس ضعيف، انتهى. كما في مصاب الزبيدي<sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن كثير في تفسيره سنة إلى شبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة قالت: مع قوله: لا والله، يلى والله، وهو يرى أنه صادق، ولا يكون ذلك.

أخرج أحمد في كتاب الأيمان، أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن عائشة أم المؤمنين في النعوت قلت: هو كل شيء يرضى به الرجل كلامه. لا يريد مجناً، لا والله، ولى والله، وب لا يقعد عليه قلبه.

(١) تفسير الطبري، (٢٢ - ٢٣)

(٢) (١٤٣٧)



اليهود لا كفارة فيها في قول أكثر أهل العلم، لأنهم من لغو التمييز، مثل  
أمر عبد الله عن أبيه أنه قال: الدعوى عدوى، أنا بخلع علي السيمر يرى أنها  
كذلك، والرحا بخلع.. فلا يفتي عليه على شيء، ومن قال: إن لغو التمييز  
التي لا عقد طليقاً فإنه أمر - رضي الله عنه - وعائشة - رضي الله عنها -  
وبه قال عطاء، ولقاسم، وعكرمة، والشعبي، وأبو بصير، الحديث عائشة  
تستبصر، ومن قال: لا كفارة هي هذا نزل بناس، وأبو هريرة، وأبو هانئ،  
ورأيت ابن أبي العباس، والحسن، والنخعي، وكذلك وهو فرق من قال: إنه من لغو  
التمييز، انتهى

قلت: وبعض النسخ يقرأ: لا كفارة عند الحنفية، والمالكية، وبعبارة الكفارة  
إذا كان الأمر معلوماً بالمستقبل، قال صاحب المحلى: ويقال أمر حنفية، يعتقد  
البيِّن، إذا كان في الزمان، وجب الكفارة، إن حدث، سهر

وتذلك عند المالكية، وهي الدورية<sup>(١)</sup> يلزمه البيِّن بسبق لزمانه في  
البيِّن، يعني: غلبة جهلته على لسانه، وهو لا والله ما فعلت، كذلك والله ما  
فعلت، كذلك انتهى، ولذلك حرم الزرقاني: إذا قال: ألم لا والله، وبلى والله  
ففيها التضرع، انتهى.

ومعنى حديث عائشة عندنا ما تقدم في الاحتمال الثاني من كلام  
الدوري، وعليه حمل الحديث محمد في مسنده<sup>(٢)</sup> به، حديث عائشة  
- رضي الله عنها - لمفكر، قال محمد: وهذا تأويل، لغو ما خلف عليه  
الرجل، وهو يرى أنه حتى، فاستأن له حد أنه على غير ذلك، فهذا من لغو  
حديث، قلت: وهذا التفسير أولى مما فسره الشافعية، لئلا يتعارض إرواهاك  
عن عائشة، كما تقدم في أول كتاب.

(١) مشرح الكي (١٣٧/٢)

(٢) مسند محمد، مع تنقيح المسند (١٧٧/٣).

في ثلاث أحسن ما سمعت في حديثي في الأيمان حليف

وذلك تخصص في الحكام القرآن<sup>(١)</sup> قالت عائشة - رضي الله عنها - :  
هو قول الرجل لا والله، يني والله، وهو عائد في اليمين على اليمين، رواه  
عنها عطاء، أنها قالت قول الرجل معاذ والله كذا، وصنعت والله كذا

قال الرازي في «سيره» : وحجة أبي حنيفة - رضي الله عنه - من وجوه  
الأول قوله ثلاث من حلف على يمين ثم رأى غيره خيرا سها، فأباد، الذي  
هو غير تم ليكنون في يمينه، من الحديث على وجوب الكفارة على الحادث  
مطلقا من غير فصل بين المحدث والنهال، والحجة الثانية أن اليمين معنى لا  
يلحقه الصبح، فلا يعتبر فيه النقص كالطلاق والعناق، فهاتان لحيثان  
توجبان الكفارة في قول الناس لا والله، يني والله إذا حصل الحث، انتهى.

وفي المهر المختار<sup>(٢)</sup> : لا مؤاخذه في يمين النكح إلا في ثلاث : طلاق،  
وعتاق، ومهر. فرفع الطلاق على غالب الظن إذا تبين خلافه، وقد اشتهر عن  
الشمعية خلافه، قال ابن عاتق : قوله إذا في ثلاث : استثناء، منقطع لأن  
الكلام في إيمين بالله تعالى، وهذا في غيره، وإذا قال في الأختيار : ويرى  
ابن رستم عن محمد : لا يكون النكح إلا في اليمين - لله تعالى - ذلك أي في  
حلفه بالله تعالى، علم أمر يقفه كما قال، وليس كذلك لغا المحلوف عليه،  
ومني قوله : والله فلا يلزمه شيء، وفي التفسير - مير - لعائش بلع المحلوف  
عليه<sup>(٣)</sup>، ويبنى قوله : مرأته طالق، فيلزم، انتهى ملخصاً.

(قال الإمام (مالك) أحسن ما سمعت في هذا أي : في تفسير قوله  
تعالى : ﴿لَا يُؤْبَدُكُمْ أَنَّهُ يَكْفُرَ بِمَا كَفَرَ﴾ (الزمر) المذكور في الآية (حلف

(١) (١) (٢٥١).

(٢) (٢) (١).

(٣) (٣) (١) في الأيمان، مظاهر المحلوف به، أم أم

الإنسان على الشيء، - - - - - فقال أنت كذلك، - - - - - لم يوجد على غير ذلك،  
غير: الملعون.

الإنسان) - - - - - إذا رجلا أو امرأة (على الشيء بمعنى أنه كذلك) أي كذا  
حاله، - - - - - (ثم وجد) في أوراق (على غير ذلك) أي: على غير شيء (غير الملعون)  
لدي ليس فيه كذابة، ولا مزاورة.

قال الناجي<sup>(١)</sup>: البعير على الشيء، على الشيء تدخيلها التصديق، أما  
لعن الشيء، فلا كسرة فيها لأنها على مذهب مالك، متعاقبة، - - - - - وهو  
من أن حذف في نحو مقل أنه ريد، وهو بعثا ذلك فيه لا شك عنه، فإذا  
قرب منه ليس له به غير ذلك، فهذا عنه، وهو البعير، انتهى، وبما في كلام  
الناجي<sup>(٢)</sup> فربما في بناء بين الملعون

وروي ابن جرير عن ابن عباس: هو أن يخالف بكاء حقاً وبساً حشراً،  
روى الحماد في البيهقي نحوه عن عائشة قالت: قد خلف لرجل علي محمد ثم  
لا يجد حاشي ذلك، وفي مصنف عبد الله بن إدريس نحوه عن معاوية قال: قد  
الرجل خالف على الشيء، يري أنه كذلك، وليس كذلك، ولا يري حرم من  
أي غيره، عن السمين: حدث الإنسان على الشيء، يعني أنه ليس حله، عليه،  
إذا هو غير ذلك، وهم أهل الرمز، والعس، والذمعي، وسليم بن يسار،  
وفائدة، وسكحول، وقد قال: أين حذبه، وأحمد، انتهى.

وقال الحريري: من خفف شيء شيء يظنه كذا خفف فلم يكن، - - - - - فلا كفاة  
عليه، لأنه من نحو التيسير، - - - - - فلا استيعاف<sup>(٣)</sup> أكثر أهل انعام على أن فاء الحسن  
لا كسرة فيها، لأنه ليس الشدة، ويروي هذا عن ابن عباس، وأبي هريرة،  
وأبي مالك، وأبو بن أوفى، والحسن، والضحوي، ومالك، وأبي حنيفة،

(١) المتن: ١٥٠١٧٦

(٢) المتن: ١٥٠١٧٦



قَالَ سَائِلٌ: وَعَقْدُ النِّسَاءِ إِنْ يَخْتَلِفُ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَبِيعَ نَوْبَهُ  
مَعْنَاهُ دَنَاسَرٌ، ثُمَّ يَبِيعُهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَخْتَلِفُ لِيُفْطِرَ لِنِ خِلَافَةٍ، ثُمَّ لَا  
يُفْطِرُهُ، .....  
.....

والتوري، ومن قال: هنا لغو اليمين، معاهدة، وسبيلان بن سدر، والتوري،  
والأوراسي، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأكثر أهل العلم على أن لغو اليمين لا  
كفارة فيه.

وقد ابن عبد البر: أجمع المسلمون على هذا وقد حكى عن النخعي في  
اليمين على شيء بظنه حقاً فتبين بخلافه أنه من لغو اليمين، ولله انكفارة وهو  
أحد قوليه الشافعي، يرى عن أحمد أن فيه الكفارة، وليس من لغو اليمين؛  
لأن اليمين بالله وجدت مع المخالفة، فأوجب انكفارة كالميمين على المستقبل،  
ولما قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيكُمْ اللَّهُ بِخَيْرٍ إِذْ كُفَرْتُمْ﴾ وهذه منه، ولأنها يمين غير  
معقودة، فلم تجب فيها كفارة كيمين العموس، ولأنه غير مقصود للمخالفة،  
فأنه ما نوحى له نسياناً.

وفي الجملة: فلا كفارة في يمين على ماص؛ لأنها تنقسم ثلاثة أقسام:  
ما هو صادق فيه، فلا كفارة فيه إجماعاً، وما تعمد الكذب فيه، فهو يمين  
غموس لا كفارة فيه، وما بظنه حقاً فليس بخلافه فلا كفارة فيه؛ لأنه من لغو  
اليمين، فأما اليمين على المستقبل فما عقد عليه فيه، ونفس اليمين عليه، ثم  
خالف، فعليه انكفارة، وما لم يعقد عليه فيه، ولم يقصد اليمين عليه، وإنما  
جرت على لسانه فهو من لغو اليمين، انتهى.

(قال الإمام أحمد: وعقد اليمين) الوارد في قوله عز اسمه ﴿وَلَكِنْ  
يُؤْتِيكُمْ بِهِ عَقْدُكُمْ الْأَمْنُ فَكُفِّرْتُمْ﴾ [نساء: ١٠٧] الآية هو (أن يخلف  
الرجل) أو امرأة (أن لا يبيع نوبداً مثلاً) (بعترة دنابر ثم يبيعه بذلك) أي:  
بعترة دناسرة، ويخالف حنيفة أو مختلفاً مثلاً (المضربين علامه ثم لا مضربه

وَنَحْوُ خَدَاءٍ، فَهَذَا الَّذِي يُكْفَرُ صَاحِبُهُ عَنْ يَمِينِهِ.....

ونحو ذلك) أي: كل فعل يحلف أن يفعل، ثم لا يفعل، أو يحلف لا يفعل، ثم يفعل (فهذا) النوع من اليمين (هو الذي يكفر) من التفعيل (صاحبه) أي: يجب عليه الكفارة (عن يمينه) الذي حالف فيها ويحنت.

قال الناجي<sup>(١)</sup>: هذا كما قال: إن عقد اليمين التي تُكْفَرُ أن يحلف بيفعل، ثم لا يفعل، أو يحلف لا يفعل، ثم يفعل، فهذان اليمينان إنما يتناولان المستقبل، وذلك: أن الأيمان على ضربين: يمين على مستقبل، ويمين على ماضي، فأما اليمين في المستقبل، فلا يدخلها في قول مالك نحو ولا غموس، وإنما يدخلها في قوله فلا تجب فيه كفارة، أو الحنث، فتحب فيه فكفارة، وهو ينقسم قسمين: أحدهما: يقتضي المنع كقوله: والله لا أفعل كذا، فهو: إن أطلق الضم، ولم يُلحق بوقت، ولا مكان، ولا صفة، منعت يمين ذلك الفعل على التأييد، فبقي فعله حنث، ولزمته الكفارة.

وإن قيد الفعل بوقت أو مكان، مثل: والله لا أفعل كذا غداً، أو بمكة تعلق المنع بذلك الوقت، أو بذلك المكان، فإن فعله على شيء من ذلك حنث. وإن فعله على غير ذلك الوقت، أو المكان لم يحنت؛ لأن يمينه لم يتناول ذلك. وإن كان اليمين على إثبات بالفعل.

فإن حلق يمينه على زمان بفعل فيه، أو مكان، أو صفة بفعل ذلك الفعل عليها، لم يبرأ إلا ضمنه في تلك المدة، أو المكان، أو على تلك الصفة؛ فإن كانت شيء من ذلك، وكان معاً بوقت، مثل أن يحلف ليفعل ذلك في شهر معين فينقض، أو بناء معين فينهدم، أو على صفة مثل أن يحلف أن يفعل ذلك ماشياً، فيحذر عليه ذلك بعذر، يعلم أنه لا يتقدم عليه بغيره. وفي الحنث بغوات ذلك، وإن أحلق يمينه لم يحنت بمرته؛ لأن الفعل لسحلوفاً عليه على

(١) المتن: (٢٤٢/٣).

الإخلاص ليس على الفور، ولا يتعلّق بزمانٍ دون زمانٍ.

فإن فعله في بقية من عمره لم يحدث، وإن مدت قبل أن يفعل فأت بموته الفعل، كما لو علّقه بزمان معين فحدث فيه.

وقوله: عهد الذي يُكفّر صاحبه يريد أن اليمين على المستقبل هي التي تزويجها الكفارة لئلا يثقل، أو لشرع ما تمها، وأما فغو اليمين، فلا كفارة فيها؛ لأنها على مذهب مالك معتقة بالماضي المنجز.

قال النووي: <sup>(١)</sup> من حلف أن يفعل شيئاً فلم يفعله، أو لا يفعل شيئاً ففعله، فعليه الكفارة. لا خلاف في هذا عند جمهور الأئمة.

قال ابن عبد البر: الكفارة بإجماع الصلبيين هي التي على الاستقبال من الأفعال، ودعيت طائفة إلى أن الحلف متى كان طاعة لم يوجب كفارة، وقال قوم من حلف على شيء معصية فكفارتها تركها، وقال سعيد بن جبيرة: الدعوى أن يحلف المرء في شيء لا ينعي له، يعني فلا كفارة عليه هي الممنوعة، وقد روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا بد ولا سبيل فيما لا يثبت ابن آدم، ولا في معصية الله، ولا في قطعة رحم، ومن حلف على يمين فرائ غيره خيراً سهواً فليذبحها، وليأت الذي هو خير، فإن تركها كفارة»، رواه أبو داود <sup>(٢)</sup>، ولأن الكفارة إنما تعدل لرفع الإثم، ولا يتم في الطاعة.

ولما قول لمبي نكح: «من حلف على يمين فرائ غيرها خيراً متها» فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه، وقال: لا يبرأ والله، إن شاء الله، لا أحلف على يمين، فأدى غيرها خيراً منها إلا أبيت الذي هو خير، وكفرت عن

(١) المصنف (١٦٦/٢٩).

(٢) من أبي داود (٣٧١١).

وليس في النذور كفارة.

قال مالك: فأنا الذي يخلف على الشيء، ولم يعلم أنه أثم،  
وخلف على الكذب، وهو راقم.....

يعني: أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، وحديثهم لا يعارض حديثنا لأن حديث أصح  
منه وأثبت، ثم إنه يحتمل أن تركها كفارة لأنهم الخلف، والكفارة المستوفى فيها  
كفارة السحابة، وقولهم: إن لعنت طاعة، فاعلم: النذير غير طاعة، فتتوهم  
الكفارة لمخالفة، ولتعظم اسم الله تعالى إذا حلف به، ولم يزر يعني

وإذا تيب هذا، نثرنا في بسبه، فإن كانت على ترك شيء فعله حنت،  
ووجبت الكفارة. وإذا كان على فعل شيء، ولم يفعله، وكانت بعينه مرفوعة  
منفظة، أو بية، أو فريته سائلة، فعند الوقت حنت وكفر، فإن كانت مطلقة لم  
يحسب إلا عت وقت الإمكان؛ لأنه ما دام في الوقت والفعل ممكن، فيحتمل  
أن يفعل فلا حنت، انتهى.

(وليس في النذور في النذر الكفارة) وعليه الأئمة الأربعة. كما  
خدم قرناً مع الاختلاف فيما بينهم في تفسير النذور، وقد قال عمر بن الخطاب: **يُؤَيِّدُكُمْ لَهُ وَيَكْفُو بِي أَتَيْنَكُمْ وَلَكِنْ يُولِيْكُمْ بِنَا سَقَدْتُ الْأَيْمَانَ**<sup>(٢)</sup>

(قال مالك: وأما الذي يخلف على الشيء وهو يعلم أنه أثم؛ فإنه يصدق  
العائن (وهو يخلف) هكذا في جميع النسخ الهندية، والمصرية من المصنفين  
والشروح، وكما في متن الباجي، وفي شرحه منظر: أو يخلف (على الكذب)  
وهو بطل في الأفعال والأفعال، قوله الرابع (وهو يعلم) أنه كاذب في حلفه.

قال الزرقاني<sup>(٣)</sup>: أي: تعلم يميناً، أو خطاً، أو شكاً، وهكذا يأتي عن

(١) صحيح البخاري ج (١٦٥).

(٢) سورة الأيمان الآية ٨.

(٣) شرح الزرقاني (٢/١٧٢).



وأتت علي وجه الشكر والخندعة ليعز به من حق عليه فهو به أثم ولا شكك، وما كان من رثك غير وجه العذر، أو الإعتناء من أئمتك لما يلحقه عنك فلا بأس به، حكى ذلك عنه ابن حبيب، فنفى ما لك في هذا، لقول بين العمود، ربيع، شمسك، وأحمد بن لقطع حتى غيره، وقال، الإثم فيه.

وقال ابن جرير، ما كان من هذا في ذلك، أو دابة فيه، الإثم، والنية مع الضمان، وما كان من حق عاقل، فإثمه دابة الذي جعلك، ورواه عن مالك، يحيى، على هذه الرواية أن الاسم الذي في موضع المكر، وأخذتة لا يفتح المسير إلى العمود، لأنه ليس بخاصة، ولا حائفة على خاص، وإنما هو ثم في الشكر بأسماء، لأن الإثم من قطع الحق لما كنت على به من علقك مع الشكر إلى أئمتك وعمود، انتهى.

وقال ابن جرير، لا كفارة في كل سبيل محصور فعميت بناسك، مثلاً، اختلاف في المحدثات، أو طار حقا غير قوي، وأولى إن تعبد الكذب بخلف شاك، أو طار، أو دابة الكذب، واسم على ما لا تسر صدى، فإن سأل صدقه لم تكن صديقا، وقد نظرت، ويحتمل أنه يجوز، بأن يعرف على أن لا يعود عادوا على ما يصدق، ولا كفارة في ذلك، أو لا كفارة، فهاهنا أو حازه، بأن يصدق على شيء، بصدقه، فحضر به، فإن سمعت بالمشتر كثرات كالمعموس، فادفوق والمعموس لا شهادة فيما إن تعبد سبحانه، وبهذه الكفارة إن تعفنا بالصدق، فإن تعلقا بالحق، كثر العموس دون السوء، انتهى.

فإن الذي في قوله، بأن قلنا، أو قلنا، أي كذا أو شاك في معنى، وقد قيل، لم حلف مع شكك أنه جاء، وقوله، فيه نص، أي فإن لم تعفنا، لا يستغفر عنه من بين صدقه، وإنما قوله النية.

قال الخرقى: من حلف على شيء وهو يعلم أنه كاذب فلا كفارة عليه؛ لأن النبي أتى به أعظم من أن تكون فيه الكفارة، قال الموفق<sup>(١)</sup> - هذا ظاهر المنعبد - نقله الجماعة عن أحمد، وهو قول أكثر أهل العلم، منهم: ابن مسعود، وسعيد بن المسيب، وأحمد، ومالك: والأوزاعي، والثوري، والليث، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الحديث، وأصحاب الرأي من أهل الكوفة، وهذه الأئمة يسمون الغموس؛ لأنها تنفس حاجتها في الإنب، قال ابن مسعود: كنا نعد من اليمين التي لا كفارة لها اليمين الغموس، وعن سعد بن المسيب قال: هي من الكائنات، وهي أعظم من أن تُكْفَر، وروى عن أحمد أن فيها الكفارة، وروى ذلك عن عطاء، والزهرى، والحكم، وهو قول الشافعي؛ لأنه وجدت منه اليمين بالله تعالى، والمخالفة مع الفصد، فلو لم تكن الكفارة كالمستقلة.

ولنا: أنها يمين غير منعقدة، فلا توجب الكفارة، كما بلغوا يمين عني ماضٍ، فأشبهت الغموس وبيان كونها غير منعقدة أنها لا توجب برأ، ولا يمكن فيها، ولأن قدرها ما ينفى عنها، وهو الحدث، فلم تنعقد كالنكاح الذي قارنه الرضاع، ولأن الكفارة لا ترفع إثمها، فلا تشترط، ودليل ذلك: أنها كبيرة، فإنه يُروى عن النبي ﷺ أنه قال: من الكبائر الإشرار بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس، روى البخاري<sup>(٢)</sup>، وروى فيه: أحسن من الكبائر، لا كفارة لهن: الإشرار بالله، والفرار من الزحف، وبهت المؤمن، وقتل المسلم بغير حق، والحلف على يمين فاجرة، ينتطح بها مال امرئ مسلم<sup>(٣)</sup>، ولا يصح تقبيل على المستقلة؛ لأنها يمين منعقدة، يمكن حلفها،

(١) (المعنى) (١٢/٤٤٨).

(٢) صحيح البخاري (٦٦٧٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٦٠٧/٣٦٧).

## (٦٦) ما لا يجب فيه الكفارة عن اليمين

١٠٠٩/١٠٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ  
عَدُوٍّ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «...»

وَأَمَّا يَحْيَى، وَهَذَا غَيْرُ مَعْلُوكٍ، فَلَا حِلَّ لَهَا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «...»  
وَلَيْسَتْ أَلَمٌ فِي غَيْرِهَا، قَالَ يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ: «...» عَلَى مَا  
قَدْ سَمِعْتُهُ، وَنَحْنُ.

## (٦٦) ما لا يجب فيه الكفارة من الأيمان

من يمان به أي: باب الأيمان حتى لا يجب فيها الكفارة، لأنما  
منه، أو بعض القاطع اليقين الذي لا يوجب الكفارة.

١٠٠٩/١٠٠٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ  
عَدُوٍّ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «...»  
أَيْضًا لَيْسَ سِيَّئًا (أَيْ خَالٍ) وَلَا فَعْلًا (أَيْ خَالٍ) قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَّهُ  
أَيْضًا يَحْتَقِرُ الْقَوْلُ، فَمَنْ يَقُولُ الْيَمِينَ عَلَى وَجْهِ يَحْتَقِرُ لَيْسَ يَحْتَقِرُ  
وَهَلْ يَحْتَقِرُ رَابِعُ الْقَوْلِ؟ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «...» إِنَّ مَنَافِعَ أَصْحَابِ  
الْحَقِّ فِي ذَلِكَ، فَسَمِعْتُهُ مِنْ قَوْلِهِ: «...» لَا يَدْرِي، لَا يَدْرِي، لَا  
عَلَى صِحَّةِ الْيَمِينِ، فَارْتَدَّ، لَا يَدْرِي، وَلَا يَدْرِي، وَإِنْ قَالُوا: «...»  
فَالْغَرَضُ مِنْهُ وَبِشْرُطِ الْإِسْتِثْنَاءِ، أَيْ الْمَنْعِ، وَبِإِحْدَاثِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَعَلَى  
مَنْ يَحْتَقِرُ، وَمَنْ يَحْتَقِرُ، فَالْغَرَضُ مِنْهُ بِشْرُطِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَحَدَّثَ أَنَّهُ  
يَحْتَقِرُ، وَإِنْ مَنَ يَحْتَقِرُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَلَا يَحْتَقِرُ، نَحْنُ.

وَقَالَ الْمَوْحِقُ: «...» وَيَشْرُطُ أَنْ يَشْتَرِطَ، وَلَا يَشْتَرِطُ، فَالْإِسْتِثْنَاءُ بِالْحَقِّ

(١) يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ عَدُوٍّ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «...» (١٠٠٩/١٠٠٩)

(٢) يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ عَدُوٍّ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «...» (١٠٠٩/١٠٠٩)

(٣) يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ، عَنْ سَالِكٍ، عَنْ عَدُوٍّ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ عَمْرِو بْنِ مَعْلُوكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «...» (١٠٠٩/١٠٠٩)



في قول عمة أهل الحرم، منهم الحسن، والحسين، ومالك، ولثوري، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو حنيفة، وأبو المقدر، ولا نعلم لهم مخالفاً لأن الذي يثبت قال: من حلف قد، إن شاء الله، ويقول هو انطق، ولأن اليمين لا تعتمد بنية، فكذلك الاستثناء. وقد روي عن أحمد إن كان مطلوباً، فاستثنى في نفسه رجوت أن يجوز، إن حلف على نفسه فهذا في حق الخائف على نفسه؛ لأن يمينه غير منعقدة، أو لأنه بمنزلة المتأول، وإنما في حق غيره فلا.

ومنه في القامري أن يقصد الاستثناء، فلو أراد الجزم فليس لسانه إلى الاستثناء من غير قصد، أو كانت عاقبة حذرية بالاستثناء، فجري لسانه على المدعى من غير قصد لم يصح؛ لأن السمع لما لم يعقد من غير قصد، فكذلك الاستثناء، وهذا مدعى الشافعي، وذكر بعضهم أنه لا يصح الاستثناء حتى يعصده مع انتهاء يمينه، ولو حلف غير فاضد للاستثناء، ثم عرّض له بعد فزاعه من اليمين، فاستثنى أم ينفعه، ولا يصح؛ لأن هذا يحالف عموم الخبر، وإن يثبت في من حلف، فقال: إن شاء الله، ثم حلف: وذلك أعطى الاستثناء بكونه عقيب سبه، وكذلك لغة، ويصح الاستثناء في كل بغير مكفوف كاليمين بالله والنهار والنذور.

وقال ابن أبي موسى: من استثنى في يمين تدخلها الكسرة، فله كسرة، ولو قال: أبت عليّ كسره أي إن شاء الله، أو قال: قد عني أن تصدق بمائة درهم، إن شاء الله ثم شره شي، وإن استثنى في الظلالي والعمالي، يعني: فإن نرجته أثبت صدقي إن شاء الله، أو لعدم أثبت حرّ إن شاء الله، فأكثر الروايات عن أبي عبد الله أنه نزل عن الجواب، لاختلاف الناس فيها، وتعارض الأدلة، وفي موضع نزلت لا يذهب الاستثناء إليها.

قال في رواية إسحاق بن منصور: رجاء: من حلف فقال: إن شاء الله،

لَمْ يَفَلَّ أَنْ يَسَاءَ اللَّهُ لَمْ تَمْ شَعْلُ أَعْدَى حَائِبٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَحْتِ

لَمْ يَحْتِ. وَبِمَعْنَى لَهُ اسْتِثْنَاءٌ فِي الظَّلَاقِ. وَاعْتَقَدُوا لِأَهْلِهَا لُبًّا مِنْ الْأَرْبَابِ. وَبِهِ خِلَافٌ لِلْمَذْهَبِ. وَالْأَوَّلُ عَمِي. وَالْحَقُّ. وَقَدْ أَفْهَمَ. وَكَأَنَّهُ مَذْهَبُ رِجَالٍ. وَشَاذٌ. وَأَمَّا ثَوْرٌ. وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَحْجُزُ الْأَمْتَنَاءَ فَيَسَاءُ. انْتَهَى مَحْتَصِرًا.

(ثُمَّ قَالَ يَرْشِدُ اللَّهُ) قَالَ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> بَرِيدٌ مِنْ ثَمَاتٍ بِمَعْنَى دَانِهِ، فَمِنْ الْأَمْتَنَاءِ مَسْجُوعٌ وَقَدْ نَحَنَّتْ مَعَالِفَتُهَا. وَمَعْنَى بِذَلِكَ التَّجَمُّعُ بِأَنَّهُ تَعَالَى. لِأَنَّ الْأَمْتَنَاءَ لَا يَزِيدُ فِي غَيْرِهَا سِوَا. كُنْتُ التَّجَمُّعُ بِطُلَاقٍ. أَوْ حَقٍّ. أَوْ عَمِي. أَوْ سِوَا. أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ التَّجَمُّعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. أَوْ يَدْعُوهُ لَا يَزِيدُ الْأَمْتَنَاءَ فِيهِ. مَثَلُ أَوْ يَكُونُ لَمْ يَزِيدُ: أَلَمْ تَفَلَّ (ثُمَّ شَاءَ اللَّهُ. أَوْ يَكُونُ: عَلَى السَّيِّئِ إِلَى حِكْمَةِ إِذْ شَاءَ اللَّهُ. فَبِمَا يَزِيدُ بِهِ أَوْفَعُ. وَلَا يَدْعُوهُ الْأَمْتَنَاءُ. وَقَالَ التَّجَمُّعُ لَا يَزِيدُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَالَّذِينَ نَسَى صَحَّةَ مَا يَقُولُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: عَاظَمُوا مَرْثِيَّةَ الْآيَةِ. وَلَمْ يَتَرَفَقُوا بِمَنْ أَنْ يَسْتَقِي أَوْ لَا. يَحْتَمِلُ عَلَى عَمْدِهِ. وَدَلِيلًا مِنْ حَيْثُ التَّجَمُّعُ أَنْ يَدْعُوهُ اخْتِصَاصٌ لِلتَّجَمُّعِ بِاللهِ تَعَالَى. لِأَنَّهَا يَدْعُوهُ مَطْرُوحَةً بِمَعْنَى يَجْعَلُ مَعْنَى حَقٍّ. أَوْ مَطْرُوحَةً سِوَا بِالْأَمْتَنَاءِ. كَمَا جَعَلَ أَنْ مَطْرُوحًا بِالْكَفَّارَةِ. وَقَالَ عَرِيسَةُ: عَوْنٌ يَنْتَقِلُ أَلَمْ يَحْتَمِلْ أَلَمْ يَحْتَمِلْ. وَالتَّجَمُّعُ بِالطَّلَاقِ مَطْرُوحًا. أَلَمْ يَجْعَلْ أَنْ مَطْرُوحًا بِالْأَمْتَنَاءِ. كَمَا لَمْ يَجْعَلْ بِهِ مَطْرُوحًا بِالْكَفَّارَةِ. انْتَهَى.

(ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ لَدِي حَائِبٍ عَلَيْهِ. لَمْ يَحْتِ: قَالَ أَحْمَدُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ: إِذْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى مَعْنَى حُلٍّ بَعِيدٍ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ سَيِّئًا. أَوْ عَمِي. أَوْ شَاءَ: اللَّهُ إِنْ يَكُونُ قَدْ امْتَنَأَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: هُوَ لَا تَقُولُ لِيَأْتِيَنِي يَوْمَ قِيَمَتِكَ عَذَابٌ<sup>(٢)</sup> لَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ<sup>(٣)</sup> قَالَ تَفَاعُلِي أَبُو جَعْفَرٍ: أَوْ يَزِيدُ. أَوْ

(١) - التفسير: ٤٤١، ٤٤٢.

(٢) - سورة التوبة: الآية ٢٥.

تأكيداً، أو سبق بذلك لسانه، أو قصد التلغظ به ولم يقصد به شيئاً، فإنه لا يُجوزُ شيء من ذلك يمينه، ورمي حنت فيما حلف عليه، وجبت عليه الكفارة، وقد روى أشهب عن مالك في «العتبية»: أنه قال: وكذلك من قالها بهجاء، وذكر له قول عمر - رضي الله عنه -: من قال: إن شاء الله فقد استثنى، فقال: إنما ذلك إذا نوى به الاستثناء يريد جلُّ العيمين، انتهى.

وقال أيضاً: لا يكون الاستثناء إلا نطقاً، فإن نواه من غير نطق لم ينعد، رواه ابن القاسم عن مالك، قال الباجي: كالكفارة لو نوى أن عبده حرّاً عن الكفارة لم يجزئه إلا أن يتلفظ به، انتهى. ونقدم قول المؤلف في هذه الجزئيات قريباً.

ثم الحديث معروف على ابن عمر - رضي الله عنهما - عند مالك، وجماعة من أصحاب نافع، ورفع أبو السخاني، رواه الشافعي، وأصحاب السنن، وابن حبان، والحاكم، من طريقه عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «من استثنى فإن شاء مضى، وإن شاء ترك من غير حنت»، هذا لفظ النسائي، ولفظ الترمذي، فقال: «إن شاء الله فلا حنت عليه»، ولفظ الباقين سوى أحمد «فقد استثنى»، قال الترمذي: لا أعلم أحداً رفعه غير أبيوب، وقال ابن خزيمة: كان أبيوب نارة يرفعه، وثارة لا يرفعه.

وقال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أبيوب، وثابه على رفعه عبد الله العمري، رموس بن عتبة، وكثير بن فرق، وأيوب بن موسى، وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله لم يحنت» أخرجه الترمذي، واللفظ له، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، كذا في التعليق الممجّد<sup>(١)</sup>، عن «تليخيص الحبير» للمعافى ابن حجر.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الثَّنَاءِ أَنَّهَا لِصَاحِبِهَا، مَا لَمْ يَقْطَعْ كَلَامَهُ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ تَسْمَاءً، يَنْقُصُ بَعْضُهُ بَعْضًا، قَبْلَ أَنْ يَسْكُتَ، فَإِذَا سَكَتَ وَنُظِمَ كَلَامُهُ، فَلَا ثَنًا لَهُ.

(قال مالك: أحسن ما سمعت) أي: أحسن الأقوال التي سمعت في ذلك، وهذا يدل على أنه - رضي الله عنه - سمع في ذلك أقوالاً مختلفة، وسيأتي بيان بعضها (في الثناء) بضم المثلثة، وسكون التون، وخفة الياء اسم، من الاستثناء: من ثبت الشيء إذا عطفه كأن التمسني عطف ما ذكره، فإنه عرقاً إخراج بعض ما ثانوه اللفظ، ويُطلق أيضاً على التحليل بالمشية، وهو المورد ههنا، كذا في «المحلى» (أنها) أي الثناء (لصاحبها) ما لم يقطع (الحائظ) (كلامه) يريد: إن قطع الكلام يمنع الاستثناء، وإنما يكون الاستثناء متصلاً بالكلام، ولا يقطع ذلك انقطاع النفس، قاله ابن الموار.

وقال الباجي: أو سؤال، أو تناوب، أو ما أشبه ذلك؛ لأن الاستثناء لما لم يجر إفراده بالنطق؛ لأنه لا يفيد شيئاً لم يجر أن يترأخى عما يتعلق به كالشرط، وغير الابتداء، كذا في «التمحيص»<sup>(١)</sup>، ثم فسر عدم القطع بقوله: (وما كان من ذلك) أي الكلام (نسقاً) بفتحين، ما جاء من الكلام على نظام واحد، كما في «مختار الصحاح»، وقسره بقوله: (يتبع بعضه) أي بعض الكلام (بعضاً) ويتم كلامه (قبل أن يسكت) فإذا سكت وقطع كلامه) أي: أنه (فلا ثناء له) بعد ذلك، ولا حق له في إلحاق الاستثناء إناءً.

قال الباجي: هذا أحسن ما سمع في الثناء، وهذا يقتضي أنه قد سمع غير ذلك أيضاً، وهو ما روي عن الحسن، وطائوس: أن للحائظ الاستثناء ما لم يقيم من محله، وما روي عن ابن عباس أنه كان يرى له الاستثناء متى ما ذكره، وتأول قول الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا قُيِّمَتْ﴾ وهذا قد قال شيوخنا:

إنه لا يثبت عن ابن عباس، فإنه من أهل الحديث، ولا يحضى عليه أنه ليس من لغة العرب. أن يدعى الإنسان إعطاء، ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام، وفوقه عز اسمه ﴿وَلَوْ كُنْتَ رَبُّكَ لَأَنزَلْنَا نَبِيًّا مِنَّا﴾ من الاستثناء هي التبيين، بل يجعل أن يريد برببه ذكر الله تعالى، مالا، تخفيرا، أو بغير ذلك من الألفاظ، ويحتفل أن يريد بذلك أن يقول: إن شاء الله تعالى متى ما ذكر بمعنى: إن شاء الله أن يكون قائم لا على معنى الاستثناء، فإن الاستثناء لا يكون إلا منفصلا، فهي.

قال المفسرون: إن انشروا لما سألتوا النبي ﷺ عن المسائل الثلاث قال عليه السلام: «أحببكم الله» ولم يقل: إن شاء الله، فأحتبس انوحي غممة حشر يوماء. وفي رواية (أربعين يوما). ثم نزلت هذه الآية، وبها قولان: الأول: التدوير ولا نقول شيء، بل فاعل ذلك، إلا أن يأذن الله لك في هذا القول، وأصح أنه ليس لك أن تعبر عن نفسك أنك تفعل الفعل القلبي، إلا إذا أذن الله لك في ذلك الإخبار. والثاني: أن يكون التدوير إلا أن تقول: إن شاء الله.

وأما قوله: ﴿وَلَوْ كُنْتَ رَبُّكَ لَأَنزَلْنَا نَبِيًّا﴾ فعليه وجهان: الأول: أنه كلام متعلق بما قبله، والتدوير أنه إذا نسي أن يقول: إن شاء الله، فليذكره إذا تذكر. وعند هذا اختلفوا. فقال ابن عباس: لو لم يتأخر إلا بعد مدة طويلة، ثم ذكر: إن شاء الله كفى في دفع النسيان، وعن سعيد بن جبير بعد مدة، أو شهر، أو سنة، أو نحو، وعن طاووس أنه يذوق على الاستثناء في محسنه، وعن عطاء يستقيم على مقدار حلف الدفعة. وعند عامة الفقهاء لا أثر له في الأحكام ما لم يكن موصولا.

واحتج ابن عباس بقوله تعالى ﴿وَلَوْ كُنْتَ رَبُّكَ لَأَنزَلْنَا نَبِيًّا﴾ وهو غير

مختص بوقت، بل هو متناول كل الأوقات - واستدلال ابن عباس طهر، لكن  
الغضياء قتلوا - بل خولوا ذلك لهم أنه لا يستعمل شيء من العفوة والأيمان،  
بحكم أن أنا منصور معه أن أنا حبيبة - رضي الله عنه - سلف ابن عباس في  
الاستفتاء المختص - فاستحضره ليكر عليه - فقال أبو حنيفة: هذا يرجع عليك،  
فإنك تأخذ البيعة بالأيمان، فتعرض أن يخرج من عندك، فيسواء فخرج  
عليك\* فمحس المنصور كلامه، ورضي به.

قال الرازي في التفسير الخبير<sup>(١)</sup> وحاصل هذا الكلام يرجع إلى  
تحصيل النفس بالنفس، وجه ما فيه، وأيضاً علم ذلك أن شاء الله تحية حيث  
لا يسمعه أحد، فهو معتبر، ودافع للحب بالإحسان، مع أن المحذور الذي  
ذكرناه حارس فيه، فثبت أن الذي يؤاؤوا عليه نفس يقوى، والأمر أن يحسنوا  
في وجوب كبر الاستثناء، فثبت أن الآيات الكثيرة دلت على وجوب الإيماء  
بالعدد والحب، قال تعالى: «أَتَوْهُم بِالْعَفْوِ»، «وَأَتَوْهُم بِالْمَهْدَةِ»، فالإي بالعدد  
بحسب علمه الوفاء بغيره لأجل هذه الآيات، تخلف هذا الجليل فيما إذا كان  
مختصاً لأن الاستثناء مع المستثنى بمسألة الكلام الواحد بخلاف ما إذا كان  
مستعمداً، فإنه محسب الانتقام التام بالكلام، فوجب منه الوفاء بذلك المستثنى.

والقول الثاني: أن هذا كلام مستأنف، وعلى هذا فعبه وخوفه لأجل:  
أنكر بيت بالتصحيح والاستغفار، إذا نعت كلام الاستثناء، ولثاني: ذكر بيت  
إذا احتراك السين أيذكر السبي، والثالث: حديثه وعصم على الصلوة لنفسه  
منه، ذكرنا، انتهى.

وقال الحرقوي: إذا حلف فقال: إن شاء الله، فهو شاء فعل، وإن شاء  
فذلك، ولا ضرورة حية إلا أن يكون بين الاستثناء واليهوس كلام، قال العراقي<sup>(٢)</sup>

(١) ١٠٩/٢٦٠

(٢) التبيين ١/١٣٦

البحالف إذا قال: إن شاء الله مع يمينه، فقد يسمى استثناءً، فإن ابن عمر - رضي الله عنهما - روى عن النبي ﷺ أنه قال: من حلف فقال: إن شاء الله فقد استثنى، رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، وجميع الفقهاء على استثناء تسببته، وأنه متى استثنى في يمينه لم يحث فيه، لقوله تعالى: فمن حلف فقال: إن شاء الله فلم يحث<sup>(٢)</sup>، رواه الترمذي<sup>(٣)</sup>، ولأنه متى قال: لأفعلن إن شاء الله، فقد علمنا أنه متى شاء الله فعل، ومنه لم يفعل لم يشاء الله ذلك، فإن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، إذا ثبت هذا فيه بشرط أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين بحيث لا يفصل بينهما كلام أحبي، ولا يسكت بهما سكوناً يمكنه الكلام فيه.

أما السكوت لا يقطع نفسه أو صوته أو يضيء أو يحرر من عطشه، أو يبرئ غيره، فلا يمنع صحة الاستثناء، وسواء حركه، وهذا فإن مالك، وإسحاق، والتبري، وأبو عبد، وأصحاب الرأي، وإسحاق، لأنه عليه السلام قال: من حلف واستثنى، وهذا أي: انصافاً بالفاء، يقتضي كونه نقيضه، ولأن الاستثناء من تمام الكلام، فاعلم بعينه أنه كالشرط، وحواجه، وجبر الاستثناء والاستثناء أولاً، ولأن الحالف إذا سكت نسي حكم يمينه، وانعقدت موعده حكمها، وبعد نيته لا يمكن دفعه ولا تغييره، قال أحمد: حديث النبي ﷺ: إذا حلفت على يمين، ورأيت غيرها خيراً منها فأكف عن يمينك، ولم يقل: لا تستتر، وهو جاز الاستثناء في كل حال لم يحث به.

وعن أحمد رواية أخرى: أنه يجوز الاستثناء إذا لم يطل لفصل بينهما، قال في رواية البروري: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: والله لأعزرن فريشاً، ثم قال: إن شاء الله، إنه هو استثناء بالقرب، ولم يحلظ كلامه بغيره،

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٦٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٠٣٤).

ونقل عن أحمد إسماعيل بن سعيد مثل هذا، وزاد، قال: ولا أقول فيه بقول هؤلاء، يعني من لم ير ذلك إلا متصلاً، ويحتمل كلام الخريفي هذا؛ لأنه قال: إذا لم يكن بينهما كلام، ولم شرط اتصال الكلام وعدم السكوت، وهذا قول الأوزاعي، قال في رجل حلف ثم سكت ساعة لا يتكلم، ولا يتحدث نفسه بالاستثناء، فقال له رجل: قل: إن شاء الله، فقال: إن شاء الله، أبكرت بيته؟ قال: أراد قد استثنى.

وقال قتادة: له أن يستثنى قبل أن يقول أو يتكلم، ووجه ذلك أن ثني **بِئْسَ** استثنى بعد سكوته، إذ قال: هراجه لأغزون قريشاً، ثم سكت ثم قال: إن شاء الله، وأخرج به أحمد، ورواه أبو داود، ورواه قال توليد بن مسلم: ثم لم يفزعهم، وبشرط على هذه الرواية أن لا يعطى الفصل بينهما، ولا يتكلم بينهما بكلام أحبي.

وحكى ابن أبي موسى عن بعض أصحابنا أنه قال: يصح الاستثناء ما دام في المجلس، وحكى ذلك عن الحسن، وعطاء، ورس عطاء أنه قال: فتم جلب الناقة الغرورة، وعن ابن عباس أن له أن يستثنى بعد حير، وهو قول صحاح، وهذا لقول لا يصح كما ذكرناه، وتقدم: بمجلس، أو غيره، لا يصلح لأن التضيقات بينها التوقيف، فلا يصار إليها ما تحكم، انتهى.

وقد عرفت فيما سبق أنهم اختلفوا في تقدير الاستثناء على أقوال كثيرة، منها: ما في المتن<sup>(١)</sup>: أن حث، وظانوا قد رأوا بالمجلس، وقال ابن عباس: بالتأييد، ومنها: ما في «التفسير الكبير»: أن سعيد بن جبير قلده بسنة، أو شهر، أو أسبوع، أو يوم، وظانوا بمجلس، وعطاء بحسب ناقة.



ومنها: ما في «الموفق»<sup>(١)</sup> أن «منهم» شرطوا الاعتقاد، وعن أحمد رتبة ما سمع أهل الفضل، وبه قول الأوزاعي، وعن حماد بن عمار ما دام في البحر، وحكى عن الحسن، وعطاء، وعنه قدر حبيب ماله، وعن ابن عباس، ومجاهد بن جبر، وفي «المجلد»<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس: يجوز انفصاله إلى البحر، وغيره، وقيل: يبدأ روايات عنه، وعن سعيد بن جبير: يجوز انفصاله إلى أربعة أشهر، وعن حماد، والحسن: يجوز انفصاله في المجلس، وعن مجاهد: إلى ستة أشهر انتهى.

وهي «المحلي»<sup>(٣)</sup> مروية «الهيرواني» سنة ١٠٠ عن ابن عباس في قوله تعالى: «وَإِذَا قُلْتُمْ إِذَا بُعِثَ قَوْمٌ فَقُلْتُمْ إِذَا ذُكِّرْتُمْ» وهي نرسول الله ﷺ ونسب لنا أن سنتي إلا صلة «البحر»، وذكر بطريقين عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن استثناء غير موصول فصاحه حاشا انتهى.

وهي «المحلي» قال عباس: أحجموا على أن الاستثناء يمنع اعتقاد البعض بمرط بكونه مطلقاً. وعن ابن عباس أنه الاستثناء يبدأ، وتأوله بعضهم أنه يستحب له أن يقول: إن شاء الله ليكن، بقوله تعالى: «وَإِذَا قُلْتُمْ إِذَا ذُكِّرْتُمْ» وليس مراده أن ذلك راجع لحدث، ويحفظ تلك الفارة، وأما إذا استأنس في الإطلاق والاعتق وغيرهما ما سوى الحسن ماله، فمذهب الشافعي، وأبي حنيفة، صحت الاستثناء فيهما كالتبيين، وقال مالك، والأوزاعي: لا تصح إلا في التبيين، انتهى. ويقدم عن «المعني» أنه يسح الاستثناء في كل معنى مكفوة عند أحمد، إلا الإطلاق والاعتق، وأكثر الروايات عنه فيهما أنه توقف في ذلك.

(١) (١٠٣/١٨٤).

(٢) (١٠٤/٤١).

(٣) (١٠٣/٣٠٣).

قَالَ يَحْيَى: وَقَدْ خَالَكَ مِنْ الرَّجُلِ يَقُولُ: كَفَرْتُ بِاللَّهِ، أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، ثُمَّ يَحْتَسِبُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كُفْرًا، وَلاَ شِرْكًا، وَلاَ يُشْرِكُ، حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْطَرِباً عَلَى الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ، وَلَيْسْتَغْفِرَ اللَّهُ. وَلَا يَغْدُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.....

وفي رواية ليس له الاستثناء فيهما مثل قوله منك، وغيره.

وفي «النذر كمختار»<sup>(١)</sup> وشرحه: «وَصَلَّ بِحَلْفِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِطَلِّ يَمِينِهِ، وَكَذَا بِطَلِّ بِالِاسْتِثْنَاءِ الْعَتَلِ كُلِّ مَا تَعْنَى بِالْقَوْلِ عِبَادَةً، كَذِبًا، وَإِعْتَاقًا، أَوْ مَعَادِلَهُ كَالْحَلْفِ، وَإِقْرَارَ لَوْ بِصِيغَةِ الْإِجْبَارِ، وَلَوْ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، أَوْ النَّهْيِ، كَأَعْتَقُوا عَبْدِي بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ يَصْخُ الْإِسْتِثْنَاءُ، فَمَلَأَ مَوْزُونَ أَنْ يَبِيعَهُ، وَاتَّفَقُوا أَنْ الْإِجْبَابِ يَقَعُ مَلُومًا بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَنِّي إِعْطَالُهُ بَعْدَ، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ حَتَّى لَا يَتْرُكَهُ حَكْمُ الْإِجْبَابِ، وَالْأَمْرُ لَا يَقَعُ لَازِمًا، فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِعْطَالِهِ بِعَزْلِ أَعْمَامِهِ بِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ هَذَا، مَا تَعْنَى بِالْقَوْلِ بخلاف التمتع بالثبوت، فإذا رُصِلَ المشبهة بالتلفظ بالثبوت لا تبطل، لأنها طلب الترتيب، انتهى»

(قَالَ يَحْيَى: قَالَ (عَالِكٌ فِي لَوْجِلٍ يَقُولُ) فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ (كَفَرْتُ بِاللَّهِ) بِصِيغَةِ انْعَاضٍ (أَوْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ) إِذْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ سَجَّ يَفْعَلُ كَذَا (ثُمَّ يَحْتَسِبُ) أَيِ يَفْعَلُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ (إِنَّهُ لَيْسَ) يَجِبُ (عَلَيْهِ كُفْرًا) بِحَدِّهِ ذَلِكَ (وَلَيْسَ) هُوَ (بِكَافِرٍ وَلَا مُشْرِكٍ) حَتَّى يَنْتَهِجَ عَلَى كُفْرٍ، أَوْ لَا يَكُونَ كَافِرًا بِكَلَامِهِ هَذَا، وَلَا بِحَدِّهِ عَلَيْهِ (حَتَّى يَكُونَ قَلْبُهُ مُضْطَرِبًا عَلَى الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ) فَيَكُونُ كَافِرًا بِإِضَارَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِكَافِرٍ (وَلَيْسْتَغْفِرَ اللَّهُ) عَنِّي يَقُولُ بِهِذِهِ الْقَوْلَ الْقَصِيحَ، وَأَشَدَّ مِنْهُ حَسَبَهُ بَعْدَ هَذَا الْقَوْلِ.

(وَلَا يَغْدُ) بِصِيغَةِ التَّهْيِ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) الْكَلَامُ وَحْدَهُ أَبَدًا

.....

أول ما صيغ من قوله: وحسنه، قال الشيخ<sup>(١)</sup>: وهذا كما قال: سألته: إن من قال شيئا فإنه من أنه كفر بالله إن قال: كذا، أو هو يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو عليه عصب الله، أو هو بري، من الإلزام: أنه لو كفر ما عليه، فهو لا يلزم بذلك شرك، ولا خروج عن دين الإسلام، بل هو على إسلامه، وإنما يكون كفرا من اعتقاد التكفر، أما من كفره، أو ألعنه، أو اعتقد خلافه، فلا يكون كفرا، ولكنه أتى في يمينه نكث فيستعين الله ولا يعد إلى نكث، يها، ولا يلزم به شيء، فلا شيء، حافظها أو رافقها

وفإن أم حبيفة، والنوري من حال: هو يهودي، أو نصراني، أو كافر بالله، أو مرت من الإسلام فهي يمين، وعلمه الكفارة إن حث، والتأويل على ما نقوله ما روي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من حلف بالثلاث والعري علقني لا إله إلا الله، ومن قال: تعال أفسدك فليفسدني فوجه التأويل أنه يمين أوجب<sup>(٢)</sup> عليه تكفير حلفه بالثلاث والغزى، ومن حلف القياسي أن هذه هي فسرته عريت من الله تعالى، ورضيانه نصف، وفيه، وعرفاء، فبحسب ما كدرة يمين.

وأما ما روي عن ثابت بن أسحق قال: سمى يميناً أنه قال: أمن حلف حلة غير الإسلام كاذب فهو كف، قال: فإنه لا حجة فيه للمخالف، لأنه إن أراد به كما قال من الكفر، وإن لمخالص لا يقوى به، وإن كان أراد به كما قال من أنه يلزم ما حلف عليه، فإنه ليس فيه للمخالف حجة لأنه ليس فيه ذكر كفارة يمين، ووجه آخر وهو أن في الحديث ما يدل على أنه إنما هو الحلف على

(١) - (السنن) (٢٤٨/٣)

(٢) - كذا في الأصل، والظاهر أن معناه: يخون، وأن من ينكح لا إله إلا الله، وقت أن يحرم لمحابب التكفير لا يكون حجة له في الكفر، وبهذا انفرد به أنه يمين أوجب في تكفير هذا القول أن يكون، فإنه لا إله إلا الله لا كفارة اليمين، الله، شر.

الخاصي: لأنه هو الذي ينطق عليه اسم الكذاب، وأما من حلف على أن يفعل فلا يوصف بالكذب.

ومعنى الحديث: وبه أعلم أن من حلف بذلك أنه لم يفعل شيء الخاصي معلاً، أو لم يقل قولاً، وهو كاذب في ذلك، فإنه قد فعل ما حلف أنه لم يفعله وقال: ما حلف أنه لم يفعله، انتهى. وبه: أنه لم يبق بقوله فهو كما قال فائدة على هذا معنى.

والخلف: الرواية عن أحمد في الحاد: بالخروج من الإسلام مثل أن يقول: هو يهودي إن فعل كذا، أو هو يري من الإسلام، أو من رسول الله، أو من أنقرآن، أو نحو ذلك، فعن أحمد عليه الكفارة إذا حلف، روى هذا عن عطاء، وطاووس، والحسن، والشمس، والنسري، ولأوراعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، ويروي ذلك عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه -، والرواية الثانية عن أحمد: لا كفارة عليه، وهو قول مالك، والشافعي، ومالك، وأبي نوري، ويحتمل أن يحصل الرواية الأولى عن أحمد على السب؛ لأنه قال في رواية حبل: إذا قال: أكفر بالله، أو أشرك بالله فأوجب لي أن يكفر بحقرة يسي إذا حلف.

ودرجة الرواية الأولى ما يروي عن الرمزي عن خارجه بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ أنه سئل عن الرجل يقول: هو يهودي، أو نصراني، أو مجوسي، أو يري من الإسلام في التبعين يحلف بها، فيحلف فقال: عليه كفارة معينة، أخرجه أبو بكر، قاله المصنف<sup>(١)</sup> وقال: الرواية الثالثة أصح إن شاء الله.

قلت: لكن يحرق جرم بالرواية الأولى، وكذلك صاحب «الترغيب والترجيح»<sup>(٢)</sup> أو يبل العذاب، وحكاما دفع أحمد عامة بقلة المذاهب

(١) نظراً: أحسن (١٣/٤٦٥).

(٢) ٣/٤٦٦.

قال العيني على «الكثر»: قوله: إن فعل كذا فهو كافر، أو يهودي، أو نصراني يكون مبيهاً، ويوجب الكفارة على النكح، لأن حرمة التكفر كحرمة هتك الاسم، وفان الشافعي: لا يكون مبيهاً لأنه حلف بعير الله، وبه قال مالك في قوله: كافر، وإن قال: إن فعل كذا فهو زان، أو شارب خمر، لا يكون مبيهاً بالإجماع، انتهى.

وفي «التهذيب»<sup>(١)</sup>: إن قال: إن فعلت كذا فهو يهودي، أو نصراني، أو كافر يكون مبهماً، قال ابن النعمان: فإن فهمه أمره كفارة بمبين، فيسأ عسى تحريم المباح: فإنه حين بالنكح، وذلك أنه يُحْلِلُ حَرَمَ عَارِبَةٍ عَلَى نَفْسِهِ، فأمر الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَمْلِكُوا عَلَى اللَّهِ شَيْئًا قَدْ قَرَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا آيَاتِ اللَّهِ لِيُخْذَ بِهِمْ نَبَأٌ لَكُم مِّنْهُمْ يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَشْجَارُ أَنَّ لَهُمْ فِجْرًا مَّا كَانُوا عَلَىهَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ووجه الإلحاق أنه لما حمل الشرط، وهو فعل كذا غمماً على كفره، ومقتضى حرمة، فقد استغنى أي الشرط واجب الامتناع، ممكنه قال: حرمت على نفسي فعل كذا كدخول النار، ولو قال مثلاً: دخول النار عليّ حرام كان مبهماً، فكان تعليق الكفر ونحوه على فعل مباح مبهماً إذا عرفت هذا، فلو قال ذلك نسي، قد فعله كأن قال: إن كنت فعلت ذلك فهو كافر، وهو عالم أنه فعله، فهي بمن النعوس، لا كفارة فيها إلا لتوبة.

وهل يكفر حتى تكون التوبة اللازمة عليه: التوبة من الكفر، وسجديد الإسلام؟ قيل: لا، وقيل: نعم، والصحيح أنه إن كان يعلم أنه مبين فيه الكفارة لا يكفر، وإن كان في اعتقاده أنه يكفر به، يكفر؛ لأنه رضي بالكفر حيث أقدم على الفعل الذي علّق عليه كفره، وهو يستد أن يكفر إذا فعله، وما في «الصحيحين» من قوله ﴿يُكْفَرُ﴾: من حلف على مبين بملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال.

(١) (٣١٩/١)، وانظر: فتح البدير (٤/٣٦٢).



عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف من حلفه ستمين وخرأى  
حراماً حراماً، لم يفتأ يفتكّر من حلفه، حتى يفتكّر أن لا يفعل شيئاً»

أمره، مسلم في ١٧ - كتاب الأيمان، ٣ - باب بيمين من حلف بيمين فأرى  
عنه عن أبيه، حديث ٢٢.

أمر أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف ستمين (اليمين هو مخرج  
الضمير) والضمير منه، وأمره من التمسك فيه، وحرام، الحلف هو تيسين  
ومنها: تعدد بالعرف والبيان، فألف بين المتعلقين تأكيداً لمعناه، هذا في  
الحال».

أما في غير هذا فقد في نسخ الحصريه، وفيه الزيادة كما في رواية يعل  
على أن ليس في رواية يحيى، وعمر وجودها لم يفتكّر رأي لأول ومعه  
الظاهر بولده أحداً منها، ويكسر أمر من تكثير نفس يمينه وليفعل الذي هو  
خير.

قال الناصبي: «يريد والله أعلم - من حلف أن لا يفعل شيئاً، ثم رأى  
أن يعنه أقصر من المدين، أو أضعف، فإن له أن يكسر عن يمينه، ويفعل الذي هو  
خير، ويكسر من الاختار فعل ذلك، وما أتت إليه نفسه من غير إثم، فإن له أن  
يدعه، ويكسر عن يمينه، لأن الاختار فعل إيجابي كما يحسن الاستثناء، وقدم في  
هذا الحديث الكفاية على النقص، وقد ورد هذا الحديث أيضاً بتقديم الحدث،  
وهو قوله: «لا تفعل الذي هو خير، وليكفر عن يمينه، على أن التمسك من وراء  
التمسك لا يفي بمقصد الحدث، ولا يحرمه، لأن التمسك لا يفتكّر زائداً ولا  
مختاراً أو تأخير الكفاية مائة، وقد استحب ذلك أن يكون الاختار بعد  
الحدث، فإن فعلها قبل الحدث قيل يجوز، أم لا؟ عه في ذلك رأيان، انتهى،  
ولم يرجع بينا من روايته».

لكي يحزم النذور بغير إحداء الكفارة قبل الحنث، وقال الأبي في «الإكمال»<sup>(١)</sup>، قال أبو حيفة: لا تجزئ، ورواه أشهب عن مالك. ولأن قاسم في «كتاب محمد» قول ثالث: إنه إن كان على حنث حازه، وإن كان على بر لم يحزه، والبر لا فعلت، وإن فعلت، والحنث لأفعلن. وإن لم أفعل هذا باعتبار الصيغة، وأما باعتبار السعنى فعلى الشر أن يكون الحالف أتر حنثه موافقاً لما حلف عليه، وعلى الحنث أن يكون مخالفاً، فإن قال: لا أفعل، فهو إنما حلف على نفي الفعل، وهو أتر حنثه لم يفعل.

وإذا قال: لأفعلن، فهو إنما حلف على الفعل وهو أتر حنثه لمن يفعل. وانفسخ النذر إلى ما الحالف فيه على بر، وإلى ما هو فيه على حنث، فوفاؤه هو إذا لم يضرب أجلاً، وأما إذا ضربه فهو عسر في الوجهين، أما في النفي فنفسخه، وأما في الإثبات في قوله: لأفعلن، فلا بد له الترتك إلى ذلك الأجل، انتهى.

وقال الصوفي<sup>(٢)</sup>: كفارة. لأيمان نحوز قبل الحنث وبعده صوماً كانت، أو غيره، وه قال مالك، وممن روي عنه حوازم تقديم التكفير عمر بن الخطاب، وابنه، وأبي عباس، وسلمان الفارسي، ومسلمة بن مخلد - رضي الله عنهم - وه قال الحسن، وابن سيرين، وربيعة، ولأوزاعي، والثوري، وابن المبارك، وإسحاق، وأبو عبيد، وصليمان بن داود، وقال أصحاب المالكي: لا يجوز الكفارة قبل الحنث؛ لأنه تكفير قبل وجود سبه، فأشبه ما لو كفر قبل اليمين، ودليل ذلك أن سبب التكفير الحنث؛ إذ هو هنك الاسم المعظم المحترم ولم يوجد، وقال الشافعي كفورك في الإطعام، والإعتق، والنكوسة، وكفولهم في انقيام.

(١) (٢٦٨/٢).

(٢) المصنف، (٤٨١/١٤).



روى: ما روى عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها، فكفر عن يمينك ثم إنك الذي هو خير، روى: أبو داود<sup>(١)</sup>، وفي بعض النسخ: أو إنك الذي هو خير، روى: البحري<sup>(٢)</sup>، روى: أبو هريرة، وأبو النضر، وعدي بن حاتم عن النبي ﷺ نحو ذلك، روى: الأثرم، ولأنه كُفِّرَ بعد وجود السب فأجزأ، والسب هو اليمين، بدليل قوله تعالى: ﴿لَا يَكُنْ كَكْفَرَةِ بَيْنِيكُمْ﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ لَكُمْ آيَةً أَنْتُمْ﴾، وقول النبي ﷺ: «كُفِّرَتْ عَنِّي يَمِينِي، وَتُسَبِّحُ لِكُفْرَةِ نَصْرَةِ رَسُولِي»، وبهذا يفسر عما ذكرناه، فإن الحديث شرط وليس بسبب.

وأما التكفير عن اليمين فلا يجوز عند أحد من العلماء؛ لأنه يفتيم الحكم قبل سببه، والتكفير قبل الحدث وبهله سواء في الفضل، وقال ابن أبي موسى: بعد أفضل من أحد، وهو قول الشافعي، وبذلك، والثوري لما فيه من خروج من الحلال، ويرى الله شيئاً.

ولما أن الأحاديث الواردة فيه، فيها التثنية مرة، والتأخير آخرى، وهذا دليل التسمية، وإن كان الحدث في اليمين محظوراً، فغلب الكفارة فيه، وفيه وجهان أحدهما تجزئه؛ لأنه غلب الكفارة بعد سببها، فأجزأته كما لو كان الحدث حراً، والثاني: لا تجزئه؛ لأن التعجيل رخصه فلا يستباح بالمعصية كالقصر في سفر المعصية، والحدث لا يتداول بالمعصية، فبه قولنا: إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها، وهذا لم ير غيرها خيراً منها، ولا صاحب الشافعي في هذا وجهان كما ذكرنا، انتهى.

قلت: حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه أبو داود بصريين: في

(١) سنن أبي داود (٣٦٧٨).

(٢) صحيح البخاري (٦٦٢٢)، وفتح الباري (٥١٦/١).

أحد من «فأنت الذي هو خير وكبر بعبك»، وهي «ثاني: أكثر من يصيب ثم  
أب الذي هو غيره»، قال أبو حازم<sup>(١)</sup> «أما حيث أبي موسى الأشعري» وعنى بر  
حاتم، «أبي حازم» في هذه الحديث يروى عن كل واحد منهم في بعض الرواية  
«الكثرة مثل الحديث» وفي بعض الرواية الحديث قبل الكثرة<sup>(٢)</sup>، انتهى

فبين منه أن لا ترجيح للروايات، فلا بد من ترميح إلى أحسنه، وفي  
الشرح<sup>(٣)</sup> من المذاهب، وأما أن الواجب كفاية، والكفاية تكون للشيء إذا  
من الجهد الكفر بالحدوث، وعقد اليمين مشروخ، قد قسم رسول الله صلى  
عليه وسلم، وكذا ليس بالمتقدمة، قال علي حراً عن إبراهيم عنه سلام  
فأناشأ لأبي بكر ثم كثر وكذا أبو عليه السلام حلف وصارت مرته،  
فأمر الله سبحانه بالوفاء «فإذا بيداً بيداً فلتدبر به» ولا حلف في الأسباب  
معصومين عن الكفاية، فقد أن نفس اليمين ليس كذلك فلا يجب التكفير بها،  
ويجب بالحدوث لأنه هو المأمور في الحرفة

ومعنى المنع فيه: أنه ساء الله تعالى أن يفعل كذا، فالحلف بخرج  
مخرج نفس العهد منه فإما «الذي لا يابها» وأما قال تعالى «فَوَلَّوْهُمَا  
قَدْرَ إِزْدِغَارٍ فَلَا تَقْصُوا الْإِيْمَانُ ثُمَّ قَوْلِيحْيَاهَا» ولأن عقد اليمين بخرج مخرج  
التعظيم، وانحليل لله تعالى، حيث أن تحب بالكفاية محاولاً وسراً

وقد فوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُمَا فَكُفُّوا عَنْهُمَا مِنْ وَجْهِ»  
أحد من «بواحدكم الله سبحانه وطاف» «فإذا من لأحد من وأبوا» في كفاية  
عز، «على» «فإذا تَقَضَّى الْإِيْمَانُ حَتَّى يَنْتَهِىَ ذَلِكَ فَإِنْ مَرَّكُمْ ذَلِكَ فَكُفُّوا عَنْهُمَا

(١) من أبي حازم ٢٧٨١

(٢) كذا في الأصل، والصواب الحمد، فل الحمد، وفي بعض الرواية أكثر، فل الحمد،  
كما في أبي حازم ٢٧٨٢

(٣) قول الصحيح ١٠١٠ ٢٢٦





قال يحيى بن سالم: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال: علي نذر أولم  
يسم بسم الله إلا عذر بغيره سمى.

أشبه مالكاً وفي النسخ المصرية: قال يحيى: سمعت مالكاً يقول: فمن  
كان علي نذر، فبغيره بغيره (نذر) سمى بغيره (نذر) أولم بغيره (نذر) سمى  
أبي: سمع النذر أن عليه نذراً يعني: قال الناجي<sup>(١)</sup> النذر (المطلق حكمه  
حكم الممنوع منه تعالى في الكفارة). وكذلك سائر ما ينطبق به من الأحكام في  
الاستثناء وغيره. انتهى. قلت: وهذا هو الذي أشبهه الذي تقدم ذكره في نوع  
ثالث من أنواع النذور، وتقدم فيه أن هذا قول جمهور، وعن الشافعي في  
ذلك قولان.

قال المؤلف<sup>(٢)</sup>: النذر السليم أن يقول: قد علي نذر، فهذا نجس به  
الكفارة في قول أكثر أهل العلم، ولا أحد من مخالفين ولا الشافعي قال: لا  
يعد نذراً ولا كفارة به.

وأما ما روى عنه بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: الكفارة النذر إذا  
تم بصفة كفارة السمين: رواه الفرداني. وقال: حسن صحيح غريب، انتهى.  
رواه أحمد وأبو داود وابن أبي شيبة وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان  
والنسخة عنه مرفوعة الكفارة النذر كفارة السمين، بحقه ما ذكر، وأبو حنيفة،  
وجماعة على النذر المطلق لمرأته التيمم المذكورة.

والخط ابن ماجه عن عطاء بن رباح مرفوع: فمن نذر نذراً ولم يسمه،  
فكفارته كفارة بغيره. وأخرج أحمد، عن ابن عباس مرفوعاً: فمن نذر نذراً ولم  
يسمه فكفارته كفارة بغيره، الحديث. وجماعة أحمد، وبعض الشافعية على نذر  
المعصية، نصي عليه أن شرب الخمر، وحمله جمهور الشافعية على نذر

(١) التهذيب (٣١/٢٢٩)

(٢) أخر الشافعي مع شرح الكبير (١١/١٣٤)

قال مالك: فأما التوكيد فهو حلف الإنسان في الشيء. أو مراراً، يُرَدَّد فيه. لأيمان يميناً بعد يمين. كقوله: والله لا أنقضه من كذا وكذا، يحلف بذلك مراراً، ثلاثاً أو أكثر من ذلك.  
قال: فكفارة ذلك كفارة واحدة، مثل كفارة اليمين. ....

النجاش، وهو أن يقول: ألرحل مرهبة الامتناع عن كلام زيد مثلاً: إن كلمتُ زيداً فقلله عني حبة، تكلمه فهو بالخيار بين الكفارة وبين ما التزمه، وحمله جمع محدثون على جميع أنواع النذر. لكنهم قالوا: إنه مغير بين الرفاء بالنذر، وبين الكفارة، كذا في «المحلى» مع زيادة.

وعنه حكى القاري<sup>(١)</sup> عن النووي أنه قال: حمله جمهور أصحابنا على معنى النجاش، ومثله بالمثل المذكور. قال القاري: لا يظهر حمل «لَمْ يَنْسَهُ» على المعنى المذكور مع أن انتزاع خلاف المفهوم من الحديث، وحمله على المعصية مع بعده يردُّ. حديث ابن عباس مرفوعاً: «من نذر نذراً لم يسمعه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين»، الحديث. أخرجه أبو داود وغيره. فإن الأصل في العطف المعايير، بل لا يجوز غيرها في الحمض، انتهى.

(قال مالك: فأما التوكيد) أي: توكيد الحلف (فهو حلف الإنسان في الشيء الواحد) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك: «مراراً»<sup>(٢)</sup>، وليس هذا في النسخ الهندية، وعزه الزقاقني إلى غير صحيح، فقال بعد قوله في الشيء الواحد: «إد ابن وضاح: مراراً (يُرَدَّد فيه الأيمان) جمع يمين (يميناً بعد يمين) توضيح لقوله: يُرَدَّد الأيمان (كقوله: والله لا أنقضه) بإسكان النون، وقسم الغاف والضاد (من كذا وكذا، يحلف بذلك مراراً للاثنا) أي: ثلاث مرات (لو أكثر من ذلك) أي: يحلف أكثر من الثلاث أيضاً (قال مالك: (كفارة ذلك) الحلف مراراً (كفارة واحدة مثل كفارة اليمين).

(١) مرفوعة النسخ (٣٩/٧)

(٢) كذا في الاستذكار (٢٩/١٥).

قال الدجني<sup>(١)</sup>، قوله في تركيد اليمين: مثل أن يحلف في الشيء الواحد مراراً، فإن ذلك ليس عليه إلا كفارة واحدة، سواء كان ذلك في مجلس، أو مجلسين، وأما قال: والله، ثم والله، ثم والله، لا فعلت كذا، ثم فعله، فليس عليه إلا كفارة واحدة، إلا أن ينوي لكل يمين كفارة كالنذر، وهو ابن النوار، ووجه ذلك أنها معمولة عن التأكيد، حتى ينوي لكل يمين كفارة، كمن قال: عسي ثلاثة مذور، فينزعه حينئذ ثلاث كفارات، ومن قال: لا فعلت كذا، ثم قال: عسي نذر إن فعلت كذا، فإن ذلك كفارتان، إن فعل، فإنه ابن النوار؛ لأن حكم النذر انبذ عن حكم الحلف، فوجب لكل واحد منهما موجه.

لذلك لو قال علي عشرة مذور إن فعلت كذا نزعه عشر كفارات. بخلاف تكرار اليمين، ولو قال: عسي نذر إن فعلت كذا، ثم قال: عسي نذر إن فعلت كذا، فعليه كفارتان، إلا أن يريد باتني الأول، ومن قال: علي أربعة أيمان، ففي «التمية»: عليه أربع كفارات، قال أبو محمد وأعرف أن ابن النوار قال: عليه كفارة واحدة، إلا أن تكون له نية.

وجه القول الأول: أن هذا التزام، وذلك بوجوب عليه أربع كفارات، كما نذر قال: عليه أربعة مذور، ووجه القول الثاني: أن الأيمان طريقتا الحلف، وتكرارهما يقتضي التأكيد حتى يتوحي به غير ذلك، ومن قال في يمين بالله الذي لا إله إلا هو الرحمن العزيز العليم عالم الغيب والشهادة، ثم حنث لم يجب عليه إلا كفارة واحدة، ولو قال: علي عهد الله وميثاقه، نذره كفارتان؛ لأن الأول حلف بمخلوف واحد، ويوصفه صفات كثيرة، والثاني كان بعينه بالعهود، ثم أضاف إليه التمياني فلزمه كفارتان. انتهى.

قال المحقق<sup>(٢)</sup> بعد ما بسط اللطاف التحلف بالله من أيمانك وصمته: إذا

(١) المنتقى (٢/ ٢٤٩).

(٢) «التمية» (١٣/ ١٧٢ - ١٧٣).

حلف بعضهم هذه الأسماء، ولم يقوم مقامها، أو كرر الجمين على شيء واحد مثل أن قال: والله لا أغزو قريشا، والله لا أغزو قريشا، والله لا أغزو قريشا، فحلفت، فليس عليه إلا كفارة واحدة، روي نحو هذا عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: الحسن، وعروة، وإسحاق، وروى أيضا عن عطاء، وعكرمة، والنخعي، وحسان، والأوزاعي، وقال أبو حمزة في من قال: علي عيم الله ومبعقه وكفاته، ثم حلف: فعليه ثلاث كفارات.

وقال أصحاب الرأي: غنيمه بكل يصحب كفارة، إلا أنه يبرئ التاكيد والتفخيم، ونحوه عن الثوري - وإبي نورة - وعن النخعي قولان: كالتفخيم، وعن عمرو بن دينار: إن كان في مجلس واحد كفولته، وإن كان في مجالس كثرة، واحتجوا بأن أسباب الكفارات تكررت فتكررت الكفارات، كالتفخيم، وعبد الحمري: ولأن الجمين الثانية مثل الأولى فتتضمن ما تقتضيه.

ولما أنه حلف واحد، أو حلف جبا واحدا، من الكفارات، فلم يجز به أكثر من كفارة واحدة، كما لم تصد التأكيد والتفخيم، وقولهم: إنها أسباب تكررت لا تمنع، فإن السبب الحث وهو واحد، وإن سلمت فبعضها إذا تكررت الوطء في رمضان في أيام، وبالعقد إذا تكررت أسماها فأنها كفارات، وبما إذا قصد التأكيد، ولا يصح التمسك على العهد الحرمي؛ لأن تكفارة ذلك، ولما رددت حكم العهد، وتكرر تعدد، ولا على كفارة مثل الأدي؛ لأنها أخبرت مجرى البدل، انتهى.

قلت: وما قال: إن السبب الحث، وهو واحد يستل عليه ما يقدم من قولهم في جواب تعدد الكفارة على الحث: أن السبب هو الحلف، وانعقد شرطه وتأمّل.

وفي «الدر المختار»<sup>(١)</sup> عن «المعبر» عن «الخلاصة» والتحريم: نتمدد



انكفارة لتعدد كمين، والمجئس والمجئس سواء. ومع قال، عبت بانطامي  
الأول. ففي حقه ثمة لا يُقْبَل، ربحته أو عبدة بقي، وفيه مدعى للأصل هو  
معدوي، هو تصرامي ميمناك، وكنت. والله، والله، أو والله، ولرحمتي وانفقوا  
وان والله، وبوالرحمن سبوا، ولا عطف واحدة.

قال ابن عابدين قوله تعدد الكفارة وفي النجاة. كفارات الأيمان إذا  
كثرت تداخلت، ويخرج بانكفارة الواحدة عن عهد الجميع، وقال شهاب  
الألمية: هذا قول محسن، وهو المختار عندني، وقوله ربحته أو عبدة يُقْبَل،  
لعل وجهه أن قوله: إن فعلت كذا فعلتي حجة، ثم حلف ثلاثة كفارة، يعنى أن  
يكون اثني إقراراً عن الأول، بخلاف قوله: والله لا أفعله مرتين، فإن الثاني  
لا يعنى الإقرار فلا يصح به الأول.

قوله وانعموا، يعنى أن الخلاف المذكور قد حللت الموا على الاسم  
الثاني، وكانت واحدة، فلو تكررت لموا مثل: والله، والرحمن فهما يسانان  
تعاملاً لأن إحداهما للمعصية، والأخرى لتسليم، كما هي في البحر، وأما إذا لم  
تدخل على الاسم الثاني وأُسنأ كقولك: والله، وكقولك بالله الرحمن،  
فهو كمين واحدة أيضاً، انتهى.

وفي البسوط، إذا حلف لرحمن على أمر لا يفعله أبداً، ثم حلف في  
ذلك المجئس: أو مجئس آخر لا يفعله أبداً، ثم فعله، كانت عليه كفارة  
بسيطة لأن البسوط عقد بآثمة ببسوط وحسب، وهو شرط، والثاني في  
ذلك مثل الأول، فهما عقدان بوجوب، بشرط مرة واحدة بحث فهما، وهذا  
إذا نوى بسبباً آخرى، أو نوى للتبسيط لأن معنى التبسيط بهذا بتحقيق، أو لم  
يكن له بية، لأن المعصية صيغة الكلام عند ذلك، ثم انكفارات لا تدرج  
بأنهيات خصصاً في كفارات اليمين فلا تداخل.

وأما إذا نوى بالكلام الثاني اليمين الأول، فعليه كفارة واحدة، لأنه قصد

فَإِنْ حَلَفَ رَجُلٌ مِثْلًا مِثَالًا: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ هَذَا الطَّعَامَ، وَلَا أَشْرِبُ هَذَا الشَّرْبَ، وَلَا أَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ. فَكَانَ هَذَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ.

التكرار، والتكلام الواحد قد يكرر، فكأنه المتوحي من محتملات لفظه، وهو أمر بينه وبين ربه، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال: هذا إذا كان يمينه بحجة، أو صوم، أو نحو ذلك، أما إذا كانت يمينه بالله تعالى، فلا تصح يمينه، وعنه كذا في كتابي، ووجهه أن قوله: عليه حجة مشكور بصيغة الإغراء، بمحتمل أن يكون الثاني هو الأول، وأما قوله: والله يعجب تعظيم المقسم به نفسه من غير أن يكون بصيغة المنع، فكأن الثاني إيجاباً كالأول فلا يحتمل معنى التكرار: لأن ذلك في الإخبار دون الإيجاب. انتهى.

وقال ابن المصنف<sup>(١)</sup>: إذا غَدَّ ما يحلف به بلا واء، مع اختلاف اللفظ، أو عدم اختلافه، فهو يمين واحد، كذا يقول: والله الرحمن الرحيم، أو يقول: والله الله، وهذا بلا اختلاف مع الواو بقوله: والله، والله، وإن كان يواو في الاختلاف، نحو: والله والرحمن تعددت اليمين بتعدد ما، وكذا يوزن مع الاتحاد كقوله: والله والله هذا كله في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن عبه في المخطئة كفارة واحدة، وبه أخذ متابع سمرقند، وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية، فهو قال: يوزن، كوالله والرحمن، فكفارته في قولهم، هذا قبل ذكر الجواب، أما لو قال: والله لا أفعل كذا، ثم أعاده بعينه فكفارته، انتهى.

(قال مالك: فإن حلف رجل) على عدة أمور (مثلاً) هكذا في النسخ المصرية. وليس هذا في النسخ الهندية، وزاده إشارة إلى أن ما يأتي بهان للمثال ليس لمصر الحكم فيه (يقال: والله لا أكل هذا الطعام، ولا ألبس هذا اللبس، ولا أدخل هذا البيت فكان هذا) المذكور كله (في يمين واحدة) صفة

(١) فتح القدیر (٢/٣٦٢).

قَاتِلْنَا عَلَيْهِ كَفَّارَةً وَاجِدَةً

ليمين (إيماناً عليه كفارة واحدة) سواء حثت في بعضها، أو كلها.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: وهذا كما قال: إن من حلف يميناً واحدة تضمنت أشياء أن لا يأكل طعاماً معيناً، ولا يلبس ثوباً، ولا يدخل بيتاً، ولا يكلم رجلاً، فمنها يمين واحدة، يجزئ في حلها بالاستثناء استثناء واحد، وفي حلها بالكفارة واحدة، ويحث بفعل الامتناع من أفعال ذلك، كمن حلف لا يأكل هذا الرغيف، فأكل شيئاً منه، فإنه يحث به في الغاهر من المذهب.

فكذلك من حلف على ما ذكرناه، فأكل الطعام، أو لبس الثوب، أو دخل البيت، أو كلم الرجل، فإنه فعل شيئاً مما حلف أن لا يفعله، فدخل عليه الحث بذلك، وهذا إذا حلف على النفي، وهو إذا حلف أن لا يفعل، فلو حلف على الإيجاب، وهو أن يحلف ليفعل، مثل أن يحلف ليأكل الخبز، ويلبس الثوب، ويدخل البيت، فإنه لا يبر إلا بفعل ذلك كله؛ لأنه قد حلف على الإتيان بجميعه، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: إذا حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة، فقال: لا أكلت، ولا شربت، ولا لبست، فحث في الجميع، فكفارة واحدة، لا أعلم فيه خلافاً؛ لأن اليمين واحدة، والحث واحد، فإنه بفعل واحد من المحلوف عليه يحث، وتنحل اليمين، وإن حلف أيماناً على أجناس فقال: والله لا أكلت، والله لا شربت، والله لا لبست، نحث في واحدة منها، فعليه كفارة فإن أخرجهما، ثم حث في يمين أخرى، لزمته كفارة أخرى، لا تعلم في هذا أيضاً خلافاً؛ لأن الحلف في الثانية تجب به الكفارة بعد أن كفر عن الأولى، فأشبه ما لو وطئ في رمضان، فكفر، ثم وطئ امرأة أخرى، فإن حثت في

(١) المنطوي (٢٥٣/٣)

(٢) المنطوي (١٧١/١٣)



وقال الحرفي لو حلف لا يدخل داراً، فأدخل يده، أو رجله، أو شيئاً من ذلك، ولم يحلف أن يدخل، ثم يمر حتى يدخل بجسده، قال الموفق<sup>(١)</sup>: لا يختلف المذهب من شيء من ذلك، ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً لأن اليمين شملت فعل الجميع، كما لو أمر الله تعالى بفعل شيء، لم يخرج من العهد، إلا بفعل الجميع، أما إن حلف لا يدخل فأدخل بعضه، ولا يفعل شيئاً ففعل بعضه، ففيه روايتان.

إحداهما: بحث، وحكي عن مالك، والثانية: لا بحث، إلا ما يدخل كله، وهذا اختيار أبي الخطاب، ومذهب أبي حنيفة، والشافعي، وهكذا كل شيء حلف أن لا يفعل، ففعل بعضه، وهذا الخلاف في اليمين المطلقة.

فأما إن نوى الجميع، أو البعض، فببعضه على ما نوى، وكذلك إن اقتربت به قربته فتغشى أحد الأمرين تعلقت بيمينه به، فلم قال والله لا شربت هذا الشهر، حلفت ببعضه وحده بإحدى الأركان فعل الجميع مستحب، فلا ينصرف عنه إليه، وكذلك لو قال: والله لا أكل الخبز، ولا أشرب الماء، وما أشبهه مما علق على اسم حسن، أو علقه على اسم جمع كالمسلمين، والشركيين، والفخراء، فلانما بحث بالبعض، وبهذا قال أبو حنيفة، وسلم، أصحاب الشافعي في اسم الجنس دون الجمع.

وإن علقه على اسم جنس مضاف، كما: الشهر، حيث أيضاً فعل البعض. إذا كان مما لا يمكن شراؤه، وهو قول أبي حنيفة، وأحد الوجهين لأصحاب الشافعي، والآخر لا بحث، إلى آخر ما بسطه.

ثم قال الحرفي ولو حلف لا يزورها، أو لا يكلدهما، عزاز، أو كلم أحدهما حدث، إلا أن يكون أراد أن لا يجتمع فعلاه، فهما، قال الموفق<sup>(٢)</sup>:

(١) المعنى (١٢١/٥٥٦).

(٢) المعنى (١٢٣/٥٦٥).

يمكن أن تكون هذه الجملة مسببة على من حلف، أن لا يفعل شيئاً ففعل  
بعضه، وإن هذا حلف على كلام شخصي، متكلم به أحدهما عن بعض، ما  
حلف عليه، وقد مضى الكلام في هذا، ويمكن أن يكون تشديداً، لا كسبت  
هذا، ولا كلف هذا، لأن التعصيف يقدر له بعد حرف، تحلف فعل، وعامل  
مثل العامل الذي قبل المعطوف عليه، فيصير كل واحد منهما، محفوفاً عليه  
مفرداً فيبحث به، فإن قصد أن لا يجتمع فعله بينه، لم يثبت إلا بذلك، لأنه  
قصد بینه به بحثه فانصرف إليه، وإن قال: والله لا كنت زيدا، ولا عمراً  
حيث بكلام كل واحد منهما غير إشكال.

فإن قال: أنت ضائق إن كسبت زيدا وعمراً، لم يقع الطلاق إلا  
بتكليمهما، لأنه جعل تكليمهما شرطاً بفرق الطلاق، ولا يشب الشرط  
إلا بوجود الشرط جميعه، ونسوق اليمين لله تعالى، وإن مقتضاه المنع من  
فعل المنحذوف عنه، فتحصل المخالفة بعمل بعض، انتهى محضراً، وعلم من  
هذا كله أن المسألة كثيرة الفروع، والآفة مختلفة في بعض الألفاظ  
دون بعض، انتهى.

وهي المذمومة<sup>(١)</sup>، قال قوم: كلامكم على حرام، ثم كلام المتراء،  
أو على عداد، أو أكثر هذا التعريف على حرام، حيث باليعض، وفي والله لا  
أكنكم، أو لا أكنه، لم يثبت إلا بالكل، راد على الأشاء، إلا إن لم يمكن  
أكله في مجلس واحد، أو حلف لا يكلم فلانا وفلان بوي أحدهما، انتهى.  
أي بحث حيث بكلام واحد

وفي مائة الطلاق عند الحنابلة تمثيل بمسألة أهل الفروع، والحنابلة  
قال ابن عابد بن الحاصل، أنه إذا كرر أداء الشرط بلا عطف، توقف الفروع







التعدي بما زاد على الثلث، بل اختص بالجميع، فوجب أن يرد الجميع؛ لأنها متنوعة منه لحق الغير مع بقاء المال على ملكها كالسفلس، وهذا فارق الوصية، فإن الموصي يمنع من الزيادة على الثلث مع خروج المال عن ملكه فلذلك رد إلى الثلث.

وجه القول الثاني: كل من لم يتصرف في ثلثه، فإنه يرد ما زاد عليه كالموصي، وهو أكبر وأجرى على الأصول، وإذا قلنا: إن للزوج الرد، أو الإجازة فهل ذلك موقوف على الإجازة أو الرد؟ قال أصبغ: هو على الإجازة حتى يرده، قال مطرف وابن الماجشون: هو مردود حتى يجيزه الزوج، وإذا حطعت بأكثر من الثلث، ولا زوج لها، ثم تزوجت، ثم حطت، فللزوج رد ذلك قاله ابن الموارز، ورواه ابن حبيب عن أصحاب مالك، ووجه ذلك: أن الاعتير بحال الحث دون اليمين.

وأما ما يتعلق بجسدهما كالعصاة والصيام، فإنه على ضربين: أحدهما: أن يضر بالزوج ككثير الصيام والنحج. والثاني: لا يضر به كعصاة وكعتين، وصيام يوم، فإن كان ذلك يضر بالزوج منعها منه؛ لأن حقه تعلق بالاستمتاع بها، فليس لها أن تأتي بما يمنع منه، ولكن ذلك يبقى بذمتها حتى تجد إلى أدائه السبيل، وإن كان ذلك مما لا يضر بالزوج كان لها تعجيل فعله، ولم يكن للزوج منعها منه، انتهى.

قال الخطابي تحت حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «لا يجوز لامرأة أمرٌ في مالها إذا ملك زوجها عصمتها»، أخرجه أبو داود؛ هنا عند أكثر العلماء على معنى حسن العشرة. واستطاع نفس الزوج بذلك، إلا أن مالك بن أنس - رضي الله عنه - قال: يرد ما فعلت من ذلك حتى بأذن الزوج، قال الشيخ: وقد يحصل أن يكون ذلك في غير الرشيدة، وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال للنساء: «تصدقن»، فجعل المرأة تُلقى الترتط، والعفائم، وبلال

## (٨) باب العمل في كفارة اليمين

١١٥٠/١٢ - حدثني يحيى، عن مالك، عن نافع، عن

عبد الله بن عمر أنه كان يقول: من حلف بسبب فوكدها.....

بلسانها بكسائه، وهذه ضية بغير (بن الروح)، كذا في «المند»<sup>(١)</sup>.

## (٨) العمل في كفارة الأيمان

يعنى: ماذا يعمل إذا أراد أداء الكفارة.

١١٥٠/١٢ - (مالك): عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما -

(أنه كان يقول: من حلف بيمين فوكدها) تشديد الكاف من التوكيد، زاد الزبني صاحب «المحلى»: قال أيوب: قلت لنافع: ما توكيدها؟ قال: توكيد الأيمان في الشيء الواحد. انتهى

قلت: وأمر أيوب هذا، أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»<sup>(٢)</sup> حدثنا ابن عثية، عن أيوب، عن نافع كان ابن عمر إذا حلف أطمع مدأ، وإن أكد أعتق، قال: فقلت لنافع: ما التوكيد؟ قال: يردد الأيمان في الشيء الواحد، انتهى.

وقال الياحي<sup>(٣)</sup>: يحتمل أن يريد تأكيداً تكرار وصف الله تعالى بصفاته مثل أن يقول: بالله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم، ويعتدل أن يريد تأكيداً تكرارها مراراً، انتهى

قلت: وما تقدم من زيادة أيوب يُعَيَّنُ الأحكام التي، وتقدم الكلام على التوكيد بهذا المعنى موطئاً، وأما التوكيد بالصفات، فنقدم هناك أيضاً من

(١) انظر: «مدل المجردة» (٢٢٨/١٥).

(٢) «المصنف» (٢/٩٥).

(٣) «المصنف» (٢/٢٤٩).

كُنْ حَيْثُ، فَعَلَيْهِ بِحُثٍّ زَقِيدٍ، أَوْ كَسْمَةٍ تُعَذِّرُهُ مَكِينٌ، وَمَنْ خَلَقَتْ  
بِيعِينَ فَلَمْ يَكْذِبْهَا، ثُمَّ حَنَثَ، فَعَلَيْهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، يُكْرَلُ  
مَسْكِينٌ قَدْ مِنْ حَنْطَلَةٍ.....

تلام اباجي من قال في بيته. بالله انذني لا إله إلا هو الرحمن العزيز العالم،  
عالم الغيب والشهادة، ثم حنث، لم يجب عليه إلا كفارة واحدة، انتهى.

وكذلك عند أحمد كما تضم هناك عن تلام الموفور، وكذلك عند الحنفية  
كما تقدم عن موصول الحنفية مسوطة.

(ثم حنث) في بيعته (فعلبه) في الكفارة (حنث رقية) بالإصافة (أو كسوة  
عشرة مساكين) ولا يكفي عنه في التوكيد الإطعام، كما يدل عليه التقسيم  
(ومن حلف بيعين فلم يكرها) أي لم يؤكد البيعين، ولم يكرها (حنث) في  
بيته (فعله إطعام عشرة مساكين) بالتفصيل الآتي وهو (الكل مسكين) خبر مقدم  
(فلهذا) بالتكرار في النسخ الهندية، وبدونه في النسخ المصرية، وعلى كل فهو  
بالرفع مبتدأ مؤخر (من حنطة)، وما هي بهاها.

فإن صاحب المدخل<sup>(٢١)</sup> قوله: «من حنطته وكذا غيره من الطعام من  
غالب قوت البلد، وهو المأثور عن ابن عباس، وزيد بن ثابت، والقاسم  
وعطاء، والحسن، وإليه ذهب مالك، والشافعي، وقال أحمد - بطعم لكل  
مسكين تبدأ من البر، أو نصف صاع من غيره من الشعير والتمر، وقال  
أبو حنيفة صاعاً من شعير، أو تمر، أو نصفه من بر».

وروى ابن أبي نية<sup>(٢٢)</sup> عن علي قال: كفارة اليمين إطعام عشرة مساكين،  
لكل مسكين نصف صاع، وعن عائشة قالت: إن تطعم نصف صاع من بر، أو  
صاعاً من تمر في كفارة اليمين، وعن يرفاً ذلك في عمر - رضي الله عنه - أي

(١٧) (٨/٧٣).

(٢١) نصف ابن أبي نية (٨/٥٠٧).

قَدَرُ لَمْ يَجِدْ، يَصَامُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(١٠١١/١٣) - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَامُرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يُكْتَفَرُ عَنْ نِسْبَةِ بِاضْعَامِ عَشْرَةِ نَسَاكِينَ، بِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ مِنْ جَنْطَلٍ، وَكَانَ يَعْتَقُ الْمَرَارَ إِذَا وَكَّأَ النَّجِينَ.

أَحْلَفَ لَا أُعْطِي أَقْوَامًا، نَمَّ يَسُوْنِي فَأَعْطِيهِمْ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَأَطْعِمْ عَنِي عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، بَيْنَ كُلِّ مَسْكِينَيْنِ صَاعٌ مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَعْرِ تَكُلُ مَسْكِينًا، انْتَهَى (هَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى أَنْوَاعِ الْكُفَّارَةِ هَذِهِ قَرِيبًا.

(١٠١١/١٣) - (مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ كَانَ يَكْفَرُ) بِصِيْعَةِ الْمَضَارِعِ مِنَ التَّكْبِيرِ (هَمَنْ يَسْبِيحُ) يَعْنِي إِذَا لَمْ يُوَكِّدْهَا بِإِضْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ مِنْ حَبَّةٍ. وَكَانَ يَعْتَقُ التَّوْبَةَ لِلْمَرَارِ أَيْ الرُّقَابِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَفِي نَسْخَةِ مَرَارٍ بِالتَّكْبِيرِ قَالَهُ التَّوْرَقَاتِي<sup>(١)</sup>، قَالَ الْبَاجِي هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَتَكَرَّرُ. وَمَذَا جَدُّ.

وَفِي مَوْضِعٍ مُحَمَّدًا: الْحَوَارِ بِالْحَبِيبِ وَالْوَاوُ بِدَلِّ الْمَرَارِ. وَلَفْظُهُ مَوْكَانَ يَعْنِي الْحَوَارِ إِذَا أَكَّدَ الْيَمِينِ، وَهُوَ جَمْعُ جَارِيَةٍ، وَهَكَذَا فِي 'الْمَحَلِّ' أَعْنَى 'مَوْضِعًا بِحَبِيبٍ' وَلَفْظُهُ: 'كَانَ يَغْتَبِلُ الْحَوَارِي إِذَا أَكَّدَ الْيَمِينِ' (إِذَا وَكَّأَ الْيَمِينِ) عَلَى وَفَرٍ مِنْهُ.

وَهَذَا الْأَمْرُ يَوْجَدُ هَهُنَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْقَهْدِيَّةِ يَوْجَدُ فِي آخِرِ هَذَا السَّابِ، وَاقْتَفَيْنَا النُّسخَ الْمِصْرِيَّةَ لِتَنْصِلَ أَمْرًا ابْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مَزْمُومًا وَاحِدًا. هُوَ تَوْجِيعُ الْكُفَّارَةِ بِتَوْجِيعِ الْأَسْبَابِ.

وَفِي التَّعْلِيقِ الْمَحْمُودِ<sup>(٢)</sup> الْأَمَلُ فِيهِ قَوْلُهُ هَذَا: ﴿مُكْتَفَرَةٌ بِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ مِنْ جَنْطَلٍ﴾.

(١) انْشَرَحَ التَّوْرَقَاتِي (٢٦٠٣).

(٢) (٣٨/٥٥٠).

مَنْزِلَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَا تَقِيمُونَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ تَحْرِيرٌ وَقَبْضٌ مَنْ لَمْ يَجِدْ قَبْضَهُ لَمْ يَجِدْ قَبْضَهُ<sup>(١١)</sup> فحيز الله تعالى بين الإضمام، والكسوة، والتحرير، وأوجب على العاقل منها الضمام، وهذا هو مدعى الجمهور.

وكان ابن عمر - رضي الله عنهم - يوصل بأن من جلب موكدا، ثم حدث عليه عن رقة، أو كسوة العشرة، ومن لم يركب عليه الإضمام، فإن عجز، والضمام يكون التحريم، والكسوة أكثر مؤنة، وأعظم فسادا، فبما سبب الأعظم بالأعظم حرما، والأحب بالأحب، ونحل هذا التحكم منه إرسا في مذهب علي مصلحة شرعية، وإلا فظاهر الكتاب التحريم بين الثلاثة مطلقا انتهى.

وقال الساجي<sup>(١٢)</sup> نحل ابن عمر - رضي الله عنهم - كان يعتقد الأمرين جميعا، فكان يرى في تأكيدها أن يأخذ ذلك بأربع انكسارات، وهو المعتق، أو يرفع من أدنى انكسارات الذي هو الإطعام إلى ما هو أرفع وهو الكسوة، وبما ذلك من عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - على وجه الاستصحاب، انتهى.

وقال شيخ مضايخنا في المحمدي<sup>(١٣)</sup> ذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى أن أروءة، لا الضمير، لا التحجير، ونعطف عامة أهل العلم بالقياس المحلي على هذه المصلحة في الإحرام، فكانوا يتخير الرجل بين هذه الثلاثة، فإن عجز عنها صام. انتهى.

قال الحوفي<sup>(١٤)</sup> أصبح أهل العلم على أن يحدث في بيته بالحجارة، إن شاء أطعم، وإن شاء كسا، وإن شاء اعتق، أي ذلك فعل أخرأ، لأن الله تعالى

(١١) سورة النساء الآية ٨٨.

(١٢) ومبشر (٢٥٤: ٢٥٥).

(١٣) ١٢٠: ٨، ٢١.

(١٤) المبشر (١٣٠: ١٣١).

وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار، أنه قال: أذريت الناس وختم إذا أخطأ في كفارة الأيمان، أعطوا ردا من حنطة بالمد الأصغر، ورأوا ذلك مجزأ منهم.

عُضِبَ بعض هذه الحصاد على بعض الحرف أو وهو تأنجيز، وقال من عاين: ما كان في كتاب الله أو فيه عجب، وما كان من بعد الأول الأول، آخره (إمام أحمد في المسند، انتهى).

قلت: وروى ذلك عن ابن عباس غير واحد كما في المسند المشهور وغيره، ولعله لم يذكر خلافاً عن صدر المذاهب لحنطه على (رأسه) الأيمان، كما تقدم في كلام الزاجي وغيره.

(مالك، عن يحيى بن سعيد، الأثر، في عمر سليمان بن يسار) حنطة ورواه حنيفة أحد الفقهاء (أنه قال: أذريت الناس) قال القاضي: حصل أو يرد، (المدية) لأنها ديرة، وهذا كان علماء المرحاة الذين أدكهم، وأمر إنهم بفركه. أذريت الناس (وهم إذا أعطوا) طعماً (في كفارة اليمين أعطوا) حر - شرطاً من الحنطة بالمد الأصغر يريد مد أبي بكر؛ لأنه أصغر من مد حنط، وكان المعروف في الحجاز أنين المد أبي بكر، وهو أصغر مد، ومنه عشاء، وهو أكثر مد، قاله القاضي، ونقدم ذلك مسجداً في الأيمان، المظفر، ونقدم فيه قول مالك، أنه قال: الكفارات كلها، وركعة اعظم، وركعة القصور، كل ذلك بالمد الأصغر مد أبي بكر إلا الحنط، فإن الكفارة فيه بالمد الأصغر مد حنط، انتهى.

(ورأوا ذلك) أي الأداة بالمد الأصغر (مجزأة عنهم) قال القاضي، والإطعام في كفارة اليمين مد بمد أبي بكر، وهذا في لمادة صبر أقوات

قال مالك: أحس ما سمعت من الذي يكفر عن يمينه بالكسوة، أنه لو كسا الرجل كساءهم نوباً، وإن كسا النساء كسائهن نوبين نوبين، حرماً .....  
أصعب. وأما أشبه بعصر مدأ وثلاثاً واختار ابن وهب مدأ ونصفاً، لكل يسكن سعة الأقوات بها، وأما أخرج مدأ أجزاءه انتهى. وميئني كلام الباجي في إتمام المحطة قريباً.

(قال مالك: أحس ما سمعت من الذي يكفر عن يمينه بالكسوة) أي يخدر انكفر بالكسوة، فيعطيهم ما يكتبهم نصلاتهم وتعصيته (أنه إن كسا الرجل) أي أعطى الكسوة (لكسائهم نوباً نوباً) (الشخير، أي يعطي كل واحد من عشرة نوباً نوباً).

قال الباجي<sup>(١)</sup>، وذلك يكون على صريحتي أحدهما القميص الذي يستر العورة والجسد، وبعد يشمل على فرض لباس الصلاة ويصله، وإن أعطاه برأه عقد قال ابن حبيب: إن شاء أعطاه برأه يباعه أن يشحف به شيئاً، وهذا على معنى قميص أبيض، وأما الإزار الذي يمكن<sup>(٢)</sup> الاشتغال به، لكن يمكن الأثرز، فلم أره نصاً لأصحابنا.

والأثير غنائي: أنه لا يحزى؛ لأنه لا ينظرون عليه اسم كسوة، وإن كسا عبيداً صغيراً، فقد قال ابن حبيب: يعطى كل صغير مثل كسوة الكبر، وقال بن الحواز، وروى ابن المنوار عن ابن القلاء: أنه تم صجبه كسوة الأصغار حالاً، وكان يقول: من أخذ منهم بالصلاة، فله أن يكسوه قميصاً يجزيه، فعلى هذا يعطى الصغير الذي بلغ هذا الحد قميصاً دون قميص الرجل، انتهى مختصراً.

وأما كسا النساء تساهن نوبين (لكن واحدة منهن) (حرماً) أي قميصاً

(١) تصانيفه (٢/١٥٥).

(٢) كذا في الأصل. والنصواب عندي الذي لا يمكن، (ع، فتر).

وخصما. وذلك أدنى ما يجزئ كلاً في حمله.

أولها بكسر الخاء المعجبة، قال الشافعي أما المرأة فلهن أصحابا علي أن يكسوها قميصا زاهيا لأنه لا يحزنها الصلاة بأقل من ذلك، ومن النساء انظرية واقتصرة، فسجى بعضهن من الغمص في الصلاة فغصها ما لا يحزن بعضهن لظنهن، والذي عندي أنه إما يعطي كل واحدة منهن ما يسر عورتها في صلاتها.

وإذا كانت المرأة صغيرة، فقد روى عيسى عن ابن القاسم إن كعباً صغيراً  
الإناء فليعط دراً وحماراً، والكفارة واحدة، لا ينقص بها نصبر. وإذا  
يراد تكبير، وروى ابن السواك عن الشيب أن بعض الصبية التي لم تبلغ الثلثاء  
الفرع مؤن خسر. فإذا بلغت الثلاث أعطيت الفرع والحجر. وقال ابن حبيب:  
يضمن صغار الإناث ما يضمن المجان، فسخاً كبراً، انتهى.

(وذلك) أي المذكور من الثوب لم يجلد، والثوبين ثمران (أوتى ما يجزي)  
(كلا) مبهما أي صلاته.

اعلم أن المدح - رحمه الله - أجمل الكلام على أنواع الكفاية، وهي كثيرة الفروع، وهويته الأفعال، ونذكر منها ما لا بد من معرفتها الطالب الحديث، ولأهل فيه، كتبنا تقدم قول عز اسمه: فَاذْكُرُونَهُ أَتَعْلَمُونَ فَكَلَّمُوهُ لِإِعْطَاهُ غَنَةً فَأَنْتُمْ بِرَأْسِهِ تَرَبَّعُونَ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ يُضَاهِي قَوْلَ الْكَافِرِينَ إِنَّ لِلنَّاسِ لَشَيْئًا مِمَّا يَدْعُونَ وَلَكِن يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ فَهُمْ فِي سَقَاتٍ

وفيد . عا : أبحاص .

الأول: أي عائد في مقدم الطعام على العن، مع أن العن أفضل لا محالة؟ وأجيب بوجود أحدهما: أن الغرض منه التنبه على أن هذه الكثرة وحلت على التخيير لا على الترتيب، لأنها لو وجهت على الترتيب لوسمت التباين ولا حظ.



وتأنيها. فتم الطعام، لا بأسه، لكونه أبي وجوداً، والمقصود تشبه  
 ما ذكرناه تعالى من أن الطعام لا يسهل في التكاثر، وذلك في قوله: "وإن  
 لم يكن من أجل البحر الفسورة، لا يجد الطعام، ولا يجد ذلك من عطية يقع في  
 صدور، وكل في تفسير الكلب" <sup>(١)</sup> الماري، ويقام فيه لإجماع على التفسير  
 في الآية خلافاً لما حكى عن ابن عمر، وقوله المولى: لا طعام إلا في  
 التفسير

والثاني: هي مفرد الإلحاح، قال: العرفي<sup>(١)</sup> هو لكل ممكن مد من  
حقيق أو مد من غير أو شعير، وهي الصفة الكسرة، قال: اللطاعي: نصب  
كل ممكن مد، وهو ذلك مد، وهو قول أبو عباس، ويريد من ثابت، والحسن،  
والثالث: قول أبو حمزة: الواجب نصب صاع من القحطة، وصاع من غيرها،

وتقديم ما قاله الحاجي: إذ الإطعام في تعداد الجوع عند حمل النبي ﷺ من  
الأمعاء. وحذر الشيخ بعدم ما وكذا، وإخبار ابن عمه عما رصفه النبي.

وقال المذاهب الثلاثة: نكحوا واحداً منكم ما يخرج في إكفة نكحوا، وأبواب مصر  
التي بين يمينه ثلاثة، فاته أسبوع، أو نصفه، فاته ابن وحيد، وعنده (يوم الزمادة  
بلا مشاهد لا يوجد، وهو يوم أحد، قال المصنف: يمكن ظاهر المدينة أن ذلك  
- رضي الله عنه - يكون حبيب الزمادة، وفيه - العبر للصدينة - أما أهل  
المدينة فلا يذهب إليهم الزمادة، بل يذهب

والتاليت: في السابق لأضيق، وتعذر عن التفسير أنه ذلك مما سيج في

$$(\gamma^{\alpha} - \gamma^{\alpha'})(\gamma^{\beta} - \gamma^{\beta'}) = 0,$$
$$(2, \delta_1(V)) = \underline{m} + \frac{\underline{m}}{n}(V)$$
$$(17) \quad (18) \rightarrow \frac{(19)}{(20)} \rightarrow (21)$$

.....

ويكون عظم، ثم الماسكي وهي الأذراع التسعة الصبع، والشمع، والثلث،  
والثريد، والندس، والندع، والمزور، والشمس<sup>(١)</sup>، والشمع، وهذه الطريقة  
لنحوهم، والصبرية لندس، أو الملع، بما يعتبر إذا أخرج من العرق، وأما إذا  
أخرج من الشبر، أو الشمر، أو غير ذلك، فليخرج وسط الشبر، انتهى وذكر  
مجلسه أن القسرات بدل العسل الألف، انتهى

وهي التي في الصريح<sup>(٢)</sup> في كفاية الطب، عزى الكثير بما يحرق في  
عظمه من سحر، وسحر، وشعر، وجيب، ولفظ، ولا يحرق غيره، وهو قوت  
بسم الله.

وقال الشيخ<sup>(٣)</sup> في كفاية الطب: إذا مقدار ما يعطى على مسكوك، وحسنه  
فقد ذكره في هذه الطريقة، على تحرق على أنه يحرق الشبر، والحيز،  
على خمسة أجزاء، وهو ليد، لا يحرق الحيز، هو قوت مسكوك  
والندامي

وأما ما يرى أنما في منسوخه عن أبي عمر: «أما الشبر، والحيز،  
الحيز، والحيز، والحيز، وفي رواية عنه: الحيز، والشبر، والحيز،  
والزيت، والحيز، والشبر، شبي

وقال الشيخ<sup>(٤)</sup> في كفاية الطب: «أما الشبر، والحيز، والحيز،  
على تحرق أخراج الحفظ، ولا سلاب فيه، والذي يخرج من ذلك من طعام،  
ما سلكه كفاية غالباً، ولا يستعمل حذراً على وجه الفتوى، كالشمع،  
والشعر، وغيرهما، أما الشبر، فخرج أخرجته لأنه ليد، ما ينفذ، وأما

(١) «الشمس» هو الشمع، وهو الذي يذوب بالحرارة.

(٢) «الصريح» هو الصريح، وهو الذي يذوب بالحرارة.

(٣) «الشمس» هو الشمع، وهو الذي يذوب بالحرارة.

(٤) «الشمس» هو الشمع، وهو الذي يذوب بالحرارة.

السمير، وإن كان بأذن الزمير، وفما كان التماس التمسح، ما كان ذلك لخص  
أمره، لأنه قوله على الحقيقة، وإن كان ذلك لحال، رغم بقدر على الحقيقة لم  
يجزه لا الحظوظ، حكمة بر حبيب عن أربع

وهو من أسرار بدمج سة يأكل، وما أذا به، فإنه يجري إنا أحسن  
منه من به، وكذلك احب في الكفارات التي يطعم فيها، قوله إن حبيب عن  
أصح، آخر.

ولا قطعاً عند الحقيقة، فالصحة قدراً ومصرفاً، أو قصة ذلك من غير  
الخصوص، كما في كتاب البحار.

الواقع الرابع، فثبت فقط عند الشافعي، وأما حجة الله -  
سبحان الأساطير عند عدم ذلك، الحجة، قال الشافعي في تفسيره، قال  
الشافعي - رحمه الله - أن واجب تملك الطعام، وقال أبو حنيفة - رحمه الله -  
عنه، إن لم يملك، وعلى غيره من المالكين، ما به، مع الشافعي، أن لم يملك من  
بده كصورة أحد لأمر ثلاثة الإطعام، أو الخسوف، أو الإعتاق، وأجمع  
على أن الواجب من التمسح التملك، فحسب أن يكون في الإطعام أيضاً.

وحجة أبي حنيفة أن الآية تدل على أن الواجب الإطعام، والتعدي  
والتعدي بهما إطعام، تدل قوله تعالى: «فَإِطْعَمُوهُم مِّنْ ثَمَرِهِ مِمَّا كَسَبَ»  
الآية، وقوله: «مِمَّا كَسَبَ» ما كسبه، وإطعام الأهل يكون بأكثر من كسبه، لا  
بالملك، وفي كسبه إظهار من «أروى السبع»، أو غذى المساكين، أو  
غضهم، ثم يجوز لعدة التملك، انتهى.

قال الشافعي: «إن كان طلال حرام، أو لم يكن، فلا إدام على

الراحح، واسحر، والنمل إدام كسبهم مرتين، كعداء، وعشاء، أو عشائين، أو عشائين، وسراء سرات اشمران أم لا، فصل بينهما بطول أم لا، سحنس العشرة، أو سحنين منساريين هي الأكل أم لا، والسحنس السحنس السحنس في الصحنين، ولو اكلفوا أكثر من العشرة الأسداد في كل مرة، أو لم يطغ لأمدد العشرة، انتهى.

وهي العشرة المختارة<sup>(١)</sup>، وإن أراد الإيالة فمذموم، وعشائهم، أو غذائهم وأغذائهم منه العشاء أو عكسه أو أخصمهم غذائهم أو عشائهم، أو عشاء وصحورا، وأسمهم حار بشرط إدام في غير شحير وفرد لا ثم، انتهى.

والخاص: ما هي العشرة الكبرى، فإن الشافعي لا يجزئ إلا إطعام عشرة، وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لم أطعم مسكناً واحداً عشرة أيام جاز، انتهى.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> الشكر لا يخلو من أي يحد المسكين بكمات عددهم، أو لا يحد، فلو وجدتمهم بم يجوزته إطعام أقل من عشرة في كفارة بين، وبعده قال الشافعي، وأبو ثور، وأجاز الأوزاعي دفعها إلى واحد، وقال أبو عبيد، إن حصص أهل بيت ستردي الحاجة حار، وقال أصحاب الرأي: يجوز أن يؤدوا على مسكين واحد في عشرة أيام، ولا يجوز دفعها إليه في يوم واحد، وحكم أبو الخطاب رواية عن أحمد أنه في كل يوم أطعم مسكيناً ما يحب للمسكين، وأجراً له لو أعطى غيره.

وإنما الثاني: التعاقر عن عدة المسكين كسبه، فإنه يؤد على العجودين منهم في كل يوم حتى يتم عشرة، فإنه به وجد إلا واحداً ودأ غبه

(١) شرح المختار: (٢٩٦، ٣١)

(٢) معنى: (٣١، ٣٢)

نعمته عشرة أيام، وإن وجد لبن رذذ عليه خمسة أيام، وسحر هذا قال الثوري،  
ودرو احتيدر أكثر الأصحاب، ومن أحمد رواية أخرى: لا يجرئه إلا كمال  
العدا، وهو مذهب مالك والشافعي. انتهى

وقال القردير<sup>(١)</sup>: لا يجرئ مكر من طعام، أو كسرة لمكين كخسة  
بضع م كل واحد متين، أو بُكسني من واحد سوس، قال القسوطي قوله:  
مكره أي: تكفر مكر لمكين منه الآتية الثلاثة لوجوب انعقد بالتصريح،  
وأجاز أبو حنيفة دفعها بواحد: لأن المقصود منها سد الخلة لا سحلها، فمضى  
سد عشر حالات، وأوفى واحد فقد أتى بالمطوب، انتهى

قلت: ويجوز عند استحبة أن يطعم واحدا عشرة أيام كما عرج في  
نورهم سواء وجد غيره أم لا

السادس: ما في المعنى<sup>(٢)</sup> أن لا يظلم الذي لم يطعم الطعام لا يجوز  
دفع الكفارة إليه في طاهر كلام الخرافي، والشافعي، وهو صاهر قول مالك،  
وأحمد الرازي عن أحمد، والأخرى لما يجوز ويقض له ولله، وهو الذي  
ذكره أبو الخفاف في المذهب، قال: وهو قول أكثر الفقهاء. وهو مذهب  
الشافعي، وأصحاب الرأي. انتهى

وفي المعنى<sup>(٣)</sup> قال ابن حبيب: لا يجرئ أن يتأني الصغار،  
وتغيبهم، ولكن إن أعطاهم فليطعمهم ما يحسن الكبار، ويجزئه أن يعطى الصغير  
من الطعام المصنوع مثل ما يأكل الكبير، قال ابن الموار: إنما كان مضيقا،  
ومعنى ذلك: أنه إذا كد بوضع لم ينفذ الطعام، ولا يتأني بيع في الأغلب،

(١) شرح الكبير، (٢)، (١٣٣)

(٢) المعنى (١٣)، (١٠٨)

(٣) (٢٠١٣)

فكان حكمه أن يدع إليه حيلة يتأتى نه بيعها، وانتفاعه بها في غير التوبة، أو اخذها إلى أن نضاب إلى مثله.

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: الرضيع كالكبير في الكسوة، والإضمام ينوعه الأمداء والنخمز بشرط أن يأكل الطعام، وإن لم يستغن به عن اللبن على الأصح، فيعطى رجلين خيراً، ولو لم يأكله إلا في مرات، ولا يكفي إتباعه المربين إلا إذا استغنى عن اللبن، ويعطى كسوة كبير. انتهى.

وفي ظهار الشامي عن المدائح: إضمام الصغير عن الكفاية جاز بطريق التملك، لا الإباحة، انتهى.

والصالح ما في الكبير: أن الكسوة في الملعة معناها: اللبس، وهو كل ما يكتسى به، فأما التي تجزئ في الكثرة، فهو أقل ما يقع عليه اسم الكسوة، إزار، أو رداء، أو قميص، أو سروال، أو عمامة، أو مقنعة ثوب واحد لكل مسلم، وهو قول إمامنا، وحسن، ومجاهد، وهو مذهب الشافعي، انتهى.

وقال السوفي<sup>(٢)</sup>: لا خلاف في أن الكسوة أحد أصناف كفارة اليمين، ولا تدخل في كفارة غير كفارة اليمين، ولا يجزئ أقل من كسوة عشرة، وتتغير الكسوة بما تجزئ الصلاة فيه، وإن كان رجلاً، فتوب تجزئ الصلاة فيه، وإن كانت امرأة فدرع وخمار، وبهذا قال مالك، وعن قال: لا تجزئ الراويل الأوزاعي، وأبو يوسف، وقال إبراهيم: ثوب جامع، وقال الحسن: كل سكين حقة، إزار، ورداء، وقال ابن عمر، وعطاء، وطاووس، ومجاهد، وعكرمة، وأصحاب الرأي: يجزئ ثوب ثوب، ولم يفرقوا بين الرجل والمرأة، وقال الشافعي: يجزئ أقل ما يقع عليه الاسم من سرويل، أو إزار، أو عمامة، أو مقنعة، وفي القسوة: وجهان، انتهى.

(١) السراج الكبير (٢/١٣٦).

(٢) المعجم (١٣/٥٢٥).

وقال النوفلي<sup>(١)</sup> ويكنون في أي العشرة، ويكني الله بوسم الذي فيه  
الغرة غير الظاهر، أي فلا يشترط أن تكون جديدة لمحل ثوب يسير جميع  
حملة فلا يزال برعمته، واللباء فرع أي، بعض سائر وجزاء، ولو كانت  
الكسوة غير وسط كسوة أهل بيته لم تكن كسوة يسير، بخلاف لطمه، فإن  
اليسير فيه عيش أهل البيت، انتهى بزيادة من النوفلي<sup>(٢)</sup>

وفي كتابه اختياره<sup>(٣)</sup> أن كسوتهم بما يصلح للأوساط، ويستعمله هو  
ولا يلبسهم، ويسير عامة الأهل، فله يعبر السراويل، قال ابن عتيق، قوله،  
يستعمل به فوق ثلث أسبوع، لأنها أكثر زوايا مدة الأكل الجديد كما هي  
للحدايشة فلا يشترط ثوبه حادها، وقوله، يسير عامة الناس أي، أكثرهم،  
كالملازمة والحد، والفصيص، وهذا بيان لأدبه عندنا، وبمعه محمد بن  
جبر، فيه الصلاة، وغيره فيجزئ دعي السراويل عنه ثم قال، لا للسراويل، وقوله،  
«يعبر السراويل» لأن لابسها يسير عواما عرفاء، ولا يجوز للمعاصاة إلا أن  
يخفى أن بعد منها ثوب مخد، وأما القسوة فلا تجوز معان، ولا بد للمرأة  
من حمار مع ثوب أسير

والثامن ما في النعماني<sup>(٤)</sup> إذا أظعم بعض سأكين، وكسى الباقين  
حتى يستروى بعدد آخره في قول إمامنا، والنوفلي، وأصحاحه، أن أي، وقال  
النعماني، لا يجوز، انتهى، وقال النعماني<sup>(٥)</sup> إذا كفر بالكسوة، أو بالإطعام،  
فاستغفر أن يكون الكسوة كلها كسوة أو صدقات، فإن كسا حسنة، وأصح  
حسنة، فاحلف قول ابن النعماني فيه، فقال، يحمله، وطلحة قول مالك، وبطل.

(١) الحسن النوفلي (١٢٢ هـ)

(٢) (٢٨٧: ١)

(٣) النعماني (١٣٤: ١٣٦)

(٤) النعماني (٣٠٣: ٣٠٤)

لا يجرى، قال أنسب، ويصنف إلى ما شاء منها تمام العشرة، انتهى.

وقال النفدي<sup>(١)</sup>: لا يجري الكفارة ماقتة من زوجين وأكثر كإطعام مع كسوة، وأما من صفي من يجرى في الطعام، فيجوز تلقيفها من الأسماء والأرطال، وتجميع، فإن النفدي وغيره يطعم لا يثنى فيه أسنانه، وجميع أقران الكسوة صنف واحد، انتهى.

وقال النفدي إن أعثر نصف مبدء وأظهر حمة ساكنين، أو كساهم ثم يجرى، قال النفدي<sup>(٢)</sup>: لا يعلم في هذا خلافاً لأن مقصودهما مختلف مابين، إذ كان القصد من العمل تكميل الأحكام، وبما يخص المعنوي من الرق، والنقص من الإطعام والكسوة من النجاسة، وإبقاء النقص بدفع النجاسة في الطعام، وبستر العورة، ودفع ضرر البحر والبرد في الكسوة، لا قرب معانها، واتحاد مصرفيهما حرمها مجزئ النقص الواحد، بخلاف العمل، انتهى.

والناسخ، قال النفدي لم يطعمه مكان الطعام أصناف ثبته ورقاً ثم يجرى، قال النفدي<sup>(٣)</sup>: لا يجري في الكفارة إخراج نيسة الطعام، ولا الكسوة في ثوب واحد، ومالك، والشافعي، وأحمد الأوزاعي، وأصحاب الرأي، انتهى.

والعاشرة في مصرف الكفارة، قال النفدي<sup>(٤)</sup>: يعتبر في التدفيع إليهم أربعة أوصاف، أو يكرهوا معاكزين، وهم الصنعان اللذان تدفع إليهم الرقعة المذكوران في أول أصنافهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾

(١) مخرج الكبير (١/١٣٣)

(٢) التمهيد (١/٢٩٠)

(٣) (١٣، ١٢٩)

(٤) (١٣، ١٢٩)



والفقراء صاكين وزيادة لتكون قنصير أئمة حجة من المستكين، والثاني: أن يكونوا أحراراً، فلا يجوز دفعها إلى عبد، ولا مكاتب، ولا أم رتد، وهذا قال مالك والشافعي، واختار الشافعي أبو جعفر حماد دفعها إلى مكاتب نفسه وخيره.

وقال أبو الحنفية: يخرج جوار دفعها إليه بناء على جوار إعتاقه هي كفارتها، والثالث: أن يكونوا منفسين، فلا يجوز صرفها إلى كافر، ذمياً كان، أو حربياً، وبذلك قال الحسن، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وقال أبو نوري، وأصحاب الرأي: يجوز دفعها إلى الذمي، وروي عنه عن الشعبي، وخرجه أبو الخطاب، وجهاً في المذهب بناءً على جواز إعتاقه في الكفارة، وقال السوري: بعضهم إنما لم يجد غيره.

والرابع: أن يكونوا قد أكلوا الطعام، فإن كان خلاف ذلك لم يطعم، ثم يجوز فت: تقدم الكلام على لفعل قريباً في «المبحث السادس».

ثم قال الشافعي: وبعض من قاربه من يجوز أن يعطيه من ركة ماله، وبهذا قال الشافعي، وأبو نوري، ولا أعلم فيه مخالفاً، وكل من يبيع من الزكاة من العني، وانكافره، وإدقيق بيع أحد الكفارة، وهل يبيع من حاشم؟ قبل وجهان: أحدهما: يمتنعون منها؛ لأنها صدقة واحدة قياسية على الزكاة، والثاني: لا يمتنعون؛ لأنها لم تجب بأصل الشرح، «فتمت صدقة التطوع، انتهى».

وقال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: إلهام عشرة صاكين، وإندادهم بمائة مسكين، ما يعم الفقهاء وشروطه: الحرية، والإسلام، وعدم لزوم دفعه علم، كعقوج، قال المدائني: وعينها فلا يجوز أن يدفع منها الرحل لزوجته، أو ولده الفقير، ويجوز أن يدفع الزوجة منها لزوجها، ولدها الفقير، انتهى.

(١) شرح الكفاية (٢/٢٤٢)

وفي «الدر السحابة»<sup>(١)</sup>: «مصرفها مصرف الزكاة، مما لا، فلا، فيل، إلا  
الذمي خلافاً للثاني». ويقول: «يقضى» قال ابن عاصم: قول: «إلا الذمي» فإنه  
لا يجوز دفع الزكاة إليه، ويجوز دفع غيره خلافاً للثاني، فعنه لا استثناء،  
انتهى.

وفي زكاة «الدر السحابة»<sup>(٢)</sup>: لا يجوز صرفها إلى من بينهما أولاد أو  
بينهما زوجة، وقال: «تزوج هي زوجها»، ولا إلى عبدك التركي، ولو مكتوباً،  
أو مدبراً، ولا إلى سيدهم، وجازب استطاعت من الصدقات، والأولاف  
لهم، قال ابن سدير: قيد بها ليدخل بقبه الواحبات كالتبر، والعشرة،  
والكنزات، وحزبه، نصيب، لا حصن تركا، فإنه يجوز صرفه إليهم.

ثم قال: «قال المحققون»: ولا تدفع إلى دمي، وحاز دفع سيرة، وشير  
العشرة، والصراج إلى الذمي، ولو واجباً: ككندر، وكفارة، وفطرة خلافاً  
للثاني، ويقولون يعني: «أما العربي»، ولو مسلماناً، فجميع الصدقات لا تجوز  
له أنفاقا.

قال ابن عاصم: «قوله» خلافاً للثاني«: حيث قال: إن دفع سائر  
الصدقات الواحدة إليه، لا يسرى اشتراكاً بالزكاة، وصرح في «الجداية»،  
وعبرها: «أن هذا رواية عن الثاني، وظاهره أنه قوله المشهور كقولهما، وأنه  
«به» وفي «الذمي» في حاشية «المخير الرملي» عن «الحارثي» ويقولون تأخذ، نكح  
كلم «الجداية» وغيرها بقيد ترجيع قائلها، رغبة المتن، انتهى.

والحاددي عشر: ما في «الذمي»<sup>(٣)</sup>: «إن دفعها إلى من يخطه مسكيناً»

(١) «الدر السحابة» (٤/ ٣٠)

(٢) (٣/ ٣١١)

(٣) (١٣/ ٥١٤)

عليه، فهي مثل واحد بناء على التواضع في دفع الركعة إليه، فحذفوا لا بحرفه، وهو قول الشعبي، رأيي يوسف، وأبي نوح، وابن السكيت لأنه لم يطلعهم المساكين، فلم يحرفه كما لم يعلم، والاسم: حرفة، وهو قول أبي حنيفة، ومحمد، لأنه دفعها إلى من يظنه مسكياً، وهذه المسكنة، فأجزأ كما لو لم يدره حاله، وهذا لأن النذر يخفى، ونشأ معرفة حقيقته، فإن دعاه: ﴿لَقَدْ آتَيْنَاكَ الْكِتَابَ أَنْتَ بِهَا نَسِيحٌ لَمْ يَكُنْ لَكَ سُلْطَانٌ عَلَيْهِمْ فَتَوَلَّاهُمْ بَعْدَ الْحَقِّ لِتُنَاقِضَهُمْ وَإِنَّهُمْ خِلَافٌ مُبِينٌ﴾، لأن ذلك لا يكاد يعنى، وليس هو من مطلق الجمال انتهى.

ونذلك لما سأل الرجل من نسي يمينه الحديدة، قال: فإن شئنا أعطينكم ما فيها، ولاحظ فيها لغني ولا نقوي مكتسباً<sup>(١)</sup>، وإن كان كافراً، أو مسلماً، أم يحرفه وجهاً وحقاً، فنقولنا في الآية: لأن ذلك لا يكاد يعنى، وليس هو من مطلق الجمال انتهى.

وهي ركعة النذر المختارة، دفع الحرف لمن يظنه مصروعاً، فإذا أنه عبده، أو مكسبه، أو حربي عاده، وإن كان عتلاً، أو كونه ديناً، أو أنه أمراً، أو ابنه، أو امرأته، أو مدعي لا بعد، انتهى.

والثاني ضرر ما في «المختار»<sup>(٢)</sup>: أن يثنى الرقعة أحد حصائل الكفارة بغير خلاف لبعض الله تعالى، ويعتبر فيها ثلاث أوصاف: أحدها: أن تكون مؤمنة في ظاهر المذهب، وهو قول مالك، «الشافعي» (أبي عبيد)، وعن أحمد رواية أخرى أن الذمبة تجزئ، وهو قول سطاء. رأيي نوري، واستعاب الرأي: نقوله تملأ ﴿أَوْ تَحْمِيصٌ رَقِيَّةً﴾ وهذا مطلق فنحل بها الكافرة.

(١) سورة القدر، الآية ٢٧٢.

(٢) أخرجه أبو داود (٦٣٣)، والشافعي (٢٥٥٧).

(٣) ١٣١/١٥٧.

ولنا: أنه تحرير في كفارة، فلا تجزئ فيها كفارة ككفارة القتل، انتهى.

وفي الهداية<sup>(١)</sup>: كفارة المسير: عتق رقبة يجزئ فيها ما يجزئ في الظهار، مال ابن الصمام: وقدم المجزئ في الظهار من أنها المسلمة، والكافرة، والمذكرة، والأنثى، والصغيرة، ولا يجزئ فانت جسد العضة بخلاف غيره، انتهى.

ولثالث عشر: ما قال الموفق: الرخصة الثاني: أن تكون قد صامت وصفت. وهذا قول الشعبي، ومالك، وإسحاق، وقال القاضي: لا يجوز من له دين السبع؛ لأنه لا يصح منه لسان في ظاهر كلام أحمد. وظاهر كلام الحرشي المنصور: العمل بدون البيز، من صلى، وصام ممن له عقل يغوث الصلاة، والصيام، ويتحقق منه الإتيان بينه، وأرقانه، فإنه يجزئ في الكفارة، وإن كان صغيراً، ومن لم يوجد منه، لم يجزئ في الكفارة، وإن كان كبيراً.

وقال أبو بكر، وغيره من أصحابنا: يجوز إعتاق الطفل في الكفارة، وهو قول الحسن، وعطاء، والرهري، والشافعي. وابن المنذر؛ لأن المراد بالإيمان هاهنا. الإسلام بدليل إعتاق الناس، قال الثوري: المسلمون كلهم مومنون عندنا في الأحكام، ولا ندرى ما هم عند الله، ولذا تعلق حكم القتل بكل مسلم بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ والصبي محكوم بإسلامه. يرثه المسلمون ويرثهم، ويدين في مقابر المسلمين.

وقال القاضي في موضح: يجزئ إعتاق الصغير في جميع الكفارات، إلا كفارة القتل فثبتها على روايتين. وقال إبراهيم النخعي: ما كان في الشرأ من رقبة مؤمنة، فلا يجزئ فيه إلا ما صام وصلى، وما كان من رقبة ليست بمؤمنة، فالعبي يحرى، وسواء قول الحسن، وقال مجاهد، وعطاء، في قوله تعالى:

فَقَتَرُوا زَكَمَهُ ثَوْبَتُوهُ قَالَا : قد حدثت، ووجه قول الحسن، بإبراهيم.

وقد مكحول : إذا ولد المولود فهو نسمة، أي: تذهب ظهراً لبطن فهو ربه، فإذا صلى يوم مؤنة، ولأمر لظقل لا تصح له عبادة لفقد التكليف، فلم يحز في التعداد المتضمنون، والمحول الآخر أقرب إلى الصحة إن شاء الله، لأن الإيمان، الإسلام، وهو حاصل في حق الصغير.

ويمن عليه ما عسى أمي حرمه - رضي الله عنه - أن رجلاً أتى النبي ﷺ بجارية أعرجة، فقال : يا رسول الله، إن علي رقية، فدل لها رسول الله ﷺ أن ابن الله، فأشارت إلى السماء، قال : من السماء؟ أشارت إلى رسول الله، وإلى السماء، أي : أنت ورسول الله، دل : أعلمها.

فحكم لها بالإيمان بهذا القول، ولا يحزى إعتاق المسلمين في قول أكثر أهل العلم، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وقال أبو ثور: سحري، لأنه قدسي مملوك، فصح إعتاقه كالمملوك، ولأنه قدس له أحكام الدنيا بعد، انتهى.

قلت : ولا يحزى الجنب عند مالك أيضاً، كما سيأتي قريباً عن اللذذير، وفي كفارة الظهار من اليد السحر<sup>(١١)</sup>، هي تحرير رقية، ونحو صغيراً وصعباً، أو كبراً، أو مباح الدم، قال ابن عابد بن: مخرج الحسن، وإن والله لأتق من سنة أشهر، لأنه رقة من وجه، جزء من الأم من وجه، حتى يعتقها، ودخل الكبير، وهو شريفاً، أي: نكس في العبدية عن تعذيب السروجي : لا يحزى الهرم العجوز انتهى.

الرابع عشر قال الحق<sup>(١٢)</sup> الوصف الثالث : أن لا يكون بها نقص بضر

(١١) (٢٩٩، ٣٠٠)

(١٢) التسمي (١٢، ١٣)

بالعمل. وقد شرحنا ذلك في الظهار. ويجزئ العسي، وإن كان عاجزاً عن العمل لأن ذلك مدعى إلى الإزالة، صاحبه سائر إلى كماله، ولا يجزئ التجدد لأن نفسه لا تارة ترواه معلومة، وأشد الإسهام انتهى

وقال في كتاب الظهار: لا يجزئ إلا بقية سائبة من العيوب المحصورة بالعمل بغيره، لا في العصبية، فإما العبد مدعوه. ولا يحصل هذا مع ما يصح بالعمل بغيره، فلا يجزئ الأعمى. ولا المتعبد، ولا المستطوع القديم، أو الرخايس، والمستلوك كمنقطع في هذا، ولا يجزئ لصحون خيراً مطعاً. ميموا كن قال ثالث، والشافعي، وأصحاب الرأي. وأبو ثور، وحكى عن غيره أنه جاز كل بقية منع عليها لاسم أيضاً ما ساق المخط

وب. أن هذا نوع كفاية، فلم يجز ما يقع عليه الاسم، كالإعدام فإنه لا يجوز أن يقع مضمناً، ولا جفاً. وإن كان يسمى ضماناً، والامة مبتدأة به. وثالث، ولا يجزئ مذكوع اليد، أو الرجي، ولا أخته، ولا منعه، يدم أبداً أو سائرهما، أو بوسطى. لأن منع اليد يذهب بذهب هؤلاء، ولا يجزئ مذكوع الخصر، أو من يده واحدة، وإن قطعت كل واحدة من يده حذراً، وهذا جميعه بذهب الشافعي

ومر أبو حنيفة: بجزر مقطوع إحدى اليدين. أو إحدى الرجلين، أو قطعت من سلاءه، أو رداءه، لأن منكرة الجس ماقية، فأجرات في الكفارة، لا لزوم. فأما إذا قطع من رفاق، أي من جانب واحد، لم يجز؛ لأن سبعة أعاني قدوت، ويجزئ الأشور من فونهم جميعاً، وقد أبو بكر: به قوله: جاز لا يجزئ، ويجزئ المقتول الأتيس. وذلك قال أبو حنيفة، والشافعي.

وقال ثالث، ومروا لا يجزئ، ويجزئ الأصم إذا فهم الإشارة، ويجزئ

وَأَمَّا فِي إِثْمِ بَعْضِ الْفَرَاحِ وَالْفَقْدِ وَالْإِسْرَافِ، فَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ تَوْبَةٍ  
وَمَنْ أَصْحَابُ التَّوْبَةِ لَا يَحْرِقُونَ هَذَا الْبَيْتَ وَمَنْ عَلَا بِهِ عَنْ أَحْمَدَ وَكَانَ  
الْخَطِيئَةُ تَقَعُ كَثِيرًا، فَيَسُوعُ كَثِيرًا مِنْ أَلْحَاظِهِ، الْقَسَا وَالْجَهَادَةَ، وَكَثُرَ  
أَدَاؤُهُ لَا يَصْبِرُ الشَّرَّ، فَيَنْقُصُ مِنْ تَرْكِ الْمَعْمَلَةِ

[illegible][illegible]

بقوله: «في كتابه التلخيص»<sup>١٢٧</sup> ١٠ جزيء في الكفارة أو ثلثه، وهذا ما ذكره  
المصنف، وقد قال مالك، والشافعي، وأبو عبيد، وأصحاب  
المراتب، وبني أحمد رواية أخرى: أنها بخمسة، ويروي ذلك عن الحسن،  
وإسحاق، والشافعي، وأحمد بن أبي

• ۱۰۰ (۱)

(24)  $(\phi, \psi) \in \mathcal{R}_1$  if and only if  $\phi \in \mathcal{R}_1$  and  $\psi \in \mathcal{R}_1$ .

وعن أحمد في المسالك: ثلاث روايات - إحداهن: بجزئ مطلقاً، اختيارها أبو بكر، وهو مذنب أبي نور، والثانية: لا يحوز مطلقاً، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي عبد، والثالثة: إن أدى من كفته شيئاً لم يجزئه، وإلا أجرأه، وهذا قول الليث، والأوزاعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، قال الشافعي: هو النصحيح ويُجْزئُه المدبر، وهو قول طائفتين، والشافعي، وأبي نور، وابن المنذر، وقول الأوزاعي، وأبو عبد، وأصحاب الرأي: لا يجزئ؟ لأن بيعه عندهم غير جائز.

ولنا: أنه عيب كامل المنفعة يحوز بيعه، ولا نعلم خلافاً في إجزء الخصي، سواء كان مقطوعاً، أو مثلولاً، أو موجعاً؛ لأن ذلك نقص لا يضر بالعمل، ولا يؤثر فيه، بل ربما زادت بذلك قيمته، ويجزئ ولد الزنا، وهو قول أكثر أهل العلم، وروى ذلك عن فضالة بن عبد، وأبي هريرة، وبه قال ابن المسيب، والحسن، وطائفتان، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وابن المنذر، وروى عن عطاء، والشعبي، والبخاري، والأوزاعي، وحسان: أنه لا يجزئ، لأن أبا هريرة روى مرفوعاً: «ولد الزنا شرُّ الثلاثة»<sup>(١)</sup>.

ولنا: أنه معنوك مسلم كامل العمل، والأحاديث الواردة في ذمه تختلف أهل العلم في تفسيرها، قال نطحاوي: «ولد الزنا هو الملازم للزنا، كما يقال: ابن السبيل للملازم لها، وولد النمل الذي لا يهاب الشرفة، انتهى».

قال الفردير<sup>(٢)</sup> في كفارة الأيمان: «أو عتق رقبة، كالظهار لا حبتن، وعتق بعد وضعه مؤتمنة، وفي الأعمى نابولان: سليمة عن قطع، صبيح ونحوه، وعسى، وجنون، وبكم، ومريض مشرف، وقطع أنذا، وصدم، وهرم وعرج

(١) أسره أبو داود (٣٩٦٣).

(٢) الشرح الكبير (١٣٢/١).



تسديدين، إلى آخر ما قد انتهى إشارة إلى التفصيل المذكور في الظاهر،  
ومنه هي: إضفاء مرجعية لا حيز؛ لأنه حين يعتق لم يكن رقيقاً، ولو اعتق  
العتيق عن غيره عتق بعد وضعه بعينه السابق، ولا يحزى كمارقة، ولا يحزى  
مقطع غيره حيز العتق. ولو وقع، وتظهرت سلامته حين العتق أجزاً بخلاف  
الحيزين.

مؤمنة. لأن العتق مودعة بالقرينة به، والتكسر بالفيها، وفي إجراء عتق  
الأنعامي، والعتق مودعة من بحر على الإسلام من وجوهي كبير، وكتابي  
صغير، لا يغفل عنه، وأوبلا، التراجع في الكتابي الصغير. الأجزاء، ولم  
يرجحوا في المحمدي الكبير شيئاً، وأما المحمدي الصغير، فيحزى انعاقاً:  
لأنه مسلم حكماً، فليست. عن قطع أصبح واحد، ولو بقائه، وأولى يد، أو  
رجل، أو شلها، وعن عسى، وكذا غشاة، ولا يبصر معها إلا بعصر، لا  
غشاة، وعن بكر، وهو عدم النطق، كان معه صمم أم لا، وعن جنون، وإن  
نزل، بأن يأتي مرة في الشهر، ومريض مشرف، بأن يلع صاحبه الشرف، وإلا أجزاً  
وقطع إحدى لأذين، ولو لم يتأصلها.

فإن المودعة<sup>(١)</sup> قطع الكذا من مائع من الأجزاء، سواء قطعهما من  
أصلها، أو قطع أفرانها، أي: أعلاهما، وأما الأدب الواحد، فالمعسر  
فقط من أصلها، وأما قطع أعلاها، فلا يضر، وانتمتند أن قطع الواحد من  
أصلها لا يضر، انتهى.

وصمم، وهو حذم السمع، أو ثقله، فلا يضر الخفيف، وهرم، وعرج  
تسديدين، وحذم، وبرهن وإن قليلين، وداح، أي: يمس الشفة، وكذا يمس  
بعض الأعضاء كيد، أو رجل، ولا يحزى مكاتب، وهرم، ودجوعها، كأم

(١) «شرح الخبر» (١/١٤٨).

ولقد وسعت لأحد لرجوه شائكة المشق في الجميع، ويجرى أعور، ومنصوب، وإن لم يقدر على تحصيله من العاصب ومروءة، وحال أو خلاصا بنفع الدين، وأرق الحانية، ويجزئ نافع المنفعة، ولو من إيهام، وكرة الخصم، ونادى عنى من يصلي ويصوم، أي: يقتل ثواب فعلهما، وعقاب تركهما، وإن لم يبلغ من يومر بالصلوة، انتهى ملخصاً وبزيادة من الدسوقي

وفي إيمان وكثير المختار<sup>(١)</sup> وكفارته تحرير رقية، كما مر في الظهار، وص ما في الطهارة، هي: تحرير رقية، ولو صغيراً، أو كافراً، أو جاع الدم، أو مريضاً، أو عديناً، أو بقاء علمت حياته، أو مرسناً، وهي المرء وحري على سبيله خلاف، أو أهم إن صبح به سمع، وإلا لا، أو حصية، أو محبوباً، أو رقة، أو قرناء، لأنهم وإن ذلت فبهم حسن المنفعة: نكحتها غير مقصودة، إذ المقصود في الرقيق الاستخدام ذكراً أو أنثى.

أو مقطوع الأديم، إذا كان السمع يافياً، أو ذاعب النعجيين، أو مقطوع أنف، أو شمتين، إن قدر على الأكل، وإلا لا، أو أعور، أو أعمى، أو مقطوع إحدى يديه، وإحدى رجليه من خلاص، أو مكاتباً لم يؤذ شيئاً، ولا جرى فالت جس المنفعة كالأعمى، والمجنون الذي لا يعقل، من يقبل يجوز في حال يافته، ومريض لا يرجى برؤه، وسدقه الأستار، والمنقطع دمه، أو وببما، أو ثلاث أصابع من كل يد، أو وعلاء، أو يد وجل من جانب، ومعتوه، ومذنب، ولا مدب، وأم ولد، ومكاتب أدى بعض بدله، انتهى ملخصاً، وبزيادة من<sup>(٢)</sup> عابدين

ويستل في نقل عباراتهم في هذا الحديث: لأنهم بعد اتفاقهم على أن

تسليمه من العيوب سرهم لإحراء ما بقي في الكثرة. توسعوا الاختلاف في أنواع العيوب المتأخرة عن الأجزاء، فأوردت كلام العلماء بأسره مختصراً، يظهر منك كل واحد من الأئمة الأربعة - شكر الله عنايتهم - ولما كانت المتأخرة مؤلفة للحسابات في أكثر هذه الصرّوح اكتسبت في بيان سننهم عن كل كلام الموقر، والله الموفق لنا بحسب وبرسى.

الخامس عشر: أن من لم يجد صعباً، ولا شدة، ولا عما فعل إلى صيام ثلاثة أيام ثلاثة، وهذا إجماع لا خلاف فيه، حكى عليه الإجماع غير واحد من نفذة المذهب.

السادس عشر: أنهم اختلفوا في الأفراد وعدم الرجوع، فان الخوف يكثر بالهوى من أن يفصل عن فريضة، ولو لم ياله به أنه وفاته، مقدار ما يكثر به، قال الحنفى: وهذا قول أصحابنا، ويحويه قول أبو عبد الله - بن الصمد - ودل الشافعى: من جاز له الأحد من البركة لحاحه وفريضة أجزاء الصيام لأنه قصير، وأما الشعبي قال: إذا كان منك الحزمين فريضة، منه الصيام، وقال عطاء الخرمي: لا يصوم من مثل حزمين فريضة، ومن يملك دينها الصيام، وفاء سعيد بن جبيل: إن شاء الله إلا ثلاثة، إنهم أكثر هؤلاء، وقال الحسن: فريضة - رضى.

ومما ينبغي التنبيه على روى من يعوّز عن صلاة، لا يصوم، إن شاء الله حتى لا يجد إلا فريضة، ويكون في سبيل لا يحفظ عليه، وروى ابن الصمد عن ابن القاسم: أن كان له خمس عن قوت يومه ففعله، إلا أن يعاقب النجوم، وهو في سبيل لا يحفظ عليه، ويحتمل في ذلك أنه بعد ما يعتق به فريضة كاملة، أو

(١) إسناده صحيح، (١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢)

(٢) إسناده صحيح، (١٣١٣، ١٣١٤)

يكسو الكسوة التي تجرته، أو ما يجزئ من إطعامهم، فإن قصر ما عنده عن ذلك فليس بواحد وبحرته الصيام، انتهى.

وفي «التامي»<sup>(١)</sup> عن «البحر»: لو كان عنده واحد من الأصناف الثلاثة لا يجوز له الصوم، وإن كان محتاجاً إليه، ففي «الثانية»: لا يجوز الصوم لمن يعمل ما هو منصوص عليه في الكفارة، أو يملك ماله فوق تكديف، والتكديف: منزل يسكنه، وثوبه يلبسه، وبستر عورته، وفوت يومه، ولو له عبد محتاج للخدمة لا يجوز له الصوم، ولو له مال، وعليه دين مثله، فإن قضى به دينه كفر بالصوم، وإن صام فل قضائه قيل: يجوز، وقيل لا، انتهى.

والصحيح عشر: ما ذاك الخرقى: من له دار لا غنى له عن سكنها، أو دابة يحتاج إلى ركوبها، أو خادم يحتاج إلى خدمته أجزاء الصيام في الكفارة، قال الموفق<sup>(٢)</sup>: وجماعه: أن الكفارة تحب فيه بغض من حاجته الأصلية، وانسكى من الحوائج الأصلية، وكذلك الدابة التي يحتاج إلى ركوبها؛ لكونه لا يطيق السبي، أو لم تحر حادته به، وكذلك الخادم الذي يحتاج إلى خدمته؛ لكونه ممن لا يخدم نفسه لمرض، أو لم تحر عديته به. وهذه الثلاثة من الحوائج الأصلية، وهذا قال الثنافي، وقال أبو حنيفة، ومالك: من ملك ربة نحزى في الكفارة لا يحزته الصيام، وإن كان محتاجاً إليها لخدمته، انتهى.

والثامن عشر ما قال الباجي: إن الاعتذار في ذاك محال التكفير دون حال اليأس وحال نكحت، فإذا كان حين اليأس مبرراً ثم أيسر قبل أن يترفع في التكفير، لم يحزه الصيام، فإن تلبس بالصوم ثم أيسر أجزاءه أن يتمادى على الصوم لأنه قد تلبس بالصوم، انتهى.

(١) (٢٩٤).

(٢) التامي، (١٣٦/١٥٣٥).

وتعذر قول الترمذي: من أنه إذا سحر وقت الأجر اجاز عن الثلاثة ما كان  
 ولو كان سحره ما سار على التمس لزومه صيام ثلاثة أيام، انتهى

قال الموفق: لو وجبت الكفارة على يومين، فأعسر ثم سحره فصام،  
 بهذا قال الشافعي، وفي أبو يونس، وأصحح ابن أبي حنيفة انتهى

وفي القدر المختار: إن عسر صحتها كلها وقت لأداء عديها حتى لو  
 وقت مائة، وحلها ثم صام، لم يجمع بينها، أجزاء الصوم صام ثلاثة أيام،  
 قال ابن عاصم: لو كان وقت الأداة أي: لا وقت السبت، ولو حثت مرسياً،  
 لم أعسر حارسه بصومه، وإن حثته لأداء واحد الشافعي على العكس، انتهى

والتابع عشر ما تقدم من الساجي: من ثلث صومهم، ثم أسر أبرأه أو  
 بساقى على الصوم، وذلك الموفق<sup>(١)</sup> إذا خرج من الصوم ثم قدر على العتق،  
 أو الإفطار، أو الكفارة، أو الرجوع إليه، ويرى ذلك من الحسنة،  
 وقيل: إنه قال والله، وإن شافعي، وإسحاق، وأبو يونس، وابن المنذر، وروى  
 عن الشافعي: ولا حكم<sup>(٢)</sup> به، الرجوع إلى أحدهما، وفي قول الترمذي،  
 وأصحح الشافعي، أنه قدر على العتق قبل إتمام التكليف، فله الرجوع،  
 فالتيسير إذا قدر على العتق من تمام الصلاة، انتهى.

وفي القدر المختار<sup>(٣)</sup> الشرط: استبراء الحجر إلى المداع من الصوم،  
 فلو صام الصائم يومين، ثم قبل تراخيه، ولو ساءل عنه، ولو بيوت مودعه  
 مرسياً سأل بالمداع، انتهى.

والعسرون: اختلفوا في اشتراط التتابع من الصوم، قال الموفق<sup>(٤)</sup>

(١) مشهور: (١٠٦١) - (١٠٦٢)

(٢) (١٠٦١) - (١٠٦٢)

(٣) مشهور: (١٠٦١) - (١٠٦٢)

## (٩) باب جامع لأيمان

١٠١٦/١٤ - **حَقَّقْتُ** بِخَيْرٍ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

عَنْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَكَ عُثْمَانَ بْنَ الْخَطَّابِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....

ومذهب المذهب انتزاعاً، وكذلك قال إبراهيم النخعي، والثوري، وسحناء  
وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، زوي نحو ذلك عن علي، وبه قال  
عطاء، وسجاءة، وعكرمة، وحكي من أحمد رواية أخرى أنه يجوز تفرقها  
وبه قال مالك، والشافعي في أحد قوليه؛ لأن الأسر بالقبول مطلق لا يجوز  
تفريقه إلا بتدبير، ولذا: أن في قراءة أبي وعنه الله من السجود «صلى الله عليه وسلم»  
مشتبهات كذا ذكره الإمام أحمد، في التفسير عن جماعة، انتهى.

وفي «التهذيب» في «الخير المشهور» قال من الإجماع: «والخير المشهور  
بجور، بقيد النص، الخاطئ»، انتهى. فهذه عشرة بحث لا بد من معرفتها  
لغرض الحديث، وبهذا أبحاث آخر، بقية، طوبى لها، والآخر.

## (٩) جامع الأيمان

أول الآحاد المتفرقة من ثوب الأيمان:

١٠١٦/١٤ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ أفرك

عمر من الخطأ رضي الله عنه) كذلك أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> برواية عبد الله بن  
مسعود عن مالك. قال الحافظ<sup>(٢)</sup> ظاهر الحديث يقتضي: أن الخبر من مسند  
ابن عمر. وهذا وقع في رواية عبد الله بن عمر أن عمر - ولم أر عن نافع  
في ذلك اختلافاً، إلا ما حكى يعقوب بن حمزة أن عبد الله بن عمر المصري

(١) في الأيمان والذور: (١٧٤).

(٢) فتح الباري: (١١) (٢٣٠).

هو سبيز في الكتب.....

الضعيف المتكسر، رواه عن نافع فقال: عن ابن عمر عن عمر، قال: ورواه عبد الله بن عمر العمري المصنف الثقة عن نافع، فلم يزل فيه عن عمر، وهكذا رواه الثقات عن نافع، لكن وقع في رواية أيوب عن نافع أن عمر، لم يقل فيه: عن ابن عمر، أخرجه مسلم، وأخرجه أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع موافقة مالك، ووقع الاختلاف في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار إليه المصنف، انتهى.

قلت: والمراد بإشارة المصنف أن البخاري أخرج الحديث بعد طريق تابع هذا رواية ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: قال سالم: قال ابن عمر: سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول: قال لي رسول الله ﷺ: «إله الله ينهاكم»، الحديث، ثم قال: تابعه عقيل، والزبيدي، وإسحاق الكلبي عن الزهري، وقال ابن عبيد، ومعمّر، عن الزهري، عن سالم: عن ابن عمر سمع النبي ﷺ عمر، انتهى.

وسط الحافظ في تخريج هذه الروايات، وذكر الاختلاف في واسطة عمر - رضي الله عنه -، ثم قال: ويثبت أن يكون ابن عمر - رضي الله عنه - سمع النعمان من النبي ﷺ، والقصة التي رقت لعمر - رضي الله عنه - منه فحدث به على الوجهين، انتهى.

قلت: وأخرج أبو داود<sup>(١)</sup> رواية أخرى الله المصنف، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، مبعثه من ماء، وكذا أخرج رواية معمّر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، فتأمل.

(وهو) أي: عمر - رضي الله عنه - (يسر في ركب) يفتح الراء، اسم جمع لركبان الإبل، وهم العشرة فصاهداً، كما في «المحلى»، قال:

(١) مسنن أبي داود (٢٢٢/٢).

وغير مخالفت بينهم، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ نَارَ سَهَابِكُمْ أَنْ تَخْلُصُوا  
رَأْسَكُمْ» .....

أقول: قالني: ركني الأول عشرة فرائد، قاله الحافظ: وفي حديث يعقوب بن  
سليمة عن عمرو بن عيسى، عن عمر بن عبد الله، عن أنس بن مالك، عن أبي  
رسول الله ﷺ (وهو صلي الله عليه وآله) قال من عمره، رضي الله عنه - كما قبله غير  
حال مرده، أو عن السدي عن سيرة فهو ما ذكره من حديثه، كذا في «المحلى»

قال الحافظ<sup>(١)</sup> وفي رواية سمعان بن حصبة، عن ابن شهاب، أن  
رسول الله ﷺ سمع عمر - رضي الله عنه - وهو يحدث بابيه، وهو يقول  
وأبي - وأبي - وفي رواية عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن أنس بن مالك  
أولاً: فريش يحدث بأبيه

أقول: رسول الله ﷺ: «إِنَّ نَارَ سَهَابِكُمْ أَنْ تَخْلُصُوا رَأْسَكُمْ» من مصدره،  
في آخر انتصب، أو نحو تقدير «عن أبي بنهكم» عن الحنف، الأول  
تخليل، ولما سمع حسبه، كذا في «المحلى»، قال الحافظ<sup>(٢)</sup> وفي رواية  
الثاني، عن جامع الترمذي، رسول الله ﷺ، يوقع أبي «صه»، ابن أبي شيبه،  
من طريقه، قال: قال عمر حدثت قوماً حديثاً، فقال: لا وأبي، فقال  
رجل من حلفي: «لَا تَخْلُصُوا رَأْسَكُمْ»، فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ يقول: «هَذَا مَرْسَلٌ  
نَعُوذُ بِشَوْحَدٍ»

وقد أخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول: لا  
والكعبة، فقال: لا تخلف دعير الله؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ  
خَالَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ» حسبه الترمذي، وصححه الحاكم، والنسبي

(١) فتح الباري (١/٢٦٦).

(٢) فتح الباري (١/٢٦٦).



«مَنْ كَانَ خَالِعًا، يَلْحَقُ بِأَلْفِهِ أَوْ لَيْسَ بِأَلْفِهِ».

أخرج السخاري في: ٨٣ - كتاب الأيمان والبلور، ٤ - باب لا تحلفوا بأيمانكم.

ومسلم في: ٢٧ - كتاب الأيمان، ١ - باب انتهى عن الحلف بغير الله تعالى، حديث ٣.

بقوله: «فقد كفر» أو أشرك؛ للمخالفة في الزجر والتعليل في ذلك، انتهى.

قال النجدي<sup>(١)</sup>: «مخبران للمسيح بالآباء، أحدهما: لكثرة استعمال العرب له، فقص إلى النبي عنه. والثاني: أنه هو الذي سمع ﷺ من عمر - رضي الله عنه - وهو مما لا يجوز، فتصد به النبي، ثم عم بعد ذلك النبي عن الحلف بغير الله، وفصر الحلف عليه ثمانين، فقال: (فمن كان حالفًا) فمُرَّ شرطية في موضع وقع بالاشتداد، وكان واسمها، وخبرها في محل الخبر، فأنه انضطلاني (فلحلف ياقه لو لم يسمت) قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: يضم الميم كما ضبطه غير واحد، وكأنه الرواية المشهورة. وإلا فقد قال الطوقى: سمعناه بكسرهما، وهو الفين - لأن قياس فعل، بفتح العين، يفعل بكسرهما، كضرب يضرب، ويضعل - يضم العين - في فعل، كما في «حصان ابن جني»، انتهى.

والنعمى، أي: لا يحلف، لا أنه يلزمه الصمت إذا لم يحلف بالله، وهو تعليق قوله تعالى: «يَسْأَلُكَ عَلَيْهِمْ أَتَعْتَبُهُمْ أَمْ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُمْ» قال الباجي<sup>(٣)</sup>: خبر بين الحلف بالله، والصمت، وذلك بتضمن المنع من الحلف بغير الله، وقد روي عن ابن عباس أنه قال: «لئن أحلف بالله فأنتم، أحب إلي من أن أظلم»، وعن ابن مسعود أنه قال: «لئن أحلف بالله كاذباً أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً»، كذا في «المنظى».

(١) «المنظى» (٣/٢٥٩).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/٦٧).

(٣) «المنظى» (٣/٢٥٩).

قال العلاء: السُّرُّ في الشَّيْءِ عِرُّ الحَلْفَةِ، وهو الله؛ أن الحلف بالله يفتنى بعقوبته، والمنطقية في حبيبة إلهي لله وحده، وصاهر الحديث شخبير الحذف بالله غامضة، لكن قد اتفق أهلها على أن اليمين تُعقد بالله، وثالثه وصمدته العتيبة، واستلزم في اعتقادها بعض استساعات، وكان المراد بقوله: بالله الدِّينَ لا خصوص نطق الله، وأما التَّوْبَى غير ذلك فقد استُخرج فيهما.

وقال الشيخ تاج الدين: قولنا عند التَّوْبَى، عند قال ابن دقيق العبد، والمشهور عندهم التَّوْبَى، والتَّوْبَى أيضاً عند الحائِلَة، لكن المشهور عندهم التَّوْبَى، فيه حرم الظَّاهِر، وقال ابن عبد البر لا يحوز الحلف بغير الله بالإجماع، ومرواه يعني الحجاز لكراهة التَّوْبَى من التَّوْبَى والتَّوْبَى، وهو قوله: شَفْعَةُ من أجل قول الشَّافِعِي: أحسن أن يكون الحلف بغير الله معصية، فأشهر بالذِّد، وحضور أمهاته على أنه مُتَّبَع، وقد إمام الحرمين: أحدهم الخطم بالتَّوْبَى، وحزم غيره: التَّوْبَى، فإن اعتقد في كدحوف فيه من التَّوْبَى ما يعتد به في الله حرم الحلف به، وكان بذلك الاعتقاد كافراً، وعقب بشار الحديث المذكور.

أما إذا حلف بغير الله لا اعتد به تعظيم المحفوظ به على ما يجب به من التَّوْبَى فلا تَكْفُر بذلك، ولا تعتد حبه، كما في التَّوْبَى<sup>(١)</sup>.

وفي التَّوْبَى<sup>(٢)</sup> عن عرج التَّوْبَى: فيه دليل على أنه لا كفاية على من حلف بغير الإسلام بل بأنهم به، ويؤيده التَّوْبَى: لأنه لا يحمل محض في دمه، ولم يوجب في ماله شيئاً، وأما أدركه بكلمة التَّوْبَى: لأنه إذا حلف باللات والمعزى فقد ساءل التَّوْبَى في ذلك، فامر أن يتداركه بكلمة التَّوْبَى، انتهى.

(١) صحيح ترمذي (١٠١٩) (١٥٣٧).

(٢) إرشاد السَّادِق (١٦٧٧).

وفي «التبوء المختار»<sup>(١)</sup> عن «الحسين»: حلف بكبره الحلف بغير الله تعالى؟  
 قيل: نعم لمنه، وإيمانهم لأدبه أقبل لا ميبس في زمانه، وحصلوا النهي على  
 الحلف بغير الله تعالى، لا على وجه التوثيق، فتولاهم: بأبيك، ولمعرك، وبحو  
 ذلك.

قال ابن عماديين: البعير بغيره تعالى نارة يحصل منها التوثيق، كالتمثيل  
 بالخلق، والعتاق مما ليس به حرف المسم، ونارة لا يحصل مثل: وأبيك،  
 بلعدي، والحديث عند الأكثرين محمول على غير التعليل، فإنه بكبره اتفاقاً  
 لما فيه من مسابقة احضار الله تعالى في التعظيم، وأما التعليل فليس فيه  
 تعظيم، بل فيه تحمّل، أو الجمع مع حضور التوثيق، فلا بكبره اتفاقاً، وإنما  
 كانت التوثيق به كثر من الحلف بالله تعالى في زمانه، لقلة الصلاة بالحديث،  
 وترويض الكفار، أما التعليل فينبغ الحالف مرة من الحديث، حرقاً من وقوع  
 الخلق والعتاق، أخى محضراً.

قال ليحيى<sup>(٢)</sup>: فإن اعترض محترص بما جاء من ذلك في القرآن من  
 قوله: «وَأَشْرِكُوا بِإِلَهِهِ الْفَرَجَ»<sup>(٣)</sup>، «وَأَشْرِكُوا بِإِلَهِهِ الْفَرَجَ»<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك فنبه قولاً.  
 أحدهما: أن تقرير ذلك: روي في السماء والظاير، والندى: أنه تعالى يحتصر  
 بذلك: لأن له أن يضم بما شاء، لأنه معبود، وقد أعلمنا النبي ﷺ أن ذلك  
 محذور علياً، فلا يجوز لنا التسم شيء من ذلك، انتهى. وبها أجاب غير  
 واحد من العلماء.

قال السوفق<sup>(٥)</sup>: لله تعالى أن يضم بما شاء من حقيقته، ولا وجه للقياس

(١) (١، ٥، ٤)

(٢) (٥٩٩، ٣)

(٣) (١٣٨، ١٤)

عنى إسماعيل، وقد قيل: إن في إسماعيل إسماعيل، القسم برب هذه المخلوقات، فنقله (ع) أي: ورب النفس، شهر، وهكذا في الفتح وغيره، وأما ما وقع في الأحاديث من الإقسام بغيره، فنقله (ع) فلا عريان، وأصح وأب، إن صدق.

فأجيب بوجه: قال المحقق (ع) منهم: من طعن في صحة هذه اللفظة، قال ابن عبد البر: هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت عن رابيتها، وهو إسماعيل بن جعفر، بنظر الفتح والله إن صدق، قال هذا أولى من رواية من دون عنه بنظر الفتح وأبيد، لأننا مكروه نزلها الآثار الصحاح، ولو وقع في رواية ذلك أصلاً، وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله: وأبيد من قوله، فوالله، وهو محتمل، ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال، وقد ثبت من ذلك من لفظ أبي بكر الفسيف في قصة السارق الذي سرق خبيثاً، فقال في حقه: «وأنيت ما نيتك ليل سارق»، أخرجه في الموطأ وغيره.

قال الشيخاني: وقد ورد نحوه في حديث آخر مرصع قال فؤدي سان أي: انصدف أفضل؟ فقال: «وأنيتك ليل سارق»، أخرجه مسلم، فهذا، ثبت ذلك بحباب ما جوده.

الأول: أن هذا الخط كان يجرى على أنفسهم من غير أن يقتصروا به القسم، والنبي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف، وبني هذا جرح المينقي، وقال النوري: إنه أجواب السرخسي.

الثاني: أنه كان يقع في كلامهم على وجهين: أحدهما لتعظيمه، والآخر للتأكيد، وأنه وقع عن الأول، ومن أمثلة الثاني قول الشاعر:

فإن تك أيلس استعشي أمانة فلا وأبي أعدائها لا تبعها

من يظن أن قاتل ذلك قتلته بعلمه فإنه أحسنها

وقال البيهقي: هذا النظم من حوله ما يؤيد في الكلام، لسحره التفسير والمناجيد، ولا يراه من القسم، كما يؤيد جميعه ابداء، لمجرد الاختصاص دون التمسك إلى التمسك، وقد اختلف الجواب على طبعه سبق حديثه على أنه من حقيقته، فليس له لا نحققه، وهذا أنه لم يسمه الجواب ما صادف أشهر أهلها، ومن لم نقل به، وهذا الجواب الثالث، أن هذا كان جائزاً لم نسمع، فإنه من دون، وسكان البيهقي.

وقال الشكفي: كبر التبراج عليه، من قال ليس العربي، يزعم أنه شيء كان يملكه باب حتى انتهى عن ذلك، وكان السجل لا يسمع لأنه لا يظن بالعربي شيء أنه كان محال غير من، ولا في ما كثر، إلا أن ذلك لم يسمع من شيعته، ومن التمددي، العربي، لم يسمع منعه، لأن كان الجمع، ولعدم حلقه في تاريخ.

الرابع: أن في الجواب حذف تعديده، أفصح من أية، فإنه منفي الخامس: أنه منعجب، فإنه الشهير، قال زهير عنه أنه لم يرد لفظ أمي، وأما ورد لفظ أمي، وأما في الألفاظ من ضمن المعاطب حصراً، أو غير.

السادس: أن ذلك حاشي حال، يرجع دور غيره من أمه، وتغلب من الحديث، ولا تنبأ بالاحتفال، انتهى.

وقال المحقق: "نحو هذه الأجوبة في كتاب الأبدان أمه، وقال أقوى هذه الأجوبة: الأول، من أن ذلك شأن آل أبي، أو أنها كلمة حاشية على الحديث لا يفسد به الحديث، كما جرى على السليم عفرى

خلفي، وما أشبه ذلك، وقول أعينني الشئني منيها، هذا هو الراجح عند  
عنده.

ثم قال المتألف<sup>(١)</sup>: من حلف بحير الله عظاماً أو اعتقد بيته سو، كان  
المخوف به يستحق التعقيم نسبي غير القعدة كالأنبياء، والملائكة، والعباد،  
والصالحين، والسيوف، والآباء، والكعبة، أو كان لا يستحق التعقيم كالأعداء،  
أو يستحق التصفير، والإذلال: كالشياطين، والأفلاس، وسائر من عد من دون الله.  
واعتنى بعض الحاشية من ذلك الحلف ببنا محمد عليه السلام فقال: تعتقد به الأبيي،  
وتعتد الكهنة بالبحث فاعتلّ بكومة أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به.

وخلق ابن العربي شبه لذهب أحمد، ونعته بأن الأيمان عند أحمد لا  
يتم إلا بفعل الصلاة، فينزهه أن من حلف بالصلاة أن تعتقد بعباده، ويترجمه  
الكفارة إذا حث، ويملك الحجاب من إبراده، والأفعال عما الرهبان، وفيه  
البر على من قال: إن فعلت كما فهو يهودي، أو مصري، أو كافر، أنه يعتقد  
بعباده، وعلى فعل نجس عليه الكفر، وقد نقل ذلك عن فضيلة، والاحتجاج،  
ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله، ولا بما يقوم مقام ذلك.

وقال ابن المنذر: أحلف أهل العلم في معنى الهي عن الحلف لغير الله  
تعالى، فكانت طائفة هو خاص بالآباء التي كان أهل الجاهلية يحذرون بها  
تعظيماً لغير الله كاللوات، والعزيمات، والآباء، فهذه يأنم تحالف بها، ولا كفارة  
فيها، وأما ما كان يزعم أن تعظيم الله كقولهم: رضى الزوري، وإسلام،  
والحي، والعمرة، والهدى، والصدقة، ونحوه مما يراى به تعظيم الله بالخرقة  
ليده، فليس داخلًا في الهي.

ومع ذلك نذكر أنه عب، ومثله، واحتجوا بما جاء عن الصحابة من

(١) انظر فتح الباري (١/٥٣٤).

إيحاءهم على الحلف بالله تعالى وإيحاءهم، والصحح ما أوجبوه مع تكريمهم، وأما  
الشيء المذكور، فقول علي أن ثلث عندهم ليس على عبودية، إذ لو كان عاماً  
لثبوا من ذلك، ولم يوجبوا فيه شرعاً انتهى.

وتعطف من نريد المرحوم بأن ذكره هذه الأقسام وإن كان بقصورة الحلف،  
فليست يميناً في الحقيقة، وإنما خرج على المانع، ولا يعبر في الحقيقة إلا  
بالله. وقال المذهب: كانت الحرب تحلف بها وأكتمت، فأراد الله سبحانه  
من قسبهم لينسبهم قدر ما ينبغي، سواء. ويبقى دليله: لأنه الحق المسموع، فلا  
يكون التمين إلا به، وإيحاءهم بالتمنوعات في حلف الحلف بالآل، وقول  
الفرس في حديث الصادق إن التمين لا ينعقد إلا بالله، وبأن من حلف بالكعبة  
أو آدم، أو جبريل، أو نحو ذلك لم ينعقد بيمينه. ولزمه الاستدعاء، لإقسامه  
على ما ينبغي عنه، ولا كفارة في ذلك انتهى.

ولا يلزم، عليك أن يميناً مستعبراً، وهذا مما سألته التعليق فنقول  
الواجب أن يميناً كذا قلنا يهودية، أو نحو ذلك، وتقدم الكلام عليه في باب  
ما لا يجب فيه الكفارة من الأيمان.

**والثانية** الحلف بالثلاث والتمن، وسبوعها بدون التمسك، وهي  
المقصودة هنا، وربما استتبع إيحاءهم بالآل في عند نفسه ليدفع به، ووجه  
ذلك أن أكثر النصارى لم يلقوا بينهم في الحكم، ولم يوجبوا الخدمة في واحد  
منهم، إلا أن بعضهم فرقاً بينهم، فأوجبوا كفارة في الأولى دون الثانية.

وتقدم كلام المصنف في مسألة الأولى في محله، وقال في الثالثة بعدد  
الآل كلام في اليمين بالله، وحقيقته، واختلاف في بعض مسائله، لا نريد  
تبيين ما يذهب إليه، بل هو في كذا كعبه، والآل، وما من المخلوقات، ولا يجب  
كفارة بالحلف فيها. هذا ظاهر كلام الخضر<sup>(١)</sup>، وهو قول أكثر الفقهاء.

(١) انظر (المصنف) (٧٠٤).

وقال أصحابنا: الحلف برسول الله ﷺ يمينٌ موجبةٌ للكفارة، وروى عن أحمد أنه قال: إذا حلف بحق رسول الله، فحك بيمينه الكفارة. قال أصحابنا: لأنه أحد تبرئتي انتباهي، والحالف به موجبٌ للكفارة، كانحلف باسم الله، وروى الأول في قول النبي ﷺ: «من كان حائفاً للمحلف بالله أو ذممه»، ولأنه حلف بغير الله فلم يوجب الكفارة كغير الأسماء. وكلام أحمد في هذا يحصل على الاستحباب دون الإيجاب، انتهى.

ومحرم استوديع<sup>(١)</sup> لأنه لا يستعبد بالنسبي. والكعبة، والركن، والستام، والعرض، والكرسي. والولي فلان من كبر مخلوق فعظم سرعاً، وفي حرمة الحلف بذلك، وذكره وهو صادق قولنا: وأما الحلف بالسيطرة، أو حمة السلطان، أو براسة، أو رأس أمة، أو تربته، أو سحر ذلك، فمحرم قطعاً، انتهى.

وفي البدائع<sup>(٢)</sup> لا يحلف بالأباء، والأمهات، والأبناء، نحو حلف بشي، من ذلك لا يكون مستأناً لأنه حلف بغير الله تعالى، والله وإن تعارضوا الحلف بهم، لكن الشروع بغيره.

وقال أيضاً في موضع آخر: اليمين بغير الله عز وجل، بعدد:

أحدهما ما ذكرناه، وهو: ليعين بدلالة، ولأبناء، والأئمة، والعلائكة، حرمات الله تعالى، والعموم، والمصافة، وسائر الشرائع، والكعبة، والعموم، ووزن، والغير، والعموم، ونحو ذلك، ولا يجوز الحلف بشي من ذلك، ونحو حلف بذلك لا بعده، ولا حكمة له أصلاً.

والثاني ما سطره وصححه، ثم بسط الكلام على التعاليف كأن يقول: إن فعلت كذا بعلني كذا، ونظم الكلام على التعاليف كما نهيك رؤاً.

(١) انظر الشرح لك (١١٠٦٢).

(٢) منافع اعتبار (١١، ٢).





أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَقْلِبِ الْقُلُوبَ».

أخرجه البخاري في ٨٣ - كتاب الأيمان والمنذور، ٣ - باب كيف كانت بين النبي ﷺ.

وقال ابن عبد البر في المقتضب<sup>(١)</sup>، خلا يستند من حديث ابن عمر وغيره من طرق حجازية صحاح، ويستند أيضا من حديث ثُم مضعفة وعائشة - رضي الله عنهما - انتهى.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ) على سهيل الخميم، أي إذا أراد أن يحلف، ولفظ البخاري بطريق الثوري عن موسى بن هبة: كانت سمير تسي بكاء، ويطريق ابن المبارك عن موسى، كثيرا ما كان النبي ﷺ يحلف (لَا وَمَقْلِبِ الْقُلُوبِ) قوله: «لَا» تنفي الكلام المنقول، ومقْلِبِ الْقُلُوبِ هو تعميمه، فالأمر للمسلم، والموجهة في الحلف محذورة، والحراء بتقريب القلوب: قلب أعراضها، وأحوالها، لا قلب ذات القلب.

قال عز اسمه: «وَلَقَدْ آتَيْنَاهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ فَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَقْلِبُ الْقُلُوبَ وَالْأَبْصَارَ صَرَفْنَا عَنْ رَأْيِ رَبِّنَا، وَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يَقْلِبُ الْقُلُوبَ» قال أبو بكر بن العربي<sup>(٢)</sup>: القلب جزء من البدن حلف الله تعالى، وجعله للإنسان محل لعينه، والكلام، وغير ذلك من الصفات الباطنة.

قال الحافظ: في الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات، والدواعي، وسائر الأعراض معتنق الله تعالى، ووجه جوار نسبة الله تعالى بها ثبت من صفاته على الوجه الذي سبق.

وفي الحديث حجة لمن أوجب الكفارة على من حلف بيمينه من

(١) انظر: المصنف، (٤٠٤٢٤) و (الاستبصار) (١٠٠/١٥).

(٢) سورة الأنعام الآية ١١٠.

(٣) انظر: شرح الزمخشري (٦٨/٣).

صنعت الله تعالى بحث، ولا نزاع في أصل ذلك. وإنما الخلاف في أي جمعة تعتقد بها اليمس، ولتحفيظ أنها محتصة بالتي لا يشاركها فيها غيره كمغيب القلوب، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم على: أن من حنط بالله عز وجل فقال: والله، والله، فحنط أن عبده الكفارة، قال ابن المعتز: وكان حاله، والشافعي، وأبو عبيد، وأبو نور، وأصحاب نوافي يقولون: من حنط باسم من أسماء الله تعالى، فحنط أن عبده الكفارة، ولا تعلم في هذا خلافاً، إذا كان من أسماء الله عز وجل أني لا يسمى بها سوء، وأساء الله عز وجل لنفسه إلى ثلاثة أقسام:

أولها: ما لا يسمى به غيره تعالى: قوله: والله، والرحمن، والأول الذي ليس فيه شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، ورب العالمين، وهالك يوم الدين، ورب السموات والأرض، والحي الذي لا يموت، ونحو هذا قاله الحنف بهذا حين يكلم حال.

والثاني: ما يسمى به غير الله تعالى مجازاً، وإطلاقه ينصرف إلى الله عز اسمه مثل: الملائكة، والرائق، والرب، والرحيم، والعاشر، والعاشر، والملك، والنجار، ونحوها فهذه يسمى به غير الله مجازاً بدليل قوله تعالى: ﴿وَتَذَكَّرُوكَ أَحْسَنَ الْمَذَكِّرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿أَتَجِئُكَ إِنَّ رَبَّكَ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَأَذْكُرُهُ يَوْمَ﴾. وقوله تعالى: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رَدُّوهُ رَجِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> فهذا إن نوى به اسم الله تعالى، أو أطلق كان يعبأ لأنه بإطلاقه ينصرف إليه، وإن نوى به

(١) المنهاج (١٣/٢٥٢)

(٢) سورة الصافات: الآية ١٢٥.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٨.

غير، تعالى، لم يكن شيئاً لأنه يستحيل في عبده عيب صرف ثابتة إلى ما يوافقه  
وذلك من حيث الشكوى، وقدر خلقة العظيمة، هذا حاله، والرب، والخالق،  
والذائق، كان بعدنا على غير حال كالآدم، لأنها لا تستعير مع تعريف ملازم  
التعريف إلا في الله تعالى، وأنشئت القسم الأول.

والثالث: ما يسمى به الله تعالى وعمره، ولا ينصرف إليه إطلاقاً  
 الثاني: والعالم، والوجود، والموصي، والكريم، والمؤثر، فهذا ان فصيحة  
 الكيمياء باسمه تعالى كان يجبها، وان أضيق، أو قصه غير الله تعالى لم يكن  
 ميمياء، ويختلف هذا التقسم، والذي فيه في حادثة الإطلاق، ففي الأول يكون  
 بيمياء، وفي الثاني لا يكون بيمياء، وفاء التخصص، والله في هذا التقسم  
 لا يكون بيمياء، وان قصه به اسم الله تعالى، لأن التسمين إما نعتاً، لحرمة  
 الاسم، ومع الاشتراك لا يكون حراماً، ولذا، أنه أقسم باسم الله تعالى فأحرما  
 له الحلف، فكان بهيمة، وانقسمت صفات الله تعالى كالقسم بأسمائه.

وہماتہ فتنہم اقصا زلازل فساد.

أجلها ما هو صحت نذات لله تعالى، لا محتمل غيرها كبرية الله تعالى، وعظمته، وجلاله، وقبراته، وكلامه، فبذلك تتعدى بنا السنين في مواعيد جميعها، وقد يكون الشافعي، وأصحاب الرأي، لأن هذه هي صحت ذاته، ولم يزل موضوعها، وقد ورد الأثر بانفس معصها، مما يري أن الشر يقول: فقط فقط وهناك رواه البخاري.

والثاني: ما هو محذوف لئلا يتوهم من غير ما يجب: كعالم الله،

(١١) هم امر الترفعات طلقاً من أحمد بن طلحة الكندي القاهري. فخذ سداد على أبي بصير بن ابراهيم. وبقي بعدة عن وحيد بن العاقلي. به إلى دير القاهري. وبقي لمعه بعدة عن سداد بن عباد. (الكتاب ١: ١٠٠)

وفدونه، فهذه صفة للذات، لم يزل موصوفاً بها، وقد تُشتمل في المعلوم، والمقدور. كقولهم: ائلهم اصغر لنا عظمك فبها. ويقال: اللهم قد أرينا قدرك، فأرنا عفوك، ويقال: نُظِرَ إلى قدرة الله أي: مقدوره، فبني أنسم بهذا كان يميناً، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا قل: وعظم الله، لا يكون يميناً، لأنه يحتمل المعلوم.

ولما: أن العلم من صفته تعالى، فكان يميناً، أما إن نوى القسم بالمعلوم احتمل أن لا يكون يميناً، وهو قول أصحاب الشافعي؛ لأنه نوى بالاسم غير صفة الله مع احتمال اللفظ ما نوى، وروي عن أحمد: أن ذلك يمين بكل حال، ولا نقبل منه ثمة غير صفة الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة في القدرة؛ لأن ذلك موضوع للصفة فلا يقبل منه نية غير الصفة كالتعطف.

والثالث: ما لا يصرف بإطلاقه إلى صفة الله تعالى، لكن يصرف بإضافته إلى الله سبحانه لفظاً، أو بنية كالمهد، والمبتني، والأمانة، ونحوها، فهذا لا يكون يميناً إلا بإضافته أو نية.

وقال وحى الله، فهي يمين، وبهذا قال مالك، والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا كفارة لها، لأن سقى الله تعالى طاعته ومفروضاته، وليست صفة له، وإذ قال: لعمر الله، فهي يمين، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: إن كان قصد اليمين، فهي يمين، وإلا لا، وهو أحبنا أبي بكر. وثنا: أنه أقسم بصفة من صفات الله، فكان يميناً، كالحلف بهذا. الله تعالى؛ فإنه مسماء الحلف بقاء الله، وحياته، وقد ثبت عرف الشرع والاستعمال، قال تعالى: ﴿لَقَدْ لَكُمْ فِيهِمْ لَئِنْ سَأَلْتُمْ عَنْهُمْ يَتَّبِعُونَ﴾ (١).

وقال المايعة:

فَلَا تُحْضَرُ الَّذِي قَدْ رُزِيَ جُحُشاً      وَهُوَ أَرَبُّ عَلَى الْأَتَّصَابِ مِنْ حُسَيْدِ

(١) سورة المصم: الآية ٧٢.

وأيم الله، وأيم الله، وبينه والتحلاف فيه كالذي قبله، واختلف في اشتقاقه فقبيل جمع يمين، وحديث السري في العصر نحلياً بكثرة الاستعمال، وقيل من النسر والألف سرصول، وإن قال: لا بالله، فإن نوى به يمين فهو يمين، ولا لا، وهو مصعب الشافعي، والحلف بالقرآن، أو بآية منه، أو بكلام الله يمين معتقدة، وبهذا قال مالك، والشافعي، وعامة أهل العلم، وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليس يمين، ما نوى من رجم أنه مخوف، ومنهم من قال: لا بعده، به اليدين، وإن حلف بالمصعب اعتدت بيمينه، وإن يكركه ذلك إيماناً، وإسحاق: لأن الحلف بالمصعب إنما قصد التوكيد فيه، وهو القرآن، فلا بين دفتي المصعب إلا جماع الصلوات.

وإذا حلف بالعهد، أو قال: عهد الله، أو كعاهه فذلك يمين، وقال عطاء: وإن العاهر لا يكون يميناً إلا أن يقر، وقال الشافعي: لا يكون يميناً إلا أنه يقر، الحسن بعهد هو الذي هو صوته، قال أبو حنيفة: ليس يمين، وإنما هو الذي أن العبد من صفات الحفل، فلا يكون يميناً، ثم قال: وحلف الله، وقد وافقنا أبو حنيفة، في أنه إذا قال: علي عهد الله وميثاقه لأفعلن، ثم حلف، أنه يلزمه الكفارة، ولا يلزمه العهد، أي أن الحلف بأمانة الله يمين مكفورة، وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا نعتق بها السعي، إلا أن ينوي الحلف بصفة الله، ويكره التحلف بالأمانة لما روى أبو نازر عن علي مرفوعاً: «من حلف بالأمانة فليس منافقاً» انتهى ملخصاً.

وقال الدردير: <sup>(١)</sup> التبيين تحقير ما لم يجب ذكر اسم الله تعالى، ويشمل كل اسم من أسمائه، أو صفة الذات كالعلم، والقدرة، والبقاء، والوحدة، وكذا الصفات كصفة الفعول كخفة، وورقة، كذا، وواقة، ومائة، حذف حرف القسم، وإذ في هذه التسمية عفاة، وأيم الله أي بركته.

وأصلها أي: الله، وحق الله إذا أراد العائذ به العنة القلبية: كعظته، لا إن أراد به حقه على عباده من العبادات، والحرز، وعظمته، وجلاله، وإرادته، وقضائه، أي: التزامه، ويرجع نكلامه في النذر بالثواب، وكلامه، والقرآن، والمصحف ما لم ينو النذور. أو هي مع الأذواق، وعرة الله أي: صفته القلبية، التي هو - سبحانه - وقوته، وأمانته أي: تكليفه من إيجاب ونحرية، ونهيه، أي: الزامه وتكليفه، وعالي عهد الله: لأنها يمين لا أن يريد بعزة الله، وما بعد المعنى المحلوق في العباد، فلا يبعد بين حسن، ولا مقوله: حاشا الله، ومعاذ الله بالمهانة أو المعجزة، ولا بقوله: الله رافع، أو كفيلاً، أو وكيل، أو شهيداً لأنه من باب الإخبار، لا الإنشاء انتهى.

وهي «الشر استخار»<sup>(١)</sup> انقسم الله تعالى، وبما من أسمائه، وهو مشتركاً معروف الخلق به، لا على المذهب: كالرحمن، والرحيم، والعظيم، والعليم، ومالك يوم الدين، والطائب، الطالبي، والحق صرفاً لا تنكراً، أو بصدقه من صفة الله تعالى بحلف بها عروفاً، حلفه مات لا يوصف بصدق: كعرة الله، وجلاله، وكبريائه، ومنكوته، وحبرونه، وخفته، وقدرته، أو حلفه فعل بصدق بها وصاعداً كالعقيدة، والرضا، فإن الأيمان نية على التعرف، بما سوره الخلق به فيجب، وما لا فلا، انتهى.

قال ابن عابدين: قوله: ولو مشتركاً وفي: كل اسم لا يسمى به غيره تعالى كائنه، والرحمن، فهو يمين، وما يسمى به غيره: كالعليم، والعظيم، فإن أراد به التميز كان يميناً، وإلا لا، ووجهه بعضهم بأنه حيث كان مستعملاً لعبه تعالى أيضاً لم يسمى بإداة أحدهما إلا نائلاً، ورده المبلغي بأن دلالة انقسم معينة لإرادة التبيين، إذ انقسم بغيره تعالى لا بجزءه، نعم إذا نوى غيره صدق: لأنه يومي محتسب كلامه.

١٦/١٠١٤ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ

عُثْرٍ بْنِ خُلْدَةَ، .....

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ مُنَاقِقٌ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْعَامَّةَ يُجَوِّزُونَ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَتَنْهَرُ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: هَذَا غُفْلَةٌ عَنِ تَحْرِيرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ، فَإِنَّ الَّذِي جَوَّزَهُ الْعَامَّةُ: مَا كَانَ تَعْلِيْقُ الْجُزْءِ بِالشَّرْطِ لَا مَا كَانَ قَبْلَهُ حُرُوفِ الْقِسْمِ، وَالْحَاصِلُ كَمَا فِي «الْبَحْرِ»: أَنَّ الْحَلْفَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّبَيُّهِ، وَلَا الْعَرَفِ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ انْتَدَعَ مَا فِي «الْوَلَوَالِجِيَّةِ» مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَالرَّحْمَنُ لَا أَفْعَلُ. إِنْ أَرَادَ بِهِ السُّورَةَ لَا يَكُونُ يَمِينًا، لِأَنَّهُ بِتَصْيِيرِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَالْقُرْآنُ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى يَكُونُ يَمِينًا؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الرَّحْمَنِ قَوْلَ بَشْرِ الْمُرْسِيِّ، انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ: قَوْلُهُ: «أَوْ بِصِفَةِ الْمَرَادِ بِهَا»: اسْمُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَضَمَّنُ قَائِمًا، وَلَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا بَهْوٌ هُوَ كَالْمَرْءِ، وَالْكَبِيرَاءِ، وَالْعِظَمَةُ بِخِلَافِ نَحْوِ: الْعَظِيمِ، وَتَقْيِيدُ يَكُونُ الْحَلْفَ بِهَا مُتَعَارِفًا سِوَاهُ كَانَتْ صِفَةُ ذَاتٍ، أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ، وَهُوَ قَوْلُ مُشَابِخٍ مَا وَرَدَ فِي النَّهْرِ.

وَلِمُشَابِخِ الْعِرَاقِ تَفْصِيلُ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّ الْحَلْفَ بِصِفَاتِ الذَّاتِ يَمِينٌ لَا بِصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ عِنْدَهُمْ لِلْعَرَفِ وَغَدَمِهِ، وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ: الصَّحِيحُ «الْأَوَّلُ»، لِأَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ، وَكُلُّهَا قَدِيمَةٌ، وَالْأَيُّدَانُ مَبْنِيَةٌ عَلَى الْعَرَفِ، مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ الْحَلْفَ بِهِ يَكُونُ يَمِينًا، وَمَا لَا فَلَا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «كُلُّهَا صِفَاتُ الذَّاتِ»: أَنَّ الذَّاتِ الْكَرِيمَةَ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، فَيُرَادُ بِهَا الذَّاتُ سِوَاهُ كَانَتْ مِمَّا يَسْمَى صِفَةُ ذَاتٍ، أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ، فَيَكُونُ الْحَلْفُ بِهَا حَلْفًا بِالذَّاتِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ فَعْيٌ صِفَةُ الْفِعْلِ، انْتَهَى.

١٦/١٠١٤ - (مَالِكٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ هَمْرٍ) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (بْنِ

خُلْدَةَ) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَسُكُونِ اللَّامِ الْأَنْصَارِي الزَّرْقِيِّ، ثَلَاثَةً، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلَمْ يَقْصَأْ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ، مِنْ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ» فَقَطْ،



عن ر. تصانف له بألفه .....  
 -----

عن في التجميع<sup>١١١</sup>، وله هذا الحديث الواحد المنقطع، كما في «التحريز»  
 يعني «المدرج». إلا أنه آخر موقوف بأن في «ما جاء في الرب في الدين»،  
 قال الزرقاني<sup>١١٢</sup>، وهو المغنوي فساء عمر، وهو حله معروف بالمدنية، ليم  
 أحوال. وشعره، وجلالة في العطف، وحسن العطف، ولا يذهب ما بك أن  
 لحافظ، ذكر في «التجميع» في ترجمة عثمان هذا أنه وفي قصه المدنية في  
 حلالة عند الملك، وهكذا ذكر في «تهذيب» في ترجمة حنه عمر من تحفة له  
 وفي قصه السدة في زمن عند الملك، تأمل.

عن ابن شهاب الزهري محمد بن مسلم أنه بلغه قال من عبد الله  
 هذا الحديث من: يحيى وابن القاسم، وطائفة، ورواه حاتفة، منها  
 الشيباني في «الموطأ» عن مالك أنه سمعه أن أبا لينة لم يدري عثمان، ولا ابن  
 شهاب، ورواه هذا الحديث عند أكثر رواه «الموطأ»، ورواه ابن وهب في  
 «موطأ» عن يونس بن مهران عن ابن شهاب قال أخبرني بعض بني النضير  
 أن أبا لينة، أن أبا لينة جري نويطة، فابن عبد الله فذكره، قال ابن عبد البر  
 قال هذا المذاهب الذي ذكره ابن عبد البر، كما في «التدوير»<sup>١١٣</sup>.

قال الزرقاني ورواه إسماعيل بن علقمة، عن الزهري، عن ابن كعب بن  
 مالك، عن أبيه، وعن ابن أبي شامة، عن أبيه، انتهى

قلت وقد أخرج في بعض نسخ أبي داود برواية ابن شهاب عن الزهري،  
 عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أنه قال لم يسمعوا، أو أبو لينة، أم من  
 شاء، أنه، أي من نويطة أن أخرج دار قومي التي أصيب فيها المسلم، وأن أخرج

١١١ - مجمل نسخة (ص ٢٨٢)، (١٢٤)، ومصر في الاعتناء (٢٢/٢٢)

١١٢ - الشيخ الزرقاني (٢٢/٢٢)

١١٣ - مصر (٢٢)

أَنَّ أُمَّ لُبَابَةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ .....

مِنْ مَالِي مَدَنِيَّةٍ. قَالَتْ: «بَحِرَى عَتَاكَ أُنْثَى»، وَرَوَايَةٌ مَعْسُورٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ  
أَخْبَرَنِي مِنْ كَتَبٍ قَوْلُ: كَانَ أَبُو لُبَابَةَ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ، وَالْفَتْحَةُ لِأُمِّي لُبَابَةَ، قَالَ أَبُو  
دَاوُدَ، وَرَوَاهُ يُونُسُ، عَنْ أَبِي شَوَّابٍ، عَنْ مَعْصُومِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أُمِّي لُبَابَةَ،  
وَرَوَاهُ الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ أُمِّي لُبَابَةَ مَعْنَاهُ، «مَنْهَى».

وَحَبِيبٌ هَذَا رَقِيعٌ لَهُ الْحَافِظُ فِي تَنْبِيْهِهِ<sup>(١)</sup> لِأُمِّي دَاوُدَ فَقَطَ. وَقَالَ: ذَكَرَهُ  
أَبْنُ حِبَّانٍ فِي «الْمَشْقَاةِ»، وَهَذَا يَرْوِي عَنْ أَبِيهِ الْعَمْرِاءَ مَيْلَ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ  
حَدِيثَهُ وَاحِدًا تَعْلِيقًا فِي «النُّزْرِ»، انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» بِسَنَدِهِ إِلَى كُزَيْبٍ، عَنْ الْحَبِيبِ بْنِ  
السَّائِبِ عَنْ أُمِّي لُبَابَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَوْلُ: لَبَّابَةُ عَلَى أَبُو لُبَابَةَ... الْحَدِيثُ  
بَنَحْوِ «الْمَوْطِئِ»، وَأَخْرَجَهُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» عَنْ أُمِّي لُبَابَةَ رَوَايَةً وَاحِدَةً.

(أَنَّ أُمَّ لُبَابَةَ) مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ، فَقِيلَ: اسْمُهُ: بَشِيرٌ بِمُحَمَّدٍ، عَلَى رَأْيِ  
عَظِيمٍ، وَقِيلَ: بِشِيرٌ بِحَتَاءٍ مِنْ تَحِبٍّ مَشْمُومَةٍ لَمْ يَهْمَلْهُ، وَقِيلَ: رَفَاعَةُ، وَحَدَّثَ  
عَنْ حَبِيبِ «الْمَشْقَاةِ» بَنِي مُنْصَرٍ مَوَدَّةُ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّ اسْمَهُ مَرْوَانَةُ، وَيُقَالُ: إِذَا رَفَعَتْ  
وَمُنْصَرًا أَخَوَاهُ، قَالَا عَنْ «الْمُنْصَرِّبِ» وَالْإِسْطَابَةِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَجَدَ مِنْ سَمَاءِ  
مَرْوَانَةَ.

(مِنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) الْأَنْصَارِيُّ الْعَدَنِيُّ الْأَوْسِيُّ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: زَعَمُوا أَنَّ  
أُمِّي بَكْرَةَ زَوْجَةُ أَبِي لُبَابَةَ، وَالْحَدِيثُ مِنْ حَاطِبٍ بَعْدَ أَنْ حَرَّجَاهُ مَعَهُ إِلَى بَدْرٍ، فَذَكَرَ  
أُمَّ لُبَابَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَفَرَسَ لَهَا بِسَهْمَيْهَا، وَأَجْرَمَهَا مَعَ أَصْحَابِ بَدْرٍ،  
وَكَمَلَتْ ذِكْرَهُ مَرِيَسٌ بِنْتُ عَصْبَةٍ فِي السَّرْبِ، وَفَاتُوا: كَانَ أَعْدَاءُ الْغَنَاءِ لَيْلَةَ الْحَفَاءِ،  
وَكُنْتُ رَأْيَةَ نِسَى عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ يَوْمَ الشُّحِّ مَعَهُ، يَذَلُّ: مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُنِي.  
وَقَالَ حَدِيثًا: مَاتَ بَعْدَ قَتْلِ عَلِيٍّ، وَيُقَالُ: عَاشَرَ إِلَى بَعْدِ الْخَمْسِينَ.



نعتك، ولم تترك من ورثتنا ما نخشى منه، فماتوا: أي عيش لنا بعد أبائنا  
وسائنا؟

فقال: إن أسمم على هذه، فإن الخليفة الحديث، وعسى أن يكون محمد  
وأصحابه قد أموتوا فيها، فانزلوا، لعلنا نصيب منهم غرة. فقالوا: نعد سكتا،  
ولم يحدث فيه ما لم يحدث فيه من كان قبلنا، إلا ما قد علمت، فأصابه ما لم  
يخف عليك من المسيح، وأرسلوا إلى رسول الله ﷺ ابنت أبا لبيبة، وهو  
رفاعة بن عبد المضر، ستمهيرة في أمره، فأرسله إليهم، فلما رأوه قام إليه  
الرجال، ورفع إليه النساء والتصبين، فيكون في وجهه، ثم قُبِلَ بهم، وقالوا: يا  
أبا لبيبة أترى أن ننزل على حكم محمد؟ قال: نعم، وأشار بيده إلى حلقة، أنه  
الذبح.

قال أبو لبيبة: فوافقه ما زالت قدمي من مكانهما حتى عرفت أمي  
خبت الله ورسوله، ثم انطلق أبو لبيبة على رجه، وسلك طريقاً أخرى، فلم  
يأت رسول الله ﷺ حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من حديد، وقال: لا  
أرح من مكامي هذا حتى يتوب الله عني مما صنعت، وعاهد الله أن لا يظأ بني  
نمرطة شداً، وقال: لا أرى في بلد تحت الله ورسوله فيه أبداً، فلما بلغ  
رسول الله ﷺ خبره، وقد كان استبطأ، قال: أما لو جاءني لاستغفرت له،  
وأما إذا فعل، فما أنا بالذي أطلقته من مكانه حتى يتوب الله عليه.

قال ابن هشام: وقام أبو لبيبة مرتبطاً بالحلج من ليالي، تأنى أمره في  
وقت كل صلاة، فتجئته الصلاة، ثم تعود فتربط بالحلج، وقال ابن عمر: روي  
أنه ارتبط بسلك ثقبه مضع عشرة ليال، حتى ذهب سمعه، فما كاد يسمع،  
وكاد يذهب بصره، وكانت أنت نجله إذا حصرت الصلاة، أو أراد أن يذهب  
لحاجة، فهذا نوع أهانه.

وروي أن ثوبه - دسئ الله عنه - نزلت على رسول الله ﷺ وهو في بيت

أُم سلمة، فقالت أُم سلمة: سمعت رسول الله ﷺ من الشجر، وهو يصححك فقلت: سم نصحك؟ أضحك الله منك، قال: «يُيب علي أبي لبابة».

قالت: نعمت. أفلا أشرك بـ رسول الله؟ قال: «أبلي، إن شئت»، فقامت على باب حجرها، وذلك قبل أن يضرَب عليهما الحجاب، فقالت: يا أبا ثعلبة، أيسره فقد تاب الله عليك، فقلت: فثار الناس إليه ليطلقوه، قال: لا والله حتى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقني بيده الشريفة، فلما مر عليه خرجاً إلى صلاة الصبح أطلقه، ولما اشتد الحصار بني فريضة، أطاعوا، واقعدوا، وبزّلوا على ما يحكم به رسول الله ﷺ، وحكم بهم سعد بن معاذ: أن يقتل الرجاء، وتبى الفراري والسماء انتهى مختصراً.

وفي «الخميس»<sup>(١)</sup> بعد ما ذكر قصة ارتبائه بجذع موقع أسطوانة التوبة: فلما سمع النبي ﷺ قال: «أما لو جاءني لاستغفرت له، فأما إذ فعله ذلك، فما أنا الذي أطلقه حتى يتوب الله عليه»، فبعد ما رجعوا عن بني فريضة، أنزل الله في توبته، فبعض (روى عن عبد الله بن أبي قتادة «قَالُوا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَا سَأَلْنَا عَنْهُ إِلَّا أَنْ نَعُوْذَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ»<sup>(٢)</sup> الآية، وفي «الاكتفاء» الآية التي نزلت في توبة أبي لبابة «وَأَعْرَضُوا عَنْ آيَةِ»<sup>(٣)</sup> فأنزلت توبته نسخاً في بيت أُم سلمة، انتهى.

وأما الثانية فهي «الجلالين» أيضاً تحت قول معالي: «وَأَعْرَضُوا عَنْ آيَةِ»<sup>(٤)</sup> الآية في آخر «براءة» نزلت في أبي لبابة، وجباة أرتقوا أنفسهم في سواري السجدة لما بلغهم ما نزل في المتحلفين، وحلفوا لا يحلهم إلا أن يسيروا معهم لما نزلت، انتهى. أي لما نزلت الآية المذكورة.

(١) انظر «مراجع الخميس» (١/١٩٥).

(٢) سورة الأنفال الآية ٢٥.

(٣) سورة التوبة الآية ١٠٢.

وفي الماحض<sup>١٤</sup> كان أمر كناية من أهل الصفة، ربط نفسه الشئ عشرة ليلة بسلسلة ثلثة، وكانت له آفة تجلله أوقات الصلوة، وأوقات قضاء الحاجة، ثم ربطه، وتعلم في الأضال عند موته تعالى: **فَبِأَيِّ آلَاءِ اللَّهِ لَا يُخْشَوْنَ قَوْلَهُ** الآية. أنه ربطه بضد أخرى، انتهى.

وأخرج ابن جرير، والبيهقي في «الدلائل»، وغيرهما عن من عاص في قوله تعالى: «وَالْآخَرُونَ آمَنُوا بِثُلُوثِهِمْ» الآية، قال: كانوا عشرة رهط نحسوا عن رسول الله ﷺ في عزوة تبوك، فلما حضر رجوع رسول الله ﷺ أوتق سبعة منهم أنهم سيؤذي السجد، وكان من النبي ﷺ ما رجع في المسجد عليهم، فلما رأهم قال: «من هؤلاء الموثقون أنفسهم؟» قالوا: هذا أبو ليلى، وأصحاب له نضلوا عليك يا رسول الله، أوتقوا أنفسهم، وحلفوا أنهم لا يفتنهم أحد حتى يفتنهم النبي ﷺ ويعتبرهم. قال: فوأنفهم بالله لا أفتنهم. ولا أفتهم حتى يكون الله تعالى هو الذي يطلقهم، رغبوا عني، وتخففوا عن الغزو مع المسلمين.

فَمَا دَعَوْهُمْ ذَلِكَ قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ مَنْهُمْ حَتَّى يَكُونَ لَهُ تَعَالَى هُوَ  
الَّذِي بَطَلْنَاهُ، وَأَمَّا إِلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَإِنَّ الْحَرُونَ لَمَعَرَفُوا بِدُئُوبِهِمْ فِي الْآيَةِ. وَغَسَى  
مِنْ اللَّهِ وَاجِبٌ، فَلَمَّا تَرَى أَنَّ مَنِ إِلَهُهُمْ السَّيِّئَةُ، فَطَلَعَهُمْ، وَغَدَّرَهُمْ، فَجَاءُوا  
بِأَمْوَالِهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ أَمْوَالُنَا فَصَدِّقْ بِهَا عَمَدًا، وَاسْتَغْفِرْ لَنَا،  
قَالَ: مَا أَسْرَتُ أَنْ أَحَدَ أَمْوَالِكُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مُحَمَّدٌ بْنُ شَوْعَمٍ صَدَقَ  
نَفْسُهُمْ فِي الْآيَةِ، فَاخَذَ مِنْهُمْ الصَّنْعَةَ، وَاسْتَغْفِرَ لَهُمْ.

وكان ثلاثة نفر منهم ثم خرجوا ففهم به السراي، فخرجوا عند لا  
 يدرين: أيعقبون، أم يناب عليهم، فأبى الله عز وجل: **وَلَقَدْ نُنَّاكَ إِلَى**



قَالَ: مَا رَأَيْتُ لِمَا هُوَ أَهْوَى دَارَ قَوْمِي أَنِّي أَصْلَبَ لَهَا لَذَّةً،

هو، وقال قوم: رَأَيْتُ لِمَا لَيْسَ لِي لَذَّةً حَاصَةً، وَخَتَلْتُمَا فِي دِيْبِ الْغَنِيِّ حَاجَةً مَذَّةً،  
فَقَالَ مُحَافِظٌ: لَرَأَيْتُ لِمَا لَيْسَ لِي لَذَّةً حَتَّى قَالَ لِي قَرِيبَةُ مَا قَالَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ:  
رَأَيْتُ فِي تَخَلُّفِهِ عَنِ عَزْوَةِ بَرْكٍ، نَقَطِي مَحْصُلاً سَتَمَهَا.

وهي «الحميم»<sup>(١)</sup> هي عَزْوَةُ بَنِي قَرِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: يَرْفَعُهُ أَتَى  
عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، إِنَّ أُمًّا سَابَتْ الرِّبْطَ بَنَى خَلْعًا، مَوْجِعَ اسْطِرْدَانِ اسْتَبَدَّ،  
بِمَسْمُومَةٍ تَهْتَلُ دَفْعَ غَشَّةٍ لَيْقَةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: لَا أَرَجُ مِنْ مَكَائِي هَذَا، وَلَا  
بَعْدَئِي، فِي غَيْرِ رَقَبَةِ الصَّلَاقِ، حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ مَا صَنَعْتُ، وَيَقُولَ:  
إِنَّ هَذِهِ لِحَالَةٌ حَرَبَتْ لَهَا حَسَنُ تَخَلُّفٍ مِنْ تَوَكُّلٍ، كَذَلِكَ فِي «سَبْرَةِ مَعْصِيَاتِي»<sup>(٢)</sup>  
انتهى.

وهي «السواهب»<sup>(٣)</sup> وشرحه المذوقاني<sup>(٤)</sup> دَرَى لِيَهْضِي فِي الدَّلَائِلِ اسْتَدَّ  
عَنِ احْمَادٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْمُحَرِّينَ أَفْرَاقًا» قَالَ: هُوَ أَوْ لِيَاةٌ، إِذْ قَالَ لِي  
قَرِيبَةُ مَا قَالَ: «فَبَدَّ خِلَاقَ الْفُضُولِ عَلَى الْقَتْلِ» نَدَّ لِيُصْغِرَ مَا قَوْلُ غَيْرِ  
الْإِسْرَافِ، وَقَالَ السَّهْبِيُّ: تَرَجِمَ مُحَمَّدٌ بْنُ يَسَّارٍ إِمَامَ النُّعْمَانِيِّ أَنَّ ارْتِسَاظَهُ كَانَ  
حَسَنًا، أَيْ: حِينَ إِسَارَتِهِ بِقَرِيبَةَ، وَبَدَّ عَنِ ابْنِ عِمَّاسٍ مِنْ طَرَفٍ، عِنْدَ امْرِئِ  
مَرْدُوِيَةٍ، وَأَمِنْ جَرِيرٍ، مَا كَانَ عَلَيَّ أَنَّ ارْتِسَاظَهُ كَانَ سَحْلَفَةً عَنِ عَزْوَةِ بَرْكٍ، كَمَا  
قَالَ ابْنُ الْمُسَبِّبِ، رَغِمَ تَقْدِيرُ سَحْلَفَةِ الْخُزُرِيِّ بِحُجْمِ مَا حَمَلَتْهُ نَعْدَدُ رِبْطَهُ نَعْدَةً،  
انتهى.

أَخْبَارُ أَبُو سَلَمَةَ (بَنَى رَسُولُ اللَّهِ الْفَجْرَ) بِذِكْرِ هَمْرَةٍ «الاستفهام» فِي السَّخِ  
الْمُهْتَدِيَّةِ، وَمُحَدَّثُهَا فِي السَّخِ الْمُدْرِيَّةِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: سَقْدِيرُ هَمْرَةٍ الْاسْتِفْهَامِ  
تَخَارَ قَوْمِي، بِدَسِي قَرِيبَةَ الَّتِي أَصْبَتْ فِيهَا لَذَّةٌ عَنَى وَجْهَ انْتِمَاعَةٍ فِي

(١) تاريخ الحمير، (١/٤٩٢).

(٢) التبرك بالذات، (٣/٢٩٩).



«أُجِيزَ رَسُلُهُ وَأُتُخِلَ مِنْ خَالَتِي خُبْرُهُ إِلَى اللَّهِ» وَإِلَى رَسُولِهِ.....

الإخلاص عن اللبس، وترك كل ما كان سبباً إليه (أو جاذباً) في مسجلك، أو أسكن بيت في جورك أو أطلع من سالكٍ، أي أغرى عند كما يُعزى الإنسان، إذا دُخِلَ لونه (صدقة) - انتصب (إلى الله وإلى رسوله) إلى معنى اللام، أي: حافضة لله ورسوله، أو متعلق بصفة مقدسة، أي صدقة واصله (إلى الله، أي إلى نوره، وجزائه، وإلى رسوله، أي إلى ربه، وحكمه، ونصره، كذا في المحلي)؛ يريد بذلك الاقتراب إلى الله تعالى، والشكر لله تعالى على نبيه بعد نورته في اللبس.

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup> عن سعيد بن المسيب أن بني قريظة كانوا حلفاء لأبي لبابة، فأتوا أبا لهو، وهو يدعوهم إلى حكم رسول الله ﷺ، فقالوا: يا أبا لبابة أتأمرنا أن نزل؟ فأشار بيده إلى حلفه: إنه الذبح، فأخبر عنه رسول الله ﷺ بذلك، فقال له رسول الله ﷺ: «أحببت أن الله عتق عن يدك حين نشر إيمانه، يا بني حنيفة، قلت حينما أتى عزرا رسول الله ﷺ نبوك، وهي غيرة العسرة، فختلف عنه أم لم يذهب فبعض تحب».

فلما فعل رسول الله ﷺ جملة أيم لبابة يسلم عليه، فأعرض عنه رسول الله ﷺ، فخرج أبو لهو، وراى بسارية اثنتي عشرة عتق ياب أم سلمة سباً من بين يوم وليلة في حرمه لا يأكل فيها، ولا يشرب فطره، وقال: «لا يزال هذا مكرم حتى أوفى النبية أو يتوب الله علي، فلم يزل كذلك حتى ما سمع الصوت من الجهد، ورسول الله ﷺ ينظر إليه بكرة وحشية».

ثم مات الله عليه فتوفي أن الله قد مات عليك، فأرسل إليه رسول الله ﷺ يطلعه عن رباطه، فأمر أن يطلعه أحد إلا رسول الله ﷺ، معاه رسول الله ﷺ، فأطلقه عنه بيده.

(١) «مؤلف السيرة» (٥/ ٢٧٠) في نزول نبوك - وهي سورة قريظة (١١/ ١)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَبْعٌ مِنْ ذَلِكَ أَثَلَتْ

فَقَدْ سَمِعْتُ حَبِيبَ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ  
فِيهِ الْوَدَاعُ، وَتَغَلَّ بِبَيْتِكَ فَاسْكَنْتَ. وَأَتَى أَبْطَغِ مِنْ عَالِي صِدْقَةِ أَبِي اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ ﷺ. فَجَرَى عَيْنُكَ الْبَيْتَ، فَجَعَلَ أَمْرُ بَيْتِكَ ذَا قُرْبَةٍ، وَسَاكِنِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَتَصَدَّقَ بِمَنْ مَالَهُ، بِمَا تَبِ قَلَمُ قُرْمِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ ذَلِكَ  
لَا حَرَّ عَنِّي ذَرَقُ الْوَدَاعِ.

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَعْلِكَ» بِحَسْبِ أَثَرِهِ مَهْمُورًا (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: مِنْ  
تَصَدَّقَ، أَوْ بَارَكَ (الْبَيْتَ) قَالَ الْبَاحِي <sup>(١)</sup> ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَهَجَ الصَّدَقَةَ  
حَسْبِ مَالِهِ، وَلَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ: «يَجْعَلُكَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ» (وَأَيُّ عَالِي الْمَلَقَةِ) إِنَّمَا  
يَسْتَعْمَلُ فِيهِ بِرَمِ الْإِنْسَانِ فِي حُكْمِهِ. فَهَذَا «وَأَيُّ جَعْلِكَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ» وَلَوْ كَانَ  
أَمْرٌ بِهِ يَمْرُؤُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «أَيُّ عَالِي ذَلِكَ عَالِيكَ» وَأَمْسَكَ عَلَى نَفْسِكَ الْبَاقِي  
تَكْفِيفٌ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ، كَمَا قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: قَتَلْتُ جَا  
بِعَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمْرِي سَمَّاهُ كَيْلًا قَالَ: «لَا» فَأَمْسَكَ: لِيُطْفِئَ ذَلِكَ الْإِسْلَامَ  
لِحَبْسِ

وَفِي مَذَاهِبِهِ <sup>(٢)</sup> قَالَ الْوَدَاعُ: هَذَا الْإِسْلَامُ الَّذِي بَقِيَ فِي مَعْرِئِهِ  
أَسَاخُ كَمَا ذَكَرَ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الْفَيْضِ، أَوْ شَكَّ كَمَا فِي «تَرْجُحِ مَسْئَلَةِ حَسْبِ  
قَدْ فِيهِ اسْتِعْجَالُ الْمَعْدَةِ، وَبِكُرِّ افْتِنَامِ السَّجْدَةِ، الْبَيْتِ

«اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَنْ يَدْرَأُ أَنْ تَصَدَّقَ بِحَسْبِ مَالِهِ عَلَى قَتْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

الْأَوَّلُ: يَأْتِيهِ ذَلِكَ مَالَهُ. وَهُوَ ثَلَاثُ مَالٍ.

الثَّانِي: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فَكَيْدُكَ، وَإِنْ كَانَ فَعِيرًا، فَكَفَّارَةٌ بِمَعْنَى. وَهُوَ فَإِنْ  
الْبَيْتِ: بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ



[illegible]

قال ابو حنیفہ: سمعتہ قال: ان یزید ذلک، و عنہ فی غیہ روایات

المسألة: بطلان ما ذهبوا إليه من أن ما زاد على ما كان عليه من قبل من غير أن يثبت له حكمه، فإنه لا يملكه.

ولما انتهى من ذلك، وأخبرني عن حاله، قلت له: سي سي  
 نعم، بل أن يصير له خليفة (١٣١) ولأنه إذا خلاصه فإنه يخلصه.

وَبَنَاءُ قَوْلِ الْقَسِيِّ بِأَنَّ الْأَمْرَ لِنَاثَةٍ، وَرُجْعُ حُجُبٍ مِنْ حَائِكَةٍ، صَدَقَ بِمَا رَسُوهُ، اللَّهُ  
إِنِّي مِنْ شَرِّهِ، أَنْ تَخْرُجَ مِنْ حَائِكِي صَدَقَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَمْلُوكٌ عَيْنُكَ  
بِعَصْرِ مَائِكَ، مَمْلُوكٌ عَيْنِي»، وَفِي ذِي قَعْدَةِ ١٠٠٠، وَجِئْتُ بِكَ الْبُزْلُكُ

فإن قالوا : هذا ليس بشئ ، وإنما أراد المصدق جمعده . فسر النبي ﷺ  
بأنه تنسأ على شئ . ثم أمر سعد حين أراك الومضة بحجب عان بالافتمار  
عنك بلب . لما غدر حواءة

أخبرهما. أو قوله: «سبحني» قبل علي أنه لن يخطئ بينهما. أو  
لأنهما يستعملان غداً في الزيارات

$$(5.94) \quad \text{with } \alpha = \frac{1}{2} \text{ and } \beta = \frac{1}{2}.$$

011038 *Journal of the American Academy of Child and Adolescent Psychiatry* 1997;36:103-11

(۳۱)  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log 2$  و  $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2} = -\frac{1}{2} \log 2$

التاسي: ان معاد من الصنفه ١٠٠٠ على احدى اهل البيت على انه نسي بقرعة  
لان النبي يقول لا يخرج احدكم من القوم. ومنه ما ليس مقربة لا يلزم الخوف  
... انتهى

[illegible][illegible]

وأما قوله: «ما في سبيل الله» فإنه عطف على قوله: «ويعطي» في معنى: «فمنه»  
 تلك ما ينبغي إحصاءه إن كان المتكلم يثنيهم، ولو شربطه، وإن كان يذمهم لثمة  
 ثمة من أنصفه أيضا خلافا لما في معناه من التيسر وغيره، فإذن القول في ما  
 ذكره من أنه يثنيهم، ذلك ما ذهب إليه في المسألة الأولى، وأنه لا يفتيخ أحد  
 المبرزين، وسعد ع. قال المصنف: «ولم يجد التفسير غير هذا» قاله كلام  
 المصنف، ومن رتب «أن عرق» في قوله: «فمنه» فإذن يثنيهم، ذلك ما  
 أنصفه في قوله: «ولا في الجوارح» انتهى.

١٩. لا يُنصَحُ في أي حال من الأحوال من استخدام هذا

1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023-2024-2025-2026-2027-2028-2029-2030-2031-2032-2033-2034-2035-2036-2037-2038-2039-2040-2041-2042-2043-2044-2045-2046-2047-2048-2049-2050-2051-2052-2053-2054-2055-2056-2057-2058-2059-2060-2061-2062-2063-2064-2065-2066-2067-2068-2069-2070-2071-2072-2073-2074-2075-2076-2077-2078-2079-2080-2081-2082-2083-2084-2085-2086-2087-2088-2089-2090-2091-2092-2093-2094-2095-2096-2097-2098-2099-2100-2101-2102-2103-2104-2105-2106-2107-2108-2109-2110-2111-2112-2113-2114-2115-2116-2117-2118-2119-2120-2121-2122-2123-2124-2125-2126-2127-2128-2129-2130-2131-2132-2133-2134-2135-2136-2137-2138-2139-2140-2141-2142-2143-2144-2145-2146-2147-2148-2149-2150-2151-2152-2153-2154-2155-2156-2157-2158-2159-2160-2161-2162-2163-2164-2165-2166-2167-2168-2169-2170-2171-2172-2173-2174-2175-2176-2177-2178-2179-2180-2181-2182-2183-2184-2185-2186-2187-2188-2189-2190-2191-2192-2193-2194-2195-2196-2197-2198-2199-2200-2201-2202-2203-2204-2205-2206-2207-2208-2209-2210-2211-2212-2213-2214-2215-2216-2217-2218-2219-2220-2221-2222-2223-2224-2225-2226-2227-2228-2229-2230-2231-2232-2233-2234-2235-2236-2237-2238-2239-2240-2241-2242-2243-2244-2245-2246-2247-2248-2249-2250-2251-2252-2253-2254-2255-2256-2257-2258-2259-2260-2261-2262-2263-2264-2265-2266-2267-2268-2269-2270-2271-2272-2273-2274-2275-2276-2277-2278-2279-2280-2281-2282-2283-2284-2285-2286-2287-2288-2289-2290-2291-2292-2293-2294-2295-2296-2297-2298-2299-2300-2301-2302-2303-2304-2305-2306-2307-2308-2309-2310-2311-2312-2313-2314-2315-2316-2317-2318-2319-2320-2321-2322-2323-2324-2325-2326-2327-2328-2329-2330-2331-2332-2333-2334-2335-2336-2337-2338-2339-2340-2341-2342-2343-2344-2345-2346-2347-2348-2349-2350-2351-2352-2353-2354-2355-2356-2357-2358-2359-2360-2361-2362-2363-2364-2365-2366-2367-2368-2369-2370-2371-2372-2373-2374-2375-2376-2377-2378-2379-2380-2381-2382-2383-2384-2385-2386-2387-2388-2389-2390-2391-2392-2393-2394-2395-2396-2397-2398-2399-2400-2401-2402-2403-2404-2405-2406-2407-2408-2409-2410-2411-2412-2413-2414-2415-2416-2417-2418-2419-2420-2421-2422-2423-2424-2425-2426-2427-2428-2429-2430-2431-2432-2433-2434-2435-2436-2437-2438-2439-2440-2441-2442-2443-2444-2445-2446-2447-2448-2449-2450-2451-2452-2453-2454-2455-2456-2457-2458-2459-2460-2461-2462-2463-2464-2465-2466-2467-2468-2469-2470-2471-2472-2473-2474-2475-2476-2477-2478-2479-2480-2481-2482-2483-2484-2485-2486-2487-2488-2489-2490-2491-2492-2493-2494-2495-2496-2497-2498-2499-2500-2501-2502-2503-2504-2505-2506-2507-2508-2509-2510-2511-2512-2513-2514-2515-2516-2517-2518-2519-2520-2521-2522-2523-2524-2525-2526-2527-2528-2529-2530-2531-2532-2533-2534-2535-2536-2537-2538-2539-2540-2541-2542-2543-2544-2545-2546-2547-2548-2549-2550-2551-2552-2553-2554-2555-2556-2557-2558-2559-2560-2561-2562-2563-2564-2565-2566-2567-2568-2569-2570-2571-2572-2573-2574-2575-2576-2577-2578-2579-2580-2581-2582-2583-2584-2585-2586-2587-2588-2589-2590-2591-2592-2593-2594-2595-2596-2597-2598-2599-2600-2601-2602-2603-2604-2605-2606-2607-2608-2609-2610-2611-2612-2613-2614-2615-2616-2617-2618-2619-2620-2621-2622-2623-2624-2625-2626-2627-2628-2629-2630-2631-2632-2633-2634-2635-2636-2637-2638-2639-2640-2641-2642-2643-2644-2645-2646-2647-2648-2649-2650-2651-2652-2653-2654-2655-2656-2657-2658-2659-2660-2661-2662-2663-2664-2665-2666-2667-2668-2669-2670-2671-2672-2673-2674-2675-2676-2677-2678-2679-2680-2681-2682-2683-2684-2685-2686-2687-2688-2689-2690-2691-2692-2693-2694-2695-2696-2697-2698-2699-2700-2701-2702-2703-2704-2705-2706-2707-2708-2709-2710-2711-2712-2713-2714-2715-2716-2717-2718-2719-2720-2721-2722-2723-2724-2725-2726-2727-2728-2729-2730-2731-2732-2733-2734-2735-2736-2737-2738-2739-2740-2741-2742-2743-2744-2745-2746-2747-2748-2749-2750-2751-2752-2753-2754-2755-2756-2757-2758-2759-2760-2761-2762-2763-2764-2765-2766-2767-2768-2769-2770-2771-2772-2773-2774-2775-2776-2777-2778-2779-2780-2781-2782-2783-2784-2785-2786-2787-2788-2789-2790-2791-2792-2793-2794-2795-2796-2797-2798-2799-2800-2801-2802-2803-2804-2805-2806-2807-2808-2809

(1978) 10, 60-61.

على معين بالشخص كزيد، أو بالوصف كبن فلان، فالجميع حين البعث لذلك المعين، إلا أن ينقص فما بقي، قال المدسوقي: قوله: «إلا لتصدق استثناء منقطع، أي: لكن إذا تصدق به على معين، فيلزمه جميع المال، لا التثنت فقط، انتهى.

وفي «المختار»<sup>(١)</sup>: لو قال: مالي، أو ما أملكه صدقة، فهو على جنس مال الزكاة استحصائياً، وإن لم يجد غيره أمسك منه قدر قوته، فإذا ملك غيره تصدق بغيره، قال ابن عابدين: قوله: «جنس مال الزكاة أي جنس كان، ينبت نصيباً أو لا، عليه دين مستغرق أو لا.

وفي «المهلبية»: من قال: مالي في المساكين صدقة، فهو على ما فيه الزكاة، وإن أوصى بثلث ماله، فهو على ثلث كل شيء، والقياس في الأول أن يلزمه التصديق بالكل، وبه قال زفر، فعموم اسم المال كما في الوصية، وجه الاستحسان: أن إيجاب التعبد يقتضي بإيجاب الله تعالى، فينصرف إيجابه إلى ما أوجب الشارع فيه الصدقة من المال، أما الوصية فأخت الميراث، لأنها خلافة كهي، فلا يختص بمال دون ماله، ولأن الظاهر التزام الصدقة من فاضل ماله، وهو مال الزكاة، والوصية تقع حال الاستعانة، فينصرف إلى الكل.

ولو قال: ما أملكه صدقة، فقد قيل: يتناول كل مال، لأنه أعم من لفظ المال، والمفيد لإيجاب الشرع، وهو مختص بلفظ المال، ولا يختص في لفظ الملك، فبقي على العموم، والصحيح أنها سواء، لأن الملتزم باللفظين الفاضل عن الحاجة، ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب يمسك من ذلك قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمسك، لأن حاجته هذه مقدمة، ولم يقدّر شيء لاختلاف أحوال الناس فيه.

وقيل: المتحرف بمسك قوته ليوم، وصاحب انعمه شهر، وصاحب الضباع ثمة على حسب التفاوت في مدة وصولهم إلى المسك، وعنى هذا صاحب التجارة بمسك بغير ما يرجع إليه ماله، انتهى.

والجواب عن حديث أبي حمزة، إذ ثبت، أنه لم يكن أوجه بعد، وأن معنى: يجوزفت من ذلك الثلث، أنه يجوزفت من غايه الضمانية فيما شققت به إلى ماله عز وجل، فإن إخراج الإنسان جميع ماله امتداد، ويبقى عائلته ممنوع منه.

والأفضل له إبقاء أكثره تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَمْسُجْهَا إِلَىٰ نَقِصَتِ مَتْرًا تَحْشُرُكَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوكَ يَتَّبِعُوا أَهْلَكُمْ﴾ وهذا فيما يقعته الإنسان أثناء، أما ما قد التزمه فإنه يترمه كالضلالة، وهو ممنوع من إيقاع الثلاث، وإنما أيجزله واحدة، فإن أوقع الثلاث لزمه، فانه الناحي<sup>(١)</sup>.

وقال الشوكاني<sup>(٢)</sup>: إن كعب من ماله لم يصرح بلفظ النار ولا بمعه، بل يحتمل أنه سحر لندو، ويحتمل أن يكون أراؤه فاسادون، والانخلاع الذي ذكره ليس بظاهر من صدور الظن منه، وإنما الظاهر: أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ما يملك، شكرًا لله، قال ابن القيم: ثم يثبت كعب الانخلاع بل استشار هل يفعل أم لا؟ وقال الحافظ: يحتمل أن يكون استهم، وحذف أداة الاستفهام، ومن ثم كان الرجوع عند الكثير من العلماء وجوب الإفاء من التزم أن يتصدق بجميع ماله، إذا كان على سبيل القرية، انتهى.

وذكر النجاشي مائة موعودا تناسب التهم، فلخصها، فقال: قد اختلف

(١) التفسير، (٣/٢٦٠)

(٢) ميل الأوهام، (٤/٢٦٠)

العلماء قيس بن حلف بصدقة مائة فحلت، فقال مالك: يخرجته من ذلك الثلث، وقال أبو حنيفة: يخرج جميعه من العير والحديث، والمائتين، دون مائة أمواله، وإن قلنا: لا يجب عليه إخراج جميعه، فإنه يخرجته الثلث، سواء كان مائة قليلاً، أو كثيراً.

وقال ابن وهب: إن كان غنياً لزمه أن يخرج ثلث مائة، وإن كان قليلاً اشكالٌ يصح فيه إخراج ثلث مائة أجزائه أن يخرج زكاة مائة، وإن كان فقيراً فكفارة يمين، ثم هذا كله إذا علق الصدقة على جميع مائة، فإن علق على جزء من جميع مائة، فإن عليه غرم جميع ذلك الجزء، كقولهم: أربع، والنصف، لزمه إخراج ذلك كله، ولم يلتزم على الثلث.

وفي «التواتر»: وروى عن ابن وهب، عن مالك، يقصر من ثلث على الثلث، ومن تصدق شيء، معين وهو جميع مائة، فأنشأه من المذهب: أنه يلزمه إخراج جميعه، وفي «التواتر»: عن ابن أبي نافع، يخرجته الثلث، ومن حلف بصدقة عدد من مائة، مثل أن يحلف بصدقة مائة دينار، لزمه إخراج جميعها، وإن لم ينف مائة، بقي ما في ذلك في دونه ديناراً عليه. رواه ابن مبيد، عن مالك، وأصحابه، ويجب على رواية ابن وهب، وهو قول ابن أبي نافع أن يرد في ذلك كله إلى الثلث.

ومن حلف بصدقة مائة، ثم حلف، وقد زاد مائة أو نقص، فإلزام يلزمه الثلث مما كان بيده يوم التيميم دون أسماء، قاله مالك. سواء زاد مائة بتجارة أو هائلة، وروى ابن حبيب: إلا أن يزيد، مائة، فيخرج ثلث الأولاد بثلاث الأمهات، فإن نقص منه عدد الزعم لم يلزمه إلا ثلث ما بقي بيده يوم الحنث.

قال ابن حبيب: ولم يختلفوا في ذلك، وهذا إذا ذهب ما ذهب بأمر من الأسماء من غير شرط، قال ابن التواتر: يلزمه ما تلف يمينه، ولا يلزمه ما تلف بغيره، وروى ابن حبيب، عن مالك: أن ما أعتق منه وهو دين عليه،



١٧/١٠١٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ قَاتِلٍ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مُوسَى، عَنْ

مُتَشَوِّرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَجَّيِّ، .....

وإن ذهب بغير سببه لم يضمن، ولا بضّر التفريط بعد الحنث، وقال سحنون: يضمن بالتفريط بعد الحنث، وهذا كله إذا حلف بصدقة ما تقدم ملكه عليه، أما إذا حلف بصدقة جميع ما يملكه في المستقبل، فقد قال مالك: لا يلزمه شيء.

وإن حلف بصدقة ما يستفيدة في مصر، أو غيرها لزمه ذلك بمقتضى الإطلاق، ومن حلف بصدقة ماله، وحنث، وله عين، ورقيق، وحسب فليخرج ثلث ذلك كله إلا أن يتوي الحين خاصة، قال أشهب: يخرج ثلث خدمة المنبر، والمعتق إلى أجل، وقال ابن القاسم: لا شيء عليه في منبره ولا معتقه إلى أجل إلا أن يؤاجرهم، فيخرج ثلث الأجرة.

أما كتابة مكاتبه، فقال ابن القاسم: يخرج ثلث قيمة الكتابة، وإن صحر المكاتبون نظر إلى قيمة رقابهم، فإن كانت أكثر من قيمة الكتابة أخرج الفضل، وقال أشهب: يخرج ثلث ما يأخذ من المكاتبين، وإن عجز المكاتب أخرج ثلثه، وما يرجع من ذلك بعد موته، ثم يلزم الورثة فيه شيء، روى ابن المواز كله عنهما انتهى مختصراً.

١٧/١٠١٥ - (مالك، عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاص

المكي الأمري، زاد محمد في «موطئه»<sup>(١)</sup>، من ولد سعيد بن العاص (هو منصور) زاد في النسخ المصرية ابن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة القرشي العبدي المكي، زاد في رواية البيهقي، كما سيأتي، رجل من بني عبد الدار. (الحجبي) بفتح الحاء والجيم نسبة إلى حجابة الكعبة، قال الحميري عن ابن عيينة: كان يبكى في وقت كل صلاة، وقال هشام بن الكلبي: رأته في زمان خالد بن عبد الله يهجب البيت، وهو شيخ كبير، قال

(١) (ص ٢٦٥)

عن أبي عبد الله عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها .....

أمر حسنة. كان ثقة منها من رواية أبي عبد الله غير الترمذي. قال الحافظ في «التقريب»<sup>(١)</sup>: ثقة من الخامسة، أخطأ من حزم في تصحيحه، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائة.

(عن أمه) هكذا في جميع النسخ النصرية من المتنود والشرح، وفي جميع النسخ الهندية من المتنود والشرح «كالمحلى» و«الضفر» بلفظ (عن أبيه) وهكذا في «موطأ محمد»، والقصواب عني الأول، فإن رواية منصور عن أمه مدروسة، ولم يذكر أهل الرجال في مشايخه أباه، ولم يجد ترجمته في كتب الرجال من «التقريب» و«التهذيب» و«التعجيل» و«الإسماعيل» وغيرها.

ونص البيهقي في روايته كما سبأني عن أمه حسنة، وهي صفة بنت الحنفية بن حسنة بن أبي طرفة العنبرية. ذكرها الحافظ في القسم الأول من «الإصابة». وقال في «التقريب»: لها رواية، وحديث عن عائشة، وغيرها من الصحابة. وفي «البحاري» التصريح بسماها من النبي ﷺ، وأنكر الإدراقي إدرائها انتهى.

وفي «الإصابة» تحت حديثها في «صحيح البخاري» تعليقاً قالت: سمعت النبي ﷺ وأخرج ابن مائة عنها فقلت: «المكانى نظر إلى رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة» الحديث. وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين من رواة السنة.

(عن عائشة أم المؤمنين) - رضي الله عنها - قال الحافظ في «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: حديث عائشة أنها سألت عن رجل جعل ماله في رواج الكعبة إن كف ذا فرياة له. فقالت: بكفر اليقين، فالتك واليهقي بسد صحيح، وصححه ابن النكس، وروى أبو داود سجوء عن عمر - رضي الله عنه - من قوله. انتهى.

(١) (٢٧٦/٢٦).

(٢) «مختصر صحيح» (١/٢٦).

أَتَيْتُا سُبُحْتُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ - فَمَالِي فِي رَنَاجِ الْكُفَّةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ:  
يَكْفُرُ مَا يَكْفُرُ النَّاسُ.

قلت: أخرجه البيهقي بسنده عن يحيى بن سعيد، عن منصور بن عبد الرحمن وجعل من بني عبد الدار، عن أمه صفية أنها سمعت عائشة، وإسمان يسألهما عن الذي يقول: كل مال له في سبيل الله، أو كل مال له في رَنَاجِ الكُفَّةِ ما يكفُرُ ذلك؟ قالت عائشة: يُكْفَرُ ما يكفُرُ ليسير. ثم قال: ورواه سفينة الثوري، عن منصور بن عبد الرحمن، عن أمه صفية بنت شيبة، عن عائشة أن رجلاً أو امرأة سألتها عن شيء كان بينها وبين ذي قرابة لها، فحلفت إن كلمته، فماله في رَنَاجِ الكُفَّةِ؟ فقالت عائشة: يُكْفَرُ ما يكفُرُ ليمين.

(أنها سئلت) بناء (المجهول) عن (رجل) حنف (وقالت) في حاشه (مالي) كنه بإضافة المال إلى ضمير المتكلمة. وفي «المعنى»: يحتل أن يكون ما عروضة أي واللام جارة. والمعنى: الذي هو لي، وفيمكن كنه (في رَنَاجِ الكُفَّةِ) الرَنَاجُ: محرقة، والرَنَاجُ ككتاب: الباب العقبم، وهو الباب المغلق. ورنج الباب: أخلقه، كذا في «الصحى» عن «القاموس».

قال الرزقاني<sup>(١)</sup>: رَنَاجِ لكُفَّةٍ براء مكسورة مفتوحة فألف فجيم، أي بابها، وفي «المحلى»: المراد في هذا الحديث: نفس الكُفَّةِ، لأنه أراد أن ماله هو إلى الكُفَّةِ لا إلى بابها، وإنما ذكر الباب تعظيماً. وفي «التعليق المسجود»<sup>(٢)</sup>: بقار. جعل فلان ماله في رَنَاجِ الكُفَّةِ أي: نفقه لها، كذا في «المغرب» وغيره.

(فقالت عائشة) - رضي الله عنها - في جواب هذه المسألة: (يكفُرُ ما يكفُرُ ليمين) وبه أخذ الشافعي. كذا في «المعنى»، وفي «الرزقاني» لم يأخذ

(١) شرح الرزقاني (٦٩/٣).

(٢) (١٧٠/٣).

قَالَ مَالِكٌ، أَبِي الْأَدْنِيِّ يَقُولُ مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....

الْإِيمَانُ مَا نَكَتَ مِنْهَا، فَصِيَ «الْمَسْمُومَةُ» عَنْهُ. لَا يَلْمُوهَ شَيْءَ لَا كُفْرًا بِسَيِّئِهِ، وَلَا عِيْرًا، أَمْتَهُ. وَيَقْرَأُ «الْمُدَوَّنَةُ»: مَا نَكَتَ مَا نَكَتَ مِنَ الرَّجُلِ يَقُولُ: «مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْءَ مِنْ هَذَا شَيْئًا. لَا كُفْرًا بِسَيِّئِهِ، وَلَا عِيْرًا بِمَا شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَبِمَنْ نَجَّ عَدُوِّي السَّابِقَ، فَإِنَّا أَرَاهُ خَفِيفًا، وَلَا أَرَى فِيهِ شَيْئًا، وَفَاتَهُ كَ غَيْرِ مَرَّةٍ، أَمْتَهُ.

قَالَ «الْبَاحِيُّ» (١): كَرِهَتْ عَدُوَّتُهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولَ: «مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ» وَتَأْخُذَ بِهِ مَالِكٌ. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَنَّ لَأَسْمَى، عَلَيْهِ. وَهُوَ هُوَ عَمْرٌ مِنَ الْحَقَائِدِ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: أَرَى أَنَّ بِسَاءً، هُوَ مَوْلَى ابْنِ تَكْوَلٍ مَالَهُ لِلْكُفَّةِ، فَتَبَدَّلَ ذَلِكَ إِلَى حَرْنُتِهَا بِصَرْفٍ فِي مِصْبَاحِهَا: فَإِذَا سَمِعْتَنِي عَنْهُ بِمَا أَتَاهُ السَّوْطَانُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ تَصَدَّقَ بِهِ، وَإِنَّا قَالُ: «لَمْ أَوْ شَيْءٌ بِذَلِكَ»، وَلَا تُعْرِضُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ تَأْوِيلًا، فَكَفَّارَةً بِسَيِّئِ أَحَبِّ إِلَيَّ، وَصَوْنًا، كَانَ ذَلِكَ فِي تَرْوُؤِ بَيْنَ، أَمْتَهُ.

قُتِبَتْ: وَمَا حَتَمِي مِنْ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِذَا صَحَّ بِحَمَلٍ عَلَى نَعْدَةِ التَّرْوِيَةِ، وَلَا فَقَدْ أُخْرِجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدٍ، ابْنِ نُمَيْسٍ، أَنَّ أَحْمَرَ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ بِبَيْتِهِمَا عِيْرًا، فَسَأَلَ أَحَدَهُمَا مِرَاحِيَهُ الْفَصِيحَةَ، فَقَالَ: إِذَا عَدْتُ شَأْنِي مِنَ الْخَمْسَةِ، فَكُنْ مَالِي فِي رِمَاحِ الْكُفَّةِ، فَهَذَا كَ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ الْكُفَّةَ غِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ، كُفِّرَ عَنْ يَمِينِكَ، بِكَلِمَةٍ أَشَارَكَ، الْإِحْدَيْثَ، وَأَخْرِجَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِئِهِ» أَبُو عَدُوَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ثُمَّ قَالَ: قَدْ لَعِبَ هَذَا مِنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَفِي بِمَا جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ، وَبِمَدَقِ ذَلِكَ، وَيَسَمُّكَ مَا يَفُوتُهُ، فَإِذَا أَفَادَ مَالًا تَصَدَّقَ بِشَرِّهِ أَسْكَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَالْعَامَّةِ مِنْ قُضَاةِ، أَمْتَهُ.

قَالَ: (إِيمَانُ) (مَالِكٌ هِيَ) (الَّذِي يَقُولُ) (مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (مَالِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ)

ثم يحدث قال يجعل لك الله ما في سبيل الله. وذلك ليأتي جاء  
عن رسول الله في أمر أبي ليابة.

ثم يحدث قال يجعل لك أي: يصرف (ثلث مائة في سبيل) من سبيل (الله) عز  
وجل كالجهد، وغيره، قال الترمذي<sup>(١)</sup>: وسبيل الله الذي يدفع له ثلث من  
الجاهل، هو الجهد، والرباط يجعل خبث منه العدو، قال المدسوقي: لا  
يعطى منه مفعول، ولا أسمى، ولا أمراً، ولا صبي، ولا مريض مبنوس منه،  
ولا مفجوع، ولا نبيها، ولا أقطع المرجين، أو ألب الميرى، انتهى.

قال الباقى<sup>(٢)</sup> قوله: أي سبيل الله هذه اللفظ تناول كن سبيل بر،  
فإن جميع سبل الله سبيل الله، لكن جرى عرف الاسم لها في الغزو،  
والجهاد، والرباط، فإذا أطلقت خُصت على ذلك، ومثل ماثل: عن قائم  
لشيء من ماله مر في سبيل الله، قال: سبل الله كثيرة، وهذا لا يكون إلا في  
الجهاد فليعط من أسلحه والتموء، قيل له: فعصي في جده؟ فقال: لا، ولم  
بر حدة مثل سواحل الروم، والشام، ومصر، وذلك أنها كانت في وقته تغزو  
إسلام، قيل له: إنه كان في جده خوف؟ فقال: إنما كان ذلك مرة، ولم يكن  
يرى جده من السواحل التي يربط فيها، يعني أنها ليست بمكان يخاف للمصالحة  
من مجاورهم من العدو، وإسباكهم عن عزهم وأذانهم، انتهى.

وذلك التحكم (اللفظي) زيادة التلام على الموصول في التصح المهندي،  
أي: للحدث الذي جاء، وفي السخ المصرية بدون التلام بالخط، وذلك الذي  
جاء (جاء) أي وود (عن رسول الله) في أمر أبي ليابة المتقدم قرياً، وكذا  
في معناه كتاب الماكور.

ولا يذهب عليك أن ههنا مسائلين. ربما اشتبهت إحداهما بالأخرى:

(١) الترمذي الكبير، (٢٦٣/٢٦)

(٢) المعاني، (١٤٤/٢)

إحداهما: نذر جميع المال.

والثانية: اللجاج، ولما كان نذر اللجاج لازماً عند مالك، كما تقدم في محله، لا يختلف الحكم عنده في كلا النذرين.

قال ابن رشد في «البداية»<sup>(١)</sup>: انفقوا على أن من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله، أو في سبيل من سئل المر أنه يلزمه، وأنه ليس برفع الكفارة، وذلك: إذا كان نذراً على جهة الخيرة، على جهة الشرط، واختلفوا فيمن نذر ذلك على جهة الشرط، هل أن يقول: مالي للساكين إن فعلت كذا، ففعله، فقال قوم: ذلك لازم، كالنذر على جهة الخير، ولا كفارة فيه، وهو مذهب مالك في النذور التي صيغها هذه الصيغة، أعني: أن لا كفارة فيه، وقال قوم: الواجب فيه كفارة بمير فقط.

والتدوين اعتقدوا وجوب إخراج ماله، اختلفوا في الواجب عليه، فقال مالك: يخرج ثلث ماله فقط، وقال قوم: بل يجب عليه إخراج جميع ماله، إلى آخر ما ذكره من بيان المناصب مختصراً، وتقدمت المذاهب في ذلك مفصلة (كمل<sup>(٢)</sup> كتاب النور والأيمان).

ورفع الفراغ من تسويد شرحه في سنة تسع وخمسين بعد ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء التاسع من «أوجز المسالك إلى مرطأ الإمام مالك» ويتلوه إن شاء الله الجزء العاشر وأوله «كتاب الذبائح» وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وبارك وسلم تسليماً كثيراً

(١) نهاية المجتهد (٤٢٧/١).

(٢) وفي «الاستدكار» (١١٥/١٥): أو كتاب النور والأيمان، والحمد لله رب العالمين.

## فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
------	---------

### (٢٦) كتاب الجهاد

٥	الجهاد لغة وشرعا وحكمه في زمنه كذا بعده ٢٥
٨	الجهاد فرس كعدا أو عمن، وكوبه في كل سنة
١٢	١ - الترغيب في الجهاد ومثل المجاهد كالمصائم الثامن
١٥	تكفل الله لمن جاهد أن يرفع دمه أو عبدا أو يدبف النحه ولا شكال فيه
١٥	منطق أو
٢٠	لا شكال بنفص الا حر مع اعبيبه مع كروب، عبلة لواء الامة
٢٣	حديث الخل لرجل أجر ومنه ورز والأبحاث فيه
٢٦	رحوب الزكاة في الخيل بانحدث المذكر
٢٢	ثم برن عمن في الجهد إلا هذه الآية الجامعة لمن يعمل إلح
٣٦	خير الناس سولا رجل أحد، عمن فده ثم المصير في جمعة
	حديث عمن في البيعة على الطاعة من اليسر ونعم وأن لا سابع الأمر أهله
٣٨	ورفت هذه البيعة ولا خلاف لومة لأب
	كتاب أمير عبدة إلى عمر - رضي الله عنه - في جموع الموم ورفد رضي الله
٤٦	عنه مائة من بعمه عمر بريق - قال نعمني - فأنسبروا وصايرهم الآية
٥٠	٢ - فنهني أو يسافر بالقرآن إلى أرض العدو
٥١	مسألة الأئمة فيه وفي البيع والكتابة إله
٥٥	٣ - للهني عن قتل النساء والفولك في الفرم
٥٦	نبيه حب الصلاة والسلام مالت الميس فلقوا إلى أبي الحنفن
٥٩	علي ابن أبي الحنفن، وهو أمر رافع اليهودي المشهور
٦١	راى غلبة السلام امرأة مقلنة في بعض مغازبه فنهني عنها
٦٣	بعث المصديق - رضي الله عنه - خيوطا إلى الشام وه صنة ليريد
٧٤	أمر يدكر في المحدث فدهم فدهم وحكمها
٧٨	ثم لا يفتن امرأة ولا صيدا ولا كبرا إلح

الموضوع	مصفحه
لا تقطع شجرة مثراً ولا تحرقوا مثراً ولا تعذبوا مثراً	٨٠
ولا تحرقوا شجرة ولا تحرقوا ولا تغفل ولا تحرقوا	٨٢
لا يجوز قتل من في الحصن إلا للضرورة	٨٣
أرواح الأمان وما يجب الوفاء به	٩٤
لا تمسوا واحداً من مسلمة عليه السلام	٩٦
١٤ - ما جاء في الوفاء بالآمان - وقول الرقيق منسوخ	٩٨
إذا أقره ثم قتله ماذا عليه؟	١٠١
الإشارة بالأمان في حكم الأمان بالآمان	١٠٢
ما حكم من داهى إلا سلب عليهم العدو	١٠٥
٥ - النفس فيمن أعطى شيئاً في سبيل الله	١٠٤
كأن من عمر إذا أعطى شيئاً قال إذا بلغت وأمرى القوم	١٠٥
ومعنى من السبب كأن يقول إن علي في القوم فبلغ رأسه معناه	١٠٥
من أعطى شيئاً لغيره فبقي عند شيء ما فعله؟	١٠٩
الجهاد بالذات والبالغ	١١١
إذا أراد دمه يغزو له مائة من جهاد؟	١١٢
٦ - جامع الغل في الغزو وسرية من عمر إلى نجد	١١٦
الاستلاف من الغل وانفس هل تقام من الأمر إلى؟	١٢٠
اختلاف الفقهاء في الغل هل من العينة أو الحمر أو خمسة وهل يحصر	
الملك؟	١٢١
إذا اقتصر في العينة عدلون العرب بعشر شاة	١٢١
سهم الأخير - خدمة والأخير للغزو وحكم الجعل؟	١٢٢
قال مالك فما ينقسم إلا لمن شهد ثلثين من الأحرار	١٢٣
شرائط سهم من الإسلام والحرية والمذكورة والبلوغ والعقل والصحة	١٢٦
من لا يسهم من يرضع له؟ ومحل المرحع عند من قال	١٢٧
٧ - ما لا يجب فيه الخمس وهل يخص الفيء؟	١٢٨
الحربي إذا دخل داراً يجرأه أو قال أنا رسول أو تاجر أو عطش	١٢٩
٨ - ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس؟	١٤١
أجمعوا على العادم والمكف - اختفوا في كتاب	١٤٢
الذين لا يقر كظلمهم يجوز دبحها	١٤٣



الموضوع	صفحة
ولا يأخذ أحد يرجع - في أهله .....	١٥٩
من أصاب الضمير نفسه من محبة أو بغضاء .....	١٦١
٩ - ما يرد قيل أن يقع القسم بما أصاب العدو .....	١٦٤
استبلاء الكفار يجب تسكينهم أم لا؟ .....	١٦٤
اختلافهم في برد قيل انفسه وما يرد بعدها .....	١٦٤
بمثل ما يكون التعمير والمكاتب وأم التوند .....	١٦٨
اختلافهم في الحد الأدنى هل يسكنون؟ .....	١٦٩
أخذ من لا يدرى - رحمه الله عليه - وعاز فومر له .....	١٧١
إذا حذر الحمر يكون الخلاه يرد قيل القصة إيج .....	١٧٦
إذا حذر أم التوند يجب اعتماد عند ما أت .....	١٧٦
إذا وقع أو استقر الأرجح حوا مشك من أهل الحرب هذا عليه؟ .....	١٨٠
إذا الحرب الأرجح عند مسلمة فهو هذا عليه؟ .....	١٨١
١٠ - ما جاء في المطلب في الفقه .....	١٨٣
معنى السب لغة، وكلام أهل السروع ثلاثة الأربعة به .....	١٨٣
وعدم ما سئل فيه استأثروا به في تسمية حتر ترعا - وعصيا .....	٢٠١
حديث أبي قتادة في قتله رجلا فلا مسلمة، وهو أبي بكر، لا محمد بن أمية .....	٢٠٦
من أسد الله إيج .....	٢٠٦
قصة غرة حبر، وسب الخروج وقاريحة .....	٢٠٩
كأنه لم يسمع بغيره وسبها .....	٢١٠
حذر الفيلوزة وهل يجوز إعادة الفيلوز .....	٢١٤
مستثنى من قال: يستحب التفاضل النسب معصفا ومن قال: عرف علي تنفيل .....	٢٢٢
الإمام .....	٢٢٢
نعم من العروة على قوله: لا إله إلا الله إذا .....	٢٢٨
مثل رجل من عباس اضل ما هو؟ قتال الغرس والحب .....	٢٣٧
وقال ابن عباس مثل مثل صنع الذي فيه عمر - رضي الله عنه .....	٢٣٨
قال مالك: لا يلفظي أنه عليه السلام قال: من قبل قتيل إلا يوم حنين .....	٢٤٣
١١ - ما جاء في إعطاء الفل من الخمس والاختلاف فيه .....	٢٤٦
مثل ما أتى من الفل من أول منم؟ قال: ذلك عفر رأي الإمام .....	٢٤٨
١٢ - القسم للفيل في الغزو، واختلافهم في منهم الغاوس .....	٢٥٠

الموضوع	صفحة
من حذر بأفراس، حل سهمها كالماء أو لم يدر ردها	٢٥٨
استلهم في الردون وانهمس حل سهم نه	٢٦١
هو سهم تغير القوس كالأقز والشعل وغيرهما	٢٦٥
١٣ - ما جاء في العلول ويسمى العلول	٢٦٦
حين صدر عنه السلام من حيز وسأل أناس حتى كتب له ناقة بالغ	٢٦٨
فوله عنه السلام أقو الربط والعبط والعلول النسر	٢٧٢
العلول حار ويلد رشاشه له عقد وبرة من الضمير فقال: أليس لي إلح	٢٧٥
نرمس أية الحصة، وإعلاهم في الحرس له وترسونه	٢٧٦
اسفل بحدب نبال من أنكر عهد الحضي	٢٩١
يوفي حل يوم حسن فقال عنه السلام: صلب على صدحك وإن غل الخ	٢٩٣
أثن عليه السلام أناس من قائلهم، وترك قبيلة، فوجد في ردة رجل منهم،	
عقد حزع، فكبر عليهم كعاً يكثر علم العيت	٢٩٧
من في صيرة خرجت عام حزن أصمير، فلم نعم ذف ولا ورفا ولا الشباب	
والأموال ومعدن المال	٢٩٩
أضى، ردة غلاماً أسره يقال له: مدغم يقال: حشله له الحنة وقيل عليه	
السلام لا أنعمه تصعب عليه نرا	٣٠٢
منا، حل شراك له شراير قدو، شراقات من نار	٣٠٦
اختفهم في إحراق رجل الغل	٣٠٧
ما طهر الفضل من يوم إلا أتم بهم أربع ولا التز إلا كثر بهم السموت ولا	
تقصوا الشكر إلا فضع عيهم الرزق إنج	٣١٠
١٤ - الشهادة في سبيل الله	٣١٦
لودست أن أقاتي المقتل - ثم أنبيا ثم أقتل ولا	٣١٧
بصحت الله إلى حين يفر أحدهما الآخر ويدخلان الجنة	٣٢١
والقبي نفس يده لا يكلم أحد في صيحه إلا عا - وحرمه يلعب دماً	٣٢٢
امور نود دم - وأربع ربح المسك	٣٢٦
إن عسر - رضي الله عنه - لا يقول: اللب لا يجعل قلبي بيد من سلى لك	
سجدة	٣٢٧
قال رجل: إن قتلت في سبيل الله أبكر عني قال: نعم لا الناس	٣٣٢
قال عبد السلام لشهيد أحد هؤلاء: أنشد عنهم فقال أبو بكر إنج	٣٣٨

- يخبر غير المتعلمين فقال رجل: ليس مضجع المؤمن، فقال عنه السلام، نس  
ما مات فقال: أردت أنقل في سبيل الله فقال عنه السلام ما على  
الأرض بقية أحب إلي أن يكون قبري فيها على نعلية ..... ٣٤٤
- ١٥ - ما تكون فيه الشهادة ..... ٣٤٥
- ١٥ - عمر - رضي الله عنه - شهادة من سبيل ورجاء سبيل ..... ٣٤٦
- قول عمر - رضي الله عنه - كرم السبيل من قراء وديت وحسب وسروعه حلقه إلخ ..... ٣٤٧
- ١٦ - أحمل في غسل الشهادة ..... ٣٤٨
- لحبل عمر - رضي الله عنه - وكفى وصي على ركان شهيد ..... ٣٤٩
- ماكد بلعه أن تشهد لا يحسن - فيه حال الجمهور ..... ٣٥٠
- من غسل وجه لا يغسل من الشهادة واحتلامه ..... ٣٥١
- الضلالة على الشهيد واحتلامه في ..... ٣٥٢
- العمه فبقي لقل في المعرك وحكم الحرب ..... ٣٥٣
- ١٧ - ما يكره من الشيء يعمل في سبيل الله ..... ٣٥٤
- قال رجل: أصلي وصحيف فقال: وفي ..... ٣٥٥
- ١٨ - اشرب في الجهاد ..... ٣٥٦
- من عليه السلام يدخل على أه حرام تغلي وأمه فكان عليه السلام يابس من  
أمر كاشفك على الأسرة ..... ٣٥٧
- إضمار المرأة من بيت زوجها بدون الله ..... ٣٥٨
- شك كنت الشبل في ركب نجوة ..... ٣٥٩
- تجلى وفاة أه حرام - وهي هي قصة أو فقتل ..... ٣٦٠
- عن العبد في سبيل الله واحتل سواء أو لا ..... ٣٦١
- سبيل الله وشهد - أحسن أيها أهل ..... ٣٦٢
- تولا أن الله على أمي لا حيب أن لا أخلف عن صرة ..... ٣٦٣
- قصة عروة أحد وحر سعد بن الوبع ..... ٣٦٤
- نزعته نزع من الجهاد بينه ورجل يكره حراته - الخدم ..... ٣٦٥
- أعز عروق رجل مأثر شربها - وأرض كريمة إلخ ..... ٣٦٦
- ١٩ - ما جاء في الخيل - والمصابقة بينهما ..... ٣٦٧
- الخيل في بواحبها الحبر إلى يوم القيمة ..... ٣٦٨
- سائق خيل بين الخيل التي أصحرت، وبين التي لم تصبر ..... ٣٦٩

- ٤٣٨ ..... حكمكم الله في نياقي .....  
 ٤٣٧ ..... اذا جعل الرجل في امره .....  
 ..... عليه السلام يسبح وحده .....  
 ٤٣٨ ..... الرجل .....  
 ..... حرج عند المسلم اني حينئذ لم .....  
 ٤٤٠ ..... محمد بن الحنفية .....  
 ٤٤١ ..... في رواية .....  
 ٤٤٠ ..... من الذين يروون في مسائل .....  
 ٤٤٥ ..... ذكر أبواب الج .....  
 ٤٦٩ ..... الذين يروون أبواب الج .....  
 ٤٤٤ ..... ٢ - احوال من اسلم من أهل الذمة .....  
 ٤٦٦ ..... في عدة أبواب من حيث حكم الفلح والغزو .....  
 ٤٤٤ ..... ٢١ - الذن في غير واحد من صرورة .....  
 ٤٧٦ ..... رسول الله صلى .....  
 ٤٧٩ ..... في غيره من المباح وغيره .....  
 ٤٨٣ ..... في غير ذلك من غير .....  
 ٤٩٠ ..... في غير ذلك من غير .....  
 ٤٩١ ..... لا بأس في .....  
 ٤٩٢ ..... في غير ذلك من غير .....  
 ٤٩٤ ..... في غير ذلك من غير .....  
 ٤٩٧ ..... في غير ذلك من غير .....  
 ٤٩٩ ..... في غير ذلك من غير .....

(٣٦) كتاب النور والأيمن

- [illegible]

- استثنى سعد رسول الله ﷺ من طائفة وحدها نذر ..... ٥١٧
- قضاء النذر والتعويض عن البيت ..... ٥٢١
- امرأة حدثت على نفسها مشب إلى فاد ..... ٥٢٥
- من نذر ابتداء المصعد سوى ثلاثة ..... ٥٢٦
- تقوى امر عاصي في ساء العشي وقول ذلك لخاله ..... ٥٢٨
- من قال: علو العشي إلى بيت الله وام يقن علي ما ..... ٥٣٠
- فقد انظر نذر للروح ..... ٥٣٢
- ٣ - ما جاء في من نذر مشب إلى بيت الله ..... ٥٣٥
- اختلافهم بين نذر كشي إلى الحرم أو نصف أو منى ..... ٥٣٦
- من نذر العشي ثم عجز ماذا سيق ..... ٥٤٠
- من عشي مرد أبيض أم عجز على يهود؟ ..... ٥٤٧
- الهدى يده أو بخره أو شدة ..... ٥٤٨
- إن نوي أن يعمل فلان على رفته ..... ٥٤٩
- من علف نذر مسافة بكذا وكذا ..... ٥٥٢
- من نذر حجرات كثيرة ..... ٥٥٤
- نذر الفحاح والفسح ..... ٥٥٦
- احتلالهم في النذر اسحق وعد ثلاثة تصديق في غرضه إلح ..... ٥٥٩
- ٣ - العمل في العشي إلى الكعبة ..... ٥٦١
- محل قضاء العشي والتهمة في الحاح والحرة ..... ٥٦٢
- من نذر العشي إلى غير حكمة ..... ٥٦٨
- ٤ - ما لا يجوز من النذر في محبة الله ..... ٥٧٠
- نذر أبو إسرائيل أن لا ياتك ولا يمتنعل وضوم ..... ٥٧٣
- نذر المشبهات وحكمه إذاه وكراهة ..... ٥٧٥
- نشرت امرأة أن نذر أنها وحلافهم به ..... ٥٨١
- معنى نذر المحبة عند مالك ونذر حجرات ..... ٥٩٠
- ٥ - للتقوى في اليقين واحتلالهم في نذر ..... ٥٩٢
- سبقت عائشة لعو العشي قول المرجلي لا والله ..... ٥٩٥
- من حلف على شيء، بقدا فوجد بخلافه ..... ٥٩٩
- من حلف على شيء أن يفعل ثم لا يفعله ويعتد اليس ..... ٦٠١

الموضوع	صفحة
من حلف على شيء أنما يعني يمين الغموس .....	٦٠٤
٦ - ما لا يجب فيه الكفارة من الأيمان .....	٦٠٨
الاستثناء في اليمين بأن شاء الله .....	٦٠٨
من لم ينطق بالكلام بيمين الله .....	٦١٢
من فار: أن كافر أو مشرك من ثم أعمل .....	٦١٨
من ما يجب فيه الكفارة من الأيمان .....	٦٢٢
حلفت من حلف على شيء ورأى غيرها محرراً عنها .....	٦٢٣
الكفارة قبل الحث أو بعده .....	٦٢٤
من قال: عني نذر ثم سمع قتيلاً .....	٦٢٩
تأكيد النذر ومن قال: عني نذر والتأكيد بالصفات وغيرها وتأكيد .....	٦٣٠
من حلف على عند أمور يجب في الكل أو بعضها .....	٦٣٤
نذر امرأة بغير زوج زوجها .....	٦٣٩
٨ - العمل في كفارة الأيمان .....	٦٤٢
من حلف فوكره معيب صغر رغبة وإلا فإطعام .....	٦٤٦
الإطعام من من حلف .....	٦٤٦
الاقتراب بالجنس أو بالرتب .....	٦٤٥
أنفذ في الإطعام الأكبر أو الأصغر .....	٦٤٦
مقدار كسوة الرجل والنساء .....	٦٤٧
الأحداث العبدية هي لك: .....	٦٤٨
١ - إقالة نقد الإطعام .....	٦٤٨
٢ - مقدار الإطعام .....	٦٤٩
٣ - أنواع الأضحية .....	٦٤٩
٤ - السبيك أو الإباحة .....	٦٥١
٥ - عند العسرة أو الواحد عشر مرات .....	٦٥١
٦ - العتق الذي لم يقع .....	٦٥٣
٧ - مصاديق الكسوة .....	٦٥٤
٨ - إذا أضع بعض ركناً بعضاً .....	٦٥٤
٩ - عند الإطعام أو الكسوة .....	٦٥٦
١٠ - شرائط مصرف الكفارة .....	٦٥٦

الموضوع	صفحة
١٩ - من مة مصرى فى حروفه .....	٦٥٨
٢٠ - حروف الحرفية كى، وا، و، ز، ا .....	٦٥٩
٢١ - وتو، فا، ف، صامت، وصوت .....	٦٦٠
٢٢ - سلاما من لعب .....	٦٦١
٢٣ - من لم يجد الشاة انظر فى "الحياة" .....	٦٦٢
٢٤ - الترات بعد التحدث .....	٦٦٣
٢٥ - من لا در غيرها من مر واحد، لا .....	٦٦٤
٢٦ - لعبا فى ذلك محل متفهم .....	٦٦٥
٢٧ - من أربع انصبا لم أيد .....	٦٦٦
٢٨ - انصبا استاير فى انصبا .....	٦٦٧
٢٩ - جامع الأبطال .....	٦٦٨
٣٠ - من مة ان مة .. وهو سر ويحلف بأيد تعالى مع .....	٦٦٩
٣١ - من الحصف بغير الله توبه أو حريم .....	٦٧٠
٣٢ - ما وقع فى حلقه تعالى محروقه .....	٦٧١
٣٣ - الإثيرة عر مة وقع فى الأحداث من الحصف بغير الله تعالى .....	٦٧٢
٣٤ - من حلف بغيره تعالى من يعطى بئنه .....	٦٧٣
٣٥ - الحصف بالمي واللعنة وعبرها وألها ثلاث وتعرف .....	٦٧٤
٣٦ - فى حلف عليه السلام .. وصوب الحسوب .....	٦٧٥
٣٧ - الحصف بغيره تعالى وألها أصوات .....	٦٧٦
٣٨ - الله أو مة لم تاد، والتلاخه من حلف بغيره .....	٦٧٧
٣٩ - من فى الأحداث بغيره حلف، والحلفا بهم .....	٦٧٨
٤٠ - من رجل ثاب، مالى فى راج اللعنة .....	٦٧٩
٤١ - من رجل ثاب، مالى فى ميز الله .....	٦٨٠
٤٢ - فهرس الكتاب .....	٦٨١